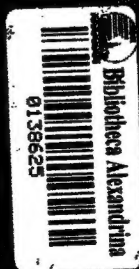


المجلد الثاني

الجزء الثاني

الكتاب الأول

الكتاب الثاني



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامي أئام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الثانى

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا
فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

عبد الفکر هادي

موضوعات الجزء الثانى

اختصاص قضائى

الفصل الأول - ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى

الفصل الثانى - ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

الفصل الثالث - توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى

الفصل الرابع - اختصاص المحاكم التأديبية

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

يؤبت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان بطبيعا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه . يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدا للمباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقصر السبل الى الألتام بما أدلى فى شأنها . من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند رآى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض بينا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قرره الجمعية العمومية فى ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذرا للتوصل اليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى الان فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تمثل فى اعلام الكافة بما ارساء مجلس الدولة ممثلاً فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية او من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تندر الإشارة الى رقم الملف بغض الخالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التيسير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة بجرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)
 ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مشال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مشال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى أصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .
كما سيجد القارىء تعليقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارىء هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلية كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارىء المنهج الذى يجدر أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارىء بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملازمة الا أنه وجب أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التسوفيق

حسن الفكهانى ، نعيم عطية

اختصاص قضائي

الفصل الأول : ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى

- أولاً : عدم اختصاص القضاء الادارى بأعمال السيادة
(القوانين المانعة من التقاضى)
- ثانياً : عدم اختصاص القضاء الادارى بإلغاء القرارات الصادرة قبل
إنشاء مجلس الدولة .
- ثالثاً : عدم اختصاص القضاء الادارى (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢) بما لم يرد النص على الاختصاص به .
- رابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة .
- خامساً : عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الادارى .
- سادساً : عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الادارى .
- سابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الادارى .
- ثامناً : عدم الاختصاص بمنازعات فى غير المجال الادارى .
- تاسعاً : عدم الاختصاص (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)
بدعاوى التعويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتعويض عنها .
- عاشراً : عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الادارى
- حادى عشر : عدم اختصاص بشئون القضاء .
- ثانى عشر : عدم اختصاص بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة .
- ثالث عشر : عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة
أمام المحاكم وتأديبهم .
- رابع عشر : عدم الاختصاص (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢)
بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها .
- خامس عشر : عدم اختصاص بشئون القوات المسلحة والمحاكمات
المسكينة .

سادس عشر : عدم الاختصاص بقرارات الترقية الى الدرجات العليا
(فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الملغى بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤) .

سابع عشر : عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجارات الاراضي
الزراعية ولجان الاستئناف (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) .

الفصل الثانى : ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

الفرع الاول : مجلس الدولة أصبح القاضى العام للمنازعات الادارية

الفرع الثانى : فى شئون الموظفين .

اولا : ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام .

ثانيا : دعاوى التسوية .

ثالثا : دعاوى الالغاء .

الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين .

اولا : دعاوى الأفراد والهيئات .

ثانيا : دعاوى الجنسية .

ثالثا : دعاوى العقود الادارية .

الفرع الرابع : دعاوى التعويض .

الفصل الثالث : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى

اولا : أحكام عامة فى توزيع الاختصاص .

ثانيا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة
الادارية العليا .

ثالثا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية .

رابعا : توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية .

خامسا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم
الادارية والمحاكم التأديبية :

- سادسا : توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى والقضاء المدنى .
- سابعا : مسائل متنوعة فى توزيع الاختصاص .

الفصل الرابع : اختصاص المحاكم التأديبية

- أولا : احكام عامة .
- ثانيا : ما يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية .
- ثالثا : ما يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية .

الفصل الأول : ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري

أولا : علم اختصاص القضاء الإداري بأعمال السيادة
(القوانين المانعة من التقاضي)

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الأصل، أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية وأعمال السيادة مرده الى القضاء - يجوز للمشرع استثناء أن يتدخل لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية - يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال والقرارات .

ملخص الحكم :

الأصل أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية التي تباشرها الحكومة في حدود وظيفتها الإدارية وبين أعمال السيادة التي تباشرها باعتبارها سلطة حكم مرده الى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه وما اذا كان يعد عملا اداريا عاديا يختص بنظره أو عملا من أعمال السيادة يمتنع عليه النظر فيه ، وأن ما يعتبره في بعض الظروف عملا اداريا عاديا قد يرقى في ظروف أخرى الى مرتبة أعمال السيادة لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بأحوالها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة . واذا كان الأصل على ما تقدم فإن للمشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية ليخرجها بالتبعية من ولاية القضاء ولا جناح عليه أن يمارس هذه السلطة وهو مانحها ، وفي هذه الحالة يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال أو القرارات .

(طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

سلطة الشارع في اخراج عمل ما من ولاية القضاء اساسها انه المنوط به بنص الدستور ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها - حريته في اختيار وسيلة هذا الاخراج - وصف المشرع بعض اعمال الحكومة بأنها اعمال سيادة هو وسيلة لاجراجها من اختصاص مجلس الدولة - سلطة القاضي في تقدير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه محدودة بما قد يرى المشرع الزامه به - حرية المشرع الكاملة في هذا الشأن ما دامت في حدود الدستور .

ملخص الحكم :

ما دامت النصوص الدستورية تنوط بالقانون ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها وتجعله أداة ذلك . فان كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يجعل هذا الاخير معزولا عن نظره ، لأن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وهو يملك ذلك بالشروط والالوضاع التي يقررها . وكما يملك القانون الاصل وهو اخراج عمل ما من ولاية القضاء فانه يملك الوسيلة لهذا الاخراج فاذا وصف بعض اعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة فان هذا يستوى في النتيجة وتعديل ولاية القاضي في هذا الخصوص ، الأمر الذي لا جدال في أن المشرع يملكه بحكم الدستور ذاته . واذا كان من المسلم أن للمحاكم سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليها وما اذا كان يعد عملا اداريا عاديا أو عملا من أعمال السيادة فان المشرع الذي استمدت منه المحاكم ولايتها هذه تكون له تلك السلطة كذلك . وذلك أن المشرع عندما نص في قانون مجلس الدولة على عدم اختصاص المجلس بهيئة قضاء اداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، وأطلق هذه العبارة الاخيرة دون تعريف أو تحديد انما خول القاضي سلطة تقدير بعض أعمال السلطة التنفيذية وترك له حرية وصفها وتكييفها بما يترتب عليه تقرير اختصاصه أو عدم اختصاصه بنظرها . فاذا رأى المشرع في حدود الدستور وهو مانح هذه السلطة أن يحد منها بالنسبة الى أعمال بذاتها فيخلع عليها صراحة الوصف القانوني الذي لا يدع مجالا للترخيص في تقديرها أو تكييفها فان القاضي الذي تلقى ولايته من المشرع بالحدود التي رسمها له يلتزم حتما بهذا

الوصف الذى عين لولايته حدودا جديدة وحسم كل مناقشة فى شأن الاهدال التى تناولها ، ذلك أن وظيفته هى تطبيق القانون وهو فى سبيل هذا التطبيق يعمل اجتهاده حيث لا نص يقيده ، ولا اجتهاد له مع تكييف تشريعى تضمنه نص صريح كما لا سلطة له فى مراجعة المشرع فى السبب الذى أقام عليه حجته فى تعليل أخذه بالوصف الذى ارتآه ، اذ يتمتع المشرع فى هذا المجال بحرية كاملة وسلطة تقديرية واسعة المدى لا معقب عليها ما دام لا يخالف الدستور ولا قيد عليه من نصوصه فى اختيار النظم والأوضاع التشريعية التى يراها أكثر ملاءمة لظروف المجتمع ومقومات كيانه والمفاهيم التى يقوم عليها نظام الادارة والحكم وسياسة الاصلاح والتطوير فيه فى وقت ما ، ويقدر انها أدنى الى تحقيق الصالح العام وفق المعانى والغايات ، ولا تثريب على الشارح أن يسبغ على الوسائل التى يعتمد عليها جهاز الحكم والادارة فى تسيير المرافق العامة وتدعيم أسس المجتمع لبلوغ مثله وأهدافه حصانة تعصمها من الرقابة القضائية فى ظروف خاصة تبرر ذلك بما يقى السلطة الحاكمة من أن تغل يدها عن المضى فى تنفيذ خطط الاصلاح الشامل فى شتى المرافق ، ويكفل حسن مزاوله هذه المرافق لنشاطها ونهوضها برسالتها على الوجه الاكمل .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

اعمال السيادة - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة - نصه على اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى من قبيل اعمال السيادة - جواز تعديل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة زيادة أو نقصا بذات الاداة التى انشأت هذا الاختصاص وهى القانون - وصف بعض اعمال الحكومة بانها اعمال سيادة هو تعديل لهذا الاختصاص بطريقة غير مباشرة مما يملكه المشرع - القول بان هذا القانون غير دستورى قول غير سليم - حالات عدم الدستورية هى مخالفة نص دستورى قائم أو الخروج على روحه ومقتضاه .

ملخص الحكم :

فى ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة الذى عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ ونص فى مادته الأولى على أن يستبدل بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتى : « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة » ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية بأحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى « ٠٠٠ » وقد أفصح الشارع فى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون عن الحكمة التى حدث به الى اصداره والغاية التى استهدفها من التعديل الذى تضمنته اذ ورد به قوله فى تنظيم المرافق العامة وفى ادارتها على أحسن وجه « ولما كانت المصلحة العامة تتطلب اطلاق يد الحكومة بوصفها سلطة حكم باختيار أقدر الأشخاص على العمل فى خدمة هذه المرافق ، وإبعاد من ترى أنه غير صالح لأداء هذه الخدمة ، وعلى الأخص من يشغل منهم وظيفة ذات سلطة اذا تعذر العمل معه أو اذا ارتأت الحكومة أنه غير محل لثقتها أو لوجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، أو لغير ذلك من الأسباب التى تتصل بالصالح العام » « ٠٠٠ » وما لا شك فيه أن الاجراءات التى تتخذها الحكومة والكفيلة بصيانة النظام العام وضمان سير المرافق العامة بطريقة مستمرة ومنظمة ومنتجة تتصل بمصالح الدولة العليا ، ومن ثم تعتبر من قبيل أعمال السيادة وتخرج بالتالى من ولاية القضاء - لذلك فقد أعد المشروع المرافق وتحقيقا لذلك فقد استبدلت الفقرة الأولى من المادة ١٢ ونص فيها على اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم عن غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة اذ أن مثل هذه القرارات من أخص أعمال السيادة وتصدر من السلطة التنفيذية بصفتها المهيمنة على مصالح الدولة العليا والمسئولة عن تسيير أمورها والمحافظة على الأمن فيها « ٠٠ » .

ويؤخذ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية أن الشارع لعله قدر أهمية اطلاق يد السلطة الحاكمة بصفتها المهيمنة على مصالح

الدولة والمسئولة عن تسيير أمورهما فى تنظيم المرافق العامة وفى ادارتها وما لذلك من أثر فى ضمان سير هذه المرافق بانتظام واضطراد وفى حسن أدائها للخدمات المنوطة بها على وجه سديد منتج بما يكفل صيانة النظام العام ويتمشى مع أهداف المجتمع الراهن ومقومات ومفاهيم شئون الادارة ونظام الحكم ومسئوليياته فيه ، رأى لهذه العلة أن يضى على طائفة من القرارات الادارية التى تصدر فى شأن الموظفين العموميين ، وهى التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى السلطة المخولة بالقانون بحالة هؤلاء الموظفين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى ، حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره اياها من قبيل أعمال السيادة بحيث تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فلا يختص بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها وذلك لتحقيق الحكمة المتقدمة فيها باعتبارها الوظيفة العامة جزءا غير منفصل عن التخطيط الشامل الذى آلت الحكومة على نفسها تحقيقه والذى يدخل فيما يتناوله اصلاح الأجهزة القائمة على ادارة المرافق العامة وحسن اختيار العاملين فيها ومؤدى هذا كلف ولاية مجلس الدولة القضائية عن أن تمتد الى هذا الضرب من القرارات التى لا تخرج فى الاصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية . واذا كان الاختصاص القضائى لمجلس الدولة مسندا بالنص ومحددا بالقانون حسب ارادة المشرع لكون المجلس غير ذى ولاية عامة ، وكانت الأصول الدستورية التى رددتها المادة ٦١ من الدستور المؤقت الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ تقضى بأن « يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصها ، فان تعديل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة ، سواء بالزيادة أو بالنقصان انما يتم بالاداة ذاتها التى أنشأت هذا الاختصاص وحددت مداه وهى القانون . ومثل هذا القانون اذا جاء مضيقا لاختصاص القضاء سواء بمنحه اياه مباشرة من نظر منازعات بعينها أو بخلعه على طبيعة هذه المنازعات وصفا قانونيا يؤدى الى النتيجة ذاتها بطريقة غير مباشرة ، لا ينطوى على أية مخالفة للمبادئ الدستورية لأن القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه ومرد ذلك الى أن الدستور وهو القانون الأعلى فيما يقرره لا يجوز أن يهدره قانون وهو أداة أدنى .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اضفاء المشرع صفة أعمال السيادة على القرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يترتب عليه عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطلبات المتعلقة بها - اعتبار هذا القانون على هذا النحو من القوانين المعتلة للاختصاص - سريانه على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى او تم من اجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا التاريخ قبل اقلال باب المرافعة فى الدعوى وذلك طبقا للمادة الاولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان اضافة الشارع على القرارات التى نص عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ صفة أعمال السيادة انما قصد به منع التعقيب القضائى على هذه الطائفة من القرارات لخراجها عن ولاية القضاء ، اذ لا تقتصر الفاية التى استهدفها من اصدار هذا القانون على الحكم الموضوعى الذى انشاه وهو اعتبارها من قبيل أعمال السيادة ، وانما تجاوز ذلك الى الهدف البعيد الذى تغياه بهذه الوسيلة وهو تقرير قاعدة اجرائية تتعلق بالاختصاص اذ أن مقتضى اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم عن غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة التى ينص قانون مجلس الدولة فى المادة ١٢ منه على عدم اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها ، مؤدى ذلك هو عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعاوى المقامة بشأن هذه القرارات . وبذلك يكون المشرع بهذا النص قد استحدث تعديلا أورده على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالتضييق فى هذا الاختصاص بحيث ينحصر عن المنازعات المتعلقة بالقرارات المذكورة سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر وتقتصر عنها ولاية هذا القضاء وبعد أن كانت تشملها فى ظل القوانين السابقة التى صدرت منذ انشاء المجلس ، ذلك أن الحصانة القضائية المقررة لأعمال السيادة انما تتعلق بالنظام العام . وهو دفع متعلق بعدم اختصاص بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لا بعدم القبول فيما يتعلق بكل من دعوى الالفاء ودعوى التعويض أصلية كانت أو

دفعاً أو تفسيراً . وإذ كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ قانوناً معديلاً للاختصاص على هذا النحو ، فإنه يسرى بأثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا التاريخ قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، وذلك بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى والبند (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، إذ الأصل فى قوانين المرافعات انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . ومرد ذلك الى أن القاعدة فى سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هى من الأصول المسلمة . إذ أن القوانين المنظمة لأصول التداوى والترافع والحكم وطسرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الأثر . وانما أخرجت من هذه القاعدة على سبيل الاستثناء الحالات التى حصرتها المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية التجارية فى فقراتها الثلاث ، وأولاهها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، . والحكمة التشريعية لهذا الاستثناء هى رعاية الحقوق التى ثبتت والمصالح التى روعى أنها جديرة بالاستثناء . ذلك أنه يكون أقرب الى السداد والقصد ألا تنزع الدعوى التى حجزت للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم فى عدم انتزاعها فى مرتبة الحق الذى لا يعمح المساس به ألا بنص خاص . ولم يتضمن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أى حكم خاص ، لا صراحة ولا ضمناً ، يتخصص به أثره المعدل للاختصاص بقصره على الدعاوى الجديدة التى ترفع بعد نفاذ دون ما سواها . وقد صدر فى ذات التاريخ الذى صدر فيه القانون المذكور وهو ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة حكم جديد الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الإدارى وطريقة الفصل فيه ، ورقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة التظلمات

المنصوص عليها في القرار الأول ، واستحدثنا تنظيمًا للتظلم من قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم من غير الطريق التأديبي . يقوم على غرض التظلم من هذه القرارات على لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الرياسة . بقرار من رئيس الجمهورية بالأجراءات والأوضاع وفي المواضع المنصوص عليها في هذين القرارين . بما يكفل لذوى الشأن ضمانات تحقق لهم العدالة أمام سلطة إدارية عليا يقف عندها الأمر بغير تعقيب تال من السلطة القضائية بعد ذلك ، وقد استبعد المشرع مظنة ألا يسرى إلغاء هذا التعقيب إلا بالنسبة لما يصدر من قرارات في ظل التنظيم الجديد بضماناته التي كفلها دون السابقة عليه ، ونفى هذه المظنة بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من حكم أوردته في خصوص وضع فرض أنه قائم فعلا قبل صدوره ، وإنما أوصد بهشأته ذرائع الاجتهاد ، إذ مقتضى اعتبار القرارات الجمهورية الصادرة بأحالة الموظف إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصله عن غير الطريق التأديبي عمل منيعة هو قيام هذه الصفة بذاته لزوما منذ نشوئه لاستحداثها كتحويل طارئ عليه . وإذا كان الشارع قد قرّن هذا الحكم بإجازة التظلم من القرار أمام اللجنة التي نص عليها . فليس ثمة تلازم زمني بين اعتبار القرار عمل سيادة . وإجازة التظلم منه أمام اللجنة المذكورة . ومن ثمّ فإنّ حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يصدق على القرارات الجمهورية التي صدرت بالفعل قبل العمل به سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أمام القضاء الإداري أم لم ترفع . كما يصدق على القرارات الجديدة التي تصدر في ظله على حد سواء . ولا يقصد من هذا النظر كون القرار الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن ميّعاد تقديم التظلم من القرارات التي ذكرها هي ستون يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية أو إعلان ذوى الشأن بها ، أو كون المشرع لم يورد حكما وقتيا بالنسبة إلى الدعاوى القائمة بطلب إلغاء قرارات سابقة من هذا القبيل أو التعنّض عنها ، لأنه إذا كان ميّعاد التظلم قد فات بالنسبة إلى هذه القرارات بالنظر إلى تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن بها ، فإن رفع الدعوى عنها في الميعاد أمام المحكمة المختصة بنظرها وقتذاك قد حفظ هذا الميعاد . ويظل هذا الأمر قائما

لحين صدور الحكم فيها مهما طال امد نظرها، مادام الامر بيد الجية القضائية المختصة . وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن الطلب او التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة الادارية المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا اداءه ، وكذا طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الادارة . يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم وقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء . ولا ريب ان المطالبة القضائية ذاتها التى نصت المادة ٣٨٢ من القانون المدنى على اثرها القاطع للتقدم على اوقع من كل هذا وابلغ .
(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

النص فى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار قرارات هيئة من افعال السيادة - اثر ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضائية ادارية بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها الفاء او تعويض - لا يغير هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعى اساسا للمجتمع - اساس ذلك ان التضامن الاجتماعى فكرة فلسفية عامة لا تمس ما تخصص بالنص .

ملخص الحكم :

ما دام المشرع قد اعتبر القرار الجمهورى الصادر باحالة الموظف الى المعاش او الاستبعاد او بفصله عن غير الطريق التاديبى من قبيل اعمال السيادة فان مقتضى هذا هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بهذه الاعمال الفاء كان موضوعها او تعويض ، لان تفرض القضاء للنظر فى طلب التعويض من اعمال السيادة فيه استباحة لمناقشة هذه الاعمال التى اراد المشرع جعلها بمنأى عن أية رقابة قضائية . ولا يغير هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعى اساسا للمجتمع كفكرة فلسفية عامة لا تمس ما تخصص بالنص ولا تنشئ قاعدة على خلاف الاصل فى المسئولية لم يرد فى شأنها نص خاص يقرها .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - اعتباره القرار الجمهورى الصادر باحالة الموظف الى المعاش أو الاستيلاء أو فصله من غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة - هو قانون معدل للاختصاص - سريانه باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى - البحث فى انطباق هذا القانون على النزاع - تعلقه بالاختصاص الولائى لمجلس الدولة وعدم اعتباره تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه - لا يجوز بالتالى أن يسبقه بحث الاختصاص النوعى أو المحلى .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى اعتبر القرار الجمهورى الصادر باحالة الموظف الى المعاش أو الاستيلاء أو فصله من غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة ، والذى عمل به ابتداء من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، هو قانون معدل للاختصاص يسرى باثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، ومفاد ذلك أن البحث فى مدى انطباق القانون المشار اليه على واقعة الدعوى انما هو أمر يتعلق بالاختصاص الولائى لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولا يعتبر تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه ، وبذلك فلا يجوز أن يسبقه بحث الاختصاص النوعى أو المحلى .

(طعن ٨١٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اثر اعتبار القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبى من قبيل أعمال السيادة هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها - عدم امتداد صفة أعمال السيادة الى القرارات الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبى من غير رئيس الجمهورية كالأوامر الملكية

والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء - فيبقى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها - عدم جواز الاحتجاج باحكام القانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٣ و ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ فى هذا الشأن .

ملخص الحكم ٢

يؤخذ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية أن المشرع للحكمة التى بينها فى المذكرة الايضاحية رأى أن يضيف على طائفة من القرارات الادارية التى تصدر فى شأن الموظفين العموميين . وهى تلك التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى السلطة المخولة بالقانون باحالة هؤلاء الموظفين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى حسانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره اياها من قبيل اعمال السيادة بحيث تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فلا يختص بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها وذلك لتحقيق الحكمة المتقدمة فيها باعتبار الوظيفة العامة جزءا غير منفصل عن التخطيط الشامل الذى آلت الحكومه على نفسها تحقيقه والذى يدخل فيما يتناوله اصلاح الاجهزة القائمة على ادارة المرافق العامة وحسن اختيار العاملين فيها ، ومؤدى هذا كف ولاية مجلس الدولة القضائية عن أن تمتد الى هذا الدرب من القرارات التى لا تخرج فى الأصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية .

وبين من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية . ان المشرع لم يخلع وصف أعمال السيادة على قرارات الفصل عن غير الطريق التأديبى ايا كانت السلطة التى تصدرها ، وانما خص بهذا الوصف القانونى القرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية ذاته لا القرارات التى ينشئها غيره . ولم يكن ذلك من المشرع عن غير قصد . وانما كان لحكمة مقصورة قدرها وبينها وأسندها الى ظروف الاحوال الملايسات والضمانات والاضامات والقائمة وقت اصداره القانون المذكور كما يبين أن تخصيص المشرع للقرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية - ودية بالوصف القانونى المذكور هو استثناء من الأصل . اذ أن القرارات المذكورة لا تخرج فى الأصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية . ومتى كان الامر كذلك فانه لا يجوز أن يسرى الحكم الذى شرعه انقانون سالف الذكر على الاوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى

بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي . ذلك انها قرارات لم ينشئها رئيس الجمهورية والقانون المشار اليه انما حصن القرارات التي ينشئها رئيس الجمهورية . واذا صح أن سلطة مجلس الوزراء فى فصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي كانت فى الماضى نظيرة من الناحية الدستورية لسلطة رئيس الجمهورية فى هذا الشأن فى الوقت الراهن . فان هذا التماثل بين السلطتين لا يستتبع مطلقا سريان حكم القانون المبين آنفا على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي ذلك أن حكم القانون المشار اليه ليس تطبيقا لقاعدة عامة . وانما هو استثناء من الأصل . والاستثناء لا يسمح بالتوسع فى التفسير ولا يقبل القياس . هذا الى جانب عدم توافر العلة التى يرتبط بها هذا الحكم وعدم تحقق الحكمة التى توخاها المشرع . فاما عن عدم توافر العلة . فذلك لأن السلطة التى أراد المشرع اطلاق يدعا وتحصين قراراتها التى من هذا القبيل هى سلطة رئيس الجمهورية وحده وليست سلطة أخرى . واما عن عدم تحقق الحكمة . فذلك لأن حصانة هذه السلطة هى وليدة ظروف الأحوال والملابسات والضمانات والأوضاع القائمة وقت اصدار القانون المذكور . وليست وليدة ظروف الأحوال والملابسات والضمانات والأوضاع الماضية التى صدرت فى كنفها أوامر ملكية أو مراسيم أو قرارات خاصة من مجلس الوزراء بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي .

ولا وجه للاحتجاج فى هذا المقام بأحكام القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ أو بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ للقول بسريان أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي . ذلك أن القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ انما ينص على استبدال لفظ « جمهورى » بلفظ ملكى « فى التشريعات القائمة » كما أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ انما تنص على أن يستبدل عبارتى « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » فى جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة بعبارة « رئيس الجمهورية » فكلا القانونين انما ينص على ادخال

مجرد تعديل مادی فی لفظ « ملكی » وعبارتی « رئیس مجلس الوزراء » ومجلس الوزراء فی التشريعات القائمة بحذف هذا اللفظ وهاتین العبارتین منها واستعاضة عنها بلفظ « جمهورى » وعبارة « رئیس الجمهورية » وأعمال الأثر المباشر لهذین القانونین فی مجال فصل الموظفین عن غیر الطريق التأديبى انما يقتضى فقط ان ما كان يستصدر من قرارات فردية بأوامر ملكية يستصدر من تاریخ العمل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بأوامر جمهورية وان ما كان يستصدر من رئیس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من قرارات فردية يستصدر من تاریخ العمل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ من رئیس الجمهورية اما ما سبق أن استصدر بالفعل بأوامر ملكية من قرارات فردية قبل تاریخ العمل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ وما سبق أن استصدر بالفعل من رئیس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من قرارات فردية قبل تاریخ العمل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ فلا يتناوله الأثر المباشر والأثر الرجعى لأى من هذین القانونین لأنه حدث فی الماضى . فلا يتناوله الا الأثر الرجعى لأى تشريع ولا يجوز بحسب الاصول الدستورية - الا بنص خاص فيه والقانونان المذكوران انما ينصان على ادخال ما أورده من تعديلات فی التشريعات القائمة ولم ينصا على ادخال هذه التعديلات فی القرارات الفردية التى صدرت فی الماضى فلا يجوز اذن أن يمتد أثر ما أدخله من تعديلات الى القرارات الفردية التى صدرت قبل تاریخ العمل بهما . ومتى كان الامر كذلك ، فإن الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت قبل تاریخ العمل بالقانون المشار اليهما لا تزال بوصفها الذى صدرت به أوامر ملكية ومراسيم وقرارات خاصة من مجلس الوزراء . لم يلحق وصفها هذا أدنى تعديل أو تغيير . وهى بهذا الوصف غیر القرارات التى خصها بالحماية النص الصريح للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم فلا يجوز أن تجرى مجراها فى اعتبارها من قبيل أعمال السيادة .

(طعن ١٥٨٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

طلب الاستمرار فى صرف المرتب بصفة مؤقتة يعين الفصل فى طلب

الفاء القرار الجمهوري بالفصل عن غير الطريق التاديبى - خروجه عن ولاية القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان قرار الفصل المطعون فيه - والذي يطلب المطعون ضدهما - الاستمرار فى صرف مرتبهما بصفة مؤقتة الى أن يفصل فى طلب الفائه - هو قرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بفصلهما عن غير الطريق التاديبى . ومن ثم فانه يخرج عن ولاية القضاء الادارى ويتعين لذلك رفض الطلب المستعجل الخاص باستمرار صرف مرتب المطعون ضدهما .
(طعن ٦٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٣)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - سريانه باثر مباشر مادام قد عمل به قبل قفل باب المرافعة باعتباره من القوانين المعدلة للاختصاص .

ملخص الحكم :

فى ٤ من مارس ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ونص فى مادته الاولى على أن يستبدل بنص المادة المذكورة النص الآتى : « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة باعمال السيادة ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التاديبى ٠٠) كما نص فى المادة الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد نشر فيها فى ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ العدد ٥٢ ولما كان هذا القانون باعتباره من القوانين المعدلة للاختصاص - يسرى باثره المباشر على المنازعة الحالية طالما انه قد عمل به قبل قفل باب المرافعة طبقا للمادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
(طعن ٦٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٣)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل قانون مجلس الدولة - هو قانون معدل للاختصاص - سريانه باثر مباشر على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ما دام هذا التاريخ يقع قبل افعال باب المرافعة فى الدعوى - سريان التنظيم المستحدث للتنظيم من قرارات رئيس الجمهورية المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون ، التى تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل به سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أم لم ترفع - القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى تطبيقا لاحكام هذا القانون - يتعين معه الزام الحكومة بالمصروفات •

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، المعمول به ابتداء من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، قانون معدل للاختصاص يسرى باثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا تاريخ قبل افعال باب المرافعة فى الدعوى وذلك بالتطبيق للمادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية وان التنظيم المستحدث للتنظيم من قرارات رئيس الجمهورية سالفة الذكر يسرى أيضا على القرارات المذكورة التى تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل بالقانون المشار اليه سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أمام القضاء الادارى أم لم ترفع •

ولما كانت الدعوى الحالية تتعلق بقرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التأديبى ولم يكن قد قفل باب المرافعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ، فانه يتعين ، والحالة هذه ، القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى مع الزام الحكومة بالمصروفات لان القضاء الادارى كان مختصا بنظر هذه الدعوى وقت أن رفعت ، وانما أصبح غير مختص بنظرها بناء على قانون جديد معدل للاختصاص صدر بعد ذلك •

(طعن ٧١٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي - اعتبارها من أعمال السيادة في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة - شمول هذه الحصانة لقرارات رئيس الجمهورية الصادرة بانهاء عقود الموظفين المؤقتين - أساس ذلك نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والغاية التي أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ليس ثمة شك في أن قرار اعفاء الدكتور المطعون عليه من منصب مدير جامعة الاسكندرية هو قرار صادر من رئيس الجمهورية بفصله من وظيفته بغير الطريق التأديبي ومن ثم ينخرط في ظل القرار بالقانون رقم ٣١ الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة وتشمله الحصانة التي أضفاها هذا القانون على قرارات رئيس الجمهورية بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي ويعتبر قرار الاعفاء المذكور من أعمال السيادة بحكم القانون المذكور . ولا ينال من هذه الحقيقة الواضحة ، القول بأن علاقته بجامعة الاسكندرية هي علاقة عقدية . ذلك أن سبب تعيينه (بعقد) لمدة سنتين وبمكافأة علاوة على معاشه ، انه كان قد بلغ فعلا السن القانونية المقررة للاحالة الى المعاش وأحيل اليه بالفعل . لهذا رأى أن يكون تعيينه لمدة مؤقتة مقدارها سنتان فقط لأن الاصل أن القرار الإداري أداة التعيين في وظيفة عامة من الوظائف الدائمة الواردة في الميزانية وفقا لأحكام القانون ، الاصل فيه أن لا يشتمل على مدة معينة . ومن ثم جاء ذكر العقد في أداة التعيين وهي القرار الجمهوري ، ليؤكد صفة التوقيت بعامين على خلاف الاصل . وكذلك رأى أن يمنح المطعون عليه مكافأة مقدارها ألف وخمسمائة جنية سنويا ، علاوة على معاشه ، وهذا التفصيل مقصود حتى لا يتقاضى المدير المرتب المقرر في الميزانية لمن يشغل وظيفة مدير جامعة الاسكندرية - وغنى عن

البيان أن صدور القرار الجمهورى بالتعيين بهذه الكيفية ، ولهذه الاعتبارات لا يمكن أن يحول دون اعتبار قرار رئيس الجمهورية باعفاء مدير الجامعة من وظيفته الكبرى عملا من أعمال السيادة نزولا على مقتضيات أحكام القرار بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ولا يغير من الامر شيئا قول المطعون عليه بأن أحكام العقد هى التى تنظم العلاقة بينه وبين الحكومة والجامعة لأنه حتى على فرض أن هذا القول صحيح جدلا ، لشمسته أيضا حصانة عمل السيادة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ طالما أن انتهاء العقد المزعوم قد تم بناء على قرار من رئيس الجمهورية وإن أحكام العقد لا تخرج المطعون عليه من عداد الموظفين العموميين الذين يخضعون للنظام القانونى المعمول به بالنسبة لموظفى الدولة عموما . فالمادة ٢٦ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه (تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة فى هذا القانون ٠٠) ومن أهم أحكام هذا القانون ذلك الحق الاصيل لرئيس الجمهورية ، وللمجلس الوزراء قبل النظام الجمهورى ، فى فصل الموظف بغير الطريق التأديبى استنادا الى الأوامر والقواعد التى تناولت النص عليها باعتبار أن الحكومة وهى التى عينت الموظف تنفرد بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، والاستمرار فى تولى عملها . وهذا الحق يستند فيما يتعلق بمدير الجامعة الى نص قانون تنظيم الجامعات الذى يجعل تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون فصله بقرار من السلطة ذاتها . وقد قصد المشرع بالقانون رقم ٣١ تحصين سلطة رئيس الجمهورية فى الفصل ذاتها من التعقيب القضائى باعتبارها عملا من أعمال السيادة استنادا للفاية التى أفصح عنها فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور . فلا يمكن أن يتفق مع تلك الفاية اخراج القرار المطعون فيه من طائفة قرارات رئيس الجمهورية المقصودة بالقانون رقم ٣١ بزعم أنه يتضمن تعيين المطعون عليه بعقده .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن تأسيسا على نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - لا يحول دون اصحاب الشأن والتظلم من القرار المطعون عليه امام اللجنة المختصة التى نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ان الدفع المقدم من هيئة مفوضى الدولة ومن ادارة قضايا الحكومة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى تأسيسا على احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قد قام على سند سليم من القانون ، ويكون الدفاع المقدم من ورثة المطعون عليه بعدم انطباق القانون المذكور على هذا الطعن قد جاء مخالفا لاحكام القانون متعينا رفضه . على أن ذلك لا يحول دون ورثة المطعون عليه والتظلم من القرار المطعون عليه ، امام اللجنة المختصة والتى نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩٦٣/٣/٤ .

(طعن ١٥٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم، على عدم جواز سماع اية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء وبوجه عام أى عمل امرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء اكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير

مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه وسببه - سريان هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات باعتبار ذلك النص معدلا للاختصاص فلا يجوز سماع الدعوى - شمول عدم السماع للقرارات المعيبة وغير المعيبة معا - مثال •

ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لوزير التربية والتعليم فى التعاقد مع الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين وذلك طبقا للشروط المرافقة لهذا القانون • وقد نصت المادة الثانية منه على أن يجرى العمل به من تاريخ اصداره • وجاء فى الشروط المرافقة له بيان بالمدارس الانجليزية وآخر بالمدارس الفرنسية التى يسرى عليها التعاقد المشار اليه وقد نص فى البند ٣ من كشف المدارس الانجليزية على (الكلية الاسقفية بقسميها) وهى موضوع هذه الدعوى - ثم صدر فى اليوم ذاته وهو ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ القرار الوزارى رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٥٧ من السيد وزير المالية والاقتصاد بتحويل الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية المنشآت وغيرها الخاضعة للحراسة • وجاء فى ديباجته : (بعد الاطلاع على الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، والتدابير الخاصة بأموالهم قرر مادة أولى : يخول الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية المنشآت وغيرها من ممتلكات الخاضعين لأحكام الأمرين رقم ٥ ، ورقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦ والموضحة فى الكشف المرافق •

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن يعمل به من تاريخ صدوره وجاء فى الكشف المرافق لهذا القرار فى الفقرة ج تحت بند المدارس الانجليزية اسم (الكلية الأسقفية بقسميها) وفى اليوم ذاته أيضا جرى توقيع عقد بيع هذه المدارس بين السيد المهندس الحارس العام وبين السيد وزير التربية والتعليم نائبا عن الحكومة المصرية • وقد نشر القرار الوزارى

رقم (٣٨٧) لسنة ١٩٥٧ بالجريدة الرسمية (العدد رقم ٤١ مكرر) فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ ونشر معه الكشف الرسمى المتضمن اسم الكلية الاسقفية بشقيها من بين المدارس والمعاهد التى تم التعاقد على بيعها لوزارة التربية والتعليم . وقد تظلم المطعون عليه الاول من هذا القرار فى ٦ من يولية سنة ١٩٥٧ ولم يتلق ردا على تظلمه فرفع دعواه بمريضة أودعها سكرتيرية محكمة القضاء الادارى فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد صدر الحكم المطعون فيه ، فى الدعوى المذكورة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١

وفى المدة التى انقضت بين رفع الدعوى فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبتى صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ونص فى المادة الأولى منه على أنه (فيما عدا ما نص عليه بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء . وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه كما نص فى مادته الثانية على ان يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد صدر هذا القانون فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٩ ونشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩٩ مكرر(١) فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ وأشار فى ديباجته الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة الطوارئ وإلى الأمرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين وغيرهم من الاعضاء وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، الى الامر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ بإنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين كما أشار فيها أيضا الى الاتفاقات المبرمة بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن العلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية فى مصر والمصدق عليها بالقرار الجمهورى رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ما يأتى - (تنص المادة الرابعة من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين بريطانيا والموقع عليه بالقاهرة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغ سبعة وعشرين ونصف مليون جنيه - استرلينى لحكومة المملكة المتحدة كتسوية كاملة ونهائية لما يأتى : (١) جميع المطالبات الخاصة بالممتلكات المشار إليها فى الفقرة (ج) من المادة (٣) من الاتفاق الحالى ، - وهنا يرد الملحق (هـ) من الاتفاق وفيه تدخل المدارس والمعاهد بالجمهورية العربية المتحدة (ب) جميع الطلاب المتعلقة بالأضرار التى أصابت الممتلكات قبل تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى كنتيجة للإجراءات المشار إليها فى الفقرة (١) من المادة (٣) من الاتفاق الحالى . ولما كانت الممتلكات المشار إليها فى الفقرة (١) هى الحقوق والأموال التى قام الحراس بتصفيتها أو بيعها اعمالا للسلطة المخولة لهم بمقتضى أحكام الامر رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . أما الممتلكات المشار إليها فى الفقرة (ب) فهى تلك التى أخضعت للحراسة طبقا لأحكام ذلك الامر ، ولم يتم الحراس بتصفيتها أو بيعها وقد سويت جميع المطالب المتعلقة بما يكون قد أصابها من أضرار نتيجة اجراءات الحراسة ، وذلك طبقا للمادة الرابعة من الاتفاق السالف ذكره ، ومن ثم فلا يكون لأصحابها الحق فى المطالبة بأى تعويض عن تلك الأضرار . ولما كان الاصل العام ان التصرفات والقرارات والتدابير التى اتخذتها وتولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ المشار إليها كوزارة المالية والاقتصاد والحراس العاملين والخاصين ونوابهم ومندوبيهم ، وهى من أعمال السيادة التى لا تختص المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بنظر الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيها سواء بطريق مباشر كالفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ - أو بطريق غير مباشر كالمطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه ، كما لا يجوز

الطعن بطريق آخر . لذلك رؤى أن يعد مشروع القانون المرافق وقد نص فيه على أنه - فيما عدا ما نص عليه القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ - لا تسمع أمام أية جهة قضائية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدابير أو اجراء ، وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن بطريق مباشر بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان بطريق غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان سببه أو بآى طريق آخر) . وواضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى ظل ديباجته التى استند المشرع فيها الى أحكام الدستور المؤقت وتشريعات حانة الطوارئ واستمرار اعلانها والاتفاقيات الدبلوماسية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة بريطانيا ، وفى ضوء المذكرة الايضاحية أن الشارع أراد أن يسبغ على التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات التى أمرت بها أو تولتها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين ، بالتدابير الخاصة بأموالهم حصانة تخرجها عن ولاية القضاء فلا تختص المحاكم بنظر الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيها بالالغاء أو التعويض . وقد صدر الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الحاكم العسكرى العام ، مستندا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد وللمحافظة على الامن والنظام العام بعد اغارة قوات العدو من الخارج ، واعتبرت المادة الاولى منه من الرعايا البريطانيين الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الاجنبية التى يصدر وزير المالية والاقتصاد قراره باعتبارها تعمل بأشراف بريطانى أو فرنسى أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية هامة ونصت المادة الثامنة من هذا الامر على أن يعين وزير المالية والاقتصاد حارسين عامين يختصان بإدارة أموال الرعايا البريطانيين ويعين أيضا نوابا للحارسين العاميين كما يعين حراسا خاصين . وتكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا البريطانيين ويتولون استلام وإدارة الاموال الموضوعة فى الحراسة وجردها . ولهم باذن وزير

المالية والاقتصاد أن يباشروا بيع الأموال ، وتصفية الاعمال الموضوعة فى الحراسة ، ومن ثم فلا جدال فى أن التصرفات والقرارات التى تولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تخرج عن ولاية القضاء ولا تسمح أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فيها .

واذا كان الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق عندما ذكر فى أسبابه أنه ولئن كان مدلول نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ غير قاصر على الحالات التى يكون فيها القرار موضوع الطعن مشوباً بعيب من عيوب الالغاء المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة بل انه يشمل جميع الدعاوى المترتبة على أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء أو عمل تولته أو مرت به الجهات القائمة على تنفيذ هذين الامرين سواء اكان تطبيق الادارة لهما تطبيقاً سليماً للقانون أو مخالفاً له (٠) الا أنه قد جانبه التوفيق وأخطأ فى تطبيق القانون وتأويله اذ ذهب الى القول (بأنه برغم ما تقدم فان هذا النص لا يتعلق باختصاص المحكمة حتى يمكن القول بسرئانه على ما لم يفصل فيه من الدعاوى ، ومن ثم فانه لا يسرى الا على ما يرفع من الدعاوى بعد العمل بمقتضاء أى بعد ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ . ذلك أن الاصل فى قوانين المرافعات انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها وقد ردد صدر المادة الاولى من قانون المرافعات هذا الاصل ، ومرد ذلك الى أن القاعدة فى سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هى من الامور المسلمة اذ أن القوانين المنظمة لاصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الأثر ، ولكن النص استثنى من ذلك القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى . والحكمة التشريعية فى ذلك هى توفير رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح روى أنها جديرة بالاستثناء . ذلك أنه يكون أقرب الى السداد ، والقصد ألا تنزع الدعاوى التى حجزت للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت - بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ فى الطعن رقم ١٦١٧ -

لسنة ٢ القضائية - بأن المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص في حكم
الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات ، القوانين التي تغير الولاية
القضائية أو الاختصاص النوعي أو المحلي دون أن تُلغى محكمة أو تزِيل جهة
قضاء والا لأحدث هذا الالغاء أثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذي صدر وتنقل
الدعاوى التي كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة الى جهة القضاء التي عينها
ما لم ينص على غير ذلك . فالمادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩
اذ نصت على أنه لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها
الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء ، وبوجه عام أى عمل أمرت
به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة
١٩٥٦ سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف
التنفيذ . أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان
نوعه أو سببه ، انما قصدت في الواقع من الامر أن تمنع أية جهة قضائية
من نظر منازعة يكون موضعها الطعن في هذه الاعمال ، وبذلك تكون بمثابة
نص معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص مما لا معدى معه
عن تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ما دام
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ قد أصبح معمولاً به منذ ١٦ من مايو سنة
١٩٥٩ أى قبل قفل باب المرافعة في هذه المنازعة ولا محيص من النزول
على حكمه في القضاء بعدم جواز سماعها . ولا محل ، والحالة هذه ، لبحث
أى دفع أو دفاع أثير في نطاق هذه المنازعة ما دام يهدف الى الطعن في أعمال
نهى الشارع أصالة عن سماع الدعوى بشأنها وعزل القضاء عن نظر أية
منازعة متعلقة بها وهو أمر يملكه وفقا للاصول الدستورية .

(طعن ١٢٢١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

القرارات التي تعتبر من أعمال السيادة وفقا لحكم المادة ١٢ من قانون
مجلس الدولة هي القرارات الجمهورية باسقاط ولاية الوظيفة عن غير
المصالحين لأداء الخدمة العامة - لا تشمل القرارات الصادرة بتعيين موظفي

وزارة في وزارة أخرى اذا ما اجاز القانون ذلك ولا القرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى أخرى - اثر ذلك .

ملخص الحكم :

ان القرارات التي تعتبر من أعمال السيادة وفقا لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، هي القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية التي تتضمن اسقاط ولاية الاشخاص الذين تتبين الحكومة أنهم غير صالحين لاداء الخدمة العامة ، سواء باحالتهم الى الاستيداع أو المعاش أو بفصلهم ، فلا يدخل في ضمنها القرارات التي لا تستهدف تحقيق هذا الاثر ، وهو تنحية الموظف عن الخدمة العامة كالقرارات الصادرة بتعيين موظفي وزارة في وزارة أخرى اذا ما اجاز القانون ذلك ، والقرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى أخرى ، ولذلك فلا تشملها الحصانة التي أراد المشرع اضافها على القرارات المشار اليها في المادة ١٢ سالفة الذكر .

(طعن ٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ على عدم قبول الطعن ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، ايا كان نوعه أو سببه في الاعمال والتدابير التي اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين العسكريين رقمي ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالانجار مع الرعايا البريطانيين والامسترياليين والفرنسيين والتدابير الخاصة باموالهم - فيترتب عليه امتناع المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في أعمال تلك الجهات - القول بان مناط أعمال هذا النص هو ان تكون هذه الجهات قد التزمت حدود الامرين المشار اليهما وطبقتهما تطبيقًا صحيحًا - هو تاويل غير صحيح لما يترتب عليه من تفويت غرض الشارح في استقرار ما تتخذه الجهات المذكورة من تدابير .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم ، قد قضى فى مادته الاولى بأنه « فيما عدا ما نص عليه القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تسمح امام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدابير أو اجراء وبوجه عام أى عمل أمرت به تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه » .

وقصد الشارع من اصدار هذا القانون هو اعفاء القائمين على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم كوزارة المالية والاقتصاد وكذا الحراس العاميين والخاصين ونوابهم ومندوبيهم من الطعن فيما يكونون قد اتخذوه أثناء قيامهم بمهمتهم من تصرفات وقرارات وتدابير تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم فعلوا ما تقضى به المصلحة العامة وبحسبان أن جميع ما اتخذته وتولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما من الاعمال ذات الحصانة استنادا الى ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ، وبذا يمتنع على المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع المعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيما تولته تلك الجهات ، سواء بطريق مباشر كالفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أو بطريق غير مباشر كالمطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه كما لا يجوز الطعن فى ذلك بأى طريق آخر .

ولا وجه للقول بأن مناط أعمال القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر أن يكون ما تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ قد صدر بالتطبيق للأحكام الامرين المشار اليهما تطبيقاً

صحيحاً - لا وجه لذلك ، لأنه تأويل غير صحيح لفرض الشارع من عدم جواز سماع أية دعوى أمام أية جهة قضائية ولو أخذ بهذا التأويل وجاز سماع الدعوى التى يطبق فيها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ تطبيقاً صحيحاً لصارت كل ما تولته تلك الجهات هدفاً للطعن والاستتوت فى ذلك مع سائر التصرفات القانونية التى لم يرد فى شأنها منع من سماع الدعوى وغنى عن البيان أن هذا التأويل يخرج عن قصد الشارع من اعتبار ما تولته تلك الجهات من أعمال محصنة كما أفصححت عن ذلك المذكورة الإيضاحية للقانون سالف الذكر ، فرأى المشرع أن يجعل كل ما تولته تلك الجهات من تصرفات أو تدابير بمنأى عن أى طعن ما دامت قد صدرت فى ظل هذا القانون ولو شابها أى عيب من العيوب قاصداً لحمايتها وتحصينها فى حالة وقوع هذا العيب فأورد نص المادة الأولى صريحاً فى هذا المعنى وبذلك أغلق باب سماع أية دعوى بالنسبة لما يصدر فى ظل هذا القانون واستناداً إليه لا فرق فى ذلك بين من طبق فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه لأن الفرض من هذا المنع هو سد باب المنازعة فيما تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما استقاراً لما أمرت به أو تولته هذه الجهات وعزل القضاء عن نظر أية منازعة من هذا القبيل وهو أمر يملكه الشارع الذى له وفقاً للاصول الدستورية أن يعين اختصاصاً جهات القضاء ويرسم حدود ولايتها .

(طعن ١٥٣٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٧)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القوانين والقرارات التنظيمية العامة التى تمت فى عهد الثورة قبل صدور الدستور - تمتعها بحصانة تعصمها من السقوط أو من المجادلة فى قوة نفاذها - القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وما يتصل بها من قوانين وقرارات - تمتعها بنفس الحصانة - المادتان ١٩٠ و ١٩١ من الدستور - سريانها على الدعاوى القائمة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٩٠ من دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » ، كما نصت المادة ١٩١ منه على أن « جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التى أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التعميـض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت » . وبين من ذلك أن الدستور أراد أن يضمن حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه التى تمت فى عهد الثورة ، سواء أكانت بالطريق الاصلى أى بمقتضى قوانين ، أم بالطريق الفرعى أى بمقتضى قرارات تنظيمية عامة - حصانة تعصمها من السقوط أو المجادلة فى قوة نفاذها ، لحكمة تتصل بالمصالح العليا للوطن ، بمراعاة أن تلك القوانين واللوائح انما تمت فى عهد ثورة وتستهدف الإصلاح الشامل بشـكل وفى أوضاع وظروف استثنائية لا تقاس فيها الامور بمقياس الاوضاع العادية ، فأضفى عليها تلك الحصانة الدستورية على اعتبار أنها من الأدوات التى استعملتها الثورة فى سبيل أوجه الإصلاح الذى قامت من أجله . وللحكمة عينها حصن الدستور كذلك جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وتكون مكملة أو منفذة لها ، وذلك بمنع الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت . وغنى عن البيان أن نص الدستور المشار اليهما يسريان على الدعاوى المنظورة باعتبار أن هذا الدستور أصبح انقانون الاعلى .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٦) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القوانين المغلقة لباب الطعن بالالغاء - هي استثناء من مبدأ المشروعية - وجوب تأويلها بصورة مضيقة تمنع من شمولها أية قرارات لم يرد بها النص .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء الإدارى ليس ممنوعا بحكم النصوص المغلقة لباب الطعن بالالغاء إلا من النظر فى قرارات إدارية بذاتها عينت فيها بطريق النص عليها وخصت بالذكر على سبيل الحصر والتعيين ذلك أن الأصل المتوصل فى بلد يقدر وعيه العام مبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الالغاء على كافة القرارات الإدارية دعما للضمانة الأصلية التى يحققها قضاء الالغاء لمن تحيفت بهم تلكم القرارات فإذا ورد فى قانون نص يقضى باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الالغاء والتعويض لحكمة ابتغى الشارع صيانتها وغاية مشروعة قصد حمايتها وجب تأويل هذا النص بصورة مضيقة تصطنع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصا على عدم إهدار هذه الضمانة التى يوفرها قضاء الالغاء وتوقيا لمحدور أتى به هذا النص من قبل أنه أوصد باب الطعن بالالغاء والمطالبة بالتعويض معا وإذا فكلما التفتى وجود أى من هذه القرارات التى أحاطها الشارع بالتحصين المشار إليه وجب التقرير بمودة الرقابة القضائية بالنسبة لما عدلها .

(طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

أعمال لجان تصفية القطاع - لا تعتبر من أعمال السيادة - تعريف أعمال السيادة - اختصاص مجلس الدولة بالنظر فى مشروعية قرارات هذه اللجان .

ملخص الحكم :

ان أعمال لجان تصفية الاقطاع وما قد يصدر منها من قرارات لا يصدق عليها صفة أعمال السيادة يستوى في ذلك أن تكون قرارات تلك اللجان صادرة في حدود اختصاصها أو خارج تلك الحدود ، ذلك لأنه ان جاز القول بأن بعض الاعمال تعتبر بطبيعتها من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم بنظرها كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية أو أعمال الحروب إلا أنه في مجال علاقة الدولة بالمواطنين - في الظروف العادية - لا تظهر أعمال السيادة إلا بالنسبة للإجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن وفي إطار القواعد التشريعية التي توضع مسبقا وتحدد الحالات والمراكز القانونية والأوضاع التي تعتبر كذلك ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان لا يوجد ثمة قانون أسبغ على أعمال تلك اللجان صفة أعمال السيادة فإن الدفع الذي أبدته الجهة الإدارية بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى ، يكون على غير أساس يتعين رفضه .

(طعن ٣٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٥)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

ان القرارات الفردية التي تصدر من وزير التموين تنفيذا لحكم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هي قرارات إدارية يختص القضاء الإداري بمراقبة مشروعيتها ولا تعتبر من أعمال السيادة .
ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ قد خول في المادة الأولى منه وزير التموين ، لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ، أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل

أو بعض التدابير المشار إليها في هذه المادة ومنها الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل . واذ جدد النص المشار إليه جهة الإدارة المختصة بالاستيلاء ، ورسم لها ما يجب اتخاذه من إجراءات وما يلزم توافره من الشروط لاتمام الاستيلاء باعتباره عملا من أعمال الإدارة ، فإن القرارات الفردية التي تصدر بالاستيلاء تنفيذا للنص المشار إليه ، تكون من القرارات الإدارية التي يجب أن تتخذ في حدود القانون والتي يتعين خضوعها أعمالا لمبدأ سيادة القانون لرقابة القضاء ، وتنتأ بذلك هذه القرارات الإدارية عن أعمال السيادة تلك الأعمال التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة . ويكون قرار السيد وزير التموين المطعون فيه بالاستيلاء على السيارات المملوكة للمدعين تنفيذا لحكم المرسوم بقانون المشار إليه قرارا إداريا يختص القضاء الإداري بمراقبة مشروعيته . ولا يغير من طبيعة هذا القرار صدوره قبيل العدوان الإسرائيلي ، ذلك أن مواجهة هذا الظرف الاستثنائي وما يتطلبه من ضرورة اتخاذ تدابير سريعة وحاسمة لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، من شأنه أن يمنع السلطة المختصة القائمة ، على تموين البلاد حرية واسعة في تقدير ما يجب اتخاذه من التدابير والإجراءات بمقتضى سلطة تقديرية تختلف في مداها ، لا في وجوب بسط الرقابة عليها - عن السلطة التقديرية التي تتمتع بها الحكومة في الظروف العادية المألوفة .

(طعن ٧١٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٠)

تعليق :

إن نظرية أعمال السيادة ، وإن كانت في أصلها الفرنسي قضائية المنشأ ولدت في ساحة القضاء الإداري الفرنسي ، وتبلورت في رحابه ، إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع إلى بداية نظامنا القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة . وآخرها ورد في قانوني السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الإداري على السواء تحقيقا للاعتبارات التي تقتضي - نظرا لطبيعة هذه الأعمال -

النأى بها. عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الأساسية . وقد وجدت هذه الاعتبارات صدق لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة الادارية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى .

وأعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وإن كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد فى تحديدها الى القضاء ليقدر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة ، إلا أن هذه الأعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة تحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٣ لسنة ١ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

ثانيا : عدم اختصاص القضاء الإدارى بإنشاء القرارات الصادرة قبل إنشاء

مجلس الدولة .

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القرار الإدارى النهائى الصادر قبل إنشاء قضاء الالفاء فى مصر - غير قابل للطعن فيه بالالفاء - لا يغير من هذا الحكم عدم علم ذى الشأن بالقرار إلا بعد تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة أو التحدى بانعدام القرار ما دام ليس الا قرارا قابلا للإبطال .

ملخص الحكم :

أن قرارا وزاريا نهائيا يستهدف تحديد أقدمية المدعى بين أقرانه من موظفى الدرجة السابعة ينشئ مركزا ذاتيا للأقدمين بناء على هذا الترتيب فإذا كان إنشاء هذا الترتيب فى أقدمية الدرجة السابعة قد تم فى غير صالح للمدعى فإن سبيل الطعن فيه يبقى رغم هذا موصدا دونه ، ما دام

القرار ولد من بادى الأمر محصنا غير قابل للطعن فيه بالالغاء باعتباره .
صادرا قبل انشاء قضاء الالغاء فى مصر .

ولا حجة فيما تذرع به المدعى من أنه لم يعلم بهذا القرار الا بعد تاريخ العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، ولا فيما تحدى به من أن القرار ولد معدوما أو اتخذ بناء على سلطة مقيدة — لا اعتداد بشئ من ذلك ما دام قد استبان أن القرار الأول الصادر بتحديد ترتيب الأقدميات بين موظفى الدرجة السابعة بمحاكم الاستئناف كان سابقا على تاريخ العمل بقانون انشاء مجلس الدولة الذى استحدث قضاء الالغاء اعتبارا من ١٥ من سبتمبر ١٩٤٦ اذ العبرة فى قبول طلب الغاء القرار الادارى هى بالتاريخ الذى صدر فيه القرار المطلوب الغاؤه أو عدم الاعتداد به ومن ثم فلا يجدى فى اجابة الطلب التمسك بالعلم اللاحق على تاريخ انشاء مجلس الدولة ، اذا ثبت أن هذا القرار كان صادرا قبل هذا التاريخ ، كما لا يشفع فى قبوله كذلك أن يتحدى بانعدام القرار الأول المرتب للأقدميات لأن انعدام القرار الادارى لا يتحقق الا حيث يكون العيب اللاحق به صارخا ينحدر الى غضب السلطة أو يتبدل الى شائبة انعدام المحل ولم يتوافر أى من الأمرين فى قرار تحديد الأقدمية وأذن فغاية ما يوصف به مثل هذا القرار أنه قرار قابل للإبطال لأنه خالف قاعدة تنظيمية عامة فى ترتيب الأقدمية وقابلية هذا القرار للبطلان لسبب هذه المخالفة غير مانع من تحصنه واستعصائه على رقابة الالغاء .

(طعن ٣٣٨٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧)

قاعدة رقم (٢١) .

المبدأ :

صدور القرار الادارى قبل انشاء مجلس الدولة يمنع من الطعن فيه .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار الادارى قد أنشأ مركزا قانونيا فى غير مصلحة المظلمين

عليه فانه يمتنع عليه معه طلب الفائه ما دام قد ثبت صدور هذا القرار قبل انشاء مجلس الدولة في مصر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .
(طعن ٥١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

النص في القوانين السابقة على انشاء مجلس الدولة على عدم جواز الطعن في القرارات الادارية - لا اثر له على اختصاص مجلس الدولة بالطعون التي تقدم ضدها .

ملخص الحكم :

ان النص في القوانين السابقة على انشاء مجلس الدولة على عدم قابلية القرارات التي تصدر من جهات الادارة للطعن امام اية محكمة كانت - لا اثر له على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون التي تقدم ضدها لأن النصوص المانعة للمحاكم من نظر الطعون في القرارات الادارية السابقة على قانون انشاء مجلس الدولة كانت تتمشى مع المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وبانشاء مجلس الدولة أصبح لمحكمة القضاء الادارى اختصاص في الغاء القرارات الادارية ما لم يحصنها المشرع بتشريع يخرجها من اختصاص مجلس الدولة .
(طعن ٦٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

ثالثا : عدم اختصاص القضاء الادارى (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بما لم يرد النص على الاختصاص به .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

القضاء الادارى في مصر ذو اختصاص محدد بنص القانون - قرارات نقل ونائب الموظفين ليست مما يدخل في اختصاصه الا اذا حملت في طياتها قرانا مما يختص به .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون . ويبين من مراجعة الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة التى حددت اختصاصه فى الفناء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين ، ان قرارات النقل والندب ليست من بينها . وغنى عن البيان ان هذه القرارات لا يخرج طلب الفائها عن اختصاص المجلس الا اذا كانت ارادة الادارة قد اتجهت الى احداث الاثر القانونى بالنقل أو الندب فقط ، أما اذا كان القرار ، وان صيغ فى الظاهر بعبارة النقل أو الندب ، يحمل فى طياته قرارا مما يختص المجلس بطلب الفائه ، كما لو كان فى حقيقته تعيينا أو تأديبا ، فان المجلس عندئذ يختص بطلب الفائه مثل هذا القرار ، اذ العبرة بالمعنى وبما اتجهت ارادة الادارة الى احداثه من آثار قانونية ، بصرف النظر عن العبارات المستعملة فى صياغة القرار .

(طعن ٦٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - هو اختصاص مقيد بقرارات ادارية محددة على سبيل الحصر - عدم شموله قرارات الندب .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد حددت على سبيل الحصر القرارات الادارية التى يختص مجلس الدولة بنظرها سواء الايجابية منها أو السلبية . وما خرج عنها فلا يتعد له اختصاص بنظره ، وبالتالي يكون المشرع فى تحديده ولاية القضاء الادارى قد جعلها ولاية مقيدة ولم يشأ أن يخضع جميع القرارات الادارية لسلطة هذا القضاء ، مما يتعين معه وجوب تحرر نوع القراز المطعون عليه المعرفة

ما اذا كان يدخل فى ولايته أم يخرج منها وذلك قبل أن يتغلغل فى بحث موضوع هذا القرار .

وهذا البيان الحصرى الآنف الذكر ليس فيه قرارات النذب ، وقد يكون ذلك لأن قرارات النذب بطبيعتها من الاجراءات الوقتية ، ومن ثم لم يحفل بها الشارع بل ولم يوجب عرضها على لجنة شئون الموظفين لأنها ليست بذات أثر كبير على مركز الموظف أو لأنها عرضة للإلغاء فى أى وقت ومن ثم أطلق يد الجهة الادارية حرة فى مثل هذه القرارات حتى تستطيع أن تلبى حاجات العمل العاجلة دون أن تساورها الخشية من أن تصرفها سوف يقع تحت طائلة الرقابة القضائية .

(طعن ٢٠٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه القانون - خروج قرارات النقل من اختصاص المجلس - اختصاصه بنظر الطعون فى قرارات النقل اذا انطوت على عقوبة معينة - حالات اعتبار قرار النقل متضمنا عقوبة مقننة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون ويبين من أحكام الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التى حددت اختصاصاته فى إلغاء القرارات الادارية الصادرة فى شئون الموظفين أن قرارات النقل ليست من بينها الا أن القضاء الادارى قد جرى على اختصاصه بنظر الطعون فى قرارات النقل اذا انطوت هذه القرارات على عقوبة مقننة من الظروف التى صدر فيها قرار النقل كما لو كان النقل من وظيفة الى وظيفة أقل منها فى السلم الادارى من حيث سعة الاختصاص والمزايا أو مكان

قرار النقل قد صدر دون استيفاء الاجراءات التى استوجبها القانون
أو صدر مخالفا لقاعدة التزم بها الجهة الادارية فى اجراء النقل
بين موظفيها .

(طعن ٣٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦) -

المبدأ :

قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم - خروجها عن اختصاص
القضاء الادارى ، ما دامت لا تتحمل فى طبيعتها قرارا مقنعا مما يختص به
هذا القضاء - العبرة بالقرار الحقيقى لا الظاهرى .

ملخص الحكم :

ان قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم ليست من القرارات
التي تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسب نص
الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص
بمجلس الدولة ، والفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ما دامت لا تحمل فى طبيعتها
قرارات أخرى مقنعة مما يختص بها القضاء الادارى ، كالنقل الى وظيفة
تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها ، أو كجزاء
تأديبى ، اذ الممول عليه عندئذ هو القرار الحقيقى لا الظاهرى . فاذا ثبت
أن المدعية نقلت بحالتها وبدرجتها من قسم حسابات المشتركين بمصلحة
التليفونات الى وظيفة أخرى فى قسم السنترالات بالمصلحة ذاتها ، وهى
وظيفة لا تقاير الوظيفة الأولى من حيث شروط التعيين فيها كما لا تقل عنها
من حيث الدرجة ، فإن النقل يكون مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا
ينطوى على تعيين أو تأديب ، فهو لا يعدو فى الواقع من الامر أن يكون
توزيعا للعمل بين موظفى المصلحة الواحدة ، حتى ولو كان قد تم بسبب
ما نسب الى المدعية . وان كان عمل الوظيفة الجديدة يتطلب المران عليه
بعض الوقت ، وقد راعت الجهة الادارية فى اجرائه وجه المصلحة

العامة وحسن سير العمل دون المساس بالمركز القانوني القائم للمدعية بأى وجه من الوجوه ، مما يجعله بهذه المثابة من الملاءمات المتروكة لتقدير الجهة الادارية ، حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام ، ويخرجه بالتالى من الخضوع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

(طعن ٨٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨ - وبذات المعنى الطعنان ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق و ٦١ لسنة ١١ ق بجلسته ١٩٦٢/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

قرار نذب موظف الى جهة اخرى توطئة لنقله نهائيا اليها وفق ما تقتضاه الصالح العام - لا يختص بالقضاء الادارى بطلب الغائه ، ما لم يكن المقصود منه توقيع عقوبة مقنعة على هذا الموظف - مثال : نذب موظف بعض اقسام وزارة الاوقاف الى هيئة الاصلاح الزراعى تمهيدا لنقلهم اليها - هو قرار نذب لا يعدو أن يكون نقلا مكانيا لا يستر عقوبة مقنعة - عدم اختصاص القضاء الادارى بطلب الغائه .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القضاء الادارى غير مختص فى الاصل بمراقبة قرار النقل الا أن عدم اختصاصه بذلك مشروط بما اذا كان هذا القرار مكانيا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لاعادة توزيع عمال المرافق على نحو من الاتحاد أما اذا كانت الجهة الادارية ترمى من وراء النقل الى غمط حقوق أصحاب الدور فى الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحاقهم بإدارات أو وزارات أخرى بغية استبعادهم من دائرة المتطلعين لترقية على أساس الترقية ، كان قرار النقل من القرارات التى تخضع لرقابة القضاء الادارى لأنه مقدمة للتخطى وسيلة مستورة للمحيلولة بين صاحب الدور وبين الحصول على حقه فى الترقية بالأقدمية .

فاذا كان الثابت أن قرار النذب المطعون فيه الصادر من وزير الأوقاف في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ إنما كان يستتر وراءه تصرفا إداريا ابتغى به مصدره نقل المطعون عليه مرضاة للصالح العام ولا أدل على هذا من أن نية الوزارة كانت منصرفة من البداية الى نقل الموظفين التابعين لقسم الزراعة والأقسام المتصلة باستغلال الأقطان وقضاياها بوزارة الأوقاف - ومنهم المطعون عليه - والى ضمهم لهيئة الإصلاح الزراعي مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم في درجاتهم السابقة الى أن تنشأ لهم بميزانية الدولة درجات مماثلة لتلك الدرجات . فالقرار الصادر بنذب المدعى كان مقدمة لقرار نقله النهائي الى هيئة الإصلاح الزراعي الصادر في أغسطس سنة ١٩٥٩ بعد انشاء الدرجات المشار اليها ، ومتى كان ثابتا أن هذا القرار صدر خاليا من تحديد وضع المطعون ضده وكان منفذا لحكم القانون وغير مقصود به تحيف حقوقه المكتسبة وكان مبررا في ضوء الملبسات التي أحاطت به من الرغبة في خفض درجته المالية حالا أو مآلا على النحو الذي أسفر عنه تحديد وضع المدعى بعد ذلك بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، فانه لا شبهة في أن هذا النذب لا يعدو أن يكون نقلا مكانيا لا يستتر عقوبة مقنعة ، ذلك أن القرار الصادر من المدير العام لهيئة الإصلاح الزراعي بوضع المدعى على درجة أقل من تلك التي كان يشغلها لا يمكن اعتباره أثرا من آثار النقل الحتمية بل ليس مساغا افتراض أن ما انتهى اليه وضع المدعى بموجب هذا القرار كان داخلا في قصد الجهة التي أصدرت قرار النقل بحافز من المصلحة العامة وتنفيذا لحكم القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر .

ويؤكد ما سلف إيضاحه أن نقل المطعون ضده الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا مخالفة فيه لحكم المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة لأن حكم هذه المادة لا يسوغ تطبيقه الا اذا وقع النقل لغير مرضاة للصالح العام وأريد به أن تفوت على الموظف المنقول ترقية واجبة على الإدارة كان يصيبها حتما لو لم يقع النقل وهذا الأمر غير متحقق في خصوص المنازعة الحاضرة بل لم يدعي المدعى حسبا يستفاد من طلباته ومذكراته ومن ثم لا يعتبر النقل الحاصل له الى هيئة الإصلاح الزراعي مفوتا عليه دور الترقية الى درجة أعلى حتى يحق له الطعن فيه واذا كان ثابتا مما تقدم أن وزارة الأوقاف لم يكن يدخل في ولايتها تحديد وضع المطعون عليه بعد نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأن هذا الأمر قد تم بقرار مستقل أصدره المدير العام لهيئة الإصلاح الزراعي ، فان قرار وزير الأوقاف المطعون فيه

وقد صدر تحقيقا لمصلحة عامة لا نزاع فيها يكون بهذه المثابة خارجا من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويتعين من ثم القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص .

(طعن ١٧١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

استهداف الغاء قرار النذب - دون أى قرار آخر يجعل تكييف الدعوى بأنها دعوى الغاء القرار السلبي بالامتناع عن تعيين طالب الالفاء فى الوظيفة المنتدب اليها غير سديد .

ملخص الحكم :

إذا استهدفت المدعية الغاء قرار نذب وبررت هذا الطلب بأحقيتها لان توضع فى هذه الوظيفة ولم تطلب الغاء قرار آخر ، ومن ثم يكون تكييف الحكم المطعون فيه للدعوى على ضوء هذه الطلبات بأنها دعوى الغاء القرار السلبي بالامتناع عن تعيين المدعية فى وظيفة مفتش غير سديد ، ذلك لأن المطعون ضدها لم تطلب صراحة الغاء قرار سلبي بامتناع ، وانما طلبت الغاء قرار صريح بالنذب ولا يمكن أن يقال ان القرار الأخير يتضمن بحكم اللزوم الأول أو يخفيه بين طياته لأن قرار النذب لا يمنع من قرار التعيين على فرض أن النذب كان لشغل وظيفة أو درجة مالية وليس الاثنان من طبيعة واحدة كما ليس الأول بأقوى من الثانى حتى يجب أو يخفيه وإذا ما اختلفت طبيعة القرارين فلا محل للقول بصرف الظاهر الصريح الى السلبي المستمر وكان للمطعون ضدها أن توجه دعواها اليه مباشرة وتدل على ما فيه من عيوب تؤثمه وتجعله خاضعا لرقابة القضاء أما وهى لم تفعل بل وتنكبت السبيل فى مخاصمتها لقرار لا يدخل فى ولاية هذا القضاء فلا وجه لاعمال رقابته فى أمر يخرج عن حدود ولايته المقيدة ويظهر هذا الذى اتجهت اليه المحكمة ويؤيده أن النذب كما سبق القول لم يكن لاشغال وظيفة معينة أو درجة مالية معينة فلا يتبل القول أن مجرد ادعاء مذمبا

بالأحقية في شغل وظيفة أو درجة مالية معينة في الجهة الإدارية التي تعمل فيها يسلب هذه الجهة حقها في أن تصدر قرارا بالندب اليها مثل هذا الندب لا يمس من قريب أو بعيد أى حق من حقوقها المتعلقة بهذه الوظيفة وما عليها الا أن ترتب صدور القرار الإداري الذي يمس حقها فتختصمه اذا وجدت مسوغا لاختصاصه أو تختصم الجهة الإدارية ان امتنعت عن الاستجابة الى حقها بشير مبرر .

(طعن ٢٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

عدم اختصاص القضاء الإداري اذا كان النقل مكانيا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن تنظيم المرفق - اختصاصه متى رمت الإدارة من ورائه إلى تفويت حق صاحب الدور في الترقية بحكم الأقدمية - ميعاد الطعن في القرار في هذه الحالة - بلؤه من تاريخ تبينه قصد الإدارة الجائز وراء قرار النقل بإصدارها قرار الترقية متضمنا تخطيه .

ملخص الحكم :

ان قرار النقل ولئن كان القضاء الإداري غير مختص في الأصل بمراقبته الا أن عدم اختصاصه بهذا القرار مشروط بما اذا كان مكانيا صرفا ولا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقي المبرر لتوزيع عمال المرافق على نحو من الأنحاء ، أما اذا كانت الإدارة ترمى من ورائه الى غمط حقوق أصحاب الدور في الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحاقهم بإدارات أخرى ولاستبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية بحكم الأقدمية كان قرار النقل من القرارات التي يخضع لرقابة القضاء الإداري لانه مقدمة للتخطي ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور في الأقدمية وبين الحصول على حقه في الترقية على أساس الأقدمية بيد أن النقل في ذاته قد يستعصى على صاحب الشأن ادراك مرامييه ، فلا يحاسب على ميعاد الطعن فيه قبل أن ينكشف له هدفه وداعييه وتسفر الادارة عن وجهها فيما كانت ترمى اليه بالنقل وتبتغيه وعلى ذلك

إذا ثبت أن أنه لم يتجه للمدعى تبين قصد الإدارة الجائمه وراء قرار النقل ولم ينبج أمام ناظره مدى تأثير مركزه القانوني بذلك القرار الا حين صدور قرار الترقية فيما تضمنه من تخطية كان من الحق أن لا يحاسب على ميعاد الطعن الا من ذلك الحين وعلى ذلك متى ثبت أن القرار المطعون فيه صدر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ وان دعوى الالغاء أقيمت أمام اللجنة القضائية المختصة فى أول يولييه سنة ١٩٥٣ متضمنة طلبى الغاء قرارى النقل والترقية معا ، فان الدعوى تكون مقامة فى الميعاد القانوني ، ويكون حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من قبول التظلم المرفوع أمام اللجنة القضائية .

(طعن ٧٦٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٠)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ

نقل مدرس من المدارس الاعدادية الى المرحلة الابتدائية للزيادة عن الحاجة ووفقا لقاعدة تنظيمية عامة مجردة - ثبوت علم مغايرة الوظيفة المنقول منها عن الوظيفة المنقول اليها من حيث شروط التعيين وكونها لا تقل عنها فى الدرجة والمرتب - يعتبر نقلا مكانيا ويخرج عن اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى لا يشمل الطعن فى القرارات الصادرة بنقل الموظف ما دامت لا تحمل فى طياتها قرارات أخرى مقنعة مما يختص بنظرها القضاء الادارى كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الاولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها أو كجزاء تأديبى .

وإذا كان نقل المدعى من المدارس الاعدادية الى المرحلة الابتدائية نتيجة الزيادة عن الحاجة فى عدد مدرسى اللغة الانجليزية بالتعليم الاعدادى وانها احتفظت فى مرحلة التعليم الاعدادى بمن يحمل مؤهلا أعلى ومن تزيد

كفايته على كفاية المنقولين الى التعليم الابتدائي وذلك وفقا للقاعدة التنظيمية العامة المجردة التي وضعتها في هذا الخصوص والتي أملتها عليها اعتبارات الصالح العام وضرورات حسن سير مرفق التعليم وان قرار التسويات الصادر من السيد وزير التربية والتعليم اعتبر مؤهل المدعى صالحا للتعليم الاعدادي والابتدائي على حد سواء ، ومن ثم فان نقل المدعى الى وظيفة لا تفيير وظيفته الأولى من حيث شروط التعيين كما لا تقل عنها من حيث الدرجة أو المرتب ، لا يعدو أن يكون نقلا مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا ينطوى على تعيين جديد أو تأديب مما يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى النظر فيه .

(طعن ١١١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

وابعا : علم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة :

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

ثبوت أن العلاقة محل المنازعة ليست من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، بل تدخل في نطاق روابط القانون الخاص - علم اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن العلاقة التي تربط المدعى بالمجلس الملى فى خصوص الاعانة محل النزاع ليست من الروابط التي تدخل فى نطاق القانون العام ، باعتبارها علاقة من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، وإنما هى علاقة مدنية بحتة أيا كان تكييفها ، وسواء اعتبرت تبرعا أو مكافأة نظير أداء عمل ، وأيا كان تكييفها القانونى فليس من شك أنها علاقة تدخل فى نطاق روابط القانون الخاص . فانها تخرج عن اختصاص القضاء الإدارى .

(طعن ١١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

دعوى التسوية التى يرفعها احد العاملين بديوان الأوقاف الخصوصية
لتقرير احقيته فى الاعانة الاجتماعية قبل هذا الديوان - عدم اختصاص
القضاء الادارى بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان المدعى قبل نقله الى وزارة الأوقاف فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢
لم يكن يعتبر موظفا عاما كما أن ديوان الأوقاف الذى كان يعمل فى خدمته
لم يكن فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة أو هيئة عامة
وكانت علاقة المدعى به علاقة أجير برب عمل أى علاقة تعاقدية من علاقات
القانون الخاص وينبئ على ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى بالمنازعة الخاصة بطلب المدعى صرف الاعانة الاجتماعية
التى يدعى أنها استحققت له قبل هذا الديوان فى المدة من ١٨ مايو ١٩٤٩
حتى ١٦ من يوليو ١٩٥١ وبفروق مرتب الدرجة السابعة عن المدة
السابقة على أول أغسطس سنة ١٩٥٢ تاريخ نقله الى وزارة الأوقاف ذلك
أن اختصاص مجلس الدولة فى هذا الشأن محدد وفقاً لنص الفقرة
الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (بالمنازعات الخاصة
بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم)
وليس من شأن أيلولة الأوقاف التى كان ديوان الأوقاف الخصوصية يتولى
ادارتها - الى الدولة أو نقل المدعى الى وزارة الأوقاف أن يسبغ على مجلس
الدولة اختصاصا ليس له فى شأن المنازعات الخاصة بما يطلبه المدعى عن
مدة سابقة على نقله الى تلك الوزارة .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

مناط اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين - ثبوت هذه الصفة لهم - عمل المدعى مستخدما بمدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ولا يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية لائحية - ينفى عنه صفة الموظف العام - لا يغير من ذلك وضع المدرسة تحت اشراف وزارة التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة - كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة تسمح للعاملين بها بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم فيها بالمجان .

ملخص الحكم :

ان مناط اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين ، هو ثبوت هذه الصفة لهم ، فاذا انتفت عنهم ، خرجت هذه المنازعات ، من اختصاص القضاء الإدارى ولما كان الثابت من الأوراق ، ان المدعى ، يعمل مستخدما فى مدرسة الجيل الجديد الابتدائية بالعريش وهى مدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ، تحكمها نصوص العقود المبرمة بين كل منهم وبين صاحب المدرسة . ولا يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية أو لائحية ، فان المدعى لا يكون موظفا عاما وبهذه المثابة لا يصدق فى حقه من القواعد ما يسرى فى شأن موظفى الدولة ولا يشير من هذا وضع المدرسة التى يعمل بها تحت اشراف وزارة التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة ، وبالتالي بطبيعة العلاقة التى تحكم الرابطة بينها وبين العاملين بها فى نطاق احكام القانون الخاص ، كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة المذكورة تسمح لهؤلاء العاملين بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم فيها بالمجان يقتصر حقهم على هذه الحدود مع بقاء علاقتهم بصاحب المدرسة علاقة عقدية ينتفى معها قيام أية رابطة تنظيمية لائحية

بأوزارة ذاتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر
الدعوى الراحنة في محله .

(طعن ١٧٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

المنازعة بين وزارة الخزانة وبين ورثة أحد أمراء دارفور فيما يتعلق
بطلب استرداد صرف المعاش المقرر لهم أو ما كان متصلا بطلب استرداد ما
صرف منه يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري اختصاص محدد ،
ينحصر فيما حدده القانون وبالدات وعلى سبيل الحصر من مسائل معينة ،
ولما كان البند ثانيا من المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ ، قد جعل اختصاصه بالمنازعات الخاصة بالمعاشات منوطا بأن تكون
هذه المعاشات مستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، وكان قد انتفى
عن المعاش موضوع النزاع - كما سلف البيان - انه معاش مستحق لأحد
الموظفين العموميين أو لورثته ، فان المنازعة بين وزارة الخزانة وبين
الآنسة بوصفها من ورثة أحد أمراء دارفور تخرج عن
اختصاصه سواء ما تعلق منها بطلب استمرار صرف المعاش أو ما كان متصلا
بطلب استرداد ما صرف من هذا المعاش بعد الزواج ويتعين - والحالة هذه -
القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري بنظر الدعويين رقم ٣٩٤ لسنة ١٧ القضائية ورقم ٢٥٠٧ لسنة
١٩ القضائية المضمومتين .

(طعن ٣٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل أحد ضباط الشرطة الى احدى شركات القطاع العام مع تحديد الدرجة المنقول اليها - الطعن على هذا القرار فيما تضمنه من تحديد الدرجة المالية التى ينقل اليها الضابط بالشركة - عدم اختصاص القضاء الادارى - اساس ذلك ان المدعى لم يطعن على ذلك القرار فيما تضمنه من هيئة الشرطة وانما يقتصر طلبه على تسوية حالته بالشركة المنقول اليها وذلك بوضعه فى فئة مالية تعادل رتبته بهيئة الشرطة - وجوب الحكم بعدم الاختصاص الولاى مع احالة الدعوى الى المحاكم العادية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان المدعى لا يطعن فى القرار الجمهورى بنقله من هيئة الشرطة الى الشركة العامة للانتاج السينمائى فيما تضمنه من اخراجه من هيئة الشرطة وانما يقتصر طلبه على تسوية حالته فى الشركة المذكورة بوضعه فى الفئة الرابعة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها معادلة لوظيفة رائد بهيئة الشرطة مع اعتبار اقدميته فى الفئة المذكورة من تاريخ ترقيته الى رتبة رائد فى ١/٨/١٩٦٤ وقد اشار تقرير الطعن الى ان المدعى وافق على نقله من الشرطة الى وظيفة مدنية فى ١٠/١١/١٩٦٥ . ولم يعقب المدعى على ما اشار اليه تقرير الطعن فى هذا الخصوص .

ومن حيث انه وقد اقتضت المنازعة الماثلة على الفئة التى يتعين ان يوضع فيها المدعى بعد تمام نقله الى الشركة العامة للانتاج السينمائى فانه تعين على المحكمة ان تبحث أولا فى مدى ولايتها فى الفصل فى هذه المنازعة بالصورة المتقدمة لأن الدفع بعدم الاختصاص هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يجوز اثارها فى أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث فى تحديد مدى ولايتها فان ثبت لها انتفاء هذه الولاية قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين

على هذه المحكمة أن تصدر لبحث مدى اختصاص القضاء الإدارى بنظر
الدعوى قبل أن تتعرض للفصل فى موضوعها .

ومن حيث ان اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين
العموميين منوط بثبوت هذه الصفة لهم فإذا اتت خرجت هذه المنازعات
من اختصاص القضاء الإدارى ولما كانت شركات القطاع العام رغم تملك
الدولة أياها هى شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة
وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وبهذه المثابة فإنها على ما جرى به
قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وترتيباً على ذلك لا تعتبر
هذه الشركات مؤسسات عامة وينتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام
اذ لا تصدق هذه الا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره
الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ،
ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع
كأصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ،
ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر ما يثور فى شأن هؤلاء العاملين من منازعات
- عدا ما ورد بشأنه نص خاص للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث ان الثابت ان الشركة العامة للإنتاج السينمائى العالمى
التي نقل اليها المدعى هى من شركات القطاع العام وكانت تتبع المؤسسة
المصرية العامة للسينما والهندسة الإذاعية ويدور النزاع حول استحقاق
المدعى لشغل وظيفة من الفئة الرابعة بها فان الاختصاص بنظر هذه الدعوى
انما ينعقد للقضاء العادى دون القضاء الإدارى ، ويتعين لذلك القضاء بعدم
اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها ، واذا تنص المادة ١١٠ من قانون
المرافعات على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة
الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية » ، فانه
يتعين على هذه المحكمة - أن تأمر بأحالة الدعوى الى محكمة القاهرة الابتدائية
باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير
هذا المذهب فقد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء

بإلغائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى مع إبقاء الفصل
فى المصروفات •

(طعن ٣٦٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

مطالبة أحد العاملين بالدولة بحق يدعيه وقت ان كان عاملا بأحدى
شركات القطاع العام - خروج هذه المنازعة من اختصاص مجلس الدولة -
تحول الشركة الى هيئة عامة ليس من شأنه ان يسبغ على محاكم مجلس
الدولة اختصاصا ليس لها ، كما ان حلول الهيئة محل الشركة فى الدتوى
لا يغير من طبيعة المنازعة - توقف الفصل فى حقوق أخرى يدعيها الطالب
ابان عمله بالهيئة العامة على الفصل فى طلباته قبل الشركة - للمحكمة أن
توقف الفصل فى الدعوى لحين الفصل فى الدعوى الأولى بمعرفة القضاء
العادى •

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طلبات المدعى تنحصر فى ثلاثة اولها : استحقاقه للفتة
الخامسة المقررة - لوظيفة مراجع ميزانيات من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على
ذلك من آثار وفروق مالية •

وثانيها : استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة من ١/١/١٩٧٢ طبقا
لقواعد الرسوب الوظيفى ، واحتياطيا إلغاء القرار الصادر فى فبراير سنة
١٩٧١ فيما تضمنه من تخليه فى الترقية الى الفئة الخامسة •

ومن حيث ان الطلب الأول للمدعى يتمخض عن حق يدعيه وقت ان
كان عاملا بشركة مياه الاسكندرية وقبل تحويلها الى هيئة عامة بموجب
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لمرفق
مياه الاسكندرية ولم يكن فى هذا الوقت موطفا عاما بل كان يعمل فى شركة
من أشخاص القانون الخاص ، واختصاص مجلس الدولة بمحدد فى هذا
الشان وفقا لنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات

والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم • وليس من شأن تحويل الشركة المذكورة - الى هيئة عامة أن يسبغ على محاكم مجلس الدولة اختصاصا ليس لها أو أن يكون من شأن حلول الهيئة محل الشركة فى الدعوى تغيير طبيعة المنازعة •

ومن حيث أن الطلبين الثانى والثالث للمدعى وأن كانا عن حقوق يدعيها بعد أن اصبح موظفا عاما فى الهيئة المذكورة مما تختص بنظره محاكم مجلس الدولة الا أن الفصل فيها يتوقف على الفصل أولا فى مدى احقية المدعى للفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ ومتى كانت المادة - ١٢٩ من قانون المرافعات تعطى المحكمة الحق فى أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، فانه من ثم يتعين الأمر بوقف الدعوى لحين الفصل فى الطلب الاول من طلبات المدعى بمعرفة المحكمة المختصة •

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر طلب المدعى أحقيته فى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وإحالة الدعوى فى شأنه الى المحكمة العمالية المختصة بمحافظه الاسكندرية مع الأمر بوقف الدعوى بالنسبة الى سائر الطلبات لحين الفصل فى الطلب المشار اليه وإبقاء الفصل فى المصروفات •

(طعن ٣٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى كان من تاريخ انشائه فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٣١ حتى تاريخ تحويله الى مؤسسة عامة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٦٤ شركة مساهمة مصرية - العاملون بهذا البنك خلال تلك الفترة تنتفى عنهم صفة الموظف العام - يترتب على ذلك خروج المنازعات التى تثور بشأن العلاقات والقرارات الصادرة من الشركة فى شأنهم فى الفترة المذكورة من اختصاص القضاء الادارى باعتبارها علاقات خاصة ينمقذ الاختصاص بنظرها للقضاء العادى •

ملخص الحكم :

من المستقر ان الدفع بعدم الاختصاص هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي تجوز اثارها فى اية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث فى تحديد مدى ولايتها ، فان ثبت لها انتفاء هذه الولاية قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين على هذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى قبل ان تتعرض للفصل فى موضوعها .

ومن حيث ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين منوط بشبوت هذه الصفة لهم فاذا انتفت عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الادارى . ولما كانت شركات القطاع العام رغم تملك الدولة اياها هى شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وبهذه المثابة فانها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وترتيباً على ذلك لا تعتبر هذه الشركات مؤسسات عامة وتنطفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام . اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأساوب الاستغلال المباشر ، ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع كأصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر ما يثور فى شأن هؤلاء العاملين من منازعات - عدا ما ورد بشأنه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه ينتضى المراحل التى مر بها بنك التسليف الزراعى والتعاونى يبين أنه أنشئ بالمرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣١ بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك التسليف الزراعى المصرى » وقصد نص هذا المرسوم على أن هذا البنك شركة مساهمة مصرية ذات شخصية اعتبارية مستقلة واشترك فى تأسيسه الحكومة المصرية والبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنك العقارى المصرى وبعض البنوك الأجنبية .

وفى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بتغيير اسم هذا البنك وجعله « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » « شركة مساهمة مصرية » . وقد ظل البنك على هذا الوضع حتى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الذى قضى فى المادة ١ منه بأن يحول البنك المذكور الى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » ونصت المادة ٣ منه على أن يتكون رأس مال هذه المؤسسة من رأس مال بنك التسليف الزراعى والتعاونى والأموال التى تخصصها الدولة . ويستفاد مما تقدم ان بنك التسليف الزراعى والتعاونى كان من تاريخ انشائه فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣١ حتى تاريخ تحوله الى مؤسسة عامة فى ٢٣ من مارس ١٩٦٤ . شركة مساهمة مصرية ويحتفظ بشخصيته المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فإن العاملين بهذا البنك فى هذه الفترة كانوا من العاملين بشركة مساهمة مصرية تنتفى عنهم صفة الموظف العام وبالتالي تخرج المنازعات التى تثور بشأن العلاقات والقرارات الصادرة من الشركة فى شأنهم فى الفترة المذكورة من اختصاص القضاء الإدارى باعتبارها علاقات خاصة ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادى .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم ، وأذ كان الثابت من الأوراق ان النزاع فى الدعوى الماثلة يدور حول استحقاق المدعى لعلاوة ترقية قدرها خمسة جنيهات شهرياً اعتباراً من ١/٦/١٩٦٣ تنفيذاً للقرار رقم ٤٠٨ الصادر فى ٦/٧/١٩٦٣ بنقله من وظيفة مفتش حسابات التعاون الى وظيفة وكيل قسم التدريب وكان البنك فى هذا التاريخ شركة مساهمة فان الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما ينعقد للقضاء العادى دون القضاء الإدارى ويتعين لذلك القضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها . واذا تنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على أن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية » ، فانه يتعين على هذه المحكمة أن تأمر باحالة الدعوى الى محكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بآلفائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى مع إبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ١١٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ

مراحل تنظيم شركة الطيران العربية المتحدة - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ كانت الشركة تزاول نشاطها محتفظة بشخصيتها الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التي تتبعها - العاملون بالشركة خلال هذه المرحلة لا يعتبرون موظفين عامين وتخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص الادارى - بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ادمجت الشركة فى مؤسسة الطيران العربية واصبحت جزءا منها - نتيجة ذلك - تثبت للعاملين بها صفة الموظف العام - ينعقد الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهم بعد هذا التاريخ للقضاء الادارى دون القضاء العادى - تطبيق علاوة الطراز المستحقة للعاملين قبل صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه - المنازعة بشأنها ينعقد الاختصاص فيها للمحاكم العادية دون محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مناط اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العامين هو ثبوت هذه الصفة فاذا انتفت عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الادارى وليس خلاف فى ان شركات القطاع العام تظل رغم تملك الدولة لها شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ولكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة ، وبهذه المثابة فانها لا تعتبر مؤسسات عامه وتنتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى بأسلوب

الاستغلال المباشر ، ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع كاصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون انعام ، وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظر ما يثور بشأن هؤلاء العاملين من منازعات - عدا ما ورد بشأنه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بتقصى المراحل التى مرت بها الشركة المدعى عليها يبين أنه بتاريخ ١٧ من مارس ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ بادماج مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران فى شركة واحدة تسمى « الشركة العربية المتحدة للطيران » وفى ١٧ من يولييه ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أسم هذه الشركة الى « شركة الطيران العربية المتحدة » وفى ١٢ مايو ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى ، ونص فى المادة الخامسة منه على الشركات التى تتبع هذه المؤسسة ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة وفى ٢٥ من يناير ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ ناصا فى المادة الأولى منه على تعديل تسمية المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى الى مؤسسة الطيران العربية المتحدة وتتولى بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم تكون شركة الطيران العربية قد مرت بمرحلتين الأولى السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ فى ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها كانت الشركة تزاوّل نشاطها محتفظة بشخصيتها المعنوية الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التى تتبعها ، ومن ثم فإن العاملين بهذه الشركة خلال تلك المرحلة تنفّى عنهم صفة الموظف العام ، وبالتالي تخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص القضاء الإدارى باعتبارها تتصل بعلاقات عقدية خاصة تنطبق عليها أحكام العقد وقانون العمل ويختص بها القضاء العادى تبعا لذلك ، أما المرحلة الثانية التى تلت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ فى ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها تم ادماج الشركة فى مؤسسة الطيران العربية

وأصبحت جزءاً منها ومن ثم تثبت للعاملين بها صفة الموظف العام والمنازعات التي تثور بشأنهم بعد هذا التاريخ يختص بها القضاء الإداري دون القضاء العادي باعتبارهم عاملين في مؤسسة عامة وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم واذا كان الثابت ان النزاع في الدعوى الحالية يدور حول استحقاق المدعى لعلاوة الطراز وبدء استهلاك هذه العلاوة من العلاوة الدورية المستحقة له في ١/١/١٩٦٦ وذلك وقت أن كان يعمل بشركة الطيران العربية قبل ادماجها في مؤسسة الطيران العربية فان الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد - والحالة هذه للقضاء العادي دون القضاء الإداري .

(طعن ٣٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري - اذا صدر القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص فذلك يخرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في منارج السلم الإداري - شركات القطاع العام أشخاص معنوية عامة - القرار الصادر من الوزير المختص في شأن العلاقة العقدية بين الشركة و احد العاملين فيها يعتبر قراراً صادراً منه بصفته وب عمل فاط به نظام العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات المتعلقة بشؤون العاملين بشركات القطاع العام - المنازعة في هذا القرار لا تعتبر من المنازعات الإدارية التي يختص بها القضاء الإداري - الأثر المترتب على ذلك : اختصاص القضاء العادي .

ملخص الحكم :

ان السبب الأول للطعن لا يقوم على أساس صحيح من القانون ، لأن صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري ، فإذا صدر القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص

أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص ، فذلك يخرج من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى ، ولا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها ، وفى ضوء ذلك ، فإن القرارين المطعون فيهما والصادرين من وزير الاسكان بنسب الطاعن الى وظيفة أخرى بالهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ثم الى الامانة العامة لقطاع التشييد بوزارة الاسكان ، يتعلقان بمسألة من مسائل القانون الخاص هى العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهى شركات جرى قضاء هذه المحكمة على أنها أشخاص معنوية خاصة ، ويعتبران صادرين من الوزير بصفته رب عمل ناطق به نظام العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات المتعلقة بشئون العاملين بشركات القطاع العام سواء فى ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن المنازعة فيهما لا تعتبر من المنازعات الادارية التى يختص القضاء الادارى بنظرها .

(طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين رؤساء مجالس إدارة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ببعض المحافظات وهى بمثابة شركات مساهمة تعتبر من شركات القطاع العام - الطعن فى هذا القرار لئلا تضمنه من تخط أحد العاملين بتلك البنوك يخرج عن اختصاص القضاء الادارى ويختص به القضاء العادى ذلك أن هذا القرار لا يصدق عليه وصف القرار الادارى لأنه ليس كذلك بحسب موضوعه طالما أنه ينصب فى محله على مسألة تتمثل بإدارة شركات تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة - لا يغير من ذلك صدوره من رئيس الوزراء حيث تبقى العلاقة بين الشركة وموظفيها علاقة تعاقدية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت فى الاوراق ان القرار المطعون فيه هو قرار رئيس رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيين رؤساء مجالس ادارة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ببعض المحافظات فيما تضمنه من تخطى المدعى (المطعون ضده) .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات وان قضى فى مادته الاولى بان يحول بنك التسليف الزراعى الى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » فقد نص فى مادته الخامسة على أن تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ومقتضى ذلك ان بنوك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات تعتبر - بقوة القانون شركات مساهمة من شركات القطاع العام بحكم تبعيةها للمؤسسة العامة المشار اليها وقد صدر القرار المطعون فى المجاز الزمنى لنفاذ القانون المذكور .

ومن حيث ان من المقرر ان شركات القطاع العام تظل مع تملك الدولة لها شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة وبهذه المثابة فانها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وتمارس نشاطها بحسب الاصل - فى نطاق « هذا القانون » ، ومن ثم فانها لا تندرج فى عداد المؤسسات العامة التى هى من أشخاص القانون العام ، وبالتالي تنتفى عن العاملين بتلك الشركات صفة الموظف العام اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم فى عمل دائم فى مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ويترتب على ذلك أن العاملين بالشركات المذكورة تربطهم بها علاقة عقدية فى طبيعتها تخضع ، كأصل عام ، للقانون الخاص وليست علاقة تنظيمية تخصها قواعد القانون العام .

ومن حيث ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم هذه المنازعة من حيث الزمان - قد اقتصر على تحويل المحاكم التأديبية بمجلس الدولة سلطة الفصل فى بعض القرارات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من ذلك القانون الذى لم يتضمن نصا يبين المحاكم المختصة بنظر المنازعات الأخرى لهؤلاء العاملين مما يفيد ان المشرع قد ابقى على اختصاص المحاكم على ما هو عليه دون تعديل الا فى الحدود التى نص عليها هذا القانون كما ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يعقد لمحاكمه اختصاصا بتلك المنازعات .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه اذ تناول تعيين بعض رؤساء مجالس ادارة شركات عامة على ما سلف بآرائه فإنه رغم صدوره من رئيس مجلس الوزراء لا يصدق عليه وصف القرار الادارى لأنه ليس كذلك بحسب موضوعه طالما انه ينصب فى محله على مسألة تتعلق بإدارة شركات من الاشخاص الاعتبارية الخاصة وغنى عن البيان ان تعيين العاملين فى شركات القطاع العام بقرار من رئيس مجلس الوزراء لا يغير من طبيعة العلاقة التى تربطهم بالشركات حيث يبقى علاقتهم بها علاقة عقدية والقول بغير ذلك من شأنه المغايرة فى نوع العلاقة التى تربط العاملين بتلك الشركات باختلاف القرار الصادر بتعيينهم فيها الأمر الذى لا سند له من القانون .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم من ان المطعون على ترقيتهم بالقرار الطعن لا يعدون باعتباره من العاملين فى شركات عامة من الموظفين العموميين وطالما ان المنازعة فى هذا القرار لا تتعلق بمسألة تأديبية ولا تنصب على قرار ادارى فإنها تكون من اختصاص القضاء العادى دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاء القرار الطعن فيما تضمنه من تخطى المدعى وما يترتب على ذلك من آثار قد أخلت فى تطبيق القانون وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالفائه دون حاجة الى التطرق، لاسباب الطعن فيه أو بحثها مع القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بنظر الدعوى وبالحالتها بحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية المختصة) عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، مع ابقاء الفصل فى المصروفات حتى يصدر حكم فى موضوع الدعوى .

لهذا حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية وأبقت الفصل فى المصروفات حتى يفصل فى موضوع الدعوى .

(طعن ٧٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع حدد المسائل التى تتدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة وليس من بين هذه المسائل ما يتعلق بالعاملين فى القطاع العام سوى ما ورد فى البند الثالث عشر وهى فى طعون هؤلاء العاملين فى الجزاءات الموقعة عليهم ودعاوى تأديبهم - يخضع العاملون بالقطاع العام فى كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية غير ما تعلق منها بالتأديب لاختصاص القضاء العادى .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعاوى المتعلقة بنقل العاملين بالقطاع العام ، فانه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين ، أنه قد صدر فى المادة العاشرة المسائل التى تدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة وليس من بين هذه المسائل ما يتعلق بالعاملين فى القطاع العام سوى ما ورد فى البند الثالث عشر وهى طعون هؤلاء العاملين فى الجزاءات الموقعة عليهم ، هذا فضلا عن الاختصاص بدعاوى تأديبهم . أما غير ذلك من مسائل مما ورد بههذه المادة خاصا بموظفيه ، فقد أوردها المشرع فى خصوص الموظفين العموميين وهذا الوصف لا ينطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فان هؤلاء العاملين انما يخصصون فى كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية - غير ما تعلق منها بالتأديب - لاختصاص القضاء العادى ، وعلى هذا رأى جرت أحكام هذه المحكمة ، وأبدى هذا النظر المحكمــــــــــــــــة الدستورية العليا .

(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

المبدا :

اختصاص - اختصاص المحاكم التأديبية - ما يخرج عن اختصاصها -
(موظف - نذب) القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى -
الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير بمحافظة الدقهلية من اشخاص القانون
الخاص وعلاقتها بالعاملين لديها سواء بطريق التعيين أو النذب من المنظمات
التعاونية الأخرى أو الجهات الحكومية يحكمها قانون العمل فيما لم يرد
بشأنه نص خاص فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - المنازعة فى أى شأن
من شئون العاملين بها سواء كان متعلقا بالتأديب أو غيره تدخل فى
الاختصاص الولائى للمحاكم العمالية - أساس ذلك : أن هؤلاء العاملين
لا يعتبرون من العاملين بالقطاع العام الذين تختص المحاكم التأديبية بنظر
الطعون فى الجزاءات الموقعة عليه - لا وجه للتربط بين هذه الجمعية
والجمعيات التابعة للمؤسسات العامة - أساس ذلك : أنها ليست من
الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صادر من الجمعية التعاونية الانتاجية للانشاء
والتعمير لمحافظة الدقهلية بتوقيع جزاء تأديبى على عامل لديها منتدب من
ديوان المحافظة .

ومن حيث أنه لا مراء فى أن الجمعية التعاونية المشار اليها من اشخاص
القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين لديها سواء بطريق التعيين أو النذب من
المنظمات التعاونية الأخرى أو الجهات الحكومية يحكمها قانون العمل فيما
لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون
الانتاجى . أو القرارات واللوائح الصادرة تنفيذا له وذلك عملا بصريح نص
المادة ٣٨ من القانون المذكور ، وأى منازعة فى أى شأن من شئون العاملين
بها سواء كان متعلقا بالتأديب أو غيره تدخل فى الاختصاص الولائى
لمحاكم العمالية ، ذلك أن هؤلاء العاملين لا يعتبرون من العاملين بالقطاع
العام الذين تختص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الطعون فى
الجزاءات الموقعة عليهم طبقا للمادة ١٥ ، فقرة الأخيرة والمادة ١٨ بند ثالث

عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ، لأن مدلول هذه العبارة وان كان يشمل العاملين بالجمعيات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (المادة الأولى من مواد الاصدار) والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام (المادة ٤ منه) الا أن الجمعية التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير لمحافظة الدقهلية التي أصدرت قرار الجزاء ليست من الوحدات الاقتصادية التابعة المؤسسة عامة ، ثم ان المؤسسات العامة ألغيت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن تاريخ العمل بهذا القانون أصبح تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مقصورا على العاملين بشركات القطاع العام وحدها ولذلك نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وهو القانون الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، على أن (تسمى أحكام القانون على العاملين في شركات القطاع العام وتسمى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون) والجزاء الموقع على المطعون ضده تم في ١٩٧٧/١/٢٧ بعد إلغاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون المحكمة التأديبية بالمنصورة غير مختصة ولائيا بنظر الطعن في الجزاءات الموقع على المطعون ضده واذا قضت هذه المحكمة ضمنا باختصاصها ، فان حكمها يكون مخالفا للقانون ، ويتعين لذلك الحكم بالفائه وحالة الدعوى التأديبية رقم ٣٤ لسنة ٥ القضائية الى محكمة المنصورة الابتدائية - الدائرة العمالية ، المختصة بنظرها ، عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٥١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

خامسا : عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الإداري

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

القرارات الإدارية التي تعتبر مجرد اجراء للتنبيه الى تنفيذ حكم القانون - المقصود بها - طلبات وقف تنفيذها او إلغائها - خروجها عن ولاية

القضاء الإداري - مثال بالنسبة لقرار أصدره وزير التموين تنفيذا لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣

ملخص الحكم :

اذ يبين أن المركز القانوني الذي يتضرر منه المدعي إنما نشأ مباشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بعد اذ استبان أن ادراج مصانع سوهاج الكبرى في الجدول المرافق له صحيح من الناحية الدستورية ومن ثم فإن قرار وزير التموين الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ بالحاق مصانع سوهاج الكبرى بمطحن المدعي المؤمم ، ليس قرارا اداريا ، وانما هو مجرد اجراء اتخذ للتنبيه الى تنفيذ حكم القانون فتخرج هذه المنازعة عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ، لأن اختصاصه رهين بطلب الفاء أو وقف تنفيذ القرارات الادارية دون غيرها واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويتمين لذلك الفأؤه ، والقضاء بقبول الدفع بعدم الاختصاص وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر طلب وقف التنفيذ وبالزام المدعي بمصروفات هذا الطلب .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

القرارات الادارية هو المصاح الادارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك يقصد احداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتداء من سلطة عامة - صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وحصف القرار - صدور القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلقه بادارة شخص معنى خاص يخرج من عملة القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الاداري - لا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة في شأن أحد الافراد والتي تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بنظرا . صدور قرار وزير الدولة لاستصلاح الاراضى بنقل أحد العاملين باحدى شركات القطاع العام بعد صدوره من الوزير بوصفه رب عمل منوط به - وفقا لمحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام

العاملين بالقطاع العام - مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام وليس بوصفه سلطة عامة - لا يتوافر في هذا القرار مقومات القرار الإداري - اختصاص القضاء العادي .

ملخص الحكم :

من حيث أن القرار الإداري - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إفصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص خرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري . وبناء عليه فإنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضي المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن من القرارات الإدارية الصادرة في شأن أحد الأفراد التي تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في طلبات الأفراد بالفائها ذلك أنه فضلا عن أن القرار المشار إليه صدر في شأن الطاعن بوصفه عاملا في القطاع العام وليس فردا من الأفراد بما من مقتضاه أن ينعقد الاختصاص بنظر منازعته للمحكمة التي ناطق بها القانون نظر المنازعات الخاصة بالعاملين في القطاع العام وهي كاصل عام محاكم القضاء العادي بوصفهم تابعين لشخص من أشخاص القانون الخاص ما لم يقض القانون بغير ذلك على ما سلف بيانه . فإن القرار المذكور صدر من وزير الدولة لاستصلاح الأراضي ليس بوصفه سلطة عامة وإنما بوصفه رب عمل منوط به وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر القيام بمباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام بوصفها من أشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه في ذلك شأن القائمين بالعمل في هذه الشركات كرؤساء مجالس إدارتها بالنسبة للاختصاصات

المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد أيد المشرع صواب هذا النظر حين ناط في المادتين ١٢ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين في القطاع العام بالوزير المختص اجراء تعيينات أو تنقلات بعض العاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وانما بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة على ما تقضى به المادة ٥٥ مكرر (أ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وبهذه المثابة فان القرار المذكور لا تتوافر له مقومات القرار الادارى الذى تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدى دون مسوغ من منطلق أو قانون الى المغايرة فى طبيعة القرارات التى تصدر بنقل العاملين بالشركة الواحدة وبالتالي القواعد التى تحكمها تبعا لتغير السلطة التى باشرت نقلهم ، فيختلف الامر فى حالة ما اذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه فى حالة ما اذا تم بقرار من مجلس ادارة الشركة أو من رئيس مجلس ادارتها ، أو من أحد المفوضين فى ذلك .

ومن حيث أنه لا غناء فيما أثاره المدعى من أن القرار المطعون فيه تضمن جزاء تاديبيا ذلك أن الثابت أن محل القرار المذكور هو نقل المدعى من شركة مساهمة البحيرة الى شركة وادى كوم امبو ، كما أن المنازعة تدور أساسا على ما جاء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات المدعى والمدعى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث فى صدوره ومن يملك اصداره مستهدفا الصالح العام غير متعسفا فى استعمال سلطته ، وما اذا كان قد قوت على المدعى حقه فى الترقية التى تمت بالشركة عقب نقله منها ومن شأن ذلك كله أن يبعد المنازعة عن المجال التاديبى الذى ينعقد الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التاديبية وليس لمحكمة القضاء الادارى التى تصدت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موظفا عاما ، واذا كانت المنازعة لا تنصب على قرار ادارى ولا تتعلق بجزاء تاديبى ، فان الفصل فيها يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة وينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادى . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين لذلك الحكم بالنقض
بالنسبة للطاعن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر
الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) بنظرها
وأحالتها إليها تطبيقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات للفصل فيها ،
والزام الطاعن مصروفات الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة
الموضوع .

(طعن ٤٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

كون المركز القانوني الذي تتضرر منه المدعية قد نشأ مباشرة من
القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ لا من قرار إداري - خروج المنازعة عن ولاية
مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه وقد أمتت الشركة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣
فإن المركز القانوني الذي تتضرر منه المدعية يكون قد نشأ مباشرة من هذا
القانون لا من قرار إداري كما تدعى - أما ما اتخذ من إجراءات اقتضاهما هذا
التأميم فلا تعدو أن تكون إجراءات تنفيذية لحكم القانون المذكور - فتخرج
المنازعة الراحنة والحالة هذه - عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضائية
إداري .

(طعن ٤٥٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بإلغاء القرارات الإدارية السلبية - سكوت
الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذ بل يجعله متهرباً لمحض
تقديرها - لا يعتبر قراراً إدارياً سلبياً مما يمكن الطعن فيه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة - بهيئة قضاء ادارى - بنظر المعلمون فى القرارات الادارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الادارية قانونا اتخاذ القرار فاذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لمحض تقديرها فان سكوت الجهة الادارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود من نص المادة الثامنة المشار اليها ولا يكون ثمة قرار ادارى يمكن الطعن فيه .

(طعن ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

القرار الصادر بحالة الموظف الى القومسيون الطبى العام للتحقق من لياقته الطبية لا يعتبر قرارا اداريا ويخرج طلب الفائه لذلك من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان حكم المادة ١٠٩ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى صدر القراران المعلمون فيهما فى ظله قد خول جهة الادارة الحق فى احوالة الموظف الى القومسيون الطبى العام فى أى وقت للتحقق من توافر شرط اللياقة الطبية فيه باعتبار أن تحقق هذه اللياقة من الشروط الجوهرية للتمعين فى خدمة الحكومة كما أنها شرط للاستمرار فيها ، الا أن القرار الذى يصدر بالاحالة الى الكشف الطبى لا يعتبر قرارا نهائيا ذلك لأنه ليس من شأنه أن ينشئ مركزا قانونيا للموظف أو يعدل فى مركزه القانونى ، وانما هو قرار تمهيدى للقرار الذى سيصدر من جهة الادارة بعد ان تفصح الهيئة الطبية المختصة عن رأيها فى خصوص لياقة الموظف للخدمة

أو عدم لياقته ولذلك فلا يدخل قرار الاحالة الى الكشف الطبى ضمن القرارات التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى طلب الفائها .
(طعون ٥١٠ لسنة ٩ ق ، ٨٠٠ لسنة ١١ ق ، ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

صدور قرار من الوزير المختص بتعيين أحد وكلاء النيابة من الفئة الممتازة فى وظيفة مدير عام باحدى الشركات التابعة للوزارة - لا يعتبر قرارا اداريا بحسب موضوعه ونحوه طالما انه ينصب فى محله على مسألة تتصل بإدارة الشركة وهى شخص معنوى خاص - المنازعة فى هذا القرار لا تعتبر منازعة ادارية لعدم تعلقها بقرار ادارى أو بموظف عام - الاختصاص بشأنها يتعقد للقضاء العادى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لما كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة منازعات الافراد والهيئات « بجلسته ٢٥ من يونية سنة ١٩٧٤ فى الدعوى رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٥ القضائية والذى قضى باختصاص القضاء الادارى بالطنين بالالغاء فى قرار رئيس الجمهورية بتعيين مدير عام المئتمنون القانونية بشركة النصر للدخان والسجائر قد طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا بالطنين رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٠ القضائية المقام من السيد / ضد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للدخان والسجائر وبالطنين رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٠ القضائية المقام من رئيس مجلس ادارة شركة النصر للدخان والسجائر ضد السيد / وان المحكمة الادارية العليا (الدائرة الاولى) حكمت فيها بجلسته ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٦ بعد أن قررت ضمهما بقبولهما شكلا وفى موضوعهما بالغاء الحكم المطعون فيه - وبعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة الجيزة

الابتدائية (الدائرة العمالية) المختصة للفصل فيها والزمتم المدعى مصروفات الطعنين . وقد أقامت المحكمة الادارية العليا (الدائرة الأولى) قضاءها على أن مجرد صدور قرار جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه - فاذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص - خرج من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى ، وأنه لا خلاف فى أن شركات القطاع العام رغم تملك الدولة لها هى شركات تجارية وتعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا القانون وأنه ترتيبا على ذلك لا تعتبر هذه الشركات من المرافق العامة وتنتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام وتعتبر علاقتهم بالشركة التى يتبعونها علاقة عقدية فى طبيعتها تخضع كأصل عام للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام التى تقضى بأن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون وعلى ذلك فليس صحيحا القول بأن القرار المطعون فيه وقد صدر من رئيس الجمهورية يكون قد اكتملت له مقومات القرار الادارى اذ لا يعدو فى واقع الامر أن يكون تفويجا لما ارتأته شركة النصر للدخان والسيجاير بوصفها جهة العمل الأصلية فى شأن شغل احدى الوظائف الشاغرة بها ومن ثم فهو لا يعتبر بحسب موضوعه قرارا اداريا بمعناه المفهوم فى القانون طالما أنه ينصب فى محله على مسألة تتصل بإدارة الشركة متقدمة البيان وهى شخص معنوى خاص - كما أنه ليس صحيحا القول أن القرار سالف الذكر قرار ادارى بمقولة أن المطعون عليه كان قبل صدوره موظفا عاما ذلك أن الثابت أن محل القرار المطعون فيه هو التعيين فى احدى الوظائف الشاغرة بالشركة وهى من أشخاص القانون الخاص كما أن المنازعة تدور حسبما سلف البيان حول مدى حق المدعى وهو من العاملين فى الشركة فى التعيين فى تلك الوظيفة وفقا للقانون ثم استظهار مدى ما للقرار المطعون فيه من أثر فى المركز الخاص للمدعى عليه حين أغفله فى التعيين على الوجه الذى قضى به وعلى

هذا المقضى فان المنازعة فى حقيقتها انما تدور أساسا حول شأن لأحد العاملين بالشركة المشار اليها وليس لصفة المَطعون عليه من حيث كونه موظفا عاما قبل تعيينه بالشركة اتصال مباشر بها . واذا كانت المنازعة على نحو ما سلف البيان لا تتعلق بجزء تأديبى ولا بقرار ادارى ولا بموظف عام فمن ثم تكون من اختصاص المحاكم العادية دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ومن حيث أن النزاع المائل يقوم على وقائع مماثلة فى التكييف لوقائع ذلك النزاع الذى قضت فيه المحكمة الادارية العليا بحكمها سالف الذكر ذلك أن المدعى فى هذا النزاع يطلب الغاء قرار وزير الكهرباء رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ بتعيين السيد / وكيل النيابة الادارية من الفئة الممتازة مديرا عاما للشئون القانونية بشركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية لنفس الوظيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واستنادا الى الأسباب المتقدم ذكرها فان القرار المطعون فيه لا يعد قرارا اداريا بحسب موضوعه وفحواه ولا تعتبر المنازعة متعلقة بقرار ادارى ولا بموظف عام وانما المنازعة المائلة فى حقيقتها تدور أساسا حول شأن لأحد العاملين بشركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية لذلك فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى عدم اختصاص القضاء الادارى بالنزاع المائل واختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) وقضى بذلك باحالة الدعوى الى هذه المحكمة للفصل فيها وارجاء الفصل فى المصروفات يكون قد أصاب الحق والقانون ولا محل للنمى عليه ومن ثم يكون الطعن فيه متعين الرفض .

(طعن ٣٨٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

مناط اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية هو أن يكون القرار الادارى من جهة وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها بحيث يكون معبرا عن الإرادة اللاتية لهذه الجهة

بوصفها سلطة عامة وطنية - تطبيق : اناة جامعة الاسكندرية بسبب ظروف العرب الاعلية فى لبنان فى محاولة الاختصاصات المنوطة اصلا بجامعة بيروت العربية فى النظم الجامعية الخاصة بها - القرارات التى تصدر عن جامعة الاسكندرية فى هذا المجال تمتد آثارها الى جامعة بيروت العربية - لا تعد هذه القرارات ادارية مصرية •

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولانها ينظر الدعوى بالنسبة الى طلب الغاء القرار التاديبى الصادر من مجلس تأديب الطلاب بجامعة الاسكندرية فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ بفصل الطالب ، نجل المدعى ، من كلية التجارة بجامعة بيروت العربية حتى العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦ ، فان من المقرر فى الفقه والقضاء الاداريين أن نشاط اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية ، هو أن يكون القرار الادارى صادرا من جهة ادارية وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها بحيث يكون معبرا عن الارادة الذاتية لهذه الجهة بوصفها سلطة عامة وطنية ، وان العبرة فى تحديد جنسية الهيئة الادارية مصدره القرار ليس بجنسية أعضائها وانما بمصدر السلطة التى تستمد منها ولاية اصدار القرار والقوانين التى تعمل تطبيقا لها ، فاذا كانت تعمل بسلطة مستمدة من الحكومة المصرية وحدها كانت جهة ادارية مصرية ولو كان بعض أعضائها أجانب ، أما اذا كانت تعمل بمقتضى سلطة مستمدة من حكومة أو هيئة أجنبية أو دولية فان قراراتها لا تعد صادرة من جهة وطنية ولو كان كل أعضائها وطنيين ، فالعبرة اذن ليست فقط بكون القرار صادرا من جهة ادارية مصرية أو من موظفين مصريين ، وانما أيضا لصدور القرار معبرا عن الارادة الذاتية لجهة الادارة المصرية تطبيقا لقوانين البلاد واستنادا الى السلطة المصرية • ولما كان الثابت من مطالعة النظام الأساسى لجامعة بيروت العربية الصادر به قرار وزير التعليم العالى المصرى رقم ١٠٦ فى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٨ أن جامعة بيروت العربية مؤسسة حرة للتعليم العالى الجامعى أنشأتها جمعية البر والاحسان بلبنان ومقرها مدينة بيروت ، وانه وان كانت هذه الجامعة ترتبط بجامعة الاسكندرية

برابطة أكاديمية فى بعض المجالات بما يغول جامعة الإسكندرية الاختصاص فى منح الدرجات العلمية لطلاب جامعة بيروت العربية بناءً على اقتراح هذه الجامعة الأخيرة ، وفى تعيين وندب واعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة بالاتفاق بين الجامعتين ، وفى الموافقة على مقترحات جامعة بيروت العربية بشأن مناهج الدراسة ونظام الامتحان ، وفى الاشراف على الامتحانات التى تجريها جامعة بيروت لطلابها عن طريق الاشتراك فى وضع الاسئلة وتصحيح أوراق الاجابة لجميع المواد فى سنوات الدراسة المختلفة الى غير ذلك من مجالات الارتباط الاكاديمى بين الجامعتين على النحو الموضح فى النظام الاساسى لجامعة بيروت العربية آنف الذكر ، ولئن كان ذلك ، الا أنه فيما عدا هذه المجالات التى يتمثل فيها الارتباط الاكاديمى بين الجامعتين ، والذى لا يعدو أن يكون مظهرًا من مظاهر التعاون الثقافى بينهما ، فانه ليس فى النظام الاساسى لجامعة بيروت العربية سالف الذكر ولا فى اللائحة العامة لشئون الطلاب بها المودعين ضمن الأوراق ، ما يخل بأن جامعة بيروت العربية ، بوصفها مؤسسة تعليمية خاصة تابعة لدولة أجنبية هى دولة لبنان وتستقل عن جامعة الاسكندرية فى جميع شئونها الداخلية وشئون الطلاب بها سواء فيما يتعلق باجسراء الامتحانات واعداد نتيجة الامتحان أو فيما يتعلق بتأديب الطلاب أو غير ذلك من أمور تخرج عن نطاق الارتباط الاكاديمى سالف الذكر وفقا لاحكام النظام واللائحة المذكورتين . وعلى ذلك فانه ليس صحيحًا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن لجامعة الاسكندرية سلطة وصاية ادارية على جامعة بيروت العربية . اذ الوصاية الادارية مظهر من مظاهر التبعية الرئاسية ، مما لا يتصور قيامه الا بين جهتين تابعتين لذات الدولة وتعملان معا فى خدمتها وفقا لنظامها وقوانينها الاقليمية الخاصة بها . ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن مجلس جامعة بيروت العربية قد وافق بجلسته الاستثنائية المنعقدة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٥ على عقد امتحان العام الجامعى للطلبة المصريين المقيدين بالسنة الاولى بكليات هذه الجامعة فى مقر جامعة الاسكندرية ، واختيار السيد الدكتور نائب رئيس جامعة الإسكندرية وممثلها فى مجلس جامعة بيروت العربية مشرفا عاما

على هذا الامتحان ، وتفويض سيادته فى كافة الصلاحيات المالية والادارية
الثابتة لرئيس جامعة بيروت العربية فى شأن هذا الامتحان ، وتفويض
السيد رئيس لجنة الامتحان والكنترول للامتحان المذكور فى كافة صلاحيات
السيد رئيس جامعة بيروت العربية والسادة عمداء الكليات والسادة رؤساء
لجان الامتحان بها فى شأن مخالقات الامتحان التأديبية مع الطلاب الذين
يؤدون الامتحان المذكور ، وتفويض مجالس تأديب طلاب جامعة الاسكندرية
المختصة فى شأن هؤلاء الطلاب فى كافة صلاحيات مجالس تأديب طلاب
جامعة بيروت العربية ، وتفويض مجلس جامعة الاسكندرية فى نظر تظلمات
هؤلاء الطلاب من قرارات مجالس التأديب المذكورة . لئن كان ذلك ، الا أن
تحويل جامعة بيروت للاجهزة التابعة لجامعة الاسكندرية فى ممارسة
الاختصاصات سالفة الذكر ، لم يقصد به فى حقيقة الامر سوى اقامة جامعة
الاسكندرية بسبب ظروف الحرب الاهلية فى لبنان ، فى ممارسة
الاختصاصات المنوطة أصلاً بجامعة بيروت العربية فى النظم الجامعية الخاصة
بهذه الجامعة وذلك فى الحدود المقررة فى هذه النظم . ولقد أكد رئيس
مجلس جامعة بيروت هذا القصد أثناء مناقشة الموضوع فى جلسة مجلس
جامعة بيروت العربية السالفة الذكر ، بأن أوضح انه سيتم نقل كراسات
الاجابة من بيروت الى الاسكندرية ويكون لها نظام الارقام السرية المعمول
بها فى جامعة بيروت ، ثم تعاد كراسات الاجابة بعد الامتحان الى الجامعة
المذكورة ليتم تصحيحها مع باقى كراسات اجابة طلاب الجامعة حتى تتم
المساواة من جميع الوجوه . ومتى كان ذلك فان القرارات التى تصدر عن
جامعة الاسكندرية فى هذا المجال ، ترتد آثارها الى جامعة بيروت العربية
اعتباراً بأنها تتعلق بشئون الطلاب التابعين لهذه الجامعة ، ومن ثم فانها
لا تعبر عن الارادة الذاتية الملزمة لجامعة الاسكندرية المخولة لها بمقتضى
القوانين المصرية وانما تعبير عن ارادة أجنبية هى ارادة جامعة بيروت العربية
التابعة لاحدى الجمعيات الخيرية اللبنانية المنشأة وفقاً للقانون اللبناني ،
وبالتالى لا تعد هذه القرارات قرارات ادارية مصرية مما يعقد للقضاء
المصرى اختصاص النظر فى المنازعات المتعلقة بها وانما يعقد هذا
الاختصاص للقضاء اللبناني . واذ قضى الحكم المطعون فيه بخلاف هذا
النظر فيما يتعلق بالقرار التأديبى المطعون فيه والصادر من مجلس

تأديب طلاب جامعة الاسكندرية بفصل نجل المدعى من كلية التجارة بجامعة بيروت العربية حتى العام الجامعى ١٩٧٦/٧٥ فانه يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى بطلب الغاء ذلك القرار .
(طعن ٥٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

منازعة ادارية - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة اطباء الأسنان - خلوه من أى حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو عدم الترخيص فى تصنيع أو تداول أى من المواد أو المستحضرات الصيدلانية أو المستلزمات الطبية - ما يصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية احدى المواد للاستعمال وان وصف بأنه قرار الا أنه فى حقيقته مجرد رأى علمى او وجهة نظر فى استشارة فنية او تأويل علمى - اختقاده لقومات القرار الادارى الاساسية - عدم اعتبار المنازعة فيه منازعة ادارية - عدم اختصاص مجلس الدولة ولائيا بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ثابت فى الأوراق ، ان الطاعن طلب الى نقابة اطباء الأسنان ابداء رأياها فى مدى صلاحية مستحضر « اليمادنت الوى » الذى قام بتصنيعه للاستخدام فى حشو الاسنان وان مجلس النقابة قرر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣ عرض هذا المستحضر على ثلاثة من الاساتذة المتخصصين فى هذا المجال لفحصه واعداد تقارير فى شأنه ، وفى ضوء هذه التقارير ومناقشتها ، وما ثبت أن اثنين منهم انتهيا الى عدم صلاحية هذه المادة وايقاف تداولها حرصا على صحة الجمهور مع اعتبار الطاعن مسئولاً فى حالة تسربها الى السوق ، وأبلغ ذلك الى كل من عميد كلية طب الاسنان والطاعن .

ومن حيث أنه يتعين بآدى الامر ، تحديد ما اذا كان قرار النقابة المشار اليه يدخل فى عداد القرارات الادارية التى تختص بمحاکم مجلس

الدولة بنظر طلبات الغائها والتعويض عنها ، أم أنه يعتبر من قبيل الأعمال التي لا ترقى الى مرتبة هذه القرارات ، فينأى بطبيعته عن ولاية هذه المحاكم .

ومن حيث انه باستعراض نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة أطباء الأسنان ، يبين أنها خلت من أى حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو عدم الترخيص فى تصنيع أو تداول مادة « الابدانت الوى » أو غيرها من المواد والمستحضرات الصيدلية أو المستلزمات الطبية ، ومن ثم فانه ولئن كانت النقابة تعتبر شخصا من اشخاص القانون العام طبقا لقانون انشائها المذكور ، الا أن ما أصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية المادة المشار اليها للاستعمال ، اذ حدث ودون أن يكون للنقابة أية سلطة فى هذا الشأن ، وانه ليس من شأنه أن ينشئ أو يعدل فى مركز الطاعن فيما يتعلق بالمادة محل النزاع ، كما أنه لا يرتب بذاته أى أثر قانونى سواء بالنسبة للطاعن أو بالنسبة للجهات ذات الاختصاص بالترخيص فى تصنيع وتداول المستحضر والتي تعتمد فيما تصدره من قرارات فى هذا الخصوص على ما تجريه بواسطة خبراءها وأخصائيها من أبحاث ودراسات دون التقيد بأراء غيرها ، فان كل أولئك يقطع فى أن ما انتهى اليه مجلس النقابة من عدم صلاحية المستحضر للاستعمال ، وان وصف بأنه قرار ، الا أنه فى حقيقته وقد افتقد مقومات القرار الإدارى الأساسية ، فلا يعدو أن يكون مجرد وجهة نظر فى استشارة فنية أو تأويل علمى لم يصدر الا بناء على طلب من الطاعن نفسه فى مسألة من المسائل المتصلة بمدى صلاحية أحد المستحضرات الطبية أو الصيدلية للاستعمال ، وأيا ما كان الامر فان وجوه الرأى تتفق عادة فى الاجتهاد العلمى وتختلف فيه وجهات النظر ، وبطبيعة الحال فان الرأى أو التأويل العلمى المتقدم لا ينهض بحال ما الى مرتبة القرار الإدارى . وبناء على ذلك ، فان المنازعة الراهنة ، اذ تنصب على هذا الرأى العلمى وليس على قرار إدارى مما يصح أنه يكون محلا للطعن فيه بالالغاء وطلب التعويض عنه ، فانها لا تعتبر منازعة إدارية ، وبالتالي فان محاكم مجلس

الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٠ من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وينتقد الاختصاص فى هذا الشأن لمحاكم القضاء العادى باعتبارها صاحبة الولاية العسامة بنظر المنازعات غير الادارية وفقا لحكم المادة ١٥/١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص » . واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب حيث قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الالغاء ورفض طلب التعويض فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتعين من ثم القضاء بالفائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ومن حيث انه تجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به خاصا بأن الدفع بعدم الاختصاص المبني على انتفاء قرار ادارى هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى مما يعتبر خلطا بين هذين الدفعين مع ان لكل منهما أسبابه وصوره وأحكامه المستقلة ، وأخطأ هذا الحكم بأنه فصل فى طلب التعويض فى الوقت الذى قضى بعدم قبول طلب الالغاء مع ان الطلب الأول متفرع عن الثانى فيأخذ حكمه تبعاً ، ومهما كان الامر فان القضاء لا يستقيم بحال ما ، مع ما انتهى اليه الحكم من عدم وجود قرار ادارى نشأ عنه ضرر للمدعى ، والقاعدة أن طلبات التعويض غير المترتبة على قرار من القرارات الادارية تنحصر عنها ولاية محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « على المحكمة اذا حكمت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » ، ووضح من هذا النص ، أن المشرع يلزم المحكمة عندما تحكم بعدم اختصاصها ، بأن تحدد المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها اليها ،

ويستوى فى ذلك أن يكون عدم الاختصاص متعلقا بالنظام العام أو غير متعلق به أو متعلقا بالولاية • والحكمة من ذلك تتمثل فى حسم المنازعات ، ووضع حد لها ، واستتقرار الدعوى فى المحكمة ذات الولاية والاختصاص بها •

ومن حيث أنه فى ضوء ذلك ، وبناء على ما سلف بيانه من عدم اختصاص محاكم مجالس الدولة ولائيا بنظر الدعوى الماثلة ، فمن ثم يتعين إحالتها عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار إليها الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية « الدائرة المدنية » باعتبارها المحكمة المختصة طبقا لقانون المرافعات والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتقسيم محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمتين ابتدائيتين ، مع إلزام المطعون ضده بصفته بمصاريف هذا الطعن ، وإبقاء الفصل بمصاريف الدعوى لمحكمة الموضوع •

(طعن ٨١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإدارى بنظر دعاوى المسؤولية منوط بتعلقها بمنازعة إدارية ويتعين أن ينجم الفرر عن عمل إدارى - لا اختصاص للقضاء الإدارى بدعاوى المسؤولية عن الأعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الإدارية أو من أحد موظفيها •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الجهة الإدارية وهى فى سبيل أداء مهام وظيفتها إنما تباشر أعمالا إدارية وأخرى مادية • والأعمال الإدارية هى الأعمال القانونية التى تقوم بها الجهة الإدارية فى حدود اختصاصها وتصدر فى صورة قرارات صريحة أو ضمنية تعبر عن إرادتها • أما الأعمال أو الأفعال المادية التى تقع من الجهة الإدارية فهى تلك التى تقوم بها دون أن تستهدف من ورائها ترتيب أى أثر قانونى عليها • ويعتبر من قبيل الأعمال المادية الأفعال

الضارة التي تأتيتها الجهة الادارية أو أحد موظفيها أثناء تادية وظائفهم فهذه الأعمال وان كانت تعتبر صادرة من الجهة الادارية وتتحمل مسئوليتها قانونا اذا ما توافرت شرائط المسئولية الا أنها لا تعتبر أعمالا ادارية بل تعتبر أعمالا مادية بحته .. وغنى عن البيان أنه لكى يختص القضاء الادارى بنظر دعاوى المسئولية عن الأعمال الادارية حتى يتسنى القول بتعلق الأمر بمنازعة ادارية فانه يتعين أن ينجم الضرر عن عمل ادارى بالمعنى المتقدم اذ لا اختصاص للقضاء الادارى بدعاوى المسئولية عن الاعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية أو من أحد موظفيها .

ومن حيث أن الثابت من مساق الوقائع المتقدمة أن المنازعة المطروحة تدور فى أصلها وجوهرها حول فقد ملف خدمة المطعون ضده ، وهذه الواقعة لا تعدو أن تكون من قبيل الأعمال المادية التى تنأى بطبيعتها وتبعد وفقا لدلولها عن أن يسبغ عليها صفة المنازعة الادارية وبالتالى ينحسر اختصاص القضاء الادارى عن نظر ما يثار بصدها من أوجه نزاع ، وينعقد الاختصاص عندئذ للقضاء العادى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب القانون فى صحيقه ، مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فى موضوعها طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الاجراءات التى ناط بها قانون الشهر العقارى مأموريات الشهر ومصلحة الشهر العقارى - محددة تحديدا دقيقا فى القانون - الآثار التى تترتب عليها وليدة حكم القانون - الأعمال الصادرة منهم فى هذا الشأن - من قبيل الاعمال المادية التى لا يقصد بها تحقيق مراكز قانونية لا تتوافر فيها مقومات القرار الادارى - اختصاص المحاكم العادية بنظرها .

ملخص الحكم :

ان الاجراءات التى ناط بها قانون الشهر العقارى مأموريات الشهر وصلاحية الشهر العقارى نفسها محددة تحديدا دقيقا فى القانون كما ان الآثار التى تترتب على هذه الاعمال هى وليدة حكم القانون ومن ثم تكون الاعمال الصادرة منهم من قبيل الاعمال المادية التى لا يقصد بها تحقيق مراكز قانونية أو المساس بحقوق مكتسبة ولا تتوافر فيها مقومات القرارات الادارية النهائية التى نصت عليها الفقرة السادسة من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة واذ كان اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى واردا على سبيل الحصر ويأبى بطبيعته التوسع ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعة للمحاكم العادية ذات الاختصاص العام .

(طعن ١٠٤٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٦)

سادسا : علم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الادارى

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

صرف احدى الشركات كمية من السكر لموظفيها وعمالها دون التزام القيود المفروضة عليها من الوزارة فى صرف وتوزيع السكر بمقتضى البطاقات - اعتباره مخالفة لاحكام القرارات الوزارية المشار اليها وليس مخالفة للعقد تستوجب المسؤولية العقدية - علم اختصاص القضاء الادارى بهذه المنازعة .

ملخص الحكم :

اذا كان المنسوب الى الشركة المدعى عليها هو انها درجت خلال الفترة من اول سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٥٥ على صرف كميات من السكر لموظفيها وعمالها بدون بطاقات تموين بزيادة عما ظهر

أنهم يستحقونه بموجب البطاقات التي استخرجت لهم فيما بعد يقابلها فرق سعر بين السكر الحر وسكر البطاقات قدر بمبلغ ٤٩٣ مليون و ٧٧٧١٧ جنيه هو موضوع المطالبة في الدعوى الحالية فان تصرف الشركة على هذا النحو لا يعدو أن يكون مخالفة لأحكام القرارات الوزارية الصادرة في هذا الخصوص تستتبع مساءلتها وفقا لهذه الأحكام وأخذها بالجزاءات المنصوص عليها فيها لهذه المخالفة ولا يمكن أن يكون أساس الرجوع الى الشركة بهذا التكييف هو المسئولية العقدية . ومتى انتهى قيام العقد الإداري انحسرت تبعاً لذلك ولاية القضاء الإداري واختصاصه بنظر المنازعة الراضية لخروجها من نطاق العقود الإدارية وكذا من نطاق المنازعات الأخرى التي يفصل فيها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بولايته المقررة . وإذا قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها المعلوم فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فانها تكون قد أصابت الحق في النتيجة التي انتهى إليها قضاؤها .

(طعن ١٠٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

قيام جهة الإدارة بفسخ العقد الإداري وباستيفاء حقوقها لدى المتعاقد من قيمة التأمين الذي تبقى منه مبلغ تمت تغطيته بالإمانات - احتفاظها بالمنقولات المملوكة للمتعاقد لسبق الحجز عليها تحت يدها واعتبارها حارسه عليها حتى يتم التنفيذ عليها من جانب الحاجزين - طلب جهة الإدارة اجرة مقابل تخزين هذه المنقولات حتى تاريخ التنفيذ عليها بالبيع - لا يعتبر منازعة متعلقة بعقد إداري - عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

انه وان كان ثمة عقد إداري انعقد بين الجامعة المدعية والمدعى عليه لاستغلال المقصف الا أن هذا العقد قد انتهى بتصفية المراكز القانونية التي ترتبت عليه . بعد اذ فسخت الجامعة العقد المذكور واستوفت حقوقها لدى المدعى عليه من مبلغ التأمين وتبقى له منه مبلغ عشرة جنيهات على لحسابه بالإمانات وما كان احتفاظها بالمنقولات المملوكة للمدعى عليه

الا باعتبارها محجوزا تحت يدها وحارسة على تلك المنقولات حتى يتم التنفيذ عليها من جانب الحاجزين ، وكل ذلك يقطع فى أن حقوق المدعية المطالب بها لم تكن وليدة العقد الادارى السابق فسخه بل نتيجة اجراءات جعلت منها حارسة على المنقولات ، وحقوقها بهذه المثابة منبئة الصلة بالعقد الادارى ولا تنطوى المجادلة فى شأنها على منازعة متفرعة عن عقد ادارى ذلك أن مطالبتها لا تعتبر تعويضا مترتباً على عقد ادارى لأن ما قامت به الجامعة من اجراءات ، بعد توقيع الحجز تحت يدها هو تصرف ادارى مادى منبئ الصلة بالعقد الادارى حسبما سلف البيان ومن ثم لا يختص القضاء الادارى بنظر الدعوى واذا ذهب الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون متعينا الغاؤه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

(طعن ٢٠٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٩)

سابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الادارى

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

منازعات حول صحة او بطلان اجراءات اتخذت فى نطاق قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - خضوعها لاختصاص القضاء العادى لا الادارى .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المنازعة تدور أساساً حول ما اذا كان المدعى أصبح مالكا للعين المتنازع عليها برسو مزاد البيع الادارى عليه وانتهاء ميعاد الزيادة بالعشر كما يدعى أم أن من حق المدين أن يقوم بوفاء المستحقات التى من أجلها اتخذت اجراءات الحجز والبيع ، وما اذا كان يجوز للادارة أن تقبل الوفاء منه فلا تعتد برسو المزاد - متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن المنازعة على هذا النحو تكون فى الواقع من الأمر منازعة

فى صحة أو عدم صحة اجراءات اتخذت فى نطاق القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى وما لذوى الشأن من حقوق فى صحة سند الملكية أو غير ذلك ترتيبا على أحكام القانون المشار اليه ، فىى منازعة مدنية مما يدخل فى اختصاص القضاء العادى ويخرج عن اختصاص القضاء الادارى ، وهو رهين بأن يكون طلب الالفاء متعلقا بقرار ادارى .

(طعن ٤٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

قرارات توقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود بالقرار الادارى - القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالظعن على هذه القرارات .

ملخص الحكم :

إذا كان المستقر فقها وقضاء ان القرارات التى تصدر بتوقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود من القرار الادارى ، وبالتالي فان القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالظعن على هذه القرارات ، الا أن الوضع يختلف اختلافا جوهريا إذا ما أثبتت المنازعة فى صحة أو بطلان الحجز باعتبارها طلبا تبعا للطلب الأصل بأصل الحق أو بالدين الذى يستوفى بأقباع اجراءات الحجز الادارى .

(طعن ١١٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠)

ثامنا : عدم الاختصاص بمنازعات فى غير المجال الادارى

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

قرار من المجلس المل بتوقيع عقوبة دينية على كاهن - اعتباره صادرا فى غير المجال الادارى - خروجه عن ولاية القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن يعتبر صادرا فى غير المجال الادارى ، مما يخرج طلب الغائه أو وقف تنفيذه عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن اختصاصه رهين بطلب الغاء القرارات الادارية دون غيرها .

(طعن ١١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

المكافاة التى تمنحها وزارة الأوقاف للعمد والمشايع مقابل الخدمات التى يؤدونها لضمان حصولها على مطلوباتها من المستأجرين - مصدرها علاقة عقدية وليست لائحية - خروج المنازعة فى شأنها من اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المدعى يعمل شيخ عزبة ويخضع لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعمله والاشراف عليه ، وانه كان يتقاضى مكافاة شهرية من وزارة الأوقاف يضاف اليها علاوة الغلاء ، وقد استبان أن علة منح المكافاة للمدعى وأمثاله من المشايخ وكذا العمد على الرغم من تبعيتهم لوزارة الداخلية هى تعويضهم عما يقدمونه لوزارة الأوقاف من خدمات خاصة بالحجوز الادارية والقضائية التى توقعها والمحافظة على حاصلات مستأجريها لضمان حصولها على مطلوباتها قبل هؤلاء المستأجرين والتعريف بهم والارشاد عنهم وكذلك المحافظة على حاصلات زراعة النمة ومعاونة المهندسين فى تحصيل الايجارات وما الى ذلك . وأبانت الوزارة فى مشنورها العام رقم ٢١ الصادر فى ١٩١٧/٦/٢ أن هذه المكافاة تتفاوت زيادة ونقصا بحسب مساحات الأيطان - اذا ثبت ما تقدم فان هذا يكون كاشفا فى الدلالة على أن ما يحصل عليه العمدة أو الشيخ لا يعدو أن يكون المقابل لأداء خدمات معينة ، فالعلاقة - والحالة هذه - هى علاقة عقدية

فى نطاق القانون الخاص وليست علاقة وظيفية بالمعنى المقصود من ذلك فى مجال القانون العام ولذا فان هذا المقابل منوط بأداء هذه الخدمات لا بوظيفة العمدة أو الشيخ كما أنه يتفاوت فى مقداره لا تبعا لصفة من يتقاضاه ان كان عمدة أو شيخا ، بل بأهمية هذه الخدمات بحسب مساحات الأراضى التى تؤدى عنها مع تفرقة فى ذلك بين الأراضى التى تزرعها الوزارة على ذمتها وتلك التى تؤجرها للغير ، ومع مراعاة النسبة بين المنزرع والمؤجر فى حالة وجود أطيان فى بلدة واحدة بعضها تزرعه الوزارة على حسابها والبعض الآخر تؤجره . وهذا المقابل قد يعطى الشخص أو لجملة أشخاص بحسب الأحوال ، وقد يعطى لغير العمد والمشايع ، كما أنه قد يقطع عن كل من لا يقبل أداء الخدمة بحسب الشروط المقررة أو من يقعد عن بذلها وتكون الوزارة فى حل من الاتفاق مع غيره ، دون أن يؤثر ذلك فى بقاءه فى وظيفته كما هو عمدة كان أو شيخا ، لأن هذه الخدمات لا تدخل من الأصل فى نطاق هذه الوظيفة ، ومن ثم فان المنازعة بين المدعى والوزارة بصدد هذه المكافاة وعلاوة الفلاء الملحق بها تخرج عن اختصاص القضاء الإدارى عموما لخروجها عن ولايته .

(طعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

المنازعة حول مدى خضوع الرتبات للضريبة منازعة ضريبية وليست منازعة إدارية - علم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة - اختصاص المحاكم الابتدائية .

ملخص الحكم :

ان منازع المنازعة فى حقيقته هو مدى خضوع الرتبات - التى تدفعها الحكومة المصرية للعاملين المعارين الى الجزائر للضرائب فى مصر ، وما اذا كانت الرتبات التى دفعتها الحكومة المصرية الى المدعى ابان اعارته الى الجزائر تخضع للضريبة أو لا تخضع لها ، والمنازعة بهذه المثابة منازعة ضريبية ناط المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية وفقا لأحكام القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لغرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديلاته ومن ثم فانها تخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة ، ولا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين ولرجال مجلس الدولة أو لورثتهم فى حكم كل من الفقرة ثانيا من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه والفقرة ثانيا من المادة العاشرة والفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها وبناء عليه تختص محاكم مجلس الدولة فى حدود اختصاصها الكامل بنظر المنازعة لا حجة فى ذلك لأن أصل استحقاق مرتب اعادة المدعى أو قدره ليس مثار خلاف بين طرفى الخصومة ، ولم يصدر بشأن هذا المرتب ثمة قرارات أو اجراءات ادارية ، وانما مثار المنازعة فى أساسه وجوهره هو المنازعة فى أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر على المرتبات التى دفعتها الحكومة المصرية للمدعى خلال مدة اعارته الى الجزائر . وبهذه المثابة لا تعتبر منازعة ادارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ، ومن ثم فانها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم ، وينعقد الاختصاص بالفصل فيها - التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التى تملك دون سواها الفصل - فى أمر الخضوع لهذه الضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة فى القضاء به .

(طعن ٧٩٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٦٠)

البدا :

المنازعة فى اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة مجلس الدولة السابقة للضريبة - هذه المنازعة منازعة ضريبية اناب المشرع

أمر الفصل فيها للمحاكم العادية - لا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها - اختصاص المحاكم العادية دون سواها بالفصل في أمر الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا تملكه محاكم مجلس الدولة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة وأحالتها للمحاكم العادية للاختصاص .

ملخص الحكم :

عن طلب عدم جواز اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة سابقة للطاعن للضريبة - فمن المبادئ القانونية المقررة أن التكييف القانوني للدعوى أمر تملكه المحكمة حتى تنزل على واقعة النزاع صحيح حكم القانون - وليس من ريب في أن المنازعة الماثلة هي منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية . ولا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها من المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع منها طبقا للمادة ١٠٤ من قانون تنظيم مجالس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك لأن مثار المنازعة - هو في أساسه وجوهره منازعة في أصل استحقاق الضريبة على قيمة قسط احتياطي المعاش عن مدة خدمة سابقة وبهذا الوصف لا تعتبر منازعة إدارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم .

وينعقد الاختصاص بالفصل فيها التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التي تملك دون سواها الفصل في الحصول على الضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة من اختصاص فيه مما يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا لطلب وباحالته الى محكمة الجيزة الابتدائية للاختصاص .

(طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المنازعة بين العامل وبين شركة القطاع العام التي يعمل بها حصول

استحقاقه الفئة الأولى - لا تعلق أن تكون منازعة بين عامل ورب عمل مما يدخل في اختصاص القضاء العادى - لا يغير من ذلك اختصاص الوزير المختص والمؤسسة التى تتبعها الشركة .
ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة تدور حول مطالبة السيد المدير المالى والادارى لشركة المعصرة للصناعات الحربية والتليفزيون من الفئة الثانية بالشركة المذكورة باستحقاقه الفئة الأولى المخصصة لوظيفة المدير المالى والادارى لتلك الشركة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار وهى منازعة شجرت بين عامل ورب عمل مما يختص القضاء العادى بنظره والفصل فيه ، ولا يغير من ذلك اختصاص وزير الانتاج الحربى بصفته رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية بصفته علاوة على اختصاص الشركة ذاتها ، وذلك لأن الخصم الحقيقى هو الشركة المشار اليها باعتبارها رب عمل ، ولا تعدو المؤسسة المشار اليها أن تكون الجهة المتبوعة ولا يعدو وزير الانتاج الحربى كذلك أن يكون الوزير المشرف على قطاع الانتاج الحربى ، وكل ذلك لا يقدح فى أن الشركة وهى ذات شخصية معنوية مستقلة عن كل من المؤسسة ووزير الانتاج الحربى هى رب العمل الذى تقوم بينه وبين المدعى العلاقة القانونية التى انبثقت عنها النزاع المائل وهو نزاع متفرع عن علاقة العمل القائمة بينهما ويتمثل بالتحديد فى مدى استحقاق العامل للفئة الأولى التى رفعت اليها وظيفة المدير المالى والادارى للشركة والتى يزعم المدعى أنه كان لا زال شاغلا لها ، واذا تنفقت عن هذا النزاع صفة المنازعة الادارية ومن ثم يخرج من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويدخل فى اختصاص القضاء العادى باعتباره نزاعا عماليا بحتا ، واذا قضى الحكم المطعون فيه باختصاص مجلس الدولة بنظره ، فمن ثم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله وحق عليه الالغاء .

(طعن ٢٧٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض

الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي يجيز لوزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين بمقتضى بشركتى المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين بسبب قرب انتهاء المشروع - نقل العامل فى هذه الحالة لاحتى الوزارات يعتبر بمثابة التعيين المبتدىء فى خدمة هذه الوزارة بالخروج على الأحكام العامة فى التعيين المبتدأ - المنازعة فى طبيعة علاقة العمل القائمة بين العامل وشركة المقاولين العرب وطلبه الغاء قرار وزير الكهرباء الصادر بنقله الى إحدى الوزارات استنادا لتلك العلاقة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بهذه المنازعة لدخولها ضمن اختصاص القضاء العادى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى يهدف من هذه المنازعة فى الحقيقة الى استصدار حكم باعتبار علاقة العمل التى كانت قائمة بينه وبين شركة المقاولين العرب (.) قائمة ومستمرة لعدم انطباق أحكام القرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي فى حقه بمقولة أنه لم يكن من العاملين المؤقتين والزائدين عن حاجة العمل بمشروع السد العالي ، وذلك ان المدعى يهدف من الطعن بالالغاء فى القرار الوزارى الصادر من وزير الكهرباء والسد العالي رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ بنقله من شركة المقاولين العرب الى وزارة الرى الى تحقيق عودته الى العمل بشركة المقاولين العرب . . . ومن أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ يجيز بقرار من وزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين المعينين بمقتضى بشركتى المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين المذكورتين بسبب قرب انتهاء المشروع - الى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ، ولما كان نقل العاملين بمقتضى بشركتى المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الزائدين عن حاجة العمل بهاتين الشركتين من العاملين بمشروع السد العالي بأسوان الى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة هو فى حقيقة تعيين مبدئى لهؤلاء العاملين فى خدمة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة بالخروج على الأحكام العامة

فى التعيين المبتدىء للعاملين المؤقتين فى خدمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة بقصد اختصار العمالة الزائدة بالشركتين المذكورتين بعد انتهاء العمل بمشروع السد العالى لذلك فقد كان فى وسع المدعى ما دام يرى انه ليس من العمالة الزائدة بشركة المقاولين العرب من العاملين بمشروع السد العالى بأسوان - كان فى وسعه أن يرفض التعيين المبتدىء فى وزارة الرى بموجب القرار الصادر من وزير الكهرباء والسد العالى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ وان يعمد الى مخاصمة شركة المقاولين العرب أمام المحكمة الجزئية المختصة لاثبات استمرار علاقته العمالية معها ، وعدم خضوع هذه العلاقة للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ أصلا وهو الهدف الحقيقى للمدعى من هذه المنازعة ومؤدى ذلك ان الخصومة فى هذه المنازعة لا تعتبر واردة على قرار وزير الكهرباء بتعيين المدعى بوزارة الرى ولكنها واردة على علاقة العمل التى كانت تربط المدعى بشركة المقاولين العرب كما ان اجابة المدعى - ظاهرا - الى طلباته والحكم - جدلا - بالفاء قرار وزير الكهرباء بتعيين المدعى بوزارة الرى لا يترتب عليه عودة المدعى كاثر للحكم بالفاء قرار التعيين سالف الذكر الى العمل بشركة المقاولين العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه) اذ لا تملك محاكم مجلس الدولة ولاية اعادة العامل يعمل فى شركة تجارية خاصة الى العمل فيها بعد انتهاء خدمته بها لآى سبب - طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة بتحديد اختصاص محاكم القضاء الادارى - وعلى ذلك فانه على ضوء ومن زاوية النظر الى الغرض الذى يسمى المدعى الى تحقيقه من هذه الدعوى - وهو العودة الى العمل بشركة المقاولين العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه) - فان الحكم - ان صدر بالفاء قرار تعيين المدعى بوزارة الرى الصادر من وزير الكهرباء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ ليس فى شأنه ان يترتب عليه عودة المدعى الى العمل بشركة المقاولين العرب اذ يترتب على ذلك الحكم ان يصدر - انتهاء خدمة المدعى بوزارة الرى وتبقى علاقة العمل التى كانت تربطه بشركة المقاولين العرب متنازعا على مبدأ ، واصل وجودها واستمرارها قانونا وعلى ذلك فانه بالنظر الى الهدف الذى يرضى المدعى الى تحقيقه من هذه المنازعة ولما كانت هذه الخصومة تتضمن فى صميمها منازعة حول رابطة العمل مع شركة المقاولين العرب طبقا لاحكام قانون العمل فانها لا تعتبر من المنازعات الادارية التى تدخل فى ولاية القضاء المقررة قانونا لمحاكم مجلس الدولة ومن ثم تخرج

من دائرة الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة وتختص بنظرها محكمة القاهرة الابتدائية واذ قضى الحكم المطعون فيه فى الموضوع بإلغاء القرار الصادر من وزير الكهرباء رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من نقل المدعى الى وزارة الرى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه ، وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى والامر بإحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص، ويبقى الفصل فى المصروفات للمحكمة التى تصدر الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها .

(طعن ٢٢٣ ، ٢٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

إذا كان الثابت من الاطلاع على ميزانية وزارة الحربية أن مكتب الخدمات الاجتماعية لموظفيها وعمالها لا يتدرج ضمن الإدارات التابعة لها - كما يبين من الاطلاع على قرار انشاء هذا المكتب أن العاملين به يخضعون لاحكام قانون العمل الفردى فانه بهذه المثابة لا يعتبر المكتب المذكور مرفقا عاما تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الأخرى ولا يخرج نشاطه فى علاقته بالغير عن نشاط الأفراد فى مجالات القانون الخاص - يترتب على ذلك أن تكون علاقة المدعى بالمكتب سالف الذكر خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له علاقة تعاقدية وليست علاقة لائحية وبالتالي لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع بين المدعى والمكتب المذكور حول بدل التفرغ الذى يطالب به خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له - الاختصاص بنظر هذا النزاع ينمك لمحكمة شئون العمال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بتكليف المدعى بالعمل بوزارة الحربية الا أن الثابت من ظاهر وقائع الدعوى ونص المادة الأولى من القرار المشار اليه ان المدعى تسلم العمل فعلا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالمستشفى التابع لمكتب الخدمات الاجتماعية لموظفى وعمال وزارة الحربية ويتقاضى أجره من المكتب المذكور وفقا للقواعد

المنظمة للعاملين به التي يضعها مجلس ادارته ومن ثم فان وزير الحربية باستصداره الأمر المشار اليه في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٣ أى في تاريخ لاحق لتسليم المدعى عمله بالمستشفى انما استهدف ايا كانت وجهة النظر في قانونية هذا الاجراء - تمكين المدعى من الاستمرار في عمله بالمستشفى ولم يكن مقصودا ولا مرادا الحاقه بالعمل بوزارة الحربية يؤكد ذلك ويؤيده ان وزير الحربية عندما أصدر أمرا باعفاء المدعى بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ انما نص على اعفائه من العمل بمستشفى الخدمات الاجتماعية وان المشرف على هذا المكتب هو الذى أصدر قرارا برفع اسم المدعى من عداد موظفيه اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ولما كان يبين من الاطلاع على ميزانية الوزارة المذكورة ان مكتب الخدمات الاجتماعية لموظفيها وعمالها لا يندرج ضمن الادارات التابعة لها كما يبين من الاطلاع على قرار انشاء هذا المكتب ان العاملين به يخضعون لأحكام قانون العمل الفردى والى اللائحة المعتمدة من مصلحة العمل وقد سجل المكتب بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال وبهذه المثابة لا يعتبر المكتب المذكور مرفقا عاما تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى ولا يخرج نشاطه فى علاقته بالفير عن نشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام وبذلك تكون علاقة المدعى بالمكتب سالف الذكر خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له علاقة تعاقدية وليست علاقة لائحية تنظمها القوانين واللوائح وبالتالى لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع بين المدعى والمكتب المذكور حول بدل التفرغ الذى يطالب به خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له وينعقد الاختصاص بنظره لمحكمة شئون العمال الجزئية بمنيا القمح التى يقع فى دائرتها محل اقامة المدعى المبينة فى عريضة دعواه ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد أخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع وباحالته الى محكمة منيا القمح الجزئية لنظره بالتطبيق لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وأبقت الفصل فى المصروفات .

(طعن ٢٧٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٥)

(م - ٧ - ج - ٢)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

نقل عضو الادارة القانونية من العاملين بالقطاع العام - المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - يختص بإجراء النقل رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة التي اسند اليها القانون تقدير مدى صلاحية العاملين بالادارات القانونية - وان كانت أداة النقل هي صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة الا ان هذا ليس من شأنه اعتبار المنازعة فيه منازعة ادارية - مما تخضع لاختصاص مجلس الدولة - يتعين لاعتبارها كذلك ان يكون القرار قد صدر في خصوص علاقة من علاقات القانون العام - لا ينال من هذا النظر ما رتبته المشرع من أثر في نقل عضو الادارة الى جدول غير المشتغلين - اساس ذلك : ان هذا الأثر التبعي انما يترتب حتى ولو لم ينص المشرع عليه صراحة كنتيجة للتوقف عن مزاولة العمل الذي هو شرط للاستمرار في القيد بجدول المشتغلين - لا وجه لاسناد هذا الاختصاص للمحاكم التأديبية باعتبار اجراء النقل عقوبة مقنعة - اساس ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية محدود بالظعن في الجزاءات التأديبية التي حدتها القوانين واللوائح صراحة وعلى سبيل الحصر دون أن يمتد الى مسائل أخرى لم تصدر بتوقيع جزاء كالمسائل المتعلقة بالنقل والندب - اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعة .

ملخص الحكم :

انه عن امكان اعتبار المنازعة في قرار نقل الموظفون ضدها من قبيل المنازعات الادارية التي تختص محكمة القضاء الادارى بنظرها ، وذلك في ضوء القواعد التي صدر هذا القرار بالاستثناء اليها وهي القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، فبالرجوع الى المادة ٢٦ من هذا القانون يبين انها قد ناطت باختصاص باصدار قرار النقل رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة التي اسند اليها القانون تقدير مدى صلاحية العاملين بالادارات القانونية ، كما ينصق عمرها على ان نخاطر نقابة المحامين باسماء من تشملهم قرارات النقل لنقلهم الى جدول المنفصلين .

ومن حيث انه ولئن كان أداة الفعل في الحالة المعروضة هي صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة المشار اليها ، الا ان هذا ليس من شأنه في اعتبار المنازعة في مثل هذا القرار من قبيل المنازعات الادارية ، اذ يتعين لاعتبارها كذلك ان يكون القرار قد صدر في خصوص علاقة من علاقات القانون العام ، والحال ان علاقة المطعون ضدها بالشركة التي كانت تعمل بها • وصدر القرار بنقلها منها هي علاقة خاصة على نحو ما جرت عليه احكام هذه المحكمة واحكام المحكمة الدستورية العليا • العليا • ولا يغير من هذا النظر ما رتبته المشرع على هذا القانون من اثر في نقل عضو الادارة القانونية الى جدول غير المشتغلين ، وذلك لان هذا انما يترتب كآثر تبعي نتيجة النقل من الادارة القانونية وترك العمل الذي يشترط مزاولته للقيد بجدول المشتغلين بالمحاماة ، وهذا الاثر التبعي اى يترتب حتى ولو لم ينص المشرع عليه صراحة بنتيجة التوقف عن مزاوله العمل الذى هو شرط للاستمرار فى القيد بجدول المشتغلين •

وعلى هذا الوجه ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صور فى مجال علاقة خاصة على نحو ما سلف البيان ، فان لا يسوغ والحال كذلك اعتبار المنازعة فى مسألة من قبل المنازعات الادارية •

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها تعمل فى شركة ، وأن الرابطة الفاتحة بينهما لا تصدر أن تكون من قبيل روابط القانون الخاص مما يستعجل معه اعتبار المنازعة القائمة بينهما من قبيل المنازعات الادارية ، لذلك فان الاختصاص بالطعن فى قرار نقلها من هذه الشركة انما يتفق للقضاء العادى •

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فانه لا وجه للقول باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن فى قرار نقل الطعون ضدها تأسيسا على الادعاء بأنه قد تضمن عقوبة مقنعة أن قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى أن اختصاص القضاء التأديبى قد ورد ممدودا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء

الإدارى فى المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العساذى فى المنازعات العمالية ، والقاعدة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره ، ومن ثم فانه يتعين قصر هذا الاختصاص على المسائل المتعلقة بالطعن فى الجزاءات التأديبية التى حددتها القوانين واللوائح صراحة وعلى سبيل الحصر دون أن يمتد ذلك الى غيرها من مسائل أخرى لم تصدر بتوقيع جزاء من الجزاءات المحددة قانونا كالمسائل المتعلقة بالنقل أو الندب أو غير ذلك بمقولة أنها قد تضمنت جزاء مقنعا ، هذا وإذا كان قضاء هذه المحكمة جرى الى السابق على اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعن فى القرارات الإدارية اذا ما تضمنت جزاء مقنعا وبدأ ذلك لقرارات الندب بصفة خاصة فإن هذا كان اجتهادا محموا فى ظل قوانين سابقة حددت اختصاص مجلس الدولة بنظر مسائل حددتها على سبيل الحصر ، ولم يكن من بينها قرارات النقل أو الندب ، وبصدر قانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وجعله من محاكم مجلس الدولة صاحبة ولاية عامة فى المنازعات الادارية فقد أضحت ولا محل للاستطراد على النظر السابق فى خصوص النقل أو الندب التى أصبح ولا شك فى اختصاص القضاء الإدارى بنظرها باعتبارها من قبيل المنازعات الادارية التى تندرج تحت القيد الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة . وغنى عن البيان أنه اذا صدر قرار منها سائرا لمقوبة تأديبية أى بقصد الكيد والانتقام من العامل . فانه بذلك يكون قد استهدف غير مصلحة العمل وبالتالي يكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر فى شأن عاملة فى شركة من شركات القطاع العام ، وفى غير مجال التأديب على نحو ما سلف البيان ، لذلك فإن الاختصاص بالطعن فيه انما ينعقد للقضاء العادى واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك ، فمن ثم فانه . يتعين الحكم بالفائه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر

الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص .
(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

صدور حكم من الحاكم العسكرية ضد أحد الضباط بالاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة قدرها ألفى جنيه - قيام وزارة الحربية بتحصيل جزء من قيمة الغرامة المحكوم بها - صدور قرار من رئيس الجمهورية بالعفو عن باقي العقوبة المحكوم بها وعن كافة العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم - تسليم الوزارة بأحقية العفو عنه في عدم دفع باقي الغرامة مع عدم أحقيته في استرداد ما تم تحصيله منها - مطالبة صاحب الشأن باسترداد ما تم تحصيله منه من هذه الغرامة لا تعد عن قبيل المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة اذ انها في حقيقتها تدور حول تحصيل المبالغ المحكوم به وصحة اجراءات التحصيل ابتداء او انتهاء وبذلك تعتبر من المنازعات المدنية البحتة التي تدخل في اختصاص القضاء العادى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الطعن بنى أصلا على أن ذلك الحكم أخطأ في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى التى صدر فيها اذا قام قضاءه بذلك على أن القرار الجمهورى الصادر بالعفو عن باقى العقوبة المقرضى بها على المطعون ضده هو قرار ادارى وهو تكييف غير سليم لأن اختصاص رئيس الجمهورية بالعفو عن العقوبة أو تخفيفها ورد فى المادة ٤٩ من الدستور الوارد بين مواد الفرع الخاص برئيس الجمهورية من الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية وكافة المواد التى تضمنها الفرع الاول بشأن اختصاصات رئيس الجمهورية هى اختصاصات سياسية وتشريعية وقرارات عامة غير فردية وليس فيها على الاطلاق مما يعرض قبيل القرارات الادارية غير ما ورد بالمادة ١٤٣ من الدستور بشأن تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين المحتلين السياسيين وهزلهم على الوجه المبين

بالقانون للإحالة على القوانين الخاصة بذلك فيها مما تعتبر معه قرارات إدارية يطعن عليها أمام القضاء الإداري أما العفو فهو قرار سياسي يصدره ولي الأمر لا باعتباره عضوا إداريا بل باعتباره سياسيا لأنه يعمل في المجال القضائي وإن كان لا يمس الحكم القضائي ومع ذلك فإنه وأيا كان الأمر فلو افترض جدلا أن القرار الجمهوري بالعفو قرار إداري فالمنازعة لا تنصب عليه ولا يطلب المدعى الفاء في أي جزء منه وإنما تنصب على استرداد مبلغ معين سبق تحصيله من قيمة الغرامة المحكوم بها استنادا إلى تفسيره له وهي على هذا - دعوى حقوقية ، ولا يختص بها مجلس الدولة إلا في حدود معينة هي الفقرة ثانيا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة التي تنص على اختصاصه بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم والفقرة العاشرة من المادة العاشرة التي تنص على طلبات التعويض المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية ولموضوع المنازعة لا يندرج أي من المنصبين ولذلك تخرج الدعوى عن اختصاصه .:

ومن حيث أن طلبات المدعى في الدعوى وهي التي تحدد موضوعها على ما انتهت إليه لا تعدو أحقيته في استرداد ما أخذته منه من حال تنفيذاً للحكم الصادر ضده من المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٠/٨/١٩٧١ في القضية رقم ٢٠ سنة ١٩٦٩ من دولة عسكرية عليها المتضمن معاقبته بغرامة مالية قدرها ألفان من الجنيهات وسببها - على ما أسس عليه دعواه هو أنه بصدر القرار الجمهوري رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٧٤ بالعفو عنه على الوجه الوارد به زال ، سبب مديونيته بهذا المبلغ الذي أداه وقدره مائة وثمانية عشر جنيها ونصف جنيه تقريبا بأثر رجعي يرتد إلى تاريخ الحكم الصادر ضده بحسبانه من قبيل العفو الشامل على ما يذهب إليه والدعوى على هذا تتعلق بالمديونية بالمبلغ المحكوم بتفريجه به من المحكمة العسكرية في القضية سالفة الذكر وفي حدودها ما أدى منه إذ لا نزاع على تناول العفو

بأقى المبلغ - وطبقا للمادة ١١٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية « تنفذ المبالغ للمحكوم بها بالطرق المنصوص عليها في القانون العام » وهو في الخصوص القوانين المدنية ، التي تحكم ذلك بالنسبة الى الكافة والمنازعة في كل ما يفلق بها من أصل المديونية أو تفرع عنها من اجراءات لتحصيل المبالغ أو رد ما دفع بالزيادة أو زال سبب استحقاقه هي منازعة مدنية محضة مما يدخل في اختصاص القضاء العادي وهي كذلك في واقع الدعوى التي هي فرع منها مداره صحة أو عدم صحة احتفاظ الحكومة بما أخذته من المبلغ المحكوم به بعد صدور قرار العفو المشار اليه وهو ما يعتمد الفصل فيه أساسا حول بحث ماذا كان قد زال بهذا العفو سبب المديونية بأثر رجعي حتى يعتبر ما أدى من الغرامة قبله قد أخذ بغير حق فيحق للمدعى عندئذ استرداده ، طبقا لأحكام القانون المدني في هذا الشأن (المادة ١٨٢) لزوال سبب المديونية به بعد أن تم الوفاء به . ومن ثم فلا اختصاص للقضاء الإداري بمثل هذه المنازعة اذ كل ما يثور من منازعات في الخصوص وان كانت الادارة طرفا فيه الا أنه ليس من قبيل المنازعات الادارية ولا المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية أو الطعن في القرارات الادارية أو المسائل المتعلقة بملاقات الادارة بموظفيها وتاديبهم اذ المنازعة كما تقدم القول - تدور حول تحصيل المبلغ المحكوم وصحة اجراءات التحصيل ابتداء أو انتهاء فرعا من المديونية به بمقتضى ذلك الحكم وما قال به الحكم المطعون فيه خلافا لذلك لا وجه له لأنه لا يتجه الى المنازعة في أساسها موضوعا أو سببا ولا يتصل بشئ من أمر القانون الذي يحكمها ونظائرها من المنازعات المدنية التي تتعلق باسترداد ما أدى من مبالغ محكوم بها من المحاكم العادية أو العسكرية فيما أخذته من اختصاص تلك أو ما عقد لها أصلا وأيضا كان وجه الرأي في تكييف القرار بالعفو من حيث كونه قرارا اداريا أو انه ليس كذلك فالمنازعة في الدعوى تدور حول ما ذكره وليست طعنا في مشروعيتها أو تقتضي التعرض له .

ومن حيث أنه لما سلف يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ما سبق بيانه فى شأن تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله فيتعين ، لذلك الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى للمادة ١١٠ مرافعات ، وتعين مع ذلك الامر باحالتها الى محكمة الدرب الأحمر الجزئية لدخول قيمة الدعوى فى حدود اختصاصها مع ابقاء الفصل فى المصروفات اليها .
(طعن ٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

يطالبة المدعى بتطبيق قواعد الانصاف عليه - ثبوت أنه يقبض مرتبه من وزارة الأوقاف بحسبانها حارساً قضائياً على أعيان الأوقاف الأهلية لا من موارد ميزانية الوزارة - اعتبار العلاقة بينهما من علاقات القانون الخاص لا العام - خروج الدعوى عن اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

ان ولاية وزارة الأوقاف على أعيان الأوقاف الأهلية ولاية موقوتة ، فما هى الا حارس قضائى يدير أعيان هذه الأوقاف لوقت قد يطول أو يقصر فى بعض الأحيان حسب الأحوال . فتمتى ثبت أن المركز القانونى للمتطوع عليه مرده الى عقد اتفاق خاص بينه وبين وزارة الأوقاف بحسبانها متولية ادارة الوقف الأهلى وتحصيل ريع الأعيان الموقوفة ، وليس الى موارد ميزانية الوزارة العامة ومزايا الوظيفة فيها حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، فان العلاقة بينهما لا تملو مجال القانون الخاص ويكون بمثابة أجر ، لا يدخل وصفه فى مجال القانون العام ، ولا يعتبر بالتالى من الموظفين العاملين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف ، التى شرعت ليفيد منها فقط الموظفون والخيمة الخارجون عن هيئة العمال ، ومن ثم لا يختص

مجلس الدولة ، بهيئة قضاء ادارى ، بالمنازعة التى يطلب فيها افادته من قواعد الانصاف .

(طعن ٦٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

صدور قرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى - اذا صدر فى مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلق بادارة شخص معنى خاص يخرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدرج السلم الادارى - لا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن احد من الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها مثال : صدور قرار ينقل عامل بشركة من شركات القطاع العام وتعيينه رئيسا لمجلس ادارة شركة اخرى ثم انتهاء خدمته بالشركة الاخيرة - هذه المسائل من مسائل القانون الخاص تحكمها العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهى من اشخاص معنوية خاصة - نتيجة ذلك : طلب التعويض عن هذه القرارات لا يعتبر من المنازعات الادارية التى يختص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن صدور قرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى ، فاذا صدر فى مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلق بادارة شخص معنى خاص فذلك يخرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى ، ولا يجوز اعتباره من القرارات الصادرة فى شأن احد من الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها ، وفى ضوء هذا القضاء فان القرارين اللذين يطلب الطاعن تعويضه عنهما والصادرين بنقله من وظيفته بشركة بواخر البوستة الخديوية الى شركة التوكيلات الملاحية ثم بانتهاء خدمته لأنقطاعه عن العمل بالشركة

الأخيرة ، يتعلقان بمسألة من مسائل القانون الخاص وهى العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهى شركات جرى قضاء هذه المحكمة على أنها أشخاص معنوية خاصة ، ويعتبرون صادرين من جهة الادارة بصفتها رب عمل ناطق به نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بعض الاختصاصات المتعلقة بشئون العاملين بشركات القطاع العام ومن ثم فان طلب التعويض عنهما لا يعتبر من المنازعات الادارية التى يختص القضاء الادارى بنظرهما .

(طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

تاسعا : عدم الاختصاص (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)
بدعاوى التعويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتعويض عنها

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

حدود الاختصاص بدعاوى التعويض - عدم اختصاصها بتعويض
الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

ملخص الحكم :

ان التعويض الذى لا يترتب على قرار من القرارات الادارية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية . ومن ثم فلا اختصاص لها بطلب تعويض الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

(طعن ٣٤٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

عاشرا : عدم الاختصاص بمسائل اخرجت عن اختصاص القضاء الادارى

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - نصها على عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وعدم جواز سماع الدعاوى الخاصة بالتعويض عنها - عدم التفرقة فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقا سليما ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، اذ البحث فى ذلك دخول فى الموضوع الذى يتعين أن يسبقه البحث فى مسألة اختصاص .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ جاء صريحا قاطعا فى عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وفى عدم جواز سماع الدعاوى الخاصة بالتعويض عنها أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لا فرق فى ذلك بين من طبقت الادارة القانون فى حقه تطبيقا سليما وبين من عساها تكون قد أخطأت فى تطبيقه بالنسبة اليه ، وذلك لحكمة واضحة ، اذ المقصود من هذا المنع هو سد باب المنازعات القضائية فى هذا الشأن ، واستقرارا للدولاب الحكومى . واذا كان الشارع قد نص فى المادة الاولى من هذا القانون على أن الفصل يلحق من تبين عدم صلاحيته للوظيفة من الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها ، فليس مفاد ذلك أن الاختصاص القضائى بنظر المنازعة أو عدم اختصاصه بها - والاختصاص مسألة فرعية سابقة على نظـر الموضوع - يتوقف على تبين ما اذا كان الموظف صالحا أو غير صالح ، وهى مسألة من صميم الموضوع ، بل الظاهر أن هذا بعيد عن مقصود الشارع الذى أراد عزل جميع جهات القضاء عن نظر هذه المنازعات ، سدا لهذا الباب ، للحكمة التى ارتآها . أما الخطاب فى شأن ما نصت عليه المادة الاولى فموجه الى السلطات التنفيذية التى تصدر قرارات الفصل بالتطبيق

لأحكام هذه المادة ، وإذا أخطأت في هذا التطبيق فلا تكون مساءلتها عن ذلك عن طريق القضاء بعد اذ امتنع عليه النظر في هذا الشأن بنص المادة الثانية، وإنما تكون مساءلتها بغير الوسيلة القضائية ، كالالتجاء الى السلطات التي أصدرت القرار أو السلطات الأعلى .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

انغلاق باب الطعن بالالغاء لا يرد الا على قرارات ادارية بذاتها - النص في قانون باستثناء طائفة من القرارات من رقابة قضاء الالغاء يجب تأويله بصورة مضيقه - وجوب التقرير بعودة الرقابة القضائية على القرارات الأخرى غير تلك التي أحاطها الشارع بالتحصين .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء الإداري ليس ممنوعا بحكم النصوص المخلقة لباب الطعن بالالغاء الا من النظر في قرارات ادارية بذاتها عينت فيها بطريق النص عليها وخصت بالذكر على سبيل الحصر والتعيين ، ذلك أن الأصل طبقا لمبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الالغاء على القرارات الادارية كافة ، دعما للضمانة الاصلية التي يحققها قضاء الالغاء لمن تحيفت بهم تلك القرارات ، فإذا ورد في قانون نص يقضي باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الالغاء والتعويض ، لحكمة ابتغى الشارع اصابتها وغاية مشروعة قصد حمايتها ، وجب تأويل هذا النص بصورة مضيقه مع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصا على عدم اهدار هذه الضمانة التي يوفرها قضاء الالغاء وتوقيعا لمحدور أتى به هذا النص قبل أن أو صد باب الطعن بالالغاء والمطالبة بالتعويض معا وإذا فكلما وجدت

قرارات أخرى غير التي أحاطها الشارع صراحة بالتحصين المشسار اليه
وجب التقرير بمودة الرقابة القضائية بالنسبة اليها .
(طعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٢/٢٧ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

يخرج عن اختصاص مجلس الدولة الطعون في القرارات التي تصدرها
اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
مباشرة الحقوق السياسية في شأن القيد أو الحذف من جداول الانتخابات
أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد في تلك الجداول - ينعقد الاختصاص
بالنظر في هذه انطعون للمحاكم الابتدائية - بقاء الاختصاص بنظر تلك
الطعون منعقدا للمحاكم المذكورة بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد رسم طريقا قضائيا لرفع الطعون التي تقام عن
القرارات التي تصدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون
رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية في شأن القيد
أو الحذف من جداول الانتخاب أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد في
تلك الجداول وكفل لذوى الشأن الضمانات الكافية لحسم المنازعات
الخاصة بذلك بأحكام نهائية تصدرها المحكمة الابتدائية المختصة وذلك
لاعتبارات رأها المشرع وأفصحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون
المذكور حين نوهت بأنه « حرصا على حقوق الناخبين وضمانا لمعادلة
القرارات التي تصدرها اللجنة المختصة المذكورة أجاز المشرع لكل من رفض
طلبه أو تقرر حذف اسمه بغير حق أن يطعن في قرار هذه اللجنة خلال
أسبوع من ابلاغه اليه بغير رسوم الى المحكمة الابتدائية المختصة . ولما
كان الانتخاب من المسائل العامة التي تهم جمهرة الناخبين وضمانا للدقة
المطلقة في تحرير الجداول فقد أجاز المشرع لكل ناخب مقيد اسمه في

جداول الانتخاب أن يدخل خصما أمام المحكمة في نزاع بشأن إدراج اسمه أو حذفه وضمانا لسرعة الفصل في الطعون فقد أوجب المشرع على المحكمة الابتدائية أن تفصل في الطعون على وجه السرعة كما نص على أن تكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، وحتى لا يساء مباشرة حق الطعن أمام المحكمة بدعوى كيدية غير مستندة الى أساس سليم فقد أجاز للمحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش ، لذلك فإن النصوص التي احتواها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر والمنظمة للطعن في قرارات اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ منه تكون قد تضمنت أحكاما خاصة وردت على نوع معين من القرارات ، ولما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا ورد نص خاص يتناول بحكمه حالة معينة وجب اتباع حكمه دون الأحكام الأخرى الواردة في قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ما لم يتناول القانون اللاحق الحكم الخاص صراحة بالحذف أو التعديل لذلك فإن هذه القاعدة الخاصة التي تضمنتها أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لا يلغىها مجرد صدور قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتخويله في المادة ١١ منه مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري اختصاص الفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي عدا القرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتأديبهم .

(طعن ٨٧٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المادة :

منازعة المدعى في أقدمية بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقة على القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة تعيين أعضاء

السلكين الدبلوماسي والقنصل ، الصادر تطبيقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ، غير جائزة في ظل هذا القانون - انسحاب الحصانة من الطعن التي أسبغها القانون المشار اليه على ترتيب الأقدمية الذي تضمنته القرار الجمهوري آنف الذكر بحكم اللزوم على الأقدمية السابقة عليه .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة . ان المشرع قد استهدف من إصداره إعادة تنظيم وزارة الخارجية سالكا في ذلك طرقا ثلاثة أولها إعادة تعيين بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي . وثانيها نقل البعض الآخر منهم الى وظائف عامة أخرى ، وثالثها احالة من لم تشمله إعادة التعيين أو النقل الى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في اصفاء الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المادة الرابعة من القانون المذكور على عدم جواز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ في القرارات الجمهورية الصادرة بإعادة التعيين أو بالنقل وتحقيقا للهدف ذاته أعاد النص في المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الخاص بإعادة تعيين أعضاء السلكين يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه . واذا صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ متضمنا إعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - ومن بينهم المدعى - ومحددا أقدميتهم فان هذه الأقدمية تكون نهائية وباتة أى بمنجاة من أى طعن يهدف الى المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولئن كانت الحصانة من الطعن قد انصبت على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ السالف ذكره ولم تسحب صراحة على الأقدمية التي تضمنتها القرارات السابقة عليه ، الا أنه لما كان البادى من استظهار نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤

لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن الأقدمية التي يرتبها القرار الجمهوري الخاص بإعادة التعيين إنما تكون على أساس الأوضاع السابقة للأعضاء المعاد تعيينهم وبمراجعة الأقدمية التي رتبها لهم قرارات التعيين أو الترقية أو النقل السابقة على صدوره ، فإن مفاد ذلك أن الأقدمية السابقة لكل ما كان ينور حولها من منازعات أو طعون كانت الأساس في تحديد الأقدمية الحالية بحيث يعتبر أن المشرع قد حسمها نهائيا بالأقدمية الجديدة التي رتبها في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن الحصانة من الطعن التي أسبغها المشرع على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار المذكور تنسحب بحكم اللزوم على الأقدمية السابقة ، وذلك أن أي مساس بها يؤدي حتما إلى المساس بالأقدمية الحالية ، الأمر الذي يجعل النص على نهائية هذا الترتيب وعلى عدم جواز الطعن فيه لفوا لا طائل منه وهو ما يتنافى مع نصوص القانون الصريحة ومع الهدف الذي تفيده المشرع منها .

(طعن ٥٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يحدده القانون سواء بالزيادة أو النقصان - نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الذي يصدر في شأن إعادة تعيين أعضاء البسلكين الدبلوماسي والقنصلي إنما تقرر حكما جديدا معدلا لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص - سريان حكمها بأثر حال على الدعاوى التي لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة حتى تاريخ صدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المتضمن ذكره اذ نص في المادة الخامسة منه على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في ترتيب الأقدمية

الذى يتضمنه القرار الجمهورى الصادر بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى انما قرر حكما جديدا معدلا لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى هذا الخصوص . وذلك باستبعاد نظر الدعوى المتعلقة بالمنازعة فى الأقدمية المذكورة من اختصاصه - وغنى عن البيان أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان ، فالقانون هو الاداة التى أنشأت المجلس كهيئة والتى حددت اختصاصه ، وهو الاداة التى قد تقيد هذا الاختصاص ، أو توسعه أو تضيقه ، وقد رددت المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية فى صدرها أصلا مساما . هو أن قوانين المرافعات تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ثم استثنت تلك المادة من هذا الأصل القوانين التى نصت عليها فى فقراتها الثلاث ، بالقيود والشروط التى ذكرتها للحكمة التشريعية التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون ، ومن بينها ما أشارت اليه الفقرة الأولى من أن القوانين الجديدة المعدلة للاختصاص لا تسرى متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى .

(طعن ٥٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

ان نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد خول اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن آتله - قصد المشرع وهو نزاع الاختصاص الوظيفى لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى من نظر هذه المنازعات .

ملخص الحكم :

ان القانون ، وقد تضمن النص على تخويل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن

أكله إنما هو قانون متعلق بالاختصاص ، لأن المشرع قصد به فى الواقع من الأمر ، نزع الاختصاص الوظيفى لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، من نظر المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن أكله ، وناط الاختصاص بذلك الى جهة أخرى .

(طعن ١٤٤١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٨)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة بشأن التعويض من اللجان المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .

ملخص الحكم :

انه فى حالة تنفيذ قرار الاستيلاء بطريق الجبر يكون لذوى الشأن حق اللجوء الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٧ لتقدير التعويض المستحق لهم طبقا للحدود والضوابط التى رسمها المشرع لذلك ، ولهم بعد ذلك أن يعارضوا فى هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولقد كان نص المادة ٤٨ فى هذا الشأن مطلقا بحيث يشمل أى قرار يصدر عن اللجنة فى شأن التعويض ، ودون أن يخصه بنوع معين من القرارات أو يقصره على القرارات الصادرة بتقدير التعويض فقط ، وعلى ذلك فإذا أصدرت اللجنة قرارا برفض طلب التعويض ، أو بالامتناع عن الفصل فيه ، أو بتقدير التعويض عن جزء من المال المستولى عليه دون الباقي ، أو غير ذلك من القرارات ، التى لا يمكن جمعها تحت حصر معين ، فإن هذه القرارات جميعها إنما يعطى فيها بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، ذلك طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذى جعل الاختصاص لتلك المحكمة ، وقد قضى بنهاية حكمها ، وجعله بمنجاة

من أى طعن ، ومقتضى ذلك أن المحكمة الابتدائية المختصة هى وحدها دون غيرها صاحبة الولاية فى الفصل فى مثل هذا النوع من النزاع ، استنادا الى أن ذلك نص خاص ورد بشأن نوع بذاته من الاقضية فى حالة معينة ، هى حالة الاستيلاء المنصوص عليها فى المرسوم بقانون سالف الذكر .

(طعن ٧١٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/١/٩)

حادى عشر : علم الاختصاص بشئون القضاء

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

طلبات إلغاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء - اختصاص محكمة النقض المنعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فيها - شموله الطلبة المقدمة منها من رجال القضاء والنيابة أو من غير هؤلاء متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والندب - مثال - اختصاص هذه المحكمة بالطعن فى قرارات التعيين فى الوظائف القضائية .

ملخص الحكم :

يثور التساؤل عما اذا كانت ولاية محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية تقتصر على الفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بمعنى أن يكون مقدم الطلب أحد رجال القضاء أو النيابة . أم أن ولايتها تجاوز ذلك فتشمل الطلبات المقدمة من غير رجال القضاء أو النيابة متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والندب وهنا قد يذهب قول الى وجوب أن يكون مقدم الطلب من بين رجال القضاء أو النيابة وذلك جريا مع صراحة النص ، ولكن يؤخذ على هذا الرأى أنه يقف عند النظرة السطحية للنص ولا يتغلغل فى فحواه وتقصى الحكمة من وضعه وتأييدا لذلك يمكن سوق قرارات التعيين فى الوظائف القضائية على سبيل المثال فالفصل فى التظلم من هذه القرارات يقطع قطعا فى ولاية

محكمة النقض متعقّدة بهيئة جمعية عمومية ، وذلك لسبب واضح وهو أن قرارات التعيين هذه تدخل في مدلول القرارات المتعلقة بإدارة القضاء والقدر المتيقن من هذا النظر أن نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يعتبره بعض الغموض وليس بالأمر الذى يستوجب من المحكمة العمل على تفسيره وإزالة ما به من غموض مستعينة فى ذلك بوسائل التفسير المختلفة مثل حكمة النص. وما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون . وقد سبق القول بأن المذكرة الإيضاحية فى تعليقها على المادة ٢٣ من القانون وصفت نصها بأنها تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئونها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم . فكيف يتسق هذا مع القول بأن الاختصاص ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى فى حالة الطعن فى قرارات التعيين عند التخطى لأن مقدمى تلك الطلبات لم يندرجوا بعد فى عداد رجال القضاء والنيابة . أليس فى ذلك تسليط لسلطة أخرى غير محكمة النقض على شئون سدة السلطة القضائية ويبين هذا المعنى واضحا إذ أخذ فى الاعتبار أن الأمر فى هذا الصدد لا يقتصر على التعيين فى الأدنى من وظائف القضاء والنيابة إذ يبين من نص المادة ٥ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء أنه يجوز التعيين فى وظائف المستشارين على سبيل المثال من بين المحامين وأساتذة كليات الحقوق .

وفضلا عما سبق بيانه فانه يمكن القول بأن القانون إذا أجاز الطعن فى نوع معين من القرارات. وعقد الاختصاص للفصل فى هذا الطعن لمحكمة بالذات فلا يمكن سلبها هذا الاختصاص بمقولة أن الطاعن لا يصدق عليه وصف معين متى توافرت له المصلحة الحقيقية فى هذا الطعن ما لم يتضح أن المشرع قصد بجله تحقق هذا الوصف فى مقدم الطعن والشأن فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع نظر الى القرارات التى يمكن الطعن فيها نظرة عينية. وهى النظرة الغالبة عند مخاصمة القرارات الادارية .

قاعة رقم (٧٧)

المبحث :

طلبات إلغاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء -
اختصاص محكمة النقض المنعقدة بهيئة جمعية عمرية بالفصل فيها -
شموله الطلبات المأخوذة منها من رجال القضاء والنيابة أو من غير هؤلاء
متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والندب -
مثال بالنسبة لاختصاص هذه المحكمة بالطعن في قرارات التعيين في
الوظائف القضائية .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من قانون القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أعطت لمحكمة
النقض ولاية محكمة القضاء الإداري فيما يتعلق بقرارات التعيين والترقية
الخاصة بإدارة القضاء وهي ولاية كاملة تجمع بين قضاء الإلغاء وقضاء
التعويض دون معقب وإذا اعتور هذا النص بعض الغموض واللبس فإن
حكمته وما ورد في المذكرة التفسيرية تعليقا عليها من أن حكمها تطبق
محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية
بشئونها فلا تكون لأية سلطة سبيل أو رقابة عليها وأن هذا القول من
جانب المذكرة لا يتفق والقول باختصاص مجلس الدولة حتى وإن كان
الطاعن على التعيين لم يصبح بعد من رجال القضاء لما فيه من تسليط سلطة
على سلطة أخرى ، وتظهر حكمة النص بجلاء إذا نظر في أمر التعيين إلى
الوظائف العليا في القضاء من غير رجاله إذ تنص المادة ٥ من القانون رقم
١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه يجوز التعيين في وظائف المستشارين على سبيل
المثال من بين المحامين وأساتذة كلية الحقوق وأن الشارع وقد عكس
الاختصاص في نوع معين من القرارات لهيئة دون غيرها فلا يمكن سلب
هذا الاختصاص بمقولة أن الطاعن لا يصدق عليه وصف معين متى كان
لم يوجب تحقق هذا الوصف ، ونظر إلى هذا النوع من القرارات نظرة
معينة وهي النظرة الغالبة عند مخاصمة القرارات الإدارية ومن ثم لا يكون
لمجلس الدولة اختصاص بنظر هذا النوع من القرارات .

(طعن ١٤٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - انطواء نص المادة ٢٣ من هذا القانون على قاعدة من قاموء المرافعات بنقله ولاية محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن الى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية .

ملخص الحكم :

من المسلم قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة انه لم تكن هناك جهة قضائية تختص بالنظر فى دعاوى الغاء القرارات الادارية أو إيقاف تنفيذها ، ذلك أن المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ والمعدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ كانت تقضى صراحة بأن ليس لهذه المحاكم تأويل عمل ادارى أو إيقاف تنفيذة ثم صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر وحل محله القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وقد منح المشرع بهذا القانون محكمة القضاء الادارى دون غيرها ولاية القضاء كاملة فى بعض المسائل فنص فى البند ٣٠ من المادة ٣ من ذلك القانون على اختصاص تلك المحكمة فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالظعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية متى كان مرجع الظعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة وغنى عن البيان أن قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء كانت تدخل فى ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى اذا ما شابها عيب من العيوب المشار اليها آنفا ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء ونصت المادة ٢٣ منه على اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بالغاء المراسيم والقرارات

المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة .

وتؤد المحكمة أن تسجل فى هذا المقام أن نص المادة ٢٣ سالفه الذكر قد انطوى على قاعدة من قواعد المرافعات اذ نقل ولاية محكمة القضاء الادارى فيما يتعلق بقرارات التعيين والترقية الخاصة بإدارة القضاء الى محكمة النقض وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لذلك القانون تعليقا على هذا النص أن « المشرع شرع لرجال القضاء والنيابة طريقا للطعن فى المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة هيئة القضاء عدا النذب والنقل ٠٠٠ وزاد على ذلك ضمانا أخرى فوكل أمر الفصل فى هذه الطعون الى أعلى هيئة قضائية فى البلاد منعقدة بهيئة جمعية عمومية امعانا فى بث روح الثقة والعامةينة فى نفوسهم ٠٠ وبعبارة أخرى فإن لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة فى شئون رجال الهيئة القضائية فهى تجمع بين قضاء الالغاء وقضاء التعويض بغير معقب » .

ثم جاء أيضا فى المذكرة الايضاحية « ومن شأن هذا النص حسم الخلاف القائم حول أية هيئة أخرى بالنظر فى شئون أعضاء الهيئة القضائية فليس أجدر ولا أقدر على الاحاطة بشئون القضاء وتعرف شئونهم والفصل فى ظلاماتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية » ، يضاف الى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سدنتها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم .

ويتضح مما سبق أن المشرع استهدف بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ غرضا معيناً لمحكمة ارتأها وأفصح عنها فى المذكرة الايضاحية فجعل لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة فى شئون رجال القضاء وذلك لجدارة تلك الهيئة وقدرتها على الاحاطة بشئون القضاء والفصل فى ظلاماتهم .

(طعن ١٤٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمنازعات المرتبات والمعاشات الخاصة
برجال القضاء الشرعى - تغير وصفهم وصيرورتهم من رجال القضاء الوطنى
بعد تطبيق القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ - يعقد الاختصاص لحكمة
النقض بهيئة جمعية عمومية بالنسبة للقضاة الشرعيين الذين أدمجوا فعلا
دون أولئك الذين لم يدمجوا بأن أحيلوا الى المعاش قبل .

ملخص الحكم :

ان صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء معدلة بالقانون رقم ٦٣٠
لسنة ١٩٥٥ انما تناولت « رجال القضاء » بخصوص مفهوم هذه العبارة
القصود من المذكورة التفسيرية لقانون نظام القضاء لا بعمومها الشامل
لرجال القضاء الشرعى بالذات الذين كان يقوم بهم هذا الوصف ثم زال
عنهم بعد إلحاقهم بالمحاكم الوطنية طبقا للمادة التاسعة من القانون
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية باعتبار أن هؤلاء قد صاروا من
رجال القضاء الوطنى فعلا بعد أن تم هذا الإلحاق بموجب القانون المشار
اليه ، وامتنع من ثم اطلاق صفة القضاة الشرعيين عليهم كما امتنع القول
بأن القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو تشريع معدل للاختصاص لا بالنسبة
لرجال القضاء الوطنى عامة ولا من باب أولى بالنسبة للقضاة الشرعيين
الذين انقطعت صلتهم بالوظيفة ، قبل إلغاء المحاكم الشرعية وإلحاق قضاتها
بالمحاكم الوطنية .

وطبقا لهذا التفسير فانه لا يتحدى بما جاء فى الطعن من أن تعدل
المادة ٢٣ المشار اليها المستحدثت بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدل
لاختصاص مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعى من كان قائما
بالخدمة منهم والحق بالمحاكم الوطنية ومن زایلته هذه الصفة قبل حصول
هذا الإدماج ، لأن رجال القضاء الشرعى لم تكن تمتد الى منازعاتهم ولاية
الجمعية العمومية لحكمة النقض حين كان لهم كيان خاص وجهة قضاء

مستقلة - كما سلف البيان - ولا صدر التعديل الاول للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بموجب القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ باضافة الشئون المالية لرجال القضاء والنيابة - كالمنازعات الخاصة برواتبهم ومكافآتهم ومعاشاتهم - الى اختصاص محكمة النقض ظل هذا الحكم مقصورا على رجال القضاء الوطنى فحسب باعتبار أن محكمة النقض مشكلة على الوجه السابق هى أحق الجهات بالاختصاص بأمور سدة السلطة القضائية .

وبين من كل ما تقدم أن ولاية محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة برجال القضاء مناطها أن يكونوا ممن يعتبرون من رجال القضاء الوطنى ، وبهذه المثابة لا تختص محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة بمن كانوا أصلا من رجال القضاء الشرعى الا اذا كانوا ممن اندمجوا فى القضاء الوطنى بالتطبيق للقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، فأصبحوا بهذا الاندماج معتبرين حاليا من رجال القضاء الوطنى ، وتبعاً لذلك يشمل اختصاص محكمة النقض المنازعات الخاصة بهم بالتطبيق للقانون المشار اليه ، أما من كانوا من رجال القضاء الشرعى وأحيلوا الى المعاش قبل الاندماج فهؤلاء لا يعتبرون فى أى وقت من رجال القضاء الوطنى حتى يمتد اختصاص محكمة النقض اليهم بهذا الوصف ، وإنما يظل للقضاء الإدارى اختصاصه بنظر المنازعات الخاصة بهم باعتبارهم من رجال القضاء الشرعى السابق ولم يصبحوا فى أى وقت ما من رجال القضاء الوطنى .
(طعن ٧٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٨٠)

المبـدا :

المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت رجال القضاء وطلبات التعويض عنها وعن القرارات الإدارية المتعلقة بشئون القضاء - القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بنقل الاختصاص بنظرها من القضاء الإدارى الى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية سريانه باثر حال مباشر على الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى كان يختص بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون القضاء عدا النقل والندب ، كما كان يختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات وتلك المنازعات ، شأنهم فى ذلك شأن كافة موظفى الدولة ، وذلك طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، والمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محله حتى صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء مخرولا محكمة النقض دون سواها منمعددة بهيئة جمعية عمومية سلطة انفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية سالفة الذكر . وظل الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وفى طلبات التعويض من اختصاص مجلس الدولة حتى صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مستبدلا بنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء نصا آخر يخول محكمة النقض - مشكلة على النحو المشار اليه - سلطة الفصل فى هذه المنازعات والطلبات فضلا عن طلبات الغاء القرارات الادارية ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، وهذا القانون يعتبر - فى خصوص ما تضمنه من تعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء على النحو المشار اليه - من قوانين المرافعات المنظمة للاختصاص المتعلق بولاية جهتي القضاء العادى (ممثلا فى محكمة النقض) ، والقضاء الادارى (ممثلا فى مجلس الدولة) ، ومن ثم فانه يسرى عملا بالمادة الاولى من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - باثر حال مباشر على الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به ، فاذا كان الثابت أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ قد صدر وأصبح نافذا أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الادارية وقبل الفصل فيها ، فان المحكمة - وقد مضت فى نظرها وقضت

فى موضوعها رغم انقضاء ولايتها فى الفصل فيها - يحىء حكمها مخالفا
للقانون متعينا الغاؤه مع احوالة الدعوى بحالتها الى محكمة النقض منمقبة
بهينة جمعية عمومية .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١٧/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على علم جواز الطعن
امام اية جهة قضائية فى القرارات الصادرة فى شأن تعيين القضاء ورجال
النيابة العامة - علم انطوائه على قاعدة من قواعد الاختصاص - اساس ذلك
- هو جواز الطعن فى هذه القرارات فى ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
- تعديل نص المادة ٩٠ سالفة الذكر فى طبيعة هذا النوع من القرارات ،
الصادرة فى ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، يجعلها حصينة من الالغاء
امام اى جهة قضائية .

ملخص الحكم :

من المسلم أن القوانين المعدلة للاختصاص هى نوع من قوانين
المرافعات من شأنها أن تغير الاختصاص المحلى أو النوعى مع الابقاء على
محكمة تنظر النزاع وينبنى على ذلك أن ينتقل النزاع من ولاية محكمة
الى ولاية محكمة أخرى وهذه مسألة اجرائية لا تمس أصل الحق المتنازع
عليه ، ومن ثم كان نص المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية
التي تقضى بسريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من
الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .

واذ قضت المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى الفقرة
الثانية منها بعدم جواز الطعن امام اية جهة قضائية فى القرارات الصادرة
فى شأن تعيين القضاء ورجال النيابة العامة ، فانها لا تكون بذلك قد
انطوت على قاعدة من قواعد الاختصاص حتى يجوز التحدى بها فى هذه
الدعاوى وليبان ذلك تقرر المحكمة أنه قبل العمل بالقسمان رقم ٥٦

لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر كان يمكن مخاصمة هذا النوع من القرارات وطلب
الفائها .

فقد كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون
نظام القضاء تقضى باختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعيّة
عمومية دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء
والنيابة بالفاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء . . الخ
ويبين من ذلك بوضوح أن هذا النوع من القرارات كان يمكن التقاضى
بشأنه وطلب الفائه فى ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ فجاء القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وحظر مخاصمة هذه الفقرات فى الفقرة الثانية
من المادة ٩٠ فلا تكون هذه الفقرة قد اشتملت على قاعدة من قواعد
الاختصاص اذ أنها لم تبين جهة قضائية أخرى تتولى الاختصاص فى مثل
هذه القضية وإنما حقيقة الأمر أن هذه المادة عدلت فى طبيعة هذا
النوع من القرارات الادارية فجعلتها حصينة بمولدها لا تقبل الطعن بطلب
الالفاء فالفقرة الثانية من المادة ٩٠ سالف الذكر إنما اشتملت على
قاعدة موضوعية تتعلق بنفس القرار وطبيعة جوهره فأصبحت هذه
القرارات بمنجاة من طلب الفائها ومن البديهي ألا يتمتع بهذه الميزة الا
القرارات التى صدرت فى ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فهى وحدها
الحصينة بالمولد أما القرارات الصادرة قبل العمل بذلك القانون فلا سبيل
لها للتمتع بتلك الميزة لأنها ولدت ويصاحبها صفة القابلية للطعن وطلب
الالفاء ولم يتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما يقضى بسريان أحكامه
على الماضى .

(طعن ١٤٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز الطعن
أمام أية جهة قضائية فى القرارات الصادرة فى شأن تعيين القضاة ورجال
النيابة العامة - - - - - عدم انطوائه على قاعدة من قواعد الاختصاص - أساس

ذلك هو جواز الطعن في هذه القرارات في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - تعديل نص المادة ٩٠ سالفة الذكر في طبيعة هذا النوع من القرارات الصادرة في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، يجعلها حصينة من الالغاء أمام أية جهة قضائية .

ملخص للحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت في دعوى مماثلة أن المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لا تنطوي على قاعدة من قواعد الاختصاص إذ لم تحدد أية جهة قضائية تتولى الاختصاص في مثل هذه الأقضية وإنما حقيقة الأمر فيها أنها عدلت طبيعة هذا النوع من القرارات الإدارية فجعلتها حصينة بمولدها لا تقبل الطعن بطلب الالغاء ، وإن الفقرة الثانية من هذه المادة اشتملت على قاعدة موضوعية تتعلق بنفس القرار وطبيعة جوهره فأوضحت هذه القرارات بمنجاة من طلب الالغاء ولا تتمتع بهذه الميزة إلا القرارات التي صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فهي وحدها الحصينة بالمولد ، أما تلك الصادرة قبل العمل بذلك القانون فلا سبيل لها للتمتع بهذه الميزة ، لأنها ولدت تصاحبها صفة القابلية للطعن وطلب الالغاء ، ولم يتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً يقضى بسريان أحكامه على الماضي .

طعن ١٤٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

مؤدى نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أن الأحكام التي يصدرها مجلس تاديب القضاة نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية أخرى - مقتضى ذلك أنه يخرج التعقيب عليها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

إن الثابت من استقراء أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذي أقره مجلس

الشعب بجلسته المنعقدة فى ٤ من يونية سنة ١٩٧٢ ومذكرته الايضاحية انه نظم أمر تأديب القضاة بجميع درجاتهم وناط ذلك بمجلس تأديب يشكل وفقا لحكم المادة ٩٨ من سبعة من رجال القضاء ، وأضفى على قرارات هذا المجلس وصف الأحكام ، ونص فى المادة ١٠٧ منه على عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى التأديبية بأى طريق ، وأفصحت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون عن أن الحكم الصادر من هذا المجلس يعتبر حكما قضائيا صادرا من هيئة مشكلة بكاملها من رجال القضاء ، وإن المشرع آثر - دفعا لكل لبس - النص صراحة فى المادة ١٠٧ على عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من هذا المجلس بأى طريق وتضمن تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فى شأن هذا القرار بقانون أن أحد السادة الأعضاء اقترح جعل الطعن فى الاجراءات التأديبية الخاصة برجال القضاء أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة ولكن اللجنة رأت أن استقلال القضاء كهيئة لها تقاليدها ونظامها يتنافى معه أن يخضع رجاله لنظام قضائى آخر .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الاحكام التى يصدرها مجلس تأديب القضاة ، نهائية لا يجوز الطعن فيها ، ويخرج التعقيب عليها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة ، ولا ينطوى هذا على استحداث لقاعدة جديدة وإنما هو فى الواقع من الأمر اقرار وترديد لسياسة انتهجها المشرع وسار عليها من قبل عبرت عنها المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المذكور بما قالت به من أن المشرع رأى - دفعا لكل لبس - النص على عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس تأديب القضاة بأى طريق ، وما أشارت اليه اللجنة التشريعية بمجلس الشعب من أن استقلال القضاء كهيئة لها تقاليدها ونظامها يتنافى معه أن يخضع رجاله لنظام قضائى آخر ، غذا وبالرجوع الى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بأصدار قانون استقلال القضاء يبين أن المادة ٦٤ منه كانت تنص على عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب ، وفى أعقاب صدور أول قانون لانشاء مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦ تقدمت الحكومة فى سنة ١٩٤٩ بمشروع قانون ضمنته فقرة تنص على أن

لا تقبل الطلبات التى تقدم عن القرارات المتعلقة بإدارة القضاء ، وقد استعرضت اللجنة التشريعية بمجلس النواب هذه الفقرة ولم توافق أغلبية اللجنة على ما ارتأته الاقلية من حذفها ورأت أن تكون على الوجه الآتى « لا تقبل الطلبات التى تقدم عن القرارات المتعلقة بإدارة هيئة القضاء من تعيين أو ترقية أو نقل أو تأديب ٠٠ » ، وإذا كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة قد صدر دون أن يتضمن الفقرة المقترحة ، إلا أن المشرع أخذ بمضمونها واتبع حكمها فى القوانين المتعاقبة الخاصة بالقضاء ، فنص فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء على أن تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل ، كما تختص بالنظر فى طلبات التعويض الناشئة عن ذلك ، وأفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن أن لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة فى شئون رجال الهيئة القضائية ، فهى تجمع بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض بغير معقب ، وإن من شأن هذا النص حسب الخلاف القائم حول اختصاص أية هيئة أخرى بالنظر فى شئون أعضاء الهيئة القضائية ، فليس أجدر ولا أقدر على الإحاطة بشئون القضاة وتعرف شئونهم والفصل فى خلافاتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية ، وإن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سدنتها فلا يكون لأى سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم ، ثم عدل المشرع هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بهدف توسيع دائرة اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بحيث يكون لها دون غيرها إلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وفى طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك ، وتضمنت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه رؤى تعديل نص المادة ٢٣ على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن فى حكمهم عرض طلباتهم التى تمس أى شأن من شئون القضاء على الهيئة المذكورة دون غيرها ، وناط القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية - الذى صدر فى ظلله الحكم المطعون فيه - فى المادة ٩٠ منه بدائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية ، والفصل فى الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، والفصل فى طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم ، وأضاف هذا القانون فى المادة ٩٢ منه أن تكون الأحكام الصادرة فى الطلبات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية أخرى ، وردد القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية معدلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ مضمون هذه القواعد فى المادتين ٨٣ ، ٨٥ منه .

ومن حيث أنه يبين من الاستعراض المتقدم أن المشرع اتجه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء الى أن يستقل القضاء دون غيره بالفصل فى كافة شئون رجال القضاء والنيابة وحجب أى اختصاص لمحاكم مجلس الدولة فى هذا الشأن ، وسار يدعم هذا الاتجاه بالنصوص التشريعية المتلاحقة مستندا فى ذلك الى ما أوردته الأعمال التحضيرية لهذه النصوص من حجج ومبررات تنطوى على أن رجال الأسرة القضائية أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وأن استقلال القضاء يتنافى معه أنه يخضع رجاله لنظام قضائى آخر . ومما لا شك فيه أن تأديب القضاة وأعضاء النيابة من أخص شئون القضاء التى استهدف المشرع إخراجها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة أخذا فى الاعتبار أن عبارة إدارة القضاء وهى أضيق نطاقا من عبارة شئون القضاء تشمل على ما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة التأديب بالإضافة الى التعيين والترقية وما الى ذلك ، ومن ثم فإن كل ما يتعلق بمسألة القضاء وأعضاء النيابة سواء بطريق التأديب المبتدأ أم بطريق الطعن فى الأحكام التأديبية ، لا ينعقد الاختصاص فيه وفقا لأحكام القانون لمحاكم مجلس الدولة . ولا حجة فى النعى بأن استبعاد المشرع عبارة « لا يجوز الطعن فى الأحكام

الصادرة من مجلس التأديب ، التى تضمنتها الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ سالف الذكر ، من نصوص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . فى شأن استقلال القضاء والقوانين التى تلتها ، تنطوى على الانقضاء عن تقرير اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى أحكام مجلس تأديب القضاء ، لا حجة فى ذلك لأن هذه الفقرة وقد تضمنها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الصادر قبل انشاء مجلس الدولة ، فان دلالتها كانت تنصرف الى عدم جواز الطعن فى الأحكام المذكورة أمام القضاء دون مجلس الدولة الذى لم يكن قد قام بعد ، ومن ثم فان إلغاء هذه الفقرة بعد انشاء مجلس الدولة وبعد أن اتجه التشريع الى حجب اختصاص محاكم مجلس الدولة عن الفصل فى كل ما يتعلق بشئون رجال القضاء والنيابة ، يتأبى معه القول بأن هذا الإلغاء استهدف اخضاع أحكام مجلس تأديب القضاء لرقابة محاكم مجلس الدولة ، وانما كان لانتفاء المحكمة من بقاء هذه الفقرة بعد أن استقل القضاء بالفصل فى شئون رجاله دون ثمة نص على جواز الطعن فى الأحكام المذكورة أمام الجهة المختصة بالفصل فى شئون رجال القضاء والنيابة أو انشاء طريق آخر للطعن فيها .

ومن حيث أن القول باختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فى المنازعة الماثلة استنادا الى المادة ١٧٢ من الدستور القائم التى تنص على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية فانه مردود بان الطاعن لم يدفع بعدم دستورية قانونى السلطة القضائية القديم والجديد ، التزاما بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا الذى يقضى فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه بأن المحكمة العليا هى المختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستوريته أمام احدى المحاكم .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فان محاكم مجلس الدولة لا يكون لها ثمة اختصاص بالفصل فى المنازعة موضوع الطعن ، ويتعين لذلك القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن مع الزام الطاعن المصروفات ،

ولا حجة فيما طالبت به الحكومة من احالة الطعن الى دائرة المنازعات المدنية والتجارية بمحكمة النقض ذلك أن اختصاص هذه الدائرة لا يتناول انطعن في أحكام مجلس تأديب القضاة ، وان الأصل وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ان الاحالة في حالة الحكم بعدم الاختصاص لا تكون الا الى المحكمة المختصة .

(طعن ٨٧٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

ثاني عشر : عدم الاختصاص بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة - نص المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - يعد من القوانين المتعلقة بالاختصاص - تعديله لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في هذا المجال - القانون هو الاداة التى انشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه وهو الاداة التى قد توسع من هذا الاختصاص او تقيده .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فيما تضمنه من النص في المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، هو فى حقيقته قانون متعلق بالاختصاص بالنسبة الى الحكم الوارد فى المادة آنفة الذكر . لأنه يتضمن تقرير حكم معدل للاختصاص مستخدما لذلك عبارة واضحة معبرة عن المعنى المقصود فهو بذلك قد عدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالغاء ولايته فى نظر الدعاوى المتعلقة بالغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة

وبطلبات التعويض المترتبة عليها ومن المعلوم أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان فالقانون هو الاداة التى أنشئت مجلس الدولة كهيئة وحددت اختصاصه ، وهو الاداة التى تقيد تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضيقه .

(طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة - اختصاصها بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة طبقا لأحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ - ضرورة ثبوت الانتماء الواقعى لعضوية الادارة المذكورة فيمن يقيم دعواه أمام هذه اللجنة - زوال العضوية قبل العمل بالقانون سالف الذكر - بقاء اختصاص القضاء الادارى فى هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بإدارة القضايا رهين بثبوت الانتماء الواقعى لعضوية ادارة القضايا فيمن يقيم دعواه أمامها ، لأنها تختص بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المتعلقة بشئون أعضائها طبقا لحكم القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، ومتى كانت صفة العضوية بإدارة القضايا الموجهة لزوال اختصاص القضاء الادارى قد سقطت عن المدعى قبل صدور القانون المذكور فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، فقد كان حقيقيا على القضاء الادارى ألا يتسلب من اختصاصه العام بنظر أمثال هذه الطلبات ، وأن يتصدى للفصل فى الدفع الموضوعى المتعلق بعدم جواز نظر الدعوى وبذلك يتقضى محذور انكار العدالة والتخلى عن وظيفة الحكم بالنسبة لأحد المتقاضين أمامه .

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - سريانه باثر حال على الدعاوى التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٣ وهو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وملغ لولايته فى نظر الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفى طلبات التعويض المترتبة عليها يسرى فى الدعوى الخالية التى لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولم يقل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضا ولا عبرة اطلاقا يكون هذه الدعاوى الحالية مقامة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ما دام هذا القانون المعدل للاختصاص يسرى عليها باثره الحال حسبما سلف الايضاح .

(طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

القرارات الصادرة بالتعيين وتعدد الأقدمية الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الأوقاف وإحلال إدارة قضايا الحكومة محله فى اختصاصاته - نص هذا القانون فى مادته الرابعة على كونها نهائية وغير قابلة لأى طعن أو معالبة أمام أية جهة قضائية - يضى حماية قانونية على هذه الطائفة من القرارات تمنع القضاء الإدارى من تسليط رقابته عليها .

ملخص الحكم :

يبين من نصوص المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع بعد أن ألقى قسم قضايا وزارة الأوقاف وأحل محله ادارة قضايا الحكومة ، واجه حالة الموظفين اثنين بهذا القسم وجعلهم طائفتين : طائفة يجوز تعيينهم فى الوظائف المائلة لوظائفهم بادارة قضايا الحكومة ، بشرط أن يكونوا مستوفين ما ينص عليه البند (٢) من المادة (٥٥) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ وطائفة أخرى لا يعين أفرادها فى ادارة قضايا الحكومة وهؤلاء واجه المشرع حالتهم بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون ، ثم قدر الشارع أن تنفيذ هذا القانون سيثير أنواعا مختلفة من المنازعات ، منها طعون يقيمها من لا يعين فى وظيفة قضائية بادارة قضايا الحكومة سواء أكان عدم تعيينه راجعا الى عدم استيفائه شرط البند (٢) من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أم لآى سبب آخر رآته الادارة مانعا من تعيينه بادارة القضاء فى وظيفة مائلة لوظيفته السابقة بقسم قضايا الأوقاف ولكن بأقدمية يراها ماسة بأقدميته السابقة فى ذلك القسم ، ومنها منازعات قد يقيمها لسبب أو لآخر من يعين فى وظيفة فنية أو ادارية لا تقل درجتها عن درجة الوظيفة القضائية التى كان يشغلها بقسم قضايا الأوقاف . وحسما لمثل هذه المنازعات بالذات ومنعا من فتح الباب أمام خصومات معينة يطول مداها ولا تحمد مضبتها رأى الشارع أن ينص فى المادة الرابعة من القانون على أن تكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الأقدمية ، وفقا لأحكام المادة الثالثة منه ، نهائية وغير قابلة لآى طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، والمشرع بهذا الحكم قد أضفى حماية قانونية على طائفة من القرارات الادارية الصادرة تنفيذا للمادة الثالثة المذكورة وهى حماية تمنع القضاء الادارى من تسليط رقابته على أمثال هذه القرارات .

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة -
نصه على تشكيل لجنة التأديب والتظلمات وعلى أنها تختص بالفناء
القرارات المتعلقة بإعفاء هذه الإدارة والتعويض عنها مما يدخل أصلا فى
اختصاص القضاء . خروج القضايا المتعلقة بهذه القرارات من اختصاص
محكمة القضاء الإدارى - سريان ذلك على القضايا التى لم يقفل فيها باب
الرافعة - وجوب الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا
الحكومة فى المادة ٢٥ منه على أن :

« تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الأعلى منضمًا
إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم فى الأقدمية . وتختص هذه
اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل فى طلبات الفناء القرارات المتعلقة
بشئونهم وفى طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا فى
اختصاص القضاء . وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو
والإطلاع على ما يبيده من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة
إلا فى حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثى أعضائها . ويكون قرار
اللجنة فى جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأى وجه من الوجوه أمام
أية جهة » . وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون : « ... كما
استحدث المشروع أوضاعا جديدة فى شأن تأديب أعضاء الإدارة والنظر
فى قضايا الإلغاء أو التعويض المتعلقة بشئونهم ، فجعل هذا وذاك من
اختصاص لجنة يطلق عليها اسم (لجنة التأديب والتظلمات) تشكل من
أحد عشر عضوا : هم أعضاء المجلس الأعلى منضمًا إليهم ستة من
المستشارين حسب ترتيب أقدميتهم . والنظام مستمد فى جوهره مما هو
متبع فى مجلس الدولة » .

ان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أنف الذكر على هذا النحو الواضح هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، المحدد فى قانون تنظيمه ، وسالب لولايته ، فيما يختص بنظر الدعاوى المتعلقة بالغاء القرارات الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضائيا الحكومة ، ما دام لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولم يقل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضا ، وذلك بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٣٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٧)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضائيا الحكومة على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضائيا الحكومة وفى طلبات التعويض المترتبة عليها - هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وملغ لولايته فى نظر الدعاوى التى تحددها - سريانه على الدعاوى المقامة أمام محكمة القضاء الادارى ولم يفصل فيها او يقل فيها باب المرافعة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه - على محكمة القضاء الادارى ان تحكم بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعاوى وأن تأمر بحالتها بحالتها الى لجنة التاديب والتظلمات بالتطبيق لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - اساس ذلك أن لجنة التاديب هى هيئة قضائية ذات اختصاص قضائى يجوز الدفع امامها بعدم دستورية القوانين تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم تدخل فى مدلول المحاكم المنصوص عليها فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضائيا الحكومة فيما تضمنه من النص فى المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضائيا الحكومة وفى طلبات

التعويض المترتبة عليها هو في حقيقته قانون متعلق بالاختصاص بالنسبة الى الحكم الوارد في المادة المذكورة ، لأنه يتضمن حكما معدلا للاختصاص ، متخذاً لذلك عبارة معبرة عن المعنى المقصود ، فهو بذلك قد عدل اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى- بإلغاء ولايته بالنسبة الى نظر الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وبطلبات التعويض المترتبة عليها ، وما دام أن المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت في صدرها أصلاً مسلماً وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التي نصت عليها في فقراتها الثلاث بالقيود والشروط التي ذكرتها للحكمة التشريعية التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية ، ومن ذلك ما أشارت اليه الفقرة الأولى من المادة الأولى من أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تسرى بأثرها الحال متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى المنظورة ، ويترتب على ما تقدم أنه اذا جاء القانون الجديد ملفياً ولاية القضاء الاذارى في نوع من المنازعات ، فانه يسرى على هذه الفصيلة من المنازعات التي لم يفصل فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعة قبل العمل به ، لأن هذه الصورة تندرج صراحة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ، ما دام أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن حكماً خاصاً لا صراحة ولا ضمناً يتخصص به أثر سريانه على الدعاوى التي لم يفصل فيها وعندئذ كان يجب النزول على هذا الحكم .

ومن حيث أنه يبين على مدى ما تقدم ، ان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، وهو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وملغ لولايته في نظر الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها يسرى على الدعوى الماثلة التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضاً ، ولا عبرة

اطلاقا يكون هذه الدعوى مقامة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ما دام هذا القانون المعدل للاختصاص يسرى عليها بآثره الحال حسبما سلف الايضاح .

ولا وجه لما يذهب اليه المدعى من أن المشرع في المادة ٢٥ من القانون المذكور قد استخدم عبارة الغاء القرارات الادارية الصادرة في شأن الأعضاء المذكورين والمتعلقة بثمانون وظائفهم ، وانه يكون بذلك قد عنى القرارات الادارية التي استقر القضاء الادارى على وصفها بهذا الوصف ، وعلى ذلك يكون قد أخرج من دائرة اختصاص اللجنة المشار اليها - التي حدد اختصاصها - تلك المنازعات التي تدور حول تسوية حالات الأعضاء الفنين بإدارة القضايا ، وترتبطا على هذا النظر ، وبالنظر الى أن الحق المتنازع عليه في هذه الدعوى هو من الحقوق التي تدخل في باب التسويات ، وهو طلب المدعى تسوية حالته بتعيينه ابتداء في وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة وليس في وظيفة مندوب من الفئة « أ » ، وتحديد أقدميته في وظيفة محام بحيث يصبح سابقا على الأستاذ ... وذلك بالقياس على زملائه المحامين المعيّنين معه لتمام ظروفهم ، وبذلك يصبح الفصل في هذه المنازعة داخلا في اختصاص القضاء الادارى ولا شأن للجنة به ، لا حجة في ذلك كله إذ أن التكييف الصحيح لدعوى المدعى حسبما هو مستقر قضاء هو طلب الغاء القرار الصادر بتعيينه في وظيفة مندوب من الفئة « أ » وبتعيين زملائه محامين وذلك فيما تضمنه من عدم تعيينه في هذه الوظيفة الأخيرة بإدارة قضايا الحكومة ، وتحديد أقدميته بينهم ، وهي دعوى بطبيعتها دعوى الغاء وليست تسوية ، إذ أن الجهة الادارية في هذه الحالة انما تصدر قرارها بناء على ما لها من سلطة تقديرية سواء في تعيين الوظيفة أو تحديد الأقدمية .

ومن حيث انه يضاف الى ما تقدم أن المحكمة العليا ذهبت في حكمها الصادر بجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ في القضية رقم ١ لسنة ٦ القضائية « دستورية » وفي القضايا المنضمة اليها ، انه يبين من استقراء أصل المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم

إدارة قضايا الحكومة أن الشارع استحدث بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة نظام القضاء الإدارى ، فحول محكمة القضاء الإدارى بهذا المجلس ولاية إلغاء القرارات الإدارية ، ولما كانت هذه الولاية تشمل فيما تشتمل على منازعات أعضاء الهيئات القضائية بشأن القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم ، فقد رأى الشارع رعاية لكرامتهم وأعمال لاستقلالهم أن يجنبهم حق التقاضى أمام تلك المحكمة حيث تنظر منازعاتهم فى جلسات علنية ، فعهد بالفصل فيها الى كبار أعضاء الهيئات القضائية من ذوى المناصب الكبرى لأنهم لما توافر فيهم من خبرة ودراية بشئون زملائهم أقدر فى الإحاطة بها وتحرى وجه الحق والصواب عندما تعرض عليهم تظلماتهم ، فيجلسون كأعضاء أسرة واحدة للفصل فيها على هدى من هذه الخبرة والدراية ، ولقد أرسى الشارع هذه السنة ابتداء فى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى نقلت الاختصاص بالفصل فى طلبات إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة وطلبات التعويض عن الأضرار المترتبة عليها من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشارا ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على تلك المادة أن الشارع زاد على الضمانات المقررة لرجال القضاء ضمانة أخرى فوكل أمر الفصل فى هذه الطعون لأعلى هيئة قضائية فى البلاد منعقدة بهيئة جمعية عمومية أمعانا منه فى بث الثقة والطمأنينة فى نفوسهم .

ولعل فى تشكيل المحكمة على الوجه سالف الذكر ما يبنى عن ضمانات تعدد درجات التقاضى ، وقد نهج المشرع هذا النهج بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة حيث أنشأ بمقتضى المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة لجنة اسمها لجنة التأديب والتظلمات ، وعهد اليها تأديب أعضاء المجلس فضلا عن ولاية الفصل بصفة قضائية فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وفرو طلبات التعويض المترتبة عليها مما كان يدخل أصلا فى اختصاص القضاء ويكون قرارها فى هذه الطلبات نهائيا لا يقبل الطعن أمام أى جهة ، وقد

ردد الشارع هذا الحكم فى المادة ٦٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، وفى عام ١٩٦٣ استحدث الشارع نظام لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكرها وأصبح نصها على نمرار المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة سائلة الذكر ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لذلك القانون تعليقا على المادة ٢٥ منه أن الشارع « استحدث أوضاعا جديدة فى شأن تأديب أعضاء الإدارة والنظر فى قضايا الإلغاء والتعويض المتعلقة بشئونهم ، فجعل هذا وذاك من اختصاص لجنة يطلق عليها لجنة التأديب والتظلمات تشكل من أحد عشر عضوا هم أعضاء المجلس الأعلى منضما اليهم ستة من المستشارين حسب ترتيب أقيمتهم ، والنظام مستمد فى جوهره مما هو متبع فى مجلس الدولة » ، وقد صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية متضمنا نقل اختصاصات مجالس الهيئات القضائية ومن بينها المجلس الأعلى لإدارة قضايا الحكومة الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، إلا أن لجنة التأديب والتظلمات بهذه الإدارة ظلت تمارس اختصاصاتها المشار إليها .

وخلصت المحكمة من ذلك الى أن الشارع اذ أنشأ الهيئات الثلاث ، المتقدم ذكرها وألفها من كبار أعضاء الهيئات القضائية بنصاب يبلغ أضعاف النصاب العادى للمحاكم العليا ، وعهد اليها الفصل فى منازعاتهم بصفة قضائية بعد سماع أقوالهم والإطلاع على ما يدون من ملاحظات وذلك بقرارات حاسمة تصدر بالأغلبية ، وتلك جميعها إجراءات قضائية ، وإن الشارع اذ نهج هذا المنهج إنما يستهدف كما أفصحت عن ذلك المذكرات الإيضاحية لقوانين الهيئات الثلاث توفير ضمانات جديدة لأعضاء هذه الهيئات تكفل بث روح الثقة والطمأنينة فى نفوسهم ، كما رأى الشارع أن تشكيل الهيئات بالنصاب المذكور من كبار رجال الهيئات القضائية بغنى عن تعدد درجات التقاضى ، فجعل أحكامها نهائية حاسمة للخصومة ، واذا كان ذلك هو هدف الشارع من إنشاء الهيئات الثلاث

ومنها لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة ، فليس ممعولا أن ينتقل الاختصاص بنظر منازعاتهم من جهة قضائية وهى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة حيث الضمانات القضائية مكفولة الى هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى ، وعلى مقتضى ذلك تكون لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية تمارس اختصاصا قضائيا ، واذا كان المشرع قد سار على هذا النهج بالنسبة لدعاوى الغاء القرارات الادارية والتعويض عنها بالنسبة لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ، فان الاختصاص لا يزال منعقدا لهيئة التأديب والتظلمات سالفة الذكر حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة مؤيدا بقضائى المحكمة العليا ، ومن ثم يجوز ابداء الدفع أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه فى احدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعه يكون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى غير مختص بنظر هذه الدعوى ، وتكون لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هى المختصة بنظر طلبات المدعى ويكون له متى عرضت دعواه أمامها أن يتقدم بطلب الطعن بعدم الدستورية اليها .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » ، ولما كانت المحكمة قد انتهت - على النحو السالف بيانه - الى أن لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية تمارس اختصاصا قضائيا يجوز الدفع أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه فى احدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، فانها من ثم تدخل فى مدلول المحاكم المصوص عليها فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ، ويكون الطعن عليه فى هذا القضاء قد قام على غير أساس سليم من القانون مما يتعين معه الحكم برفضه مع احوالة الدعوى بعالتها الى لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضائيا الحكومة ، وأبقت الفصل فى المصروفات .

(طعن ٥٥٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)

ثالث عشر : عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتاديبهم .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

لجان قيد المحامين - المنازعات الخاصة بالطعن فى قراراتها فى شأن قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتاديبهم - خروجنا عن ولاية مجلس الدولة بنص المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - النص المذكور يعتبر معذرا لقواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة - سريانه من حيث الزمان - المادة ١/١ من المقات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على أنه : « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتاديبهم يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى الطعون التى ترفض عندها القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى » ، لم تهدف الى مجرد تنظيم طرق الطعن بالنسبة الى تلك القرارات المستثناة ، بل قصدت فى الواقع من الامر الى نزع الاختصاص الوظيفى للقضاء الادارى

من نظر المنازعة التي يكون موضوعها الطعن فيها ، وقد أفصحت عن ذلك
المذكرة الإيضاحية • والنص المستحدث بالقانون المشار اليه هو نص
معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، مما لا معدى معه عن
تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون المرافعات على المنازعات
المعروضة أمام جهة القضاء الادارى ، ما دام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد
اصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فيها •

(طعن ٨١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

الطعون في قرارات لجنة قبول المحامين - اختصاص محكمة النقض
(الدائرة الجنائية) في هذا الصدد •

ملخص الحكم :

أن المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، الخاص بالمحاماة
أمام المحاكم ، قد ناطت بمحكمة النقض (الدائرة الجنائية) ، النظر في الطعون
في القرارات الصادرة من لجنة قبول المحامين برفض طلب القيد في
الجدول ، واذا كان المدعى قد اسس دعواه على أن اللجنة المذكورة قد رفضت
طلب قيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض ، فمن ثم يتعين احالة هذه
المنازعة الى محكمة النقض (الدائرة الجنائية) ، اذ اصبحت هي وحدها
المختصة بنظرها •

(طعن ٨١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

رابع عشر : عدم الاختصاص (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢)
بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها •

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

مرافعات - الفاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء أصل الحق
في ذاته •

ملخص الحكم :

ان الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء أصل الحق ذاته ، ذلك انه يجب عدم الخلط بين أصليين لاتعارض بينهما ، وهما : (أولا) الحق شيء ووسيلة المطالبة شيء آخر ، و (ثانيا) أن القانون هو الذى يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التى يلجأ اليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . فالحق هو سلطة أو مزية يقرها القانون لصاحب الشأن ، وهو يظل كامنا ساكنا ولا ينشط ولا يتحرك الا اذا اعتدى عليه . وسكونه فى حالة عدم الاعتداء ونشاطه وتحركه فى حالة الاعتداء هما مظهران وحالتان لشيء واحد ، ولكن حتى فى حالة النشاط والتحريك عند الاعتداء ليس من المحتم أن تكون وسيلة اقتضاء الحق أو رده الى نصابه هى المطالبة القضائية وحدها ، أو أمام جهة قضائية معينة دون أخرى ، بل قد تكون غير الوسيلة القضائية ، أو قد تكون وسيلة قضائية بوجه معين أو بآخر أمام جهة معينة أو أخرى كل ذلك حسبما يحدده القانون ويعينه . وإية ذلك كله أن الحق قد يعتدى عليه فينشط فى الصورة المتحركة ، ومع ذلك لا يلزم أن يلجأ صاحب الحق الى المحاكم لاقتضائه ، فقد يلجأ الى الجهات الادارية أو الى النيابة العامة بطريق الشكوى ، فيرد الحق الى نصابه دون أن يضطر الى اللجوء الى القضاء ، حتى ولو كانت وسيلة الالتجاء اليه متاحة له من الأصل ، مما يؤكد أن الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء أصل الحق فى ذاته ، كما أن الحق قد يعترف به القانون ويقرره ومع ذلك لا يكفله بمطالبة قضائية ، فالالتزام الطبيعى من داخل الدائن حى وان كان غير مكفول بدعوى قضائية ، فاذا وفاء المدين لما استطاع هذا الأخير ان يسترد ما أداه ، ولو أنه لم يكن حقا لكأن المدين فى حل من أن يسترد ما أداه ، على أساس أنه وفاء بغير سبب ، فيحق له ان يسترد ما دفعه بدون حق . ويخلص من ذلك ان ترتيب الحق وتقريره شيء وتحديد الوسيلة القانونية لاقتضائه شيء آخر ، كما ان القانون قد يعين جهة غير المحاكم يلجأ اليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، كالجهات الادارية ومنها الهيئات الجامعية والجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى ،

بل وقد يحظر اللجوء الى المحاكم ، كل ذلك حسبما يقرره المعلنون في هذا الشأن . وعلى مدى ما تقدم ، فان المادة ٢٩١ لا تهدر أو تمس أصل حق الطلاب في فرص الدخول في الامتحانات أو في غيرها حسبما تقرره القوانين واللوائح الجامعية ، وانما تمنع فقط أية جهة قضائية من نظر الدعاوى التى يكون موضوعها طلبات الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة (شئون طلابها) دون الاخلال بأصل حق الطلبة في اللجوء الى الجهات الاخرى كالهيات الجامعية أو الرياضية بالنسبة لها ، لاقتضاء حقوقهم بحسب القوانين واللوائح . ان كان لهم فى ذلك وجه حق ، ولو كانت هذه الحقوق قد رفعت بشأنها دعاوى الغاء أو وقف تنفيذ ، وأصبحت المحاكم غير مختصة بنظرها بمقتضى تلك المادة ، ما دامت هى لم تمس أصل الحقوق المذكورة فى ذاتها ، ولم تقرر الغاء ما يترتب رجعى ، كما انه مازال لهؤلاء الطلبة الحق فى الالتجاء الى القضاء بدعوى التعويض عن تلك القرارات ان كان لذلك وجه ، اذ الذى منع من اختصاص القضاء هو الوسيلة القضائية بطلب الالغاء ووقف التنفيذ فقط .
(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

عدم امكان الطعن فى القرار الادارى بطريق الالغاء لاي سبب من الاسباب لا يمنع المحكمة من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيامه او انعدامه عند نظرها فى طلب التعويض .

ملخص الحكم :

لئن كان القضاء الادارى قد أصبح غير مختص بالغاء القرار المطعون فيه الصادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها بتحويل المدعين من طلبة نظاميين الى طلبة منتسبين ، ما عدا من يكون منهم قد منح اجازة دراسية من الجهة التى يتبعها ، الا أن ذلك لا يمنع عند نظر طلب التعويض المؤقت الذى ما زال مختصا به من ان يستظهر ما اذا كان هذا القرار معيبا او غير معيب باى وجه من الوجوه ، لا ليقضى بالغاءه ، بل ليزن ذلك عند

قاعدة رقم (٩٤)

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات - تعريض
الطعن بالألفاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر
الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها - القول بعدم دستوريته
- في غير محله - المقصود بعبء المساواة أمام القانون .

لا وجه للنعمى على نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات بأنه غير دستورى بمقولة انه حرم الطلبة من اللجوء الى قاضيهـم الطبيعى وهو القضاء الادارى فى حمايتهم من اعتداء الادارة بالغاء القرارات أو وقف تنفيذها ، ولا بمقولة انه يهـدر مبدأ المساواة أمام القضاء ، لانه حرم طائفة من الافراد وهم الطلبة من الالتجاء الى القضاء الادارى بطلب الالغاء او وقف التنفيذ فى الوقت الذى يسمح به لغيرهم من الافراد - لا وجه لذلك كله . لأن من المسلم كاصل دستورى ان القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها ، كما انه هو الذى يقرر الحقوق ويحدد وسائل المطالبة بها ، قضائية كانت أو غير قضائية ، ولا يلزم حتما ان تكون تلك الوسيلة قضائية ، أو أن تكون قضائية على وجه معين كطلب الالغاء أو وقف التنفيذ

دون وجه آخر كطلب التعويض ، بل المرد فى ذلك كله الى ما يرتبه القانون ويحدده وبالشروط والأوضاع التى يقررها ، لأنه هو الاداة الدستورية التى تملك ذلك كله فى حدود الدستور ، وبغير خروج على مبدئه . كما أن من المسلمات كذلك كاصل دستورى ان المقصود بالمساواة امام القضاء هو عوم التفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية والمادة ٢٩١ اذ أخرجت من اختصاص القضاء الادارى النظر فى طلبات الغاء او وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها انما عدلت هذا الاختصاص ليسرى فى حق طائفة الطلبة جميعا ، لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، فهم جميعا سواء امام القضاء فى هذا الشأن ، وهذا هو المقصود بالمساواة امام القضاء فى حقهم من الناحية الدستورية ، ولكن لا يمكن أن تفهم المساواة امام القضاء بالقياس بينهم وبين طائفة أخرى من الأفراد لا شأن لهم فى النظم الجامعية لعدم التماثل فى المراكز القانونية .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ - تعريه الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ امام اية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - اعتباره فى هذا الصدد من القوانين المعدلة للاختصاص ، لا المنظومة لطرق الطعن فى الأحكام - المادة ١/١ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية ، اذ قضى بأنه « لا يجوز الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ امام اية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها » لا يهدف الى مجرد تنظيم طرق الطعن ، سواء

بالنسبة الى القرارات الادارية التى عنها او الاحكام الصادرة فى شأنها ، بل يقصد فى الواقع من الأمر ، الى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن فى القرارات والامور الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها ، وهو بهذه المثابة قانون معدل لاختصاص مجلس الدولة فى هذا الخصوص ، مما لا معنى معه عن تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون المرافعات ، ما دام ذلك القانون قد اصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فى هذه المنازعة والنزول على حكمه فى القضاء بعدم جواز نظرها .

(طعن ١٦١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات - تحريمه الطعن بالالغاء او وقف التنفيذ امام اية هيئة قضائية فى القرارات والامور الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - استعماله كلمة « الطعن » فى هذا الصدد لا يمتنع من اعتباره من القوانين المعالجة للاختصاص لا المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام - العبرة بمقصود الشارع - المقصود بمبادرة « الطعن » فى هذا المقام ، الدعوى التى موضوعها طلب الغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها او وقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

لفهم ما اذا كان القانون الجديد هو فى حقيقته قانون متعلق باختصاص أم قانون متعلق بتنظيم طرق الطعن امام درجات التقاضى فى حكم المادة الاولى من قانون المرافعات ، لا يجب الوقوف عند مجرد التعبيرات والألفاظ التى ترد فى صياغة القانون الجديد ، بل يجب التحرى عن مقصود الشارع ، لأن من الأصول المسلمة فى التفسير أن العبرة بالمعنى لا بالألفاظ والمباني . وعلى هذا ذلك فإن الشارع اذ نص فى المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات على أنه « لا يجوز الطعن بالالغاء او وقف

التنفيذ أمام أية جهة قضائية فى القرارات والامور الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها ، انما عنى بعبارة « الطعن » الدعوى التى ترفع أمام القضاء والتى يكون موضوعها طلب الغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها أو وقف تنفيذه ، ولم يقصد من تلك العبارة أى معنى خاص بتنظيم الطعن فى الاحكام أمام درجات التقاضى ، بل قصد الى عزلها عن نظر مثل هذه المنازعات ، أو بعبارة أخرى أنها لا تختص بها ، وآية ذلك أن الشارع قد يستعمل عبارة « عدم جواز النظر » أو « عدم سماع الدعوى » أو « عدم قبولها » ، وهو يقصد فى الحقيقة من هذه العبارات ليس تقرير حكم خاص بشكل الدعوى أو بموضوعها . وانما تقرير حكم معدل للاختصاص . وتجد استعمال هذه العبارات بالمعنى المذكور (أى بمعنى التعديل فى الاختصاص) مرددا فى قوانين عدة ، يكفى الاشارة فى هذا المقام الى ما كان خاصا باختصاص مجلس الدولة ، فمثلا استعمل القانونان رقما ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، و٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بهذا المجلس عبارة « لا تقبل » الطلبات المتعلقة بعمل من اعمال السيادة ، بمعنى ان القضاء الادارى لا يختص بنظرها ، ولذا استعمل الشارع فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة فى المادة ١٢ منه عبارة « لا يخص » مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، أى باللفظ الأدق فى التعبير عن المعنى المقصود .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

خامس عشر : عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمعاهدات العسكرية .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ فى شأن التقلم من قرارات لجان ضبط القوات المسلحة - اختصاص اللجنة العليا للضباط - شموله لجميع المنازعات الادارة الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فى ذلك

المكافآت والمرتبات والمعاشات - عدم اختصاص مجلس الدولة بولاية قضاء ادارى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ايان كان نوعها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات نجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن المذكرة الايضاحية ، قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وجاء نص المادة الاولى من العموم والشمول والافراغ فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع القانون المذكور عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص المجلس العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية. ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ولما صدر القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة ، ويدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ومهما يكن الأمر فى شأن صدور أو عدم صدور تلك القرارات الأخيرة فإن عدم صدورها حتى اليوم - ان كانت لم تصدر - لا يكون من شأنه ارجاع الاختصاص الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى أمور منع نظرها على وجه الشمول فى المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .

(طعن ٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - اختصاص اللجنة العليا للضباط بنظرها - محدد بأن تكون المنازعات متعلقة بالظن في قرارات لجان الضباط المختلفة - الدعاوى الخاصة بالتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي الصادر بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - عدم اختصاص اللجنة العليا بنظرها - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة تنص على اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية ، مما قد يفهم منه شمول اختصاصها لكافة الاقضية الادارية ، الا أن المادتين ٦٥٥ من هذا القانون قد حددتا الاختصاص على نحو لا لبس فيه ولا ابهام ، وهو أن اختصاص اللجنة المذكورة مقفود بالتظلم من قرارات لجان الضباط المختلفة ، ومقصود على تأييد القرار المطعون فيه أو الغائه أو تخفيضه أو استبداله أو وقف تنفيذه ، وأنه لا يترتب على قرارات هذه اللجنة أى حق فى المطالبة بتعويضات مالية ، ومن ثم فلا ينصرف هذا اختصاص بداهة الى الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالتعويض عن قرار صادر بالفصل بغير الطريق التأديبي سبق صدوره من مجلس الوزراء بعد موافقة لجنة مشكلة بقرار من القائد العام للقوات المسلحة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . وعلى هدى ما تقدم فإن دعوى المطالبة بالتعويض عن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بأحالة المدعى الى المعاش بمقتضى أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تبقى فى اختصاص القضاء الادارى ، اذ ان اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة مقصور على الظن فى قرارات لجان الضباط المختلفة ، دون

ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات بعد موافقة لجنة مشكلة تشكيلا
خاصا بأمر من القائد العام للقوات المسلحة ، اعمالا لأحكام قانون استثنائي
صدر وانتهى تطبيقه قبل صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧
المشار اليه .

(طعن ٨١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قرارات المجالس العسكرية - الطعن فيها والتعويض عنها - المادة
الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن التماس إعادة النظر في
قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تقريرها عدم جواز الطعن في قرارات
وأحكام المجالس أمام أية هيئة قضائية أو إدارية - المادة ١٣٦ من القانون رقم
٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة - إحالتها الى قانون المجالس العسكرية
سالف الذكر - مقتضاها سريان حظر الطعن في قرارات وأحكام قرارات
المجالس العسكرية الخاصة برجال الشرطة - القول بأن حظر الطعن خاص
بقرارات وأحكام المجالس العسكرية لرجال القوات المسلحة دون الخاصة
برجال الشرطة - غير صحيح - التحلى بأن الإحالة الواردة بالمادة ١٣٦ من
قانون هيئة الشرطة قاصرة على الأحكام الموضوعية دون المتعلقة بالإجراءات -
تخصيص بلا مخصص - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
بنظر الطعن في هذه القرارات أو التعويض عنها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة يقضى فى
المادة ١٣٦ منه بأن يخضع لقانون الاحكام العسكرية الضباط بالنسبة
الى الاعمال المتعلقة بقيادة قوات نظامية والكونستبلات والصولات وضباط
الصف وعساكر الدرجة الاولى ورجال الخفر النظاميين فى كل ما يتعلق
بخدمتهم . وأن المادة ١٣٧ تقرر بأن تشكيل المجالس العسكرية يكون
بأمر من وزير الداخلية أو من ينوبه ويصدق على أحكامها الأمر بالتشكيل .

وقد تضمن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس اعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية وتضمن تعديلات جوهرية على قانون الاحكام العسكرية يتعلق بأحكام المجالس المشار اليها وكيفية اعادة النظر فى قراراتها وأوجه قبول الالتماس وشكل تقديمه واجراءات نظره ٠٠٠ وقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر فى المادة الاولى على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية ، لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز الطعن فى قراراتها او احكامها امام هيئة قضائية أو ادارية خلاف ما نص عليه القانون . وقد جاء فى المادة العاشرة ، أن هذا القانون يسرى على جميع الدعاوى المنظورة امام جهات قضائية أو ادارية أخرى من تاريخ نشره . ومؤدى ذلك أن القضاء الادارى أصبح غير مختص بنظر أى طعن فى حكم أو قرار صادر من المجالس العسكرية حيث ان قانون الاحكام العسكرية قد نظم تشكيل واختصاص المجالس العسكرية على اختلاف درجاتها وبين طرق الطعن فى قراراتها واحكامها مما يضمن تصحيح أى اخطاء تقع فيها أو أى اجحاف بحقوق المتهمين كما تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ، فضلا عما ذكر ، انه ليس هناك ما يسوغ اباحة الطعن فى قرارات هذه المجالس واحكامها امام هيئات مدنية بحتة بعيدة عن تفهم النظم العسكرية وتقاليدها المكتوبة أو غير المكتوبة . ولا يقبل فى هذا المجال القول بأن المشرع لم يقصد ان تسرى احكام القانون المنوه عنه الا على القرارات الصادرة من المجالس العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة دون المجالس العسكرية الخاصة بمحاكمة رجال الشرطة بدعوى أن الاحالة المشار اليها فى المادة ١٣٦ من قانون هيئة الشرطة مقصورة على الأحكام الموضوعية اذ أن هذا الادعاء ينطوى على تخصيص بلا مخصص حيث ان الاحالة وردت عامة غير مقيدة ولا مشروطة ومن ثم فتسرى الاحكام الواردة الواردة فى قانون الاحكام العسكرية الموضوعية منها والمتعلقة بالاجراءات فى حق رجال الشرطة وفى ضوء التفصيل الوارد فى المادة المذكورة ٠٠٠ ولا يقدح فى ذلك الاشارة فى مواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ الى سلطة التصديق والسلطة الاعلى من الضابط المصدق ولفظ رئيس هيئة

أركان الحربية المختص ٠٠٠ الخ ٠ وكذلك أمضاء وزير الحربية على المذكرة الايضاحية للقانون ٠٠٠ ذلك أن قانون الأحكام العسكرية هو قانون مخصص لأفراد القوات المسلحة بحسب الاصل ٠ ومن ثم فإن أي تعديل لأحكامه لا يمكن أن يخرج عن هذا الاصل ٠ ومن أجل ذلك تكون المحاكم الادارية غير مختصة بنظر الطعون في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ويستوى في هذا الشأن المجالس العسكرية التي يضع لها افراد القوات المسلحة والمجالس العسكرية التي يخضع لها رجال الشرطة ٠ وغنى عن البيان أن الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في شأن عدم جواز الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية جاء عاماً فلا يسوغ لأية جهة قضائية ان تعقب على قرارات هذه المجالس وأحكامها عن طريق الطعن فيها والامر في هذا الحظر سواء بالنسبة لقضاء الالفاء أو قضاء التضمنين ٠ (طعن ٤٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

المستفاد من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة أن المشرع أنشأ قضاء اداليا عسكريا يندرج في القضاء العسكري. ويختص دون غيره المنازعات الادارية لضباط القوات المسلحة - خروج هذه المنازعات من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادالي ٠

ملخص الحكم :

المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن :
« تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بهيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التي تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة . »

وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها ، بالفصل فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القسوات المسلحة ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - أسوة بالقانون السابق عليه رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ - سلب مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة وناطه باللجان المشكلة وفقا لاحكامه وأنه يدخل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القسوات المسلحة المداذعة فى المعاش وما فى حكمه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ان :
قضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى وباختصاصه بنظر الدعوى أخذا فى ذلك بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون وحق عليه الإلقاء .

ومن حيث انه بعد صدور الحكم المشار اليه وأثنا نظر الطعن صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ونص فى المادة ١ منه (أن تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الآتية :

أ - اللجنة القضائية لضباط القوات البرية .

ب - اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية .

ج - اللجنة القضائية لضباط قوات الجوية .

د - اللجنة القضائية لضباط قوات الدفاع الجوى .

هـ - اللجنة القضائية لضباط قوات حرس الحدود .

ونص المادة ٣ منه على أن (تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا المقويات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة

المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١
فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة) . ويبين
بجلاء من هذه النصوص ان الشارع قد خصص قضاء مستقلا قائما بذاته
لنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة ويعتبر هذا
القضاء جهة قضائية تقوم بجانب جهة القضاء الادارى بمجلس الدولة وذلك
نزولا على احكام الدستور الذى ينص فى المادة ١٨٣ منه على ان (ينظم
القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى
هذا الدستور) .

وأعمالا لحكم هذه المادة اصدر الشارع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥
سالف الذكر وبموجبها اقام قضاء ادارى عسكرى يندرج فى القضاء
العسكرى ويختص بالمنازعات الادارية لضباط القوات المسلحة واذ
خرجت المنازعة المطروحة من اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة
فانها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى العسكرى وفقا للقانونين رقمى
٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما مما يتعين معه احوالها
الى اللجنة القضائية المختصة وفقا للقانونين المشار اليهما وذلك أعمالا
لحكم المادة ١١٠ مرافعات .

(طعن ٤٣٧ لسنة ٢٠ ق ، ١٧٣ لسنة ٢١ - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

اختصاص لجان الضباط بالقوات المسلحة ولجان الفرع القوات المسلحة
دون غيرها بنظر جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة -
المنازعة فى القرار الصادر بانهاء الخدمة من القوات المسلحة تخرج عن
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بجميع المنازعات الادارية
الخاصة بضباط القوات المسلحة وخضوعها لاختصاص لجنة ضباط القوات

المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بهذه المنازعات ، على ما جاء به القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ، مما رددته من بعده القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة الذى حل محله ، وما أكدته القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية للقوات المسلحة ، على الوجه الوارد بنصوصه المقررة لاختصاص هذه اللجان بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص به لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ .

(طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٩)

لجنة رقم (١٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ردد ما جاء فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان افرع هذه القوات - نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه التشمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة لضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والترقيات والمعاشات فى اختصاص لجان الضباط المشار اليه - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة يؤكداختصاص هذه اللجان دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بـ الضباط - مؤدى ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر دعوى موضوعها المطالبة بعرف فروق متجمدة المعاش المستحق لورثة احد الضباط بالقوات المسلحة بالتطبيق لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة جرى على ان لقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الايضاحية قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط انقوات المسلحة ، وقد جاء نص المادة الاولى منه من العموم والشمول فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ، ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة، وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا لضباط فى تلك الامور ، اكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة ، وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات .

ومن حيث انه لا يغير من النظر المتقدم ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه قد ألغى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ، ذلك لأن القانون الأخير نص فى المادة «١» منه على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، كما نصت المادة ١٢ من هذا القانون على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٩ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، فقضت باختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة

على هذه القرارات . ومؤدى الاحكام المتقدمة ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ قد ردد ما جاء فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات ، وقد جاءت نصوص القانون الأخير من الشمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات فى اختصاص لجان الضباط المشار اليها ويحررها من ثم من اختصاص القضاء الادارى . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان دون القضائية لضباط القوات المسلحة ، ونص على انشاء اللجان القضائية لافرع هذه القوات وحدد هذه اللجان وكيفية تشكيلها وقضى باختصاصها دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، مما يستفاد منه وان هذا القانون قد ردد احكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ، مؤكدا اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط .

ومن حيث أن الدعوى الماثلة قد أقيمت أمام محكمة القضاء الادارى فى ظل العمل باحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه واسمرت الى ان عمل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ولما كان يبين من أوراق الطعن أن مورث المدعى بصفته - حسبما هو ثابت بملف خدمته - هو المرحوم النقيب الضابط بالقوات المسلحة الذى عومل بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٦/١٨ وقد استحق ورثته معاشا بمقتضى هذا القانون ، وان المدعى بصفته وصيا على ولديه الضابط المذكور يطالب فى الدعوى الحالية بصرف فروق متجمد المعاش المستحق لهما على أساس حكم المادة ١١٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الدعوى الماثلة مقامة من وريثين لضباط من القوات المسلحة ، وموضوعها مطالبة بصرف فروق متجمد المعاش المستحق لهما عن هذا الضابط تطبيقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السالفي الذكر ، هو ما يخرج تطبيقا لاحكام القانونين رقمي ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ و٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ولما جرى عليه قضاء هذه المحكمة عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .
(طعن ٥٥٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة - هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - متى اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة واللجان الادارية لكل فرع من فروع القوات المسلحة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى اشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الايضاحية قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وقد جاء نص المادة الاولى منه من العموم والشمول والا فراغ فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع من المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير

الحربية ، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيات لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان انضباط المختلفة وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

كون المدعى يعمل فى مصلحة خفر السواحل وعلى تصنيفه رتبة ويعمل رتبة يوزباشى شرف - خروج منازعته الادارية من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - لا يغير من ذلك أن رتبته العسكرية وقتية .

ملخص الحكم :

ان الثابت على هذا النحو أن المدعى حتى تاريخ احواله الى المعاش اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ كان يعمل فى مصلحة خفر السواحل وهى مصلحة عسكرية وفقا لما سلف ايضاحه ويحمل رتبة عسكرية هى رتبة يوزباشى (شرف) وبهذه المثابة يلحق منازعته الادارية الراهنة اثر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المتقدم ذكره وتخرج تبعا لذلك ونتيجة له من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يغير من الأمر شيئا ما أثاره المدعى فى مذكرته من أن رتبته العسكرية انما هى رتبة وقتية لا تترتب عليها أية ميزة لأن هذا القول مردود بأن الفرض من منح الرتب العسكرية الوقتية للمهندسين المدنيين

بمصلحة خفر السواحل هو تمكينهم من الإشراف على إدارة وتشغيل صف الضباط والعساكر الذين يعملون تحت أمرتهم بحسبما أفصح عن ذلك المدعى ناسد صراحة في مذكرته المقدمة الى محكمة القضاء الإداري في جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ (مرقق ٣٣ من ملف الدعوى) ومن ثم فإن العلة التي قام عليها القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر لسلب ولاية القضاء عموما فيما يختص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة دون تخصيص أو تمييز ، وهي تفهم مقتضيات الخدمة العسكرية تكون متجسدة في شأن الدعوى الراهنة .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبسدا :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التي أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة ، هدف الى ابعاد القضاء الإداري عن نظر المنازعات الخاصة بضباط القوات المسلحة - نص المادة الأولى من القانون من العموم والشمول في هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الأمور جميعها .

ملخص الحكم :

بعد أن نزع من المجلس الاختصاص بها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الإدارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، وفوض بذلك الوزير في تنظيم تلك اللجان الإدارية وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الإدارية كافة . ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتجدت عن اختصاصات اللجنة العليا لضباط في تلك الأمور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر في جميع المنازعات الإدارية المترتبة على القرارات التي تصدرها لجان الضباط المختلفة

وتدخل فيها بطبيعة الحالة اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية
وتحديد اختصاصاتها لفرع القوات المسلحة .

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم أن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٥ قد ألغى بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ذلك لأن القانون الاخير نص فى المادة الأولى منه على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية والتى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة ، وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - كما نصت المادة ١٢ من هذا القانون على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، فقضت باختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة على هذه القرارات ، ومؤدى الأحكام المتقدمة أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ قد ردد ما جاء فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٥ من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات - وقد جاءت نصوص القانون الأخرى من التسمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة فى اختصاص لجان الضباط المشار اليها ويحررها من اختصاص القضاء الادارى وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة . ونص على انشاء اللجان القضائية لأفرع هذه القوات وحدد هذه اللجان وكيفية تشكيلها - وقضى باختصاصها دون غيرها فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة عدا العقوبات الانضباطية وما يختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه مما يستفاد منه أن هذا القانون قد ردد أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة

١٩٧٥ مؤكدا اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط .

ولما كانت طلبات المدعى تنحصر فى إلغاء القرار الجمهورى باحالته الى المعاش برتبة عميد وتعويضه عن القرار . فان هذه الطلبات باعتبار أنها من المنازعات الادارية التى تتعلق بأحد الضباط بالقوات المسلحة - تدخل بحكم القانون فى اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وتخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة ولذا تعين القضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى - واذا قضى بذلك الحكم الطعين فانه يكون قد أصاب وجه الحق .

ولما كانت اللجنة القضائية لضباط القوات المسلحة تعتبر جهة قضائية بالنسبة لما خولته من ولاية القضاء دون غيرها - لذلك يتبنى الاحالة اليها .

(طعن ٦٢ ، ٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

المنازعات الادارية الخاصة بالفرد القوات المسلحة - اختصاص اللجان القضائية طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - انتهاء ولاية مجلس الدولة فى شأنها .

ملخص الحكم :

استقر قضاء المحكمة على أن أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة ، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - الذى ردد أحكامه - قد قصرت الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة وآية ذلك أن نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - جاءت من العموم والشمول ليستوعب الاختصاص بجميع المنازعات

الإدارية - وقد تأكد هذا النظر بصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ، إذ نص على تنظيم وتحديد اختصاصات تلك اللجان ، وكيفية تشكيلها ونص على اختصاصها دون غيرها بالفصل في تلك المنازعات دون غيرها .
(نطن ٩٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - المشرع أنشأ بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ لجنة قضائية رئيسية تختص بالمنازعات المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من لجان الضباط بالقوات المسلحة كما أنشأ بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ لجان قضائية فرعية في فروع القوات المسلحة المحددة في المادة الأولى منه تختص بإثبات المنازعات الإدارية المتعلقة بالقوة - قضاء المحكمة الدستورية العليا برفض الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ يتسحب إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما يتسحب إلى القانون اللاحق ٧١ لسنة ١٩٧٥ الذي حدد اللجان الفرعية بالقوات المسلحة - إذا كان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد صدر في خصوص دعوى يطلب الفاء قرار بالإحالة إلى المعاش وليس دعوى يطلب تعويض فإن الأمر لا يختلف في الحالتين بعد أن جعل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ اختصاص اللجان القضائية الفرعية شاملاً جميع المنازعات الإدارية الخاصة بالضباط - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة - عبارة المحكمة المختصة الوارد في نص المادة ١١٠ مرافعات يقصد بها إلى جهة قضائية ناطق بها المشرع ولاية القضاء أي كانت التسمية التي تطلق عليها .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ينص في مادته الأولى على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات النهائية التي تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة . وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالفصل في باقي المنازعات الإدارية الخاصة

بضباط القوات المسلحة ٠٠٠ الخ) وينص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في مادته الأولى على أن (تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الآتية : أ - اللجنة القضائية لضباط القوات البرية - ب - اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية - ج - اللجنة القضائية لضباط القوات الجوية - د - اللجنة القضائية لضباط قوات الدفاع الجوي - هـ - اللجنة القضائية لضباط قوات حرس الحدود) كما ينص في مادته الثالثة على أن (يختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل في المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا البيجوبات الانضباطية وما تخص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة) .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتقدمة أن المشرع أنشأ لجنة قضائية رئيسية تختص بالمنازعات المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من لجان الضباط بالقوات المسلحة ، كما أنشأ لجان قضائية فرعية في فروع القوات المسلحة المحددة في المادة الأولى من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٥ تختص بباقي المنازعات الادارية المتعلقة القوة .

ومن حيث أنه سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بجلسية السابع من فبراير سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ القضائية برفض الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . وهذا القضاء ينسحب الى القانون السابق رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بانشاء اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما ينسحب الى القانون اللاحق رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ الذي جدد اللجان القضائية الفرعية بالقوات المسلحة ، وإذا كان هذا القضاء قد صدر في خصوص دعوى يطلب إلغاء قرار بالاحالة الى المعاش وليس دعوى يطلب تعويض فان الأمر لا يختلف في الحالين بعد أن جعل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ اختصاص اللجان القضائية الفرعية شاملا جميع المنازعات الادارية الخاصة بالضباط عدا في قرارات لجان الضباط التي تدخل في اختصاص اللجنة

القضائية الرئيسية ومفهوم عبارة المنازعات الادارية قد تحدد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة وهو الجهة صاحبة الولاية العامة بهذه المنازعات ويشمل هذا المفهوم طلب التعويض عن قرار الاحالة الى المعاش ، ذلك أن البند عاشرًا من المادة العاشرة من القانون المذكور نص على اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى (طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو بتعين) ومن بين القرارات المنصوص عليها فى البند رابعًا من المادة العاشرة ذاتها قرارات الاحالة الى المعاش .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، ولكنه خالف القانون فيما انتهى اليه من الزام المدعى بالمصروفات وفيما تضمنه فى أسبابه من عدم جواز الاحالة الى اللجنة القضائية المختصة لأنها ليست محكمة حيث نصت المادة ١١٠ مرافعات على وجوب الاحالة الى المحكمة المختصة ، ذلك أن عبارة المحكمة المختصة الواردة فى نص المادة المذكورة يقصد بها أى جهة قضائية ناط بها المشرع ولاية القضاء أيا كانت التسمية التى نطلق عليها اذ العبرة فى تفسير النصوص القانونية بالمعنى وليس بالالفاظ والمبائى .

« فلهذه الأسباب »

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام المدعى بالمصروفات ورفض الطعن فيما عدا ذلك والزمّت الطاعن المصروفات وأمرت بأحالة الطعن الى اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية بالقوات المسلحة لنظرها وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدا :

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ أنشأ قضاء عسكريا يختص المنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعاوى التسوية وكافة المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا فى قرارات ادارية أو استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لما امرت به القوانين أو اللوائح - وجوب الحكم بعدم الاختصاص مع احالة الدعوى الى اللجان القضائية الخاصة بضباط القوات المسلحة والمشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - اقتصاص الحكم على الحكم بعدم الاختصاص دون احالة الدعوى وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - بطلان الحكم فى هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم أساسا على أن اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية مستمد من الدستور مباشرة ومن ثم لا يجوز أن يتناوله القانون ، بل أن ذلك ما ستهدفه الدستور من صريح النص بدلالة صياغته القاطعة ، وبالتالي إذا ما عرض الأمر على مجلس الدولة كان عليه أن يتمسك باختصاصه المستمد من القاعدة القانونية الاعلى - ويفلجها اعمالا بقاعدة تدرج القواعد المشرعة التى هى أساس المشروعية ومسيادة القانون . فضلا أنه حتى مع افتراض اعمال احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين أن يقتصر ذلك على مجال الضباط العاملين ، اعمالا للعللة من اصدار القانون وتقليبا للحكمة منه ومن جهة أخرى فإن التكليف القانونى التسليم للجان المنصوص عليها فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ هو اعتبارها لجان ادارية ذات اختصاص قضائى وليست جهات قضائية وهو ما سلم به الحكم بحق ورتب عليه عدم الاحالة اليها . وانتهى الطاعن الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى والزام المدعى بالمصروفات ، والحكم باختصاص مجلس الدولة بهيئة

قضاء ادارى بالفصل فى موضوع الدعوى ، وإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى واستقر على أن الشارح خص قضاء مستقلا قائما بذاته لنظر المنازعات المتعلقة بضباط القوات المسلحة ، ويعتبر هذا القضاء جهة قضائية تقوم بجانب جهة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وذلك نزولا على أحكام الدستور الذى ينص فى المادة ١٨٤ منه على أن ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى هذا الدستور ، واعمالا لحكم هذه المادة صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وبموجبه أقيم قضاء أدارى عسكرى يتدرج ، القضاء العسكرى ويختص بالمنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعاوى التسوية وكافة المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا فى قرارات ادارية أم استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لما أمرت به القوانين واللوائح واذا خرجت المنازعة المطروحة من اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة فانها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى العسكرى وفقا للقانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ مما يتعين معه إحالة الطعن الى اللجنة القضائية المختصة وفقا للقانونين المشار اليهما وذلك عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد ذهب الى هذا النظر عندما قضى بعدم الاختصاص ولائيا الا أنه قد فاته إحالة الدعوى الى اللجنة القضائية المختصة على ما أسلفنا بيانه ، فيكون واجب التعديل على النحو الوارد فى منطوق هذا الحكم .

« فلهذه الأسباب »

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالفائه فيما تضمنه من اغفال النص على إحالة الدعوى الى اللجنة المختصة بمنازعات ضباط القوات المسلحة .

(طعن ٣٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

سادس عشر : علم الاختصاص بقرارات الترقية الى الدرجات العليا في ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الملقى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبـدا :

قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها - امتناع التعقيب القضائي عليها سواء كان طعنا بالالغاء أو طلبا بالتعويض - اساس ذلك من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - القول بان مناط اعمال هذه المادة أن يكون القرار الوزاري قد طبق تطبيقا صحيحا - لا وجه له - تاويل غير صحيح لقاصد المشرع - مقصود المشرع من تنظيم اجراءات هذه الترقية في تاحيتي الاخطار والتظلم - لم يكن تقييدها بمواعيد محتمة واوضاع مفروضة ان لم تتبع ينقلب قرار الوزير في شأن التظلم خاضعا للرقابة القضائية .

ملخص الحكم :

ألغى الشارع بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ التعقيب القضائي على قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها للاعتبارات التي ارتأها وقد قسرن ذلك في الوقت ذاته باستحداث تنظيم جديد يكفل لذوى الشأن عدم حرمانهم من الضمانات الكافية بان اوجب على الوزارة أو المصلحة اخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية كي يستطيعوا التظلم الى الوزير خلال شهر من اخطارهم على أن تكون قرارات الوزير في شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتعقيب عليها من القضاء الاداري ورواضح من ذلك بما لا يدع مجالا لأى شك هو امتناع التعقيب القضائي على أى شكل أو موضوع سواء كان طعنا بالالغاء أو طلبا للتعويض لأن ذلك هو هدف الشارع الذى على مقتضاه اصدر التنظيم الجديد بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وبجاء فيه نص المادة ٣٨ عاما بان حظر على

اية جهة قضائية أن تعقب على قرارات الوزير عن طريق الطعن فيها والامن فى هذا الحظر سواء بالنسبة لقضاء الالفاء أو قضاء التضمين وبالتالى يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى فى شقيها الغاء وتعويضا فى محله متعينا الأخذ به . ولا وجه للقول بأن مناط أعمال المادة ٣٨ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أن يكون القرار الصادر من الوزير فى تظلم من تخفى فى الترشيح للترقية قد صدر بالتطبيق لأحكام هذه المادة أى طبق تطبيقا صحيحا - لا وجه لذلك لأنه تأويل غير صحيح لمقاصد المشرع .

فالمشرع انما قصد أن يحجب عن قرارات الترقية الى الدرجة الاولى وما عملوها رقابة القضاء الادارى بكافة صورها لحكمة ابتغاها من بعد ما كفل للى الشأن فى هذه الترقيات من ضمانات ، وفرض عليه ولوج باب التظلم الى الوزير فى موعد حدده له بعد اخطاره بتخطيه فى الترشيح ثم جعل نظر الوزير فى هذا التظلم هو القول الفصل الذى يتأبى على التعقيب القضائى وفقا للفقرة الاخيرة المعدلة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولم يكن مقصود الشارع من تنظيم هذه الاجراءات فى ناحيتى الاخطار والتظلم أن يقيدها بمواعيد محتمة وأوضاع مفروضة ان لم تتبع ينقلب قرار الوزير فى شأن التظلم خاضعا للرقابة القضائية ، لأن قصارى ما كان يرمى اليه هو اىصال صوت المتظلم الى سمع الوزير ، وسواء على الوزير ابلغ بالتظلم قبل اعتماد الترشيحات أو كان اعتماده اياها حاصل قبل الفصل فى التظلم ، فالحكمة من اباحة التظلم طبقا لهذا التعديل محققة على كل حال اذ لا ريب فى أن الوزير يملك انصاف المظلوم دوما ، سواء بالمعالجة برفع الظلم عنه عند اقرار الترشيحات فى الصورة الاولى أو المدول عما رآه من تخفيه فى الصورة الثانية وقراره على أى وجه هو قرار نهائى لا يقبل التعقيب القضائى ، واذن قصارى ما يقتضيه المقام فى خصوم التظلم الذى يسبق هذا القرار النهائى أن يكون مقيدا بالتزام ميعاد التظلم المعتاد حتى لا يتحصن قرار اعتماد الترقيات فيحال بين

الوزير وبين الرجوع في قراره انصافا للمظلوم ويجوز التظلم بالأولى لو ابلغ به الوزير قبل أن يتخذ قرارا في الترشيحات المعروضة عليه ، اعتبارا بأن له جداواه في استدراك الأمور قبل وقوع المحذور .
(طعن ٢٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ألقى اختصاص القضاء الإداري في التعقيب على التخطي في الترقية من الدرجة الثانية الى الأولى ومن الأولى الى ما يعلوها - انطاؤه على احكام تفيد عدم سريانه على الدعاوى المنظورة وقت العمل به - عدم سريانه الا على قرارات التخطي التي تصدر على مقتضى احكامه .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفي الدولة (معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) تنص على أنه : اما الترقيات من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى ، ومن الأولى الى ما يعلوها من درجات فكلها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية . وعلى الوزارة أو المصلحة المختصة اخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية بالاختيار من هؤلاء الموظفين ولهم التظلم الى الوزير خلال شهر من اخطارهم ، وتكون قرارات الوزير في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن أمام أية جهة كانت ، وذلك استثناء من احكام المواد ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . • وبين من هذه المادة ومما جاء عنها بالمذكرة الايضاحية أن الشارع - اذ ألقى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ التعقيب القضائي على قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الأولى ومن الأولى الى ما يعلوها للاعتبارات التي ارتآها - قد قرن ذلك في الوقت ذاته باستحداث تنظيم جديد يكفل لدوى الشأن عدم حرمانهم من الضمانات الكافية ، بأن أوجب على

الوزارة أو المصلحة المختصة اخطار من تتخطاهم فى الترشيح للترقية
كى يستطيعوا التظلم الى الوزير خلال شهر من اخطارهم ، على أن
تكون قرارات الوزير فى شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتعقيب عليها
من القضاء الادارى . وواضح من ذلك بما لا يدع مجالا لآى شك هو ألا
يتمتع التعقيب القضائى الا بالنسبة للقرارات التى تصدر على مقتضى
التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها ، دون القرارات السابقة عليه
فاذا كان الثابت أن قرار التخطى من الدرجة الثانية الى الأولى ومن الأولى
الى ما يعلوها كان سابقا على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
المعدل لاختصاص مجلس الدولة بتلك القرارات التى تصدر فى ظل
التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها على الوجه السالف ايضاحه ،
فان الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى يكون فى
غير محله متمينا رفضه .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢)

قاعدة رقم (١١١)

البيان :

حقيقة التعديل التشريعى للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - انه انشأ حصانة خاصة
لقرارات الوزير فى شأن التظلمات من فصيلة بلائها من الترقيات تجعلها
معصومة من التعقيب عليها من القضاء الادارى - صدور تشريع لاحق ينشئ
الرقابة القضائية على هذه الترقيات - لا يمس ذلك بالقرارات الحصينة
بمؤدها التى صدرت فى ظل العمل بالتعديل التشريعى المشار اليه - المادة
٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ليست تشريعا معدلا للاختصاص
وانما الفت حصانة كانت مضمنة على قرارات بعينها - لا يجوز أن يسرى
حكمها على القرارات السابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما ساقه المدعى فى مذكرته المؤرخة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥
من أن قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد استبدل بالفقرة

الأخيرة من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة الحادية والعشرين من قانون العاملين التي يعرى نصها بأن تكون الترقيات بالأقدمية المطلقة لاية الترقية الى الدرجة الثالثة أما الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية » ومن أنه يجوز للموظف بموجب هذا النص أن يطعن فى كافة الترقيات اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ سواء تمت بالأقدمية أو بالاختيار وإذا كان هذا النص الجديد متعلقا بقاعدة من قواعد الاختصاص ، فإنه يسرى على الدعاوى التى لم يفصل فيها نهائيا ومن ثم يصبح القضاء الادارى مختصا بالفصل فى موضوع الطعن الحاضر طبقا لقانون العاملين ، لا حجة فى كل ذلك لأن حقيقة التعديل التشريعى للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أنه أنشأ حصانة خاصة لقرارات الوزير فى شأن التظلمات من فصيلة بذاتها من الترقيات تجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الادارى. فاذا صدر بعد ذلك تشريع لاحق ينشئ الرقابة القضائية على هذه الترقيات فلا يمس ذلك بالقرارات الحصينة بمولدها التى صدرت فى ظل العمل بالتعديل التشريعى المشار اليه لأن قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم ينزع اختصاصا لاية هيئة من الهيئات القضائية حتى يجوز وصفه بأنه تشريع معدل للاختصاص ، وانما ألغى حصانة كانت مضافة على قرارات بعينها فهو موضوعى بالنظر الى هذه الناحية لأنه اذ أنشأ الرقابة القضائية على طائفة من قرارات الترقية فقد نسخ ما كان لها من نهائية غير قابلة للتعقيب القضائى ومن ثم لا يجوز أن يسرى حكم المادة ٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على القرارات السابقة على تاريخ نفاذه .
(طعن ٢٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

التعديل التشريعى للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - أنشأه حصانة خاصة لقرارات

الوزير في شأن التظلمات الخاصة بترقيات فئة معينة من الموظفين وجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الادارى - صدور تشريع لاحق ينشئ الرقابة القضائية على مثل هذه الترقيات - علم مساس التعديل الجديد للقرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي السابق .

ملخص الحكم :

سبق ان قضت هذه المحكمة بأنه لا وجه للقول بأن مناط اعمال المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أن يكون القرار الصادر من الوزير في تظلم من تخطى في الترشيح للترقية الى الدرجة الاولى أو الى الدرجات التي تملوها قد صدر بالتطبيق لاحكام هذه المادة أى انه ليس بشرط لازم لاعمال حكمها ان يكون القرار موضع التظلم او الدعوى قد صدر بناء على تطبيق صحيح وسليم لحكم هذه المادة ، لاوجه لذلك لانه تأويل غير صحيح لمقاصد المشرع ، فالمشروع انما قصد ان يحجب عن قرارات الترقية الى الدرجة الاولى وما يعلوها رقابة القضاء الادارى بكافة صورها لحكمة ابتفاها من بعد ما كفل لذوى الشأن في هذه الترقيات من ضمانات جعلها في ضمان الوزير ولم يكن مقصود المشرع من تنظيم هذه الاجراءات في خاصتى الاخطار وانتظام ان يقيدهما بمواعيد محتمة وأوضاع مفروضة ان لم تتبع ينقاب قرار الوزير في شأن التظلم خاضعا للرقابة القضائية لان قصارى ما كان يرمى اليه هو ايصال صوت المتظلم الى سمع الوزير وهو ما تحقق في شأن الترقية محل الطعن ولا حجة في أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، قد استبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة الحادية والعشرين من قانون العاملين الجديد التى يجرى نصها بان تكون الترقيات بالأقدمية المطلقة لغاية الدرجة الثالثة . أما الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية ومن أنه يجوز للموظف بموجب هذا النص ان يطعن في كافة الترقيات اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ سواء تمت بالأقدمية او بالاختيار واذ كان النص

الجديد متعلقا بقاعدة من قواعد الاختصاص فانه يسرى على الدعاوى التى لم يفصل فيها نهائيا ومن ثم يصبح القضاء الادارى مختصا بالفصل فى موضوع الطعون القائمة امامه طبقا لقانون العاملين المشار اليه - لا حجة فى كل ذلك - لان حقيقة التعديل التشريعى للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ انه انشأ حصانة خاصة لقرارات الوزير فى شأن التظلمات الخاصة بترقيات فئة معينة من الموظفين وجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الادارى فاذا صدر بعد ذلك تشريع لاحق ينشئ الرقابة الادارية على مثل هذه الترقيات ، فلا يمس ذلك التعديل الجديد القرارات الحصينة بمولدها التى صدرت فى ظل العمل بالتعديل التشريعى المشار اليه لان قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم ينزع اختصاصا لاية هيئة من الهيئات القضائية حتى يجوز وصفه بأنه تشريع معدل للاختصاص وانما الذى حصانة كانت مضافة على قرارات بعينها فهو تشريع موضوعى بالنظر الى هذه الناحية لانه اذا انشأ الرقابة القضائية على طائفة من قرارات الترقية فقد نسخ ما كان لها من نهائية وعدم قابلية للتعقيب القضائى ومن ثم لا يجوز ان يسرى حكم المادة ٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على القرارات الصادرة قبل تاريخ نفاذه والعمل به ولو كانت الدعاوى الخاصة بتلك القرارات لازالت منظورة امام جهات القضاء لم يفصل فيها بعد بصفة نهائية .

(طعن ١٠٠٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

سابع عشر : علم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجار الاراضى الزراعية ولجان الاستئناف (قبل القانون ١١ لسنة ١٩٧٢)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

قرارات تقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخلذه اساسا لتعديل ضرائب الاطيان طبقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة

١٩٥٦ النص على عدم جواز الطعن أمام المحاكم في قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف - يجعل القضاء الإداري غير مختص بإلغاء هذه القرارات - أساس ذلك في ضوء قاعدة « الخاص يقيد العام » .

ملخص الحكم :

انه من المبادئ المقررة فقها وقضاء انه اذا ورد نص في قانون خاص بحالة معينة ، وجب اتباع هذا النص دون الأحكام الأخرى الواردة في قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ، وذلك تطبيقا للقاعدة التي تقول « الخاص يقيد العام » الا اذا تناول القانون اللاحق الحكم الخاص بالحذف أو التعديل بما يعتبر عدولا عن هذا الحكم الخاص ، وعلى ذلك اذا ورد في المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضي الزراعية لاتخاذها اساسا لتعديل ضرائب الاطيان المعدلة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ - نص بعدم جواز الطعن امام المحاكم في قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف ، فان هذا الحظر لا يلفيه مجرد صدور قانون مجلس الدولة في سنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات ، بحجة ان هذا القانون قد استحدث قضاء الغاء القرارات الادارية التي كان القضاء الوطني معظورا عليه النظر فيها بالتطبيق للمادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهاية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ والتي تقضى بأنه « لايجوز للمحاكم تاويل الاوامر الادارية او ايقاف تنفيذها وانه بانشاء مجلس الدولة اصبحت القرارات الادارية خاضعة لرقابة القضاء الإداري واصبح للافراد حق المطالبة بالغائها قضائيا مالم ينص قانون مجلس الدولة أو قانون لاحق على استثناء بعض هذه القرارات لا حجية في هذا القول ذلك ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ هو قانون خاص بضريبة الاطيان الزراعية فاذا ماورد نص هذا القانون حظر الطعن في قرارات لجان التقدير امام المحاكم ورسم طريقة للطعن في هذه القرارات امام لجان الاستئناف ونص على كيفية تشكيل هذه اللجان فانه يتمتع على المحاكم بكافة انواعها النظر في الطعون التي تقدم اليها على قرارات لجان تقدير ضريبة الاطيان الزراعية سواء كانت تلك المحاكم موجودة عند اصدار هذا القانون او بعد ذلك ، لأن القانون يتكون من قواعد عامة مجردة لكل زمان ومكان ما لم

يرد قيد من حيث الزمان او المكان ، وكون مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦
أى بعد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ استحدث قضائى بالطلبات التى يقدمها الافراد
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالطلبات التى يقدمها الافراد
أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية وكذلك بالإطعون فى القرارات
النهائية الصادر من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم ،
فان ذلك النص لا ينسخ ولا يلغى ما ورد فى قانون خاص بحالة معينة
من حالات الضرائب ، طالما ان النص الوارد فى قانون مجلس الدولة هو
نص عام لا يقيد النصوص الخاصة ... وبنى عن البيان ان اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص مقيد ومحدود بالقانون .

(طعن ١٣٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

الفصل الثاني : ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

الفرع الاول : مجلس الدولة اصبح القاضى العام للمنازعات الادارية

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة بسائر المنازعات الادارية يشمل الطعن
الطعن فى جميع القرارات الادارية وفى طلبات التعويض عنها متى كان
مرجع الطعن احد العيوب الاربع - سواء ماتعلق بالافراد او فى شأن
الموظفين العموميين وينتجج فيها ما ورد بالبنود ٣، ٤، ٩ من المادة (١٠) مالم
يرد فيها .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت فى الطعن رقم ٤٠ ، رقم ١١٩١
لسنة ٢٠ ق بجلسة يونيه سنة ١٩٨١ ان مقتضى ما نصت عليه المادة ١٧٢
من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بأن - مجلس الدولة هيئة قضائية
مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية
ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بشأن مجلس الدولة وحددت المادة العاشرة منه اختصاصات محاكم مجلس
الدولة لتفصل دون غيرها (رابع عشر ، سائر المنازعات الادارية واشترطت
فى طلبات الغاء اقرارات الادارية النهائية ان يكون مرجع الطعن عدم
اختصاص أو عيبا فى الشكل او مخالفه القوانين او اللوائح او الخطا فى
تطبيقها او تأويلها او اساءة استعمال السلطة ، واعتبرت فى حكم
القرارات الادارية رفض السلطات الادارية او امتناعها عن اتخاذ قرار كان
من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

وعلى مقتضى ماتقدم وبحكم الدستور وهو القانون الاعلى اصبح مجلس الدولة هو صاحب الاختصاص دون غيره فى كافة المنازعات الادارية وهو كذلك قاضى التاديب دون منازع ثم جاء قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرر ما احتواه القانون الاعلى من اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية . وعليه كانت ولاية المحاكم الادارية ولاية كاملة تبسط رقابتها على كافة المنازعات والقرارات الادارية سواء كان منها ايجابيا او سلبيا طالما كان مرد الطعن عدم الاختصاص او عيب الشكل او مخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ فى تطبيقها أو تاويلها أو اساءة استعمال السلطة .

اساءة استعمال السلطة .

ومقتضى ذلك شمول اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى جميع المنازعات الادارية وهو ما جاءت به المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة من باب التقرير لهذا الحكم وتأكيدہ فيما نصت عليه فى الفقرة الرابعة عشرة منها ومن باب التفسير له بايضاح مجملة فى الفقرات الثلاث عشرة السابقة عليها التى تثبت بعض ما تناولته الفقرة الرابعة عشرة من منازعات ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر المنازعات الادارية جميعها ومنها على ما هو مقرر كل ما تعلق بالقرارات الادارية الفاء أو تعويضا ، سواء منها ماصدر فى شأن الافراد او فى شأن من شئون الموظفين العموميين ومن ثم فكل قرار اداري صادر فى مجال الوظيفة العامة يختص مجلس الدولة بالنظر فى طلبات ذوى الشأن بالفائه او التعويض عنه او هما معا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها المرتبات والمعاشات المستحقة للموظفين او عنهم لورثتهم لدخولها كذلك فى عموم المنازعات الادارية . ويندرج ضمن هذه القرارات ماورد فى البنود ٩،٤،٣ من المادة ١٠ ومالم يرد منها ومن ذلك ما تعلق بشئون الموظفين الاخرى كالنقل والاعارة والاجازات. وغيرها . وعلى هذا فالمنازعة فى شأن القرار السلبى بامتناع الوزير عن منح المدعية اجازة بدون مرتب مرافقة زوجها المعار للمملكة العربية السعودية مما يختص به المجلس ولائيا ومحكمة القضاء الادارى نوعيا .

(طعن ٤٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)
(فى نفس المعنى طعن ٦٣١ لسنة ٢٦ ق - بالجلسة ذاتها)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

مقتضى ما نص عليه الدستور فى المادة ١٧٢ منه بشأن مجلس الدولة هو شمول اختصاص محاكمة الفصل فى جميع المنازعات الادارية ومنها ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الادارية الفاء وتعويضاً سواء منها ما صدر فى شأن الافراد او فى شأن من شئون الموظفين العموميين الوظيفية ومن ثم فكل قرار ادارى صادر فى مجال الوظيفة العامة يختص المجلس بالنظر فى طلبات ذوى الشأن بالغائه او التسويص عنه او بهما معا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها المرتبات والمعاشات لدخولها فى مفهوم المنازعات الادارية - ما تضمنته المادة (١٠) من قانون المجلس من مسائل يختص بها المجلس ليس الا بياناً من باب التفصيل والايضاح لبعض القرارات حتى يمكنه الاحالة اليها فيما تلا ذلك من مواد تتعلق بالتمفرقة بين هذه القرارات وغيرها من حيث قابليتها لوقف التنفيذ ومن حيث اجراءات رفع الدعوى بشأنها كاشتراط التظلم الادارى قبلها وكذلك المواعيد - ثم يقصد المشرع قصر اختصاص المجلس على هذه القرارات وحدها - شمول اختصاص المجلس لنظر الدعوى المتعلقة بقرارات النقل التكنائى للموظفين .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مبنى طعن هيئة مفوضى الدولة ان القرار المطعون فيه ليس من ضمن القرارات المتعلقة بالموظفين الوارد تعدادها على سبيل الحصر فى الفقرات ثانيا : ثالثا : رابعا : تاسعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة مضافا اليها المنازعات التأديبية المتعلقة بموظفى القطاع العام مما مفاده انه لا يختص بشئ غيرها من منازعات الموظفين العموميين ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة ١٤ من هذه المادة من اختصاصه بسائر المنازعات الادارية اذ لو لاقضى هذه العبارة التعميم بعد التخصيص فلو اراد المشرع هذا المعنى لالتقى بالنظر على اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الادارية ولما كان ثمة حاجة الى ايراد المنازعات المذكورة فى الفقرات السابقة من تلك المادة وانما تعنى عبارة الفقرة ١٤ هذه . ان المشرع تصور وجود منازعات ادارية اخرى لا يختص للموظفين العموميين

فأراد بسط اختصاص القضاء الإدارى ليشملها دون أن يقصد بذلك أن تحجب هذه العبارة المنازعات التى سبق • ذكرها فى المادة واذهب الحكم مذعبا مخالفا فانه يكون قد خالف القانون •

ومن حيث أن مبنى الطعن الثانى المرفوع من المدعى ان الحكم ذاته جاء فى غير محله فيما انتهى اليه فى موضوع الدعوى للأوجه الآتية :

١ - ليس ثمة أى تعارض بين مقتضيات الوظيفة ودواعى الانسانية بل ان هذه الدواعى واجبة المراعاة وقد تضمنت التشريعات الوظيفية عديدة من الأوضاع التى روعيت فيها والثابت من قرار اللجنة الطبية العامة المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ وشهادة الدكتور (.) فى ١٩٧٣/٩/٢٤ والدكتور (.) فى ١٩٧٣/٨/٢٦ والدكتور (.) وهذا أستاذ الامراض النفسية بكلية طب القصر العينى انه يعانى من قلق نفسى واكتئاب ويحتاج الى الرعاية الاسرية والطبية فى القاهرة اما عن شقيقه محمد فهو كما يقول الدكتور (.) فى شهادته المقسمة أيضا يعانى حالة عصبية ونفسية مرفقة وهو حالها تحت العلاج ويحتاج للرعاية من اهله ووالدته التى يقوم برعايتها بعد وفاة والده مريضة مرضا خطيرا تقتضى سفرها الى لندن للعلاج فضلا عن اصابتها بعجز فى بصرها والى جانب هذه الظروف الصحية فهناك ظرف اجتماعى هو دراسة زوجة التى يقطعها عليها نقله الصادر به القرار المطعون فيه وهو عائل اسرته وينفق على اخيه ووالدته وعمه له وتشريد الاسرة بعيد عن دواعى الانسانية •

٢ - ان وزارة الداخلية قدرت هذه الظروف والغت من قبل قرارا لها بنقله اثناء خدمته بمديرية امن القاهرة منها الى مديرية امن اسيوط وهو نقل كان نتيجة ضعيف من احد رؤسائه عليه لخلاف بينهما شكاه الطاعن بسببه فجوزى هذا عنه •

٣ - ان مفاد قرار وزارة الداخلية باحالته الى اللجنة الطبية العامة لتقرير حالته هو انها علقت نقله على نتيجة مما كان مقتضاه لازمة الغاء قرار نقله وغير سديد لقاله الحكم من وجود رعاية طبية فى قنا اذ الواقع غير ذلك تماما .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضى الدولة فى الحكم ومداره حول اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة بقرارات نقل الموظفين نقلا مكانيا - فان مقتضى ما نص عليه الدستور فى المادة ١٧٢ منه بشأن مجلس الدولة هو شمول اختصاص محاكمة الفصل فى جميع المنازعات الادارية ومن هذه على ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الادارية الغاءا وتمويضا سواء منها ما صدر فى شأن الافراد او فى شأن من شئون الموظفين العموميين الوظيفية ومن ثم فكل قرار ادارى صادر فى مجال الوظيفية العامة يختص مجلس الدولة بالنظر فى طلبات ذوى الشأن بالغائه او الوظيفية ومنها المرتبت والمعاشات المستحقة للموظفين او عنهم لورنتهم التعويض عنه اوها معا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل لدخولها كذلك فى عموم المنازعات الادارية وما جاء بها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فى المادة ١٠ بشأن المنازعات التى تختص مجلس الدولة (المحاكم) بالفصل فيها ليس الا بيانا لمعنى ما اراده الدستور من نصه على اختصاص المجلس بالفصل فى المنازعات الادارية . . . ومنها ما ذكر من باب التقرير لهذا المعنى والتاكيد لحكمه بما نصت عليه الفقرة الرابعة عشر منها من اختصاص المجلس بسائر المنازعات الادارية من باب التفسير له بايضاح ، مجملة ببيان بعض ما تناولة هذه المنازعات ويتدرج ضمنها فيما اورده الفقرات الثلاث عشر السابقة عليها من ذكر لبعضها حيث بينت ان منها المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية وهذا البيان وان فارق بين ما تعلق منها بالافراد فجاء بها فى صيغة عامة مجملة (الفقرة ٥) وبين ما تعلق منها بما يصدر فى مجال الوظيفة العامة فأورد انواعا منها فى فقرات شتى (الفقرات ٩،٤،٣) فما ذلك الا من باب التفصيل والايضاح لبعض القرارات التى تصدر فى هذا المجال وليمكنه الاحالة

اليها فيما تلا ذلك من مواد تتعلق بالتفرقة بين هذه القرارات وبين تلك من حيث قابليتها لوقف التنفيذ استعاض عنه في بعض ما يصدر في شأن الموظفين بالاستمرار في صرف الرواتب ومن حيث اجراءات رفع الدعاوى بشأنها كاشتراط التظلم قبلها ومواعيدها ولم يقصد بذلك التعداد قصر الاختصاص على ماورد في الفقرات الثلاث المشار اليها دون سواها من قرارات ادارية يتعلق بمسائل الموظفين وشئونهم ومنها النقل المكاني والندب والاعارة وغيرها اذ في هذا القصر مخالفة لحكم الدستور كما تقدم ولا يصح القول به منع تعقيب المادة ١٠ من القانون هذه على ماورد من تعداد لبعض المنازعات الادارية سواء منها ما تعلق بالقرارات الادارية او المنازعات الضرائب او الجنسية او بالعقود الادارية وغيرها من المسائل الواردة في الفقرات الثلاثة عشر الاولى منها بالفقرة الرابعة عشر منها التي تضيف اليها وسائر المنازعات الادارية اذ مؤدى هذه العبارة هو شمول الاختصاص لما لم يذكر أنفا من المنازعات الادارية اى لباقيها ومنها ما تعلق بالقرارات الادارية الاخرى التي تصدر في شأن من شئون الموظفين حيث لا خلاف على كون المنازعات التي تثور بشأنها منازعة ادارية وسائر التي لتسئ لغة باقية قليلا أو كثيرا على ما عليه اتفاق أهل اللغة وساء اذن في الصياغة ان يرد النص ابتداء بتقرير اختصاص المجلس بنظر المنازعات الادارية جميعها ثم يعقب على ذلك بذكر مسائل وانواع منها لتخصيص بعضها باحكام لاحقة او يبدأ بذكر مسائل وانواع منها ثم تعقيب عليها بمثل الفقرة الرابعة عشر ومعناها باقى المسائل المقيدة منها وعلى هذا فان ما ذهب اليه طعن هيئة مفوضى الدولة من قول بقصر الاختصاص فى مسائل الموظفين على ما عدته الفقرات المتعلقة بها من الفقرات الثلاث عشر الاولى من المادة (١٠) - غير صحيح لمخالفته قواعد تفسير النصوص وتأويلها وتأديته الى ما يخالف نص الدستور وما اراد انقانون ان يبينه عنه وغنى عن البيان ان نص المادة ٧٢ من الدستور قاطع فى اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية وهو مما يستغنى به عن اى تأويل لها بما يؤدى الى مثل هذا القول كما انه لايجوز المساس بهذه الاختصاصات التي حددها وانما يجيز الإضافة اليها

على ما هو صريح نص المادة وبيان القانون لما حدده عنها كالمنازعات الادارية لايمدو ان يكون بيان التقرير والتفسير لا التدليل او التفسير . ومن ثم يكون هذا الطعن على غير اساس فيتعين لذلك رفضه .

ومن حيث انه عن الطعن المقدم من المدعى ومدار اسبابه التى تقدم تفصيلها على انه مع التسليم بأن النقل الصادر به القرار المطعون فيه هو نقل مكاني وانه مما يقتضيه تطبيق القواعد التنظيمية الصامة التى وضعتها الوزارة لا تباعها فى الخصوص مراعاة لما بين مختلف المناطق فى هذا البلد من اختلاف فى الطقس وتفاوت فى ظروف الاقامة واسباب المعيشة بها وسائر ما يحتاجه الضابط واسرته لاستنفاده اكثر من المدة المقررة للعمل فى غير المنطقة التى نقل اليها وعدم سابقة عمله بها اذ لم يجادل المدعى فى شيء من ذلك لا فى صحيفتها وتقرير طعنه فانه تم من ظروفه العائلية وحالته الصحية ما يقتضى تواجده بالقاهرة ليرعى أسرته او ليكون تحت رعايتها على ما أورده فى الصحيفة وعاود ذكره فى التقرير وهو ما يجب مراعاته باستثنائه من تلك القواعد لاعتبارات انسانية فان هذا الطعن يدور فى غير محله اذ أنه وان كان يصح الاستثناء من تلك القواعد لضرورة تقتضيه ومنها حالة الضابط الصحية فان الواقع فى الدعوى على ما بين مما ذكر آنفا من وقائع ومن أوراقها ان حالة الطاعن على ما يفهم من تقرير اللجنة الطبية العامة بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٣ لا ترقى الى مرتبة الضرورة التى تقتضى هذا الاستثناء ونصه وجد عنده اضطراب نفسى والرعاية الطبية والاجتماعية متوفرة فى محافظتى اسيوط وقنا اذ المرض على ما يظهر مرضى لا يلبث أن يزيله وهو مما لا يقتضى عدم عمله بالمنطقة الثالثة حيث كان فحص بتلك الجلسة ردا على مكتابة الوزارة بالاستفسار عن حالته وأثرها فى الخصوص وهذا التقرير لاحق لتقرير اللجنة بجلسة ١٩٧٣/١/٢٧ الذى قال بأن عنده اضطراب نفسى وحالته تستدعى تواجده تحت رعاية أسرته ورعاية طبية وعلى هذا فاعتماد الوزارة عليه صحيح وما ورد بالشهادات المرضية التى قدمها وأغلبها مؤرخ بتاريخ سابق على قرار اللجنة ولاحق لقرار نقله يتفق مع التشخيص الطبى المذكور ولا يخالفه فى امكان تحقق الرعاية الطبية بالجهة المنقول اليها وما أشارت اليه من أنه من المستحق تواجده ، بالقاهرة

فهنا ، على ما نص عليه فيها قيامه برعاية والدته وأخيه وزوجه لكونه المستطيع ذلك وهو ما ردت عليه الوزارة بأن له شقيقا يمكنه ذلك وأن ما تعلق برغبته في البقاء لعدم قطع دراسة وزوجه بمعهد التعاون غير منتج أصلا فضلا عن عدم ثبوت انتظامها بدراستها من سنتين وهي ان كانت لا زالت رغم بقائها في السنة الثالثة بالمعهد من السنوات سابقة (١٩٦٩) تنابعها فبالانتساب وهذا مما يرد على الطاعن ما أثاره بشأن ظروفه الاجتماعية إذ أنه وإن كان بر الوالدة والأخوة واجبا فإن نقله لا يقطع بينه وبين ذلك وهو لم يمنعه من الإسهام بتعيينه في بر والدته الى جانب شقيقه الذي يمكنه أيضا رعايتها فحين اقتضى الحال أن يصحب والدته عند سفرها الى لندن والسويد وغيرها لعلاج عينيها حصل على ما طلبه من اجازات ، خاصة بل انه حصل على بعض الاجازات الخاصة لصحبة زوجه عند سفرها الى الخارج لحصولها على عقد عمل هناك كما قال في طلبه وكل ذلك في مجموعة مما يدل على أن الجهة الادارية لم تبعد عن الحق حين أنست مما تحرته عما اعتذر به من هذه الظروف لتبرير طلبه عدم امضاء النقل ان ما صح منها لا يكفي لتبرير عدم امضاء تنفيذ قرارها بنقله اعمالا للقاعدة العامة أما الظروف الصحية ، فانها كما تقدم لا تقضى ذلك والنقل لا يمنع من مواجهتها بما يلزم اذا اقتضى الامر من حصوله على اجازات مرضية على ما تجيزه نصوص القانون أو توجيهه وهو ما اتبعه بحصوله على اجازات مرضية منها ما تلا قرار النقل (ستة أشهر) وعلى هذا لا يكون ثم في واقع الامر وظروف الحال وملابساته ما يصح له أن يعتمد عليه لتعقيب قرار نقله من حيث امكان اسناد نية التعسف في عدم استعمال الوزارة ما تملكه من استثناء من القواعد عند الضرورة إذ لم يتوفر ولا دليل على ابتغائها في ذلك أو في اصدار القرار غير المصلحة العامة أو الى قصدها الاضرار به من أى وجه ومتى كان الأمر على ما تقدم فإن القرار يسلم من هذه العيب ومن ثم لا يكون من أساسى لطلب المدعى الغاءه وغنى عن البيان أنه لا محل وقد انتهى الحكم الى هذه النتيجة الى البحث فيما تشيره الدعوى في خصوص طلب وقف تنفيذه من مسائل تتعلق بمدى جوازه على اعتبار أنه مما لم يمنعه القانون أو عدمه على اعتبار أن اتجاهه في بعض مسائل الموظفين الى الاستعاضة عنه بصرف المرتب إذ لا مورد لهذا وسواء

فى الواقع عدم قبول الطلب أو رفضه بغض النظر عن التفرقة بين الامرين قانونا .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعنان فى غير محلها ويتعين لذلك رفضهما مع الزام المدعى المصروفات عن طعنه .

(طعن ٥٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

البند الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى سائر المنازعات الادارية - أصبحت محاكم مجلس الدولة صاحبة الاختصاص العام بالفصل فى القضايا ذات الطبيعة الادارية بعد أن كان اختصاصها العام بمسائل معينة على سبيل الحصر - المنازعة فى قرارات النقل والتدب للموظفين العموميين - دخولها فى الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن السبب الأول للطعن مردود بأن البند الرابع عنصر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نصت على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى سائر المنازعات الادارية وبهذا النص أصبحت محاكم مجلس الدولة صاحبة الاختصاص العام بالفصل فى القضايا ذات الطبيعة الادارية بعد أن كان اختصاصها فى ظل قوانين مجلس الدولة السابقة محددا بمسائل معينة على سبيل الحصر ليس من بينها قرارات نقل الموظفين العموميين ، ولما كانت المنازعة فى قرار نقل المطعون ضده وهو موظف عام بمصلحة الجمارك التابعة لوزارة الخزانة تعتبر منازعة ذات طبيعة ادارية ، فانها تدخل فى الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقا للنص المشار اليه .

(طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

نص المادة ١٧٢ من الدستور على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى - مجلس الدولة أضحي بما عقد له من اختصاص بموجب الدستور وصحيح القانون المنفلد له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية بحسبانه القاضي الطبيعي ولم يعد اختصاص مجلس الدولة اختصاصا محمدا معنا على سبيل الحصر مقصورا على طائفة بذاتها من المنازعات الادارية - الصاح البنود من (أولا) حتى (ثالث عشر) من نص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عن منازعات ادارية معينة المحت اليها بصريح النص لا يعدو الأمر أن تكون هذه المنازعات الادارية قد وردت على سبيل المثال بيد أنها لا تستوى وحدها للمنازعات الادارية التي ينسطب اختصاص مجلس الدولة شاملا لها جميعا والا انطوى الأمر على مخالفة للدستور .

دعوى تعويض عن افعال الجهات الادارية فى ادارة وتسيير المرافق العامة - دعوى تعويض عن عمل مآدى ملارها مسئولية الدولة عن أعمالها المادية فى نطاق القانون العام ومجالاته - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظرها - باعتبارها من المنازعات الادارية .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » ومن ثم فقد أسسند لمجلس الدولة بنص الدستور وصريح عبارته ولاية الفصل فى المنازعات الادارية ، وترتبيا على ذلك واعمالا لمقتضاه نصت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : (أولا) الطعون الخاصة بانتخاب الهيئات المحلية (ثانيا) ، (خامسا) الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الادارية النهائية ، ، ، ،

(عنرا) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء دفعت بصفة أصلية أو تبعية ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية - ومقتضى ذلك أن مجلس الدولة أضحي بما عقد له من الاختصاص بموجب الدستور وصحيح القانون المنفذ له صاحب بلولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية بحسبانه القاضى الطبيعى والمؤهل والملأ فى هذا النوع من المنازعات وقاضى القانون العام فى هذا الشأن ، ولم يستند اختصاص المجلس على ما كان عليه بذى قبل اختصاصا محدودا معينا على سبيل الحصر مقصورا على طائفة بذاتها من المنازعات الادارية . وانه لئن كانت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة المشار اليه قد أفصحت فى البنود (أولا) حتى (ثالث عشر) عن منازعات ادارية معينة ألعت اليها بصريح النص ، فلا يعدو الامر أن تكون هذه المنازعات قد وردت على سبيل المثال واستوت منازعات ادارية بنص القانون لا يقبل خلف على كنهها أو تكييفها ، بيد أنها لا تستوى وحدها جل المنازعات الادارية التى ينبسط اختصاص مجلس الدولة شاملا لها جميعا ، والا انطوى الامر على مغالفة للدستور ذاته وافراغ البند (رابع عشر) المشار اليه من فحواه مضمونه وتجريده من كل مغزى وأثر حال أن الاصل فى النص وجوب أعماله لا اهماله سيما وان له سندنا بينا وأصلا واضحا من صميم الدستور وصريح عبارته .

ومن حيث أن دعوى المدعى تعويضه عن أضرار يدعيها بسبب افعال ينسبة لجهة الادارة بشأن مرفق الطرق والكهرباء والصرف الصحى بالعاصمة ليست من دعاوى الفاء القرارات الادارية أو التعويض عنها ، اذ لا يتوجه المدعى بدعواه الى عمل قانونى معين يصلح عن ارادة ملزمة لجهة الادارة بقصد احداث أثر قانونى ، ومن ثم فلا تعبل فى شأن تلك الدعوى الضوابط المقررة فى نظير منازعات القرار الادارى سواء فى صورته الايجابية أو السلبية وانما هى (عوى تعويض عن عمل ماذى مدارها مدى مسئولية الدولة عن أعمالها المادية فى نطق القانون العام ومجالاته) اذ هى منازعة يتاكسد اتصالها مباشرة بمرفق عام يدار وفقا للقانون العام وأساليبه ويتبدى فيها واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها ، وهى ليست منازعة متعلقة بجهة الادارة حيث تمارس نشاطا يخضع للقانون الخاص أو يدور فى فلكه وانما

هي منازعة ثبتت في حقل القانون العام وتحت مظلته وتمثل في خلال أحواله ومناخه المتميز ، ومن ثم فلا يجوز النأي بها عن القضاء الإداري قاضيهما الطبيعي ، وقواعد القانون العام وضوابطه من حيث المسؤولية وأركانها ، والتي لا تبنى على قواعد القانون المدني إذ لا غنى في مجالها عن وجوب استظهار ظروف المرفق وأعبائه وما يفقل به من الواجبات والصعاب وظروف الزمان والمكان ووجه العلاقة بين مدعى الضرر والمرفق . . . ، وغير ذلك مما لا مندوحة عن وجوب تقديمه في مقام وزن المسؤولية الإدارية والنوعين عنها قانونا ، وهو ما غاب عن محكمة القضاء الإداري نظيره والتصدى له بعد إذ نأت بالمنازعة عن صحيح تكيلها قانونا وتنكبت بها منارها السنوي ، الأمر الذي يقتضى من أجله جميعا إلغاء الحكم الطعن والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى بحسبانها منازعة إدارية مدارها مدى مسؤولية الإدارة عن أعمالها المادية وإعادتها إليها مجددا للفصل في موضوعها بعد إذ تنهيا أسباب الحكم فيه .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى على الوجه المبين بأسباب الحكم ، وبإعادتها إليها للفصل في موضوعها .

(طعن ١١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)

الفرع الثانى : فى شئون الموظفين

اولا : ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

عمال المعاش بتفتيش سجا التابع لوزارة الزراعة موظفون عموميون -
اساس ذلك - اختصاص القضا الادارى بالفصل فى المنازعات التى تنشأ
بينهم وبين جهة الادارة بمناسبة مباشرتهم لخدمة ذلك المرفق العام .

ملخص الحكم :

ليس فى التشريعات أو اللوائح فى مصر نص يعرف الموظف العمومى
وان كان الكثير من القوانين المصرية استعملت عبارة (الموظفين العموميين)
أو (المستخدمين العموميين) دون تفرقة بين العبارتين ودون تحديد
فئة الموظفين العموميين بالذات . نجد ذلك فى مختلف التشريعات الصادرة
منذ سنة ١٨٨٣ بشأن الموظفين بل وفى التشريعات الحديثة أيضا .

فالقانون المدنى أشار فى المادة (١٦٧) منه الى عبارة (الموظف العام)
وفى المادة (٦٠٩) منه (الموظف أو المستخدم) وقانون المرافعات المدنية
والتجارية يشير فى المادة (٢٠٦) منه الى (الموظفين والمستخدمين المكلفين
بخدمة عامة) كذلك قانون العقوبات فى مختلف مواده ينص على الموظفين
والمستخدمين دون تمييز بين النوعين . ثم صدر القانون رقم (٢١٠) لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فقسم موظفى الدولة الى فئتين : الموظفين
الداخلين فى الهيئة سراء كانوا مثبتين أم غير مثبتين (وتسرى عليهم أحكام
الباب الأول من القانون) ثم المستخدمين الخارجين عن الهيئة (وتسرى
عليهم أحكام الباب الثانى) فميز الشمارع لأول مرة بين الفئتين وأخضع
كل فئة منهما لأحكام خاصة . ولا يمكن اعتبار ما نصت عليه المادة الأولى

من قانون نظام موظفي الدولة تعريفا للوظيفة العامة أو تعريفا للموظف العمومي ، اذ أنه اقتصر فقط على بيان أولئك الذين تنطبق عليهم أحكام هذا القانون . ولئن كانت أحكام هذا القانون تسرى على الغالبية الكبرى من موظفي الدولة ومستخدميها الا أنها مع ذلك لا تسرى على فئات أخرى منها طوائف الموظفين الذين تنتظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة ، وهناك بعض عمال الدولة لا تنطبق عليهم أحكام هذا القانون ويعتبرون مع ذلك من الموظفين العموميين كالعمد والمشايخ والمأذونين . وقد تلاقى القضاء والفقه الإداريان على عناصر أساسية للوظيفة العامة ولاعتبار الشخص موظفا عموميا يتعين مراعاة قيام العناصر الآتية :

(١) أن يساهم في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر ، وفي مصر يعتبرون موظفين عموميين عمال المرافق العامة سواء كانت إدارية أم اقتصادية ما دامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال المباشر .

(٢) أن تكون المساهمة في إدارة المرافق العامة عن طريق التعيين أساسا وقرار اسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردى أو مجموعى يصدر من جانب السلطة العامة ويجب أن تقابله موافقة من جانب صاحب الشأن ، فالموظف العمومي يساهم في إدارة المرافق العامة مساهمة إدارية يقبلها دون قسر أو ارغام . أما اللاحق جبرا في خدمة مرفق عام فلا تطبق عليه أحكام الوظيفة العامة .

(٣) أن يشغل وظيفة دائمة وأن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية . وغنى عن القول أن هذه العناصر لا يمكن اعتبارها عناصر قاطعة نهائية للحكم على عامل من عمال الإدارة بأنه موظف أو غير موظف ، الا أنها عناصر أساسية يجب مراعاتها .

وهناك عناصر أخرى يتعين استبعادها ولم يعمل عليها القضاء فمن ذلك المعيار فى اعتبار الموظفين ، ليس نوع العمل الذى يسند اليهم أو أهمية العمل أو كونهم مثبتين أو غير مثبتين ، يستقطع منهم معاش أم لا يستقطع ، أو يمنحون مرتبات نقدية أو عينية أو لا يمنحون مرتبات نقدية .

استقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار أن العمد والمشتايخ من الموظفين العموميين ، إذ أن الراتب الذى يجرى عليه حكم الاستقطاع ليس شرطا أساسيا لاعتبار الشخص موظفا عموما ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالماذون فلا يؤثر فى هذا النظر أنه لا يتقاضى راتبا من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للتوظيفة العامة أو شرطا من الشروط الواجبة فى اعتبارها . ويلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصرون على موظفى الحكومة المركزية بل يدخل فيهم موظفو السلطات اللامركزية الاقليمية والسلطات اللامركزية المصلحية أى المنشآت العامة حتى ولو كانوا لا يخضعون لجميع أحكام قانون موظفى الدولة .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه « لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لأحكام الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لاشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر فى حقيقتها عقد عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص » .

وعلى هدى ما تقدم ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومن ملف خدمة المطعون عليهما أن نظام معاملة عامل المعاش يقوم على أن يقدم العمد أو شيوخ الناحية عمال المعاش لللازمين وفقا لحاجة العمل بتفتيش سखा التابع لوزارة الزراعة فيستخدمون فى مختلف الأعمال الزراعية بمقتضى عقد خاص وبأجر يتناسب والدرجة المبين عليها كل منهم فضلا عن ميزات عينية أخرى مقابل تشغيلهم فى أعمال الفلاحة بالتفتيش الحكومى ويستمر عملهم طوال العام بدون انقطاع حتى ولو قل العمل الزراعى وفضلا عن الأجر اليومى المقرر مقدما فى اللائحة فإن عامل المعاش يمنح مساحة أرض زراعية فى التفتيش تتفاوت وفقا لدرجته بفئة إيجارية مخفضة عما حدده قانون الإصلاح الزراعى كقيمة إيجارية ، ومقرر لهؤلاء العمال نظام إجازات بأنواعه اللائحية المختلفة وعامل المعاش فى كل ذلك يعمل تحت إشراف وتوجيه الجهة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة . فلا جدال إذن والحالة هذه فى أن عامل المعاش بوزارة الزراعة إنما هى علاقة عمل دائل وليست

علاقة عرضية أو مؤقتة ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
بنظر المنازعات التى تنشأ بين عامل المعاش وجهة الادارة بمناسبة مباشرة
لخدمة ذلك المرفق العام .

(طعن ١٦٤٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٥)

لأعادة رقم (١١٩)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين - اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى بنظرها - مناط ثبوت صفة الموظف العام أيا كان نوع وظيفته
أو درجتها وبغض النظر عن القانون أو اللائحة أو العقد الذى يحكم موضوع
النزاع - ثبوت هذه الصفة لمستخدعى ادارة مشروع الغاب الصادر
بأنشائها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان مناط اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين
العاملين هو ثبوت صفة الموظف العام للمدعى أيا كان نوع وظيفته أو درجتها
وسواء اعتبر موظفا أو مستخدما أو عاملا وفقا للقوانين واللوائح السارية
بغض النظر عن القانون أو اللائحة التى تحكم موضوع النزاع ذاته الذى
يشيره أمام المحكمة فيما يتعلق براتبه أو حقوقه التقاعدية ان كان قانونا أو
لائحة أو عقدا .

ولما كانت ادارة مشروع الغاب تهدف الى تحقيق مشروع ذى نفع عام
لتنمية الانتاج الاقتصادى فى البلاد فهى بهذا تعتبر مرفقا عاما تديره الدولة
عن طريق نظام خاص تضمنه القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ الصادر بأنشائها .
فاذا كان الثابت أن المدعى وقد شغل احدى وظائف هذه الادارة منذ سنة
١٩٥٢ حتى الآن بصفة منتظمة ومستمرة وثبت فى وظيفته هذه (سائق)
بوصفه من مستخدعى المؤسسة فى سنة ١٩٥٨ ، وبذلك فقد تكاملت له
صفة الموظف العمومى ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى غير

قائم على أساس وتكون المحكمة اذا قضت باختصاصها بنظر الدعوى قد
أصابت الحق .

(طعن ١١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

المتطوعون للتدريس بمعهد البحوث الاسلامية بالجامع الأزهر - علم
اتصافهم بوصف المعينين باحدى الوظائف الدائمة او المؤقتة بميزانية
الأزهر لا يسقط عنهم لزوما صلة الموظف العام - اختصاص القضاء الادارى
بمنازعاتهم .

ملخص الحكم :

لا وجهة للمحاجة بأن المدعى - وهو متطوع للتدريب بمعهد البحوث
الاسلامية بالأزهر - لو كان حقا متبنت الصلة بقوانين التوظيف بالأزهر
لانهدم الأساس الذى يقوم عليه اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى ،
ذلك أن عدم اتصافه بوصف المعين فى احدى الوظائف الدائمة او المؤقتة
بميزانية الأزهر لا يسقط عنه لزوما صفة الموظف العام الذى يسـهل
فى انتظام مرفق عام ، لأن العلاقة التى كانت تربطه بالأزهر لم يكن مبناها
عقد عمل فردى بل هى علاقة تنظيمية يحكمها نظام التطوع وهو نظام
يجعله مشبها بالموظف العام اذ يجمعه به جامع التصدى للخدمة العامة
وهذا كاف لقيام اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى .

(طعن ١٧١٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - تعتبر مؤسسة عامة -
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى
القرار التاديبى الموقع على أحد موظفيها .

ملخص الحكم :

ان ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - بحكم انشائها ، ومنحها الشخصية المعنوية ، وقيامها على ادارة مرفق عام هو مرفق النقل بدائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها واستغلاله ، وتشكيل مجلس ادارته وصفات رئيسه ونائبه وأعضائه ، والسلطات المخولة له ، واستقلال ميزانيته عن ميزانية الدولة - تعتبر مؤسسة عامة بتوافر عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها فيها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لها ، بوصفها فرعا من سلطات الدولة ، وان كانوا موظفين غير حكوميين ومستقلين عن موظفي الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين واللوائح الموضوعة لهم . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالظن فى قرار الجزاء التأديبي الموقع على المدعى من مجلس الادارة ينقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(ظعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة - تحدد وضعها القانوني - الرابطة بينها وبين موظفيها من روابط القانون العام - لا يؤثر فى مركزهم اللاتقى ان يكون التعيين بعقد عمل فردى - ليس ثمة ما يمنع من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات التعاقدية .

ملخص الحكم :

تبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة

انه قد نص في المادة الأولى منه على أن ينشأ مؤسسة عامة يطلق عليها « الهيئة العامة لتنفيذ برنامج ٥٠ السنوات الخمس للصناعة » ويكون مركزها مدينة القاهرة ، ونصت المادة الثانية منه على أن تختص الهيئة بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس للصناعة إما بنفسها مباشرة أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الافراد أو المصالح ونصت المادة الثالثة على أن يشكل مجلس ادارة الهيئة من رئيس وعشرة أعضاء على الأقل وعشرين عضواً على الأكثر يصدر بتعيينهم وتحديد مدتهم ومكافاتهم قرار رئيس الجمهورية ويختار من بينه أعضاء المجلس عضواً منتدباً تكون له اختصاصات المدير المنصوص عنها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة . ونصت المادة الرابعة من القرار على أنه يتولى مجلس الادارة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ونصت المادة السادسة على أن تصدر قرارات المجلس بأغلبية عدد الأصوات وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس وتعتمد القرارات من رئيس الجمهورية ونصت المادة الثامنة على أن تكون للهيئة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتتبع الهيئة في أنظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستغلال المناسبة وفقاً لما هو متبع في المشروعات التجارية والصناعية وذلك دون الاخلال برقابة ديوان المحاسبة ونصت المادة التاسعة على أن يضع مجلس ادارة الهيئة اللوائح الادارية والمالية دون التقيد بالقواعد والنظم التي تجرى عليها المصالح والهيئات الحكومية . وبمقتضى السلطة المخولة لمجلس الادارة في المادة الاخيرة وضع المجلس لائحة في شأن أساس الاعتماد والصرف والتجاوز وذلك لتنظيم العلاقة بين الهيئة وجهات التنفيذ متضمنة قواعد واجراءات الصرف وقد نص البند الخاص من هذه القواعد على أن يتم الاعلان عن جميع الوظائف المطلوبة في الجرائد العامة مرتين على الأقل وتشكل لجنة لفحص الطلبات واختيار المتقدمين واعداد تقرير بنتيجة الاختبار مع اقتراح المكافآت . ويعتمد التقرير من السلطة المختصة في جهة التنفيذ على أن ترسل صورة منه بعد اعتماده للهيئة موضحاً به أسماء المرشحين من المتقدمين حسب أولويتهم مع بيان مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة

والمرتبات التى كانوا يتقاضونها ، ثم بيان الوظائف المرشــحون
لشغلها والمرتبات المقترحة والأسس التى روعيت فى اختيارهم واستبعاد
الآخرين - وتتولى جهة التنفيذ بعد اعتماد تقرير لجنة الاختبار -
التعاقد مع المرشحين بمقود مؤقتة قابلة للتجديد ، وطبقا لقانون عقد العمل
الفردى - وترسل صورة من كل عقد للهيئة .

ويتضح مما تقدم بيانه فى معرض سرد نصوص القرار الصادر بإنشاء
الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة أن هذه الهيئة
بحكم التسمية التى أطلقها عليها القرار الصادر بإنشائها وبحسب الأغراض
التي أنشأت أساسا من أجل تحقيقها والمرافق التى قامت على أدائها
وتنفيذها ، وبالنظر الى ما أضفاه عليها القانون من سلطات ومنحها
من صلاحيات ومقومات هى هيئة عامة تقوم على إدارة مرفق عام من أهم
مرافق الدولة وقصد به أساسا وجه المصلحة العامة عن طريق النهوض
بالإنتاج الصناعى ومضاعفته وما يستتبعه من زيادة الدخل القومى ، وقد
أكد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤
والذى استبدل باسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس
لصناعة للهيئة العامة للتصنيع ونقل إليها اختصاصات مصلحة التنظيم
الصناعى اذ نص القرار المذكور فى المادة الثالثة أن تعتبر الهيئة العامة
للتصنيع هيئة عامة فى مفهوم احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

ومتى تبين ذلك وتحدد وضع الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات
الخمس للصناعة على النحو السابق ، وجب اعتبار الرابطة بينها وبين
موظفيها رابطة تنظيمية عامة من روابط القانون العام وتبعا لذلك يعتبر
موظفيها رابطة تنظيمية عامة من روابط القانون العام وتبعا لذلك يعتبر
متى كانت العلاقة التى تربطهم بها متصفة بصفة الاستقرار والدوام وقد أيد
هذا الأصل وأكده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة
اذ نص فى المادة الثالثة عشرة منه على أن تسرى على موظفى وعمال
الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما يرد بشأنه
نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس

الادارة : هذا النص صريح فى اعتبار الرابطة بين الهيئات العامة وموظفيها رابطة تنظيمية من روابط القانون العام اذ لا يتصور أن يكون قانون الوظائف العامة مرجعا عاما فى هذا الشأن الا اذا كانت لهذه الرابطة تلك الطبيعة واذا كان ذلك فان المدعية تعتبر بهذه المثابة وعلى مقتضى النظر المتقدم من عداد الموظفين العموميين ، ويختص بالتالى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات التى قد تثور بين أولئك الموظفين وبين الهيئة فى مجال الوظيفة العامة ، ولا يغير من هذا النظر أن مجلس ادارة هذه الهيئة قد أصدر قرارا نص فيه على أن تتولى جهة التنفيذ بمساعدة اعتماد تقرير لجنة الاختبار التعاقد مع المرشحين بعقود مؤقتة قابلة للتجديد وطبقا لقانون عقد العمل الفردى ذلك لان استعارة القواعد المعمول بها فى قانون عقد العمل الفردى فى شأن تعيين موظفى الهيئة انما يضافى على هذه القواعد بعد أن أقرها مجلس الادارة بما له من سلطة فى هذا الخصوص حسبما سلف البيان وصف القواعد التنظيمية التى تنظم شئون موظفى الهيئة ويبقى هؤلاء الموظفين فى مركز لائعى خاضعين لاحكام القانون العام ، وغنى عن البيان أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الاحكام التى تنظم العلاقات العقدية لتحكم حالات خاصة بموظفى الحكومة والهيئات العامة وان هذه الاحكام المستعارة تعتبر بمقتضى النص عليها فى التوانين أو القرارات المنظمة لحالات أولئك الموظفين أو بمقتضى الاحالة اليها احكاما تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٢٧٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٣)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الاتحاد العام للغرف التجارية - تكييفه فى ضوء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والرسوم الصادر فى ١٨/٨/١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية - هو مرفق عام من مرافق التمثيل المهنى لدى السلطات العامة - القرارات التى يصدرها هى قرارات ادارية تخضع لوصاية ادارية من مصلحة التجارة - لا يؤثر فى هذا التكييف عدم تطبيق

قواعد التوظيف الحكومية والاخلد بقواعد القانون الخاص التى تنظم هذه الشئون - كون سلطة المكتب فى هذا الشأن لائحية يفتى على قواعد القانون الخاص هنا صيغة الاحكام اللائحية - خضوع القرارات سائلة الذكر لرقابة لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية نصت عن أنه « تنشأ غرف تجارية وتكون هذه الغرف هي الهيئات التى تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الاقليمية لدى السلطات العامة وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » ونصت المادة ٤٢ من القانون المذكور على أن « للغرف التجارية أن تكون اتحادا عاما لها للعناية بالمصالح المشتركة بينها وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم تعين فيه بوجه خاص الاحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالغرف التجارية » كما نصت المادة ٤٤ من القانون ذاته على أنه « يوضع للغرف التجارية لائحة عامة تصدر بمرسوم وتشمل بوجه خاص ١ - . . .

٢ - ٣ - ٤ - النظام الداخلى للغرف » وقد نصت المادة ٤٩ من المرسوم الصادر فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية تحت عنوان (هـ) النظام الداخلى على أنه « تنتخب الغرفة من بين اعضائها رئيسا ووكيلا أو وكيلين وأميناً للصندوق ومساعداً له يقوم بعمله فى حالة غيابه وسكرتيراً ويشكل منهم مكتب الغرفة ويكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لاصوات الاعضاء الحاضرين ويقوم المكتب بتنظيم اقسام الغرفة والخزانة وتعين الموظفين وفصلهم على ألا يعتبر قرار التعيين أو الفصل نهائيا الا بعد موافقة مصلحة التجارة » ونصت المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بانشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية « للعناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية المصرية يسمى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية » وتكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة « كذلك نصت المادة ١٤ من هذا القرار على أن تتبع فيما يتعلق بتنظيم الاعمال الادارية الخاصة بالاتحادومعاملة الموظفين به القواعد والاحكام المقررة بالنسبة الى الغرف التجارية » .

ويبين من استعراض النصوص المتقدمة أن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية هو مرفق عام من مرافق التمثيل المهني لدى السلطات العامة اعترف له المشرع بالشخصية الاعتبارية وهو منبثق من الغرف التجارية التي اعتبرها المشرع بالنص الصريح من المؤسسة العامة ومن ثم لزم اعتباره بحكم القانون من المؤسسات العامة التي تزاوّل التمثيل المهني لدى السلطات العامة .

ومن حيث أنه ولئن كان الاصل في هذا النوع من المؤسسات العامة انه يمارس اختصاصاته المختلفة بمزيج من وسائل القانون العام ووسائل القانون الخاص . الا ان القول الفصل في بيان دون وسائل القانون العام ودور وسائل القانون الخاص في تكوينه ونشاطه ينبغي ان يكون مرده أولا الى النظام القانوني الذي وضعه له المشرع . على أن الامر مقصور في خصوصية هذه المنازعة على بحث أى وسائل يتبعها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية في تعيين موظفيه وفصلهم . هل هي وسائل القانون العام أو بعبارة أخرى قرارات ادارية تخضع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادري ، أو هي وسائل القانون الخاص أو بعبارة أخرى علاقات تعاقدية فتدخل في ولاية القضاء المدني ، وكما سلف البيان القول الفصل في تحديد ذلك ينبغي أن يكون مرده أولا الى النظام الذي وضعه المشرع للاتحاد المذكور .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشاء الاتحاد المشار اليه قد احوال كما هو مبين آنفا - في المادة ١٤ منه فيما يتعلق بمعملة موظفيه الى القواعد والأحكام المقررة بالنسبة الى الغرف التجارية كما أن المادة ٤٩ من اللائحة العامة للغرف التجارية . على نحو ما سبقت الاشارة اليه قد عهدت الى مكتب الغرفة بتعيين الموظفين وفصلهم على الا يعتبر قرار التعيين أو الفصل نهائيا الا بعد موافقة مصلحة التجارة وانه ولئن كان قد صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسة العامة وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في

٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وحدثت واقعة النزاع الراهن فى ظله الا أن هذا القانون كما جاء فى مذكرته الايضاحية « قد روعى فى اعداده ما تضمنته التشريعات السابقة من خصائص جوهرية تشترك فيها جميع المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها واشكالها ، وما قرره الفقه والقضاء فى هذا الشأن دون الاحكام التفصيلية الخاصة بنوع واحد من المؤسسات أو بمؤسسة معينة بالذات ومن ثم فقد ترك القانون بيان التفصيلات التى تختلف فيها بعض المؤسسات العامة عن بعضها الآخر للإدارة التى تنشأ بها كل مؤسسة عامة على حدة . وبالتالي فليس فى القانون المذكور ما يتعارض مع النظر سالف البيان » .

وينبنى على ما تقدم اعتبار قرار الاستغناء عن خدمات المدعى الصادر من مكتب الاتحاد لعام للغرف التجارية فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ والذى وافق عليه الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ - اعتبار القرار المذكور قرارا اداريا وبالتالي اعتبار المنازعة الرهنة مندرجة فى مفهوم الطلبات المنصوص عليها فى المادة ٨ (خامسا) والمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الامر الذى يترتب عليه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى هذه المنازعة ومفاد هذا النص أن مكتب الغرفة (وكذلك مكتب الاتحاد) حين يعين الموظفين أو يفصلهم إنما يمارس سلطة لائحية تتمخض عن قرارات ادارية وآية ذلك أنه يخضع فى هذا الخصوص لوصاية ادارية من جانب السلطة التنفيذية ممثلة فى مصلحة التجارة . و من ثم فإن المنازعات المتعلقة بهذه القرارات تدخل الغاء وتعويضا فى لاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . وليس بذى أثر بعد ذلك على قيام هذه السلطة اللائحية وبالتالي على انقضاء الاختصاص للقضاء الادارى ، أن يطبق مكتب الغرفة (كذلك مكتب الاتحاد) فى شئون تعيين الموظفين وفصلهم الاحكام العامة فى شأن التوظيف التى تسرى على موظفى الحكومة ، أو أن يستعير من القانون الخاص القواعد التى تنظم هذه الشئون ما دامت السلطة التى يمارس بها المكتب الشئون المذكورة هى سلطة لائحية إذ أن هذه السلطة اللائحية من شأنها ان تضى على قواعد القانون

الخاص التي قد يطبقها المكتب في شئون تعيين الموظفين وفصلهم - صيغة
الاحكام اللاتحجية ٥

(طعن ٧٤٥ لسنة ق - جلسة ١٩٦٤/٩/٩)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

غرف تجارية - اختصاص - اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل
في دعاوى موظفى الغرف التجارية •

ملخص الفتوى :

ان القضاء الادارى يختص بنظر دعاوى موظفى الغرف التجارية متى
كان العمل الذى يؤدونه دائما بطبيعته ولازما لاستمرار سير الغرف بانتظام
واطراد ودإخلا فى تنظيمها الادارى •

(فتوى رقم ٥٥٣ - فى جلسة ١٩٦١/١٢/١٣)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

يترتب على تحويل المؤسسة العامة الى شركة من شركات القطاع العام
وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بشركات
القطاع العام - زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - القرارات الصادرة
فى شأن العاملين بالمؤسسة قبل ذلك تظل قرارات ادارية وان تغيرت صفة
مصدرها فيما بعد - يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون
اعتداد بالصفة فى وقت لاحق - اثر ذلك : دخول المنازعة فى صفة هذه
القرارات فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى •

ملخص الحكم :

من حيث ان الجهة الادارية طلبت فى عريضة تصحيح شكل الطعن
الحكم بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة

المندية المختصة ، تأسيسا على انه قد ترتب على تحويل المؤسسة المدعية الى شركة من شركات القطاع العام باسم « الشركة المصرية لانتاج اللحوم والالبان بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٧١٢ لسنة ١٩٧٥ وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، ان زالت عن العاملين بالمؤسسة الملقاة - والمدعى من بينهم صفة الموظف العام التى كانت تنطبق على العاملين بالمؤسسات العامة ، ويترتب على ذلك ان المنازعة الماثلة وهى منازعة متعلقة بالمرتب - تصبح من اختصاص القضاء العادى بحسبان أن اختصاص محاكم مجلس الدولة الميينة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور بالنسبة للعاملين بالقطاع العام على الطعن فى القرارات التأديبية .

ومن حيث ان القرارات المطعون فيها والتى قضت بمجازاة المدعى تقيديا وبالزامه بالتعويض ، قد صدرت من المؤسسات المصرية العامة للحوم والالبان فى المدة من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٦٩ - وقبل أن تتحول الى شركة فى سنة ١٩٧٥ - وكان المدعى آنذاك موظفا عاما بالمؤسسة المذكورة فان هذه القرارات تعتبر والحال كذلك قرارات ادارية صادرة فى شأن موظف عام ، ويبقى هذا الوصف ملازما لتلك القرارات وان تغيرت صفة مصدرها فيما بعد ، ذلك انه يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير هذه الصفة فى وقت لاحق ، ومؤدى ذلك أن يظل الاختصاص بنظر المنازعة فى القرارات المذكورة للمحكمة التى لها ولاية الفصل فيها ، بمعنى - انه لا يترتب على الغاء المؤسسة مصدرة القرارات بتحويلها الى شركة قطاع عام فى سنة ١٩٧٥ - وما تفرع عنه من زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - انتقال الاختصاص بنظر المنازعة الماثلة الى المحاكم المدنية .

ومن حيث ان المدعى لجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعنا فى القرارات سالفة الذكر عقب صدورها ، فيما اشتملت عليه من جزاءات تأديبية ومن الزام بالتعويض عن المخالفات المسندة اليه ، ولما كانت المحكمة صاحبة الاختصاص بنظر طلب الغاء القرار الادارى تخصص أيضا بالفصل فى كل ما يتصل به أو يتفرع عنه من طلبات أو منازعات ، اعمالا لقاعدة ان قاضى

الاصل هو قاضى الفرع ، لذلك فان محكمة القضاء الادارى التى طرح عليها طلب الالفاء القرارات المطعون فيها ، تختص أيضا بالفصل فى المنازعة فى التعويض الذى ضمنته الجهة الادارية هذه القرارات والزمت المدعى بأدائه خصما من مرتبه ، وعلى ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص الذى أثارته الطاعنة غير قائم سند ، خليف بالرفض .

(طعن ٥٥٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير صفة مصدره بعد تاريخ صدور القرار - مثال : تحول بنك مصر الى شركة بعد أن كان مؤسسة عامة - تظل القرارات التى صدرت منه خلال فترة اعتباره مؤسسة عامة ، قرارات ادارية - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

متى ثبت على النحو المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة فى وقت صدور القرار ، ووضوع هذه المنازعة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان المدعى آنذاك يعتبر من الموظفين العموميين فان القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قرارا اداليا له كل سمات ومقومات القرار الادارى ، ويكون الطعن عليه بالالفاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى أقيم الطعن فى ظل أحكامه والتى تمعد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولما كانت دعوى الالفاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الادارى ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجيتها على الكافة فانه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير مصدره اذا ما وقع هذا التغيير فى تاريخ لاحق على صدور القرار واذا كان ذلك فانه وقد ثبت أن القرار المطعون فيه صدر من رئيسي

مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطة تاديبية فى وقت كان البنك فيه مؤسسة عامة فانه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدر فى كونه قرارا اداريا تحول بنك مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولا بها عند صدوره دون غيرها ويكون الطعن عليه قد انعقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس للمحاكم العادية ولاية الغاء القرارات الادارية وانما ناطت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى اقيمت الدعوى فى ظل أحكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لمحكمة القضاء الادرى على ما سلف البيان .

(طعن ١٢٥٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى الطلبات المتعلقة بالعاملين بالدولة - تكييف العلاقة القانونية بين طالبة البحث والمجلس الاعلى لدعم البحث - علاقة وتليفية - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة بها .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى عليها حصلت على بكالوريوس فى العلوم (كيمياء - طبعة) وصدر قرار السيد نائب رئيس الوزراء للشئون العلمية ورئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة بترشيحها للتعيين فى وزارة البحث العلمى ثم صدر قرار امين عام المجلس الاعلى لدعم البحوث رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ متضمنا تعيين المدعى عليها فى ١٥ من مارس سنة ١٩٦٥ طالبة بحث بالمجلس الاعلى لدعم البحوث بمنحة قدرها ٢٠ جنيه شهريا وتسلمت عملها فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ وألحقت بمعهد الصحراء ولما أثير موضوع جمعها بين عملها بالمجلس المذكور وبين التدريس بمدرسة ليسيه الحرية ، تقدمت فى ٣ من اغسطس سنة ١٩٦٥ الى المجلس الاعلى لدعم البحوث

باستقلالها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ وأورت في هذا لطلب استعدادها لسداد ما سبق أن حصلت عليه من منحة مدة عملها بالمجلس كما تقدمت بطلب آخر في ذات التاريخ أشارت فيه الى استقلالها السابقة واتمست تقسيط المبالغ المستحقة عليها لمدة ١٢ شهرا ثم عادت المدعى عليها وقدمت طلبا مؤرخا ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عدلت فيه عن استقلالها السابقة وتاشر عليه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بالحفظ على أساس استقلالها المقدمة في ٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ تعتبر مقبولة بفوات أكثر من ثلاثين يوما على تقديمها .

ومن حيث انه بتاريخ ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى والحق بالوزارة المذكورة كل من المجلس الأعلى لدعم البحوث والمركز القومى للبحوث ويتبعه ثمانية معاهد ومعاهد البحوث النوعية المبينة بالقرار المشار اليه ومن بينها معهد الصحراء الذى الحقته به المدعى عليها ، ونصت المادة (٥) على أن « تسرى اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على معاهد البحوث النوعية التابعة لوزارة البحث العلمى فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وفى ذات التاريخ أى فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المجلس الأعلى لدعم البحوث وقد نص فى المادة الأولى منه على ان « ينشأ مجلس أعلى لدعم البحوث يعتبر هيئة عامة ويلحق بوزارة البحث العلمى وتكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويهدف الى تحقيق الأغراض الآتية :

(أ) تحديد مشروعات البحوث ذات الأولوية الخاصة فى خدمة برنامج التنمية بالجمهورية وتمويلها .

(ب) المساهمة فى تمويل مشروعات البحوث العامة التى تهدف الى تقدم العلم وتدريب الباحثين والنهوض بمستواهم .

(ج) تشجيع العمل الجماعى بين الباحثين فى الدولة وتنمية التعاون بينهم ورعاية المبرزين منهم .

(د) متابعة نتائج البحوث التى يمولها المجلس والعمل على اخراجها الى حيز التطبيق فى القطاعات المختلفة .

وقد ظل المجلس الاعلى لدعم البحوث قائما ويؤدى رسالته الى ان صدر فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بانشاء المجلس الاعلى للبحث العلمى ومتضمنا النص على الغاء كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى ورقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المجلس الاعلى لدعم البحوث .

ومن حيث انه ايا كان الراى فى الكتييف القانونى لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمجلس الاعلى لدعم البحوث فان العلاقة التى تربطها بالمجلس المذكور - فى حدود اغراض ذلك المجلس - هى علاقة قانونية تدور فى فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مآلا وتنبع هذه العلاقة من القرار الصادر بتعيينها فى المجلس المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الادارية والقواعد التنظيمية المطبقة فى المجلس واذا كانت المنازعة المائلة تتصل بالعلاقة القانونية للمدعى عليها بالمجلس المذكور فانها تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ومن حيث ان المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والمستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم (٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة العاشرة متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه » فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة

الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احوالتها اليها لتفصل في موضوعها .

(طعن ٥٥٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المعهد القومي للقياس والمعايرة - اعتبار العلاقة بينه وبين طلاقة علاقة قانونية تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - اختصاص المحاكم الادارية بنظر المنازعة - اساس ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

يتعهد طالب البحث بالتفرغ للبحث والمواظبة عليه ، كما يتعهد ان يستمر فيه لمدة سنة على الاقل فاذا تغل عنه خلال السنة الاولى تعين عليه ان يعيد الى المركز كل ما تسلمه من قيمة المنحة وكذلك الرسوم التى يكون المركز قد دفعها له اثناء الفترة التى قضاها به .

ايا كان الرأى فى التكييف القانونى لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمعهد القومى للقياس والمعايرة ، فان العلاقة التى تربطها بالمجلس المذكور هى علاقة قانونية تدور فى فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مالا ، وتتبع هذه العلاقة من القرار الصادر باقامتها طالبة بحث بالمعهد المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الادارية والمالية المطبقة فى المعهد ، واذ كانت المنازعة الماثلة تتصل بالعلاقة القانونية المشار اليها التى قامت بين المدعى عليها وبين المعهد المذكور ، فانها تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ان المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل فى طلبات الغاء

القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم، وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات ، والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم . ولما كانت المدعى عليها على ما سلف فى حكم العاملين ومن المستوى الذى تختص المحاكم الادارية بنظر منازعاتهم فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احالتها اليها لتفصل فى موضوعها مع الزام المطعون ضدها مصروفات الطعن وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ١٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

الاتفاق القائم بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن المساعدة الفنية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية - ايفاد الموظف فى بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية تنفيذا لهذا الاتفاق - المنازعة فى مصاريف هذا الايفاد هى مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى دون القضاء العادى .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن المدعية تطلب الحكم بالزام الحكومة بأن تدفع لها مصاريف ايفادها فى بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية لدراسة مؤسسات الاحداث والمنحرفين وزياراتها والتدريب فيها ، وذلك تنفيذا للاتفاق الدائم بين الحكومة المصرية وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية ومنها بعثات النقطة الرابعة ، وكذلك استنادا الى المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة اذا كان ذلك فان دفع الحكومة بعدم اختصاص المحكمة تأسيسا على أن الدعوى تنصب على الزام بمبلغ معين وانه بذلك يكون النزاع مدنيا - هذا الدفع مردود ، بأن المبلغ المطالب به يقوم اساسا باعتباره من الروابط التى تنشأ بحكم الوظيفة العامة التى تنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الخصوص وبهذه المثابة

فانه عن علاقة من العلاقات التى تدخل فى نطاق القانون المصام وليس عن علاقة مدنية بحته تدخل فى نطاق الروابط الخاصة .
(طعن ١٠٦٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

طلب المدعى الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤدى له تعويضا لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها فى اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحه التدويبية المقدمة من حكومة هولندا مما ادى الى عتذار الحكومة الهولندية - اختصاص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها منازعة ادارية قوامها النعى على مسالك الجهة الادارية لصفتها القائمة على ادارة مرفق السياحة وبحساباتها منازلة لا شك فى انطوائها فى نطاق منازعات الروابط الوظيفية التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بحساباته القاضى الطبيعى لروابط القانون العام وفقا لمبريح نص الدستور والقوانين المنفلة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التاديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى - وقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١٠ على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : أولا - ثانية - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم عاشرا - طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية - رابع عشر - سائر المنازعات الادارية . . .

ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

واتساقا مع ماتقدم نص قانون السلطة القضائية فى المادة ١٥ على انه « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات والجرائم ٠٠٠ »

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن محل الدعوى التى صدر بشأنها الحكم الطعن - ينحصر فى طلب الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤدى للمدعى تعويضا لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها فى اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحة التدريبية المقدمة من حكومة هولندا مما أدى الى اعتذار الحكومة الهولندية - وليس من ريب فى أن التكييف القانونى السليم للدعوى - هو اعتبارها من دعاوى التعويض عن قرار الادارة السلبى بالامتناع عن اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الوقت الملائم مما ترتب عليه عدم الافادة من المنحة - رغم توافر الشروط - وهى ولا شك تعد منازعة ادارية قوامها النعى على مسلك الجهة الادارية بصفتها القائمة على ادارة مرفق المساحة وبحسبانها المنازعة لاشك فى انطوائها فى نطاق منازعات الروابط الوظيفية التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطبيعى لروابط القانون العام وفقا لصريح نص الدستور والقوانين المنفذة له على على التفصيل المبين وان القول بغير ذلك مؤداه افراغ النصوص المستحدثة فى شأن تعديل اختصاص مجلس الدولة من احكامها ومما استهدفه المشرع منها - ومن ثم بدون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك - قد جانب الحق وخالف صريح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن المائل شكلا وفى الموضوع بالفناء الحكم محل الطعن وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٩٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة ببحثة قضاء ادارى بالفصل فى الطعن فى قرار صادر من مؤسسة عامة قبل ذاتها وتحويلها الى شركة - العبرة بتاريخ نشوء الحق فالقرار الصادر منها قرار ادارى واموظفوها موظفون عموميون .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى ما ذعبت اليه هيئة مفوضى الدولة من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى لكون مؤسسة الطيران أصبحت شركة ويكون الاختصاص بذلك قد انعقد للمحاكم العمالية ، فان العبرة دائما عند النظر فى اختصاص المحكمة هو بتاريخ نشوء الحق محل الدعوى ، ومادام قد ثبت ان الدعوى اقيمت ابان ان كانت المدعى عليها مؤسسة عامة فان موظفيها يعتبرون من الموظفين العموميين وتكون قراراتها بوصفها جهة ادارية والمخاصمة تكون لقراراتها باعتبارها خصومة عينية يرتد الحكم الصادر فيها الى تاريخ صدور القرار عليه يكون ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى غير محله .

(طعن ٨٥٨ لسنة ٢١ ق ٨٦٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

المبعوث اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف - الروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هى روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة بين المبعوث والحكومة اساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق .

ملخص الحكم :

من حيث ان العرض الثانى للطعن والخاص بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى مردود كذلك بان الطاعن كان يعمل معيدا بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عند ايفاده فى البعثة لحساب المعهد القومى للإدارة العليا ، اى أنه كان موظفا عاما ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان المبعوث اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف والروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هى روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب فى التكييف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط

الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة فى عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا عقديا حتى لو اتخذ فى بعض الاحيان شكل الاتفاق كعقد الاستخدام بالنسبة للموظف المؤقت او المتعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا لقانون البعثات ولوانه لان مثل هذه الاتفاقات او التعهدات لا تغير من التكييف القانونى للربوط بين الموظف والحكومة ، فان المنازعة فى شأن هذه الروابط الادارية تدخل فى مجال القانون العام ، ويكون القضاء الادارى مختصا بها طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

(طعن ١١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/٧/٣)

ثانيا : دعاوى التسوية

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ ٥ :

اعتبار التسوية من قبيل الاعمال المادية - جواز المساس بها ولو كانت صادرة قبل انشاء مجلس الدولة - مثال : تسوية حالة موظف فى تاريخ سابق على انشاء مجلس الدولة بالتطبيق لقرار تنظيمى عام غير نافذ - ترفيته اعتمادا على هذه التسوية - لاتحول هذه الترقية دون علم الاعتداد بالتسوية متى وقف ذلك عند حد تعديل اقدميته فى درجة سابقة .

ملخص الحكم :

اذا تبين ان التسوية التى اجريت فى ٨ من يناير سنة ١٩٤٦ لزميل للمدعى وردت بمقتضاها اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٨ انما تمت بالتطبيق لقرار تنظيمى عام غير نافذ عندئذ ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، فانه يتعين عدم الاعتداد بها واسقاط مؤداها لان التسويات - وهى اعمال مادية صرفة ان كانت باطللة بسبب استنادها الى قرار تنظيمى غير نافذ لم يفلح فى تحصينها انها اجريت قبل انشاء مجلس الدولة ، او ان الادارة لم تسحبها فى الميعاد ،

ويكون من حق القضاء الادارى بل يتعين عليه عدم الاعتراد بها مهما تقادم عليها الزمن ، أى امدار ما عسى ان ينجم عنها من الآثار • ولاينال من هذا النظر أنه قد ترتبت عليها قرارات بالترقية نالها من اجريت فى حقه ، لأن ترقيته الى الدرجة الخامسة تنسيقا فى أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يؤثر فيها تعديل أقدميته فى الدرجة السادسة الى أول مايو سنة ١٩٣٢ طبقا لقرار أول يونية سنة ١٩٤٧ بدلا من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ كما حددته التسوية الباطلة استنادا الى قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ غير النافذ •
(طعن ٩٣٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

طلب الادارة الزام الموظف برد مبلغ معين بمقولة قبضه بناء على تسوية مخالفة للقانون - ثبوت ان مثار المنازعة هو استحقاق الموظف او عدم استحقاقه للدرجة والمرتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات الدراسية - اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى •

ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان مثار المنازعة فى الدعوى هو ما اذا كان المدعى يستحق الدرجة والمرتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات معدلا بما تلاه من القوانين أم أنه لا يستحقها ، فان النزاع على هذا الوجه هو فى الواقع من الامر منازعة فى صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المدعى بمقتضى قانون المعادلات وما يترتب على ذلك من آثار فى استحقاقه او عدم استحقاقه لمبالغ بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة •

(طعن ١٦٥٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢ ، طعن ١٦٥٩ لسنة ق

- جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

الدعوى بطلب الزام موظف برء مبلغ معين بمقولة انه تقاضاه كراتب دون حق - ثبوت ان مشار المنازعة هو استحقاقه للدرجة والمرتب المقررين له - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان مشار المنازعة الحقيقى فى الدعوى ، حسبما يبين من استظهارها على ما سلف ايضاحه ، هو ما اذا كان المدعى عليه يستحق الدرجة والمرتب المقررين له طبقا للقوانين ام انه لا يستحقهما ، فان النزاع على هذا الوجه هو فى الواقع من الامر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منازعة فى صميم الراتب والدرجة اللذين يستحقهما المدعى عليه بمقتضى القوانين ، وما يترتب على ذلك من آثار فى استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ أخرى بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى ، طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

المطالبة برء فروق مالية قبضها الموظف - ثبوت ان مشار المنازعة هو استحقاق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدعى الدرجة التاسعة ، أو عدم استحقاقها - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان مشار المنازعة الحقيقى هو ما اذا كان المطعون عليه يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدعى الدرجة التاسعة أم لا فان النزاع

على هذا الوجه هو في الواقع من الأمر منازعة في صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المطعون عليه طبقاً للقواعد التنظيمية العامة وما ترتب على ذلك من آثار في استحقاقه أو عدم استحقاقه للاعانة الاجتماعية ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ومن ثم إذا اتضح للمحكمة الإدارية أن المدعى عليه لا يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة للمتزوجين فإنها تختص بالحكم عليه برد ما قبضه منها .

(طعن ١٦٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

المنازعة في استحقاق أو عدم استحقاق العلاوة والمطالبة بردها في الحالة الثانية - منازعة في راتب - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

ملخص الحكم :

إن العلاوة هي جزء من المرتب ، ومن ثم فإن المنازعة في استحقاقها أو عدم استحقاقها والمطالبة بردها في الحالة الثانية هي منازعة في صميم الراتب الذي يستحقه المدعى ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بالرتب - اقتطاع جزء من مرتب الموظف استيفاء لدين للإدارة عليه - منازعة الموظف في ذلك - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لاصول تلك المنازعات ولجميع ما يشاكلها وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة معينة .

ومن ثم اذا استقطعت الادارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار لمنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل .
(طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥) .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بايقاف الخصم من راتب الموظف ولو كان الخصم استيفاء لدين عليه - اعتبار الدعوى منازعة فى راتب .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ، وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات ولجميع ما يشاكلها وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا الراتب كاملا خلال فترة معينة ، ومن ثم اذا استقطعت الادارة جزءا

من راتب المدعى استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار
لمنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل .

(طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

قرار الخصم من المرتب - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
- القرار الصادر بالخصم من مرتب الموظف لدين عليه - ليس من القرارات
الادارية القابلة للالغاء او وقف التنفيذ - اعتبار الدعوى فى شأنه منازعة
فى راتب تندرج تحت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة اختصاصه
بنظرها على هذا الاعتبار .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات
منصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص
 بتنظيم مجلس الدولة - وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات
ولجميع ما يتفرع منها ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة ما يكون قد صدر
 بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر
المتفرغة عن المنازعات الاصلية فى حدود اختصاصها الكامل بالنسبة اليها،
ومن ثم فاذا استقطعت الادارة جزءا من راتب الموظف استيفاء لدين عليه
فان هذا الاستقطاع هو فى ذاته مثار المنازعة فى راتبه تختص المحكمة بنظرها
بمقتضى اختصاصها الكامل - ولا يكون القرار الصادر بالخصم من المرتب من
القرارات الادارية القابلة للالغاء والتي يجوز وقف تنفيذها طبقا للمادة ٢١
من القانون سالف الذكر والتي نصت على انه « لا يترتب على رفع الطلب
الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه » . - ومؤدى هذا انه
لا يجوز اتخاذ طريق وقف تنفيذ القرار الا حيث يوجد قرار متخذ بشأنه
دعوى بالغائه .

(طعن ٥٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٩)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإداري بنظرها -
شموله لأصل هذه المنازعات وجميع ما يتفرع منها ، وما يصدر فيها من
قرارات واجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب الموظف
استيفاء لدين عليه .

ملخص الحكم :

اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص
عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك
المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها ، وبهذه المثابة ينظر القضاء الإداري ما يكون
قد صدر في شأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من
العناصر التي تثير المنازعة حول استحقاق المرتبات المذكورة كاملة خلال فترة
معينة ، ومن ثم اذا اقتطعت الادارة جزءا من مرتب المدعى استيفاء لدين عليه
فان هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار المنازعة في المرتب ، فيختص القضاء
الإداري بنظرها ، بمقتضى اختصاصه الكامل .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات - نطاقه
- يشمل المنازعة في استقطاع الادارة لجزء من المرتب استيفاء لدين لها
في ذمة الموظف .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات
منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل

تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها من مسائل ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر فى شأن تلك المرتبات من قرارات أو اتخذ من اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعات حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فاذا استقطعت الادارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين لها فى ذمته ، فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل .

(طعن ٨٩٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٤٣)

البدا :

المنازعة الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الادارى بنظرها -
قرارات واجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب
شبهوله لاصل هذه المنازعات وجميع ما يتفرع منها ، وما يصدر فيها من
الموظف استيفاء لدين عليه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها من مسائل وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر فى شأن تلك المرتبات من قرارات او اتخذ من اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فاذا استقطعت الادارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين لها فى ذمته ، فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى الراتب ، فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل ، ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص.

غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا لذلك رفضه والحكم باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .
(طعن ١١٨٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الادارى بنظرها -
رقابة القضاء الادارى لا تتحقق فى احوال الخصم من راتب الموظف الا ببحث
ما استندت اليه جهة الادارة فى اجراء الخصم - ليس فى ذلك اخلال
بميزة التنفيذ المباشر .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الادارى لا تتحقق فى احوال الخصم من رواتب
الموظفين العموميين الا ببحث ما استندت اليه جهة الادارة فى اجراء الخصم
ليقول كلمته فى مدى صحته وسلامته ، وليس فى ذلك اخلال بميزة التنفيذ
المباشر التى خص بها الشارع جهات الادارة فى سبيل استيفائها لما يكون
مستحقا لها قبل الموظف أو استرداد ما صرف اليه بدون وجه حق وفق
احكام القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، لان هذه الميزة لا تعنى تخويلها حقا
مطلقا فى اجراء الخصم من رواتب الموظفين ، دون أن تسأل عما استندت
اليه فى اجراء هذا الخصم .

(طعن ٤٨٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

الدعوى المقامة من احد العاملين بداراة النقل العام بالاسكندرية بالمطالبة
بمصاريف علاج تعتبر منازعة فى مرتب يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى - اساس ذلك - الاحكام الواردة فى اللوائح الخاصة بموظفى
الادارة المذكورة والخاصة بالتزامها بصرف تعاب الاطباء وثمان الادوية
والاقامة بالمستشفيات ونص المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدنى :

ملخص الحكم :

ان اللوائح الخاصة بموظفى الادارة المدعى عليها تقضى بصرف اتعاب الاطباء و ثمن الادوية ومصاريف العمليات والاقامة بالمستشفيات للعاملين بالادارة المذكورة وان المادة ٦٨٣ من القانون المدنى تقضى باعتبار كل منحة تعطى للعامل زيادة على أجره وتكون مقررة فى لوائح العمل ، جزاء من أجره كما تقضى المادة ٦٨٤ من القانون ذاته باعتبار الوهبة جزاء من الاجر ، ومن ثم تكون المنازعة منازعة فى مرتب يختص القضاء الادارى بالفصل فيها ، وتكون المحكمة الادارية هى المختصة بنظر الدعوى لان المدعى ليس من موظفى الفئة العالية .

(طعن ١٧٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

المطالبة بمبلغ من المال بسبب اصابة عامل او وفاته بناء على قواعد تنظيمية استنتجتها جهة الادارة - لا تعتبر دعوى تعويض عن واقعة مادية - وانما تعتبر من قبيل المنازعات فى المرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم - اختصاص القضاء الادارى بنظر هذه المنازعة .

ملخص الحكم :

ان المدعين لم يرفعا دعواهم - كما يبين من صحيفتها - للمطالبة بتعويض عن وفاة مورثهم ، كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، حتى يقال ان دعواهم دعوى تعويض عن واقعة مادية لا يختص مجلس الدولة ، بهيئة قضاء ادارى ، بنظرها ، وانما أقاموا دعواهم للمطالبة بحق أو ادعوا أنهم يستمدونه من القواعد التنظيمية التى أوردتها المذكرة رقم ١٨ التى رفعت الى مجلس ادارة السكك الحديدية متضمنة الاحكام التى تتبع فى شأن تعويض موظفى وعمال الهيئة او ورثتهم عن الاصابات التى تحدث لهن . الموظفين والعمال اثناء العمل وبسببه ، والذي يبين من الاطلاع على صورة

هذه المذكرة وهي مقدمة من المدعين ولم تنازع الجهة الادارية في صحتها .
ان مجلس ادارة الهيئة وافق عليها في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ثم رفعها
الى مجلس الوزراء لاعتمادها .

ومن حيث ان الدعوى لا تعتبر في ضوء ما تقدم وبحسب تكييفها
الصحيح ، دعوى تعويض وانما هي دعوى مطالبة بمبلغ من المال يجرى
استحقاقه وفق قواعد تنظيمية استنتتها الجهة الادارية لتعويض من يصاب
اثناء العمل وبسببه من موظفيها وعمالها او ورثتهم ، وهي تعتبر - بهذه
المناسبة من قبيل المنازعات في المرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين
العموميين او لورثتهم التي نصت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة على اختصاص
المجلس - بهيئة قضاء ادارى - بنظرها .

(طعن ٢٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

استرداد ما دفع بصفة معاش استثنائي بلون وجه حق - يعتبر منازعة
مما يندرج تحت نص الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥
١٩٥٥ اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن المنازعة تدور حول استرداد مبلغ ، وصفته
الطاعنة بأنه معاش استثنائي صرف الى الطعون ضده دون وجه حق بعد
ان عاد الى خدمة الحكومة ، فان الاختصاص بالفصل فيها يكون معقودا
للقضاء الاارى اعمالا لنص الفقرة الثانية للمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٩٢٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٥)

المبدأ :

قاعدة رقم (١٤٨)

المنازعة حول استحقاق جزء من المعاش اتفق على استبدال ارض
مقابلة - اختصاص القضاء الادارى بها بوصفها منازعة متصلة بالمعاش ايما

اتصال .

ملخص الحكم :

متى كانت المنازعة فى الطعن تدور حول استحقاق جزء من المعاش
المربوط ، اتفق على استبدال الارض فى مقابل اقتطاعه طبقا للقواعد
التنظيمية السارية فى شأن استبدال المعاشات ، فان هذه المنازعة تكون
متعلقة باستحقاق بعض او كل المعاش ولا شك فى اندراجها تحت ولاية
القضاء الادارى لا باعتبارها منازعة فى مقدار المعاش وأساس ربطه انما
بوصفها منازعة متصلة بالمعاش ايما اتصال .
(طعن ١٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

رفض وزارة الخزانة تقرير معاش انما يشكل قرارا اداريا مما يختص
القضاء الادارى بالنظر فى مشروعيتها .

ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمى العام يولد مراكز قانونية عامة او مجردة ، بعكس
القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين ، وانه اذا كان من الصحيح
ان القرار الفردى هو تطبيق او تنفيذ للقانون فانه فى الوقت ذاته مصدر
لمركز قانونى فردى او خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد
عن القانون ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الادارى الذى يكون تطبيقا

لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى . وعلى هذا الأساس فإن رفض وزارة الخزانة تقرير معاش للطاعن إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه - وهو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة - مما يختص القضاء الإداري بالنظر في مشروعيتها .

(طعن ٤٨٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

القرار الإداري هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى - امتناع جهة الإدارة عن صرف المعاش الذي يطالب به المعلنون ضده إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه وهو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة - اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظره - القرار الإداري لا ينتج أثره إلا من تاريخ صدوره - الأصل علم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت وتكاملت إلا بقانون - علم رجعية القرارات الإدارية - لزوم علم سريانها بأثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الآخر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة تنظر هذه المنازعة فإن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه إذا كان من الصحيح أن القرار الفردي هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركزاً

قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى ، وعلى هذا الأساس فإن امتناع جهة الادارة عن صرف المعاش الذى يطالب به المطعون ضدهما انما يشكل قرارا اداريا بمعناه المتعارف عليه وهو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بمانها من منسلطة بمقتضى انقرايين واللوائح بقصد أحداث اثر قانونى معين ابتناء مصلحة عامة ومتى كان الحكم المطعون فيه قد بسط اختصاصه على اذنعون بحسبان أن امتناع جهة الادارة عن صرف المعاش الذى يطالب به :نطعون ضدهما انما يشكل قرارا اداريا سليما مما يدخل الطعن فيه فى اختصاص محاكم مجلس ائدولة فانه يكون قد اصاب الحق فيما ذهب اليه ويغضى بالتالى الدفع بعدم الاختصاص ولا سند له من القانون ويتعين من ثم الالتفات عنه .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماه المختلط تنص على أن (لا يكون للمجلى الحق فى معاش التقاعد الا اذا توافرت فيه الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون اسمه مقيدل بجدول المحامين .
 - ٢ - أن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماه مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدت التمرين ويجوز أن تكون هذه المدة متصلة او منفصلة اذا بلغت فى مجموعها ثلاثين سنة .
 - ٣ - أن تكون سنه قد بلغت ستين سنة ميلادية .
 - ٤ - أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد الا اذا عفى من دفع الاشتراك من مجلس النقابة .
- ومن حيث انه لاخلاف بين طرفى النزاع على توافر الشروط الثلاثة الأخيرة فى شأن مورث المطعون حدهما وانما يثور الخلاف على مدى توافر الشرط الاول الخاص بالقيد فى جدول المحامين ، اذ بينما يذهب المطعون ضدهما الى ترافر هذا الشرط وقت ائالة مورثيهما - الى التقاعد تذهب جهة الادارة الى تخلف هذا الشرط فى شأن المذكور .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مورث المطعون ضدهما كان من المحامين القديدين امام المحاكم المختلطة منذ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ وبعد الغاء هذه المحاكم نقل الى جدول المحامين الوطنيين اعتبارا من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وعقب الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ قررت لجنة قبول المحامين شطب اسمه من الجدول تطبيقا للامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . وقد سويت المسائل المالية بين مصر وفرنسا بمقتضى اتفاق عقد في زيورخ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ونص هذا الاتفاق في المادة ٤ منه على أنه « في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين يؤذن للراعايا الفرنسيين والمصريين بالاقامة من جديد في مصر وفرنسا على التوالى وباستثناء مزاولة نشاطهم منهما دون ان يكون انقطاع هذا النشاط حجة عليهم أو أن يغير شيئا من حقوقهم المكتسبة » واستنادا الى احكام هذا الاتفاق نقم مورث المطعون ضدهما بطلب إعادة قيد اسمه في جدول المحامين وقبول اشتراكاته من تاريخ الشطب وحتى تاريخ إعادة القيد وقبول استقالته ، وفي ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ قررت لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسم المذكور بجدول المحامين مع قبول استقالته ومؤدى هذا القرار ولازمة هو انشاء مركز قانوني لمورث المطعون ضدهما باعتباره مقيدا في جدول المحامين ليس فقط من هذا التاريخ بل ان إعادة القيد تستحب معها المدة التي استبعدتها اسم المذكور من الجدول نزولا على حكم المادة الرابعة من اتفاق تسوية المسائل المالية بين مصر وفرنسا سالف الذكر ، ومتى كان ذلك وكان مورث المطعون ضدهما قد تقدم في خصومه شهر ابريل سنة ١٩٥٩ بطلب احقيته في المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بانشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة فمن ثم فانه يكون قد توافر في شأن المذكور ، وقت تقديم طلب المعاش ، شرط القيد في جدول المحامين بالاضافة الى الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٣ من القانون سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك او ينال منه ما ذهبت اليه جهة الادارة من ان قرارا قد صدر من لجنة قبول المحامين في اول - أغسطس سنة ١٩٦٣ باستبعاد اسم مورث المطعون ضدهما من الجدول اعتبارا من ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ ذلك انه فضلا عن أن الادارة عجزت عن تقديم

هذا القرار رغم اتاحة الفرصة لها اكثر من مدة لتقديمه فان القرار المذكور بافتراض صدوره وهو امر لم يثبت ، لايقوى على زحزحه المركز القانونى الذى نشأ واستقر لمورث المظنون ضدهما بالقرار الصادر باعادة قيده بجدول المحامين اعتبارا من ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ وذلك باعتباره مقيدا بهذا الجدول وقت طاب صرف المعاش فى ابريل سنة ١٩٥٩ ، ذلك ان القرار الذى تزعم الادارة صدوره ، ان كان قد صدر فانه لاينتج اثره الا من تاريخ صدوره اخذا بقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية اذ الاصل هو خلو المساس بالحقوق المكتسبة او المراكز القانونية ، التى تمت وتكاملت الا بقانون ومن ثم لزم بحكم الاصل الا تسرى المقررات الادارية باثر رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الاثر :

ومن حيث انه يلخص من كل ما تقدم انه وقد توافرت فى شأن مورث المظنون ضدهما شروط استحقاق المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ، فان امتناع جهة الادارة عن صرف هذا المعاش على فهم انه لم يكن مقيدا بجدول المحامين ، انما يشكل قرارا سلبيا بالامتناع عن صرف المعاش واذا جاء هذا القرار مخالفا للقانون ، على النحو السابق بيانه فمن ثم يتعين الحكم بالفائه وما ترتب عليه من آثار واذا ذهب الحكم المظنون فيه هذا المذهب فانه يكون قد اصاب الحق فى قضائه ووافق حكم القانون فيما انتهى اليه ، ويضحي بالتالى هذا الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون حقيقا لذلك رفضه .

ومن حيث ان جهة الادارة خسرت هذا الطعن فقد حق الزامها بصرف ماله عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

ملصقة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

طلب الموظف المنقول تعديل اقدميته بين موظفى المصلحة المنقولة اليها من تاريخ نقله دون طلب الفاء قرار معين - دخوله فى اختصاص القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

إذا استهدف المطعون ضده من دعواه تعديل اقدميته بين موظفي الديوان العام باعتباره منقولا اليه من ١٧ يونية سنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٤ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ ولم يطلب الفاء قرار معين ، ومن ثم تكون هذه الدعوى من اختصاص القضاء الادارى اعمالا لحكم القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .
(طعن ١١٩٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بمعاشات افراد القوات المسلحة - منازعات ادارية
لا يختص بها مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان المدعى ينازع فى قطع المعاش الذى كان قد تقرر له بوصفه من جنود الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة ، وهو بوصفه هذا لا يعتبر موظفا عاما وبالتالى فان النزاع بصدد معاشه عن تلك الخدمة كان يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى احكام المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى اقيمت الدعوى فى ظله - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا .
والامر وان كان كذلك الا انه بصدد دستور سنة ١٩٧١ أصبحت محاكم مجلس الدولة هي صاحبة الاختصاص العام بالفصل فى المنازعات الادارية وفقا لحكم المادة ١٧٢ منه التى ألزمت بها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقضى فى الفقرة « الرابعة عشر » من المادة العاشرة منه بان تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى سائر المنازعات الادارية التى لم يشملها الحصر الوارد فى الفقرات السابقة عليها ولما كانت المنازعة الماثلة تتعلق بأحد العاملين الذين يساهمون فى تسيير

نشاط احدى السلطات الادارية فى الدولة وهى القوات المسلحة ، وتخضع
لذات الروابط القانونية التى يخضع لها افراد القوات المسلحة الذين ينطبق
عليهم وصف الموظف العام بما ينطوى على أن المشرع قد ارتأى لاعتبارات
تتعلق بالصالح العام اخضاع هؤلاء العاملين من غير الموظفين العاملين
لروابط القانون العام التى تحكم الموظف العام من افراد القوات المسلحة ،
وبهذه المثابة فان المنازعة الماثلة تعتبر من المنازعات الادارية التى تحكمها
روابط القانون العام وتدخل بالتالى فى اختصاص محكمة القضاء الادارى
عملا بحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة القائم .

(طعن ٣١٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

ثالثا : دعاوى الالغاء :

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

ان نص البند « ثالثا » من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جاءت صياغته من العموم والاطلاق بحيث
يتمدد مدلولها الى القرارات السلبية او الضمنية المتعلقة بالتعيين سواء
بالامتناع او الرفض .

ملخص الحكم :

ان المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٥٥ لسنة ١٩٥٩ اذ تنص فى البند « ثالثا » على اختصاص مجلس الدولة
بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن
بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة
لا تعنى أن الطعن يكون مقصورا على القرارات الايجابية بالتعيين بل جاءت
صيغتها من العموم والاطلاق بحيث يتمدد مدلولها كذلك الى القرارات
السلبية او الضمنية المتعلقة بالتعيين سواء بالامتناع او بالرفض كما هى
الحال فى الدعوى الراهنة ومن ثم فلا وجه للدفع بعدم اختصاص مجلس
الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظرها .

(طعن ٦٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات - قصر اختصاصها على تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل في إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وطلبات التعويض المترتبة عليها - عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة في العلاوة - اختصاص محكمة القضاء الإداري به .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصرت اختصاص لجنة التأديب والتظلمات على تأديب أعضاء المجلس ، والفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضائه وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، مما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء . وغني عن البيان أن موضوع الدعوى - وهو منازعة في علاوة - لا يدخل ضمن طلبات إلغاء القرارات الإدارية أو طلبات التعويض المترتبة عليها ، فتكون الدعوى ، والحالة هذه ، ليست من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ، وإنما تصبح هذه المنازعة - منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ - من اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقاً لنص المادتين ١٣ و ٧٤ منه ، لأن المدعى من الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية (مندوب بمجلس الدولة) .

(طعن ١٥٠ لسنة ١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في قرارات الترقية الى وظيفة أعلى في مدارج السلم الإداري - وأو لم يكن في هذه الترقية نفع مادي أو قائم على الترقية الى الدرجة المالية التالية .

ملخص الحكم :

ولئن كانت الترقية التى جعل القانون الطعن فى القرارات الصادرة فى شأنها ينصرف أساسا الى تعيين الموظف فى درجة مالية أعلى من درجته الا أنه لا شك فى أنه يندرج فى مدلولها وينطوى فى نصها تعيين الموظف فى وظيفة تعلق بحكم طبيعتها الوظيفة التى يشغلها فى مدارج السلم الإدارى اذ أن الترقية بمعناها الاعم هى ما يطرأ على الموظف من تغيير فى مركزه القانونى يكون من شأنه تقديمه على غيره وتدرجه فى مدارج السلم الوظيفى والإدارى ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تعلو وظيفته الحالية فى مجال الاختصاص وان لم يصاحب هذا التقليد نفع مالى .

ومن حيث انه ولئن كان التعيين فى وظيفة مدرس أول بوزارة التربية والتعليم لا يصحبه منح درجة مالية الا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقية لأن هذه الوظيفة كما هو واضح من القرار الوزارى رقم ٢٥٥ الصادر فى ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ من وزير التربية والتعليم بشأن القواعد التى تتبع فى شغل الوظائف الفنية أرقى فى مدارج السلم الإدارى من وظيفة مدرس وقد جاء النص صريحا على أن من يرشح لوظيفة مدرس أول يجب أن يكون حاصلا على مؤهل فنى فى التدريس لا يقل عن مستوى الدرجات الجامعية وأن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة لا تقل عن عشر سنوات منها ست سنوات على الأقل بالمدارس الثانوية وألا تقل تقديراته على « جيد جدا » فى سنتين على الأقل فى السنوات الأخيرة ولا يقل عن جيد فى أى سنة منها . كما ينص القرار ٢٥٥ سالف الذكر على أنه عند الترقية الى وظائف المدرسين الاوائل يرتب المرشحون حسب أقدميتهم فى كشوف الترشيح وفق الشروط السالف بيانها وترتب الاماكن حسب أفضليتها ويسمى الاقدم المكان الافضل وهكذا وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس الى وظيفة مدرس أول يعتبر بمثابة الترقية فى مدارج السلم الإدارى مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الإدارى ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى غير سليم ولا متفقاً مع القانون .

(طعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعن في قرارات الترقية - ينصرف أساسا الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من درجته - يشمل كذلك تقليد الموظف وظيفة تعلو بحكم طبيعتها الوظيفة التي يشغلها في مدارج السلم الإداري وإن لم يصاحب ذلك نفع مادي .

ملخص الحكم :

لئن كانت الترقية التي جعل القانون الطعن في القرارات الصادرة في شأنها تنصرف أساسا الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من رتبته إلا أنه لا شك في أنه يندرج في مدلولها وينطوي في معناها تعيين الموظف في وظيفة تعلو بحكم طبيعتها الوظيفة التي يشغلها في مدارج السلم الإداري ، إذ أن الترقية بمعناها الأعم هي ما يطرأ على الموظف من تغيير في مركزه القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره في مدارج السلم الوظيفي والإداري ، ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تعلو وظيفته في مجال الاختصاص وإن لم يصاحب هذا التقليد نفع مادي .

(طعن ٨١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الوظائف الفنية بالإدارات التعليمية وبالديوان العام بالوزارة - نقل المقعون في ترقبته من وظيفة عضو فني الى وظيفة مفتش أول - ينطوي على ترقية في مدارج السلم الوظيفي مما يختص مجلس الدولة بطلب الفاء .

ملخص الحكم :

إن القرار الوزاري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٥ قضى بتنظيم الوظائف الفنية بالإدارات التعليمية بالديوان العام

بـالوزارة على الوجه الآتي : ١ - مدير التعليم ٢ - وكيل مدير التعليم
٣ - مساعد مدير التعليم ٤ - كبير المفتشين ٥ - مفتش أول ٦ - رئيس
قسم ٧ - وكيل قسم ٨ - عضو فنى ٩ - ومن ثم يكون القرار المطعون فيه
قد تضمن ترقية نى مدارج السلم الوظيفى ، ويكون الطعن فى هذا القرار
بطالب الفائه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ويكسرن
بالحكمة الادارية المعن فيه ، اذ قضى على خلاف ذلك ، قد جانب
الصواب فى تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين - والحالة هذه - الفائه
والقضاء باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى
(طعن ١٥٧٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

قرار وزير الاشغال بمنح لقب مهندس استنادا الى سلطاته المقررة
بمقتضى الفقرة (ج) من المادة ٢ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء
نقابة المهن الهندسية - قرار ائادى - الطعن فيه بالالفاء كليا او جزئيا -
اختصاص مجلس الدولة به .

ملخص الحكم :

ان القرار الذى يصدر من وزير الاشغال لمنح لقب مهندس استنادا
الى السلطة التقديرية المخولة له بمقتضى الفقرة ج من المادة الثالثة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء نقابة المهن الهندسية فيما
يتعلق بتجديده الاعمال الهندسية واعتبارها كافية لمنح اللقب ، انما يكون
على هذا النحو قد اكتملت له جميع عناصر القرارات الادارية ، وبالتالي
يكون الطعن عليه سواء بطالب الفائه كليا او جزئيا - كما هو الحال فى
الدعوى الماثلة التى ينصب فيها طلب الالفاء الجزئى على ارجاع تاريخ منح
المدعى لقب مهندس الصادر به وزير الاشغال من ١٣/٥/١٩٥٨ الى
١٢/٦/١٩٥٢ معقودا لقضاء الالفاء ما دام لم ينشأ مركز المدعى من
القاعدة التنظيمية التى اوردها الشارع مباشرة بل استلزم الامر صدور

قرار ادائي خاص يخوله ذلك المركز القانوني ووكيل ذلك الى وزير الاشغال
يجريه بعد أخذ رأى مجلس النقابة بسلطته التقديرية كما سبق البيان ومن
ثم فانه يسرى فى شأن الدعوى المقامة منه مواعيد واجراءات دعوى
الالغاء وفقا لما نصت عليه أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

قرارات نقل الموظف - مدى اختصاص القضاء الادارى بطلبات الغاء
- ثبوت اختصاصه بالنسبة لقرار النقل الى وظيفة درجتها ادنى او الى كادر
ادنى او اقل مزايا ، وقرار النقل الذي يفوت الدور فى الترقية بالاقدمية
فى الجهة المنقول منها ، وذلك لانه ينطوى على جزاء مقنع - مرد الاختصاص
بالغاء هذه القرارات - العبرة فى ذلك بتكييف المدعى لدعواه .

ملخص الحكم :

ان ما أثاره مفوض الدولة فى تقريره بشأن عدم اختصاص محكمة
القضاء الادارى بنظر الدعوى استنادا الى أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى معقود بما نص عليه فى المادة ٨ من قانون تنظيمه وليس منها
قرارات النقل والندب ، مردود بأن من بين القرارات الموصوفة بأنها
قرارات نقل ما يتعين على محكمة القضاء الادارى أن تقول كلمتها حيالها
منها القرار الذى يقضى بنقل موظف الى وظيفة تقل درجتها عن درجته
او كادر تقل مزاياه عن مزايا الكادر الذى ينتمى اليه وذلك الذى يتسبب
عنه تفويت دور الموظف المنقول فى الترقية بالاقدمية فى الجهة المنقول منها
والاخر الذى ينطوى على جزاء مقنع ومرد الاختصاص فى شأن هذه القرارات
يرجع الى ما يعيبها سواء لمخالفتها نص المادة ٤٧ من قانون التوظيف او
بصدورها مشوبة بالانحراف بالسلطة وتنكب وجه المصلحة العامة
باعطاء أسباب ظاهرة للنقل حالة انها تخفى فى الواقع هدفا غير مشروع .
والعبرة فى تعيين اختصاص المحكمة بالنزاع هى بتكييف المدعى لدعواه

وهو فى الدعوى الحالية بشخص دعواه على أن القرار المطعون فيه اذا قضى بنقله من وظيفة أستاذ مساعد بجامعة القاهرة الى وظيفة أخصائى بوزارة الصحة قد ترتب عليه تنزيله من كادر له مزايا خاصة الى كادر أدنى وذلك بالمخالفة للقانون ، فضلا عما يشوبه من اساءة استعمال السلطة .
(طعن ٨٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٣)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

صدر القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ متضمنا نقل درجات من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى بمصلحة الطيران المدنى - صدور قرار بنقل موظفين من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى بالمصلحة المذكورة ومنطويا فى الوقت ذاته على ترقيتهما - حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى الى كادر أعلى - هذا الرفع هو بمثابة التعيين فى الكادر الاعلى وينطوى على ترقية فى هذا الكادر - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فى هذا القرار بغض النظر عن الالفاظ التى قد يوصف بها هذا القرار .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أنه - بعد أن صدر القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ بتنسيق وظائف ومصالح الطيران المدنى متضمنا فى مادته الثانية نقل ست درجات (٤ خامسة و ٢ سادسة) من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى ، وبعد تبادل اتصالات بين المصلحة المذكورة وديوان الموظفين واجتماع لجنة شئون الموظفين لابتداء مقترحاتها بشأن تنفيذ هذا للتنسيق - صدر القرار المطعون فيه من السيد وزير العربية متضمنا نقل كل من المطعون عليهما من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى ومنطويا فى الوقت ذاته على ترقيتهما الى الدرجة الخامسة الادارية ، وحيال ذلك أقام المدعى دعواه طالبا الغاء القرار الادارى المشار اليه ، وناعيا عليه انه انطوى على تخطيه فى النقل الى الكادر الادارى وفى الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، مع أنه أحق من ذينك الموظفين بالنقل والترقية بحكم

أسبقيته فى أقدمية الدرجة السادسة الكتابية - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى هو الكادر الكتابى الى كادر أعلى هو الكادر الادارى تبعاً لرفع وظيفتين كتابيتين الى هذا الكادر الاخير . وليس ثمة شك فى أن رفع الموظف من كادر أدنى الى كادر أعلى فى مثل هذه الحالة هو بمثابة التعيين فى هذا الكادر الاخير ، فضلاً عما ينطوى عليه فى الوقت ذاته من ترقية من كادر أدنى الى كادر أعلى وما يتلوها من ترفيات فى هذا الكادر الاخر ، ومن ثم فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يكون مختصاً بنظر مثل هذا النزاع بصرف النظر عن الالفاظ التى قد يوصف بها مثل هذا القرار ، اذ العبرة بالمعنى لا بالالفاظ .

(طعن ٣٢٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

القرار الصادر من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بنقل واعظ الى وثيقة كتابية بالتطبيق لثلاثة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قواد نقل نوعي يختص القضاء الادارى بالفصل فى الععن فيه - وقلابة القضاء الادارى تكون بالتثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وقيام السبب الذى قام عليه القرار دون التدخل فى تقدير الادارة .

ملخص الحكم :

ان نقل المدعى من وظيفة واعظ الى وظيفة كتابية ليس نقلاً مكانياً حتى تتسلب المحكمة من اختصاصها ، بل انه قرار نقل نوعي قصد به ابعاد الموظف عن وظيفته فى الكادر الفنى العالى الى وظيفة أدنى مرتبة فى الكادر الكتابى . ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يحال الى اللجنة التى يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فاذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهها بذلك ، والا قررت نقله الى وظيفة أخرى يستطيع

الاضطلاع بأعبائها ، ، الا أن رقابة محكمة القضاء الادارى تتمثل فى التثبيت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وفى قيام السبب الذى قام عليه القرار بخير تدخل فى تقدير الادارة وفى اقتناعها بما استقرت عليه عقيدتها ،
دا دام ذلك كله قد خلا من اساءة استعمال السلطة .
(دامن ٥٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

القرارات الادارية المنازعة فى شأن الموظفين ويجوز طاب الغائها - ليس من بينها ما تعلق بالنقل المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية يعتبر نقلا نوعيا مما يختص المجلس بنظره .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون ، ويبين من مراجعة الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التى حددت اختصاصه فى الغاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين ان قرارات النقل ليست من بينها ، فانه غنى عن البيان أن هذه القرارات لا يخرج طلب الغائها عن اختصاص المجلس الا اذا كانت ارادة الادارة قد اتجهت الى احداث الاثر القانونى بالنقل فقط وهو ما يعبر عنه بالنقل المكانى .
فاذا لم يكن القرار مقصورا على النقل بل يتضمن حرمانا من ميزة مالية مثل القرار المطعون فيه ، فانه يعتبر نقلا نوعيا مما يختص المجلس بطلب الغائه .
اذ هو فى هذه الحالة ينطوى على مساس بميزات الوظيفة مما يدخل فى عميم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة ٨ سالفة الذكر .
(دامن ٢١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

نقل العامل من إحدى شركات القطاع العام الى هيئة عامة تطبيقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - وجوب خضوعه للقيد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ امر لا تجيزه الا في حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية في أدنى الدرجات - صدور قرار النقل بالمخالفة لهذا القيد - بطلان القرار للمدعى ان يطعن في هذا القرار امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى نظراً لان القرار اغلق الباب امامه للترقية الى الدرجة التى نقل اليها العامل المشار اليه - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر في هذا الطعن على اعتبار ان قرار النقل في هذه الحالة يأخذ حكم قرار التمييز .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كانت الهيئة المدعى عليها تطبق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان نقل السيد / الموظف من الفئة الخامسة بشركة سفاجا للفوسفات وهى إحدى شركات القطاع العام الى الهيئة المدعى عليها ليس نقلاً بالمعنى المفهوم للنقل المكانى او النوعى الذى تتم بين الوظائف الداخلة فى الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد وانما هو نقل يتميز بمدلول خاص كما سلف القول وذلك على اعتبار أنه ينشئ علاقة وظيفية مبتدأة بين العامل المنقول وبين الجهة المنقول اليها وهى جهة تستمع بشخصية اعتبارية مستقلة ونظام وظيفى مفاير لنظام الجهة المتول فيها . وبهذا التابة فان هذا النقل وقد تم الى الهيئة المدعى عليها التى تطبق احكام قانون نظام العاملين بالدولة فانه يأخذ حكم التمييز المبتدأ فى مفهوم الفترة الثانية من المادة ١٢ من القانون المذكور اعتباراً بأن - العامل المنقول كان يشغل الفئة الخامسة بشركة سفاجا للفوسفات فشمغل الدرجة الخامسة فى الهيئة المدعى عليها وهى تعلق أدنى درجات الكادر فى الهيئة المذكورة ، ومن ثم فان هذا النقل وقد اغلق الباب

امام المدعى للترقية الى الدرجة الخامسة فان من شأنه ان يسوغ له الطعن في قرار النقل المشار اليه الذي تم دون مراعاة النسبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢ السالفة الذكر فجاء في هذا الشأن مخالفًا للقانون اذ حجب عن المدعى حقه في الترقية الى الدرجة الخامسة التي شغلها المنقول على خلاف القانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المطعون عليه يكون قد خالف القانون وأخصاً في تأويله اذ قضى بعد اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى استناداً الى أن قرار النقل ليس من القرارات التي يختص مجلس الدولة بنظر الطعون التي تقام عليها . وآية ذلك كما سلف القول ان القرار المطعون فيه وأن وصف بأنه قرار نقل الا انه يأخذ حكم التعيين من حيث جواز الطعن عليه ، ويخضع بالتالي لرقابة القضاء .
(طعن ٧٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

النقل من الجامعة واليها يعتبر بمثابة التعيين - اختصاص القضاء الاداري بالنظر فيه .

ملخص الحكم :

لما كانت الجامعة المدعى عليها تتمتع بالشخصية الاعتبارية فان النقل منها واليها يعتبر بمثابة التعيين ، حسبما سبق ان قضت به هذه المحكمة وبالتالي يختص القضاء الاداري بالنظر فيه .
(طعن ١٣٢٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

القرار الصادر في شأن الترشيح لبعثات داخلية بالجامعات يهتف

**الحصول على مؤهل تخصصي - اختصاصي مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
بطلب الفائه - ذلك**

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر فى شأن ترشيح بعض أطباء قسم الامراض الصدرية
بوزارة الصحة لبعثات داخلية بالجامعات المحلية بهدف الحصول على
مؤهلات تخصصية تدعم مكانتهم العلمية فهى - والحالة هذه - من شأنها
أن تجعل الحاصلين عليها يتبوؤن منزلة أرفع فى المستوى العلمى من منزلة
زملائهم الغير حاصلين عليها عند تقدير مرتبة الكفاية وهى تنهض أيضا
عنصرًا مرجحًا عند التساوى فى الترشيح للترقية بالاختيار ، ومن ثم
يندرج القرار المطعون فيه ، فى قرارات الترقية باعتباره يؤثر مآلا فى
الترقية وبهذه المثابة ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - دون
غيره - بالنظر فى الطعن فى هذا القرار .

(طعن ٥٣٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٦٦)

القبض :

**القرار الصادر بنقل احد اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الى
وظيفة بالكادر العالى استنادا الى المادة السابعة من قانون نظام السلكين
الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - قرار ادارى نهائى صادر
بالتعيين فى احدى الوظائف العامة مما يدخل طلب الفائه فى اختصاص
القضاء الادارى .**

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صدر استنادا الى المادة السابعة من قانون
السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
التي تجيز تعيين رجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى وظائف الكادريين
الفتى العالى والادارى وبعض الوظائف الاخرى ، ولذلك فلا يجوز تكييف

(م ١٦ - ج ٢)

القرار المطعون فيه على أنه قرار نقل مكاني أو نقل نوعي وإنما هو في حقيقة الامر قرار اداري نهائي صادر بالتعيين في احدى الوظائف العامة ومن ثم يدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري طبقا لنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

مؤدى نص البند (ب) من المادة السابعة من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في وظائف الكادرين الفني العادي والاداري والوظائف الاخرى المشار اليها في البند (ب) سالف الذكر - قرار رئيس الجمهورية الصادر استنادا الى المادة السابقة المشار اليها هو قرار اداري نهائي صادر بالتعيين في احدى الوظائف العامة - لا يجوز القول بأنه قرار نقل مكاني أو نقل نوعي - نتيجة ذلك اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالنظر في طلب اتفائه .

ملخص الحكم :

انه عن دفع الحكومة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر قرار النقل المطعون فيه نمردود بأن القرار الجمهوري المطعون فيه صدر استنادا الى المادة السابعة من قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ التي تجيز تعيين رجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي في وظائف الكادرين الفني العالي والاداري وبعض الوظائف الاخرى ، ولذلك فلا يجوز تكييف القرار المطعون فيه على أنه قرار لنقل مكاني أو نقل نوعي وإنما هو في حقيقة الامر قرار اداري نهائي صادر بالتعيين في احدى الوظائف العامة ومن ثم يدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري طبقا لقانون مجلس الدولة ، ولذلك يكون هذا الدفع على غير اساس من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث انه عن طعن المدعى ، فانه يبين من الرجوع الى قانون نظام السلكنين الدبلوماسى والقنصلى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ ان المادة السابعة منه تنص على أن « يكون التعيين فى السلكنين الدبلوماسى والقنصلى بطريق الترقية من الوظيفة التى يسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وذلك لغاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة » على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار اليها فى المادة (٥) ان يعين راسا ٠٠ ثانيا : فى وظيفة مستشار من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية أو ٠٠٠

(أ) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيريون الاول .

(ب) موظفوا الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش من خريجي كلية أركان حرب ويكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم . كما يجوز تعيين اعضاء السلكنين الدبلوماسى والقنصل راسا فى الوظائف المذكورة أنفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون الاخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار اليها ، ومؤدى الفقرة الاخيرة من هذا النص اجازة تعيين اعضاء السلكنين الدبلوماسى والقنصل فى وظائف الكادرين الفنى العالى والادارى والوظائف الاخرى المشار اليها فى البند (ب) من النص نزولا على ما يقتضيه صالح العمل .

(طعن ٨٦٣ ، ١٢٨٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

تكيف القرار الصادر بالنقل من وظائف السلكنين السياسى والقنصلى الى وظيفة بالكادر العالى بانه فصل بغير الطريق التأديبى من وزارة الخارجية وتعيين فى وظيفة اخرى - الدفع ترتيبا على ذلك يخرج القرار فى شقه الخاص بالفصل عن ولاية القضاء الادارى غير سديد -

ملخص الحكم :

ان الشق الثانى من الدفع الذى تبنيه ادارة قضايا الحكومة على ان القرار المطعون فيه تضمن فصل المطعون عليه من وظيفته بوزارة الخارجية بغير الطريق التأديبى وتعيينه فى وظيفة اخرى ، مما يترتب عليه خروج القرار فى شقة الخاص بالفصل عن ولاية مجلس الدولة عملا بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة فانه على غير أساس أيضا ، ذلك لأن القرارات التى تعتبر من أعمال السيادة وفقا لنص المادة سالفة الذكر حسب مفهومها الصحيح واخذا بما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، هى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية التى تتضمن اسقاط ولاية الوظيفة عن الاشخاص الذين تبين الحكومة انهم غير صالحين لاداء الخدمة العامة سواء باحالتهم الى الاستبعاد او المعاش او بفصلهم ، فلا يدخل فى ضمنها القرارات التى لا تستهدف تحقيق هذا الامر ، وهو تنحية الموظف عن الخدمة العامة ، كالقرارات الصادرة بتعيين موظفى وزارة فى وزارة اخرى اذا جاز القانون ذلك ، والقرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى اخرى ، ولذلك فلا تشملها الحصانة التى اراد المشرع اضافها على القرارات المشار اليها فى المادة ١٢ سالفة الذكر ، ويكون هذا الوجه من اوجه الطعن على غير اساس .

(طعن ١٠٨١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

ولاية التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير السنوى - ثبوتها لقضاء الالفاء لان هذا التقدير بمثابة القرار الادارى النهائى - تقيد الطعن على تقرير الكفاية بميعاد الستين يوما مالم يتم به وجه من اوجه انعدام القرار .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ولاية التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير السنوى - وهو بمثابة قرار ادارى نهائى - انما هى لقضاء

الالغاء ، فهو القضاء الذى شرعه القانون للطعن فى القرارات الادارية . وقد يسن القانون للموظف وسيلة العلم بالتقرير ويوجه خاص فى حالة تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف اذ نص فى ذيل المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « يعلن الموظف الذى يقم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه ، فاذا قوت صاحب الشأن على نفسه فرصة الطعن فى التقرير فى الميعاد القانونى لاستصدار حكم بالغائه من قضاء الالغاء ، فان التقرير يصبح حصينا من الالغاء . ولا سبيل للعودة الى مناقشته وزعزعة هذه الحصانة حتما امام قضاء الالغاء ، الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من اوجه انعدام القرار الادارى »

(طعن ١٣٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

التقرير السنوى المقم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يعتبر قرارا اداريا نهائيا يؤثر مالا فى الترقية ومنح العلاوة والفصل - اندراج الطعن فيه فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بين مراحل تقدير كفاية الموظف . ونص على عرض هذه التقارير على لجنة شئون الموظفين فى شهر مارس من كل عام لتقدير درجة كفاية الموظف ، فاذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف اصبح هذا التقدير نهائيا منتجا لآثاره التى يرتبها عليه القانون عند نظر العلاوات او فى جميع الترقيات ، بل ان هذه التقارير تؤثر فى بقاء الموظف فى وظيفته او فصله منها . وقد نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على انه « يترتب على تقديم تقدير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اول علاوة

دورية مع تخطيه فى الترقية فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير ،
ونصت المادة ٣٢ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
سالف الذكر على أن الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليا بدرجة ضعيف
يقدم للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فإذا تبين لها انه
« قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة اخرى نقلته اليها بذات الدرجة والرتب
أو مع خفض درجته ومرتبه ، أو نقله الى كادر أدنى .
فإذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته
مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافاة ، وفى الحالة الاولى اذا قدم عن الموظف
بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته » .
وتقضى المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
على أنه « فى الترقيات الى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة
للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه اقدم الموظفين
مع تخطى الضعيف اذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليتان بدرجة
ضعيف . اما فى النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة
لتقدير لجنة شئون الموظفين دون التقيد بترتيب الاقدمية فى ذات مرتبة
الكفاية على أن يكون الاختيار اولاً من الحائزين على مرتبة ممتاز فى العامين
الاخيرين . وفى حالة عدم توافر عندهم بالنسبة للدرجات الخالية يكون
الاختيار فى الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد ويضاف
الحائزون على مرتبة ممتاز فى احدى السنتين الى مرتبة جيد ويسرى عليهم
حكمها » ، وتنص المادة ٤٠ مكررة على أنه « مع عدم الاخلال بنصوص المادتين
٣٥ و ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة
فى درجة واحدة او خمساً وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين او ثلاثين
سنة فى ثلاث درجات متتالية ، ويكون قد قضى فى الدرجة الاخيرة ٤
سنوات على الاقل اعتبر مرقى الى الدرجة التالية ما لم يكن التقريران
الاخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وعلى هدى ما تقدم فان التقرير السنوى المقدم عن الموظف بعد
استيفاء مراحل المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١ لسنة

١٩٥١ هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل ، ومن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفترتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .
(طعن ٧٣٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (١٧١)

البدا :

اعتبار التقرير السرى السنوى قرارا اداريا يتصل بترقية الموظف وعلاوته ودرجته ومرتبته - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فيه - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تاسيسا على ان التقارير من صميم اعمال الادارة بلا معقب عليها - فى غير محله - اعتباره دفعا موضوعيا ينصف على مدى رقابة القضاء الادارى على هذه التقديرات لا دفعا شكليا يرد على امكان نظر الدعوى - وجوب التفرقة بين ترخيص الادارة فى التقدير ذاته وبين مراعاة الاجراءات القانونية للوصول الى هذا التقدير .

ملخص الحكم :

ان التقرير السرى السنوى هو تقدير لاعمال الموظف وتسجيل لكفايته عن سنة معينة يرتب فى حقه بصفة حاسمة اما مباشرة او بطريق غير مباشر آثارا قانونية خاصة متى كان صادرا ومستوفيا المراحل والاضايع الشكلية المتطابقة قانونا واصبح نهائيا ، اذ قد يبنى عليه طبقا لنصوص المواد ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤٠ مكررا و ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة حرمان الموظف من اول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية سواء والاقدمية او بالاختيار فى السنة التى قدم فيها التقرير ، او تقديمه اذا ما صدر فى حقه تقريران متتاليا بدرجة ضعيف للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته وتقرير نقله الى وظيفة اخرى اذا كان قادرا على الاضطلاع بأعبائها بذات الدرجة والمرتب او مع خفض درجته او مرتبه او نقله الى كادر ادنى ، او فصله من وظيفته مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافاة ، أو عدم اعتباره مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية بالتطبيق لتواعد قدامى الموظفين ، أو عدم منحه علاوة اعتيادية ، وبهذه المثابة فانه

تتوافر له مقومات القرار الإداري وخصائصه ويكون نظر الطعن فيه من اختصاص القضاء الإداري لاتصاله بترقية الموظف وعلاواته ، وبدرجته ومرتبته وبقائه في الوظيفة او فصله منها ، مما نص قانون تنظيم مجلس الدولة على اختصاص المجلس بهيئة قضاء إداري بنظره .

وعلى ذلك فان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أنه لا رقابة للقضاء الإداري على تقديرات التقارير السرية باعتبار ان هذه التقارير من صميم اعمال الادارة التي لا معقب عليها فيها ، ليس في حقيقته دفعا شكليا يرد على امكان نظر الدعوى بطلب الغاء مثل هذه التقارير او عدم امكان نظرها والتطرق الى موضوعها ، وانما هو في واقع الامر دفاع موضوعي ينصب على مدى رقابة القضاء الإداري على التقديرات التي تتضمنها التقارير السرية السنوية للموظفين وسلطته في مناقشة سلامة هذه التقديرات ، وتعيين حدود ما تمتد اليه هذه الرقابة وما تقصر عنه ، وهذا يدخل في جوهر النزاع الذي يفصل فيه الحكم الموضوعي ، فثمة فرق بين ترخص الادارة في التقدير ذاته وبين وجوب مراعاتها للاجراءات والالواضع التي رسمها القانون للوصول الى هذا التقدير ، وليس هذا او ذلك بمائع يحول دون الكان نظر القضاء الإداري للدعوى بل انه مقتضى له . ومن ثم فان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون في غير محله متعينا رفضه .

(طعن ٩١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

التقرير السنوي يعتبر قرارا إداريا نهائيا يؤثر مالا في الترقية او العلاوة او في الفصل فيتدرج في عموم الطلبات الواردة بالفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة التي يختص المجلس بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

رتب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على التقارير السنوية آثارا بعيدة المدى في مركز الموظف سواء من حيث العلاوات

او الترقيات او صلته بالوظيفة ، وأوجب القانون ان تمر تلك التقارير على مراحل رسمها ونظمها تبدأ بالرئيس المباشر فالمدير المحلى فرئيس المصلحة ثم تتوج بعد ذلك بقرار لجنة شئون الموظفين ، فتمت مراحل التقارير على هذا النحو أصبح تقدير كفاية الموظف حسبما انتهت اليه لجنة شئون الموظفين نهائيا منتجا لاثاره التى رتبها القانون ، حسبما سلف البيان ، وعلى حدى ما تقدم فان التقرير المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها فى القانون هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او فى منح العلاوة او فى الفصل ، فمن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فى قرارات لجان شئون الموظفين الصادرة بتقدير كفاية الموظف قد اخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه .

(طعن ٨٤٨ لسنة ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

التقرير السنوى الذى يوضع عن الموظف بعد استيفاء مراحل القانونية - يعتبر قرارا اداريا نهائيا يؤثر مالا فى الترقية او منح العامل او الفصل - جواز الطعن عليه بالالغاء استقلالا كائى قرار ادارى اخر - لا يوجد ما يمنع من ان ينصب عليه الطعن بمناسبة الطعن على قرار التخطى فى الترقية للارتباط الوثيق بينهما - شرط ذلك ألا يكون التقرير قد تحصن بفوات ميعاد الستين يوما .

ملخص الحكم :

ان التقرير السرى السنوى المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يعد بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل . ومن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة

والخامسة من المادة الثامنة . وترتيباً على ذلك فإن القرار الصادر بتقدير كفاية الموظف متى أصبح نهائياً منتجاً لآثاره التى رتبها القانون فانه يسوغ لصاحب الشأن ان يطعن عليه فى الميعاد الذى شرطه الشارع للطعن بالالغاء شأنه فى ذلك شأن كافة القرارات الادارية الاخرى . واذا كان مفاد هذا جواز الطعن بالالغاء على تقرير الكفاية استقلالا ، فانه ليس هناك ما يمنع من أن ينصب هذا الطعن عليه بمناسبة الدعوى التى يقيمها الموظف بالطعن على القرار الصادر بتخطيه فى الترقية استنادا لذلك التقرير طالما ان التقدير الذى انطوى عليه تقرير الكفاية المشار اليه لم يكتسب حصانة تعصمه من اى الغاء بفوات ميعاد الستين يوما المقررة للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية من تاريخ علم المدعى به .

(طعن ١٢٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعديلاته يعتبر اداء استثنائية للتعيين فى وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام - قرار التكليف او مدة او تعديله لا يعدو أن يكون قراراً ادارياً صادراً من السلطة العامة المنوط بها قانوناً اصدار اوامر التكليف ومدها وتعديلها فى شأن فرد - اختصاص محكمة القضاء الادارى

ملخص الحكم :

ومن حيث ان البادى من سياق الوقائع على الوجه السالف بيانه ان طلبات المدعية فى الدعوى مثار الطعن المائل انما تتحصل فى الغاء القرار رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر بالتفويض من وكيل الوزارة للاسكان والتعمير للشئون المالية بالاستناد الى احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية

والقوانين المعدلة له ، والذي يقضى بأنه اعتبارا من الاول من يونية سنة ١٩٧٦ يعدل تكليف المهندسة / خريجة كلية الهندسة ، عمارة ، دفعة يونية ١٩٧١ للعمل بجهاز بناء تنمية القرية المصرية بوزارة الحكم المحلى بدلا من شركة « المقاولون العرب » والغاء قرار نائب الوزير رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة الحكم المحلى رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى بالحاقها بالجهاز اعتبارا من الاول من يونيه سنة ١٩٧٦ وتسكينها على فئة وذلك كاثرة للقرار السابق الصادر بتعديل تكليفها الى هذا الجهاز وبالتعويض عنهما ، وذلك استنادا الى انهما سمدا متضمنين جزاء تأديبيا اذ كان الباعث على اصدارهما الاضرار بالمصلحة انتقاما من والدها الصحفى لما ابلغ به ضد وزير الاسكان والتعمير .

ومن حيث ان تحديد طلبات المدعية على هذا النحو تثير ابتداء البحث فى صحة ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة ، وما يستتبع ذلك من تحديد المحكمة التى ينقد لها الاختصاص قانونا بالفصل فى مدى سلامة هذين القرارين المطعون فيهما ، ونظر الطعن فيهما بالالغاء والتعويض عنهما .

ومن حيث انه لئن كان تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية حسبما يبين من استقراء احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعديلاته التى صدر فى ظلها القرار المطعون فيه أداة استثنائية للتعيين فى وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام ، فاذا تم شغل المكلف للوظيفة بمقتضى تلك الاداء يصبح - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ملتزما باعباء الوظيفة وواجباتها مستفيدا من مزاياها طوال مدة التكليف لئن كان ذلك كذلك الا أن للتكيف نظامه القانونى الخاص به اذ هو مؤقت بطبيعته وينطوى على مساس بحرية المكلف فى العمل بالزامه بتادية ما يكلف به من مهام وظيفية دون اعتداد برضائه وقبوله أو عدم قبوله للتكيف ، فان امتنع عن تأديتها استهدف للمحاكمة الجنائية فضلا عن العقاب التأديبي

وبهذه المثابة فإن القرار الصادر بتكليف الخريج أو بجد تكليفه أو تعديله لا يعتبر قرارا عاديا بالتعيين فى الوظائف العامة او وظائف شركات القطاع العام مما تختص به محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية او المحاكم العادية حسب الاحوال ، وذلك ان كل ما يترتب على قرار التكليف من اثر هو خضوع المكلف للقواعد الوظيفية للوظيفة المكلف باداء واجباتها .

ومن ثم فإن قرار التكليف او مدة او تعديله لا يعدو ان يكسّر قرارا اداريا صادرا من السلطة العامة المنوط بها قانونا اصدر اوامر التكليف ومدعا وتعديلها فى شأن فرد ، وينعقد - والحالة هذه - الاختصاص بالفصل فيها لمحكمة القضاء الادارى بالتطبيق لاحكام الفقرة خامسا من المادة العاشرة والمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان القرارين المطعون عليهما بالالغاء وان كانا يعتبران من عداد القرارات الادارية المتعلقة بتكليف المهندسين - على ما سلف بيانه - الا انهما من ناحية اخرى لا يعتبران من القرارات التأديبية لانهما لم يصدرا بتوقيع جزاء على الطاعنة ، ولا يعتبران كذلك من قبيل القرارات التى تستر جزاء مقنعا لان النعى عليهما بأنهما صدرا بقصد الاضرار بالمدعية وانتقاما من والدها لا يعدو ان يكون تعيينا لهما بعيب الانحراف بالسلطة وبالتالى لا يضىء عليهما هذا النعى السمة العقابية طالما أن السبب المبرر لاصدارهما - على ما تقول به المدعية - ليس متصلا بسلوكها الوظيفى ، ومن ثم فلا اختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل فيها الغاء أو تعويضا .

ومن حيث انه متى كان الحكم المطعون فيه لم يذهب هذا المذهب بأن قضى باختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة فانه يكون قد جانبه التوفيق ، ومن ثم حق الفأوه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر النزاع واختصاص محكمة القضاء الادارى (دائرة الافراد) به ، وحالته اليها للاختصاص ، وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى .

(طعن ٨٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

قرار الوقف عن العمل احتياطيا - هو قرار ادارى نهائى لسلطة تاديبية - اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى الطعن فيه .

ملخص الحكم :

ان قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار ادارى نهائى لسلطة تاديبية ، أما كونه قرارا اداريا لسلطة تاديبية فلانه افصح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة تاديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانونى معين لا يحدث الا بهذا الافصح . وأما كونه نهائيا . فلأن له اثره القانونى الحال ذلك هو الابعاد عن العمل وإيقاف صرف المرتب بمجرد صدوره وهذا هو وجه النهائية فى ذلك القرار . ويترتب على ذلك اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى الطعن فيه بالالغاء طبقا للبند رابعا من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .
(طعن ٢٥١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادري دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون ومنهم العاملون بالمؤسسات العامة بالغاء القرارات التاديبية النهائية وذلك وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - علم مشروعية المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة لاختصاص المحاكم التاديبية - استبعادها من دائرة التطبيق - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ اذ كانت تنص على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطعون التى تقدم من العاملين عن الجزاءات التى توقع عليهم ، فانها كانت تتمشى مع طبيعة المركز القانونى للعاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم من الموظفين العموميين الذين يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بهم وفقا لقانون تنظيمه رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان تعديل المادة ٦٠ المشار اليها تعديلا من شأنه نزع الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات فصل العاملين من المحاكم التأديبية يعتبر من المسائل المتعلقة بتعيين اختصاص جهات القضاء التى لا ينصرف اليها التفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسة العامة وشركات القطاع العام ، ذلك انه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وكذلك القرار المعدل له رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ قد صدرا استنادا الى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الذى ينص فى مادته السابعة على أنه لرئيس الجمهورية ان يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، الا أن ذلك لا ينطوى على تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون ، وفقا لما تقضى به المادة ١٢٠ من الدستور بل ان مانصت عليه المادتان السابعة والثامنة منه لا يخرج عن كونه دعوه لممارسة اختصاص رئيس الجمهورية باصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون طبقا لما تقضى به المادة ١٢٢ من الدستور واذ كانت المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بعد تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما قضت به من اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى بعض الجزاءات مخالفة لأحكام القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فانه يتعين استبعادها من دائرة التطبيق لعدم مشروعيتها ، ولذلك فانه وفقا لحكم القانونين سالفى الذكر ووفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان مجلس الدولة يختص بـ 'هيئة'

قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون ومنهم العاملون بالمؤسسات العامة بالفاء القرارات التأديبية النهائية وما كان يجوز أصلا المساس بهذا الاختصاص او تعديله بقرار من رئيس الجمهورية استنادا الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .
(طعن ٦٢١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

يعتبر النذب غير المحدد المدة والذي يتمتع بالاستقرار الى وظيفة أعلى فى مدارج السلم الادارى بمثابة ترقية الى هذه الوظيفة - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطعن على هذا النوع من قرارات النذب .

ملخص الحكم :

حيث أنه لا يغير من طبيعة القرار المطعون فيه ، وكونه منطويا على ترقية وظيفية ما نص عليه من أن نقل السيد (.) المطعون على ترقيته الى وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا هو على سبيل النذب - ذلك ان النذب فى الحالة مثار النزاع له مدلوله الخاص ، وأحكامه التى ينفرد ، ولا ينصرف الى النذب المؤقت المنصوص عليه فى المادة (٤٨) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة ، وآية ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ باب الاجكام العامة - من أنه « اذا كان عدد المرشحين المستوفين للشروط فى اية حالة اقل من العدد المطلوب يجوز التجاوز عن بعض الشروط التى تؤهل للترشيح ، وفى هذه الحالة يكون شغله للوظيفة بطريق النذب الى ان يستوفى الشروط » ويتضح من ذلك ان هذا النص لا ينفى حسب مؤداه ان اسناد الوظيفة للمرشح هو بمثابة ترقية ، أو أن شغله لها يقع مآلا بصورة دائمة مستقرة يقطع فى ذلك ان تقلد الموظف احدى الوظائف المشار اليها فى القرار التنظيمى سالف الذكر حسبما سلف الايضاح يتم عن طريق الترقية اليها وما ورد فى محضر لجنة شئون الموظفين التى صدر عنها الترشيح

المطعون عليها من أنها اجتمعت للنظر فى ترقيات وتنقلات بعض موظفى التعليم الزراعى ، ومن أن المطعون على ترقيته (.) ظل شاغلا لهذه الوظيفة حتى صدر الامر بالتنفيذى رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩ من أغسطس ١٩٦٠ بنقله من وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا الى وظيفة معادلة لوظيفته طبقا للقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وهى وظيفة مفتش عام بمنطقة القاهرة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا تعادل وظيفة ناظر مدرسة ثانوية زراعية ، وتعمل فى مدارج السلم الادارى الوظيفة الادنى منها وهى وظيفة وكيل المدرس او المدرس الاول ، وتخول شاغلها حسب طبيعة اختصاصها الاشراف على التعليم الزراعى بالمنطقة فان اسناد هذه الوظيفة الى السيد (. . . .) ينطوى بلا مراء على ترقية له فى مدارج السلم الوظيفى بوزارة التربية والتعليم .

(طعن ١٧٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبسطة :

قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٧٨١٦ فى ١٣/٦/١٩٤٨ بشأن القواعد التى تتبع فى اجراء حركات الترقية والنقل والتعيين - القواعد الصادر فى ٢٩/٦/١٩٤٧ بشأن جعل وظيفة المفتشة معادلة لوظيفة مساعد المراقب - التقل من وظيفة مدرس اول الى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوى - يعتبر بمثابة الترقية فى مدارج السلم الادارى ولو لم يكن مصحوبا بمنح درجة مالية اختصاصى القضاء الادارى بالغاء القرار الصادر بهذا النقل .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان التعيين فى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوى لا يصحبه منح درجة مالية الا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقة لان هذه الوظيفة ، كما هو واضح من القرار الوزارى رقم ٧٨١٦ الصادر من وزارة التربية والتعليم فى

١٣ من يونية سنة ١٩٤٨ بشأن القواعد التى تتبع فى اجراء حركات الترقية والنقل والتعيين ، وقد جاء النص صريحا على ان المفتش فى التعليم الثانوى يختار من بين عدة فئات منهم وكلاء المدارس الثانوية الذين يختارون بدورهم من فئات يجرى بينهم المدرسون الاوائل . كما ان القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٤٧ جعل وظيفة المفتشة معادلة لوظيفة مساعد المراقب الذى بمنح الدرجة الثالثة عند انقضاء المدة القانونية المقررة وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس اول الى وظيفة مفتش معتبرا بمثابة الترقية فى مدارج السلم الادارى مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الادارى .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

البدا :

صدور قرار بندب احدى ناظرات المدارس الاعدادية لشغل وظيفة ناظرة لمدرسة ثانوية وفقا لقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقية والنقل للوظائف الفنية - هذا القرار وان تضمن ندبها لشغل هذه الوظيفة الا انه يعتبر فى حقيقته متضمنا ترقية ترقية ادبية حقيقة لنقلها الى وظيفة اعل فى سلم التدرج الادارى وان لم تصحبه اية درجة مالية - جواز الطعن عليه باعتباره متضمنا ترقية .

ملخص الحكم :

بترقية زميلتها السيدة / (.) الاحدث منها ، ناظرة لمدرسة ثانوية مما صدر على ما يجرى عليه العمل فى الوزارة ، ندبا لمدة سنة ، تثبت بعد انتهائها فى الوظيفة من تاريخ بدئه وهو فى خصوص زميلتها هذه واثنين آخرين وردا فى الشق الاول من القرار نص فيه صراحة على انه ترقية لهن لهذه الوظيفة من تاريخه لكون الثلاث ، معارات عندئذ على خلاف - ما تضمنه بالنسبة الى من وردت اسمائهن فى الشق الثانى منه حيث نص على ان يقيدن على الوظيفة ندبا . وفى الحالين فالامر فى حقيقته وبحسب كما يودى اليه حالا وما ينتهى اليه مالا يعتبر ترقية حقيقة متضمنة

النقل من وظيفة الى وظيفة اعلى منها فى مدرج السلم الادارى الوظيفى وان لم تصحبه منح اية درجة مالية وهذا واضح من المقابلة بين الوظيفتين من شروط شغل كل منهما واختصاصاتهما ومستوياتهما الوظيفى ، على ما يبين بوضوح ايضا من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقيات والنقل للوظائف الفنية وترتيب هذه الوظائف فيه ومن اعتداده بعدد شغل المرشح لى منها فى الوظيفة الادنى ايا كان وجهة ترقية أو نقلا ونديا عند ترتيب المستوفين للشروط للترشيح لشغل الوظيفة الاعلى ثم من هذه الى ما يعلوها فمن شأن تقليد ناظره المدرسة المدرسية الاعدادية ، نظارة مدرسة ثانوية التغيير فى مركزها القانونى لما يؤدى اليه من تقدمها مدرج سلم الوظائف المذكور وسبقها من تتخطاه وتأهيلها من بعد لما يعلوها ومن ثم فلا معنى لما اثارته الطاعنة لأول مرة فى تقرير الطعن فى الخصوص ٣

ومن حيث ان هذا الطعن يقوم على ان الدعوى غير مقبولة اولا : لانعدام المصلحة فى الغاء القرار رقم ٧٦ تاريخ ٢٦/٢/١٩٦٧ موضوع الحكم لأن المطعون فى ترقيتها به كانت ناظرة لمدرسة اعدادية بالاسماعيلية ثم رقيت به ندبا الى ناظرة مدرسة ثانوية وهى وظيفة اعلى - وبالنسبة طبقا لقانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ظله هذا القرار يجوز للقيام بعمل وظيفة اخرى وفى نفس مستواها وفى درجة اعلى ويكون لمدة سنة قابلة للتحديد (المادة ٤٣) وهذا القرار لم يعط المطعون على ترقيتها اى ميزة مادية ، حالة او مستقبلية ، اذ انه لا يعد فى حكم الترقية من اى نوع كانت فهو لا يعد ترقية الى درجة مالية كما لا يعد كذلك ترقية ادبية تؤثر فى المراكز القانونية بحسب المال ، فلا يقدم او يؤخر بالنسبة لمركز المدعية او المطعون فى ترقيتها ومن ثم فلا تكون للمطعون ضدها مصلحة فى الطعن عليه ثانيا - لان الدعوى بطلب انهاء ذلك القرار رفعت بعد الميعاد القانونى اذ انه نشر وبلغ فى حينه للجهات المختصة بالوزارة - وطبقا للمادة ٨٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يكون توزيع القرار المطعون فيه أو حتى مجرد تعليقه فى لوحة الاعلانات قرينة قانونية بالعلم به ، على جميع العاملين بالوحدة الادارية ولم تنظم المطعون ضدها منه الا بعد انقضاء المواعيد

القانونية وتبعا لم ترفع دعواها خلالها وفى الموضوع - فان الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم ، اذ ان المدعية كانت تطلب مساواتها بزميلاتها اللاتى رقيت من العام الدراسى ١٩٦٧/١٩٦٨ وعلى وجه التحديد بتاريخ ترقية السيدة (.) بالامر ٢٢ فى ١٥/١/١٩٦٨ والوزارة عقدت فى مذكراتها المقارنة بينها وبين المدعية موضحة عدم أحقيتها ولكن الحكم ضرب صفحا عن ذلك وعقد المقارنة بينهما وبين أخرى لم يطن عليها وهى (.) التى رقيت بالقرار الصادر فى ٢٦/٢/١٩٧٦ وانتهى الى أحقيتها فى الترقية لها مقتضى كذلك بما لم يطلبه بل وبأكثر منه اذ أن القرار تضمن ترقيتهما ندبا وهو اجراء وقتى لا يؤثر على المراكز القانونية للعاملين وليس ترقية ادبية وهى بهذا حصلت على ما لم تحصل عليه المطعون فى ترقيتها وبالإضافة الى ذلك فهو قرار بالنسبة تمتنع الجهة الادارية فى اصداره بسلطة تقديرية مطلقة ، ولم يوجب المشرع عرض قرارات النذب على لجنة شئون الموظفين لانها ليست بذات اثر كبير على الموظف وعرضه للالغاء فى اى وقت - والقرار لذلك صدر صحيحا ولا مطعن عليه .

ومن حيث ان كل الاسباب التى قدمتها الطاعنة لتعيب الحكم المطعون فيه غير صحيحة ذلك انه ، اولا : فمصلحة المطعون ضدها ظاهرة فى طلبها الغاء القرار الصادر فى ٢٦/٢/١٩٦٧ .
٢ - طعن ٥٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨١ .

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ -

احالة العامل للاستيداع فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا للمادة ٧٥ منه - صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل انتهاء مدة الاستيداع - رفض الجهة الادارية اتخاذ قرار اوجبه القانون باعادة العامل الى عمله بعد انتهاء مدة احواله الى الاستيداع - نتيجة ذلك : اختصاص محكمة القضاء الادارى بطلب الغاء القرار السلبي - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث ان القرار الجمهورى رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٦٩ باحالة المدعى الى الاستيداع اعتبارا من ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ قد صدر فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان يقضى فى المادة ٧٥ منه بأن مدة الاستيداع اقصاها سنتان من تاريخ قرار الاحالة يجوز اعادة العامل فى خلالها الى الخدمة ، والا اعتبرت خدمته بعد هذه المدة منتهية ، وان وزير التربية والتعليم قرر فى ١٦ من اغسطس سنة ١٩٧١ عدم اعادته الى الخدمة بما يفيد استمرار حالته الى الاستيداع حتى نهاية مدته فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧١ ومن ثم تنتهى خدمته بحكم المادة ٧٥ المذكورة ، الا انه قبل ان تنتهى مدة استيداع المدعى صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى عمل به من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ولما كانت المادة ٦٨ من هذا النظام تقضى بجواز احالة العامل الى الاستيداع بقرار من رئيس الجمهورية لمدة اقصاها سنتان للصالح العام ، وتقضى المادة ٦٩ منه بأنه يجوز للسلطة المختصة خلال مدة الاستيداع اعادة العامل الى العمل ، وفى جميع الاحوال يعود العامل المحال الى الاستيداع الى عمله بانقضاء المدة المحددة للاستيداع مالم تنته خدمته بحكم تاديبى بالفصل طبقا للمادة ٥٨ او بأحدى اسباب انتهاء الخدمة الواردة فى المادة ٧٠ من النظام المذكور ، لذلك فقد كان يتعين طبقا لهذه الاحكام ان يعاد المدعى الى عمله عقب انتهاء مدة حالته الى الاستيداع فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧١ ما دمت خدمته لم تنته قبل ذلك طبقا للاوضاع سسالة الذكر . ومن ثم يكون القرار الصادر من مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ باعتبار خدمة المدعى منتهية بمضى سنتين على تاريخ حالته الى الاستيداع ، قد جاء مخالفا للقانون ومنطويا على رفض الجهة الادارية اعادته الى عمله بعد انتهاء مدة الاستيداع ، على خلاف ما اوجبه احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى سلف بيانها .

ومن حيث ان موقف الجهة الادارية سالف البيان يعد بمثابة رفض اتخاذ قرار باعادة المدعى الى عمله عقب انتهاء مدة حالته الى الاستيداع ، وهو قرار اوجب القانون عليها اتخاذه ، ومن ثم تكون المحكمة المختصة بالادارى مختصة بطلب الغاء هذا القرار السلبى ، الذى انطوى على فصل

المدعى من الخدمة بالمخالفة للقانون ، وبطلب صرف مرتبه - بصفة مؤقتة حتى يفصل فى طلب الالفاء ، وذلك وفقا لحكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ومن ثم يكنسون الوجه الاول من الطعن ، والقائم على علم اختصاص مجلس الدولة بنظر الطلب المشار اليه غير قائم على سند من القانون .
(طعن ٨٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٩)

لغاية رقم (١٨١)

المبدأ :

القرار الصادر من المحافظ بفصل مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالمحافظة هو قرار ادارى مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب الغائه .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من محافظ الفيوم بالنيابة بصفته ممثلا للسلطة التنفيذية فى محافظة الفيوم والمتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة على فروع اوزارات فى المحافظة ومن بينها وزارة التموين التى تتبعها المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية العامة التى تشرف على الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة الفيوم طبقا للقرارات الجمهورية الصادرة فى هذا الشأن وقد هدف باصداره الى احداث اثره القانونى وهو فصل المدعى من عمله كمدير للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة الفيوم وذلك للاسباب المبينة بتقرير اللجنة السابق تشكيلها بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٢ والتى أدت - كما جاء بالتقرير - الى فقد أموال المواطنين المساهمين والجهات العامة التى تقوم على تمويل الجمعية ، وما انطوت عليه تصرفاته من سوء الادارة والخروج بالجمعية عن اهدافها التى انشئت من اجلها ، وقد أحدث هذا القرار اثره وتنفيذ فعلا منذ تاريخ صدوره فى ١٩٦٢/١٢/٩ ومن ثم فهو قرار قد اكتملت له كل مقومات القرار الادارى

مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب الغائه طبقا للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٣٦٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

القرارات الصادرة من الحارس على اموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ - قرارات فصل موظفى ادارة الحراسة - اختصاص القضاء الادارى بطلبات الغائها .

ملخص الحكم :

اذا كان القرار محل دعوى الالفاء صادرا من الحارس العام على اموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفصل المدعى وهو موظف عام بإدارة الحراسة على الاموال المذكورة - فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب الحق بقضائه برفض الدفع بعدم جواز سماع تلك الدعوى .
(طعن ٤٠٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القرارات الصادرة من الجهات القائمة على تنفيذ الاوامر الصادرة بفرض الحراسات - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم سماع الطعون فيها - لا يتناول القرارات الصادرة فى شأن موظفى الحراسة العامة .

ملخص الحكم :

ان الحصانة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ لا تمتد الى ما يصدر من قرارات فى شأن موظفى الحراسة العامة اذ لا صلة لهذه القرارات (سواء كانت خاصة بتعيينهم أو تأديبهم

أو فصلهم أو بغير ذلك من شئونهم) بمكاسب الشعب الاشتراكية التي استهدف المشرع تحسين القرارات والتدابير والاجراءات التي اتخذت تأمينا لها .

(طعن ٤٠٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

توصية مجلس السلكين الدبلوماسي والقنصلي المنشأ بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بارجاء النظر في نقل أحد أعضاء السلكين للعمل بالخارج - اعتماد هذه التوصية من وزير الخارجية ، او مرور شهر على تاريخ رفعها اليه دون اعتمادها - اعتبارها في هذه الحالة قرارا اداريا - اساس ذلك انه ليس من شك في ان هذه التوصية انما تؤثر في المركز القانوني لعضو السلك تائيرا حاسما لما يترتب على تنفيذها من حجب العمل في الخارج عنه ولو بصفة مؤقتة الى ان يتم العدول عنها - المنازعة في شأن هذه التوصية لا تعتبر منازعة في قرار تاديبى لعدم تضمنها اى جزاء تاديبى من الاجزاء المقررة قانونا بنظام أعضاء السلك وانما تدخل في عموم معنى المنازعات الادارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة وفقا لحكم الفقرة الرابعة عشر من المادة العاشرة من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ - ينص في المادة ١٢ على أن « ينشأ بديوان الخارجية مجلس دائم يسمى (مجلس شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي) ويشكل على الوجه الاتى ويختص المجلس بالنظر في تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة مستشار فأقل وتكون قراراته بأغلبية الراء ويرفع رئيس المجلس قرارات المجلس الى وزير الخارجية لاعتمادها فاذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه اعتبرت معتمدة وتنفذ أما اذا اعترض الوزير

على كل أو بعض من قرارات المجلس ٥٠٠ ، وتنص المادة ١٣ على أن يقدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ومديرو الإدارات بوزارة الخارجية من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر نوفمبر من كل سنة على أساس تقدير صلاحية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ويعتبر العضو ضعيفا إذا لم يحصل على ٦٠ درجة على الأقل ٥٠٠ ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لنهاية من يشغل وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية ٥ والثابت في خصوص هذه الدعوى أن المدعى يشغل وظيفة وزير مفوض وهذه الوظيفة هي الوظيفة التالية لوظيفة مستشار بالخارجية وسابقة على وظيفة سفير ٥ وقد قرر مجلس شئون السلكين بجلسته المنعقدة في ١٦/١/١٩٧٧ التوصية بارجاء النظر في نقله للعمل بالخارج في الوقت الحاضر نظرا لما نسب اليه في تقاريره السرية منذ التحاقه بالعمل بالوزارة من ملاحظات ٥٠ وليس من ريب أن هذه التوصية تعتبر قرارا اداريا لعدم اعتراض وزير الخارجية عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه وقد ترتب على اعتبار هذه التوصية قرارا اداريا ابلاغ المدعى بها وبأسبابها تفصيليا في يوم ٩/٥/١٩٧٧ كما أنه ليس من ريب أيضا أن هذه التوصية تؤثر في المركز القانوني للمدعى تأثيرا حاسما لما يترتب على تنفيذها من حجب العمل في الخارج عنه ولو بصفة مؤقتة الى أن يتم العدول عنها - ان جرى عدول عنها أو قضى بالقائها ٥ والمنازعة في شأن هذه التوصية لا تدخل في معنى المنازعة في قرار تاديبى لعدم تضمن هذه التوصية توقيع أحد الجزاءات التأديبية التي يجوز قانونا توقيعها على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ومن ثم تدخل المنازعة في هذه التوصية في عموم معنى المنازعات الادارية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة عشر من المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومتى كان المدعى يشغل وقت صدور هذه التوصية وظيفة وزير مفوض فان مجلس شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لا يكون له أصل اختصاص بالنظر في نقله اذ يقتصر اختصاص هذا المجلس على النظر في مسائل تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة مستشار فأقل ٥ واذا صدر القرار المطعون فيه من مجلس شئون أعضاء

السلوكين حال كونه غير مختص بإصداره قانونا فان ذلك القرار يكون مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء قرار مجلس شئون السلوكين الدبلوماسي والقنصلي بإرجاء النظر في نقل المدعى للعمل بالخارج - فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء على حق فى قضائه مصادقا صحيح حكم القانون • ولا يكون الطعن فيه على أساس سليم من القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المطعون فيه والزام الحكومة - الطاعنة - بالمصروفات •

فلهذه الاسباب : حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا
والزمت الجهة الادارية ومصروفات الطعن •

(طعن ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

قرار انتهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة - اختصاص
محاكم مجلس الدولة بالنظر فى طلب الغائه والتعويض عنه - القرار الصادر
فى هذا الشأن لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة التى تخرج عن اختصاص
محاكم مجلس الدولة - الفصل فى طلبات الغائها او التعويض عنها - وحدات
الادارة المحلية بحسب الاختصاصات المقررة لها فى القانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٨٠ الخاص بالادارة المحلية الذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه
لا تعلق أن تكون وحدات ادارية اقليمية لا تصطبغ أعمالها بآية صبغة سياسية
تمارس طبقا للقانون اختصاصات ادارية وتنفيذية - طبيعة وظائف رؤساء
البلديات لم تتغير سواء فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى او
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى •

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر
فى طلبات الغاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه بدعى أنه من أعمال
السيادة فان القضاء وان كان ممنوعا من النظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال
السيادة ، الا أن مجرد انتهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة

لا يعد كذلك لأن وحدات الادارة المحلية بحسب الاختصاصات المقررة لها فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الادارة المحلية الذى صدر فى طله القرار المطعون فيه - لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقليمية لا تصطبغ أعمالها بأية صيغة سياسية ، ولا يغير من ذلك أن أعضاء مجالس المدن فى ظل العمل بأحكام المادة ٣١ من القانون المشار اليه كان يتم اختيار بعضهم من المنتخبين لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى المدينة والبعض الآخر من الاعضاء العاملين فى الاتحاد القومى الذى حل محله الاتحاد الاشتراكى العربى ، ذلك أن الصفة السياسية التى لهؤلاء الاعضاء بحكم انتمائهم الى الاتحاد الاشتراكى العربى لا تؤثر فى حقيقة الوضع القانونى لهذه الوحدات باعتبارها وحدات ادارية اقليمية تمارس طبقا للقوانين اختصاصات ادارية وتنفيذية ليس لها أى جانب سياسى ، وليس أدل على ذلك من أن مجلس المدينة مؤلف أيضا وفقا لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر من ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظيفتهم يمثلون الوظائف الحكومية ، وأنه وفقا لحكم المادتين ١٤ ، ٣٣ من القانون المذكور يجوز لأعضاء مجالس المدن المنتخبين والمختارين أن يطعنوا أمام محكمة القضاء الادارى فى القرارات الصادرة بإسقاط عضويتهم مما ينتفى معه ذريعة القول بأن منصب رئيس مجلس المدينة منصب سياسى يمتنع على القضاء مراقبة مشروعية قرار تعيينه أو فصله وذلك لأنه طالما أن رئيس مجلس المدينة ليس فى حكم القانونى الاعضا بمجلس المدينة يناط به رئاسة المجلس بقرار جمهورى فإن القانون اذ أباح للعضو أن يطعن فى قرار إسقاط عضويته يكون قد سلم فى الواقع من الامر بأن القرارات الصادرة فى شأن رؤساء مجالس المدن وأعضائها قرارات ادارية لا صلة لها بأعمال السيادة وتناهى عن نطاقها ، كما لا يغير من حقيقة هذا الوضع أن رؤساء مجالس المدن يعينهم رئيس الجمهورية وفقا لحكم المادة ٣١ المشار اليها بقرار منه من بين أعضاء هذه المجالس مراعىا فى ذلك أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة وإن رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة التقديرية عينها فى إنهاء خدمتهم متى فقدوا أسباب الصلاحية للاستمرار فيها ، اذ أن ذلك كله مما يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لسلطته التقديرية فى التعيين أو فى إنهاء الخدمة دون أن يكون له أثر طبيعة القرار الذى يصدره رئيس الجمهورية فى هذا الخصوص وكونه قرارا اداريا عاديا لا يرقى الى مرتبة

أعمال السيادة التي يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة الفصل في طلبات الفائها أو التعويض عنها ولم تتغير طبيعة وظائف رؤساء المدن سواء في القانون التالى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الحكم المحلى أم في القانون الحالى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى وبهذه المثابة يكون الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم من القانون مما يتمتع معه الحكم بالقائه .

ومن حيث أن الدعوى مهية للفصل فيها .

ومن حيث أن الثابت فى الأوراق أن المدعى عين رئيسا لمدينة بلقاس سنة ١٩٦١ بقرار جمهورى وظل محتفظا بوظيفته العسكرية الى أن أحيل الى المعاش من هذه الوظيفة فى سنة ١٩٦٥ واستمر شاغلا لمنصب رئيس مدينة الى أن تقرر انتهاء خدمته بغير الطريق التأديبى بقرار رئيس الجمهورية المطعون فيه الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٦٨ . وبهذه المثابة فانه يكون عند انتهاء خدمته من العاملين المدنيين بالدولة واذا انتهت خدمته بغير الطريق التأديبى خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وأقام دعواه قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فى شأن إعادة العاملين المدنيين المفقولين بغير الطريق التأديبى فمن ثم يكون من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقا لحكم المادة الاولى منه ويسرى فى شأنه بالتالى أحكام المادة ١٣ منه فيما نصت عليه من أنه تطبيق أحكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا دعاوى من المخاطبين بأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم يصدر أحكام نهائية .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه شرطت لإعادة للخدمة عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته للخدمة ، وأن يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى على غير سبب صحيح وتعتبر الاسباب غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعامل عند انتهاء خدمته سبب يجعله فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ونصت المادة السادسة على

أن تحسب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة للعامل حتى تاريخ الاعادة اليها في تحديد الاقدمية ومدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالاقدمية التي تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة . وتناولت المادة السابعة الاحكام الخاصة بتسوية معاشات ومكافآت من توفى من العاملين المخاططين بأحكام القانون ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بلحاكمه عند الاعادة للخدمة ، ونصت على أن تسوى معاشاتهم ومكافآتهم على أساس مرتب الدرجة أو الوظيفة التي يتقرر أحقيته في العودة اليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في هذا القانون ، وعلى أن يحسب في المعاش أو المكافاة بدون أى مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ وفاته أو بلوغه سن التقاعد مخصصا منها المدد المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون وتحمل الخزانة العامة كافة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة ويمنح العامل أو المستحقون عنه المكافاة أو المعاش الذي يتحدد طبقا للاحكام السابقة أو المعاش أو المكافاة الحالتي أيهما أكبر . كذلك نصت الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن المحامي ولا ترد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه .

ومن حيث أنه لما كان القرار المطعون فيه لم يتضمن الاسباب التي قام عليها وخلت أوراق الدعوى تماما مما يفيد أنه قام في شأن المدعى سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي وكانت الجهة الادارية لم تكشف عن أية أسباب للقرار المطعون فيه تبرر انتهاء خدمة المدعى بغير الطريق التأديبي مكتفية في هذا الصدد بالقول بأن القول بأنه ولئن كان المدعى له صفة الموظف العام الا أنه يمارس اختصاصات سياسية وتنفيذية وادارية تقتضي من شغلها توافر اعتبارات معينة ، فان القرار الصادر بأنهاء خدمة المدعى يكون غير قائم على سبب صحيح بما يتعين معه إلغاء القرار المطعون فيه وتسوية حالة المدعى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الحكم له بتعويض عن قرار انتهاء خدمته المطعون فيه ، فانه لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المذكور قد نصت على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية

فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حسنت قبل العمل بأحكامه ، لذلك يتعين الحكم برفض هذا الطلب .
ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم ، يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه وبتسوية حالة المدعى وفق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ و برفض طلب التعويض مع الزام الجهة الادارية مصروفات كل من الدعوى والطعن .
(طعن ٤٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

نص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في مشروعية القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة برفض طلبات إعادة العاملين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى الخدمة وبالنظر في المنازعات المتعلقة بتسوية معاشاتهم أو مكافأاتهم - حكم المحكمة في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه امام أية جهة - مؤدى ذلك ان حصانة احكام محكمة القضاء الادارى من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا لا تنصرف الا الى الاحكام التي تقضى في اصل موضوع الطلب دون سواها - خروج الاحكام الصادرة بعدم اختصاص احدى اللجان المشكلة باحدى الوزارات لبحث طلبات الاعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المفسولين بغير الطريق التأديبي عن نطاق هذه الحصانة باعتبار أن مثل هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة على الوجه الذى يراه المشرع عند اسباغ الحصانة عليها بالحظر المذكور .. اساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عند الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة أن الحكم المطعون فيه نهائى ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم التثبت أن الحكم المطعون فيه قد صدر في الدعوى التي اقامها المدعى طعنا على القرار الصادر من اللجنة المشكلة بوزارة التجارة لبحث طلبات

الاعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي والثى
قضى بعدم قبول الطلب المقدم من المدعى شكلا لتقديمه بعد الميعاد والثابت
من استعراض القانون المشار اليه أن المادة الاولى منه تنص على أن « يعاد الى
الخدمة العاملون المدنيون الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة
وأنهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالاحالة الى الاستيداع أو الى المعاش
أثناء الاستيداع أو بالفصل من الوظائف بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات
العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها فى الفترة
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك طبقا لاحكام الواردة فى اعداد التالية » ونصت
المادة ٢ على أن يشترط للاعادة الى الخدمة ما يأتى :

١ - عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته الى
الخدمة .

٢ - ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على غير سبب
صحيح .

وتعتبر الأسباب غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعامل عند
انهاء خدمته سبب يجعله فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة الاولى
من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، بعمان الفصل عن غير الطريق التأديبي
« وقضت المادة ٣ بأن يجب أن يقدم العامل المفصول الى الوزير المختص طلبا
للمعودة الى الخدمة بطريق البريد الموصى عليه يعلم الوصول ، مرفقا به ما يراه
من الاوراق المؤيدة له خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وتعالج
هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطالب وكافة المستندات ، المتعلقة
بموضوع الطلب الى اللجنة المختصة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ
تقديمه ٠٠ ونصت المادة ٤ على أن تشكل فى كل وزارة لجنة أو أكثر بقرار
من الوزير المختص ٠٠٠ وتختص هذه اللجان بالنظر فى طلبات الاعادة الى
الخدمة فى الوزارة - والجهات التابعة لها أو الخاضعة لاشرافها بالتطبيق
لاحكام هذا القانون ٠ وتفصل اللجنة فى هذه الطلبات بعد الاطلاع على ملف
خدمة الطالب وما يقدم اليها من أوراق ومستندات متعلقة بقرار انتهاء الخدمة

والأسباب التي بنى عليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ احالة الطلبات اليها وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتبلغ الى الوزير المختص ، والى الطالب بكتابتها موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وقضت المادة ٥ بأن تصدر قرارات اللجنة نهائية وناقذة فى الطلبات المقدمة من العاملين الذين كانوا يشغلون عن فصلهم فئات وظائق من المستوى الاول والثانى والثالث أو ما يعادلها ولا تكون قرارات اللجنة نافذة فى الطلبات المقدمة من العاملين الذين كانوا يشغلون عند انتهاء خدمتهم وظائف الإدارة العليا أو ما يعادلها الا بعد اعتماد هذه القرارات من رئيس الجمهورية ويعتبر انقضاء ستين يوما على اخطار الطالب بقرار اللجنة دون صدور قرار باعتماده فى حكم القرار الصادر برفض اعادته الى الخدمة ٠٠ وقضت المادة ٩ بأنه ٠٠ يجوز الطعن فى القرار الصادر برفض الاعادة الى الخدمة خلال ستين يوما من تاريخ اخطار الطالب بالقرار أو من تاريخ اعتبار الاعادة مرفوضة قانونا طبقا للمادة الخامسة وتختص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة دون غيرها بنظر هذه الطعون والمنازعات المتعلقة بتسوية المعاشات أو المكافآت طبقا لاحكام هذا القانون وتنظر المحكمة فى هذه الدعاوى على وجه السرعة ويجب عليها الفصل فيها خلال ستة شهور على الاكثر من تاريخ رفعها اليها ويكون حكم المحكمة نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة ٠٠ وقد جاء هذا النص استثناء مما نص عليه قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المادة ٢٣ منه على جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارة أمام المحكمة الادارية العليا فى الاحوال التى يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وفى حالة وقوع بطلان فى الحكم وفى حالة صدور الحكم على خلاف سابقى حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص سالفة أن المشرع لم تتجه ارادته فى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الى الفاء طريق الطعن المنصوص عليه فى المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على اطلاقه ، اذ لم يضمه ثمة نصا ناسخا صريحا أو ضمنا بهذا الالغاء وانما اقتصر فى المادة التاسعة منه على النص على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مشروعية القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة برفض طلبات اعادة العاملين المفضولين بغير الطريق

التأديبي الى الخدمة وبالنظر فى المنازعات المتعلقة بتسوية معاشاتهم أو مكافآتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبأن يكون حكم المحكمة نهائياً غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة وذلك حسماً للمنازعات على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ومؤدى ذلك أن حصانة أحكام محكمة القضاء الادارى من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا لا تنصرف الا الى الاحكام التى تقضى فى أصل موضوع الطلب ذاته وهى التى عنها المشرع فى المادة التاسعة سألقة الذكر دون سواها حين عنى بالنص على اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب الاعانة الى الخدمة وبهذه المثابة تخرج الاحكام الصادرة بعدم اختصاص اللجنة - كما هو الشأن فى المنازعة مثار الطعن المائل عن نطاق هذه الحصانة باعتبار أن مثل هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة على الوجه الذى عنه المشرع عند اسياغ الحصانة عليه بالحظر المذكور الذى جاء استثناء من القاعدة العامة التى قررتها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سألقة الذكر وهى جواز الطعن فى أحكام محكمة القضاء الادارى باطلاق أمام المحكمة الادارية العليا والذى يتعين من ثم تفسيره تفسيراً ضيقاً دون ثمة توسع .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى دعوى بطلب الغاء قرار اللجنة المشكلة بوزارة التجارة لبحث طلبات الاعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي وإذ قضى هذا الحكم بعدم اختصاص اللجنة بنظر طلب المدعى اعادته الى الخدمة فإن الحكم الصادر فى هذه المنازعة لا يكون بمنأى عن الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن لنهاية الحكم المطعون فيه غير مستند على أساس سليم من القانون ويتعين بالتالى برفضه .

(طعن ٣٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٠)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم - يتعين تقديم طلب العودة من العامل الى الوزير المختص

خلال ستين يوما من تاريخ العمل بالقانون في ١٦/٥/١٩٧٤ - محكمة القضاء
 هي المختصة دون غيرها بنظر الطعن في قرار رفض اعادة العامل الى العمل -
 عدم تقديم طلب العودة الى العمل يترتب عليه عدم قبول الدعوى شكلا -
 وجود العامل بالخارج وقت العمل بالقانون لا يعتبر مانعا ماديا او قانونيا
 يحول دون علمه بالقانون فعلا او حكما بنشره في الجريدة الرسمية - تطبيق *

ملخص الحكم :

ان السبب الاول للطعن مردود بان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن
 اعادة المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم اوجب في المادة الثالثة
 منه تقديم طلب العودة من العامل الى الوزير المختص خلال ستين يوما من
 تاريخ العمل بالقانون (١٦/٥/١٩٧٤) وأجاز الطعن أمام محكمة القضاء
 الاداري دون غيرها في قرار رفض اعادته الى العمل ، ولكن الطاعن فوت على
 نفسه ميعاد تقديم طلب العودة الى العمل ، ولذا فان دعواه أمام محكمة
 القضاء الااري تكون غير مقبولة شكلا لعدم استيفاء الاجراءات التي اوجبها
 القانون المذكور ولا يغير من ذلك وجود الطاعن في ليبيا وقت العمل بالقانون
 رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وعدم عودته منها الا في صيف سنة ١٩٧٦ ، لأن ذلك
 لا يعتبر مانعا ماديا او قانونيا يحول دون علمه بالقانون المشار اليه فعلا او
 حكما بنشره في الجريدة الرسمية *

(طعن ٢٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط
 الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود لم يتضمن احكاما تسلب
 اختصاص القضاء الاداري بمجلس الدولة من نظر المنازعات الادارية الخاصة
 بافراد القوات المسلحة المخاطبين باحكامه - القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
 بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة - القانون رقم ٩٦
 لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة -
 القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية

(م ١٨ - ج ٢)

بضباط القوات المسلحة - المشرع عهد في القوانين المشار اليها تنظيم المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة الى تلك اللجان دون غيرها - ما انتظمته هذه القوانين يتعلق بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وهم ضباط القوات المسلحة - الأثر المترتب على ذلك : ينحصر اختصاص لجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٦ - طالما أنه ليس ثمة نص في القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف فإنه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص بلجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف .

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والمعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ ألقى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ - المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ استحدثت حكما جديدا مناه اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف طبقا لأحكام القانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ - المادة ١٤٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ حددت مجال الطعن بالالغاء على القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد العمل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ - الاثر المترتب على ذلك :

اولا : منازعات ضباط الشرف لم تلك تدخل قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .
ثانيا : القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وحد المعاملة بين ضباط الشرف على نحو ما هو مقرر لزملائهم الضباط العاملين بالقوات المسلحة . ثالثا : المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة وما زالت خاضعة لحاكم مجلس الدولة بحسبانه الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة في نظر المنازعات الادارية . رابعا : اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية بضباط الصف والجنود يمتد ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات باعتبار أن الفرع يتبع الاصل وبحسبان أن قلب التعويض هو الوجه الآخر لطلب الالغاء . وأن كلا الطرفين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الاوراق أن الملعون ضده من ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى ينص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالاحكام المرافقة لهذا القانون ويلغى كل نص يخالف هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية فيما لا يتعارض مع نصوصه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم يتضمن أحكاما تسلم اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة نظر المنازعات الادارية الخاصة بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه ، بحسبان هؤلاء من الموظفين العموميين الذين ينعقد الاختصاص كأصل عام لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بهم . ولايحول دون انعقاد هذا الاختصاص لهذه المحاكم أن الشارع فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة - قد عهد الى تنظيم المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة بقصره على تلك اللجان دون غيرها . ذلك أن ما انتظمته هذه القوانين يتعين بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهم ضباط القوات المسلحة وينحصر اختصاص هذه اللجان عن ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح فى القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف فانه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة السابقة الاشارة اليه على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٦٤ ، وانما يبقى الاختصاص بنظر منازعاتهم الادارية منعقلا لمحسناكم
مجلس الدولة على النحو الذى تقرره احكام قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ومما يؤكد ذلك - أن قانون خدمة ضباط
الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣
لسنة ١٩٨١ والمعمول به اعتبارا من ٢٢ يوليو ١٩٨١ - تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية - ملغيا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد استحدث
حكما ضمنه المادة ١٤٢ منه بنصه على أنه « تختص اللجان القضائية لضباط
القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك
طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان
الضباط بالقوات المسلحة والقانون ٧١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم وتحديد
اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة . كما نصت المادة
١٤٣ منه على أنه يقتصر الطعن بالالغاء وفقا لاحكام المواد السابقة على القرارات
الادارية النهائية التى تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون . وهو ما يكشف
على نحو صريح عن أمرين أولهما ، أن المنازعات المشار اليها لم تكن تدخل
قبل العمل باحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فى اختصاص
اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وفقا لاحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة
١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر . وثانيهما ، أن نص المادة ١٤٢
من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ولئن كان - من تاريخ العمل به قد أناط
باللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الاختصاص بالفصل فى المنازعات
الادارية الخاصة بضباط الشرف على نحو ما هو مقرر بالنسبة لزملائهم
الضباط بالقوات المسلحة حسبما تقضى به احكام كل من القانونين رقم ٩٦
لسنة ١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ موحدا بذلك معاملة طائفة الضباط بالمعنى
العام فى هذه الخصوصية ، الا أنه لم يسحب هذا الحكم على ضباط الصف -
وشأن المطعون ضده - والجنود ومن ثم فإن المشروع بالنسبة للمنازعات
الادارية الخاصة بأولئك وهؤلاء لم يخضعها للحكم المستحدث موثرا الإبقاء
عليها خارج نطاق التنظيم الذى استحدث هذا الحكم بما يبقيا خاضعة للجهة
القضائية صاحبة الولاية العامة فى نظر المنازعات الادارية وهى محاكم مجلس
الدولة بحسب اختصاصها وفقا لما تقرره فى هذا الشأن الاحكام الواردة

بقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وترتيب على ذلك يبقى اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف قائما بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة فى شأنهم فى ظل احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كما هو الشأن فى النزاع المائل موضوع هذا الطعن ، ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات اعمالا لقاعدة أن الفرع يتبع الاصل وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الاخر لطلب الالغاء وأن كلا الطرفين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة [٥]

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق بنظرة المنازعة المطروحة وفيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا للأسباب التى أقام عليها قضاءه والتى تقرها هذه المحكمة .
(طعن ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف - لم يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالمخاطبين باحكامه من اختصاص مجلس الدولة - يؤكد ذلك القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الذى استحدث لأول مرة النص صراحة على اختصاص اللجان القضائية لضباط القسوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف - الأمر المترتب على ذلك : اختصاص مجلس الدولة ببحث مشروعية القرارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة قبل العمل باحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

الثابت من الاوراق أن المدعى من ضباط الشرف المخاطبين باحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى ينص فى المادة الأولى من مواد الصمدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين

وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالاحكام المرافقة لهذا القانون ويلغى كل نص يخالف هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية لا يتعارض مع نصونه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لم يتضمن احكاما تخرج المنازعات الادارية الخاصة بافراد القوات المسلحة المخاطبين باحكامه عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسبان هؤلاء الافراد من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بهم . ولا يحول دون انعقاد هذا الاختصاص لمحاكم مجلس الدولة أن المشرع عمد فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الى تنظيم هذه الامور على نحو يجعل الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة مقصورا على تلك اللجان دون غيرها . ذلك لأن التنظيم الذى جاءت به هذه القوانين يتعلق بضباط القوات المسلحة المخاطبين باحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وليس بضباط الشرف المخاطبين باحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح فى القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف المذكورين فانه لا سبيل للقول لسريان التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة سالف الاشارة اليه على ضباط الشرف المخاطبين باحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وانما يبقى الاختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لما هو منصوص عليه فى قانون مجلس الدولة . ويؤكد هذا النظر أنه صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢٢ من

يولية سنة ١٩٨١ خلفيا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، واستحدث هذا القانون لأول مرة فى المادة ١٤٢ منه النص صراحة على أن « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة » كما نص فى المادة ١٤٣ فيه على أن « يقتصر الطعن بالالغاء وفقا لاحكام المواد السابقة على القرارات الادارية النهائية التى تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون » الامر الذى يؤكد أن المنازعات المشار اليها لم تكن تخضع قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر لاختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المشكلة طبقا لاحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم فانه طبقا لنص المادة ١٤٣ سالفة الذكر يبقى اختصاص مجلس الدولة فيما يتعلق بطلبات الالغاء قائما بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ كما هو الشأن فى القرار مثل الطعن فى القرار الصادر . ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات آخذًا بقاعدة أن انفرع يتبع الاصل وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الاخر بطلب الالغاء وأن الطلبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(طعن ١٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستياداع أو فصلهم بغير الطريق التاديبى - تعد بحسب طبيعتها قرارات ادارية عادية مما يخضع فى الأصل لرقابة القضاء - اعتبارها من أعمال السيادة بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - ينبغى ان يلتزم فى تفسير وتحديد ملابها قواعد التفسير الضيق المرتبط بعلّة الحكم - اقتصار الحصانة

التي أضفها المشرع على القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية دون غيره -
أثر ذلك - لا يسرى الحكم الذى شرعه القانون المذكور على القرارات التي
صدرت من مجلس الوزراء بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي تطبيقا لأحكام
القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان القرارات الجمهورية بإحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو
الاستيداع أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي إنما تعد بحكم طبيعتها قرارات
إدارية عادية مما يخضع فى الأصل لرقابة القضاء ، وقد كانت معتبرة كذلك
الى أن صدر القانون المشار اليه الذى أدخل تعديلا على اختصاص مجلس
الدولة بهيئة قضاء إدارى بالاستثناء منه عن طريق اعتبار القرارات المشار
اليها من قبيل أعمال السيادة وبذلك ينحصر عنها ولاية القضاء الإدارى بعد
أن كانت تشملها فى ظل القوانين السابقة .

ويبين من هذا التعديل أن المشرع نزع من ولاية القضاء الإدارى - على
خلاف الأصل - النظر فى القرارات المشار اليها ومن ثم فإنه ينبغى ، لكون
هذا التعديل استثناء أن يلتزم فى تفسيره وتحديد مداه قواعد التفسير
الضيق المرتبط بعلة الحكم .

كما يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أن
المشرع لم يخلع وصف السيادة على قرارات الفصل أيا كانت السلطة التي
أصدرتها وإنما خص به القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية دون
سواها ، بمعنى أن المعيار الذى وضعه المشرع فى تحديد هذه القرارات
ليس معيارا ماديا بحتا ويتمثل فى كنه القرار وطبيعته وإنما يرتبط الى
جانب ذلك بمصدر القرار ذاته اذ يلزم أن يكون القرار صادرا من رئيس
الجمهورية وذلك لاعتبارات قدرها تتصل بالضمانات التي تحيط بهذا النوع
من القرارات دون غيرها - ولا ينال من سلامة هذا النظر أن يعتبر قرار
الفصل بغير الطريق التأديبي عملا من أعمال السيادة اذا كان صادرا من
رئيس الجمهورية وعملا إداريا عاديا اذا صدر بإداة أخرى ، اذ الأصل

هو اختصاص القضاء الإداري بهذه القرارات الا ما جرى النص على استثنائه ولو أراد الشارع أن يبسط الحصانة على القرارات الأخرى التي سبق صدورها من مجلس الوزراء لما أعوزه النص على ذلك ومن ثم فإن الحكم انذى شرعه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لا يسرى على القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

(طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي - اعتبارها من أعمال السيادة - ثبوت أن قرار فصل المدعى قد صدر بقرار وزاري - الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس .

ملخص الحكم :

ان القرارات التي أضفى عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره اياها من أعمال السيادة هي قرارات السيد رئيس الجمهورية ولما كان المدعى لم يفصل بقرار منه بل بقرار من المشرف على الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي فان فصله لا يعتبر من قبيل أعمال السيادة بحسب القانون المشار اليه .
(طعن ٧٤٣ ، ٧٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

دعوى إلغاء قرار عدم ادراج اسم المدعى في كشف المرشحين للعمدية - اختصاص القضاء الإداري بها - العبرة في الاختصاص بالتمييز الصحيح للدعوى لا تكييف الحكم المطعون فيه لها .
ملخص الحكم :

ان الدعوى فى الحدود التى رسمها لها المدعى على سلف بيانه أن هى
الا دعوى الفاء قرار بعدم ادراج اسم المدعى فى كشف المرشحين للعمدية
او بالرفض الضمنى لطلبه ادراج اسمه ، وبهذه المثابة ووفق هذا التكييف
الصحيح لا تقوم شبهة فى اختصاص القضاء الادارى بها ، ومن ثم يكون الدفع
المبدى من الحكومة فى صحيفة الطعن بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر
الدعوى تأسيسا على تكييف الحكم المطعون فيه لها على تكييفها الصحيح وفق
ما تقدم ، يكون هذا الدفع فى غير محله قانونا .
(طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين

اولا : دعاوى الافراد والهيئات

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

اوامر واجراءات مامورى الضبطية القضائية التى تصدر منهم فى نطاق
الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون اياه واضفى عليهم فيه تلك الولاية
القضائية هى وحدها التى تعتبر قرارات قضائية تخرج عن ولاية القضاء الادارى
- قراراتهم خارج هذا النطاق تعتبر قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء
الادارى .

ملخص الحكم :

ان اوامر واجراءات مامورى الضبطية القضائية التى تصدر عنهم فى
نطاق الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون اياه واضفى عليهم فيه
تلك الولاية القضائية هى وحدها التى تعتبر اوامر وقرارات قضائية ،
وهى بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الادارى ، وأما الاوامر والقرارات
التي تصدر عنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائى المخوّل لهم
فى القانون فانها لا نعد اوامر أو قرارات قضائية ، وانما تعتبر من قبيل
القرارات الادارية ، وتخضع لرقابة القضاء الادارى اذا توافرت فيها

شرائط القرارات الادارية النهائية ، ومن ثم اذا ثبت أن القانون لم يخول لجنة التحقيق الخاصة بالفنائم أو رئيسها أى اختصاص فى إصدار أوامر بيع الفنائم المضبوطة ، فإن كل أمر يصدر من اللجنة أو رئيسها فى هذا الشأن يعتبر خارج نطاق الاختصاص القضائى المنصوص عليه قانونا ، وبالتالي لا يعتبر أمرا صادرا من سلطة قضائية فى حدود اختصاصها . بل يعتبر أمرا ادازيا يخضع لرقابة القضاء الادارى .

(طعن ٦٣٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

صدور قرار مجلس نقابة المهن الطبية باحالة اعضاء النقابة الى مجلس التأديب - اعتباره من القرارات الادارية الصادرة ضد الأفراد لا من قرارات تأديب الموظفين - خضوعه لحكم الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، دون الفقرة الثالثة من تلك المادة - عدم اعتباره من قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى المنصوص عليها بالمادة السادسة من ذلك القانون .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر باحالة المدعين ، باعتبارهم أفرادا لا موظفين الى المحاكمة التأديبية أمام مجلس تأديب نقابة الاطباء فلا تنطبق عليهم الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بقرارات تأديب الموظفين ، كما لا تنطبق عليهم المادة السادسة الخاصة بالقرارات الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ، وانما يعتبر قرارا ادازيا نهائيا صادرا ضد أفراد مما ينطبق على الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١٢)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

اختصاص محكمة النقض بالطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالقضاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والنسب وكذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم - مناطه أن يكون التלב مقدما من أحد هؤلاء - الطعن المقدم من شخص ترك فى التعيين فى وظيفة معاون نيابة فى القرار الصادر بتركه - هو طعن من مجرد فرد من الافراد - لا تختص محكمة النقض بالفصل فيه .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أنها نصت على أنه : كذلك تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشارا من مستشاريها دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بالغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النسب والنقل متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ... ، ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأصبح نصها كما يلى : كذلك تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل أو النذب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، كما تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعة الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ... ، .

وواضح من هذه النصوص أن اختصاص محكمة النقض منوط بأن يكون طلب الالفاء مقدما من أحد رجال القضاء أو النيابة أو المواطنين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة ، وهذا للمحكمة التي قام عليها ذلك التشريع والتي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون الأول وهي أنه « ليس أجدر ولا أقدر على الاحاطة بشئون القضاء وتعرف شئونهم والفصل في ظلاماتهم من رجال من صميم الاسرة القضائية ، يضاف الى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون مدنها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم » . وليس من شك في أن المدعى ليس من بين هؤلاء الذين ورد ذكرهم بالمادتين المذكورتين ، بل هو مجرد فرد من الأفراد ، وإن كان يطلب الفاء القرار بتركه في التعيين في النيابة ، ومثل هذا الطلب لا يغير من الأمر من شيء ، طالما أنه لم يصبح بعد فردا من أفرادها .

(طعن ٧٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥)

- قاعلة (١٩٦) -

المبدأ :

الدعوى بطلب الفاء قرار صادر من مصلحة التنظيم بالترخيص لأخرى في إقامة مبان بالمخالفة لرسوم التقسيم - اختصاص القضاء الإداري بنظرها بالتطبيق للمادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

متى كانت المنازعة تنصب على اختصاص القرار الإداري الصادر من مصلحة التنظيم ببلدية القاهرة في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ رقم ٩٨١/١٩٥٥ . « بالترخيص للسيد المقاول (.) في بناء اثني عشر دورا فوق الأرض المبينة بالكروكي المسطر بالترخيص ٥٠٠ » ، وقد طلبت المدعية في هذه المنازعة إلغاء وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه استنادا إلى أن القرار المذكور وقع مخالفا للقانون لخروجه على أحكام مرسوم

التقسيم ، فان الدعوى - والحالة هذه - مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، التى جعلت من اختصاصه « الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية » ، ولا يغير من الأمر شيئاً أن تكون المدعية قد أشارت الى حقوق الارتفاق المتعلقة بارتفاع البناء ومساحته التى يرتبها القانون على أرض بحكم مرسوم التقسيم ، ذلك أنها إنما تستند الى ذلك فى صدد بيان مصلحتها فى طلب الالغاء وفى صدد مخالفة القرار الادارى للقانون ، باعتبار أن الادارة كان يتعين عليها مراعاة ما رتبته مرسوم التقسيم من هذه الارتفاقات عند إصدار الترخيص ، وأنها اذ أغفلتها فقد خالفت القانون ، كما أن مؤدى الحكم بالغاء القرار الادارى أن يعتبر باطلا منذ صدوره ، معدوما قانوناً ، ولكن لا ينصب الا على القرار الادارى وحده وما يترتب عليه ، أما حقوق ذوى الشأن من الجيران الذين لهم أن يفيدوا من هذه الارتفاقات فيما بين بعضهم البعض ، سواء بطلب الازالة أو بالتعويض ، ان كان لهذا أو ذاك وجه قانوني ، فهذه منازعة أخرى من اختصاص القضاء المدنى .

(طعن ٧٨٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر - تخرج عن نطاق التظلم الى قاضى الامور الوقتية الذى رسمته المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - لا وجه للدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد حدد على سبيل الحصر لا المثال حالتين اثنتين فقط لطلب اعطاء المحرر رقم شهر مؤقت وعرض الأمر على قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة وهما حالة التأشير

على طلب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له وحالة صدور قرار بسقوط أسبقية طلب الشهر وبذا تخرج حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر عن نطاق التظلم الذى رسمه القانون فى المادة ٣٥ المذكورة ولا يخضع تبعا لذلك أمر التظلم منه لقاضى الامور الوقتية وبهذه المثابة ينتفى أساس الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر الذى اقيم على حكم المادة المذكورة .

(طعن ٩٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية - تصرفات النيابة بصفتها أمينة على الدعوى العمومية تعد من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية - التصرفات الاخرى التى تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاعمال القضائية تخضع لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بالمعنى الاصطلاحي - تطبيق ، القرار الذى تصدره النيابة العامة فى منازعات العيضة حيث لا يرقى الامر الى حسم العريفة يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي - اختصاص مجلس الدولة بالفعل فى طلب الغائه .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه قرار ادارى وليس قرارا قضائيا على ما ذهب اليه تقرير الطعن . ذلك ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية اذ خصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية باعمال من صميم الاعمال القضائية وهى تلك التى تتصل باجراءات التحقيق والاثام كالقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها ، الى غير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وغيره من

القوانين وهذه التصرفات تعد من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية . أما التصرفات الأخرى التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاعمال القضائية فانها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة ادارية ، وتخضع تصرفاتها فى هذا المجال لرقبة المشروعية التي للقضاء الادارى على القرارات الادارية متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بمعناه الاصطلاحي المقرر قانونا وانه لما كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقود للقضاء المدنى ، ولا اختصاص للنيابة العامة فى هذا المجال الا حيث يكون فى الامر جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ - عقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات ، حيث لا يرقى الامر فيه الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود فى قانون مجلس الدولة لصدوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية . ولما ينطوي عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم للعين محل النزاع ولا يقدر فى ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبط الادارية فى ممارسة اختصاصهم المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها اذ أن توافر هذا القصد أو عدم توافره يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة الذى تتوافر له مقومات القرار الادارى النهائي الذى يختص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الغائه حيث لا يكون فى الامر ثمة جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات . ولما كان الثابت فى خصوص النزاع المبث أن المدعى عليه الثانى السيد / كان قد تقدم فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ الى نيابة بورسعيد بشكوى قيدت برقم ٣٠٧٤ لسنة ١٩٧٤ . ادارى العرب أوضح فيها أنه كان يستأجر الشقة محل النزاع بعقد مؤرخ فى الاول من يونية سنة ١٩٥٩ وعند عودته من المهجر وجد مسكنه مشغولا بالمدعى السيد / الذى قرر لدى سؤاله بالحضر بأنه يستأجر الشقة من مالكها ، بعقد ايجار مؤرخ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ . وقد أصدرت النيابة العامة قرارها فى هذه الشكوى بتمكين الشاكى من العين محل النزاع وتأييد هذا القرار من السيد المحامي العام . ولما كان قرار النيابة العامة المشار اليه قد صدر فى غير جريمة من جرائم الحيازة سالف الإشارة إليها ، فانه من ثم يكون قرارا اداريا لصدوره من النيابة العامة فى غير نطاق وظيفتها القضائية .

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

قرارات النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية فى منازعات مواد الحيازة - خضوع تصرفاتها فى هذا المجال لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى على القرارات الادارية متى توافرت لها مقومات القرار الادارى - لا يقدح فى ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبطية الادارية فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره امر يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة الذى اكتملت له مقومات القرار الادارى النهائى - اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الغائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية ، تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية . اذ خصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال من صميم الاعمال القضائية ، وعلى تلك التى تتصل بإجراءات التحقيق والاثام كالقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها الى غير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وغيره من القوانين . وهذه التصرفات تعد من الأعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية . أما التصرفات الاخرى التى تبأسرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية ، فانها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة ادارية ، وتخضع تصرفاتها فى هذا المجال لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى على القرارات الادارية ، متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بمعناه الاصطلاحي المقرر قانونا . ولا كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقود للقضاء المدنى ، ولا اختصاص للنياابة العامة فى هذا المجال الا حيث يكون

فى الامر ثمة جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات ، حيث لا يرقى الامر فيه الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود فى قانون مجلس الدولة ، لصدوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم للعين محل النزاع . ولا يقدح فى ذلك كون هذا القرار قصد به معاونة سلطات الضبطية الادارية فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره امر يتعلق بركن الناية فى قرار النيابة العامة الذى اكتملت له مقومات القرار الادارى النهائى الذى يختص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الفائه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه المدعية فى المذكرة المودعة منها خلال فترة حجز الطعن للحكم ، من انه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطعن ، بعد اذ قضى فى النزاع المائل نهائيا لصالحها بالحكم الصادر من محكمة استئناف بنى سويف فى الاستئناف رقم ١٣ لسنة ١١ قى المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة بنى سويف الابتدائية فى الدعاوى المضمومة ارقام ٣٦٦ لسنة ١٩٦٩ ، ١٩٤ لسنة ١٩٧١ ، ١٧٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى بنى سويف . استنادا من المدعية فى ذلك الى ان قضاء المحكمة العليا قد جرى على انه اذا صدر حكم نهائى حاسم للخصومة من احدى جهتى القضاء لا يكون ثمة تنازع على الاختصاص بينهما بعد ان استنفذت ولايتها فى نظر الخصومة . لا وجه لهذا القول . ذلك ان النزاع امام القضاء المدنى فى مسائل الحيابة امر يتعلق بأصل الحق ذاته . وهو موضوع يختلف عن موضوع النزاع امام القضاء الادارى الذى يدور حول مدى مشروعية قرار النيابة العامة محل الطعن . والحكم الذى يصدره القضاء الادارى فى هذا النزاع ليس له أى اثر على اختصاص القضاء المدنى ولا على الحكم الذى يصدره هذا القضاء فى النزاع المتعلق بأصل الحق مما يمنع معه قيام التنازع بين الحكامين فى هذا المجال .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى

بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فى موضوعها .
(طعن ٦٠٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

القرارات التى تصدرها النيابة العامة خارج نطاق الاختصاصات القضائية المخولة لها فى القانون لا تعد من قبيل القرارات القضائية بل مجرد قرارات ادارية تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها اذا ما توافرت فيها مقومات القرارات الادارية النهائية - اساس ذلك - تطبيق : قرار النيابة العامة فى نزاع مدنى بحت بتمكين احد الافراد من مصنع ومنع تعرض آخر له - علم اعتبار هذا القرار قضائيا - اعتباره قرارا اداليا صادرا من سلطة ادارية - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

من حيث ان النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة اصيلة من شعب السلطة التنفيذية وتجمع بين طرف من السلطة القضائية وطرف من السلطة الادارية ، وقد خصتها القوانين بصفتها امانة على الدعوى العمومية باعمال هى من صميم الاعمال القضائية وهى تلك التى تصل باجراءات التحقيق والاتهام مثل القبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها وغير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قوانين الاجراءات الجنائية وغيرها من القوانين الاخرى ، وهذه وحدها تعتبر من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وأما القرارات الاخرى التى تصدرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاختصاصات القضائية المخولة لها فى القانون فانها لا تعد من قبيل القرارات القضائية بل مجرد قرارات ادارية تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها اذا توافرت فيها مقومات القرارات الادارية النهائية .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المحضر رقم ٧٠٣٧ لسنة ١٩٧٠
ادارى المطرية ومذكرة نيابة المطرية المؤرخة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

ان السيد / (المدعى عليه الاول) ابلغ انه يضع يده على المصنع موضوع النزاع والمؤجر اليه بموجب عقد ايجار غير رسمى ، وفى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ علم أن أحد محضرى محكمة الزيتون يقوم بتسليم المصنع الى السيد / تنفيذا لحكم صادر ضد (المدعى) ويقضى بتمكين الاول من المصنع الامر الذى يعارض فيه الشاكى ويطلب التحفظ على المصنع وما به من سعدات وماكينات . وقد انتهت نيابة المطرية الى ان الثابت ان الشاكى هو مستأجر العين موضوع النزاع وانه يضع يده عليها ويقوم بادارة المصنع والاشراف عليه حتى يوم تمكين السيد / الذى كان يعام بذلك ، ومن ثم فانه لايعتد بالحكم الصادر لصالحه فى حق السيد / ولا يكون لهذا الحكم حجته قبل الشاكى ومن ثم يكون تنفيذ ذلك الحكم فى غير محله ويتعين ازاء ذلك تمكين الشاكى من المصنع موضوع النزاع . وفى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ قرر السيد المحامى العام الاول تمكين السيد / (الشاكى) من المصنع محل النزاع ومنع تعرض كل من السيدين ، وللمتضرر اللجوء الى القضاء اذا شاء ، وقد أوعيد عرض الامر على السيد النائب العام الذى قرر تنفيذ الحكم المشار اليه . فاقام المدعى دعواه أمام محكمة الزيتون الجزئية بطلب وقت تنفيذ ذلك القرار وعدم الاعتداد به فحكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان النزاع الذى اثير امام النيابة العامة يدور حول حيازة المصنع المشار اليه ولم يدع أطراف ذلك النزاع ان الامر ينطرى على ثمة جريمة . ولما كان الامر كذلك ، وكان النزاع المشار فى حقيقته مدنيا بحتا ، واذا تدخلت النيابة العامة وقررت تمكين المدعى عليه الاول من المصنع محل النزاع ومنع تعرض المدعى ، فان قرارها لا يعتبر والحال كذلك قرارا قضائيا صدر منها بحسبانها الامنية على المستوى العمومية ، وانما صدر القرار المشار اليه من النيابة العامة بما لها من سلطة ادارية جرى العرف على استعمالها لاعانة الضبطية القضائية فى أداء مهمتها فى منع الجرائم قبل وقوعها ، متجهة الى احداث اثر قانونى يتمثل على

ما تسلف البيان فى تمكين المدعى عليه الاول من المصنع محل النزاع ومنع تعرض المدعى واخر له فى ذلك وعدم الاعتداد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٩٩١ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة بتمكين السيد / ٠٠٠ من تسلم المصنع المؤجر له من باقى الشركاء ومن ثم يعتبر قرارها اداريا توافرت فيه مقومات القرار الادارى النهائى مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى مدى مشروعيته . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالغائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

(طعن ٦٤٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

القرارات الاداية التى تصدرها الحراسة لادارة اموال الغافسين للحراسة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بان الدولة - الطعن عليها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - لا ينطبق فى شأن هذه القرارات نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص - اساس ذلك : ان القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ صدر استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ولا يسرى على الحراسات المفروضة بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - فضلا عن ذلك فقد قفمت المحكمة العليا بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان القرار الصادر باقتطاع نسبة ١٠٪ من اموال المدعيات نظير قيام الحراسة بادارة اموالهن بالتطبيق لاحكام قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المرفق باوراق الدعوى ، هو من القرارات الادارية التى تصدرها الحراسة بوصفها سلطة عامة بالتطبيق للقاعدة

التنظيمية التي تضمنها قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الإشارة اليه بقصد ترتيب أثر قانوني ، وبهذه المثابة فإن الطعن في هذا القرار يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عمسلا باحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى رفعت الدعوى فى ظله ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وما كان ليحول دون انعقاد هذا الاختصاص لمحكمة القضاء الادارى الاستناد الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦١ بعدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص ، سالفه الذكر ، ذلك انه فضلا عن ان المحكمة العليا قد انتهت فى حكمها الصادر فى ٣ من يولية سنة ١٩٧٦ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية » الى عدم دستورية المادة المذكورة فيما نصت عليه من عدم سماع اى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو جراء أو عمل امرت به و تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، فانه فضلا عما تقدم فإن الواقع من الامر ان الحراسة التى فرضت على المدعين كانت اعمالا لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، بما تضمنته فى المادة الرابعة منه معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ ، من تنظيم خاص بنظر المنازعات التى تثور بصدد تطبيق هذا القانون ، مما لايسوغ معه الرجوع الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذى صدر استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

(طعن ٤٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ بأنه يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون ان

يتظلم من فرض الحراسة او من اجراءات تنفيذه بطلب يرفع الى محكمة امن الدولة العليا - قصر اختصاص محكمة امن الدولة العليا على نظر التظلم من قرار فرض الحراسة او اجراءات تنفيذ دون الاعمال المتعلقة بادارة هذه الاموال وتصرف فيها والتي تدخل في اختصاص القضاء الاصيل اداريا كان او عاديا - الغاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لاحكام المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وازوال اختصاص محكمة امن الدولة العليا - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ باختصاص محكمة الحراسة بتشكيل «مباير» لتبكيل محكمة امن الدولة العليا لم يؤل اليها اختصاص الاخير بنص القانون - نتيجة ذلك : اختصاص المحاكم العادية بمقصود على المنازعات الناشئة من الحراسة المفروضة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ دون سواها ولا يمتد اختصاصها الى ما انعقد الاختصاص فيه للقضاء الادارى طبقا لاحكام فرض الحراسة السابقة على القانون المذكور .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأنه يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون أن يتظلم من قرار فرض الحراسة أو أن يتظلم من اجراءات تنفيذه بطلب يرفع الى محكمة امن الدولة العليا تشبكل وفقا لاحكام المادة الثانية من ثلاثة من مستشسارى محاكم الاستئناف ومن ضابطين من الضباط القادة او من ثلاثة من الضباط القادة وتطبق المحكمة فى هذه الحالة الاجراءات التى ينص عليها قرار رئيس الجمهورية فى أمر التشكيل ، واذ كان القضاء الادارى والعادى كل فى مجال اختصاصه هو صاحب الاختصاص الاصيل بالفصل فى جميع المنازعات ، والاستثناء هو سلب هذا القضاء بعض اختصاصاته ، فانه يتعين تفسير هذا الاستثناء فى أضيق الحدود ودون ثمة توسع . ولما كانت المادة الرابعة المشار اليها قد قصرت اختصاص محكمة امن الدولة العليا على نظر التظلم من قرار فرض الحراسة او اجراءات تنفيذه ، وكانت اجراءات تنفيذ قرار فرض الحراسة تحصل فى تحديد الاشخاص المفروض عليهم الحراسة وحصر الاموال الخاضعة للحراسة واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ عليها وجردها وتسليمها ووضعها تحت يد الجهة المعهود اليها بالحراسة ، دون الاعمال المتعلقة بادارة هذه الاموال والتصرف فيها ، فمن ثم فان هذه الاعمال

الآخيرة تظل من اختصاص القضاء الاصيل اذ اذيا كان او غاديا وتخرج بهذه المثابة عن دائرة اختصاص محكمة أمن الدولة العليا . خاصة وان نتيجة اعمال الادارة وما يشور بشأنها من منازعات لا تنكشف الا بعد رفع الحراسة ورد الاموال او ما تبقى منها الى ذويها - كما هو الحال في المنازعة المماثلة - وبالتالي بعد انتهاء دور محكمة أمن الدولة العليا بضددها ، ومما يرشح لهذه التفرقة بين اجراءات تنفيذ الحراسة وبين ادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة والاختصاص بالفصل في المنازعات التي تتعلق بكل منها ، ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، آتية الذكر عدت - وهي بصدد عزل القضاء عن ممارسة اختصاصه الاصيل - التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات التي رأت تحصينها ثم عمت ذلك ليشمل بوجه عام أى عمل الحراسة ولم تغفل ان تؤكد ان هذا الحظر يشمل الطعن المباشر كطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ والطعن غير المباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه أو سببه ، ولو شاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ان ينوط بمحكمة أمن الدولة العليا الفصل في كل المنازعات المتعلقة بالحراسة او بعزل القضاء عن الفصل في المنازعات التي لم يتطرق الى بيانها لما أعوزته العبارة الواضحة الصريحة . ومن جهة أخرى فقد أجرى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب هذه التفرقة على ما بين من استعراض المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ منه . اذ ناطت المادة ٢٢ بمحكمة الحراسة المشكلة وفقا للمادة العاشرة من هذا القانون الفصل في التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذه ، في حين أن المنازعات التي تنشأ بسبب الحراسة بين ذوي الشأن وبين الجهة المهود اليها بها اذا رد المال الى ذوي الشأن فقد اختص بها القضاء العادي .

ويتضح ذلك أيضا مما اشارت اليه المادتان ١٧ ، ١٩ من وجوب الالتزام بأحكام القانون المدني والواجبات الخاصة التي يقرها الحكم الصادر بفرض الحراسة ومنها تحديد المصروفات اللازمة لادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة .

ومن حيث انه بالامضافة الى ماتقدم فقد ألغى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وزالت بذلك محكمة أمن الدولة ولم يعد لها بالتالى ثمة اختصاص بنظر المنازعة
مثار هذا الطعن .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا يحكم واقعة النزاع الماثل ، ذلك لأنه لم يتضمن نصوصا تقضى بذلك ، كما ان محكمة الحراسة المشكيلة وفقا للمادة (١٠) من هذا القانون بتشكيل مقابر لتشكيل محكمة أمن الدولة العليا لم يؤل اليها بنص خاص اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ، يضاف الى ذلك ان اختصاص محكمة الحراسة فى نظرتظلمات المفروض عليهم الحراسة مقصور وفقا لحكم المادة ٢٢ سالفة الذكر على التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة واجراءات تنفيذه دون التظلم من القرارات السابقة الصادرة بفرض الحراسة ، وان اختصاص المحاكم العادية وفقا لحكم المادة ١٩ المشار اليها مقصور بدوره على المنازعات الناشئة عن الحراسة المفروضة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ دون سواها ، ذلك أن محور هذه المادة هو الاحكام الصادرة بفرض الحراسة والتزام المهود اليه بالحراسة بناءا عليها بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى والواجبات الخاصة التى يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة . وبناء عليه فان اختصاص المحكمة العادية المنصوص عليها فى هذه المادة يدور مع الحراسة المفروضة طبقا لاحكام القانون المذكور ولا يخرج عن اطارها ، ومن ثم لا يمتد اختصاص المحكمة العادية الى ما انعقد الاختصاص فيه للقضاء الادارى طبقا لاحكام فرض الحراسة السابقة على القانون المذكور .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يكون الاختصاص بالفصل فى الدعوى من اختصاص محكمة القضاء الادارى ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر قد خالف القسانون ويتعين من ثم الحكم بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فيها .
(طعن ٤٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المادة :

فرض الحراسة طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ورفضها قبل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل قانون الطوارئ الذي خول في المادة ٣ مكررا (ا) منه لمن فرضت الحراسة على امواله ان يتظلم من امر فرض الحراسة او من اجراءات تنفيذه امام محكمة امن الدولة العليا - خروج المنزعة في قرار فرض الحراسة عن نطاق احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه وخضوعها للاختصاص الاصيل المقرر لمحكمة القضاء الاداري باعتبار ان هذه القرارات قرارات ادارية مما يختص بمجلس الدولة بجهة قضاء اداري بطالب الفائتها والتعويض عنها .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن طلب المدعي الغاء قرار فرض الحراسة عليه الصادر بقرار رئيس الجمهورية في سنة ١٩٦١ طبقا للسلطات المخولة له في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .
فالثابت من استقراء احكام هذا القانون انه لم يحظر الطعن في الاوامر الصادرة بفرض الحراسة ، كما لم يتناول القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الاشارة اليه نصين هذه الاوامر من الرقابة القضائية وهو ما قالت به المحكمة العليا في اسباب حكمها الصادر في الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ انف الذكر من ان الاعمال التي حصنها هذا القانون لامتدت الى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بفرض الحراسة ، ومع ذلك فقد انتهى هذا الحكم الى عدم دستورية هذا الحظر ، وفي ظل هذه الاحكام فرضت الحراسة على المدعي ورفضت كذلك .
ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المذكور ، وتضمن اضافة مادتين برقم ٣ مكررا ورقم ٣ مكررا (ا) اليه ، ونصت المادة ٣ مكررا (ا) « على انه » يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله طبقا للمادة ٣ ولكل ذي شأن ان يتظلم من امر فرض الحراسة او ان يتظلم من

اجراءات تنفيذه ويكون التظلم بطلب يرفع بغير رسوم الى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقا لاحكام هذا القانون ويجب ان تختصم فيه الجهة الادارية التي تتولى تنفيذ الامر الصادر بفرض الحراسة ، كما يجب أن يختصم فيه من فرضت الحراسة على أمواله اذا كان الطلب قد رفع من غيره .

وتفصل المحكمة في التظلم بتأييد الامر أو الاجراء أو الغائه أو تدميله . ولا يكون قرار المحكمة بالغاء أمر فرض الحراسة نافذا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية . ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة اشهر من تاريخ الرفض . وفي ١٠ من يونية سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب الذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٧ من يونية سنة ١٩٧١ ونصت المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائي في الاحوال الواردة في هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه » .

وقضت المادة ١٠ بأن تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية . ونصت المادة ٢١ على أن الاحكام الصادرة من تلك المحكمة نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن . ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقا لاحكام هذا القانون ولكل ذي شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ان يتظلم من هذا الحكم أو أن يتظلم من اجراءات تنفيذه . ويكون التظلم بطلب يقدم الى المدعى العام ، وعلى المدعى العام أن يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعا برأيه . وتفصل المحكمة في التظلم اما برفضه واستمرار الحراسة . واما برفع الحراسة عن كل أو بعض المال المفروضة عليه . ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة ، الذي عمل به اعتبارا من ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ونصت المادة ٨ منه على الغاء القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، والمادة ٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٩ من القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية والمادة ٣ مكررا (ا) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان الحراسة فرضت على المدعى فى سنة ١٩٦١ وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ولم يكن ثمة حظر فى القانون يحجب القضاء الادارى عن مراقبة مشروعية هذا الامر بوصفه من القرارات الادارية التى يختص القضاء الادارى بطلب الغائها والتعويض عنها وظل الامر كذلك الى ان رفعت الحراسة عن المدعى فى سنة ١٩٦٤ ، واذا كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل قانون الطوارئ المشار اليه قد خول فى المادة ٣ مكررا (ا) منه لمن فرضت الحراسة على امواله ان يتظلم من امر فرض الحراسة او من اجراءات تنفيذه امام محكمة امن الدولة العليا ، فانه ايا كان الرأى فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان القانون المشار اليه وما تضمنته من جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة امام تلك المحكمة قد عدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بأن حجب ذلك القضاء على مباشرة اختصاصه فى نظر الطعون فى تلك القرارات باعتبارها قرارات ادارية يختص القضاء الادارى بنظر الطعون فيها ، او أن ذلك القانون قد استحدث طريقا آخر من طرق الطعن على القرارات المذكورة لا ينسلخ به اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعون المقدمة بشأنها . فان قرار فرض الحراسة ورفعها وقد صدرا قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، فان المنازعة فى قرار فرض الحراسة المطعون فيه لا يتناولها هذا القانون ، وتخرج بهذه المثابة عن نطاق احكامه ، وتخضع للاختصاص الاصيل المقرر لمحكمة القضاء الادارى والذى لا يسوغ التجاوز عنه البناء على نص صريح واضح الدلالة فى حجب اختصاص مجلس الدولة عنه وهو ما لا يتوافر فى المنازعة الماثلة

وقضلا عن ذلك فقد استمر العمل باحكام المادة الثالثة مكررا (ا) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المضافة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليها الى أن ألغيت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة . وبهذه المثابة الغى اختصاص محكمة امن الدولة العليا فى نظر التظلمات المتعلقة

بقرارات فرض الحراسة الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والذي بمقتضاه أصبح فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين لا يكون الا بحكم قضائي تصدره المحكمة التي نصت عليها المادة العاشرة منه وناط بالمحكمة التي أصدرت حكمها بفرض الحراسة طبقا لاحكام ذلك القانون نظر التظلمات التي ترفع من ذوى الشأن من هذا الحكم او من اجراءات تنفيذه ، دون ثمة اختصاص لها بنظر التظلمات فى قرارات فرض الحراسة الصادرة قبل العمل بهذا القانون . وبناء على ذلك تكون محكمة القضاء الادارى هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى المنازعة الماثلة واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب المدعى الفاء قرار فرض الحراسة على أمواله ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى موضوعها بالفاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فى قرار بيع العمارة موضوع المنازعة ، وطلب الفاء قرار فرض الحراسة على أموال المدعى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر هذين الطلبين وباعادتهما اليها للفصل فيهما ، والزام الجهة الادارية مصروفات الطعن المقام من المدعى وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٦٥٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٨)

للعلة رقم (٢٠٤)

البيان :

الطعن على قرار الحراسة الصادر ببيع عقار وعدم الاعتداد بالثمن الذى بيع به - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب الفائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن طلب المدعى الحكم بعدم الاعتداد بثمن بيع الحراسة للعمارة مثار النزاع يتمخض فى التكييف القانونى السليم على مدى المعنى المستفاد من سياق صحيفة الدعوى طعنا فى قرار الحراسة الصادر ببيع هذه العمارة بالثمن الذى بيعت به وعدم الاعتداد بهذا الثمن فى مواجهته للأسباب التى أقام عليها طعنه ، وهذا التكييف هو ما انتهى اليه المدعى فى مذكرته الختامية . وإذا كان الأمر كذلك وكانت المحكمة العليا قد قضت بعدم دستورية المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يختص بنظر طلب إلغاء ذلك القرار باعتباره من القرارات الإدارية التى يختص مجلس الدولة بنظر الطعن فى مشروعيتها . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد جانب الصواب فى قضائه ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه فى هذا الشق والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإدارى ، وبإحالة إليه للفصل فيه .

(طعن ٦٥٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائى - جواز الطعن فيها استنادا الى عيب الانحراف .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما أبدته جهة الإدارة الطاعنة من الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى . ذلك أن الدعوى قائمة على انعدام الحالة الواقعية والقانونية التى كان يمكن لمجلس المراجعة بناء عليها إصدار القرار المطاوب الغاؤه . أى على أساس انعدام ركن السبب ، وبذلك تكون الدعوى مستندة الى مخالفة هذا القرار للقانون ، لا على كونه معيبا بأساءة

استعمال السلطة ، فضلا عن ذلك فإن المشرع فى المادة ١١ من قانون مجلس الدولة اذ لم يذكر عيب اساءة استعمال السلطة ، أو الانحراف بها ضمن اوجه الطعن فى القرارات الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، لم يقصد الى أن يجعل الطعن فى هذه القرارات التى هى قرارات ادارية وفقا للمعيار الشكلى - أضيق نطاقا من الطعن فى سائر القرارات الادارية بحيث لا يشمل عيب الانحراف ، وانما سكنت عن ذكر هذا العيب لمجرد استبعاد احتمال وقوعه فى قرارات تلك الجهات بحكم انها قرارات ذات طبيعة قضائية ، أو لصعوبة تصويره منفصلا عن عيوب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون ، وعلى هذا الاساس فانه لا حجة فى القول بأن عيب الانحراف ليس من العيوب التى يجوز الاستناد اليها فى مهاجمة قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر هذه المنازعة فى غير محله قانونا خليقا بالرفض .

(طعن ١٢٤٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

خضوع القرارات الادارية فى شأن عملية الانتخاب للرقابة القضائية ما عدا ما قد يقضى به ويفرضه نص صريح قائم - جواز الطعن على القرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات باعتبارها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى - قرارها تأييد استبعاد أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب من كشوف المرشحين بعد قرارا اداريا مما اسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل فى المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور - لا يجوز الخلط بين هذا الطعن بين صحة العضوية التى اختص مجلس الشعب بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان القرارات الادارية الصادرة فى شأن عملية الانتخاب كأصل عام وبحكم تكييفها الصحيح ليست عملا تشريعا أو برلمانيا مما ينهض به

البرلمان ، وإنما هي من الأعمال الإدارية التي تباشرها جهة الإدارة في مرحلة سابقة على ثبوت العضوية البرلمانية ، وليس في اضطلاع جهة الإدارة بهذه العملية أو في الرقابة القضائية على سلامة قراراتها الصادرة في شأنها ما يعنى مساسا باختصاص البرلمان أو انتقاصا لسلطاته ، ذلك ان البرلمان لا يستأثر حقيقة بثئون أعضائه ومصائرهم الا بعد ان تثبت عضويتهم الصحيحة فيه كما وان الفصل في القرارات الإدارية الصادرة في شأن الطعون الانتخابية في أصل طبيعته محض اختصاص قضائي لا يفترق عن غيره من الاختصاصات القضائية - ومقتضى ما تقدم ان القرارات الإدارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب لا تنأى عن الرقابة القضائية او تنسلخ عنها الا في حدود ما قد يقضى به أو يفرضه نص صريح قائم .

ومن حيث ان المادة ٩٣ من الدستور تقضى باختصاص مجلس الشعب « بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها اليها من رئيسه » ويجب احواله الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته الى محكمة النقض . وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب ان يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الأسباب التى بنى عليها وتحدد على توقيع الطالب عليه » وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التى تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية ، وقد نظم هذه الاجراءات الفصل الاول من الباب الثانى عشر من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى قررها المجلس بجلسته المعقودة فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، هذا - ومن ناحية أخرى - تنص المادة ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على ان

« تتولى فحص طلبات الترشيح والبت فى صفة المرشح من واقع المستندات التى يقدمها طبقا لحكم المادة السابقة واعداد كشوف المرشحين لجنة او اكثر .
فى كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة او ما يعادلها يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .
ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية » ، كما تنص المادة ٩ من القانون المذكور على أن « يعرض كشف المرشحين والدائرة الانتخابية بالطريقة التى يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك خلال الخمسة أيام التالية لقفل باب الترشيح ويحدد فى هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التى ثبتت لكل منهم وفقا لحكم المادة السابقة . ولكل مرشح لم يرد اسمه فى الكشف المذكور ان يطلب من اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة ادراج اسمه طوال مدة عرض الكشوف . ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم اى من المرشحين او لاثبات صفة غير صحيحة امام اسمه او اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشوف . وتفصل فى الاعتراضات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين - خلال مدة أقصاها عشرة ايام من تاريخ قفل باب الترشيح - لجنة او اكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية فى كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار او ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض او ما يعادلها على الاقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها » .

ومن حيث ان الدعوى الماثلة ليست طعنا فى صحة عضوية احد من اعضاء مجلس الشعب مما اسند الى مجلس الشعب ذاته اختصاص الفصل فيه بنص المادة ٩٣ من الدستور والنقطة تعينت اجراءاته بتلك المادة وكذا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن مجلس الشعب التى اوجبت ان يقدم الطعن بابطال الانتخاب الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الاسباب التى بنى عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه - وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم فى هذه الدعوى ما يبطل عضوية احد من اعضاء مجلس الشعب او يزيلها عنه بقوة القانون . . اذ ان مناط ابطال العضوية صدور قرار به

بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشعب حال الطعن امامه فى الميعاد ووفق الاجراءات الدستورية والقانونية المقررة لهذا الغرض ، وحقيقة الامر فى هذه الدعوى أنها محض طعن فى قرار لجنة الاعتراضات كـلجنة ادارية ذات اختصاص قضائى - بحكم تشكيلها المتميز وطبيعة نشاطها الخاص - بتأييد استبعاد اسم المدعى من كشوف المرشحين ، والقرار الطعن محض افصاح عن ارادة تلك اللجنة التى عبرت عنها بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا . وهو بهذه المثابة قرار ادارى مما اسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل فى المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص البند ثامنا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ولا سبيل بعدئذ الى أن يفات هذا اقرار من الرقابة القضائية أو أن ينأى به عن قاضيه الطبيعى أو الى ان يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التى اختص مجلس الشعب بالفصل فيها والتى تتوجه اساسا الى نتيجة الانتخاب وما انطوت عليه من اعلان ارادة الناخبين وان اتبستعت احيانا وبطريق التبعية على ما يعاصر ذلك او يسبقه من الاجراءات التى لا غنى عنها فى التمهيد ليرم الانتخاب ومقتضياته - ولا وجه بعدئذ الى الطعن بأن نص البند اولا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة وما اسند الى محاكم المجلس من اختصاص الفصل فى الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية ، يعنى بمفهوم المخالفة استبعاد كل ما يتعلق بالانتخابات النيابية عن دائرة الاختصاص القضائى لمجلس الدولة ، ذلك ان ما انسلك عن دائرة هذا الاختصاص على ما تقدم بيانه قوامه الطعون الخاصة بصحة العضوية النيابية وحدها والتى ورد فى شأنها نص صريح ، أما نص البند اولا المشار اليه فان مقتضاه ولازمة ان كافة الطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات المحلية حتى ما يتعلق منها بطعون صحة العضوية لاينفك اختصاصا كاملا لمحاكم مجلس الدولة ، على نحو ما تأكد به النص فى قانون الحكم المحلى ومفاد ما تقدم جميعها ان المنازعة الماثلة لا تنأى عن اختصاص محاكم مجلس الدولة وقد اصاب الحكم الطعن فيما قضى به من اختصاص بنظرها ورفض الدفع بعدم الاختصاص .

ومن حيث ان المدعى يستهدف بالشطب المستعجل من دعواه والذي قضى فيه الحكم الظلعي ، وقف تنفيذ القرار الصادر باستبعاد اسمه من كشف المرشحين للانتخابات النيابية . واذا كانت هذه الانتخابات قد تحقق اجراؤها فعلا ، وفات وجه الاستعجال في وقف التنفيذ والفرض المقصود منه ، ولم يعد ثمة نتائج يتعذر تداركها او يقتضى تفاديها قبل فوات الاوان ، فان ركن الاستعجال في الدعوى كشرط لازم للقضاء بوقف التنفيذ ينحسر عنها بما لا معدى معه من رفض الطلب .

ومن حيث ان المدعى وقد اقام دعواه متوافرة على ركن الاستعجال وظاهرها اسباب جادة ، اذ ان جريمة تبديد الاشياء المحجوزة الواقعة من المالك المعين حارسا - والتي ادين بسببها المدعى - تختلف عن جريمة خيانة الامانة التي تحد من اهلية الناخب في الانتخاب ولا يصح قياسها عليها في هذا الصدد ذلك ان المانع من الانتخاب بسبب الحكم في جريمة خيانة الامانة التي تحد من اهلية الناخب في الانتخاب ولا يصح قياسها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . اما تلك التي نصت عليها المادة ٣٤٢ من القانون المذكور فلا يعتبر بحسب طبيعتها وماهيتها القانونية خيانة امانة وان سوى القانون بينهما في العقاب اذ ان العقوبة فيها تنصرف الى التعدي على اوامر السلطة القضائية او الادارية المتعلقة بالحجز فهي جريمة من نوع خاص غايتها حماية اوامر الحجز القضائي والاداري ، ولا يقبل القياس في مجال الجرائم المانعة من حق الانتخاب والتي وردت على سبيل الحصر . واذا ذهب الحكم المطعون عليه غير هذا المذهب واعتبر الجريمة التي ادين بها المدعى مانعة من ترشيحه بما كان يتعين معه الفاؤه لولا فوات وجه الاستعجال في دعواه على ما تقدم بيانه بما يكتفى معه بتعديل هذا الحكم ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات ،

(طعن ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ محض لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي

لا ينال التعقيب على قراراتها عن الاختصاص المعقود لحساب مجلس الدولة
بمقتضى المادة ١٠ (ثالثا) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

من حيث انه على موجب قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ يعهد بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لاشراف وزير
العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة ، ويقضى القانون
المشار اليه فى الباب الرابع تحت عنوان - فى تأمين اصابات العمل ، بان
تتولى الهيئة علاج المصاب الى ان يشفى من اصابته او يثبت عجزه - مادة
(٢١) ، وعلى الهيئة اخطار المصاب بانتهاء العلاج وتاريخ عودته للعمل وبما
يتخلف لديه من عجز مستديم ونسبته - مادة (٢٤) ، ويجرى تقصدير
درجة العجز المتخلف عن الاصابة عند ثبوته بشهادة من طبيب الهيئة -
مادة (٢٦) ، هذا وقد افرد الفصل الخامس من هذا الباب للتحكيم الطبى
حيث نصت المادة ٤٥ على ان تلمؤمن عليه ان يتقدم خلال يومين من تاريخ
اختباره طبقا لاحكام المادة ٢٤ بانتهاء العلاج او بتاريخ العودة للعمل او
بعدم اصابته بمرض مهنى وخلال اسبوعين من تاريخ اخطاره بعدم ثبوت
العجز او بتقدير نسبته بطلب اعادة النظر فى ذلك وعليه ان يرفق بطلبه
الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره وتقدم تلك الطلبات الى مكتب العمل
المختص بوزارة العمل وعلى الهيئة ان تودع الجهة المذكورة جميع الاوراق
المتعلقة بالاصابة محل النزاع فور طلبها ما لم تتم تسوية الخلاف - كما
نصت المادة (٤٦) على انه على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل
احالة الموضوع على لجنة تحكيم تشكل من طبيب تندبه منطقة العمل
المختصة وطبيب تندبه الهيئة وعلى اللجنة فى حالة الخلاف ان تضم اليها
الطبيب الشرعى المختص او طبيبا حكوميا فى الجهات النائية . وينظم
اجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الاتعاب وتحديد الجهات النائية قرار
من وزير العمل ، فى حين تقضى المادة (٤٧) بانه على مكتب علاقات العمل
المختص بوزارة العمل اخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبى

قور وجوله اليه ويكون ذلك القرار نهائيا وغير قابل للطعن وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات - هذا وتحدد التزامات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل المصايب فى المعونة والتمويض والمفاش بحسبان حالة اصابته وما ينجم عنها من العجز على التفصيل المبين فى الفصل الثالث من الباب الرابع من القانون المشار اليه .

ومن حيث ان الخصومة الماثلة فى مداها وجوهرها محض منازعة بين المدعية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول مستحقاتها قبل الهيئة فى التعويض والمفاش وفق ما ينتهى اليه تقدير نسبة العجز الذى ألم بها من جراء اصابتها ، وليست البهوى طعنا من طعون الموظفين كى ما يدفع فيه بان المدعية تتجرد من وصف الموظف العمومى ، فمن الثابت أنها لا تخاصم الهيئة فى علاقة وظيفية ولا تربطها بها رابطة عمل او توظف من أى نوع ، كما وان لجان التحكيم الطبى لا تصدر قرارا فى منازعة من منازعات العمل بين العاملين وأرباب الاعمال - . وانما الصحيح من الامر ان الدعوى من قبيل الطعون المنصوص عليها فى المادة ١٠ (ثامنا) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفهمل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، وهى طعون لا تتطلب وصف الموظف العمومى لدى استنهاض ولاية القضاء الإدارى بنظرها ، اذ ليس ثم من ريب فى لجنة التحكيم الطبى التى تشكل من طبيب تندبه مصلحة العمل المختصة وطبيب تندبه هيئة التأمينات الاجتماعية يضاف اليهما حال الخلاف الطبيب الشرعى المختص او طبيب حكومى فى الجهات النائية التى تخنظم اجراءات عرض النزاع عليها بقرار من وزير العمل ، لا يستوى لجنة خاصة ، وانما هى - بحكم انتهائهما بسند من قانون التأمينات الاجتماعية وتشكيلها الذى تنفرد جهة الادارة باجرائه من بين عناصر ادارية بحكم الإحيل - وما اسند اليها من اختصاص الفصل فى منازعة ادارية وفق اجراءات ينظيها قرار ادارى صادر من وزير العمل ، وبما ينبثق عنها من قرارات ذات اثر قانونى يلزم فى العلاقة بين الهيئة والعامل المصاب - اما هى محض لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى - لا ينأى التعقيب على

قراراتها عن الاختصاص المعقود لمحاكم مجلس الدولة بمقتضى المادة ١٠ (ثامنا) المشار إليها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى .

ومن حيث ان القرار المطعون عليه صدر من لجنة التحكيم الطبى فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ فى ظل المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تقضى بان يكون قرار التحكيم الطبى نهائيا غير قابل للطعن .

ومن حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن القاء موائع التقاضى فى بعض القوانين والذى يقضى فى مادته الاولى بالقاء كافة صور موائع التقاضى الواردة فى نصوص بعض القوانين - ومن بينها المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها - ينص فى مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، الذى تحقق فى ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ وفى ذلك فقد نصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على أنه « اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة ، اى التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبله فمن ثم فقد كان من المتعين ازالته نفاذا لحكم الدستور الجديد ، » وقد أثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضى تجنباً لاحداث قلقلة فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار الماملات والاضاع الاجتماعية السابقة .

ومن حيث ان البادى فيما تقدم ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ اضيفت حصانة خاصة على قرارات التحكيم الطبى ونات بها عن التعقيب القضائى ، وان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالقاء هذه الحصانة غير ذى اثر رجعى ولا يعمل به بصريح نصه ومفاد مذكرته الايضاحية الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فلا يمس القرارات الحصينة بمولدها التى صدرت بدلى قبل - مثل القرار الطعن ، ذلك ان الاصل فى تطبيق القاعدة القانونية سريانها على ما يتم فى ظلها من الوقائع

إذا ما ألغيت قاعدة ما واختلت مكانها لقاعدة جديدة ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أى من القاعدتين القديمة والجديدة تخضع لحكمها فيما نشأ وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعا له - كل ذلك ما لم يقض نص صريح بخلافه - هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا على أن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت فى ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكمة بهذه القاعدة رغم إلغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضى ما لم تقض المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص . واذ كان من الثابت ان النص المانع من التقاضى بموجب المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه لم تقض المحكمة العليا بعدم دستوريته وقد نكلت المدعية عن الدفع بعدم الدستورية بما لامناص معه من اعمال هذا النص ونفاذ حكمه على المنازعة الماثلة والتي يتعين من ثم القضاء بعدم جواز نظرها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر وقضى بإلغاء القرار المطعون فيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بإلغائه وبعدم جواز نظر الدعوى والزام المدعية بالمصروفات .
(طعن ٥٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية .
٠٠ اللجنة الاستئنافية للجان الفصل فى المنازعات الزراعية هي هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى تصدر قرارات إدارية - الأثر المترتب على ذلك : خضوع قراراتها للطعن بالإلغاء ووقف التنفيذ أمام مجلس الدولة الدولة بهيئة قضاء إدارى .

ملخص الحكم :

ان الواضح من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية ان تشكيل اللجنة الاستثنائية المشار اليها يغلب عليه العنصر الادارى ولا تتبع هذه اللجنة الاجراءات القضائية فى نظر ما يعرض عليها من تظلمات ومن ثم فانها تعتبر هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى وتكون قراراتها ادارية مما تخضع للظمن بالالغاء ووقف التنفيذ امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وذلك طبقا لنص المادتين ١٠ و ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(طعن ١٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

اعتبار محكمة القضاء الادارى الجهة القضائية التى لها دون غيرها ولاية الفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن باعتبار انها قرارات ادارية صادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى - صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وورود قواعد قانونية جديدة من مقتضاها الغاء نظام مجالس المراجعة - عدم ورود نص به ينطوى على تحديد جهة قضائية معينة تختص بالفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة التى اصدرتها المجالس قبل الغائها - اعمال قواعد الاختصاص الولائى الواردة فى قانون مجلس الدولة - نتيجة ذلك : ابقاء الطعون المذكورة مذكورة امام محكمة القضاء الادارى حتى يتم الفصل فيها طبقا للاجراءات والقواعد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من مطالعة احكام القانونين رقمى ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما ان القانون الاول قد تضمن فى مجال تنظيم طريقة تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لاحكامه النص على ان تتولى تقدير الاجرة لجان ادارية كما نص على انشاء مجالس مراجعة يجهزها للمهملات

والمستأجرين أن يتظلّموا إليها من قرارات لجان التقدير ، وكان مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يختص بنظر الطعون بالالغاء فى قرارات مجالس المراجعة المذكورة فى الحدود التى عينها القانون المشار اليه وقرار التفسير التشريعى رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى شأنه ، وظل الحال كذلك الى ان حكمت المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ القضائية دستورية بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما نصت عليه من منح الطعن القضائى فى قرارات مجالس المراجعة ، وبذلك فتح باب الطعن فى القرارات المذكورة على اطلاقه وبأثر رجعى انسحب الى تاريخ العمل بالنص المانع - ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه والذى عمل به اعتبارا من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ، ونصت المادة ١٣ منه على أن يكون الطعن فى قرارات لجان التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكان المؤجر ، وقضت المادة ٤٠ منه بأن تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه ، والزمّت المادة ٤٢ منه مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بحالة التظلّمات المعروضة عليها عند العمل بأحكامه الى المحاكم الابتدائية المختصة بالحالة التى تكون عليها وبغير رسوم وبذلك يكون القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد ألغى نظام مجالس المراجعة بأثر مباشر من تاريخ العمل بأحكامه فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع القانونية التى تتم فى ظلها ، فاذا ألغيت القاعدة القديمة وجلت محلها قاعدة جديدة فانها تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ النفاذ ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين . ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت فى ظل أى من القاعدتين تخضع لحكمها ، فما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعا له ، وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

. ومن حيث انه بناء على ذلك ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اورد قواعد قانونية جديدة من مقتضاها ان يلقى نظام مجالس المراجعة المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وان يكون الطعن فى قرارات لجان التقدير امام المحاكم الابتدائية التى اصبحت دون غيرها مختصة بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكامه ، وقد اصبحت هذه القواعد نافذة من تاريخ نشر القانون فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ فانه اعمالا لقاعدة الاثر المباشر للقانون فى خصوصية المنازعات المطروحة يكون قرار مجلس المراجعة المطعون فيه - والصادرة فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٩ - قد صدر وترتبت آثاره فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم يكون المركز القانونى الذى ترتب على هذا القرار خاضعا للقانون المذكور وليس للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبناء على ذلك لا تختص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعة فى القرار المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سائلة البيان ، لان هذه المنازعة لم تنشأ عن تطبيق احكامه .

ومن حيث انه طبقا لقواعد الاختصاص الواردة فى قانون مجلس الدولة فان محكمة القضاء الادارى هى الجهة القضائية التى لها دون غيرها ولاية الفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، باعتبار انها قرارات ادارية صادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ، ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص على اختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكامه ، وفى الطعون فى قرارات لجان تقدير الاجرة ، وأمر بأن تحال اليها التظلمات المروضة على مجالس المراجعة بالحالة التى تكون عليها فى تاريخ العمل به ، بينما لم يسورد اى نص ينطوى على تحديد جهة قضائية معينة تختص بالفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة التى اصدرتها هذه المجالس قبل الغائها ، لذلك فانه يتعين ان تعمل فى شأنها قواعد الاختصاص الولائى الواردة فى قانون مجلس

الدولة ، ومن ثم تبقى الطعون المذكورة منظورة امام محكمة القضاء الادارى حتى يتم الفصل فيها. وفقا للاجراءات والقواعد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه لما تقدم ، لما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون فيما انطوى عليه قضاؤه ضمنا من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ، وفيما قضى به من قبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا للاسباب التى قام عليها والتى تأخذ بها هذه المحكمة ، لذلك يكون الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون ويتعين الحكم برفضه .

(طعن ٤٨٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

اعتبار القرارات الصادرة من لجنة نظر الطعون فى تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة قرارات صادرة من جهة ادارية ذات اختصاص قضائى مما يطعن فيه امام القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن مدى اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة ، فالثابت فى هذا الشأن أن المادة ١٠ (ثامنا) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن قبلها المادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، والتى مثلت فى مجالها الزمنى الدعوى امام محكمة القضاء الادارى ، تقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى - ووجه الخلاف فى هذا الشأن ما اذا كانت قرارات لجنة نظر الطعون فى تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن قرض مقابل تحسين العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة تعتبر قرارات صادرة من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي مما يطمئن فيه أمام القضاء الإداري أم لا. تلك اللجنة تتمنح هيئة قضائية تصدر أحكاما وقرارات قضائية لا توجه إليها دعوى الالغاء وينأى الطعن عن اختصاص القضاء الإداري .

ومن حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المنص إليه تجيز لذوى الشأن الطعن فى قرارات لجاني تقدير العقار الداخلى فى حدود منطقة التحسين خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم بها. ويؤدى الطعن رسما قدره ١٪ من القدر المتنازع عليه من مقابل التحسين ٠٠ ويره المرسوم كله أو بعضه بنسبة ما يقضى به من طلبات الطاعن ، فى حنى تنص المادة ٨ من القانون المذكور على أن « تفصل فى الطعون لجنة مؤلفة فى كل مديرية أو محافظة من :

١ - رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار أو وكيلها رئيسا .

٢ - مراقب المراقبة الإقليمية بوزارة الشئون البلدية والقروية الواقع فى دائرتها العقار أو من ينوب عنه .

٣ - مفتش المساحة أو من ينوب عنه .

٤ - مفتش المالية أو من ينوب عنه .

٥ - عضوين من أعضاء المجلس البلدى المختص يختارهما رئيس المجلس من غير الاعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم .

ويحل محل مراقب المراقبة الإقليمية ١٠٠ ، ولا يجوز أن يشترك فى عضوية اللجنة من يكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصبهاره إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون هو وكلاء عنه أو وصيا أو قريبا عليه مهيلة فى التقدير وكذلك من يكون قد سبق له الاشتراك فى أعمال لجنة التقدير وتفصل هذه اللجنة فى الطعون فى مهلة لا يجاوز شهرا من تاريخ ورودها إليها وتكون قراراتها نهائية - هذا وتبقى المادة ٩ من القانون المنقح

البيان بأن يعلن الطاعن بموعد الجلسة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل ويجوز أن يحضر بنفسه أو يستعين بمحام يتقدم بدفاع مكتوب وللجنة أن تطلب ما تراه لازماً من إيضاحات من الطاعن أو وكيله أو باقى الخصوم ويصدر القرار مسبباً .

ومن حيث ان اللجنة المشار اليها يغلب فى تكوينها بشكل ظاهر العنصر غير القضائى اذ تشكل من ستة أعضاء ليس من بينهم سوى قاض واحد ، فالغلبة ترجع فيها الى العنصر الادارى الذى لا يشل الجانب القضائى معه الا قلة محدودة لا يطمئن معها الى توافر الضمانات السياسية فى التقاضى وما يوسده من ثقة وطمأنينة يقر بها اطسراف المنازعة ، وبهذه المثابة فان اللجنة اذ تفتقد فى تكوينها السلاب خبرة القضاة وقدرتهم وما يطوقهم به القانون من تجرد وحيدة ، ولا تنصب قاضياً طبيعياً يتوافق مع الحق الدستورى الاصيل لكل مواطن فى الالتجاء الى قاضية الطبعى وما كفله الدستور من صون لحق التقاضى وضماناته « مادة ٦٨ من الدستور » ، ولا تتجاوز حد اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى بحكم تشكيلها الادارى السلاب وتدرج العنصر القضائى فيها ، مطلقاً الى ما هو مستفاد من نص المادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه من أن اللجنة تصدر قرارات نهائية ولا تصدر احكاماً ولا يغير من هذا النظر تنظيم بعض الاجراءات أمام اللجنة على نسق البعض من الاجراءات المتبعة أمام المحاكم اذ أن هذا التنظيم نتيجة طبيعية بواثر تبعى لا يناط باللجنة من اختصاص قضائى وان كانت اللجنة لا تنصب معه هيئة قضائية تصدر احكاماً ينأى الطعن فيها عن اختصاص القضاء الادارى . وغنى عن البيان فى هذا المنحى أن ما توسل به كل من الطاعن والمطعون ضد من احكام محكمة التنازع فى غير مجد فى هذا الصدد أنه فضلاً عن أن محكمة التنازع لا تصدر مبادئ ملزمة لجميع جهات القضاء ولا تحوز احكامها حجية فى غير ما قضت به . فالثابت ان محكمة التنازع لم يصدر عنها قضاء قط ينسأى بقرارات لجان الطعون المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه

عن دائرة اختصاص محكمة القضاء الإداري وعليه وبناء على ما تقدم جميعا
يرشح لتلك اللجنة تكييفها الصحيح ووصفها الذي لا ينفك عنها كـ لجنة
إدارية ذات اختصاص قضائي في مفهوم قانون مجلس الدولة مما يظن
في قراراته أمام محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أنه لا وجه قانونا إلى النعي ببطء تشكيل لجان الفصل
في الطعون المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة
١٩٥٥ المشار إليه ، بمقولة أن قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ مكملا بلائحته التنفيذية قد انتظم الأمر على وجه مفاير وقام لجانا
أخرى تحل محل تلك اللجنة التي أضحت من ثم ملغاة في حكم العدم
الذي يلزم ما ينبثق عنها من قرارات - لا وجه إلى ذلك قانونا ، ذلك أنه
لئن كانت المادة ٤٠ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه أجازت
لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوما متنوعة من بينها الرسوم على
العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها المجلس بحيث
لا تتجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات ، كما نصت
الفقرة الأولى من المادة ٧ من هذا القانون على أن تبين اللائحة التنفيذية
القواعد الخاصة بتحديد أسس جمع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة
التظلم منها وكيفية تحصيلها . . . وفي ذلك انتظمت المواد من ١٢٧ إلى
١٣٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تشكيل لجان تقدير تلك الرسوم
ونظم عملها وإجراءات التظلم من قراراتها وتشكيل لجان فحص التظلمات
وإجراءاتها إلا أن العمل بهذا النظام في مجموعة مقيد بدائرة ما نصت عليه
الفقرتان ٢ ، ٣ من المادة ٧٧ المشار إليها المضافتان بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٦٦ من اعتبار فرض تحصيل الرسوم المحلية المعمول بها قبل
قانون نظام الإدارة المحلية صحيحا واستمرار العمل به إلى أنه تلقى
أو تعدل المواد والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
لمدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ مددت إلى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩
بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بل وهددت بمدة لمدة لاحقة والناجيت .

فى ذلك ان قرار لجنة الطعون المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والطعون عليه صدر بتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩. فى وقت لم يكن قد صدر فيه تنظيم جديد لمقابل التحسين يلغى به التنظيم الصادر بموجب القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه والذي ما فتىء الفعل به من ثم قائما وقتذاك بكافة قواعده واجراءاته ، وعليه فان لجنة الطعون المشار اليها اذ اصدرت قرارها الطعين فى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ انما مارسست اختصاصا معقودا لها بمقتضى القانون لم يكن قد خلع عنها او تجردت منه فى ذلك الحين ، وعليه فان النعى ببطلان تشكيل تلك اللجنة والقرار الطعين المنبثق عنها - لهذا السبب - لا يستقيم على اساس حرى بالرفض -

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الطعن فى قرارات المدير العام للجمارك فى شأن الغرامة التى تفرض عن المخالفات الجمركية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك - محكمة القضاء الادارى هى المحكمة المختصة بالفصل فى هذه الطعون باعتبارها جهة قضاء التى ينعقد لها ولاية الفصل فى هذه الطعون - تخويل المحاكم العادية اختصاص الفصل فى هذه الطعون كان بنص صريح قبل اسنحلات قضاء الالغاء واستثناء من الاصل العام الذى يقضى باختصاص القضاء الادارى بالفصل فى هذه الطعون .

ملخص الحكم :

ان المحكمة المختصة بنظر الطعون فى قرارات المدير العام للجمارك فى شأن الغرامات التى تفرض على المخالفات الجمركية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك هى محكمة القضاء الادارى التى ينعقد لها ولاية الفصل فى هذه الطعون . ولا وجه للقول بان المشرع لم يقصد نقل اختصاص الفصل فى هذه الطعون الى محكمة القضاء الادارى ، ذلك ان تخويل المحاكم العادية اختصاص الفصل فى هذه الطعون كان بنص

صريح قبل استحداث قضاء الالقاء واميتشاء من الأصل العام الذى يقضى باختصاص القضاء الادارى بالفصل فى هذه الطعون لذلك فان قانون الجمارك أمام المحكمة المختصة لا يعنى الا الاحتكام الى المحكمة المختصة بنظر الطعن فى القرارات الادارية وهذه المحكمة ليست الا محكمة القضاء الادارى وفقا للاصول العامة فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية ، ولو اراد المشرع ان يضيق هذا الاختصاص على انقضاء العادى لكان منعه فى ذلك خروجاً على القواعد العامة فى توزيع الولاية بين القضاة الادارى والعادى ولنبه على ذلك صراحة ما دام مسلكه التشريعى غير معلود مع الاصل العام كى لا يوقع الازهان فى متاهة لا منجاة منها ، يؤكد هذا ان قانون الجمارك الاخير رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ قد أسقط صراحة عبارة « المحكمة التجارية المختصة » واستبدل بها عبارة اخرى تفيد احكامه للمحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة .

(طعن ٨٣٥ لسنة ١٢ - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

القرار الصادر من مصلحة التأمين بتجميد احوال احدى الشركات فى البنوك استيفاء لدين رات المصلحة انه مستحق على الشركة لشركة اخرى خاضعة للحراسة - هو قرار ادارى يختص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فيه - استجلاء حقيقة الدين موضوع هذا القرار - بحث يتصل بمركن والسبب .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دون غيره - وفقاً للحكم - المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة - بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الافراد والهيئات بالمضاء القرارات الادارية النهائية - والقرارات الادارية النهائية التى يختص لقضاء لادراى ، دون غيره ، بمراقبة مشروعيتها وتتوفر له مقومات وجوده بمجرد افصاح الادارة أثناء قيامها بوظيفتها عن لوائحها

الملزمة بقصد أحداث اثر قانونى . واذ اصبحت مصلحة التأمين ، وهى من السلطة الادارية فى الدولة ، اثناء مباشرتها مهام وظيفتها فى الاشراف والرقابة على هيئات التأمين أعمالا لاحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون هيئات التأمين ، بقرارها المطعون فيه ، عن اتخاذ اجراءات بتجنيب مبلغ ١٩٩٤٩ جنيها من الاموال المستحقة للشركة المدعية باعتبار انه يمثل الوديعة التى اودعتها شركة لندن ولانكشير للتأمين لحساب الشركة المدعية وانه بهذه المثابة قد آل الى الحكومة المصرية ، فان هذا التصرف الذى اصبحت عنه مصلحة التأمين - وهو ليس من اجراءات الحجز الادارى فى حكم القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى والتى لاتعد من قبيل القرارات الادارية - هذا التصرف له كل مقومات القرار الادارى كتصرف ارادى متجه الى احداث اثر قانونى هو تحديد الديون المستحقة للحكومة قبل الغير والتحفظ عليها وتحصيلها على وجه يحقق المصلحة العامة . وبهذا يتوافر للقرار المطعون فيه مقومات القرار الادارى الذى يختص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فيه واستظهار مدى مشروعيته على هدى من بحث اركانه وشروط صحته .

ومتى تحقق للقرار المطعون فيه مقومات القرار الادارى فانه لا ينحسر اختصاص القضاء الادارى عن دعوى طلب الفائه بدعوى ان المنازعة تدور حول وجود او سداد الدين موضوع هذا القرار ، ذلك ان اجراء هذا البحث واستجلاء الراى بشأن قيام هذا الدين ، الذى حمل جهة الادارة على التدخل باصدار قرارها ، يتصل ببحث ركن السبب فى القرار الادارى الذى تكاملت له مقوماته وانمقد اختصاص الفصل فيه بحكم القانون للقضاء الادارى .

(طعن ١٧٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

القرار الصادر بازالة باقى المباني المملوكة للمعنى والخارجة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشوارع - مخالفة هذا القرار لقرار رئيس المجلس

التنفيذى باعتبار ازالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع من اعمال المنفعة العامة - اساس ذلك ان اعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه - لا حجة في ان مشروع نزع الملكية يتناول كل القطعة طالما ان قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من هذه القطعة الا الجزء البارز عن خط التنظيم - القرار المطعون فيه ليس عملا تنفيذيا بل هو قرار ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع المثار بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وميناء ان القرار المطعون فيه لا يعدو ان يكون من قبيل الاجراءات التنفيذية المترتبة على صدور قرار السيد رئيس المجلس التنفيذى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة المشار اليه ، ومن ثم فانه لا ينشئ مركزا قانونيا جديدا وبالتالي لا يرتفع الى مستوى القرارات الادارية التى يختص القضاء الادارى بطلب الغائها فان هذا الدفع مردود بان القرار المطعون فيه استهدف ازالة باقى محطة البنزين المملوكة للمدعى بالقطعة رقم ٥٥٨ والخارجة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع شارع الجيش بمدينة السويس ، واذ صدر القرار على هذا النحو فانه يكون قد خالف احكام قرار السيد رئيس المجلس التنفيذى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذى قضى فى مادته الاولى . باعتبار ازالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع شارع الجيش بالسويس من اعمال المنفعة العامة ، ومفهوم هذا النص ان اعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه ، وهو الامر الذى اكده صريح المذكرة الايضاحية لهذا القرار حين اشارت الى ان محافظة السويس رأت توسيع شارع الجيش بازالة العقارات المتبرضة والبارزة عن خط التنظيم المعتمد ، وقد استبان من رسم التنظيم المعتمد بالقرار المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٩٤ فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ان خط التنظيم لم يشمل جميع القطعة رقم ٥٥٨ المذكورة ، ومتى كان الامر كذلك وكان قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من القطعة رقم ٥٥٨ الا الجزء البارز عن خط التنظيم فان الجهة الادارية

اذ اصدرت القرار المطعون فيه بإدخال الجزء المتبقى من هذه القطعة ضمن أعمال المنفعة العامة فإنها تكون بذلك قد افصحت عن إرادتها الملزمة بقصد أحداث مركز قانوني جديد لم يمسه قرار تقرير المنفعة العامة بالتعديل ، ولا ينال من ذلك استناد الجهة الإدارية الى أن مشروع نزع الملكية (رقم ٣١١ بلديات السويس) قد تناول القطعة رقم ٥٥٨ بالكامل وذلك ان هذا المشروع وقد أعد تنفيذا لأحكام قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ فإنه ليس من شأنه أن يؤثر في المركز القانوني للمدعى الذي يستمد من قرار تقرير المنفعة العامة المذكورة وبناء عليه فإن القرار المطعون لا يعد مجرد اجراء تنفيذي بل هو في الحقيقة من الامر قرار اداري تتوافر له مقوماته وخصائصه ويختص القضاء الاداري بنظر الطعن فيه ، ويكون الدفع المثار على غير سند من القانون حقيقا بالرفض .

(طعن ٦٥٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

الاستيلاء على مصنع وان كان في حد ذاته فعلا ماديا الا انه لا يتم الا تنفيذا لقرار اداري تفصح به جهة الادارة ، المتوط بها تنفيذ قانون التأميم ، عن ان المصنع هو من بين المنشآت التي ينطبق عليها هذا القانون - لا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذي وقعت تنفيذا له - اساس ذلك - اثره : اختصاص القضاء الاداري بنظر الدعوى - القول بان بحث ملكية المصنع يدخل في اختصاص القضاء المدني بقصد التوصل الى عدم اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعة في الاستيلاء مردود بان النزاع ينصب حول مشروعية القرار بمد اثر قانون التأميم الى المصنع المستولى عليه - القول بان قرارات لجنة التقييم غير قابلة للطعن مردود بانه لا يجوز لها ان تقوم ما لم يقصد المشرع الى تأميمه او تستبعد بعض العناصر التي ادخلها المشرع في نطاق التأميم - الجزاء على مخالفة ذلك - لا يكون لقرار لجنة التقييم من اثر ويكون كالعلم سواء ولا يكتسب اية حصة .

ملخص الحكم :

انه وان كان من الامور المسلمة ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى مقصور على النظر فى طلبات الالغاء التى توجه الى القرارات الادارية النهائية ، اذا شابها عيب من العيوب التى نص عليها القانون ، دون الافعال المادية ، غير انه استبان لهذه المحكمة من الاطلاع على أوراق الطعن ان الطاعنين يستهدفان بطعنهما القرار الذى صدر من المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى بمد اثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - والذى قضى بتأميم شركة المدابع المتحدة بالمكس - الى مصنع الغراء المؤجر من الملاك الى الشركة التى يمثلها الطاعنان واذا كانت عملية الاستيلاء على المصنع هى فى حد ذاتها عملاً مادياً ، غير أن هذا العمل لم يتم الا تنفيذا لقرار ادارى افسحت به المؤسسة المختصة ، باعتبارها الجهة الادارية التى ناط بها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنفيذ أحكامه ، عن أن المصنع الذى يحوزه الطاعنان هو من ضمن المنشآت التى ينطبق عليها حكم ذلك القانون ، فلا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له ، اذ هى ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانونى مستمد منه ، وعلى هذا الوجه تكون الدعوى موجهة الى قرار ادارى نهائى استكمل كافة مقوماته ويدخل النظر فى طلب الغائه فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولا اعتداد فى هذا الشأن بما يستشف من الحكم المطعون فيه من ان النزاع انحصر فى بحث ملكية مصنع الغراء موضوع الدعوى وهو أمر يدخل فى اختصاص القضاء المدنى - لا اعتداد بذلك - لان النزاع المطروح لا ينصب على تعيين المالك الحقيقى لمصنع الغراء المستولى عليه ، وانما ينصب حول مشروعيه القرار الذى صدر من الجهة الادارية المختصة بمد اثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الى مصنع الغراء الذى تحوزه الشركة التى يمثلها الطاعنان ، وهو لاشك قرار ادارى نهائى مما يجوز طلب الغائه ، اما بالنسبة الى ما أثارته الجهة الادارية فى دفاعها من ان قرارات لجان التقييم هى قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى طريق من طرق الطعن ، وما قصده الجهة الادارية من وراء ذلك

من أن القضاء الإداري لا يختص بنظر المنازعة الحالية على أساس أن القاعدة المشار إليها من القواعد المعدلة للاختصاص ، فانه أيضا دفاع على غير أساس ، ذلك لأن اختصاص لجان التقييم مقصور على تحديد سعر أسهم شركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة . أو مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، أو المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة ، وتتمتع اللجان المشار إليها في هذا الشأن بسلطة تقديرية واسعة لا تخضع فيها لى رقابة إدارية أو قضائية ، غير أنه من ناحية أخرى فإن التأميم فى ذاته عمل من أعمال السيادة وتختص بإجرائه السلطة التشريعية وحدها . فهي التي تتولى ، فى القانون الصادر بالتأميم . تحديد نطاقه وأحكامه وتمييز الشركات والمشروعات والمنشآت التي ينصرف إليها التأميم . أما لجان التقييم فليس لها أى اختصاص فى هذا الشأن ويترتب على ذلك انه لا يجوز لها ان تقوم ما لم يقصد المشرع الى تأميمه او تستبعد بعض العناصر التي ادخلها المشرع فى نطاق التأميم ، فان فعلت شيئا من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ، ويكون كالعدم سواء ، ولا يكتسب قرارها اية حصانة ، ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ويحق للجهة الادارية التي تتولى تنفيذ احكام قانون التأميم . سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أصحاب الشأن تصحيح الوضع واناذ احكام القانون بصورة صحيحة . ويترتب على ذلك كله أن المزجج فى تحديد المنشآت المؤممة الى قانون التأميم ذاته والى القرار الذى تصدره الجهة الادارية المختصة تنفيذا لاحكامه ، وغنى عن البيان أن هذا القرار الاخير باعتباره قرارا اداريا نهائيا هو الذى يجوز أن يكون مجلا للطعن ، وفى هذه الحالة يباشر مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى اختصاصه فى بحث مشروعيته على هدى من الاحكام التي تضمنها قانون التأميم ، لمعرفة هل صدر القرار ملتزما احكام القانون فى شأن تحديد ما قصد المشرع الى تأميمه فجاء مطابقا للقانون ام أنه جاوز ذلك فوقع باطلا .

المبدأ :

شراء بنك التسليف الزراعي والتعاوني مصانع علف الحيوان التي يملكها افراد او هيئات لا يجوز لها ادارتها - تقدير الثمن بواسطة لجنة خاصة تشكل بقرار من وزير الزراعة - اختصاص المحكمة المدنية بمعد بالنزاع الذي ينشأ بين اصحاب الشأن والادارة في تقدير الثمن - القرارات الادارية السابقة على تقدير الثمن - المنازعة في شأنها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري - من قبيل ذلك القرار الاداري الصادر برفض شراء مصنع الطمبون ضلحه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة المدنية بتحديد النزاع الذي ينشأ بين اصحاب الشأن والادارة في شأن تقدير الثمن ، وذلك وفقا لصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم فلا يمتد هذا الاختصاص الى ما تتخذه الادارة من قرارات ادارية سابقة على تقدير الثمن اذ يظل الاختصاص بالنسبة لهذه القرارات منتمقا لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري باعتباره الجهة المختصة وفقا لقانون انشائه .

(طعن ٥٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٩)

المبدأ :

المجالس المحلية هيئات ادارية تباشر اختصاصا اداريا على مسيل الادارة اللامركزية كاسلوب من اساليب التنظيم الاداري - ما يصدر عن هذه الهيئات اللامركزية من قرارات لا يجاوز حد القرارات الادارية الخاصة لرقابة القضاء الاداري بشأن القرارات الصادرة من الادارة المركزية .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر المنازعة بمقولة ان المجالس المحلية ليست من قبيل السلطات الادارية التنفيذية

ولا تكتسب قراراتها صفة القرار الإداري الخاضع لرقابة القضاء ،
فان الثابت فى هذا الشأن بالرجوع الى الباب الخامس من الدستور
المخصص لنظام الحكم والذى أفرد الفصل الاول منه لرئيس الدولة والفصل
الثانى للسلطة التشريعية والفصل الثالث للسلطة التنفيذية ، ان الادارة
المحلية وزد النص عليها بالدستور ضمن فروع السلطة التنفيذية اذ
انتظمها الفرع الثالث من الفصل الثالث فى ثلاث مواد حيث نصت
المادة ١٦١ من الدستور على تقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية تتمتع
بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ونصت المادة ١٦٢
على تشكيل المجالس الشعبية المحلية تدريجا على مستوى الوحدات الادارية
عن طريق الانتخاب المباشر ، فى حين نصت المادة ١٦٣ على ان يبين القانون
طريقة تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات
أعضائها وعلاقتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها فى اعداد وتنفيذ
خطة التنمية وفى الرقابة على اوجه النشاط المختلفة - وتطبيقا لذلك صدر
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ونصت مادته
الاولى على ان وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والاحياء
والقرى ، وقضت مادته الثانية بأن تتول هذه الوحدات انشاء وإدارة جميع
المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية او ذات الطبيعة
الخاصة ، بينما نصت المادة الثالثة على أن يكون لكل وحدة من وحدات
الحكم المحلى مجلس محلى من اعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ٠٠ وقسدت
انتظمت احكام هذا القانون المجالس المحلية واختصاصاتها بدءا بالمجالس
المحلية للمحافظات والمجالس المحلية للمراكز ثم المجالس المحلية للمدن وانتهاء
بالمجالس المحلية للاحياء والمجالس المحلية للقرى ، وقد أسند لكل من هذه
المراكز اختصاص اشراف ورقابة على المجالس المحلية الأدنى والتصديق
على قراراتها فى حدود ما تقرره اللائحة التنفيذية ، والرقابة والاشراف
على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى حدود نطاقه ، وأبان القانون
ما يختص به كل مجلس ٠ من ذلك ما ينط بالمجالس المحلية للمراكز -
ومن بينها مجلس محلى مركز ميت غمر - من اختصاص فى اقرار مشروع
الخطة ومشروع الموازنة السنوية ومتابعة تنفيذها واقرار مشروع الحساب

الختامى ، وتحديد واقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتية فى المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها واقتراح انشاء مختلف المرافق التى تعود بالنفع العام على المراكز ، وتحديد واقرار القواعد العامة لادارة واستخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها واقتراح القواعد العامة لتنظيم تعامل اجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات واقتراح القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية بالمركز ، واقتراح خطط رفع الكفاية الانتاجية وكفاءة اجهزة المرافق العامة «مادة ٤١» ، كذلك فقد ايجز للمجلس المحلى للمركز مادة (٤٢) بعد موافقة الوزير المختص بالحكم المحلى او اللجنة الوزارية للحكم المحلى بحسب الاحوال ، التصرف بالمجان فى مال من اموال المركز الثابتة او المنقولة أو تأجيرها بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل - هذا وقد نظمت المادة ١٣٢ من القانون المشار اليه الاشراف والرقابة على وحدات الحكم المحلى ، فقضت بأن تصدر قرارات المجالس المحلية نافذة فى حدود الاختصاصات المقررة لها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية ، ومع ذلك يجوز للمحافظ او رئيس الوحدة المحلية المختص الاعتراض على أى قرار يصدر من المجلس المحلى بالمخالفة للخطة او الموازنة المعتمدة أو ينطوى على أية مخالفة للقوانين واللوائح ، وله فى هذه الحالة اعادة القرار الى المجلس المحلى الذى أصدره مشفوعا بملاحظاته والاسباب التى بنى عليها اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار ، فإذا اصر المجلس المحلى للمحافظة على قراره عرض الامر على اللجنة الوزارية للحكم المحلى ، وإذا اصر أى من المجالس المحلية للوحدات المحلية الأخرى على قراره عرض الامر على المجلس المحلى للمحافظة للبت فيه ، ويجب على اللجنة الوزارية للحكم المحلى أو المجلس المحلى للمحافظة البت فى شأن القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الامر الى كل منهما ، ويصدر قرار اللجنة او المجلس فى هذا الشأن نهائيا ، كما نصت المادة ١٣٣ من القانون سالف البيان على أن تتولى اللجنة الوزارية للحكم المحلى فى الحدود المقررة فى هذا القانون ولائحته التنفيذية الرقابة على أعمال ونشاط المجالس المحلية والتنسيق بينها .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المجالس المحلية فرع من فروع السلطة التنفيذية ينهض بجملة اختصاصات ادارية تتعلق بالمرافق المحلية ، ويخضع كل مجلس منها لاشراف ورقابة المجلس المحلى الذى يعلوه يتوج تلك الرقابة على القمة منها رقابة عليا نيطة باللجنة الوزارية للحكم المحلى حيث تنفذ قراراتها وحدها فى شأن ما يعترض عليه من القرارات الصادرة من المجلس المحلى للمحافظة ، وبهذه المثابة فان هذه المجالس محض هيئات ادارية تباشر اختصاصا اداريا على سبيل الادارة اللامركزية كاسلوب من اساليب التنظيم الادارى قوامه اقتطاع جانب من الوظيفة الادارية التى تضطلع به السلطة التنفيذية واستناده الى هيئات اقليمية تعمل تحت رقابة السلطة التنفيذية مجتزئه البعض من اختصاصاتها ، فالامر فى حقيقته محض صورة من صور اللامركزية الادارية يقوم على توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصها فى المجال الادارى المرسوم لها تحت رقابة واشراف السلطة المركزية ، وبهذه المثابة فان ما يصدر عن هذه الهيئات اللامركزية من قرارات لا يجاوز حد القرارات الادارية الخاضعة لرقابة القضاء الادارى بشأن القرارات الصادرة من الادارة المركزية على حد سواء ، وليس فى تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخاب - كمظهر من مظاهر تشكيل الهيئات اللامركزية - ما يخلع عنها وصفها الحقيقى كهيئة ادارية ضمن فروع السلطة التنفيذية ، وبالمثل ايضا فان ما تمارسه المجالس المحلية من اختصاص رقابى فى الاشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى حدود نطاقها ، وحق اعضائها فى توجيه الاسئلة والاستجابات ، لا يغير من طبيعتها او يقيم منها سلطة تشريع برلمانية ذلك ان السلطة التشريعية انما اوكلت الى المجلس النيابى على النحو المبين فى الدستور لا تقاسمه فيها او تشاركه المجالس المحلية ، وكذا فان من فروع السلطة التنفيذية وملحقاتها اجهزة رقابة تمارس اختصاصا رقابيا محضا ليس من شأنه ان يغير من وصفها او طبيعتها كهيئات ادارية - وعلى مقتضى ما تقدم فان الحكم الطعين اصاب فى قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة وباختصاصه بنظرها بما يتفق وحكم القانون على

ما تقدم ويتأكد به حق كل دعوى فى أن تلقى قاضيتها الطبيعى كحق أصيل لا مربة فيه ثابت بنص الدستور ، لا وجه الى الحد منه أو الجدل فى أسبابه . هذا وغير خاف فى هذا المنحى أن محكمة القضاء الادارى هى صاحبة الاختصاص بنظر المنازعة بحسبانها من الطلبات التى يقدمها الأفراد بالفساء القرارات الادارية النهائية والتى وكل اليها أمر الفصل فيها .

(طعن ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

قرار محافظة القاهرة بنقل تلاميذ مدرسة الى مدرسة اخرى قرار ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى المتعلقة بالفائه .

ملخص الحكم :

أن الثابت من مطالعة الأوراق ، وما أوضح عنه المدعى فى مذكرته الختامية انه قد استهدف الفاء القرار الادارى الصادر من المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة الصادر فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٣ بالموافقة على نقل تلاميذ مدرسة كالأوسيديان بشوارع الجلاء ببوراق بالقاهرة الى مدرسة لوباريان بمصر الجديدة مع تأجير المدرسة لادارة غرب القاهرة التعليمية ، بوصفه القرار المنشئ للمركز القانونى مثار المنازعة واذ كان الأمر كذلك وكان المدعى قد أقام دعواه فى ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٣ فور صدور القرار المطعون فيه ، فإن الدفعين المتارين بعدم اختصاص القضاء الادارى - بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد يكونان بهذه المثابة على غير أساس سليم من القانون متعيننا رفضهما .

لقد

(طعن ٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٨)

البسدا :

مجلس ادارة هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس - مياوسيته نشاطا
اداريا - قراراته تعتبر قرارات ادارية يدخل النظر في طلب الغائها في
اختصاص مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان مجلس ادارة هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس ، وقد ناط به
القانون الاختصاص بتعيين وعزل القائمين على ادارة الاوقاف الخيرية
للاقباط الارثوذكس ، وهو الاختصاص الذى كان معقودا من قبل للمحاكم
الشرعية ، انما يمارس فى هذا الخصوص نشاطا اداريا دعت اليه
اعتبارات الصالح العام ، ومن ثم تكون القرارات الصادرة منه قرارات
ادارية يدخل النظر في طلب الغائها في اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى - تطبيقا لنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه انه لا يبنى
على كون الهيئة المذكورة هيئة عامة ان تعتبر قراراتها دائما وبحكم اللزوم
قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الادارى بمقولة انه ينبغى لتحقيق
وصف القرار الادارى ان يكون كذلك بحكم موضوعه - لا وجه لذلك اذ
المراد فى خلع صفة القرار الادارى على القرارات التى تصدرها الجهات
الادارية والتى يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص القضاء الادارى
ان ينطوى القرار على افصاح الجهة الادارية اثناء قيامها بوظائفها وبناء
على ما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح عن ارادتها الملزمة بقصد
احداث اثر قانونى يكون جائزا وممكننا قانونا وبباعت من المصلحة العامة .

ومن حيث انه لا شبهة فى أن القرار محل الطعن هو قرار ادارى ،
اذ هو افصاح من هيئة الاوقاف الارثوذكس - وهى جهة ادارية مختصة -
بمقتضى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم

١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ انفصاحه ، له أثر قانوني تمثل في تعين الطاعن ناظرا للوقف الخيري . وبذلك يتوفر لهذا القرار مقومات القرار الإداري وبهذه المثابة يختص القضاء الإداري بطلب الفائه .

(طعن ٤٤١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القرارات الصادرة من هيئات التمثيل المهني في شأن تأديب الاعضاء والقيود في السجلات وغيرها - قرارات ادارية مما يجوز الطعن فيها بالالغاء امام مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

أن قرارات هيئات التمثيل المهني سواء صدرت في موضوع التأديب من هيئاتها المختصة أو صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيسد بالسجلات أو في غير ذلك من الأغراض ، هي قرارات إدارية قابلة للطعن فيها بدعوى الإلغاء .

(طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرار اللجنة المشكلة لحصر تجار القطن والسماسرة - قرار إداري نهائي يجوز مفاصمته بدعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

أنه يبين من استظهار أوراق الدعوى أن نظام التسويق التماسوني للقطن بدأ بصدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن محصول القطن الذي نص في مادته الأولى على أنه « اعتبارا من أول الموسم القطن ٦٢ /

١٩٦٢ تتسلم لجنة القطن المصرية الاقطن الناتجة من محصصول موسم ٦٢/٦٣ والمواسم التالية له بالاسعار التى تحدد قبل بداية كل موسم بقرارات يصدرها وزير الاقتصاد ويحدد وزير الاقتصاد بقرارات منه شروط وأوضاع ومواعيد تسليم الاقطن الى لجنة القطن المصرية ، وقد جعل هذا القانون لجنة القطن المصرية هى المختصة بتسليم الاقطن وبيعها سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلى ، وقد أثر هذا التنظيم على نشاط تجارة القطن وسماسته فى الداخل وإن كان قد سمح لهم حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر - أن يمارسوا نشاطهم فى جميع الاقطن الزهر من المنتجين وحلجها ثم تسليمها الى اللجنة مما يحقق لهم ربحا تجاريا معقولا ، ثم ما لبثت أن صدرت فى سنة ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ . قرارات اللجنة الوزارية للزراعة والرى واللجنة الوزارية للتنمية الزراعية بالعمل بنظام موحد لتسويق القطن تسويقا تعاونيا ببعض المحافظات وبنظام آخر فى غيرها ، وفى سنة ١٩٦٥ أصدر نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى القرار رقم ٢٠ بنظام شامل للتسويق على مستوى الجمهورية ، وقد أدى تطبيق هذا النظام الى غل يد تجار وسماسة القطن عن مزاوله نشاطهم وفى ظل هذه الاوضاع أصدر وزير الاقتصاد قراره رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام المؤسسة المصرية العامة للقطن تضم مندوبا عن كل طوائف تجار القطن الشعير وتجار الزهر والسماسة ، لحصر طوائف تجار القطن بنوعية والسماسة فى الداخل واعداد البيانات اللازمة عنهم وتدير اعمال لهم ، على ان ترفع اللجنة توصياتها فى هذا الشأن الى وزير الاقتصاد ، وقد انتهت اللجنة الى وضع قواعد تنظيمية عامة يتم وفقا لها حصر طوائف تجار وسماسة القطن الذين يجرى تدبير اعمال لهم . من مقتضاها ان يكون هؤلاء التجار والسماسة مقيدين بسجل تجار وسماسة القطن قبل أو اغسطس سنة ١٩٦٢ . (تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه) وإن تكون أعمالهم دون الخامسة والستين وإن لا يتجاوز دخلهم الشهري نصابا معيناً ، وإذا كانت الاوراق قد خلت مما يفيد ان وزير الاقتصاد اعترض على هذه القواعد بعد ابلاغها اليه - الامر الذى يفيد اقراره لها - فإن الثابت أن هذه القواعد وضعت موضع التنفيذ من كل

الجهات المعنية ، فقد ابتفتها وزارة الادارة المحلية للمحافظات بالكتساب الدورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ طالبة اعداد كشوف بالتجار والسماسة الذين تتوافر فيهم الشروط التى وضعتها اللجنة وأولها أن يكون التاجر أو السمسار مقيدا فى سجلات هيئة تنظيم تجارة الداخل فى كل محافظة حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٢ وقد أقرتها لجنة الخطة بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ حين وافقت على تعيين ثلاثة آلاف من تجار وسماسة القطن المسجلين بسجلات هيئات تنظيم تجارة الداخل فى كل محافظة حتى تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٢ كما تضمنها كتاب نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى رقم ٤٣٩٠/١/١٠ المبلغ الى المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى فى ٣١ من يولية ١٩٦٥ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان قرار اللجنة المطعون فيه هو قرار ادارى نهائى مما يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر للدعوى لا أساس له ، كذلك الشأن بالنسبة الى الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم نهائية القرار المطعون فيه .

(طعن ١٧٠ ، ١٧١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم العقالة بين مستاجرى الارض الزراعية ومالكها - المشرع ابقى على اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون التى رفعت اليها قبل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ عن القرارات الصادرة من اللجان الاستثنائية - لمحكمة القضاء الادارى سلطة التصديق للفصل فى موضوع الدعاوى القائمة امامها بما تراه متفقا مع احكام القانون وذلك ايا كان العيب الذى شاب القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قد ألقى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - الذى قضت المادة الثالثة منه بأن تحال جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل به أمام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الى المحاكم الجزئية المختصة - وبأن تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية والمنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وأنه يجوز الطعن أمام المحاكم الابتدائية المختصة فى القرارات النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الاولى خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، وان تستمر محكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون التى رفعت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية .

ومن حيث ان الاستفادة من هذا النص فى ضوء ما جرى من مناقشات حول مشروع هذا القانون بمجلس الشعب - ان الشارع قد فرض على محكمة القضاء الادارى باعتبارها جهة القضاء المختة أصلا بالفصل فيما يقام من دعاوى طعنا فى القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية المشككة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه - فرض عليها بهذه المثابة ان تتصدى للفصل فى موضوع الدعاوى القائمة أمامها بما تراه متفقا مع أحكام القانون وذلك أيا كان العيب الذى شاب القرار المطعون فيه - وحكمه ذلك واضحة تتمثل فيما أراده الشارع من سرعة الفصل فيما أقيم من دعاوى امام محكمة القضاء الادارى طعنا فى قرارات اللجان الاستئنافية استقرارا للمراكز القانونية فى مجال العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها ، ولا ينال من ذلك ما تحدى به الطاعنون من أنه وقد أنتهت محكمة القضاء الادارى الى أن القرار المطعون فيه صدر من هيئة ليست مشككة تشكيلا صحيحا فقد صار فى حكم العدم ، ومن ثم ما كان يسوغ لها أن تتصدى لموضوع المنازعة ، اذ ان إلغاء القرار المطعون فيه للعيب المتقدم مقتضاه ان يصبح القرار الصادر من لجنة الفصل فى

المنازعات الزراعية وهو قرار ابتدائي بطبيعته خارجا عن اختصاص هذه المحكمة ، وفقا لحكم الفقرة ٨ من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وبالتالي تتوافر له الحصانة التي تعصمه من السحب او الالغاء - لا ينال من ذلك ما تقدم اذ المسلم به ان المتظلم من القرار الصادر من لجنة انفصل في المنازعات الزراعية أمام اللجنة الاستئنافية انما يطرح النزاع برمته امام تلك اللجنة الاخيرة التي لها بحكم اختصاصها ان تسلط رقابتها على القرار المتظلم منه وان تفصل في النزاع من جديد في ضوء ما يقدم لها من مستندات وما تجريه من تحقيق كلما لزم الامر ، واذ كانت محكمة القضاء الاداري وقد نيط بها التصدي للفصل في موضوع النزاع حسبما سلف البيان فان سلطتها في هذا الشأن انما تتسع لوزن مشروعيه القرارات الصادرة في شأن المنازعة سواء من لجنة انفصل في المنازعات الزراعية او من اللجنة الاستئنافية وذلك استظهارا للحقيقة في هذا الصدد وبيان حكم القانون فيها بما يحسم النزاع كلية .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكها - المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاراضى الزراعية وما في حكمها - اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعون التي رفعت اليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/٣١ عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكها معذلا في مادته

الاولى المواد ٣٣ ، ٣٣ مكررا ، (د) ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ومضيفا بمادته الثانية الى هذا المرسوم بقانون مادتين جديدتين يرقم ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا (ا) ونصت المادة ٣٩ مكررا على أن « تختص المحكمة الجزئية - ايا كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات المتعلقة بالاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة الواعقة فى دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلى ١ - المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكها ، ونصت المادة ٣٩ مكررا (ا) على أنه « يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لاحكام المادة السابقة - ايا كانت قيمة الدعوى وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم امام المحكمة الابتدائية المختصة » ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن « تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل بهذا القانون اما لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - كما تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة بالتظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية ، - المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه - وتستمر محكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون التى رفعت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية » . ونصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية العدد (٣١) تابع بتاريخ ٣١ من يوليو ١٩٧٥ ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ يتمتع على محكمة القضاء الادارى نظر الطعون التى ترفع اليها عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، اما ما يكون قد رفع الى هذا المحكمة من هذه الطعون قبل ٣١ من يوليو ١٩٧٥ فانها تستمر فى نظره نزولا على صريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧٦)

المبدأ :

مجلس الدولة - اختصاص - دعوى تهينة الدليل - اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٠٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر دعوى تهينة الدليل حين يتوافر في المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى بتهينة الدليل على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية .

ملخص الحكم :

استثناء في مجال القانون الخاص ، ويجوز رفع هذه الدعوى في مجال القضاء الادارى اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالفاء او من دعاوى القضاء الكامل او من دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية . واختصاص القضاء الادارى بنظر دعوى تهينة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما تدخل في اختصاصه يقوم على القاعدة التى تجعل قاضى الاصل هو قاضى الفرع ، فيختص القضاء الادارى بنظر دعوى لتهينة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعى الاصل الذى يدخل في ولايته القضائية وبوجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضى القانون العام فى المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة ، ومن ثم اصبحت محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهينة الدليل حين يتوافر في المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية ، فلا تقبل دعوى تهينة الدليل على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية ، والثابت فى هذه المنازعة ان المدعين اقاموا الدعوى بطسلب الحكم بصفة مستعجلة باثبات حال الارض المتنازع عليها وما عليها من مبان ومنشآت وغراس واشجار مع تقدير قيمتها وقيمة الاضرار التى لحقت بهم من جراء الاستيلاء على الارض وازالة ما عليها من المنشآت والمزروعات الا انهم - اى المدعين - لم يضمّنوا ادعواهم المنازعة بطلب الالفاء او التعويض فى القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر من محافظ

الاسماعيلية بإزالة التعدييات على الأرض سالفة الذكر . ومن ثم فانه ولئن كانت دعوى اثبات الحالة تدخل فى ولاية محاكم مجلس الدولة ، الا انها لا تقبل ان رفعت استقلالا وغير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية . وبالتالي تكون الدعوى الماثلة غير مقبولة لعدم ارتباطها بطلب موضوعى سواء بالغاء القرار الادارى سالف الذكر او بالتعويض عن الاضرار التى نتجت من جراء صدوره وتنفيذه . واذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه، الامر الذى يتعين معه القضاء بالغائه وبعدم قبول دعوى اثبات الحالة المرفوعة غير مرتبطة بطلب موضوعى يتحقق فى شأنه وصف المنازعة الادارية . وعلى ذلك فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبعدم قبول الدعوى ، وبالزام المدعين بمصروفات الدعوى .

(طعن ٨٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

اختصاص - دعوى « دعوى تهية الدليل » « مناط قبولها » («منازعة ادارية) اختصاص لمحاكم مجلس الدولة بنظر دعوى تهية الدليل بموجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ متى توافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى تهية الدليل ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية اقامة دعوى بطلب الحكم بصفة مستعجلة بنذب خبير هندسى تكون مأموريته معاينة الارض البينة بسحيفة الدعوى ، وبيان حالتها ومبى ما تكلفه من مصاريف لاعادتها الى حالتها التى كانت عليها قبل اتلافها مع بقاء الفصل فى المصاريف - عدم تضمين الدعوى اية طلبات موضوعية اخرى كطلب التضمين او التعويض عما تلف من أرضه أو الطعن على العقد الادارى محل الترخيص - أثر ذلك - الحكم بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص (١) .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اضطرر على أن اختصاص القضاء الإداري لا يمتد إلى دعوى تهينة الدليل المرفوعة استتقلال عن دعوى موضوعية مما يدخل في اختصاصه . وقد أجزت هذه الدعوى استثناء في مجال القانون الخاص . ويجوز رفع هذه الدعوى في مجال القضاء الإداري إذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الإلغاء أو من دعاوى القضاء الكامل أو من دعاوى المنازعات الخاصة بالفقود الإدارية واختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى تهينة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما يدخل في اختصاصه يقوم على القاعدة التي تجعل قاضي الأصل هو قاضي الفرع . فيختص القضاء الإداري بنظر دعوى تهينة الدليل ، باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعي الأصلي الذي يدخل في ولايته القضائية وبموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضي القانون العام في المنازعات الإدارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الإدارية في البند الرابع عشر من المادة العاشرة . ومن ثم أصبحت محاكم مجلس الدولة في ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهينة الدليل ، حين يتوافر في المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الإدارية . فلا تقبل دعوى تهينة الدليل على استقلال أن رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الإدارية الموضوعية .

(طعن ٣٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

تعليق :

(١) هذا المبدأ استقر لما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ القضائية بجلسته ١٩٨٢/٢/٢٠ - والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق المحكوم فيه بجلسته ١٩٨١/٢/٢٨ .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرارات النيابة العامة بوصفها سلطة إدارية - في مسائل حفظ النظام الاجتماعي تخضع لرقابة القضاء الإداري - القضاء بعدم اختصاصه بنظر

الدعوى - تأسيسا على أن تلك القرارات تلفتد اخص مقومات القرارات الادارية - خطأ فى تطبيق القانون - الغاء واختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن النيابة العامة تصدر قرارات قضائية تخرج عن ولاية رقابة القضاء الادارى القرارات الادارية ، وهذه القرارات القضائية هى ما يصدر عن النيابة العامة من اوامر فى نطاق اختصاصها القضائى المحدد بالقانون ، كما تصدر النيابة العامة قرارات ادارية تدخل فى جملة ما يعرف بقرارات الضبط الادارى بوصفها الجهة المشرفة على رجال الضبطية القضائية لمعاونتهم فى تحقيق مهمتهم فى حفظ النظام الاجتماعى وتوفير الهدوء والسكينة بين الافراد فى المجتمع توكيا من وقوع الجرائم ، وتخضع هذه الاوامر بوصفها قرارات ادارية لرقابة القضاء الادارى .

وليس من لاريب أن القرار المطعون فيه قد صدر من النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية فى غير نطاق اختصاص النيابة العامة القضائى وهو يرتب أثارا قانونية مؤقتة ، ومن ثم يعتبر من القرارات الادارية التى تمتد اليها ولاية رقابة القضاء الادارى لمشروعية القرارات الادارية وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون فيما ذهب اليه من ان قرارات النيابة العامة فى شأن الحيازة والتمكين ومنع التعوض فى المنازعات المدنية تفتقد اخص مقومات القرارات الادارية ذلك ان هذه القرارات - هى قرارات ادارية وبالتالي تنعقد لمحاكم مجلس الدولة ولاية النظر فى طلبات الغائها ووقف تنفيذها . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب الحكم بالغائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولائيا بنظر الدعوى .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ

قرار صادر من النيابة العامة فى نزاع مدنى بحت - يعتبر قرار
ادارى يخضع لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى - احتفاظ العامل
لمسكنه القاطن فيه بصفته ، وهين ببقائه فى العمل او عدم انهاء خدمته
او نقله الى مكان آخر .

ملخص الحكم :

من حيث ان القرار الادارى الذى تصدره النيابة العامة بالتمكين من
الحيازة لا يمس اصل الحق فى تلك الحيازة الذى يختص القضاء المدنى
بفصل النزاع فيه ، ويقتصر قرار النيابة العامة فى حفظ السكينة - الجريمة
بغير منع لذوى الشأن فى المطالبة بما يستحقه من الحيازة لدى المحكمة
المدنية المختصة ولا يكون عيب لهذا الاختصاص فى القرار المطعون فيه ،
ويكون الحكم المطعون فيه اذ رآه معدوما لمثل هذا الفصـب قد اخطأ صحيح
القانون .

ومن حيث أن الثابت من ظاهر الأوراق أن المسكن المتنازع على حيازته
مخصص لاقامة مدير فرع شركة النيل العامة لنقل البضائع بالمنصورة ،
ويقع فى مباني ذلك الفرع ، فإن شغل هذا المسكن يتم بسبب العمل ويدور
مع اسناده .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد نقل من عمله
بفرع الشركة بالمنصورة الى القاهرة ، ومن ثم يكون قرار تمكين الطاعنه من
المسكن يشغله من يقوم على ادارة عملها بعد نقل المدعى (المطعون ضده)
متفقاً وما تقتضيه صالح النشاط الذى تنهض به الطاعنه فى النقل العام
وضمن استثماره بمدير يهيا له ان يسكن لرعاية الاسرة ولا تبدو فى
القرار المطعون فيه مخالفة جدية تسوغ طلب وقف تنفيذه ، ويكون الحكم
بهذا الوقف حقيقاً بالالفاء ، وطلب الوقف حقيقاً بالرفض .

(طعن ٦٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

قرار صادر من النيابة العامة بالتمكين في منازعات الحياة المدنية حيث لا يرقى الأمر الى حد الجريمة الجنائية - بهدف الإبقاء على الحالة الظاهرة - استناد القرار على أقوال الشهود هذا القرار قرار ادارى صادر في حدود اختصاص النيابة العامة .

ملخص الحكم

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات النيابة العامة بالتمكين في منازعات الحياة المدنية حيث لا يرقى الأمر الى حد الجريمة الجنائية تعد من القرارات الادارية لصدورها من النيابة العامة بوضعها سلطة ادارية . ابتغاء تحقيق أثر قانونى ملزم يتعلق بمراكز ذوى الشأن بالنسبة الى عين النزاع ، وهى اذ تستهدف حقوق الأمن وتحقيق استقرار النظام العام ، تبقى على الحالة الظاهرة الى أن يقضى القضاء المختص فى أصل الحق المتنازع فيه ، وفى هذا النطاق تخضع هذه القرارات لرقابة القضاء الادارى لاستظهار مدى مطابقتها لاحكام القانون .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن قرار النيابة العامة المطلعون فيه وقصد صدر فى غير مجال الجريمة الجنائية :تمكين المدعى عليه الأول من البقاء بعين النزاع على أساس ما توافرت عليه أقوال الشهود فى تحقیقات المحضر رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٨٠ ادارى الشرق ، وإبقاء على الحالة الظاهرة التى أيدعا الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٩/٦٥ مدنى كلى المشار اليه هذا القرار يكون قد صدر من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية فى هذا المجال وبناء على أسباب تسوغه قانونا بما يحيله قرارا صحيحا مطابقا لاحكام القانون وبالتالي يفدو الطعن عليه فى غير محله حريا بالرفض .

ومن حيث أنه لا وجه لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالنسبة لتقضى بما تقدم على النحو الذى أرتأته هيئة مفوضى الدولة فقد

استنفدت المحكمة المطعون في حكمها ولائيا في نظر الدعوى ، واذ خالف هذا الحكم أحكام القانون لما تقدم من أسباب فقد وجب القضاء بالفائه ، برفض دعوى المدعى والزامه المصروفات .

(طعن ٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدني بحت - يعتبر قرار اداوي يخضع لرقابة الشروعية التي للقضاء الاداري .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة على أن قرارات النيابة العامة في منازعات الحيابة حيث لا يشكل الامر جريمة جنائية ، وتكون المنازعة مدنية بحتة لا تعتبر قرارات قضائية ، وانما هي قرارات ادارية صادرة من النيابة العامة بما لها من سلطة ادارية لمعاونة سلطات الضبط الاداري في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ولرفع أسباب الاحتكاك بين ذوى الشأن متجه في ذلك الى احداث اثر قانوني يتمثل في تمكين أحد طرفي المنازعة من حيابة عين النزاع ومنع التعرض له في هذه الحيابة ، وبهذه المثابة يعد قرارها في هذا الشأن قرارا اداليا مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلب وقف تنفيذه والغائه .

(طعن ٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٨)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قرار نيابة في منازعات الحيابة - طلب عدم الاعتماد بقرار النيابة امام القضاء المستعجل - احواله لمحكمة القضاء الاداري للاختصاص - طلب عدم الاعتماد ينطوي على ذات المعنى في طلب الالفاء .

ملخص الحكم :

اطرد قضاء هذه المحكمة على أنه طلب عدم الاعتداد من قرار النيابة أمام القضاء المستعجل هو ذات المعنى الذى ينطوى عليه طلب الإلقاء فى مفهوم النظام القضائى لمحاكم مجلس الدولة طبقا لقانون رقم ٧٢/٤٧ ، اذ المعبره بمدلول وفحوى الطلبات المرفوع بها الدعوى بفض النظر عن الالفاظ المستعملة فى أبدائها ، وبالتالى تكون دعوى المدعى قد انطوت على طلب إلغاء القرار المطعون فيه من قبل إحالتها الى محكمة القضاء الإدارى .

(طعن ٣٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ

قرارات النيابة فى منازعات الحيابة - عدم أساسها بأصل النزاع - إبقاء على الحالة الظاهرة - الاستبعاد فى ذلك بالقرائن وظروف الحال التى تنبئ عن واضح اليد الظاهر - عدم مراعاة ذلك - إلغاء .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات النيابة العامة بالتمكين فى منازعات الحيابة المدنية لا تفصل فى أصل النزاع وإنما يبقى على الحالة الظاهرة حفاظا على الأرض وتحقيقا لاستقرار النظام العام .

ومن ثم يتمين الأخذ بالقرائن وظروف الأحوال التى تنبئ عن واضح اليد الظاهر على الأرض المتنازع عليها الجدير بالبقاء فيها الى أن يقضى القضاء المختص فى أصل الحق المتنازع عليه .

واذ اغفل قرار النيابة ذلك فإنه غير قائم على سبب صحيح - حريا بالإلغاء .

(طعن ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة - إيسراده
لاحكام تنظيم الهيئة التي تتولى تأديب طلبة الاكاديمية - علم اسبابه
حصافة على الاحكام التي تصدرها - تكييفها - قرارات تاديبية - اختصاص
محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه .

ملخص الحكم :

من حيث أن مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء
أكاديمية الشرطة هو خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الاحكام العسكرية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى اطار ما نظمته نصوص قانون الاكاديمية ، واذ عنى
هذا القانون بتنظيم الهيئة التى تتولى تأديب أولئك الطلبة وبين طريقة
تشكيلها والتصديق على أحكامها لم يسبغ حضانة عليها من الطعن القضائى،
كما لم يحل فى شئ من ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية المشار
اليه فى شأن أحكام المحاكم العسكرية المشكله طبقا له ونصه على عدم
جواز الطعن فيها أمام أى هيئة قضائية فلا يكون ثمة نص من القانون يختص
ما تصدره المحكمة العسكرية التى تجزى طلبة أكاديمية الشرطة بوقف
الاحكام القضائية خلافا لما جرى عليه القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن
ضباط الشرطة من النص على محاكمتهم أمام مجالس تأديب لا تصدر
بجزائهم أحكاما قضائية بل قرارات تاديبية لا تنشأ عما يهيم عليه قضاء
مجلس الدولة من رقابة المشروعية على القرارات الادارية الجزائية ، ويكون
حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المطعون ضده هو فى حقيقته
قرارا تاديبيا تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه .

المبدأ :

النص على ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات النهائية الصادرة في منازعات الضرائب والرسوم وهيئة بمقدور القانون الذي ينظم نظر هذه المنازعات غير مانع من اختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا للطعن او بالفصل في كل قرار اداري يتعلق بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي ليشمله - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر منازعة تدور حول الغاء قرار معاملة الجمارك السلبى بالامتناع عن اعفاء رسائل الأخشاب الزان التي استوردتها الشركة الطاعنة من الرسوم الجمركية استنادا الى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات - التكييف القانوني لتلك المنازعة سواء اعتبرت منازعة ضريبية ام منازعة في قرار اداري بالامتناع عن الاعفاء من رسوم جمركية فان الاختصاص بنظرها يتحدد لمحاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية بحسبانها منازعة ادارية وباعتبار ان مجلس الدولة هو القاضي الطبيعي للمنازعات الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣ تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : - (سادسا) الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة ، وتنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من مواد اصدار ذات القانون على أنه « بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم كيفية نظرها أمام مجلس الدولة ، ومقتضى ذلك ان المشرع قددر ان المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم هي اقرب الى بيئة وطبيعة وتخصص جهة القضاء الاداري منها الى المحاكم العادية ، وذلك باعتبارها منازعات ذات طبيعة ادارية بحته ، ولهذا اختصت محاكم مجلس الدولة دون غيرها بولاية

الفصل فيها ، بيد أنه نزولا على اعتبارات محض عملية ، لم يشأ أن يجعل هذا الاختصاص نافذا فورا ، بل علقه على صدور قانون خاص ينظم كيفية نظر تلك المنازعات أمام المجلس ، واذا لم يصدر هذا القانون بعد ، فالأصل ان الجهات القضائية الحالية تظل مختصة بنظر المنازعات المذكورة وفقسها لقوانينها الخاصة .

ومن حيث انه مما تجدر الإشارة اليه في هذا الخصوص ان نص البند سادسا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، ليس بجديد أو مستحدث ، وإنما هو ترديد لما ورد في شأن الطعون المتعلقة بمنازعات الضرائب والرسوم في كل من قانوني المجلس رقمي ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فانه منذ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وولاية الفصل في هذه المنازعات معقودة لمحاكم مجلس الدولة ، الا ان اقرار هذه الولاية ما يزال موقوفا لحين صدور القانون المنظم لنظر تلك المنازعات ٥

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس الدولة لم يتمتع بعد بالاختصاص الشامل في منازعات الضرائب والرسوم الا أن ذلك لا يعنى بحال ما لا انحسار ولايته عن نظر كافة الطعون في القرارات الادارية الصادرة في شأن الضرائب والرسوم . فقد أطرده صحيح قضاء محكمة القضاء الادارى في هذا الشأن حتى قبل اسناد ولاية الفصل في هذه المنازعات لمحاكم المجلس لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، على اختصاصها بنظر منازعات الضرائب والرسوم التى لم ينظم القانون لها طريقا خاصا للطعن أمام أية جهة قضائية وذلك باعتبارها من قبيل طعون الافراد والهيئات فى القرارات الادارية النهائية ، مما يدخل فى عموم اختصاص محاكم مجلس الدولة ويتمثل ذلك فيما استقر عليه المجلس من اختصاصه بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون الخاصة بالضريبة على المقاررات المبنية وضرائب الاطيان الزراعية والرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى وحتى فى نطاق الضرائب والرسوم المنصوص على اختصاص القضاء المادى بنظر المنازعات الخاصة بها . فقد جرى القضاء الادارى على أن هذا الاختصاص انما يتحدد بمؤدى

النص ، فلا يمتد الى أى قرار ادارى لم يشمله ذلك الاختصاص المحدد نصا .
وقد أقرت هذه المحكمة مسلك القضاء الإدارى فى هذا الخصوص . وإذا كان
الأمر قد استقر على اتباع هذا المسلك قبل ان يصبح مجلس الدولة صاحب
الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية طبقا لنص المادة ١٧٢ من
الدستور والبند الرابع عشر من المادة (١٠) من قانون المجلس الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون أولى بالاتباع بعد تخويل المجلس
هذه الولاية العامة وبحسبان المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم
منازعات ادارية صرفة .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك ، وكان النص على أن ولاية محاكم
مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات النهائية الصادرة فى منازعات
الضرائب والرسوم رهينة بصدر القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات
غير مانع من اختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل فى منازعات الضرائب
والرسوم التى لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا للطعن أو بالفصل فى كل
قرار ادارى يتعلق بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذى يحدد اختصاص
القضاء العادى ليشمله . وكان من الثابت ان المنازعة الماثلة انما تدور حول
الغاء قرار مصلحة الجمارك السلبى بالامتناع عن اعفاء وسائل الاخشاب
الزان التى استوردتها الشركة الطاعنة من الرسوم الجمركية استنادا الى نص
المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بأعفاء بعض مواد
البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على
الواردات ، فإنه أيا ما كان التكييف القانونى لتلك المنازعات أى سواء اعتبرت
منازعة ضريبية أم منازعة فى قرار ادارى بالامتناع عن الاعفاء من رسوم
جمركية فإن الاختصاص بنظرها انما ينعقد لمحاكم مجلس الدولة دون المحاكم
العادية ، ذلك أن المشرع اذ لم يعهد للقضاء العادى بنظر الطعون المتعلقة
بالرسوم المذكورة ، فإن المنازعة فيها بحسبانها منازعة ادارية تكون من
اختصاص القاضى الطبيعى للمنازعات الادارية أى القضاء الإدارى ، ونظرا
لأن الحكم المطعون فيه ذهب مذهباً مغايراً بأن قضى بعدم اختصاص المحكمة
بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين من ثم الغاؤه
والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإدارى « دائرة الاسكندرية » بنظر
الدعوى واعادتها إليها للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية بالمصاريف .

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بسائر المنازعات الادارية - اختصاص مجلس الدولة بنظر منازعة ادارية محورها مدى مشروعية قرار مصلحة الجمارك بعدم السماح لصاحب الشأن بسحب رسالة خاصة بشركة تجارية بقصد استيفاء دين المصلحة الناتج عن الترخيص بشغل مساحة بالمخزن التابع لهيئة الميناء - المنازعة المطروحة يصدق عليها وصف المنازعة الادارية لأن الذى أدى إليها هو العلاقة التى نشأت بين جهة ادارية تقوم فى أحد المرافق العامة وبين المدعى وكان موضوعها استعمال المال العام فى تخزين مهمات للمدعى وكان سبب المنازعة هو استعمال جهة الادارة لسلطاتها المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فى احتجاز مهمات المدعى حتى يؤدى مقابل الانتفاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد انقانون اختصاصاته الأخرى - وقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص فى المادة (١٠) على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : (أولا) (خامسا) الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الادارية النهائية ، (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية - ومقتضى ذلك ان مجلس الدولة اضحى بما عقد له من الاختصاص بموجب الدستور وصحيح القانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية بحسبانها القاضى الطبيعى والموئل والملاذ فى هذا النوع - وأصبح اختصاصه جامعا مانعا ولم يعد اختصاص المجلس على ما كان عليه بذى قبل اختصاصا محدودا على سبيل الحصر قاصرا على طائفة بعينها من المنازعات الادارية .

ومن حيث ان المسلم به ان للمحكمة ان تحدد الوقائع المنتجة فى حسم النزاع وان تسبغ التكييف القانونى على الطلبات المطروحة فى الدعوى دون التقييد بالعبارات التى لجأ إليها أصحاب الشأن فى صياغة طلباتهم ومتى

القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد أفرد الفصل الثانى من الباب الأول (المواد من ١٥ الى ١٧) تحت عنوان ولاية المحاكم ونصت المادة ١٥ على أن « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات والجرائم ٠٠٠ » بما لا مجال بعده للقسول باختصاص مجلس الدولة المحدد حصرا فى مجال المنازعات الادارية. ولعبارته القاضى الطبقى فى هذا النطاق - ويكون الحكم المطعون فيه - والحالة هذه - قد جانب الصواب وخالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بللغاء الحكم للمطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية. وباعادتها اليها للفصل فيها .

(طعن ٤٥٧ لسنة ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المنازعة القائمة بين احدى للجهات العامة التى تتولى ادارة المرفق المصرفى بوسائل القانون العام وبين احد موظفيها حول قرار منها بمنعه من السفر الى الخارج وهو تصرف تتجلى فيه وجه السلطة العامة - اعتبار هذه المنازعة بحق منازعة ادارية يختص بتكليفها القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » ومؤدى ذلك أن المشرع الدستورى أفرد لمجلس الدولة نصا خاصا يؤكد من وجوده ويكفل بقائه ويدعم فى اختصاصه وذلك بأن ناط به الولاية العامة فى جميع المنازعات الادارية. ومن ثم « أصبح للمجلس لأول مرة منذ انشائه صاحب الاختصاص الاصيل فى هذا الشأن. وقاضى القانون للعام فى هذه المنازعات ولقد كان طبيعيا أن يكون لما قرره الدستور على هذا الوجه معنى فى قانون للمجلس

ذاته ، ومن هنا نصت المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : (أولا) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

(ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

(ثالثا) الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

(رابعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .

(خامسا) الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الادارية النهائية .

(سادسا) الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

(سابعا) دعاوى الجنسية .

(ثامنا) الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى .

(تاسعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(عاشرا) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

(حادى عشر) المنازعات الخاصة بمعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو بأى عقد ادارى آخر .

(ثانى عشر) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ثالث عشر) الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا .

(رابع عشر) سائر المنازعات الادارية .

..... ويستفاد من هذا النص انه جاء تنفيذا وتأكيدا لما قضى به الدستور من انعقاد الولاية العامة فى شتى المسائل الادارية لمجلس الدولة باعتباره قاضى القانون العام فى هذه المسائل بعد ان كان قاضيا ذا اختصاصات محدودة ومعينة على سبيل الحصر . واذا كانت المادة العاشرة هذه قد عدت فى بنودها من (أولا) حتى (ثالث عشر) منازعات ادارية معينة ، ثم اردفت هذا التعداد بعبارة « سائر المنازعات الادارية » وهى عبارة وردت على سبيل التعميم بعد التخصيص ، فان الأمر يقتضى منطقيا حملها على عمومها وصرفها الى كافة المسائل التى يصدق عليها وصف المنازعات الادارية وعدم تخصيصها ببعض منها ، مع تاويل التعداد التقدم على أنه ما جاء الا من قبيل التمثيل لا الحصر .

ومن حيث ان دعوى المدعى تقوم أساسا على طلب الغاء القرار الصادر من البنك المركزى المصرى برفض الموافقة على سفره الى الخارج ، وتعويضه عن الضرر الذى حاق به من جراء هذا القرار وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على ان اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر منازعات الموظفين العموميين هو اختصاص محدد بما ورد على سبيل الحصر فى البنود المختلفة للمادة العاشرة من قانون المجلس ، وانه على مقتضى ذلك فالقرارات التى لم ترد صراحة ضمن التعداد الوارد بهذه البنود وتنحصر ولاية المجلس عن نظر طلبات الغائها ، وان ما ورد فى البند الرابع عشر من اضافة وردت على نص المادة العاشرة وشملت النص على « سائر المنازعات الادارية » لم يقصد بها سوى بيان ما يعد من المنازعات

الادارية خارج النطاق الذى تعرضت له باقى البنود الأخرى ، وهو لا يتضمن توسعة للاختصاص المتعلق بمنازعات الموظفين العموميين الوارد بالبنود الخاصة بها والتي حرص المشرع على استيفاء النص المحدد لها على سبيل الحصر كما كان فى القوانين السابقة .

ومن حيث ان هذا القضاء غير سديد ، ذلك انه على ما سبق بيانه ، فان التعداد الذى أوردته المادة العاشرة من قانون المجلس فى بنودها الثلاثة عشر الأولى انما أتى على سبيل المثال لا الحصر بمعنى انه غير جامع لكل المنازعات الادارية ، اما البند الرابع عشر فقد ورد النص فيه بصيغة عامة ، تدل على ان المشرع قصد أن يكون مجلس الدولة دون غيره مختصا بالنظر فى جميع المسائل التى يصدق عليها وصف المنازعة الادارية ، سواء كانت من جنس المنازعات والقرارات المعدة فى البنود الثلاثة عشر السابقة عليه أو لم تكن تماثلها ، وأساس ذلك أن النص العام يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يحد من تطبيقه ، ولو قيل بغير ذلك لأدى الأمر الى الوقوع فى مخالفة لحكم الدستور صراحة ولغذا نص البند الرابع عشر من المادة المذكورة عديم الفائدة والجدوى بل مجرد لغو ينزه عنه المشرع .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك ، وكانت محاكم مجلس الدولة قد أصبحت بمقتضى الدستور والقانون صاحبة الولاية فى المنازعات الادارية ، وكانت المنازعة الماثلة قائمة بين إحدى الجهات العامة التى تتولى إدارة المرفق المصرفى بوسائل القانون العام وبين أحد موظفيها ، حول قرار منها بمنحه من السفر الى الخارج وهو تصرف يتجلى فيه وجه السلطة العامة . فمن ثم تعتبر هذه المنازعة بحق منازعة ادارية يختص بنظرها القضاء الادارى .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مفايراً بأن قضى بعدم اختصاص المحكمة فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، ويتعين من أجل ذلك الغاؤه ، والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى « دائرة الاسكندرية » بنظر الدعوى بحسبانها منازعة ادارية وأعادتها اليها للفصل فى مجموعها مع أبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ٤٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

المبدأ

قيد أحد الأفراد في سجل الخطرين على الأمن - اعتباره قرارا اداريا قوامه افصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها بما لها من سلطة في ادراج شخص ما في سجل الخطرين على الأمن اقتناعا منها بالقرار مسلكه وانحراف سلوكه ورجحان النزعة الاجرامية في منهجه وذلك بقصد احداث اثر لا ريب فيه ولا جحود له وهو أن يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين في صدارة من تحوم حولهم الشبهات وتشير اليهم اصابع الاتهام عند وقوع جريمة من الجرائم التي حشر تحت لوائها وان يوضع في موطن الريبة حيثما يتطلب الامر الرجوع الى جهات الأمن لوقوف على رايها بالنسبة لصحيفة صاحب الشأن ومدى نقائها فضلا على ما يستتبعه ذلك من متابعة وملاحقة لا جدال في كونها تنال من السمعة وتنتقص من القدر - نتيجة ذلك : اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالسببة للدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة المطروحة استنادا الى ان القيد في سجل الخطرين على الأمن العام لا يعتبر قرارا اداريا وذلك على التفصيل المشار اليه - فانه يرد على ذلك بأنه ليس من ريب في ان القيد في سجل الخطرين يعتبر قرارا اداريا قوامه افصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها بما لها من سلطة في ادراج شخص ما في سجل الخطرين على الأمن اقتناعا منها باعتوار مسلكه وانحراف سلوكه ورجحان النزعة الاجرامية في منهجه - وذلك استنادا لما ارتكبه من جرائم وصدر ضده من احكام أو في ضوء ما تجمع لديها من معلومات نتيجة التحريات التي تقوم بها في مجال مكافحة الجريمة . وذلك بقصد احداث اثر لا ريب فيه ولا جحود له وهو ان يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين في صدارة من تحوم حولهم الشبهات وتشير اليهم اصابع الاتهام عند وقوع جريمة من الجرائم التي حشر تحت لوائها - وان يوضع في موطن الريبة والنقص حيثما يتطلب الامر الرجوع الى جهات الأمن للوقوف على رايها بالنسبة لصحيفة صاحب الشأن ومدى نقائها - وهو ما طبقته الجهة الادارية

عملا بالنسبة للمطعون ضده بأن رفضت تجديد رخصة سلاحه مستندة في ذلك الى كونه مدرجا بسجل الخطرين على الأمن . هذا فضلا على ما يستتبعه القيد في سجل الخطرين على الأمن العام من متابعة وملاحقة لا جدال في كونها تنال من السمعة وتنقص من القدر - ومتى كان ذلك - فان الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس من القانون واجب الرفض .

وحيث انه عن الموضوع فانه يبين من استقراء الاحكام المنظمة للقيد في سجل الخطرين على الأمن - ان مصلحة الأمن العام قد اصدرت الكتاب الدورى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالكتاب رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تسجيل المجرمين الخطرين على الأمن والذي تضمن الاحكام التى يتم على أساسها حصر المجرمين الخطرين - وتحديد درجة خطورتهم وانشاء ملفات لهم ٠٠٠ وقد نص على أن يعتبر مجرما خطرا ٠٠ كل من سبق الحكم عليه أو اتهمه ولو مرة واحدة فى ٠٠٠ الاتجار فى المخدرات أو تهريبها ٠٠ ومن اشتهر عنه ارتكاب تلك الحوادث ٠٠٠ ولو لم يحكم عليه أو يتهم فيها ٠٠٠ ونص على أن تلغى جميع الكتب الدورية والتعليمات السابق صدورها فى هذا الشأن . وجاء فى خاتمة هذا الكتاب ان الوزارة تأمل فى ان تنشيط أجهزة البحث فى حصر كل من يدخاؤون ضمن الفئات الواجب تسجيلها وتسجيل من لم يسبق تسجيله وموالة اضافة كل الحالات الجديدة حتى تكون وحدات التسجيل الجنائى هى المصدر الوحيد الموثوق به فى شأن المجرمين الخطرين وحيث ان مفاد ما تقدم ان يكون مناط القيد فى سجل الخطرين على الأمن العام رهينا بصدور حكم بالادانة فى جريمة من الجرائم التى حددها على سبيل الحصر - أو أن يكون صاحب الشأن قد اتهم أو اشتهر عنه ارتكاب تلك الجرائم - وليس من ريب فى أنه فى الحالتين الأخيرتين يتعين أن يكون القيد مستندا الى أصول ثابتة فى عيون الاوراق من شأنها ان تؤدي الى استخلاص النتيجة التى تبنتها الادارة استخلاصا سائغا ومنتجا فى امكان اسنا دصفة المجرم الخطر فى هذه الحالة وحشره جنبا الى جنب مع أولئك الذين دفعوا بأحكام جنائية ولا جدال هنا فى امتداد الرقابة القضائية لما استندت اليه الجهة

الإدارية من أسباب سواء في مجال قيامها بأن تستمد من أصول تنتجها ماديًا أو قانونًا - أو بالنسبة لتكليفها بفرض وجودها وكونها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

وحيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المائل فإن الثابت من الأوراق أن قيد المطعون ضده في سجل الخطرين قد تم في ظل التعليمات السابقة على العمل بالكتاب الدوري رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦ في أكتوبر سنة ١٩٦٦ والتي كانت تقضي بإدراج المعروف عنهم الاتجار بالمخدرات خاصة من يملك منهم سيارة جيب في سجلات الخطرين واعتقالهم ووضع أموالهم تحت الحراسة وطبقا لذلك فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩٨ لسنة ١٩٦٦ بوضع أموال المطعون ضده تحت الحراسة كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ باعتقاله وقد تم إلغاء قرار الاعتقال في ٢٧/٧/١٩٦٧ وانتهاء الوضع تحت الحراسة في سنة ١٩٦٧ لذلك ولما كان مجرد الاعتقال ووضع الأموال تحت الحراسة ليست من الأسباب المبررة في ذاتها للإدراج في سجل الخطرين سيما وإنها إجراءات استثنائية تمت في ظل حالة الطوارئ وقد تم العدول عنها كما أن الجهة الإدارية لم تقدم أي دليل يؤكد الشبهات التي استندت إليها في إدراج المطعون ضده في سجل الخطرين قبل العمل بالكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ والأدلة القاطعة الحاسمة التي تستند إليها في استمرار قيده طبقا لأحكام الكتاب الدوري المشار إليه والذي صدر ليكون التنظيم الدائم والمتكامل للقيد في سجل الخطرين ومن ثم يكون قرار إدراج اسم المطعون ضده في سجلات الخطرين غير قائم على أسباب صحيحة فاقدا أساسه القانوني ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى الغائه قد أصاب الحق فيما انتهى إليه ويكون الطعن ولا أساس له من الواقع أو القانون جديرا بالرفض مع الزام الجهة الإدارية بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية) .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماه - القرار الصادر من الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل مجلس نقابة مؤقت - والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت بتحديد موعد الانتخابات مجلس نقابة جديد - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - طلب الفاء القرار السلبى بامتناع مجلس النقابة المؤقت عن تمكين مجلس النقابة الشرعى من ممارسة ولايته - اختصاص القضاء الادارى - القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل مجلس نقابة مؤقت - قرار ادارى مستكمل الاركان والعناصر - هو تمييز من اللجنة الثلاثية بما لها من سلطة بمقتضى القانون - ومن شأن هذا القرار اثناء مركز قانونى لمن اختارهم اعضاء للجنة المؤقتة يغول لهم مزاوله اختصاصات مجلس النقابة العامة - كما من شأنه الفاء مركز قانونى قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لانه يعنى ضمنا الفاء مجلس النقابة المنتخب - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظرة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقانون المحاماه فى فى ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ (والمنشور فى ذات التاريخ) ينص فى مادته الثانية على أن « تشكيل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاميا من المحامين المقبولين امام محكمة النقض المشهود لهم بالحيادة والاستقلال ممن مضت على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الاقل الا بحق لاي منهم الترشيح فى أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون المرافق ، وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة فى أول انتخاب يتم طبقا لاحكام القانون المرافق » .

وللجنة أن تشكل لجانا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها فى الاشراف على الانتخابات المذكورة فى مقار لجان الانتخاب .

وتتولى اختبار أعضاء اللجنة المشار اليها فى الفقرة الاولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوته رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة استئناف القاهرة .

وينص فى مادته الثالثة على أن تتولى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها فى القانون المرافق ، وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها فى القانون المذكور ، ووكيلا ، وأميناً للصندوق وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الاخرى المنصوص عليها فى القانون المشار اليه .

وواضح من هذه النصوص أن تشكيل اللجنة المؤقتة التى تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين إنما يتم بالقرار الذى تصدره اللجنة الثلاثية التى وكل اليها القانون اختيار أعضائها الاحد عشر من بين من تتوافر فيهم الشروط التى بينها من المحامين وهم كثرة ، ولم يقم المشرع بتشكيل اللجنة المذكورة فى القانون ذاته ، كما يذهب الى ذلك الطعن ، والا فما كان ثمة حاجة الى أن يعهد القانون باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة الى اللجنة الثلاثية ، وبدون قرار اللجنة الاخيرة باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة لا تشكل اللجنة المؤقتة ولا يقوم لها قائمة أو يكون لها وجود .

وما من ريب فى أن قرار اللجنة الثلاثية باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة التى تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على أول انتخابات تجرى طبقا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لانتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة هو قرار ادارى مستكمل الاركان والعناصر ، فهو تعبير من اللجنة الثلاثية ، بمالها من سلطة بمقتضى القانون ، وهى فى ممارستها هذه السلطة لجنة ادارية ولو كانت مشكلة من ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية ، مادام ان العمل الذى تمارسه ، وهو تشكيل لجنة مؤقتة لتتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة ، هو عمل

ادارى لاريب فيه ، ومن شأن قرارها بتشكيل اللجنة المذكورة انشاء مركز قانونى لمن اختارتهم أعضاء اللجنة المؤقتة تخولهم مزاولة اختصاصات مجلس النقابة العامة ، كما من شأنه إلغاء مركز قانونى قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، هو قيام مجلس النقابة المنتخب قانونا ، والذي يتأثر بقرار انشاء اللجنة المؤقتة . وهو قرار يعنى ضمنا إلغاء مجلس النقابة المذكور ، ومن ثم يحق لمجلس النقابة المنتخب الطعن فيه بطلب وقف تنفيذه وإلغائه لما تتضمنه من مساس بمركزه القانونى ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظره .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المادة :

المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . - نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - مجلس الدولة اضحى بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية - ما ورد النص عليها صراحة فى المادة العاشرة بحسبانها من القرارات الادارية وردت على سبيل المثال دون ما يعنى ذلك خروج غيرها من القرارات الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة والا انطوى ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية - اعضاء الشخصية الاعتبارية على النقابة وتخويلها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة فى مجال تنظيم مزاولة المهنة - النقابة المهنية شخص من اشخاص القانون العام والقرارات التى تصدرها بهذه الصفة هى قرارات ادارية تنبسط عليها ولاية محاكم مجلس الدولة سواء بالنسبة الى طلب إلغائها او التعويض عنها - اساس ذلك - تطبيق : طلب إلغاء القرار السلبي المتمثل فى امتناع النقابة عن الاستجابة الى طلب حلول التعدي محل اخر فى منصب رئيس

النقابة الفرعية هذه الدعوى تفدو وفقا لصنحج حكم القانون من دعاوى الالغاء .
وفى مجال المنازعات الادارية التى تدخل فى ولاية محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . واعمالا لهذا النص الدستورى نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية ، اولا ٠٠٠٠ (خامسا) الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية ٠ (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية ٠ ، ومقتضى ذلك ان مجلس الدولة اضحى بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية وقاضيهما الطبيعى بحيث لاتنأى منازعة ادارية عن اختصاصه الا بنص خاص فى القانون وفقا للدستور وبحسبان ان القرارات الادارية التى ورد النص عليها صراحة فى المادة العاشرة سالفة الذكر انما وردت على سبيل المثال واشدت قرارات ادارية بنص القانون دون من يعنى ذلك خروج غيرها من القرارات الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة والا انطوى ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون .

ومن حيث انه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شان نقابة المهن التعليمية انه اختص على النقابة الشخصية الاعتبارية دخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة فى مجال تنظيم مزاوله مهنته وهى مرفق عام مما يدخل اصلا فى صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ، ومن ثم فالنقابة المهنية هى من أشخاص القانون العام والقرارات التى تصدرها بهذه الصفة هى قرارات ادارية تنبسط عليها ولاية محاكم مجلس الدولة سواء بالنسبة الى طلب الغائها او التعويض عنها ، ولا يؤخذ من نص الفقرة الاخيرة من المادة ٥٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه الذى خول لعضو

النقابة حق الطعن امام محكمة القضاء الادارى فى القرار الذى يصدر
باسقاط عضويته ، ضد اختصاص محاكم مجلس الدولة على هذا النوع
فحسب من القرارات الادارية التى تصدرها النقابة لمجاورة ذلك التفسير
لصريح نص الدستور وقانون مجلس الدولة المنفذ له وكلاهما لاحق على
القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ وقاطع فى الدلالة على اعتبار محاكم مجلس
الدولة قاضى القانون العام بالنسبة الى سائر المنازعات الادارية والتى يتدرج
فيها كل منازعة تتعلق بقرار ادارى .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكانت دعوى المدعى تهدف الغاء القرار
السلبى المتمثل فى اقتناع النقابة على الاستجابة الى طلب الحلول محل
السيد / (.....) فى منصب رئيس النقابة الفرعية
للمعلمين بشرق الاسكندرية للمدة الباقية من عضوية الاخير فان تلك الدعوى
تقدو وفقا لصحيح حكم القانون من دعاوى الالفاء وفى مجال المنازعات
الادارية التى تستجيب عليها ولاية محاكم مجلس الدولة ، واذا قضى
الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تأويله القانون
وتطبيقه فاستحق القضاء بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الادارى
بالاسكندرية بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

لهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى موضعه بالغاء الحكم المطعون
فيه وباختصاص مجلس الدولة بينة قضاء ادارى بنظر الدعوى وباعادتها
الى دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فى موضوعها .
(طعن ١٢٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

تقضى احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين
بان يقدم طلب القيد الى الشعبة المختصة بالنقابة لدراسته وتقديم
توصياتها بشأنه ، ثم تعرض هذه التوصيات على لجان القيد التى تقرر -

قيد الاسم في الجدول بعد التحقق من توافر شروط القبول في طالب القيد - على لجنة القيد أن تصدر قرارها بقبول أو برفض طلب القيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة - عدم تحديد لجنة القيد الأوراق التي تطلب استيفاءها من الشعبة المختصة وانقضاء ثلاثة أشهر من تقديم طلبات القيد الى النقابة دون البت في الطلبات بالقبول أو بالرفض المسبب يقيم قرينة قانونية في حق نقابة المهندسين لصالح طالب القيد مؤداها أن لجنة القيد قررت رفض طلب القيد دون ابداء أسباب الرفض بالمخالفة لاحكام قانون نقابة المهندسين - حق طالب القيد في الطعن على القرار الصادر برفض طلب القيد أمام محكمة القضاء الادارى •

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن وهو المتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان من ناحية و لرفعها بغير الطريق القانونى من ناحية اخرى - فان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين يقضى فى المادة الرابعة منه بأن يقدم طلب القيد الى الشعبة المختصة بالنقابة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه ، ثم تعرض هذه التوصيات على لجان القيد التى تقرر قيد الاسم فى الجدول بعد التحقق من توافر شروط القبول فى طالب القيد ، فان قررت لجنة القيد رفض الطلب فقد اوجب القانون عليها تسبيب قرارها وفى جميع الاحوال فانه يجب ان يصدر قرار اللجنة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة • وأجازت المادة الخامسة من القانون لطالب القيد الذى تقرر لجنة القيد رفض طلبه ، أجازت له التظلم من القرار الصادر برفض قيده الى مجلس النقابة وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اعلانه بالقرار • وفى خصوص هذه المنازعة فان الثابت ان المدعين تقدموا فى شهر اكتوبر من سنة ١٩٧٤ بطلبات القيد بعد تسديد الرسوم ومعها الأوراق المطلوبة وغرضت طالباتهم على الشعبة المختصة التى اوصت برفضها بحجة ان بكالوريوس هندسة الانتاج الصناعى الذى يمنحه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية وصناعات الطيران لا يعادل بكالوريوس المهندس من الجامعات المصرية فى مجال تطبيق قانون نقابة المهندسين • وقد احيلت الأوراق والطلبات الى لجنة

القيد التى لم تصدر قرارا حتى الآن ، وتقول نقابة المهندسين ان لجنة القيد ردت الطلبات والاوراق الى الشعبة المختصة لاستيفاء بعض البيانات والاوراق ، الا انها لم تبين ماهية البيانات والاوراق التى طلبت لجنة القيد استيفاءها . والذى تستخلصه هذه المحكمة من الاوراق ان لجنة القيد شأنها فى ذلك شأن الشعبة المختصة قد رفضت ضمنها قبول طلبات القيد المقدمة من المدعين والمتدخلين انضماميا اليهم لعدم تعادل مؤهلهم الدراسى مع بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية . ويستفاد ذلك من اعادة الاوراق والطلبات الى الشعبة دون ان تحدد لجنة القيد ماهية الاوراق التى طلبها لاعادة النظر فى طلبات القيد والبت فيها بالقبول أو بالرفض .

وقد اوجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ على لجنة القيد ان تصدر قرارها بقبول او برفض طلب القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الاوراق المطلوبة . واذ لم تحدد لجنة القيد الاوراق التى تطلب استيفاءها من الشعبة المختصة فان انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم طلبات القيد الى النقابة دون البت فى الطلبات بالقبول أو بالرفض المسبب يقيم قرينة قانونية فى حق نقابة المهندسين لصالح طالب القيد مؤداها ان لجنة القيد قررت رفض طلب القيد دون ابداء اسباب الرفض - بالمخالفة لاحكام قانون نقابة المهندسين الذى يوجب على لجنة القيد تسبيب قرار رفض طلب القيد والبت فى طلب القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الاوراق المطلوبة .

ويترتب على رفض طلب القيد رفضا صريحا مسببا ، او رفضا ضمنيا مستفادا من انقضاء ميعاد الثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الاوراق نشوء حق جديد لطالب القيد فى الطعن على القرار الصادر برفض طلب القيد امام محكمة القضاء الادارى. ولا يجوز لنقابة المهندسين ان تركز الى واقعة سكوت لجنة القيد عن اصدار قرار برفض طلب القيد للقول بأن ميعاد الاشهر الثلاثة لم يبدأ بعد - لان هذا القول يؤدى الى مصادرة حق طالب القيد فى الالتجاء الى القضاء ، ولأنه لو كانت لجنة القيد جادة فى طلب استيفاء بعض الاوراق لكان عليها ان تحدد الاوراق المطلوبة التى ترى هى لزومها للبت فى طلبات القيد الا ان اوراق النزاع خالية تماما من اى

اشارة الى ماهية الاوراق التي تدعى نقابة المهندسين ان لجنة القيد بها طلبت استيقاها من المدعين والمتدخلين . وفى كل الاحوال فقد جاوزت لجنة القيد بنقابة المهندسين كل اجل مقبل للبت فى طلبات قيد المدعين والمتدخلين المقدمة اليها فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ ثم رفع المدعون دعاوهم فى ١٦/٦/١٩٧٧ وفضلا عن ذلك فان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ جعل لتظلم من قرار لجنة القيد الى مجلس النقابة امرا جوازيا لصاحب الشأن الذى يكون له ان يتظلم من قرار لجنة القيد برفض قبول طلب القيد الى مجلس النقابة او ان يقيم الدعوى مباشرة امام محكمة القضاء الادارى غير مسبوقه بالتظلم الى مجلس النقابة والثابت فى خصوص هذه المنازعة ان المدعين وان لم يتظلموا من القرار الضمنى برفض طلبات قيدهم الا انهم ارسلوا فى ١٧/٤/١٩٧٧ انذارا على يد محضر الى نقيب المهندسين يتضمن تظلمهم من قرار رفض قيدهم ويطلبون فيه قيدهم فى النقابة . ومؤدى ذلك ان الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على اساس سليم من القانون ، وهو دفع حقيق بالرفض . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فانه فى هذا القضاء يكون قد جاء مطابقا لاحكام القانون ، ويكون الطعن فى قضائه فى هذا الشق من المنازعة على غير اساس سليم من القانون .

(طعن ١٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

نقابة الأطباء هى من اشخاص القانون العام - انشائها يتم بتاتون واغراضها واهدافها ذات نفع عام - قرارات النقابة التى تصدر فى موضوع التأديب وفى مسائل القيد وغيرها تعتبر قرارات ادارية - قرار مجلس النقابة باحالة الطبيب الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى فى خصوص تلك الاحالة - جواز الطعن بالالفاء فى قرار الاحالة مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة - رقابة المحكمة على مشروعية قرار الاحالة تقف عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناطق بها قانون نقابة الأطباء اصدار قرارات

احالة الاطباء أعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا ولا تملك فحص وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب في قرار الاحالة حتى لا تتحول الى محكمة تأديبية لا يتولها القانون هذه السلطة :

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء - تقضى بأن ترفع الدعوى امام هيئة التأديب الابتدائية بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية او بقرار من مجلس النقابة وقد صدر قرار احالة المدعى الى هيئة التأديب الابتدائية بناء على قرار مجلس النقابة العامة الصادر بجلسة ١٠/١/١٩٨٠ . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان نقابة الاطباء هي من اشخاص القانون العام ذلك ان أنشائها يتم بقانون وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام ، ولها على أعضائها سلطة تأديبية ولا يجوز لغير أعضائها مزاوله مهنة الطب ، وأشتراك الأعضاء فى النقابة أمر حتمى وللنقابة سلطة تحصيل رسوم الاشتراك فى مواعيدها ، وللنقابة الشخصية المعنوية وقد حولها القانون حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة، وهى تستعين فى أداء وظائفها بسلطات عامة ، ولذلك فانها تعتبر شخصا اداريا من أشخاص القانون العام ، وقرارات النقابة التى تصدر فى موضوع التأديب وفى مسائل القيد وغيرها تعتبر قرارات ادارية ، ذلك أن السلطة التأديبية من الوسائل الادارية فى تقويم سير المرافق العامة ولذلك فان كل ما يصدر من قرارات من الهيئات القوامة على سيرها هذه المرافق العامة يعتبر قرارات ادارية . وقرار مجلس النقابة بأحالة الطبيب الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى فى خصوص تلك الاحالة ، ذلك أن مجلس النقابة الفرعية او مجلس النقابة العامة - أيهما - هو المختص دون سواه فى تقرير احالة الطبيب الى هيئة تأديب الاطباء وليس ثمة سلطة أعلى تملك التعقيب على هذا القرار فى موضوع الاحالة الى مجلس التأديب . فهو قرار ادارى نهائى فى التدرج الرئاسى ، ومجلس النقابة اذ يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه أو العدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك أثره

القانونى بالنسبة الى عضو النقابة المحال الى المحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمته تأديبيا ، فتنقل الدعوى بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة وينشأ اختصاص الهيئة التأديبية ويكون عليها السير فى اجراءات المحاكمة الى نهايتها وهذا هو وجه النهائية فى قرار الاحالة الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء • ولذلك فانه يجوز الطعن بالالغاء فى قرار الاحالة الى الهيئة التأديبية مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة فى باب بيان اسباب انطعن بالالغاء فى القرارات الادارية النهائية • ويعتبر قرار مجلس النقابة باحالة المدعى الى الهيئة التأديبية قرارا اداريا نهائيا صادرا ضد احد الافراد ويجوز الطعن فيه بالالغاء استقلا عن القرار التأديبى الذى تصدره الهيئة التأديبية وذلك امام محكمة القضاء الادارى طبقا لحكم المادة (١٠) الفقرة خامسا والمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى بشقيها العاجل والموضوعى - لعدم وجود قرار ادارى نهائى يرد عليه الطعن بطلب وقف التنفيذ والالغاء فانه - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، وجاء معيبا بما يوجب الحكم بالفائه •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان الاصل أنه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الادارية الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وابداء الرأى القانونى فيها مسببا وأنه يترتب على الاخلال بهذا الاجراء بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى ، الا أن هذا الاصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه ، ذلك ان ارجاء الفصل فى طلب وقف التنفيذ الى حين اكمال تحضير الدعوى واعداد تقرير مسبب فيها من هيئة مفوضى الدولة ينطوى على اغفال لطلب وقف التنفيذ وتقويت لاغراضه ، وأهدار لطابع الاستعجال الذى يتم به ويقوم عليه • وبديهى أن - للمحكمة قبل ان تفصل فى موضوع طلب وقف التنفيذ ان تفصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الاولى كالدفع بعدم الاختصاص ، أو كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لان القرار

المطعون فيه لا تتوافر له مقومات القرار الإداري النهائي ذلك ان الفصل فى هذه الدفوع وهذه المسائل الاولى ضرورى ولازم قبل ان تعرض المحكمة لموضوع طلب وقف التنفيذ ، لما تتسم به - شأنها فى ذلك شأن طلب وقف التنفيذ - بطابع الاستعجال ولذلك فانه يجوز للمحكمة ان تفصل فيها دون ان تعلق حكمها على ضرورة استيفاء اجراءات تحضير الدعوى وتهبئتها للمرافعة واعداد تقرير مسبب فيها من هيئة مفوضى الدولة ولذلك فانه مما لا يعيب الحكم المطعون فيه قضاءه فى مسألة قبول الدعوى بشقيها قبل ان تنولى هيئة مفوضى الدولة تحضيرها واعداد تقرير مسبب بالرأى القانونى فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان هيئة مفوضى الدولة قد مثلت فى الدعوى وفى الطعن وقدم تقرير الطعن فى الحكم المطعون فيها منها ، كما قدمت تقريراً بالرأى القانونى سببا فى مرحلة الطعن امام المحكمة الادارية العليا . الطرفان بدفاعهما ، ومن ثم فان الدعوى تكون مهيشاة للحكم فى موضوعها .

ومن حيث ان الثابت من مجلس النقابة العامة للاطباء قرر بجلسته المنعقدة فى ١٠/١/١٩٨٠ احالة المدعى (. . . .) مفوض الى الهيئة التأديبية لمخالفته آداب المهنة فى مزاولته لعمله بناء على الشكاوى الواردة الى النقابة من المرضى الذى عولجوا لديه ، وبطريقة النشر فى الصحف التى اتبعها ، ولرفضه الادلاء بأقواله أمام لجنة التحقيق المشكلة من المجلس ولتطاوله على الاطباء ومهنة الطب فيما أملاه أثناء ذلك التحقيق وخطرت النقابة رئيس الهيئة التأديبية بالنقابة العامة للاطباء بهذا القرار فى ٢٩/١/١٩٨٠ . وفى ١٢/٢/١٩٨٠ أخطر رئيس الهيئة التأديبية المدعى بأنه تحدد لانعقاد الهيئة التأديبية بنقابة اطباء جلسة يوم الاربعاء الموافق ٥/٨/١٩٨٠ لنظر الدعوى التأديبية هذه وفى ٢٣/٢/١٩٨٠ أقام المدعى دعواه أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بطلب وقف تنفيذ وطلب الغاء قرار مجلس النقابة بأحالة الى الهيئة التأديبية لنقابة الاطباء واذا استوفت

الدعوى اوضاعها القانونية فضلا عن اقامتها فى ميعاد القانونى لرفعها وكان رفعها أمام محكمة غير مختصة ولائيا بنظرها من شأن قطع سريان ميعاد الطعن بالالغاء فى قرار الاحالة محل الطعن ، فان الدعوى تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء ينص فى المادة (٥٣) على أن يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية امام الهيئة التأديبية للنقابة . وتنص المادة (٥٧) على ان ترفع الدعوى أمام هيئة التأديب الابتدائية المشكلة بالنقابة بناء على قرار مجلس النقابة الفرعية أو بقرار من مجلس انتقابة او طلب النقابة العامة . واذ صدر قرار مجلس النقابة العامة للاطباء فى ١٠/١/١٩٨٠ بأحالة المدعى الى الهيئة التأديبية للاطباء لمحاكمته تأديبيا عن الوقائع الواردة فى محضر مجلس النقابة فان قرار الاحالة المطعون فيه قد صدر من جهة تملك قانونا سلطة اصداره طبقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ٦٩ والثابت من الاوراق ان المدعى دعى للتحقيق معه فى النقابة أمام لجنة تحقيق مشكله لهذا الغرض وكان ذلك فى ٢٧/١١/٧٩ وقد حضر المدعى فعلا امام لجنة التحقيق الا أنه انسحب دون أن يدلى بجميع أقواله ورفض الاستمرار فى التحقيق . ولا يعيب قرار الاحالة النص عليه بعدم صلاحية رئيس الهيئة التأديبية الدكتور (. . . .) ذلك أن الهيئة التأديبية بنقابة الأطباء مشكله برئاسة الدكتور (. . . .) طبقا لقرار مجلس النقابة الصادر فى ٢٠/٤/١٩٧٨ ولا يعيب قرار أحالة المدعى الى الهيئة التأديبية وجود مانع يجعل رئيس الهيئة التأديبية غير صالح قانونا لمحاكمة المدعى تأديبيا وفى وسع المدعى طرح السبب القانونى والسبب الثالث من أسباب طعنه على قرار الاحالة على الهيئة التأديبية المختصة وفى رقابة مشروعية قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء تقف رقابة المحكمة عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناط بها قانون الاطباء اصدار قرارات احالة الاطباء اعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ، ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا وهو وجود المخالفة التأديبية أو الخروج على أحكام قانون نقابة الاطباء أو الاخلال بأداب

مهنة الطب وتقاليدها أو الامتناع عن تنفيذ قرارات النقابة أو ارتكاب الامور المخلة بشرف المهنة او التى تحط من قدرها او الاهمال فى عمل يتصل بالمهنة ولا تملك المحكمة وهى بصدد رقابة مشروعية قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية فحص وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب فى قرار الاحالة حتى لا تتحول الى المحكمة التأديبية موضوعية حيث لا يخولها القانون هذه السلطة . ومتى كان قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء الصادر من مجلس النقابة العامة للاطباء فى ١٠/١/١٩٨٠ قد صدر من مهنة تملك قانونا سلطة اصداره طبقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ وكانت اسباب الطعن عليه جميعها فى غير محلها وكان ثمة اتهامات متعلقة بأسلوب ممارسة مهنة الطب منسوبة الى المدعى ، فان قرار الاحالة له الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء يكون لهذه الاسباب قد استوفى اوضاعه القانونية ويكون الطعن عليه بطلب وقف التنفيذ وبطلب الالغاء فى غير محله ، الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بمصروفاتها - ولا مصروفات على الطعن لاقامته من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبرفض الدعوى ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى ، ولا مصروفات عن الطعن .

(طعن ١٥١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار استيلاء وحدات القوات المسلحة على ارض النزاع هو قرار من طبيعة ادارية لاتصاله بالشئون والمسائل اليومية المعتادة وادارة اعمال القوات المسلحة ولا يتعلق بالاجراءات العليا التى تتخذ فى سبيل الدفاع عن كيان الدولة فى الداخل والخارج ودعم اركان الأمن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة مباشرة

العمليات الحربية - لا يعتبر هذا القرار من اعمال الحرب ولا يدخل ضمن اعمال السيادة بل يعتبر عملا اداريا بطبيعته ويخضع لرقابة القضاء الادارى ويدخل الفصل في طلب وقف تنفيذه والغاءه في الاختصاص الوظيفي والنوعى لمحكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاوراق بحسب الظاهر وبالقدر اللازم للفصل فى الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه انه جاء فى كتاب الادارة العامة للقضاء العسكرى ان الارض المتنازع عليها كانت تستخدم استراحة للوحدة ٨٩٨٨ وقت أن كانت تحت قيادة (.) (المدعى الاول) وتستخدمها حاليا الوحدة رقم ١٤٥٨ وقد جرى هذا الاستخدام من سنة ١٩٧٣ حتى الان . وقد استغل المدعى الاول سلطته فى الوحدة العسكرية واستولى على الارض التى كانت تستخدمها الوحدة العسكرية قيادته . وجاء فى كتاب مديرية الاسماعيلية للاصلاح الزراعى تفتيش املاك الاسماعيلية (التعديلات) المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٣ أن المدعين تقدما الى التفتيش بطلب فى ١٩٨٠/٢/١٨ لربط قطعة أرض أملاك دولة باسميهما بناحية كسفرية واضعين اليد عليها بالمبانى وبمعاينة الارض اتضح ان مساحتها ١٢٤٨ مترا بالمبانى ضمن القطعة ٤٧٠ بفايد بحوض سيراليوم الشرقى ٢ قسم ٣ الساحل ويرجع تاريخ الاشغال الى عام ١٩٧٨ والتعدى عبارة عن سكن وحظيرة للدواجن وسور بالمبانى من الجهة القبلىة وبدخل الارض مقله وبعض الاشجار ومستخدمه مصصيف وقد اعترف المدعيان بملكيه الحكومة الصريحه لهذه الارض وتمهدا بسداد الربيع المستحق عليها بالفئة التى تقدرها الاملاك وسداد جميع المستحقات عليها من تاريخ الاشغال وتم اخذ اقرار عليها بذلك وتحرر محضر معاينة بحضور شيخ الناحية وان بناء على ذلك تم ربط الارض المتنازع بشأنها كوضع يد للمدعين وبفئة ايجارية مقدارها ٢٠٠ ملیم للمتر المربع سنويا من اول سنة ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٨٠ ثم المعنى ربط المبانى بعد ازالة المبانى المقامة على الارض وزراعتها ثم توقف الحصر عن هذه الأرض من أول سنة ١٩٨١

سواء بالمباني او الزراعة تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي للمحافظة بإيقاف الربط على ساحل البحيرات المرة حيث اعتبرت المنطقة سياحية وانشئ لها جهاز خاص بالمحافظة . و اضاف التفتيش ان قطعة الارض المتنازع عليها هي أملاك (أميرية) ملك للدولة ولا يوجد عقد ايجار بين الأملاك وبين المدعين وجاء في كتاب متعلقة أملاك الاسماعيلية (تعديلات) مديرية الاسماعيلية للأصلاخ الزراعى المؤرخ ١٧/٢/١٩٨١ رقم ١٣٨ انه لا يوجد عقد ايجار مبرم بين المدعين والادارة وانه يتم ربط المباني بطريق التعدى وربط الزراعة بطريق حصة الحقبة وفى العاليتين يحصل الربح المستحق للدولة من المنتفع او المنطقة التى تقع ضمنها ارض النزاع تابعة لجهاز تنمية وتطوير ساحل البحيرات المرة كمنطقة سياحية لمحافظة الاسماعيلية . وجاء فى كتاب مديرية المساحة بالاسماعيلية المؤرخ ١٧/٢/١٩٨١ انه بالرجوع الى سجلات المساحة اتضح ان القطعة رقم ٤٧٠ بحوض سرياليم الشرقى رقم ٢ قسم ثالث مسطحها ١١ س ر ١٣ ط ر ٥ ف هي أملاك أميرية . وجاء فى كتاب قيادة الجيش الثالث الميدانى شعبة العمليات المؤرخ ١٥/٤/١٩٨١ ان قطعة الارض المتنازع عليها يقيم فيها قوات العسكرية تباعا بعد ان تسلمها من القوات البريطانية سنة ١٩٥٤ عند جلائها عن أرض مصر سنة ١٩٥٤ والمدعى الاول كان يعمل ويقيم فى الوحدة العسكرية المتمركزة فى أرض النزاع هي ارض ملك للقوات المسلحة وتقع فى أرض معسكرات القوات المسلحة ولا يقل ان يمتلك أحد الافراد قطعة من الارض داخل حدود احد معسكرات القوات المسلحة . وقد تشكلت لجنة فى القوات المسلحة لدراسة الموضوع انتهت الى عدم قانونية عقد التنازل عن وضع اليد المقدم من المدعين وانه لاحق للمدعين فى وضع اليد او تملك ارض النزاع التى ينبغى ان تستمر فى حيازة القوات المسلحة العسكرية . وبناء على رأى اللجنة صدر قرار قائد الجيش الثالث الميدانى بأن يحتفظ قائد اللواء ١٦٦ على ارض النزاع ويكون مسئولاً عنها مسئولية كامية وتقوم النيابة العسكرية بالتحقيق واخطار المدعين بعدم التعرض للقوات المسلحة فى حيازتها لارض النزاع . وبموجب كتابى القوات المسلحة المؤرخين ٣/٧/١٩٨٠ اخطر المدعيان بأنه لا جتي لهما فى وضع اليد او تملك أرض النزاع .

ومن حيث انه ليس من ريب أن القرار المطعون عليه والصادر من قائد الجيش الثالث الميداني في ٣/٧/١٩٨٠ باستمرار استيلاء وحدات القوات المسلحة على أرض النزاع هو قرار من طبيعة إدارية لاتصاله بالشئون والمسائل اليومية المعتادة في إدارة أعمال القوات المسلحة ولا يتعلق بالأجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة في الداخل أو الخارج ودعم إركان الأمن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة مباشرة للعمليات الحربية ولذلك لا يعتبر هذا القرار من أعمال الحرب ولا يدخل ضمن أعمال السيادة بلّ يعتبر عملاً إدارياً بطبيعة ويخضع لرقابة القضاء الإداري ويدخل الفصل في طلب وقف تنفيذه والقائه في الاختصاص الوظيفي والنوعي لمحكمة القضاء الإداري . وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعد اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها فإن هذا القضاء - في مسألة الاختصاص - يكون قد جاء مصادفاً صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن على الحكم المطعون فيه في مسألة الاختصاص في غير محله حقيقة بالرفض - في هذا الشق منه .

ومن حيث انه من موضوع الطلب المستعجل - فإنه يبين من الأوراق بحسب الظاهر أن أرض النزاع من أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص) كما هو ثابت من كتب مديرية المساحة بالإسماعيلية وتفتيش أملاك الإسماعيلية للإصلاح الزراعي ، وأنه لا توجد علاقة إيجارية من أي نوع بين المدعين من ناحية وبين الجهات الإدارية صاحبة الولاية على أرض النزاع وإن ما يتم تحصيله من المدعين من مال عن هذه الأرض ليس أكثر من مقابل الانتفاع بأرض حكومية تم وضع اليد عليها خفية وبلا رضا ومقبول مسبقين من جانب الإدارة . والثابت من الأوراق بحسب الظاهر أيضاً أن أرض النزاع تنتفع بها القوات المسلحة وتتمركز فيها بعض وحدات الجيش الثالث الميداني . وإن المدعي الأول كان قائد إحدى - الوحدات العسكرية التي عسكرت في أرض النزاع وأنه (شيد) عليها استراحة من مواد بنساء ملاوكة للقوات المسلحة وكما تنكر الإدارة كل علاقة إيجارية مع المدعين عن

ارض النزاع فانها تنكر كل علاقة تقيم للمدعيين اى حق عينى على الارض المذكورة ، فالمدعيان لا يستأجران ارض النزاع ولا يمتلكانها ولا يضمنان اليد عليها لان الارض المذكورة فى الحيازة الفعلية لبعض وحدات الجيش الثالث الميدانى وكانت دائما فى حيازة القوات المسلحة المصرية بعد انتهاء الاستيلاء عليها بواسطة قوات الجيوش البريطانية حتى سنة ١٩٥٤ التى تحقق فيها جلاء تلك القوات الفاصبة عن ارض مصر ومن ذلك الوقت ظلت ارض النزاع فى حيازة القوات المسلحة المصرية دائما . وبناء على ذلك يكون القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار تحفظ القوات المسلحة على ارض النزاع وعدم تسليمها للمدعيين بحسب الظاهر سليما ومطابقا للقانون . ويكون طلب الحكم بوقف تنفيذه فى غير محله بعدم قيامه على اسباب ترجع الحكم فى الموضوع بالفائه . واذ قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون فى هذا القضاء فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بالفائه فى هذا الشق من قضائه والحكم برفض طلب وقف التنفيذ والزام المدعى بمصروفات هذا الطلب .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه فى قضائه الصادر فى طلب وقف التنفيذ ، وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار انتفاع القوات المسلحة بارض النزاع ، والزام المدعيين بمصروفات هذا الطلب .

(طعن ١٩٤٢ لسنة ٢٥٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفاء قرار الوزير المختص بتنحيه عضو او اكثر من اعضاء مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام - قرار التنحية قرار ادارى يصدره الوزير المختص بما يملكه من

سلطة عامة فرضها القانون - لوجه لمد آثار الشخصية الاعتبارية الخاصة لشركات القطاع العام الى ما يخرج عن اختصاصات اجهزتها الذاتية ولا يدخل فيما تعمله لتسيير الشركة ادارة ورقابة - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار الوزير المختص بتنحية عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة أحد من شركات القطاع العام انما يصدرها بمشروعية القانون دون الاضرار بمصلحة العمل في تلك الشركات وحفظاً لأموال الدولة القائمة على استثمارها وقد عهد الى الوزير المختص السير على رعايتها وان يكف من جانبه بأس من يتهدها في مجلس ادارة الشركة اذا قدر من خطر الامر مالا يحتمل ان يرجأ الى انعقاد الجمعية العمومية لتمحس عمل مجلس الادارة واداء كل من اعضائه . ويأتى قرار الوزير بتنحية عضو مجلس الادارة الذى يغشى ضره تدبيراً معجلاً من خارج أجهزة الشركة ليعدل جهاز الادارة فيها ، وقد جرى نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على ان يستمر صرف مرتبات الاعضاء الذين ينحون ومكافآتهم اثناء مدة التنحية ، وعلى ان ينظر خلال هذه المدة فى شأنهم وللوزير تعيين مفوض او اكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة او رئيسه ، ولا يجاوز القرار بهذه المثابة الى شيء يتعلق بعلاقة عضو مجلس الادارة بالشركة باعتباره عاملاً فيها . ويكون قرار التنحية قراراً ادارياً يصدره الوزير المختص بما يملكه من سلطة عامة فرضها القانون ولا يغير من ماهية هذه السلطة ولا من طبيعة القرار الصادر عنها ان يسود النص عليها فى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باعتبار هذه الشركات من اشخاص القانون الخاص الاعتبارية وقد اسبغ عليها المشرع شكل شركات المساهمة فلا تخضع فى ادارتها ولا فى علاقاتها بالعاملين فيها لاحكام القانون الادارى ذلك ان موضع النص فى اطار التشريع لا يغير من طبيعة الحكم القانونى الذى يتضمنه ، وشركة القطاع العام ، وان اعتبرت من شركات المساهمة ، الا ان القانون قد اختصها ببعض احكام متميزة اقتضتها ملكية الدولة

رؤوس أموالها ، ولا وجه له اثار شخصيتها الاعتبارية الخاصة الى ما يخرج عن اختصاصات اجهزتها الذاتية ولا يدخل فيما عمله لتسيير شئون الشركة ادارة ورقابة . ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في اعتباره قرار تنحية المدعى عن عضوية مجلس ادارة شركة القطاع العام قرارا اداريا لا يقبل دفع بعدم اختصاص قضاء مجلس الدولة بنظره ويتمين رفض ما قضاء العطن عليه في ذلك .

(طعن ١٤١٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

الاعانة المقررة للمدارس الخاصة الخاصة لاحكام قانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ هي اعانة اوجب القانون صرفها لهذا المدارس ويستفيد القائمون على هذه المدارس اصل الحق في هذه الاعانة من احكام القانون - موقف الادارة المتمثل في الامتناع عن صرف هذه الاعانة اذا ما توافرت شروط منحها يشكل قرارا اداريا سلبيا بالامتناع عن صرفها بينما هي واجبة بحكم القانون - دخول هذه المنازعة حول هذا القرار في الاختصاص الولائي لحاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على احكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه اخذ منهج القوانين السابقة عليه في تحديد المسائل التفصيلية التي تدخل في الاختصاص الوظيفي لحكم مجلس الدولة في الفقرات الثلاثة عشرة الاولى من المادة العاشرة ، ثم انفرد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحكم مستحدث اوردته في الفقرة الرابعة عشرة من المادة العاشرة يجعل محاكم مجلس الدولة بموجبه ولاية الفصل في « سائر المنازعات الادارية » وقد اصبح مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري . . بموجب هذا الحكم المستحدث ، ولأول مرة - هو قاضي القانون العام في المنازعات الادارية بعد ان كان اختصاصه بنظر هذه المنازعات مقصورا على ماتحدده

نصوص قانون مجلس الدولة على سبيل الحصر من هذه المنازعات . وليس من ريب ان الاعانة المقررة للمدارس الخاصة الخاضعة - لاحكام قانون التعليم الخاص - اوجب القانون صرفها لهذه المدارس ويستمد القائمون على هذه المدارس أصل الحق في هذه الاعانة من احكام القانون ، ومن ثم فان موقف الادارة المتمثل في الامتناع عن صرف هذه الاعانة اذا ما توافرت شروط منحها يشكل قرارا اداريا سلبيا بالامتناع عن صرفها بنينا هي واجبة بحكم القانون وتدخل المنازعة حول هذا القرار في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ، كما تدخل في الاختصاص النوعي والمحلي لمحكمة القضاء الاداري دائرة المنصورة - طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الدولة بانشاء دائرة لمحكمة القضاء الاداري بمدينة المنصورة . واذا قضت محكمة القضاء الاداري بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالزام المدعى بالمصروفات فان هذا الحكم يكون قد جاء معيبا في القانون بما يوجب الحكم بالفائه ، وباختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى وباحالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري بالمنصورة للحكم في موضوعها .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه ، وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى ، وباحالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري دائرة المنصورة للحكم في موضوعها مجددا ، مع ابقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهي به الخصومة ، ولا مصروفات عن الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة .

(طعن ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي - الطعن على قرار لجنة الاعتراضات ليس في اسفار نتيجة الانتخاب

عن فوز الطعون في صفته او غيره من المرشحين ما ينزع عن المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث ان المنازعة الماثلة ليست طعنا في صحة عضوية احد اعضاء مجلس الشعب مما وسد اختصاص الفصل فيه لمجلس الشعب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور ووفقا للاجراءات الواردة بها وبالمادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم في هذه المنازعة ما يبطل عضوية احد اعضاء المجلس ، اذ ان ابطال العضوية مناطه صدور قرار به من مجلس الشعب باغلبية ثلثي اعضائه . وواقع الامر ان المدعى انما يطعن في قرار لجنة الاعتراضات - ك لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ، بحكم تشكيلها المتميز وطبيعة نشاطها - برفض طعنه في الصفة التي اثبتت لاحد المرشحين عن الدائرة ٦ بمحافظة الشرقية . والقرار الطعن محض افصاح عن ارادة اللجنة التي عبرت عنها بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا وهو بهذه المثابة قرار اداري مما اسند اختصاص التعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل في المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي ، ولا سبيل بعدئذ الى ان يفلت هذا القرار من الرقابة القضائية او ان ينأى به عن قاضيه الطبيعي او الى ان يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التي استأثر مجلس الشعب بالفصل فيها - وليس في اسفار نتيجة الانتخاب عن فوز الطعون في صفته او غيره من المرشحين ما ينزع عن المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى اذ لا يتعدّل هذا الاختصاص الا بقانون مضافا الى ان المدعى وعلى ما سلف البيان لم يطلب في دعواه ابطال عضوية احد اعضاء مجلس الشعب وانما طلب الفاء قرار مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيه طبقا للقانون ومما لا يملك مجلس الشعب

التصدي لالفائه ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى من شأنه ان يحجبها عن اختصاصها الذى عينه لها قانون مجلس الدولة ويحول بين المدعى واللجوء الى قاضيه الطبيعى ونقضا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور .

ومن حيث انه لما تقدم يغدو الحكم الطعن وقد اخطأ تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه الحكم بالفائه باعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مع الزام وزارة الداخلية مصروفات الطعن .

(طعن ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طلب الفاء قرار الجهة الادارية ممثلة فى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية السلبى بالامتناع عن الفاء الخصم الذى تم بمناسبة التحويل الذى اجرته المدعية من حسابها غير المقيم لدى احد البنوك المحلية الى حساب احدى السفارات الاجنبية بالقاهرة - هذه المنازعة ادارية بطلب الفاء قرار ادارى وليست منازعة تجارية - اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع التى اثارتها الحكومة فى الدعوى والطعن المائل والصفه وسابقة الفصل فى الدعوى ، فجميعها مردوده ولا سند لها من القانون ، وذلك أن اختصاص القضاء الادارى ينظر تلك المنازعة قائم نظرا الى أن محل الدعوى مثار الطعن - وعلى ما يبين من عريضتها - هو طلب الفاء قرار الجهة الادارية ممثلة فى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية - السلبى بالامتناع عن الفاء الخصم الذى تم فى ١٩٧٤/٤/١ بمناسبة التحويل الذى اجرته المدعية من حسابها غير المقيم لدى بنك الاسكندرية فرع قصر النيل الى حساب السفارة الفرنسية

بالقاهرة ، وبهذه المثابة كانت المنسازعة آدارية بطلب إلغاء قرار ادارى وليست منازعة تجارية ولذا تختص بها محاكم مجلس الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

(طعن ٤٧٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٩٥ من قانون التعاون الانتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ أن لكل ذى شأن حق التظلم والعلم القضائى فى القرارات الصادرة من الجهات الادارية ذات الاختصاص فى بعض الشئون المتعلقة بالمنظمات التعاونية ومن بينها القرارات الخاصة برفض طلبات شهر هذه المنظمات على اختلاف أنواعها - سلوك طريق التظلم قبل اللجوء الى القضاء بطلب إلغاء تلك القرارات على أن يقدم التظلم فى مهلة معين الى لجنة يتوافر فى تشكيلها العنصر القضائى الى جانب العناصر الفنية المختصة فى المجال التعاونى - التظلم امام هذه اللجنة كشرط للجوء الى القضاء بطلب إلغاء تلك القرارات على أن يقدم التظلم فى مهلة معين الى لقبول دعوى الإلغاء - عدم صدور قرار من سلطات الاختصاص بتشكيل اللجنة - لا يكون لصاحب الشأن سوى اللجوء الى قاضيه الطبيعى رأسا للعلم فى القرارات سالفة الذكر - لا يقصد من نص المادة ٦٨ من الدستور أن يكون حق التقاضى معلقا على محض هوى الادارة او متوقف على مشيئتها واختيارها - تراخى جهة الادارة فى اصدار قرار تشكيل اللجنة المختصة بنظر التظلمات من هذه القرارات ينطوى فى حقيقة الامر على مصادرة لحق التقاضى باجراء من جانب جهة الادارة وحدها والحيولة بين ذوى الشأن وبين اللجوء الى القضاء باعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ اليه الناس طلبا للانصاف والحماية من المظالم - اختصاص مجلس الدولة بنظر دعاوى إلغاء هذه القرارات بصرف النظر عن عدم اتخاذ الاجراء الذى يوجبه القانون قبل رفضها وهو التظلم السابق لتعذره فعلا وقانونا .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه وقد صدر من الجهة الادارية المختصة - يقتضى ما لها من سلطة على القانون - برفض طلب شهر الجمعية الانتاجية

لعمال فرز الحاصلات الزراعية فانه يعد قرارا نهائيا أجاز القانون التظلم منه ، وهذا لا يتأتى الا بالنسبة للقرارات الادارية النهائية القابلة للتنفيذ ومن ثم يختص القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغاء ذلك القرار طبقا لنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه فى ضوء ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن نظر القرار المشار اليه هو مما يخرج عن حدود ولاية القضاء الادارى فانه يكون قد خلط بين مسألتين هما عدم الاختصاص وعدم القبول . مما لاشك فيه ان محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم تختص اصلا بالفصل فى طلب الغاء القرار المتقدم بحسبانه قرارا اداريا نهائيا ، ولا يشير من طبيعته هذه اشتراط سلوك طريق التظلم قبل رفع الدعوى الخاصة بالالغاء فغنى عن البيان أن ما يترتب على مخالفة هذا الحكم من آثار أن يتمثل فى جعل سلطة المحكمة فى نظر تلك الدعوى منتهية لتخلف شرط خاص من الشروط المقررة لقبولها . واذا كان الشرط المذكور هو بمثابة قيد يرد على الدعوى التى ما شرعت الا لحماية الحق ، فانه لا شأن له على الاطلاق بامر اختصاص المحكمة بنظر الدعوى او عدم اختصاصها ، بمعنى انه لا ينزع هذا الاختصاص من المحكمة ولا يسلبها اياه متى كان ثابتا لها وفقاً للاصول العامة فى التشريع ، وانما يقتصر أثره على منع المحكمة من سماع الدعوى بعدم قبولها . ومتى كان الامر كذلك وكانت محكمة القضاء الادارى قد ذهبت غير هذا المذهب حيث قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة بطلب الغاء القرار الصادر من مديرية التعاون الانتاجى بمحافظة الاسكندرية برفض طلب شهر الجمعية التعاونية الانتاجية لعمال فرز الحاصلات الزراعية بالاسكندرية فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه من ناحية اخرى ، فانه ولئن كان المشرع قد نظم طريقا معينة للطعن قضاء فى قرارات الجهات الادارية المختصة الصادرة فى بعض الامور الخاصة بالمنظمات التعاونية ومن بينها تلك المتعلقة برفض

طلب شهر هذه المنظمات واوجب بمقتضى تلك الطريق اتخاذ اجراء معين قبل سلوك طريق الطعن ويتمثل هذا الاجراء فى التظلم من القرارات المذكورة الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الا انه من الطبيعى القول بان اعمال هذا الحكم انما يتوقف على قيام اللجنة فعلا اى ان يكون قد صدر قرار من سلطات الاختصاص بتشكيلها وتحديد الاجراءات الخاصة بالتظلم امامها . فاذا لم تكن اللجنة قد برزت الى حيز الوجود لعدم صدور قرار بتشكيلها فلا يكون امام صاحب الشأن من سبيل - والحال هكذا - سوى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى راسا للطعن فى القرارات المتقدم ذكرها ولو قبل بغير ذلك لادى الامر الى حرمان ذوى الشأن من ممارسة حقهم الاصيل فى التقاضى وهو حق حرص الدستور على التاكيد عليه بالنص فى المادة ٦٨ منه على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى » ثم انه من غير المتصور ان يكون حق التقاضى معلقا على محض هوى الادارة او متوقفا على مشيئتها واختيارها فان شأت اغلقت ابواب التقاضى امام الناس بالنسبة للقرارات المشار اليها ، وذلك بتراخيها او امتناعها لمدة غير معلومة عن اصدار قرار بتشكيل اللجنة المختصة بنظر التظلمات من هذه القرارات ، وان شأت فتحت السبيل امامهم للطعن فى ذات القرارات وتلك بغير شك نتيجة شاذة تنطوى فى حقيقة الامر على مصادرة لحق التقاضى باجراء من جانب جهة الادارة وحدها والحيلولة بين ذوى الشأن وبين اللجوء الى القضاء باعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ اليه الناس طلبا للانصاف والحماية من المظالم .

ومن حيث ان الثابت ان الطاعن ابلغ بقرار الجهة الادارية المختصة برفض طلب شهر الجمعية التعاونية مثار النزاع فى ١٧/١/١٩٧٧ ، وانه رفع دعواه بطلب الفاء هذا القرار بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٧ اى فى وقت كان قمضى على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر فى ١٨/١/١٩٧٥ اكثر من سنة واربعة اشهر ، ومع ذلك لم يكن قد صدر القرار الخاص بتشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من هذا

القانون ، كما لم يكن ثمة أجل محدد أو معلوم يصدر فيه هذا القرار مما ينبغي الا يكون لعدم صدور ذلك القرار اى اثر على حق الطاعن فى الطعن على قرار رفض شهر الجمعية التى يمثلها وبالتالى تكون دعواه المرفوعة فى هذا الشأن امام القضاء الادارى مقبولة شكلا لرفعها فى الميعاد بصرف النظر عن عدم اتخاذ الاجراء الذى بموجبه القانون قبل رفعها وهو التظلم السابق لتعذره فعلا وقانونا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ انتهى الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى المذكورة فانه يكون قد وقع مخالفا للقانون ويتعين من ثم القضاء بالفائه ، والحكم باختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى ، وباعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزم الجهة الادارية بمصاريف الطعن .
(طعن ١٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار بالاستيلاء على اطيان احد الافراد على اعتبار انه قد عرضت عليه الحراسة - هذا الشخص لم يكن من بين المفروض عليهم الحراسة - قيام هيئة الاصلاح الزراعى بتاجير اطيان هذا الشخص لصغار الزراعين على اعتبار انه خاضع للحراسة - مطالبة هذا الشخص باعادة وضع يده على الاطيان التى يملكها وتسليمها اليه تسليما فعلييا من تحت يد المستاجرين استنادا الى عدم نفوذ العقود التى أبرمتها الهيئة العامة الاصلاح فى حقه - المنازعة حول صحة عقود الايجار سائلة الذكر وحيازة الاراضى التى يملكها هذا الشخص هى منازعة مدنية بحتة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها - اجالتها الى المحكمة المختصة وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين ما تقدم أن الطاعن يهدف من طعنه الى الحكم باحقية فى اعادة وضع يده على الاطيان التى يملكها وتسليمها اليه

تسليما فمليا من تحت يد المستأجرين لها استنادا الى عدم نفاذ العقود التى أبرمتها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بتأجير هذه الأقطان فى حقّه ، وينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بغير ذلك ، ولا ريب أن المنازعة فى هذا الخصوص ، وهى تدور حول صحة عقود الإيجار سالفه الذكر وحيازة الأرض التى يملكها الطاعن ، هى منازعة مدنية بحته تخضع لأحكام القانون المدنى وتناهى من ثم عن الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة ، وبالتالى فإن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى أن الطاعن لم يعترض على عقود الإيجار سالفه الذكر وأنه قام باستلام الأجرة من المستأجرين لأقطانه مما قد يعتبر رضاء منه بهذه العقود وتسرى بذلك فى حقّه ، فانه يكون قد تصدى للفصل فى أمر لم يعقد القانون بمحاكم مجلس الدولة ولاية الفصل فيه بل أسند هذا الاختصاص لمحاكم القضاء العادى ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ويتعين لذلك القضاء بالفائه فيما قضى به فى هذا الشأن وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى فى هذا الخصوص .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن ، على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية . فانه يتعين على هذه المحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى فى شقها المذكور الى محكمة المنيا الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة : « بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحسك المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب المدعى إعادة وضع يده على الاقطان المسجلة الى المستأجرين وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذا الطلب وبإحالته الى محكمة المنيا الابتدائية للفصل فيه وأبقت الفصل فى المصروفات » .

(طعن ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة - مناعة كون القرار المطعون فيه قرارا اداريا المعنى الاصطلاحي للقرار الادارى - عقد ايجار ليست الادارة طرفا فيه - تدخل الجهة الادارية بوصفها سلطة علمية يتجه وبل العين المؤجرة الى مرفق عام تديره الدولة - قرار ادارى بما يختص القضاء الادارى برقبته - القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - خطأ فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

ان اختصاص محاكم مجلس الدولة منوطا بكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الصحيح للقرار الادارى فى تطبيق قانون مجلس الدولة وفى فقه القانون الادارى ، ومن ثم تختص بالحكم بوقف تنفيذه بصفة مستعجلة وطلب الغائه .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم ، فان قرار وزير السياحة والطيران المدني بتحويل مبنى مطابخ الحرمك بالمنتزه الى مرفق عام تديره رئاسة الجمهورية - لا بوصفه أحد أطراف عقد الأيجار المبرم بين شركة المنتزه والمقطع وبين مورت المدعين بشأن تاجير الدور الأرضي الملحق بمبنى مطابخ الحرمك القديمة لغرض السكن - لأن الإدارة ليست طرفا فى هذه العلاقة الايجارية - ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومجاورة . ثم صدر قرار محافظ الاسكندرية تنفيذا لقرار وزير السياحة والطيران المدني ، وبذلك يكون الطعن واردا على قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووضعه بأكمله مع ملحقاته تحت رئاسة الجمهورية وبهذه الصفة يكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا مما يدخل فى الاختصاص الولاى النوعى لمحكمة القضاء الادارى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء

الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون - الأمر الذى يوجب الحكم بالفائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى باختصاص دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية وباعادة الدعوى اليها للفصل فيها مجددا .

(طعن ١٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

قرار وزير السياحة والطيران المدني باخلاء مبنى المطايخ بمنطقة المنتزه من شغاليه اداريا وتسليم المبنى المذكور بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية - هذا القرار قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووضعه باكملة مع ملحقاته تحت ادارة رئاسة الجمهورية حماية على الاختصاص الولائى والنوعى لمحكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

اختصاص محاكم مجلس الدولة مناطه أن يكون القرار المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الاصطلاحي للقرار الادارى . أما اذا صدر القرار فى مسألة من مسائل القانون الخاص فانه يخرج عن عداد القرارات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة وتناى بطبيعتها عن اختصاص الولائى لتلك المحاكم وفى خصوصية تلك المنازعة فإن صدور قرار وزير السياحة بتحويل مبنى مطايخ الحرمك بالمنتزه الى مرفق عام تديره رئاسة الجمهورية ، وقد أصدر وزير السياحة هذا القرار لا بوصفه أحد أطراف عقد الايجار المبرم بين شركة المنتزه والمقطم وبين مورت المدعية بشسأن تأجير الدور الارضى الملحق بمبنى مطايخ الحرمك القديمة لغرض السكن ، ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومجاوره ثم صدر قرار محافظ

الاسكندرية تنفيذا لقرار وزير السياحة . والتكييف القانوني لهذه
الأجازه أنها تتضمن ترخيصا بالانتفاع بجزء من أموال الدولة العامة وعلى
ذلك تكون المنازعه حول أحقية الادارة إنهاء الترخيص بانتفاع المدعية بجزء
من ملحقات قصر المنتزه . وعلى ذلك يكون طعن المدعية واردا على قرار ادارى
صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه
مما يدخل فى الاختصاص الولائى والنوعى لمحكمة القضاء الادارى طبقا
لقانون مجلس الدولة .

(طعن ١٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣)

ثانيا : دعوى الجنسية :

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى وحده بدعوى الجنسية. طبقا لاحكام
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - شمول هذا الاختصاص لدعوى الجنسية
الأصلية وغيرها .

ملخص الحكم :

لا خلاف على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل
فى الطعون التى ترفع بطلب إلغاء القرارات الصريحة التى تصدرها الجهة
الادارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، وكذا القرارات الحكمية التى ترفض
أو تمتنع الجهة المذكورة عن اتخاذها فى شأن الجنسية ، وفى طلبات
التعويض عن هذه القرارات جميعا . ومناطق الاختصاص فى هذه الحالة
وفقا لنص الفقرتين الأخيرتين من المادة الثامنة ولنص المادة التاسعة . من
قانون تنظيم مجلس الدولة لقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن يكون مرجع الطعن
عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو
انحطاط فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة . وأن يكون طلب
التعويض عن قرار من هذه القرارات . وغنى عن البيان أنه اذا ما أثبت أمام

القضاء الإدارى مسألة أولية فى شأن الجنسية بصفة تبعية أثناء نظـر منازعة أخرى أصلية معروضة عليه: أو على القضاء العادى يتوقف الفصل فيها على الفصل فى تلك المسألة فإنه يلزم الفصل فى المنازعة المتعلقة بالجنسية لامكان الفصل فى الدعوى الأصلية وذلك على تفصيل لا يحتمل المقام التعرض له فى الخصوصية الراحنة • وثمة الدعوى المجردة بالجنسية ، وهى الدعوى الأصلية التى يقيمها استقلالاً عن أى نزاع آخر أو أى قرار إدارى أى فرد له مصلحة قائمة أو محتملة وفقاً لنص المادة الرابعة من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية فى أن يثبت أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو لا يتمتع بها إذا ما أنكرت عليه هذه الجنسية ونوزع فيها أو من كان يهمه من الوجهة الأدبية الحصول على حكم مثبت لجنسيته احتياطاً لنزاع مستقبل • ويكون الموضوع الأصلى المباشر لهذه الدعوى هو طلب الحكم لرافعها بكونه مصرياً أو غير مصرى وتختصم فيها وزارة الداخلية بوصفها الطرف الآخر الذى يمثل الدولة فى رابطة الجنسية أمام القضاء ، لكى يصدر حكم مستقل واحد يكسـون حاسماً أمام جميع الجهات وله حجية قاطعة فى شأن جنسية المدعى بدلا من أن يلجأ الى وزير الداخلية بالتطبيق لنص المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة لاعطائه شهادة بالجنسية المصرية ، بعد التحقق من ثبوت هذه الجنسية ، تكون لها حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من الوزير المذكور • وقد كان المشرع الى ما قبل قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا ينظم هذه الدعوى ولا يعين جهة القضاء المختصة بنظرها الا أن تكون فى صورة طعن بطلب إلغاء قرارى إدارى ايجابى أو سلبى صادر من وزارة الداخلية برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية أو رفض تسليمه شهادة بها تاركا قبولها للقواعد العامة بوصفها دعوى وقائية تهدف الى تقرير مركز قانونى والى حماية الحق الذاتى فى الجنسية استناداً الى المصلحة الاحتمالية • فلما صدر القانون المذكور استحدثت فى مادته الثامنة حكماً خاصاً بدعوى الجنسية يقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ، ويكون

له فيها ولاية القضاء كاملة : أولا - ٠٠٠ تاسعا - دعاوى الجنسية ،
وهذا النص صريح فى اسناد الاختصاص الى القضاء الادارى دون غيره
بالفصل فى دعاوى الجنسية التى تكون له فيها ولاية القضاء كاملة -
ويتناول بداهة حالة الطعن بطلب الفاء القرارات الادارية الصريحة
والحكمية الصادرة فى شأن الجنسية واليهما ينصرف الحكم الوارد فى
الفقرة قبل الأخيرة من هذه المادة الذى يشترط فى هذه الحالة أن يكون
مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين
أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة -
كما يدخل فى مدلول عبارة « دعاوى الجنسية » التى وردت فى البند
تاسعا من المادة المذكورة الدعاوى الأصلية بالجنسية ، وآية ذلك - فى
ضوء ما سلف التنويه اليه من مناقشات أثناء إعداد مشروع القانون رقم
١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية - أنه لو قصر فهم هذه العبارة
على الطعون بطلب الفاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية لما
كان لاستحداثها أى جدوى أو معنى يضيف جديدا الى ما استقر عليه
القضاء الادارى من اختصاصه بنظر هذه الطعون بحسب تشريعات مجلس
الدولة السابقة على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن أن القرارات التى
تصدرها السلطة التنفيذية تطبيقا لقانون الجنسية إنما تعتبر أعمالا ادارية
تخضع لرقابة القضاء الادارى لكون قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة
بالقانون العام وبالحقوق العامة والسياسية مما يخرجها من نطاق الأحوال
الشخصية من جهة ، ولكن ما تصدره الادارة من قرارات تنفيذا للتشريعات
الصادرة من الدولة فى شأن الجنسية لا يعتبر من جهة أخرى من الأعمال
المتعلقة بالسياسة العليا للدولة ويبعد تبعا لذلك عن دائرة أعمال السيادة
وهذا الا أن انصراف قصد الشارع فى قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ الى الدعاوى الأصلية بالجنسية الى جانب الطعون بطلب
الفاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية يستنتج بجلاء من
استعماله اصطلاح « دعاوى الجنسية » لأول مرة فى البند تاسعا من
المادة الثامنة من هذا القانون - وهو الذى درج على التحدث عن « الطعون »
و « المنازعات » و « الطلبات » عندما تكلم فى المادة الثامنة المشار اليها -

ومن قبل فى مختلف قوانين مجلس الدولة المتعاقبة - عن المسائل التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فيها وبذلك حصر الشارع بالنص الجديد الاختصاص بنظر هذه الدعاوى فى القضاء الادارى وحده دون غيره ، وحسم بهذا النص ما كان قائما فى شأنها من خلاف بين القضاء العادى والقضاء الادارى .

(طبع ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

مدى اختصاص جهتى القضاء الادارى والمدنى بالفصل فى دعاوى الجنسية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان قانون الجنسية العثماني الصادر فى سنة ١٨٦٩ ، وكذلك قانون الجنسية المصرى الصادر فى سنة ١٩٢٦ ، وقانون الجنسية الصادر فى سنة ١٩٢٩ لم يبين أيهما - وكان ذلك قبل انشاء القضاء الادارى - الجهة القضائية التى تختص بنظر المنازعات الخاصة بالجنسية . وقد صدر بعد ذلك قانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وجاء خلوا من النص بوجه خاص على الدعاوى المتعلقة بالجنسية فيما عدا ما نص عليه بصفة عامة فى البند (٦) من المادة الرابعة منه من اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى « الطلبات التى يقدمها الأفراد بالفاء القرارات الادارية النهائية » . وكذلك الحال فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . وعندما وضع مشروع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية أراد المشرع علاج هذا النقص بنص فى التشريع بحسم الخلاف فى الاختصاص القضائى بمنازعات الجنسية ويقضى بأن تختص المحاكم المدنية الكلية بالنظر فى جميع المسائل المتعلقة بالجنسية سواء أكانت فى صورة دعوى أصلية أم فى صورة طعن فى قرار

من قرارات وزير الداخلية ، وذلك باعتبار الجنسية من عناصر الحالة المدنية ، على أن تمثل فيها النيابة العامة . ثم عدل المشروع بأن نص فيه على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في دعاوى الاعتراف بالجنسية المصرية أما الطعن في القرارات الادارية الصادرة في شأن مسائل الجنسية المصرية فتختص به محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة . وقد اتجه رأى الى أن يعهد المنازعات فى مسائل الجنسية الى القضاء الادارى وحده ، سواء رفعت اليه بصفة أصلية أم فى صورة مسألة أولية فى خصومة أخرى ، أم طعنًا فى قرار ادارى ، وذلك على أساس كون الجنسية من أنظمة القانون العام الذى يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة به . ثم رأى أخيراً حذف هذا النص اكتفاء بما لمحكمة القضاء الادارى من اختصاص فى هذا الشأن . وعلى هذا صدر قانون الجنسية المشار اليه غفلا من نص يتناول بيان الجهة القضائية التى تسند اليها ولاية الفصل فى مسائل الجنسية . وهذا أيضا هو ما أتبعه المشرع فى قانون الجنسية المصرية رقم ٩٣١ لسنة ١٩٥٦ الذى لم يتعرض لبيان الاختصاص القضائى فى منازعات الجنسية أو لحكم الدعوى الأصلية بالجنسية . كما أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لم يستحدث جديدا فى هذا الخصوص . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، ونص لأول مرة فى البند تاسعا من مادته الثامنة على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى « دعاوى الجنسية » التى تكون له فيها ولاية القضاء كاملة .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالجنسية - اشتراك القضاء العادى فى نظرها -
الاختلاف فى تفسير النصوص التى بنى عليها - زوال هذا الاشتراك على

أى حال بصنور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس المولى
فى الجمهورية العربية المتحدة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الوطنى بمنازعات الجنسية قد استفادة القضاء
المذكور من نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه على النيابة
أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية والا كان
الحكم باطلا ، وذلك لأن تدخل النيابة كطرف فى المنازعة قد شرع رعاية
لصالح الدولة - ومهما يكن من أمر فى اختصاص القضاء الوطنى فى
مسائل الجنسية على ما ثار حوله من جدل باعتبار أن مشروع قانون
الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كان يتضمن الفصل على ذلك ، ثم أسقط
منه وجعل الاختصاص للقضاء الإدارى فى المادة ٢٤ منه - مهما يكن من
أمر فى ذلك فقد زال هذا الاشتراك فى الاختصاص بعد أن صدر القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية
المتحدة ، ناصا فى الفقرة التاسعة من المادة الثامنة منه على أن يختص
مجلس الدولة ببيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية ،
فأصبح وحده هو الجهة المختصة بالفصل فى تلك المسائل ، ويحوز قضاؤه
فيها حجية مطلقة على الكافة فى هذا الشأن بالتطبيق للمادة ٢٠ منه .

(طعن ٢٣٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٥٩)

ثالثا : دعاوى العتود الادارية :

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعتود
الإدارية - يستتبع لزوما اختصاصه بالفصل فيها ينبثق عن هذه المنازعات
من أمور مستحيلة غاها القانون لم يسلبه ولاية الفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان القضاء الادارى يختص دون غيره بالفصل موضوعا فى منازعات العقود الادارية فيلزم أن يختص تبعا بالفصل فيما ينبثق منها من أمور مستعجلة ، ما دام القانون لم يسلبه ولاية الفصل فى الأمور المستعجلة التى تثيرها تلك المنازعات ويعهد بها الى جهة أخرى .

(طعن ٨٩١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية - يختص ايضا بالفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة - مثال طلب نوب خبير .

ملخص الحكم :

لما كان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية وذلك طبقا لما تقضى به المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فانه يختص تبعا بالفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة ومن ثم يدخل فى اختصاصه النظر فى طلب نوب خبير فى شأن نزاع قـام بخصوص العقد الادارى المبرم بين المدعى وهيئة المواصلات السلـكية واللاسلكية .

(طعن ١٣٦١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى الأمور المستعجلة المنبثقة عن منازعات العقود الادارية - سلطان القضاء الكامل عند مباشرته هذه

الولاية وحدوده - له سلطة تقدير عناصر الموضوع بحيث لا يحده سوى قيام حالة الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق .

ملخص الحكم :

يملك القضاء الكامل عند مباشرته ولاية الفصل في الأمور المستعجلة سلطان التقدير لعناصر النزاع المطعون عليه ولا يحده في ذلك سوى قيام الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . والاستعجال هو الضرورة الملجئة لوضع حل مؤقت لنزاع يخشى على الحق فيه من مضي الوقت ، لو ترك حتى يفصل فيه موضوعا . والاستعجال حالة مرنة غير محددة ليس ثمة معيار موحد لها يمكن تطبيقه في كل الأحوال بل ظواهر الاستعجال متعددة وقد تبرر في حالة وتختلف عنها في أخرى والمرجع في تقديره الى القضاء بحسب ظروف كل دعوى على حدتها . فأيضا لمس هذه الضرورة كـان تصديه للمسألة جائزا . وأما عدم المساس بأصل الحق فليس المقصود به عدم احتمال لحوق ضرر ما بأحد الطرفين بل أن الضرر قد يكون محتملا بل قد لا يقبل علاجاً أو إصلاحاً ، لأن ولاية الفصل في الأمور المستعجلة هي ولاية قضائية في أساسها ، والقضاء الكامل في مباشرتها وأن كان لا يفصل في أصل الحق إلا أنه يحميه مؤقتاً متى تحسس من تقديره لعناصر النزاع أن أحد الطرفين هو الأولى بالحماية فينشئ بينهما مركزاً وقتياً يسمح بتحمل المواعيد والاجراءات التي يقتضيها الفصل في الموضوع فهو ليس ممنوعاً من بحث الحقوق المتنازع عليها ومدى آثارها . بل له في هذا سلطات تقدير مطلق وإنما هو مقيد بالأمر بالحل ولا وقتية لتحفظ تلك الحقوق حتى يفصل فيها موضوعاً حتى ولو ترتب على تلك الحلول لحوق ضرر ما بأحد الطرفين .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

المنازعة في شأن القرار الصادر استناداً الى عقد ادارى - اختصاص محكمة القضاء الادارى دون غيرها بالفصل في المنازعة المذكورة اختصاص

شامل مطلق لأصل تلك المنازعة وما يتفرع منها - يستوى في ذلك من يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري - مقتضى ذلك أن القضاء الإداري يفصل في الوجه المستعمل من هذه المنازعة لا على اعتبار أنه من طلبات وقف التنفيذ المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد .

مجلس الحكم :

إذا كان الظاهر من الأوراق أن القرار مثار النزاع قد صدر من منطقة بور سعيد الطبية وأكدت وزارة الصحة استنادا إلى المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة الخاصة بالمناقصات والتوريدات الملحقه بالعقد المبرم بين المنطقة والمدعى ، ومن ثم فإن المنازعة في شأن هذا القرار تدخل في منطقة العقد الإداري فهي منازعة حقوقية وتكون محلاً للطعن على أساس استبعاد ولاية القضاء الكامل لمحكمة القضاء الإداري دون ولاية قضاء الإلغاء . فتفصل المحكمة فيما يطرح عليها من منازعات أصلية أو منازعات متفرعة عنها اعتباراً بأن محكمة القضاء الإداري أصبحت بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة هي وحدها دون غيرها المحكمة المختصة بالمنازعات الخاصة بالعقود الإدارية ولم تعد هناك جهة قضائية أخرى تختص بالفصل في المنازعات سواء أكانت أصلية أو فرعية واختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المذكورة اختصاص شامل مطلق لاجل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ويستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري وعلى مقتضى ذلك يفصل القضاء الإداري لا على اعتبار أنه من طلبات وقف التقييم المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ إجراءات وقائية أو تحفظية لا تحتمل التأخير وتدعو إليها الضرورة لدفع خطر أو نتائج يتعدى تدراكها وحملتها للحق إلى أن يفصل في موضوعه ولا يهم في هذا الصدد أن يصف صاحب الشأن طلبه بأنه وقف تنفيذ إذ العبرة في وصف الطلب بحقيقته وجوهره

ومهدفه حسبما يظهر من أوراق الدعوى وعلى حسب التصوير القانونى
الصحيح المستفاد من وقائمه .

واذا كان المدعى يقصد مما سماه طلب وقف التنفيذ الى النظر فى
اتخاذ اجراء عاجل مؤقت لدفع الاضرار والنتائج المتوقعة على قرار المنطقة
الطبية بشأن فسخ العقد ومصادرة التامين وشطب اسمه من المتعهدين
وعدم السماح له بالدخول فى مناقصات وهذا الطلب متفرع عن النزاع
الموضوعى ومن ثم فان القضاء الادارى يفصل فى هذا الطلب بناء على قاعدة
ان قاضى الأصل هو قاضى الفرع وفى الحدود والضوابط المقررة فسى
الطلبات المستعجلة فتتظر المحكمة أولا فى قواعد الاستعجال على حسب
الحالة المعروضة والحق المطالب به بان تستظهر الأمور التى يخشى عليها
من فوات الوقت أو النتائج التى يتقرر تداولها أو الضرر المحدق بالحق
المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها
بالنسبة اليها فى ظاهرها فتحكم على مقتضى هذا النظر حكمها المؤقت فى
الوجه المستعجل للنزاع باتخاذ الاجراء المطلوب أو رفضه دون المساس
بأصل الحق المتنازع فيه أى دون المساس بالناحية الموضوعية للنزاع وهى
التي تغفل فيها المحكمة بعد ذلك فصلا نهائيا على مقتضى ما تبينه من دلائل
موضوعية يقدمها كل من طرفى الخصومة .

(طعن ١١٠٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القرارات التى تصدرها الجهة الادارية فى شأن العقود الادارية
نوعان - النوع الأول : القرارات التى تصدرها اثناء المراحل التمهيدية
للتعاقد وقبل إبرام العقد وتسمى القرارات المنفصلة المستقلة وهى قرارات
ادارية نهائية تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من احكام
فى شأن طلب وقف تنفيذها والغاءها - النوع الثانى : القرارات التى

تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المنازعات الناشئة عنها والطلبات المستجلة سواء كانت مطروحة عليها بصفة أصلية أم باعتبارها فرعا من المنازعة الأصلية المعروضة عليها باعتبار أن القضاء الادارى هو وحده دون غيره صاحب الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ينبغي فى ضوء هذا التنظيم لعملية العقد الادارى المركبة التفرقة بين نوعين من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية فى شأن العقود الادارية . النوع الاول ، وهو القرارات التى تصدرها أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل ابرام العقد وهذه تسمى القرارات المنفصلة المستقلة ، ومن هذا القبيل القرار الصادر بطرح العمل فى مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتناقصين والقرار الصادر بالغاء المناقصة أو بارسائها على شخص معين ، فهذه القرارات هى قرارات ادارية نهائية شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى وتطبق عليها جميع الأحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ، والنوع الثانى ، وينتظم القرارات التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه كالقرار الصادر بسحب العمل ممن تعاقد معها والقرار الصادر بمصادرة التأمين أو بالغاء العقد ذاته ، فهذه القرارات يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات التى تثور بشأنها لا على أساس اختصاصه بنظر القرارات الادارية النهائية وانما على أساس اعتباره المحكمة ذات الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية بالتطبيق للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذى يقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الإشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر . وغنى عن البيان ان اختصاص القضاء الادارى بالنسبة الى هذا النوع الثانى من القرارات هو اختصاص مطلق .

لاصل المنازعات وما يتفرغ عنها اذ ليست هناك جهة قضائية اخرى لها ولاية الفصل في شيء من هذه المنازعات . وهذا التنظيم القضائي يجعل القضاء الادارى مختصا بالفصل فى الطلبات المستعجلة التى تنطوى على نتائج يتعذر تداركها أو طلبات يخشى عليها من فوات الوقت أو اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير أو اجراءات وقتية أو تحفظية حماية للحق الى أن يفصل فى موضوعه والقضاء الادارى اذ يفصل فى هذه الطلبات انما يفصل فيها سواء اكانت مطروحة عليه بصفة أصلية أم باعتبارها فرعاً من المنازعة الاصلية المعروضة عليه وذلك على اعتبار ان القضاء الادارى هو وحده دون غيره قاضى العقد .

ومن حيث انه وقد ثبت مما تقدم ان الجهة الادارية لم تبرم أى عقد مع الشركة الطاعنة وان كل ما سلكته بخصوص هذا النزاع - على ما سبق ايضاحه - لا يعدو أن يكون من قبيل الاجراءات التمهيدية والتحضيرية السابقة على التعاقد وهى اجراءات تشكل فى طبيعتها القانونية قرارات ادارية مستقلة ومن ثم فانها تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من أحكام فى شأن طلب وقف تنفيذها أو إلغائها .

ومن حيث ان المادة ٧٣٠ من القانون المدنى تقضى بأنه « يجوز للقضاء ان يأمر بالحراسة » :

١ - فى الاحوال المشار اليها فى المادة السابقة اذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة (الحراسة الاتفاقية) :

٢ - اذا كان صاحب المصلحة فى منقول أو عقار قد تمجّع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزة .

٣ - فى الاحوال الاخرى المنصوص عليها فى القانون « ولا كانت الحراسة القضائية وهى نيابة قانونية وقضائية لان القانون هو الذى يحدد نطاقها والقضاء هو الذى يسبغ على الحارس صفته تاركا تحديد نطاق مهمته للقانون ، لما كانت الحراسة القضائية من الاجراءات الوقتية التى

تقتضيها. ضرورة المحافظة على حقوق اصحاب الشأن ومصالحهم. ودفع الخطر عنها شأنها في ذلك شأن الطلب الوقتي بوقف تنفيذ القرار الاداري .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذه القرار المطلوب الفأؤه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وقد جرت أحكام القضاء الاداري على أن مفاد هذا النص أن المشرع قصد كشرط جوهرى لقبول طلب وقف التنفيذ أن يكون واردا في صحيفة دعوى الالفاء ذاتها ، وهذا الشرط الشكلى يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج قد يتعذر تداركها اذ وردت صياغة المادة بالنسبة الى الشرطين على حد سواء وذلك للاهمية والخطورة التى تنتج فى نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الاداري فأراد ان يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى معا .

ومن حيث ان الشركة الطاعنة أقامت دعواها مقتصرة اياها على طلب وقتى حاصلة تعيين رئيس مجلس ادارتها حارسا قضائيا على أرض النزاع دون ان يقترن هذا الطلب بطلب موضوعى يتناول الفاء القرار الاداري بالامتناع عن ارساء الممارسة عليها فان الدعوى تفدو - والحالة تلك - غير مقبولة عملا بحكم المادة ٤٩/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ السالف ذكره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقفه قضى بهذا النظر المتقدم فإنه يكون قد أصاب القانون فى صحيحه ويكون النعى عليه غير قائم على سند من القانون يؤيده مما يقتضى معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الشركة الطاعنة بالمصروفات .

المبدأ :

اختصاص جهة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالمقود الادارية اختصاص شامل مطلق فصل تلك المنازعات وما يفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة - للمحكمة ان تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع من العقد الادارى فى الحدود وبالصواب المقررة للفصل فى الطلبات المستعجلة - لا يجوز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ لانه لا يتعلق بقرار ادارى وانما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طلب الالفاء وبالتالى طلب وقف التنفيذ لا يردان الا على القرار الادارى الذى تصدره جهة الادارة مفصحة عن ارادتها الملزمة استنادا الى السلطة التى خولتها اياها القوانين واللوائح - اما اذا كان الاجراء صادرا من جهة الادارة استنادا الى نصوص العقد الادارى وتنفيذا له فان هذا الاجراء لا يعد قرارا اداريا وبالتالى لا يرد عليه طلب الالفاء او طلب وقف التنفيذ وانما يعد من قبيل المنازعات الحقوقية التى تعرض على قاضى العقد وتكون محلا للطعن باستعداء ولاية القضاء الكامل ، وغنى عن البيان ان اختصاص جهة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالمقود الادارية اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة ، فما دامت مختصة بنظر الاصل فهى مختصة بنظر الفرع أى الطلب المستعجل ، كل ما فى الامر ان المحكمة تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الادارى فى الجبود وبالصواب المقررة للفصل فى الطلبات المستعجلة بان تستظهر الامور التى يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التى يتعذر تداركها والضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الاسباب أو عدم جديتها بالنسبة اليها فى ظاهرها - بيد ان الطلب المستعجل فى

هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لانه لا يتعلق بقرار ادارى وانما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد وتبستهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالفاء .

ومن حيث ان مدار المنازعة فى الدعوى الماثلة رهين فى جوههه بمدى حقوق طرفيها عند نهاية مدة الالتزام سواء بالنسبة الى عقد الالتزام الاصلى او الكملى المبرمين بين الجهة الادارية وشركة اسمدة الشرق فى ٨ من اغسطس سنة ١٩٤٥ بخصوص تحويل قمامة القاهرة وضواحيها ومخلفات المذابح العمومية والقرعية بها الى اسمدة عضوية وغيرها وما ترنو اليه الشركة المدعية بطلبها المستعجل من الحفاظ على ما تدعيه من حقوق يخشى عليها من فوات الوقت - ومثل هذه المنازعات جميعا لا تجاوز حقيقة العقد الادارى ولا تنبو عن دائرته ومن ثم تدخل فى ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالفاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات الادارية .

(طعن ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الجهة المختصة بالنظر فى المنازعات التى تنور حول الديون التى تستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى او صحة بطلان هذه الاجراءات .
الطلب الذى يبلئ بشأن الحجز يعد طلبا تبعا بالنسبة الى المنازعة التى تنور بصفة اصلية - الاختصاص بنظره ينعقد للجهة التى تختص بنظر المنازعة الاصلية - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان قانون الحجز الادارى قد خلا من اى نص من شأنه ان يؤثر او يعدل فى الاختصاص المقرر طبقا للقانون والقواعد الصامة سواء بالنسبة الى القضاء العادى او القضاء الادارى ، كل فى حدود اختصاصه

بالنظر فى المنازعات التى نشور حول الديون التى تستوفى باتبـاع اجراءات الحجز الادارى أو صحة او بطلان اجراءات هذا الحجز ، وقد اـحالت المادة ٧٥ من قانون الحجز الادارى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون على أحكام قانون المرافعات ، ومن ثم فانه يتعين الرجوع فى تحديد الاختصاص بنظر المنازعات التى يثيرها قانون الحجز الادارى الى قانون المرافعات وغيره من القوانين المنظمة لاختصاص الجهات القضائية .

ومعى ثبت ان المنازعات المائلة تدور - حسبما سلف البيان - بصفة أصلية حول مدى استحقاق الجهة الادارية للمبالغ التى تطالب بها المدعين نتيجة تنفيذ عقد استغلال المعديـة ولا خلاف بين الطرفين فى أن هذا العقد هو عقد ادارى ، ولما كان من المقرر ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص بنظر المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية بما له من ولاية كاملة فى هذا الشأن ، فلا نشور شبهة فى اختصاصه بنظر موضوع الطلب الاصلى فى الدعوى ، وانما يثور الجدل حول معنى اختصاص هذا القضاء بالفصل فى موضوع الطلب التبعى او بطلان الحجز .

ومن حيث ان الفصل فى المنازعة المتصلة باستحقاق الهيئة للمبالغ التى قررت الحجز من اجلها على المدعين - وهى من اختصاص القضاء الادارى على نحو ما تقدم - يؤثر تأثيرا حتميا فى قضائها بالنسبة الى صحة او بطلان الحجز ، ولذلك فقد استقر فى الفقه والقضاء ان الطلب الذى يبدى فى شأن الحجز يعد طلبا تبـعيا بالنسبة الى المنازعة التى نشور بصفة أصلية حول الدين الذى يجرى الحجز وفاء له .

ومن حيث ان المبادئ المقررة ان المحكمة التى تنظر فى الطلب الاصلى تختص بالفصل فى الطلب الفرعى ، عملا بقاعدة ان الفرع يتبع الاصل على أساس ان الطلب الفرعى ، لا يضيف شيئا فى الواقع الى موضوع الطلب الاصلى ولا يثير الا منازعة تابعة للنزاع الذى اقيمت به الدعوى ، ولا سيما اذا لم يكن فى ذلك خروج على نص صريح من

النصوص المحددة للاختصاص الولائي او النوعي - وقد اوضحنا فيما تقدم أن قانون الحجز الادارى قد خلا من اى نص فى هذا الشأن - هذا المبدأ واجب الاتباع من باب أولى بالنسبة الى الطلب التبعي الذى يعتبر أوثق فى اتصاله بالطلب الاصلى من الطلب الفرعى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون القضاء الادارى مختصا بالفصل فى الدعوى الماثلة بطلبها الاصلى والتبعي ، طالما أن اختصاصه ينظر الطلب الاصلى ليس محل منازعة ، ومن ثم فلا سند من القانون للدفاع المبذولى بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى ، ويتعين لذلك رفضه .

(طعن ١١٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

اعتبار عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع عام عقد ادارى وثيق الصلة بعقد الاشغال العامة يأخذ حكمه ويعتبر من قبيله - انعقاد اختصاص الفصل فى المنازعات المتعلقة به لمحاكم مجلس الدولة صاحب الولاية فى هذا الشأن دون المحاكم المدنية - تطبيق : تعهد بالمشاركة بقطعة ارض فى نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة مقابل قيام الادارة بتنفيذ هذا المشروع - توافر مقومات عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع عام فى هذا التعهد - اعتباره عقد ادارى ينأى عن القواعد المألوفة فى مجالات القانون الخاص ولا يتقيد فى شأنه باوضاع الهبة المقررة فى القانون المدنى - خضوع المنازعات المتعلقة بتنفيذه او التناول عنه فى اختصاص القضاء الادارى بحسبانها منازعات متفرعة عن عقد ادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان البادى فيما تقدم ان المدعى عليه تعهد بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٦٣ بالمشاركة بقطعة ارض مساحتها فدان فى نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة (مشروع مجلس القرية والنادى

الرئفى بناحفة طرفا) - مقابل قفام الادارة بتنفلد هذا المشروع . وتوفر فى هذا التعهد مقومات عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع عام وهو عقد ادارى وثىق الصلة بعقود الاشغال العامة فافذ حكمها وبعتر من قبلها وىمتاز بخصائص العقد الادارى التى تنأى به عن القواعد المألوفة فى مجالات القانون الخاص فلا فقفد فى شأنه بأوضاع الةبة المقررة فى القانون المدنى وانما قد طبع قواعد باحتفاجات المرفق العام الذى فمهد العقد الى خدمته وأسباب الصالح العام التى تستهدف المساهمة فى تحقيقها . وبهذه المثابة وبفسبان هذا العقد عقدا ادارفا فان المنازعات المتعلقة بتنفلذه او النكول عنه فدخل فى اختصاص القضاء الادارى بحسبانها منازعات متفرعة عن عقد ادارى وىنعد اختصاص الفصل فىها لمحاكم مجلس الدولة صاحبة الولاية فى هذا الشأن دون المحاكم المدنية .

ومن ففث ان الحكم الطعن فذ ذهب ففر هذا المذهب فقضى بعلم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة وأحالتها الى المحكمة المدنية للفصل فىها ، قد جانب حكم القانون بما فقفضى معه قبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فىه واحالة الدعوى الى المحكمة الادارية بمدينة اسفوط للفصل فىها فذ فنعقد لها هذا الاتصاف وفق المادة ١٤ (٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مافام ان قيمة المنازعة لا فجاوز ٥٠٠ ففنه ، والزام المطعون ضده مصروفات الطعن وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ١٠٢٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٧)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

اعتراف التعهد بفخدمة الحكومة عقدا ادارفا فتوافر فىه خصائص ومفيزات العقد الادارى - المنازعة فى هذا الشأن فدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهفئة قضاء ادارى ، باعترافه الةبة صاحبة ولاية القضاء الكامل فى منازعات العقود الادارية - أساس ذفك - فطبق : اختصاص مجلس

الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة فى العقد المبرم بين أحد ضباط القوات المسلحة والجهة الادارية المتضمن التزامه بخدمتها مدة معينة باعتبارها من منازعات العقود الادارية .

ملخص الحكم :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ومن قبله القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ وان كان يستفاد من ظاهر ديباجته التى اشار فيها الى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة ومن المذكرة الايضاحية له انه هدف الى ابعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وجاء نص المادة الاولى من العموم والشمول فى هذا الشأن الا ان الدعوى الماثلة - وان كان المدعى فيها ضابطا بالقوات المسلحة - تتصل بمنازعة ثارت بخصوص عقد ادارى ومتفرعة عنه ، وقد استقرت احكام القضاء الادارى على اعتبار التمهيد بخدمة الحكومة عقدا اداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الادارى ، وبهذه المثابة فان المنازعة بشأنه تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل فى منازعات العقود الادارية ، فهو وحده دون غيره المختص بالفصل فيما يثور بصدها من منازعات أو اشكالات - وعلى هذا واذا كانت المنازعة المطروحة لا تتصل بوظيفة المدعى باعتباره من ضباط القوات المسلحة بل تتصل بعقد ادارى ابرم بينه وبين الجهة الادارية متضمنا التزامه بخدمتها مدة معينة وقد نكل عن هذا الالتزام ومن ثم فان هذه المنازعة بذلك الوصف تدخل فى اختصاص مجلس الدولة وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ويكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله واجب الرفض » .

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

العقد الذى تبرمه مصلحة المناجم والمحاجر بتأجير ارض خارج مناطق البحث والاستغلال عقد ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة به .

ملخص الحكم :

مصلحة المناجم والمحاجر لا تقوم - طبقا لما تقضى به القوانين المتعاقبة فى شأن المناجم والمحاجر - بتأجير اراض خارج مناطق البحث والاستغلال لاقامة مبان أو منشآت أو مد خطوط ديكوفيل أو لتكون (أحواش تشوين) الا تبعا لترخيص بالبحث أو عقد استغلال منجم أو محجر فمثل هذه العقود تعتبر عقودا تبعية كترخيص البحث وعقود الاستغلال ومتفرعة منها ، ومن المبادئ المقررة ان العقد التبعى أو المتفرع عن عقد اصلى يسرى عليه ما يسرى على العقد الاصلى ، ومن ثم تأخذ عقود تأجير هذه الاراضى حكم تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم والمحاجر ، ولا خلاف فى أن هذه التراخيص تعتبر قرارات ادارية كما تعتبر عقود الاستغلال المترتبة عليها عقودا ادارية وبهذا جرى قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون نظر هذه المنازعة ، بحسبانها متعلقة بعقد ادارى - على التفصيل المتقدم - من اختصاص مجلس الدولة بهتية قضاء ادارى - ويكون الدفع بعدم اختصاص هذا القضاء بنظرها فى غير محله خليقا بالرفض .

(طعن ١٤٠١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

صدور العقد من جهة نائبه عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من المرافق العامة وتضمنه شروطا غير مالوفة فى نطاق القانسون الخاص - توافر مقومات العقد الادارى فيه - اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة

فيه . تطبيق : التصريح بالاستفناع بكاآزينو فى منطقة الشاطىء بالمعمورة المعتبر من المنافع العامة والقصور حق استغلاله على شركة المعمورة للاسكان والتعمير - التصريح تم من الشركة بوصفها نائبة عن الدولة فى ادارة واستغلال مرفق الشاطىء ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطىء وتضمنه شروطا غير مألوفة فى نطق القانون الخاص - اعتباره عقدا اداريا - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالنظر فى هذه المنازعة .

ملخص الحكم :

من حيث ان القانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ ينص فى مادته الاولى على ان « يخول وزير الشئون البلدية والقروية سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة المصرية وادارة تصفية الاموال المضادة والهيئة العليا للأصلاح الزراعى مع الشركة المصرية للاراضى والمباني فى شأن استغلال منطقة قصر المنتزه وبيع الاراضى الزراعية المجاورة لهذا القصر فى ناحيتى المنتزه والمعمورة والترخيص فى انشاء منطقة سكنية ممتازة فى هذه الاراضى واستصلاح منطقة جبل المقطم وتعميرها وذلك وفقا للاحكام والشروط المرافقة » واستنادا الى هذا القانون ابرم عقد بتاريخ ١٩٥٤/١١/٩ بين وزير الشئون البلدية والقروية - بصفته نائبا عن الجهات المحددة فى النص المذكور وبين الشركة المصرية للاراضى والمباني ، ونص هذا العقد فى البند ٢٥ على ان « يبيع الوزير الى الشركة الاراضى الزراعية المجاورة لقصر المنتزه بالاسكندرية التابعة لزمام ناحيتى المنتزه والمعمورة مركز كفر الدوار والبالغ مسطحها ٢٠٠ » ونص البند ٢٨ على ان « تلتزم الشركة بتقسيم الاراضى جميعها طبقا لقانون تقسيم الاراضى ١٠٠ ونص البند ٣٠ على انه ، للشركة الحق بموافقة الحكومة فى اقامة كباين انيقة فى المنطقة الواقعة على الشاطىء وهى التى ستعتبر فى مشروع التقسيم من المنافع العامة على ان تستوفى الحكومة خمسة جنيهاى عن كل كايينة ومن المتفق عليه انه لا يجوز للحكومة اعطاء أى تصريح لائى شخص او أية هيئة لاستغلال مرفق الشاطىء او لاقامة أى كباين او مظاهرات دائمة او مؤقتة لخلاف

الشركة المشتركة ، . وقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية هذه الشركة . وبانشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ونص في مادته الخامسة على أن « تؤول الى هذه المؤسسة جميع اموال وحقوق وموجودات الشركة المشار اليها والتزاماتها وتتولى المؤسسة ادارة مرفق التعمير والانشاءات السياحية الذى كانت تقوم عليه الشركة المصفاة . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المؤسسة المذكورة الى شركة مساهمة عربية تسمى (الشركة العامة للتعمير السياحى) وتتبع المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير ونصت المادة الخامسة على أن تؤول الى هذه الشركة جميع اصول وموجودات وحقوق المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية وتعد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة » وبذلك آلت الى الشركة الاخيرة التى صار اسمها شركة المعمورة للسكان والتعمير جميع حقوق والتزامات الجهات التى تولت شئون المرفق المشار اليه منذ اسناده الى الشركة المصرية للاراضى والمباني فى ١١/٩/١٩٥٤ .

ومن حيث انه بالاطلاع على المستندات والخرائط المودعة من طرفى الخصومة للكباين وهى المنطقة التى عرفها العقد المؤرخ ١١/٩/١٩٥٤ فى الخصومة ، تبين أن الكازينو موضوع النزاع ، مقام فى منطقة الشاطئ البند ٣٠ سالف البيان بانها (من المنافع العامة) كما تبين ان الترخيص الصادر من الشركة الطاعنة الى المطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور والمؤرخ فى ٣٠/٤/١٩٦٩ ينص على أن مدته ثلاث سنوات تنتهى فى ٣٠/٤/١٩٧٢ وان الشروط الخاصة بترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطئ المعمورة والموقع عليها من الطرفين تعتبر جزءا لايتجزأ من هذا الترخيص وقد نص البند ٢٢ من هذه الشروط على انه « اذا انتهت مدة الترخيص أو الفى لاي سبب وجب على المرخص له تسليم العين فورا للشركة والا كان ملزما بسداد خمسة خنيها عن كل يوم من ايام التأخير حتى تاريخ التسليم مع الاعتراف بحق الشركة فى اخلائها بالطريق الادارى » كما نص البند ٢٤ من الشروط المذكورة على انه (لرئيس

مجلس ادارة الشركة الحق فى سحب الترخيص ومصادرة التأمين دون حاجة الى اذار أو تنبيه أو اتخاذ أى اجراء قضائى آخر وذلك فى الحالات التالية : (١) اذا طرأت اسباب تستوجبها دواعى الصالح العام وفى هذه الحالة يرد للمرخص له مقابل المدة الباقية من فترة الترخيص (ب) ٠٠٠٠

ومن حيث انه يبين من العرض المتقدم ان الكازينو مثار المنازعة مقام فى منطقة الشاطئء المعتبرة من المنافع العامة والمقصود حق استقلالها على الشركة الطاعنة استنادا الى البند ٣٠ من العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ السالف ذكره ، ومن ثم يكون التصريح للمطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور قد تم من الشركة الطاعنة بوصفها نائبة عن الدولة فى ادارة واستقلال مرفق الشاطئء بالتحديد الوارد فى البند ٣٠ المشار اليه ، وبالتالي تتوافر فى هذا التصريح مقومات العقد الادارى باعتباره صادرا من جهة نائبة عن الدولة ، ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطئء ، ولانه كما سبق البيان قد تضمن شروطا غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص لعل ابرزها ما تضمنه البندان ٢٢ و٢٤ من لائحة شروط ترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطئء المعمورة والتي اعتبرت احكامها جزءا لا يتجزء من العقد الادارى المذكور .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان محاكم مجلس الدولة تكون هى المختصة دون غيرها بنظر المنازعة الماثلة وذلك استنادا الى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى عدت المسائل التى تختص بها تلك المحاكم دون غيرها وجاء فى البند ١١ منها « المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو بئى عقد ادارى آخر ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فى قضائه سالف البيان ، ويتعين الحكم بالقائه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزام المطعون ضده مصروفات هذا الطعن »

الفرع الرابع : دعاوى التعويض

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى طلبات التعويض عن القرارات الادارية التى يختص اصلا بطلب الفائتها ، مالم يمنع بنص صريح فى القانون .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دائما بالحكم فى طلب التعويض عن القرارات الادارية التى يختص بطلب الفائتها اصلا الا اذا منع بنص صريح فى القانون من ذلك ، وطالما انه لا يوجد نص قانونى مانع من هذا القبيل فان المحكمة تكون مختصة بنظره .

(طعن ٥٦١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

طلبات ضباط مصلحة السجون تعويضهم عن فصلهم بغير الطريق التأديبى - دخولها فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة او اللجان الاخرى المنصوص عليها فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ خاص بالقوات المسلحة التى عرفها بانها هيئة عسكرية نظامية تتألف من ضباط وصولات وضباط صف وجنود القوات العاملة الآتية :

(أ) القوات الرئيسية. وتتكون من :

١ - الجيش :

٢ - القوات البحرية •

٣ - القوات الجوية •

(ب) القوات الفرعية وتتكون من :

١ - قوات السواحل •

٢ - قوات الحدود •

٣ - القوات البحرية بمصلحة الموانئ والمناظر •

(ج) القوات الاضافية وهي :

(١) قوات الاحتياط • (٢) الاحتياط التكميلي (الضباط وضباط

الصف المكلفين) • (٣) قوات الحرس الوطني • (٤) القوات الأخرى التي

تقتضى الضرورة انشاءها •

ولم يذكر من بينهم ضباط مصلحة السجون مما يدل على أن المشرع

لم يعتبرهم من رجال القوات المسلحة ، وبالتالي فإن القانون رقم ١٧٣

لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة

المشار اليها آنفا والذي نص فى المادة الاولى منه على أن « تنشأ بوزارة

الحربية لجنة تسمى اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة وتختص دون

غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وتنشأ

لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية بكل من افرع القوات المسلحة يصدر

بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، هذا القانون لا يمكن ان

يسرى عليهم اذ هو لم يخول هذه اللجان اختصاص فى شئون ضباط

مصلحة السجون ، وبالتالي تكون دعاوى التعويض المرفوعة من ضباط

مصلحة السجون من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون

غيره وذلك اعمالا لنص المادتين ٩،٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة •

(طعن ٦١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

المبدأ :

المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ -منعهما الطعن في قرارات الوزير بتحديد العقارات التي تقوم بخدمة لها صفة النفع العام وقراراته باخلاء المستثمر منها - عدم شمول المنع لدعوى التعويض عن هذه القرارات .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم القبول الذي شيدته الحكومة على المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بعدم خضوع المحلات العامة المملوكة للدولة والبلديات والمؤسسات العامة لقوانين الايجار النافذة في الاقليم السوري في غير محله ، ذلك ان المادة الاولى منهما تقضى بالآتي : « يحدد الوزير المختص العقارات التي يقوم بخدمة لها صفة النفع العام بقرار منه لا يخضع لاي طريق من طرق المراجعة » . وتنص المادة الثانية منهما على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص اخلاء العقارات المستثمرة والتي تعتبر قائمة بخدمة لها صفة النفع العام خلال شهرين من تاريخ تبليغ القرار الى ذوى الشأن والاجاز اخلاؤها بالطرق الادارية ولا يخضع قرار الاخلاء لاي طريق من طرق المراجعة » .

وبين من صراحة النصين السابقين أن عدم الخضوع لاي طريق من طرق المراجعة انما ينصب على القرار الذي يصدره الوزير المختص بتحديد العقارات التي تقوم بخدمة لها صفة النفع العام وعلى القرار الذي يصدره الوزير المختص باخلاء تلك العقارات ولا يمتد الى دعاوى المطالبة بالتعويض عن تلك القرارات بحال من الاحوال ، اذ ان هذه الدعاوى لا يمنع من سماعها الا اذا نص المشرع على ذلك صراحة ثم يكون الدفع المبدى من الحكومة على غير أساس من القانون وبالتالي خليقا بالرفض .

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس الفنائم بدعوى التعويض عن الضرر الناشئ من عملية ضبط الغنيمية - التعويض عن الضرر الناشئ عن قرارات ادارية بعيدة عن اجراءات الضبط من اختصاص القضاء الادارى لا مجلس الفنائم .

ملخص الحكم :

يتضح من استقراء نصوص الامر العسكرى رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢ أن اختصاص مجلس الفنائم مقصور على : اولا - القضاء بصحة أو بطلان عملية ضبط الغنيمية ، وفى الحالة الاولى يأمر بمصادرتها ، وفى الحالة الثانية يأمر بالافراج عنها أو بإداء ثمنها اذا كانت قد استهلكت أو حصل التصرف فيها . ثانيا - المنازعات الناشئة عن عملية الضبط ، وطلبات التعويض عن أى ضرر يكون قد لحق صاحب السفينة أو السلع من اجراءات الضبط . ومقتضى ذلك أن المجلس لا يختص بالنظر فى طلبات التعويض الا اذا كان عن ضرر نشأ عن عملية الضبط ذاتها ، فاذا نشأ الضرر عن قرارات ادارية بعيدة عن اجراءات الضبط لم يكن لمجلس الفنائم أى اختصاص فى طلب التعويض عنها ، فاذا ثبت أن طلب التعويض فى الدعوى الحالية ليس عن اجراء من اجراءات الضبط ، وانما هو عما تدعيه الشركة المدعية من تصرف ادارى مخالف للقانون ببيع السلعة التى قرر مجلس الفنائم الافراج عنها وتسليمها اليها ، وهو بعيد كل البعد عن التعويض عن عملية الضبط ، فان محكمة القضاء الادارى تكون هى المختصة بنظر الدعوى ، ولا اختصاص لمجلس الفنائم فيها .

(طعن ٦٣٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

دعوى تهينة دليل يقوم في نزاع مستقبل - اختصاص القضاء الادارى
بنظرها منوط بأن يكون النزاع المستقبل مما يدخل في ولايته الكاملة لا في
ولاية الالفاء .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى هو اختصاص محدد ، وينحصر بالنسبة
لقضاء الالفاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل الحصر من القرارات
الادارية الممينة ، دون أن يمتد هذا الخصوص الى دعاوى تهينة الدليل
التي اُجيزت استثناء في مجال القانون الخاص ، وتجاوز كذلك في القضاء
الكامل في مجال القضاء الادارى .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهينة قضاء ادارى بالفاء القرارات الادارية
والتعويض عنها - اختصاصه بقضاء التعويض عن هذه القرارات سواء كان
اساس المسؤولية هو الخطأ او المخاطر .

ملخص الحكم :

ان الفصل في المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية الفاء أو تعويضا
معتود كاصل عام للقضاء الادارى الا ما استثنى بنص خاص فحيث
لا يقضى القانون باخراج قضايا التعويض عن القرارات الادارية من نطاق
اختصاص القضاء الادارى فانه يختص بالفصل فيها ، يستوى في ذلك أن
يكون الخطأ هو أساس مسؤولية الادارة متمثلا في عدم مشروعية

قراراتها الادارية ، أو أن تكون للخططن هي أساس مسئوليتها قبل الأفراد حيث ينص القانون على ذلك أخذا بقواعد العدالة وتحقيقا لمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة .

(طعن ٥٩٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية الصادر باعتقال أحد الأشخاص استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قرار اداري له كل مقومات القرار الاداري كتصرف اداري متجه الى أحداث اثر قانوني هو الاعتقال مما يختص القضاء الاداري بنظر دعوى التمييز عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن النابت من الاطلاع على الأوراق انه في الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٢٣ لسنة ١٩٦٢ باعفاء المدعى من منصبه كرئيس لمجلس ادارة شركة اسكندرية للتأمين ، حيث لجأ الى محكمة القضاء الاداري في ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ طالبا الحكم له بالغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأثناء نظر الدعوى صدر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفقولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن أحكام هذا القانون تسرى على العاملين المدنيين بالجهــاز الاداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي في الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى في ذلك أن يكون العامل المفقول قد قدم طلبا للإفادة من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أم أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قضى في المادة ١٣ من هذا

القانون بتطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنتها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكامه أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه ، ومن ثم يسرى هذا القانون على المنازعة الماثلة وتجرى أحكامه فى شأنها وان لم يقدم المدعى طلبا للاستفادة من هذه الاحكام - كذلك فان انتماء المدعى الى احدى شركات القطاع العام لا يحول دون سريان هذا القانون فى شأنه ازاء شمول حكمه على ما تقدم كافة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لآى منها .

(طعن ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

كاسعة وقم (٢٧٠)

المبدأ :

امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم واجب النفاذ - يعد قرارا اداريا صادرا من الوزارة برفض التنفيذ - يختص بمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بطلب التعويض عن هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان المدعى يطلب الحكم بالزام وزارة التربية والتعليم بان تدفع اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عن الاضرار التي اصابته نتيجة امتناعها عن اعادته الى الخدمة تنفيذا للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٣٨٦٩ لسنة ٩ القضائية بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٤/٤/٢٢ يفصله من الخدمة تأسيسا على أن تجاهل الوزارة للحكم وعدم احترامها حجيته يشكل مخالفة قانونية تستوجب مسئوليتها ، وهذا الطلب هو فى تكييفه القانونى طلب تعويض عن القرار الادارى الصادر من الوزارة برفض تنفيذ الحكم المشار اليه ، مما يختص بنظره مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة .

(طعن ١١٧٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة - نصه على أن تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية حصر العقارات التي تقرر لزومها للمصلحة العامة يبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدر لهم - اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعن في القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض أصحاب الشأن على البيانات الواردة في كشوف الحصر بالنسبة للأطيان التي يضعون اليد عليها - اختصاصه بنظر طلب التعويض عن هذا القرار .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لاختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلب التعويض عن القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض المطعون ضدهم على البيانات الواردة بكشوف الحصر بالنسبة للأطيان التي يضعون اليد عليها ، فقد نصت المادة ٥ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة أو التحسين على أن يكون حصر العقارات والمنشآت التي تقرر لزومها للمصلحة العامة بواسطة لجنة مؤلفة من مندوب عن المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ومن أحد رجال الإدارة المحليين ومن الصراف ، وتنص المادة ٦ من القانون المذكور على أن تعتمد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية الحصر نساقفة الذكر تبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدر لهم وتعرض هذه الكشوف ومعها خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات في المقر الرئيسي للمصلحة وفي المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة وفي مقر العمدة أو مقر البوليس لمدة شهر ويخطر الملاك وأصحاب الشأن بهذا العرض بخطاب موصى عليه بعدم الوصول . . . وتنص المادة ٧ على أن لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوماً

من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشف والمنصوص عليهما في المادة السابقة ، الاعتراض على البيانات الواردة بها وتقدم الاعتراضات المذكورة الى المقر الرئيسى للمصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو الى المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة الكائن في دائرتها العقارات وإذا كان الاعتراض متعلقا بحق على العين الواردة في الكشف المتقدمة الذكر وجب أن يرفق به كافة المستندات المؤيدة له وتاريخ شهر الحقوق المقدم بشأنها الاعتراض وأرقامها أما إذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به اذن بريد يساوى ٢٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهات ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملاً وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل الاعتراض العنوان الذى يعلن فيه صاحب الشأن ، ونص القانون فى المادة ١٢ على أن ترسل المصلحة ما يقدم اليها من اعتراضات خاصة بالتعويضات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المحددة لتقديمها الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقارات ليحيلها بدوره فى ظرف ثلاثة أيام الى القاضى الذى يندبه لرئاسة لجنة الفصل فى هذه المعارضات وعلى أن يقوم قلم الكتاب باخطار المصلحة وجميع أصحاب الشأن بكتاب موسى عليه يعلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات فجعلت رئاستها لقاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقارات وعضويتها لاثنتين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثانى عن المصلحة نازعة الملكية على أن تفصل اللجنة فى المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها اليها . ونص فى المادة ١٤ على حق المصلحة وذوى الشأن فى الطعن فى قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا .

وبين من ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين أنشأ لجنة إدارية ناطق بها الفصل فى الخلاف الذى يقوم بين المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية وذوى

الشان عن التعويضات المقدرة. لهم عن نزع الملكية وجعل الطعن فى قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية وولاية المحكمة فى هذه الحالة مقصورة على النظر فى هذه الطعون ، ومن ثم فلا اختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطعون المتعلقة بالتقويض التى تنظرها المحكمة الابتدائية بنهر خاص ، أما ما تتخذ المصلحة القائمة على اجراءات نزع الملكية فى مجال نزع الملكية وفى غير نطاق تقدير التعويض من تصرفات تتمخض عن قرارات ادارية مستكملة لأركانها فان طلب التعويض عنها يدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى إذا صدرت معيبة بأحد العيوب المنصوص عليها فى المادة ٨ من قانون مجلس الدولة .

وما صدر من تفتيش مساحة بنها من علم قبول اعتراض المدعين على البيانات الواردة بالكشوف التى أعدتها المصلحة من واقع عملية الحصر هو انكار صفتهم كأصحاب شأن يجوز لهم التقدم بالاعتراضات طبقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهذا التصرف الادارى يتمخض الاعتراض كان لم يكن اذا لم يرفق به هذا الرسم كاملاً ، وفى جميع عن قرار ادارى من جهة كونه افصاحاً عن ارادة الجهة الادارية الملزمة ببناء على سلطاتها العامة المخولة لها بمقتضى القانون بقصد احداث مركز قانونى بالنسبة للمطعون عليهم وهو قرار لا ينصب على منازعة فى تقدير التعويض الذى جعل القانون نهايته الى المحكمة الابتدائية المختصة ومن ثم يختص القضاء الادارى بالفصل فى طلب التعويض عن هذا القرار طالما ان الدعوى كلفت على أساس أن القرار آنف الذكر صدر مخالفًا للقانون .

(طعن ٤٤٩ ، ٤٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

قرار وزير الصحة بئدب أحد العاملين بالقطاع العام بمقتضى ما خوله قانون العاملين بالقطاع العام من سلطة لقب العامل من شركات القطاع العام الى المؤسسات العامة - قرار ادارى من عمل السلطة العامة فيما تملكه

من أوجه التنظيم الاقتصادي القومي وان ورد ابتداء في وضع عامل في شركة لا تعتبر من الأشخاص العامة ولا يعتبر من ثم فيها موظفا عاما - انطواء قرار النذب على أخذ العامل بجزء تاديبى مقنع أو اقتران اصداره بعمل يضار منه العامل في سمعته أو ينال من اعتباره - اختصاص المحكمة القضاء الإدارى بنظر طلبى التعويض عن الضرر المترتب على النذب فى هذه الحال - أسامى ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار النذب الذى طلب التعويض عنه أصدره وزير الصحة بمقتضى ما حوله قانون العاملين بالقطاع العام من سلطة نذب العامل من شركات القطاع العام الى المؤسسات العامة فهو قرار ادارى من عمل السلطة العامة فيما تملكه من أوجه التنظيم الاقتصادي القومى ، وان ورد ابتداء على وضع عامل فى شركة لا تعتبر من الاشخاص العامة ولا يعتبر من ثم فيها موظفا عاما ، فاذا انطوى قرار النذب على أخذ العامل بجزء تاديبى مقنع أو التى يقترن اصدارها بعمل يضار منه العامل فى سمعته أو ينال من اعتباره ، واستندت الدعوى الى مثل ذلك العمل الذى لا يكشف عن وقائع محددة تقتضى المسائلة التأديبية ، فان محكمة القضاء الإدارى تكون مختصة بنظر طلب التعويض عن الضرر المترتب على النذب فى هذه الحال . واذ كان ما أشيع عن المدعى فى الشركة وان تعلق بنزاهته وسمعته الا أنه لم ينسب اليه أية واقعة محددة ، فتكون الدعوى من اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولا يكون وجه للدفع من وزارة الصحة بعدم الاختصاص سواء الولائى أو النوعى ويتعين الالتفات عنهما قانونا كما لا يجرى تلك الوزارة التمسك بأن القرار الذى أصدرته انما يتعلق بتحقيق مصلحة الشركة التى كان يعمل بها المدعى ويجب أن تتحمل هذه الشركة من دون الوزارة التعويض الذى يثبت استحقاقه عن هذا القرار وقد تبين صدور عن مقتضيات تسيير مرفق الدواء الذى تهيم الوزارة على شئونهِ ولا تنأى عن أن تسأل عما تتخذه فيه مع الشركات والمؤسسات ذوات الشأن فى كل أمر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما استند اليه قرار نذب المدعى من شائعات تمس سمعته ونزاهته في عمله بحسابات الشركة ، قد تشبوه بعض العاملين في صعيد الشركة بغير مقتض ولا عذر في جانب المسئولين ، فقصر هؤلاء في اتخاذ الحيطة اللازمة لتحفظ على المدعى ظاهر اعتباره عند اصدار قرار نذبه ، وقد أودى المدعى من هذا التقصير في مشاعره ، فحق تعويضه عن الضرر الادبي - الذي حاق به ، واذ قرر الحكم المطعون فيه هذا التعويض ، وفقا لما رأى مناسبته لجبر الضرر ويقر أن يخالف شيئا من أحكام المسؤولية ، فلا يكون وجه للتعقيب على الحكم في هذا الشأن .

ومن حيث أن نذب العاملين هو في ذاته حق للادارة تعمله وفقا لمقتضيات القيام على مختلف الوظائف ، ولا يتعلق للعامل من حق في شيء من مزايا الوظيفة التي يغادرها منتدبا باعتبار هذه المزايا من مميزات الاعباء الخاصة بتلك الوظيفة ولا يستحقها الا من يقوم فعلا على هذه الاعباء ولا يكون المدعى محقا في طلب التعويض عما كان يتقاضاه في وظيفته بالشركة بعد اذ نذب الى وظيفة أخرى بالمؤسسة العامة للادوية واصبح ولا حق له الا في مقررات الوظيفة التي يقوم على عملها حقيقة ، ويكون صحيحا رفض الحكم له بهذا التعويض .

ومن حيث أنه لكل ما سلف يكون كل من الطعنين حقيقا بالرفض ويلزم كل طاعن مصروفات طعنه .

(طعن ٩٧٧ ، ٩٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

ولاية محاكم مجلس الدولة في نظر طلب التعويض عن امتناع سكرتارية الحكومة عن اتخاذ اجراءات سفر احد المواطنين لاستكمال علاجه في الخارج - دعوى التعويض منشؤها مسلك اخلته جهة الادارة (السكرتارية العامة للحكومة) في نطاق القانون العام وتبلى فيه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها وهي بهذه المثابة عين المنازعة الادارية التي يختص بالنسب

فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة (١٠) بند رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الحكم بالتعويض على أساس خطأ السكرتارية العامة للحكومة لعودها عن اتخاذ اللازم بشأن كتاب الادارة العامة للقومسيونات الطبية - القضاء بالتعويض عن مجرد تفويت فرصة استكمال العلاج في الخارج في الوقت المناسب اخذا في الاعتبار احتمالات الفشل والنجاح للعلاج في الخارج وان كل الضرر لا يمكن القطع بان مرجعه العلاج في الداخل .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا محل لما يثيره طعن الحكومة رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ القضائية عن ولاية محاكم مجلس الدولة في القضاء بالتعويض للمطعون - ومن ضده عن امتناع سكرتارية الحكومة عن اتخاذ اجراءات سفره لاستكمال علاجه في الخارج وبمقولة ان هذه الولاية لا تتناول طلب التعويض عن العمل المادى ذلك ان دعوى التعويض الصادر فيها الحكم المطعون فيه منشؤها مسئلك اخذته جهة الادارة (السكرتارية العامة للحكومة) في نطاق القانون العام وتبدى فيه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها وهي بهذه المثابة عين المنازعة الادارية التي يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة (١٠) فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وعلى ذلك فلا أساس المدفع بعدم الاختصاص الولائي بنظر طلب التعويض عن موقف سكرتارية الحكومة ازاء اجراءات سفر المطعون ضده لاستكمال علاجه في الخارج ويتمين من ثم اخراجه

ومن حيث ان وقائع المنازعة لا خلاف عليها وهي تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المدعى أصيب بمرون شديدة بالقرنية بالعينين اثناء العمل وتقرر سفره الى اسبانيا للعلاج لمدة ثلاثة شهور وصدر بذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٤٢٨٦ لسنة ١٩٦٦ في ١١/٢/١٩٦٦ الا أن الطبيب المعالج في اسبانيا رأى تحويله الى الطبيب المختص في روما ووافقت اللجنة الطبية على سفره الى روما للعلاج لمدة شهرين وصدر بذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٩٦٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٧ ثم توالى بعد ذلك قرارات رئيس الوزراء بعد فترة علاجه في الخارج وبعد عودته عرض على اللجنة الطبية

المختصة بجلسة ١٧/٦/١٩٦٩ فرأت تحويله لمركز التخصص بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي لمدة شهر بنفقات مائة جنيه وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩ كشف عليه بمعرفة اللجنة الخاصة بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي وتبين لها أن العين اليمنى ضامرة واليسرى مجرى لها عملية استبدال جزء من القرنية بعدسة بلاستيك وضغط العين مرتفع وإنه نظرا لعدم توافر الخبرة الكافية لمثل هذه العملية رأت اللجنة سفر المريض ((المدعى) الى إيطاليا لاستكمال علاجه لدى الطبيب الايطالى الذى أجرى له العملية الاولى وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ رفعت الادارة العامة للقومسيونات الطبية مذكرة بهذا الشأن الى سكرتير علم الحكومة الا أن سكرتارية الحكومة لم تعد الادارة المذكورة بقرار رئيس الوزراء الخاص بسفر المذكور ولم ترد على المذكرة المرسلة اليها سائلة الذكر وبتاريخ ٣١/٧/١٩٧٧ أعيد عرض حالته على اللجنة فحولته على مركز التخصص بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي لمدة شهر وبنفقات مائة جنيه وبتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧٢ طلب السيد أمين عام مجلس الوزراء إحالة المذكور على اللجنة الطبية المختصة من جديد ثم إحالة النتيجة على الشركة التى يعمل بها لتتحمل كافة التكاليف المقترحة وبجلسة ٣١/٥/١٩٧٣ عرض المذكور على اللجنة الطبية وتبين لها أن العين اليمنى ضامرة والعين اليسرى مجرى لها عملية زرع لعدسة بلاستيك مع جلوكوما تاقوية ومجال الضوء ردىء فى جميع الاتجاهات وصدر القرار بأن حالة العين اليسرى نهائية ولا جدوى من علاجها بالداخل والخارج وقد تظلم المدعى من هذا القرار وأعيد عرضه على اللجنة الطبية بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٣ فأيدت قرارها السابق وأخطر المذكور به بكتاب القومسيون الطبى المـسـؤـرـخ ٢٣/٩/١٩٧٣ ثم عرض أخيرا على اللجنة الطبية بجلسة ١٢/٥/١٩٧٤ بناء على طلب جهة عمله فأصدرت قرارها بعدم جدوى العلاج فى الداخل أو الخارج ☐

ومن حيث أنه بالنسبة لما تضمنه طعن الحكومة من أسباب مدارها أن الحكم المخطون فيه لم يبين السند القانونى لالزام السكرتارية العامة للحكومة بالتعويض ورغم تسليمه بسلامة القرار الادارى المخطون فيه ورغض طلب التعويض عنه مما تقدم فلن الثابت أن المدعى كان يعطى على قرار القومسيون

الطبي العام الصادر بجلسة ١٩٧٤/٥/١٤ بعلم جنوى علاجه فى الداخل
أو الخارج ثم اختصم رئيس الوزراء بصفته الرئيس الاعلى للأمانة العامة
لمجلس الوزراء (السكرتارية العامة للحكومة) لما تبين أن اللجنة الطبية
المختصة بوزارة الصحة قد ناظرته بجلسة ١٩٦٩/٦/١٧ وقررت تحويله
لمركز التخصصى بقسم الرمد بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى الذى
رأى أن حالته تستدعى السفر لعلاج له لدى الطبيب الايطالى الذى أجرى له
العملية الاولى وان الادارة العامة للقومسيونات الطبية رفعت مذكرة بهذا
الشأن الى السكرتارية العامة للحكومة بكتابتها رقم ٢١ المؤرخ ١٩٧٠/١/١
لاتخاذ اللازم الا أن تلك الجهة لم تتخذ أى اجراء فى هذا الامر ، ولما كان
هذا المسلك من جانب السكرتارية العامة للحكومة مثار لمنازعة المدعى على
ما تقدم فضلا عن طعنه على قرار القومسيون الطبي سالف الذكر فانه
لا يكون ثمة ارتباط أو تلازم بين قضاء الحكم المطعون فيه وطلب الالفاء
أو التعويض عن القرار المطعون فيه وذلك المتعلق بمسلك السكرتارية
العامة للحكومة سالف الذكر واذا استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية
هذا المسلك وجعله أساسا لقضائه فى طلب التعويض - فانه لا يكون قد
أغفل بيان سنده الذى يحول عليه فى قضائه بحسبان أن الامر كان يقتضى
من هذه الجهة اما أن تتخذ الاجراءات اللازمة لسفر المطعون ضده لاستكمال
علاجه فى الخارج بناء على الاوراق المرسلة اليها من الادارة العامة للقومسيونات
الطبية بتاريخ ١٩٧٠/١/١ واما أن ترد على ما طلب منها بالافصاح عن
وجهة نظرها ان كان لها وجهة نظر مغايرة اما قصورها عن اتخاذ أى اجراء
فى الوقت الذى كانت فيه للفرصة سائحة للمطعون ضده لاستكمال علاجه
فى الخارج فى الوقت المناسب فانه ولا شك مأخذ عليها يشكل ركن الخطأ فى
المسئولية وساهم بلا ريب فيما لحق المذكور من أضرار تمثلت فى تفويت هذه
الفرصة عليه بغير مقتضى وجدير بالبيان أن ما بدا بعد فترات الاوان من
السكرتارية العامة للحكومة ازاء موضوع استكمال علاج المطعون ضده
لا يؤثر على الخطأ الثابت فى حقها على الوجه سالف الذكر ويضحي الطعن
بهذه المثابة على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

ومن حيث أنه عن طعن المدعى رقم ١٥٢١ لسنة ٢٦ القضائية فهو يقوم على تعييب قرارات القومسيون الطبى العام المتوالية بدءا من قراره الصادر فى ١٧/٦/١٩٦٩ بتحويله الى المركز التخصصى بمستشفى القسوات المسلحة بالمعادى حتى قراره الصادر فى ١٢/٥/١٩٧٤ بأن حالته المرضية نهائية ولا جدوى من علاجها فى الداخل أو الخارج ، كما ينمى الطعن أيضا على الحكم المطعون فيه الاجحاف بحق الطاعن فى التعويض المناسب . ولما كانت دعوى المدعى قد استهدفت فيما استهدفت إلغاء قرار القومسيون الطبى العام الصادر فى ١٢/٥/١٩٧٤ دون غيره من قرارات سبق أن أصدرها ومن ثم لا ينصرف أثر الدعوى وكذلك الحكم الصادر فيها الا الى القرار المطعون فيه دون سفره ما دام لم يعطن فى قرارات القومسيون الطبى العام الاخرى على مقتضى الاوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى ' ن مجلس الدولة ' .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع المتقدمة أن القرار المطعون فيه قد صدر فى ١٢/٥/١٩٧٤ أى بعد مدة تربو على خمس سنوات من تاريخ عودة الطاعن من رحلة علاجه فى الخارج فى غضون شهر فبراير ١٩٦٩ كما ذكر فى دعواه وقد استند هذا القرار الى الحالة المرضية التى أصبح عليها الطاعن فى تاريخ الجلسة التى صدر فيها وفقا للتقرير الفنى للجنة الذى لم يداخله انحراف أو اساءة لاستعمال السلطة ومن ثم فلا مجال للنمى على الحكم المطعون فيه بشيء فى خصوص قضائه برفض طلب القاء هذا القرار واستنادا الى أسبابه التى تاخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لقضائها أما عن التعويض المقضى به فإن المستظهر من أسباب الحكم المطعون فيه فى هذا المجال أنه قام على أساس خطأ السكرتارية العامة للحكومة فى تعييدها عن اتخاذ اللازم بشأن كتاب الادارة العامة للقومسيونات الطبية المسؤرخ ١/١/١٩٧٠ على التفصيل المتقدم بيانه وبهذه المثابة كان القضاء بالتعويض عن مجرد تفويت فرصة استكمال علاج الطاعن فى الخارج فى الوقت المناسب اخذا فى الاعتبار احتمالات الفشل والنجاح للعلاج فى الخارج وان كل الضرر لا يمكن بالقطع بأن مرجعه العلاج فى الداخل وفى هذا النطاق يكون

الحكم المطعون فيه قد التزم التقدير السليم لعناصر الدعوى وبالتالي يقدر
الطعن عليه بالنسبة لما قضى به من تعويض فى غير محله .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

لا يشترط فى القرار الإدارى - كإصل عام - أن يصدر فى صيغة
معينة أو بشكل معين بل ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أفصححت
الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانونى -
إزالة التعدى الذى يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقاة على
عاتقها إذ نصت المادة ٩٧ من القانون المدنى على أنه عند حصول تعد على
هذه الأموال يكون للجهة صاحبة الشأن إزالة التعدى إداريا بحسب ما تقتضيه
المصلحة العامة - واقعة الإزالة تكشف وفقا للظروف المحيطة بها عن أن
ثمة قرارا إداريا صدر من جهة الإدارة بإزالة التعدى الذى وُثِّق أنه وقع على
مال مملوك للدولة - ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور
قرار إدارى بإزالة التعدى وبالتالي يكون ما قامت به جهة الإدارة بواسطة
تابعيها من إزالة التعدى الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملا ماديا يخرج
نظر التعويض عنه عن الاختصاص الولاى لمجلس الدولة - ما ذهب إليه
الحكم فى هذا الصدد غير سليم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القضاء الإدارى مستقر على أنه لا يشترط فى القرار
الإدارى - كإصل عام - أن يصدر فى صيغة معينة أو بشكل معين ، بل
ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أفصححت الإدارة أثناء قيامها بوظائفها
عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانونى . ولا جدال فى أن إزالة التعدى
الذى يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقاة على عاتقها إذ
نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى على أنه عند حصول تعد على هذه الأموال
يكون للجهة صاحبة الشأن إزالة التعدى إداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة
العامة .

ومن حيث أنه لا شبهة في أن ما أبدته إدارة الشئون القانونية من وجوب اتخاذ الاجراءات لازالة السور الفى بناء المدعيان لا يعدو فى الحقيقة أن يكون بمثابة رأى قانونى ارتأته هذه الادارة بشأن التعللى الواقع على أملاك الدولة عند بحثها لموضوع هذا التعدى ، وبالتالي لا يعتبر هذا الرأى القانونى قرارا اداريا بازالة السور ، ومما يؤكد ذلك العبارة الواردة فى بلاغ مدير الادارة الهندسية بمجلس مدينة بلقاس المقدم الى مأمور المركز المؤرخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ من أن الادارة القانونية بالمجلس رأت اتخاذ الاجراءات لهم السور هذا ، وما كان للادارة القانونية المذكورة الا أن تقرر لعلمها بأن الاجراءات الواجب اتخاذها بعد ابداء رأيها انما هى من اختصاصات الادارة وليست من اختصاصها ومن هذه الاجراءات صدور القرار الادارى بازالة التعدى . وعلى ذلك فان واقعة الازالة تكشف وفقفا للظروف المحيطة بها عن أن ثمة قرارا اداريا صدر من جهة الادارة بازالة التعدى الذى رأت أنه وقع على مال مملوك للدولة ، ومن ثم يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور قرار ادارى بازالة التعدى الواقع من المدعين ، وبالتالي يكون ما قامت به جهة الادارة بوامضة تابعيها من ازالة التعدى الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملاً ماديا يخرج نظر التعويض عنه عن الاختصاص الولائى بمجلس الدولة - ما ذهب اليه الحكم من ذلك غير مبدى •

ولما كان قد اتضح مما سلف بيانه أن قرارا صدر من جهة الادارة بازالة السور الفى اقلعه المدعيان والذي قدرت أنه يمثل تعديا على املاك الدولة ، ومن ثم يخضع هذا القرار لرقابة المشروعية التى للقضاء الادالى على القرارات الادارية ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون منا يتعين معه الحكم بالفائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة المنصورة) للفصل فى موضوعها •

الفصل الثالث : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري
أولاً : أحكام عامة في توزيع الاختصاص :

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تحدد « اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري » • وروده على سبيل الحصر في قانون مجلس الدولة - مقتضاة اعتبار جهات القضاء الأخرى التي لم يحدد القانون اختصاصها على سبيل الحصر ، هي المحاكم ذات الاختصاص العام •

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة النصوص المختلفة لقانون مجلس الدولة أن المشرع أثر أن يحدد اختصاصه بنظر منازعات معينة على سبيل الحصر ومن مقتضيات هذه الطريقة أن تكون محاكم ذات اختصاص ضيق وأن يكون اختصاص الجهة الأخرى التي لم يحدد اختصاصها على سبيل الحصر أوسع لأنها تكون بذلك صاحبة الاختصاص العام •

(طعن ١٠٤٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢)

تعليق :

ما عاد لهذا الحكم قانمة بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

الاختصاص المتعلق بالولاية أو الوظيفة - يكون بعثه سابقا بحكم الزوم على البحث عن أي محاكم الجهة الواحدة هي المختصة بنظر النزاع •

ملخص الحكم :

ان قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة إنما تحدد جهة القضاء الواجب رفع النزاع أمامها ، أما قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم الجهة

الواحدة فهي تحدد نصيب كل من هذه المحاكم في الاختصاص المنسوط
بالجهة التي تتبعها ، وبهذه المثابة فإن بحث الاختصاص المتعلق بالولاية
أو الوظيفة يكون سابقا بحكم اللزوم على البحث عن أى من محاكم الجهة
الواحدة هي المختصة بنظر النزاع ذلك لأن أى بحث من هذا القبيل
يفترض بداهة أن الجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم هي المختصة
أصلا بنظر النزاع . وعلى ذلك فلا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد
الاختصاص النوعى أو المحلى ما لم يكن النزاع داخلا أصلا فى اختصاص
الجهة القضائية التي تتبعها محاكم الجهة الواحدة .

(طعن ٨١٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٧)

البدا :

المنازعة حول الرسوم القضائية متفرعة من المنازعة الأصلية - اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالمنازعة الأصلية يوجب اختصاصه
بالمنازعة الفرعية - لا يدخل فى ذلك الاختصاص المانع للجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع .

ملخص الحكم :

لا جدال فى أن النزاع الراهن حول الرسوم المستحقة متفرع من
النزاع الأصلي فى الدعوى رقم ١٥٢٨ لسنة ٦ القضائية (محكمة القضاء
الادارى) الذى لا شبهة فى أنه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء
ادارى فقد لزم أن يكون هو الآخر من اختصاصه إذ القاعدة هي أن الفرع
يتبع الأصل فى تحديد الاختصاص ومن ثم فإن التحلى بأنه من اختصاص
الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة لا يقوم على أساس
سليم من القانون .

(طعن ٨٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات - التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ويمتنع عليها المعاودة في بحث مسألة الاختصاص .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ مرافعات تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ».

وقد هدف المشرع من النص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اذا احيلت اليها تبعا لحكم صادر من المحكمة المحيلة بعدم اختصاصها - ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - هدف المشرع من ذلك الى التأكيد على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل في موضوعها حتما للمنازعات القضائية بوضع حد لها تنتهي عنده ، وحتى لا تتعارض الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص في المنازعات من محكمة الى أخرى بما يضيع وقت جهة القضاء والمتقاضين وبما أدى الى التناقض بين أحكام المحاكم . ومن ثم فقد بات ممتنعا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى مع الحكم الصادر بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص ايا ما كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص ولو كان الحكم الصادر بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، اذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الاخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وبناء على ذلك - فإنه طبقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - لا يجوز للمحكمة التي تحال اليها الدعوى ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، أن تستأنف النظر من جديد في مسألة الاختصاص بما قد يؤدي

بها الى الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المحال اليها . ذلك ان المحكمة المحال اليها الدعوى ملتزمة بحكم القانون بالفصل في موضوع المنازعة كما يستند هذا الالتزام أيضا الى حجية الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي الصادر بعدم اختصاص المحكمة المحيلة وبإحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها وتعيينها للفصل في موضوع المنازعة المحال . ولو كان المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات يقصد الى تحويل المحكمة المحال اليها الدعوى ولاية الفصل في مسألة الاختصاص من جديد بما قد يؤدي الى صدور حكم جديد منها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المحال فانه - أي المشرع - ما كان في حاجة الى التأكيد في نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

(طعن ٢٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ - اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة - التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها يعني التزامها وجوبا بالفصل في الدعوى المحالة اليها بحالتها - لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تتسلب من اختصاصها وأن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة وسلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاسباب التي بني عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - الأثر المترتب على ذلك : لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تحيلها لمحكمة أخرى .

ملخص الحكم :

اقامت المحكمة قضاءها على أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على إحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الابتدائية في تاريخ العمل بالقانون المذكور الى المحاكم الجزئية وكذا إحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الاستئنائية الى المحاكم الابتدائية

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفة الذكر على أن تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور عن القرارات الصادرة عن اللجان الاستثنائية واذ عمل بالقانون المذكور من ١٩٧٥/٨/١ وأحيلت الدعوى إلى محكمة انقضاء الإداري من محكمة الزقازيق بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٦ أى بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم فتصبح محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى .

ويقوم الطعن على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متصلا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . وقد خالف الحكم المطعون فيه أحكام هذه المادة .

وحيث أنه من الثابت في هذه المنازعة أن محكمة الزقازيق الابتدائية أصدرت حكما في ١٩٧٥/١١/٢٦ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وأحيلت الدعوى تبعا لذلك إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة ثم إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بعد انشائها بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ .

وحيث أن المشرع أوجب في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها يعنى التزامها وجوبا بالفصل في الدعوى وذلك أن المشرع قد استهدف من حكم نص المادة ١١٠ سالفة الذكر حسن المنازعات ووضع حد لها لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفي

ذلك ما فيه من مضيق للوقت وإنه إزاء صراحة نص تلك المادة وإطلاقه فقد
بات ممتنعاً على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بحكم بعدم الاختصاص من
المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أياً كانت طبيعة
المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب
التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية إذ قدر المشرع
أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم
القضائي من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وحيث أنه تأسيساً على ما تقدم وقد استبان أن الدعوى رقم ٢٥٧
لسنة ١ ق التي طرحت على محكمة القضاء بالمنصورة قد أحيلت إليها بحكم
من محكمة الزقازيق الابتدائية فإنه كان جرياً بمحكمة القضاء الإداري أن
تتصدى في الدعوى ولم تكن تملك التحلل من ذلك ، أما وقد أصدرت
بدورها حكماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فإنها تكون قد خالفت صريح
نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما استقر عليه هذه المحكمة ويكون
حكماً خليفاً بالإنهاء مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة
الدعوى مجدداً إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة للفصل فيها .

فلهذه الأسباب . . حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بنظر
الدعوى وإعادة الأوراق إليها للفصل فيها وأبقت الفصل في المصروفات .
(طعن ٥٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المادة ١١٠

المادة ١١٠ مرافعات - تلتزم المحكمة بحال إليها الدعوى بنظرها
والحكم فيها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - لا يجوز للمحكمة
الحال إليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أو الأسباب
التي بنى عليها - التزام المحكمة بحال إليها بنظرها لا يغفل بحق صاحب

الشان في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد - اذا قوت المدعى على نفسه طريق الطعن فان الحكم يحوز قوة الامر القضى ولا يعدو بالامكان اثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذا النزاع تنحصر حسيما بين من الأوراق في أن السيد (. . . .) اقام الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية قيدت برقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى ، طالبا الحكم بأحقته في الترقية الى وظيفة مدير الادارة العامة للشئون المالية بالفئة الاولى مع الزام الشركة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة الادارية بالاسكندرية التى قضت بعدم اختصاصها وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص . حيث قيدت بجدول محكمة القضاء الادارى برقم ٦٦٩ لسنة ٢٢ ق .

وبجلسة ١٩٨٠/٨/٢٧ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والازمت الشركة المدعى عليها بالمصروفات واقامت قضاؤها على أساس أن العاملين في شركات القطاع العام ليسوا من الموظفين العموميين متخصصون لاختصاص محاكم القضاء العادى .

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله أن الحكم المطعون فيه خالف احكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تنص على أنه «على المحكمة اذا قُضت بعدم اختصاصها أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية . وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى واضطر على أن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة المحال

اليها الدعوى ينظرها. - أى بالفصل فى موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية ، وأنه إزاء صراحة هذا النص وأطلاقه فقد بات مجتبا على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تتأود البحث فى موضوع الاختصاص ، والأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وهذا الالتزام لا يحل بحق المدعى فى الطعن على الحكم انصافا ببعضه ، الاختصاص والإحالة بطرق الطعن المناسبة فإذا ما فوت المدعى على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يجوز قوة الأمر المقضى به ولا يعدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فلو كان قد صدر مخالف صحيح حكم القانون وبالتالى يتعين القضاء بإلغائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية للفصل فى موضوعها وأبقت الفصل فى المصروفات .

(طعن ١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٢)

ويذات هذا المعنى طعن ٨٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٥

تعليق :

حكمت دائرة الاحدى عشر بالمحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٨٦/٤/٢٧ بأنه اذا كان الحكم بعدم الاختصاص والإحالة ، وكانت الإحالة الى محكمة غير مختصة ولائيا تحكم المحكمة المحال اليها بعدم اختصاصها .

للمادة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١١٠ مراجعات - يتعين لتطبيق حكمها أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم أو بالطلبات المرفوعة بشأنها الدعوى .

ملخص الحكم :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه : على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .

ومن حيث أنه يتعين لتطبيق هذه المادة أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم فيه أو بالطلبات المرفوعة بشأنها النزاع . وهذا ما لا يتوافر في النزاع الحال اذ أن الخصم الرئيسي في هذا النزاع هو الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولم يوجه الطاعنان أية مطالبات لأشخاص آخرين يمكن معها التعرف على المحكمة المختصة بنظرها . مما يقترب عليه ألا يكون ثمة محل لتطبيق المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٣٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٨٢)

البيان :

وفقا للمادة ١١٠ من المرافعات تلزم المحكمة الحالة اليها الدعوى بالفصل فيها . الحكم الصادر بالإحالة بعد سيرورته نهائيا يعتبر حجة على الخصوم جميعهم وهو امر لا يقبل التجزئة - امتداد هذه الحجية الى الخلف العلم او الخاص للخصوم فلا يجوز لأي منهم طلب معاودة البحث في الاختصاص حتى ولو لم يكن قد اختصم أو مثل في الدعوى طالما أنه يعتبر من الخلف التام او الخاص لأحد الخصوم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الطعن يقوم أولا : على القول بخطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض ما دفتت به الطاعنة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن ما اعتدلت عليه المحكمة في ذلك هو التزامها بالحكم الصادر في الدعوى ابتداء من محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها الى محكمة القضاء الإداري لنهائيتها

وحجته • وهذا الحكم لا تحتاج به الشركة الطاعنة التي لم تدخل في الدعوى إلا بعد صدوره ، ولدى إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وطرحها عليها وذلك في ١٩٧٧/٢/٨ تاريخ إعلانها بالخصومة فهي لم تدخل أو تمثيل لدى طرح النزاع المقضى فيه بذلك الحكم إذ لم تختصم أمام المحكمة التي أصدرته فينبغي عنه قوة الشيء المقضى فيه بالنسبة إليها والتزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ولا يدخل بحق الشركة في الطعن في هذا الحكم كما يقوم ثنائيا : على تخطئة الحكم في رفضه الدفع بتقادم حق المطعون ضده في إقامة الدعوى بالتقادم الحولي إذ أنه تناقض في أسبابه لذلك ، فاعتبر علاقة المطعون ضده بالطاعنة علاقة تنظيمية وليست علاقة عقدية مع أنه في موضع آخر ، اعتبر عقدية وهو الواقع مما يخضعها بالمادة ٦٨٩ من القانون المدني فيقضى الحق في إقامتها باعتبارها مطالبة تاجر برضى سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل وهو تقادم خاص أما التقادم الخاص فيرد على الحق في الأجر ذاته ، ويبدأ من وقت استحقاقه لانتهاء العقد ولذا تكون دعواه قبل الشركة قد سقطت ومن باب الاحتياط ، أضافت الطاعنة أن الدعوى ، على غير أساس موضوعا مما كان يقتضى الحكم برفضها ١٠ .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من وجود هذا الطعن فهو مردود بأن المحكمة لم تخطئه حين رفضت برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباختصاصاتها بذلك لسبق الفصل في هذه المسألة من قبل المحكمة المدنية بحكمها الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظر مصلحتها وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص وهو حكم نهائي يلتزم به المحكمة المحال إليها والخصوم فلا تعود هذه المسألة مطروحة للبحث من قبل أيهم إذ أصبح أمر الاختصاص بنظر الدعوى مفروغا منه بهذا الحكم الفاصل في هذا الشأن نهائيا وهو أمر لا يقبل التجزئة ، وهو حجة على الخصوم جميعهم وهو إلى ذلك وفي واقع الدعوى ججية على الشركة حتى لو صبح أنها لم تختصم بعد وإن قبولها أمام المحكمة وتقديمها للخبير مستنداتها ودفاعها التي أشارت إليها لا يكفي إذ هي خلف للشركتين المدعى عليهما في علاقتهما بالمدعى حيث التحق بهما بطريق النقل إليها من الشركة الثانية بحالته التي

كان عليها حسبما يمتثل له قانونا - فخدمته بها - امتداد لمدة خدمته الصابقة بكافة آثارها وما ينتهي اليه الحكم الذي يصدر في الدعوى منهايا الخصومة في بعضها أو كلها حجة عليها لأنها مثقلة في الدعوى سلفيها ، الشركتين المذكورتين ومن ثم لا يكون من معنى للعود الى اثاره مسائلة الاختصاص المقضى فيها بحكم نهائي له حجته قبل كل خصم وخلفه سواء كان الخلف عاما أو خاصا ، ولذلك فلا وجه لانكار سلطة المحكمة الحال اليها في الفصل في النزاع لسبق الفصل في ذلك بحكم جائز حجية الامر المقضى ومن ثم يكون الحكم على صواب في تقرير اختصاصه بالدعوى ونظرها .

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ان المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها - بالتزام المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها منوط بالاسباب التي بنت عليها المحكمة التحيله قضاءها بعدم اختصاصها وبالإحالة وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم - اذا تبينت المحكمة الحال اليها الدعوى انها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لاسباب أخرى غير تلك التي قام عليها الحكم بالإحالة وأن من شأن هذه الاسباب الجديدة أن ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التي قضت بأدى الامر بعدم اختصاصها فان للمحكمة الحال اليها الدعوى أن تعاود الحكم باختصاصها دون أن يعتبر هذا اخلال بحكم المادة ١١٠ مرافعات المثار اليها - اساس ذلك - مثال : أن تقام منازعة أمام محكمة مدنية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار ادارى أصدرته هذه الجهة فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى تأسيساً على أن المنازعة تنصب على قرار ادارى دون أن تبين المحكمة أن المنازعة باعتبارها قائمة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية

تدخل في اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات العام دون غيرها من الجهات القضائية على هذه الحالة يجوز لمحكمة القضاء الإداري أن تحكم بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هيئة التحكيم المختصة استنادا إلى سبب قانون آخر وهو حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن في الحكم المشار إليه يقوم على الأسباب التالية :

١ - أن محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى ، ذلك أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنيط الاختصاص بنظر التظلم من أوامر تقدير الرسوم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدوائرها المكتب الذي أصدر الأمر . وإن القول بالتزام محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، جدير بإعادة النظر فيه .

٢ - أن صحيفة الدعوى باطلة لعدم توقيعها من محام ، إذ الثابت أن المدعية تظلمت من أمر التقدير المطعون فيه بتقرير من زوجها بقلم كتاب محكمة الزيتون الجزئية .

٣ - أنه طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

فإنه بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المخصصة للبناء والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة المبينة في المحرر أو التي يوضحها الطالب وبعد التحرى عن القيمة الحقيقية يحصل رسم تكميلي عن الزيادة

ولما كان التعامل بالمحرر موضوع النزاع ينصب على أرض فضاء داخل كرجون المدينة فقد أحيل المحرر للتجريات ، وقامت لجنة التجريات لمطالبة

بالمكتب بتقدير قيمة التعامل وقت التصديق على المحرر وليس سنة ١٩٧٤
كما يدعى للتظلم ، ولجنة التحريات هي لجنة فنية متخصصة راعت جميع
الظروف المحيطة بالتعامل .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر
باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا
بالولاية ... » وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، - الا انه يتعين
امعان النظر في حكم هذا النص لاستظهار مداه وتحديد ضوابط تطبيقه بما
يوفق بين الغايات التي استلهمها المشرع من تقرير هذا الحكم ، وفي ذات
الوقت احترام القواعد العامة في الاختصاص . وفي هذا الصدد فانه لا يسوغ
في مجال التطبيق تفسير حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما نصت
عليه من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، تفسيراً حرفياً ضيقاً
يقتضيه عند ظاهر النص ، لينتهي الى القول بالتزام المحكمة المحال اليها الدعوى
بنظرها ايا كان وجه عدم الاختصاص الذي ارتأته المحكمة المحلية أو سبب
الاختصاص الذي استندت اليه هذه المحكمة في قضائها باحالة الدعوى الى
المحكمة المحال اليها . وانما يتعين - حسبما سبق بيانه - تطبيق هذا النص
في نطاقه الصحيح . وقد مال الفقه - في محاولة للتخفيف من غلواء تفسير
نص المادة ١١٠ تفسيراً حرفياً وما قد يؤدي اليه ذلك من خروج بين على
قواعد الاختصاص نتيجة ما قد تقع فيه بعض الاحكام القضائية من خطأ أو
ليس في تبين أوجه عدم اختصاصها . أو اختصاص المحاكم والجهات
القضائية الاخرى - مال الفقه الى القول بأن التزام المحكمة المحال اليها
الدعوى بنظرها منوط بالاسباب التي بنت عليها المحكمة المحيلة قضاءها بعدم
اختصاصها وبالحالة وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم . اما اذا تبينت
المحكمة المحال اليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب
أخرى غير تلك التي قام عليها حكم الاحالة ، وان من شأن هذه الأسباب
الجديدة ان ينمق الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك
التي قضت بادىء الأمر بعدم اختصاصها ، فان للمحكمة المحال اليها الدعوى

أن تعادو الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة او الجهة التى تبيننت اختصاصها دون ان يعتبر ذلك اخلاا بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها . ومثال ذلك أن تقام منازعة أمام محكمة مدنية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار ادارى اصدرته هذه الجهة ، فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى تأسيسا على ان المنازعة تنصب على قرار ادارى ، دون ان تبين المحكمة ان المنازعة باعتبارها قائمة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية تدخل فى اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات القطاع العام - دون غيرها من الجهات القضائية .

ففى هذه الحالة يجوز لمحكمة القضاء الادارى ان تحكم بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى هيئة التحكيم المختصة استنادا الى سبب قانونى آخر وهو حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذى يختص هيئات التحكيم - دون غيرها - بالفصل فى المنازعات القائمة بين شركات القطاع العام والجهات الحكومية او الهيئات العامة ، كذلك اذا ما قضت محكمة ادارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى اقيمت امامها وبإحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، فلما تبيننت المحكمة الأخيرة ان النزاع يدخل فى الاختصاص الرظيفى لمحاكم القضاء العادى ، كان يكون نزاعا مدنيا على سبيل المثال ففى هذه الحالة لا يسمو القوال بالتزام محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى الحانة عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وانما يجوز لهذه المحكمة بعد اذ تبيننت ان النزاع مدنى بطبيعته - ان تقضى بعدم اختصاصها بنظره وبإحالتها للمحكمة المختصة وهى المحكمة المدنية ، ويكون الحكم الاخير بعدم الاختصاص وبالإحالة قائما فى هذه الحالة على سبب قانونى آخر خلاف الاسباب التى قام عليها حكم المحكمة الادارية بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث انه متى استبان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه : فى الاحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقسدير

بتاك الرسوم ويعان هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة .

ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تأريخ الإعلان والا أصبح الأمر نهائيا . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الادارى ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر . ويجصل التظلم امام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، أو بتقدير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن . * ومفاد ذلك ان المحكمة المختصة بنظر التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الأمر المتظلم منه كانت قد اقامت الدعوى رقم ١١٦٣ لسنة ١٩٧٥ امام محكمة الزيتون الجزئية طالبة الحكم بقبولها شكلا وفى الموضوع بالفاء أمر التقدير الصادر من مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥ عن المحرر المشهر برقم ٢١٨٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧١ مع الزام المكتب المذكور المصروفات وشمول الحكم بالنفاد المسجل بلا مصروفات ، وقالت المدعية - شرحا لدعواها - انها اشترت عام ١٩٦٩ قطعة أرض قضاء مساحتها ٣٢٠ر٢٠ مترا رقم ١٣٢٩ ضمن ٢٠٨ كلستر بحوض عرفى الغربى رقم ١٦ بناحية الزهراء قسم للطرية محافظة القاهرة بمبلغ اجمالى ٨٤٨ جنيه ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢ تقدمت الى مأمورية الزيتون للشهر العقارى والتوثيق بطلب رقم ٥٧٥ لاتخاذ اجراءات شهر العقد وظل الطلب متداول فى دروب المأمورية الى أن تم شهره بتاريخ ١٩٧١/٣/٣١ برقم ٢١٨٨ ، وتم سداد الرسوم المستحقة عليه ومقدارها ٢٤٩٨٠ جنيه . الا أنه بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧ ارسلته فصلحة الشهر العقارى والتوثيق خطايا للمدعية تكلفها بدفع مبلغ وقدره ٦٨٤٠٠ جنيه كرسوم تكميلية عن شهر العقد المذكور . وقد افساد المسئولون بالمكتب بأن سعر المتر من الارض المشتراة قدرته ادارة الشهر

العقارى بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وجملة ثمن الارض ٥٠٨٢٣٠٠ ، ومن ثـم
يستحق على المدعية مبلغ ٦٨٨٥٠ جنيه .

وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥ أعلنت مصلحة الشهر العقارى المدعية بأمر
تقدير رسوم بمبلغ ٦٨٨٥٠ جنيه وأردفت المدعية انها تعارض فى هذا الأمر
لسببين :

١ - ان عقد الشراء المشهر فى ٣١/٣/١٩٧٢ برقم ٢١٨٨ كان قد
تم عام ١٩٦٩ وكان سعر المتر من الارض وقتذاك ٢٥٠٠ جنيه الا أن اجراءات
الشهر ظلت أكثر من عام كما ان أمر التقدير المعارض فيه صدر بعد العقد
بحوالى سبع سنوات .

٢ - ان محافظة القاهرة اشترت جزءا من الأرض بسعر المتر ٢ جنيه .
وبجلسة ٧/١٢/١٩٧٦ قضت محكمة الزيتون الجزئية بعدم
اختصاصها ولاثيا بنظر الدعوى واحالتها الى القضاء الادلى .

وقد احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت بجدولها برقم
٨٣١ لسنة ٣١ ق وتداولت بجلساتها ، وبجلسة ٢٤/٦/١٩٨٠ قضت
المحكمة بقبول الدعوى شكلا وبالفاء القرار المطعون فيه وبالزام الحكومة
بالمصروفات .

واقامت قضاها فيما يتعلق باختصاصها بنظر الدعوى على أساس ان
احالة الدعوى من محكمة الى أخرى بالتطبيق لحكم المادة ١١٠ من قانون
المرافعات يلزم المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى المعالة دون معاداة البحث
فى اختصاصها . وبالنسبة للموضوع شيدت المحكمة قضاها بالفاء القرار
المطعون فيه على أساس أنه صدر فى ١٨/١٢/١٩٧٥ أى بعد فوات مدة غاربت
على خمس سنوات من تاريخ شهر عقد البيع الصادر لصالح المدعية فى
٣١/٣/١٩٧٦ ، ودون بيان الاسباب التى قام على أساسها تحديد القيمة التى
قدرها للارض المبيعة بسرعة ما لحق اثمان الأراضى من زيادة كبيرة خلال

تلك الفترة • الأمر الذى يكشفه عن أن هذا التقدير لم يتم معاصرا لتاريخ شهر المقد ولا متفقا مع القيمة الحقيقية للأرض فى ذلك التاريخ •

ومن حيث أنه بالإطلاع على حكم محكمة الزيتون الجزئية الصادر بجلسة ١٩٧٦/١٢/٧ فى الدعوى الماثلة والقاضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى ، ويبين انها اقامت قضاها على أساس ان اختصاصها مقصور على المعارضة فى أوامر تقدير الرسوم القضائية • ولم تتبين المحكمة نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها باعتباره قانونا خاصا اسند بصراحة الاختصاص فى التظلم من أوامر تقدير رسوم التوثيق والشهر الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الأمر المتظلم منه • ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر فى أسباب حكمها ، ولم تدخل المحكمة فى اعتبارها عندما أمرت بإحالة الدعوى الى القضاء الادارى • وبناء عليه فإن حكمها بالإحالة الى محكمة القضاء الادارى لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبين وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وان ثمة سببا قانونيا آخر - خلاف ما استندت اليه محكمة الزيتون الجزئية فى حكمها بعدم الاختصاص والاحالة - يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أخرى هى محكمة شمال القاهرة الابتدائية الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى اصدر أمر التقدير المتظلم منه - كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة المختصة حسبما تقدم •

ومن حيث انه وقد قضت محكمة القضاء الادارى فى حكمها المطعون فيه بخلاف ما تقدم ، فرأت انها ملتزمة بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وفصلت فى موضوع النزاع بحكمها المطعون فيه فمن ثم تكون قد أخطأت فى تطبيق صحيح حكم القانون ، ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص مع ابقاء الفصل فى المصروفات •

فصله الاستنباط

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص وأبقت الفصل في المصروفات .

(طعن ١٥٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٣)

تراجع احكام المحكمة الادارية العليا على خلاف هذا المبدأ سبق نشرها .
بذات المبدأ حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٦ من فبراير ١٩٨٣ .
(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٥ ق عليا . وتراجع مجموعة مبادئ المحكمة الادارية العليا فى خمسة عشر عاما الجزء الثانى - دعوى - الحكم بمسئله الاختصاص والاحالة) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

اقامة العامل دعواه بالطعن على قرار التنب أمام محكمة القضاء الادارى - صلور حكم محكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص واحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية - أنه وأن كانت المنازعة تدخل أساسا فى اختصاص القضاء العادى الا أن حكم عدم الاختصاص يفيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالفصل فى الدعوى - أساس ذلك : المادة ١١٠ مرفعات .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المنازعة فى قرار تنب المطعون ضده تدخل فى اختصاص القضاء العادى باعتباره من العاملين بشركات القطاع العام وهى شرعية خاصة حسبما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وباعتبار أن التنب ليس من الجزاءات التأديبية المقرره صراحة فى نظام العاملين بالقطاع العام ويخرج

تبعا لذلك من اختصاص القضاء التأديبي ؛ الا أنه وقد أقام المطعون ضده دعواه بطلب الغاء قرار النذب أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية وقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة ، وحاز هذا الحكم قوة الشيء المقضى بعدم الطعن فيه ، وكان هذا الحكم يتطوّل على قضاء ضمنى باختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر المنازعة ، لأن الاختصاص الولاى سابق على الاختصاص النوعى ، فان المحكمة التأديبية المحالة اليها الدعوى تكون ملزمة بالفصل فيها وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ويكون الدفع بعدم اختصاصها ولائيا غير قائم على سند من القانون .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

تلتزم المحكمة اذ تحكم بعدم اختصاصها بالاحالة الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

يعتبر من قبيل الخطأ فى تطبيق القانون الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر الدعوى دون إحالتها الى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . والتزام المحكمة وهى تحكم بعدم الاختصاص بأن تحويل الدعوى الى المحكمة المختصة التزام مطلق لا تترخص فيه المحكمة ، ويعتبر أثر سبق الفصل فى الدعوى على فرض صحته من الأمور التى تقدرها المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع دون المحكمة التأديبية التى كفت يدعا عن الفصل فيه .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٣)

القاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الالتزام الواقع على المحكمة افعال عليها الدعوى بالفصل فيها - انما يكون متى كان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة صادرا من المحكمة المحبسة من تلقائها وليس مجرد اتفاق طرفي الدعوى على ذلك .

ملخص الحكم :

ان الالتزام الذي تفرضه المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها حتى ولو كانت غير مختصة ولائيا بنظرها انما يسرى على ما اذا كانت الاحالة قد تمت بناء على طلب طرفي الدعوى دون ان تحكم المحكمة المحالة منها الدعوى بعدم اختصاصها بذلك من تلقاء ذاتها . فاذا ما تبين للمحكمة المحال اليها الدعوى عدم اختصاصها بنظرها ان تحكم بعدم الاختصاص مع احالة الدعوى مرة أخرى الى المحكمة المختصة .

(طعن ١١٩٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٧)

القاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

التنازع السلبي في الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الادارية - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فيه - امناس ذلك : المحكمة الادارية العليا وهي آخر المطاف في نظام التبعج القضائي في مجلس الدولة ان تحدد جهة القضاء الاداري المختصة بنظر الدعوى غير مقيمة بتقليب أحد الحكمين لسبق صدوره على الآخر او لعدم الطعن فيه وهما لم ينهيها الخصومة في الدعوى - اساس ذلك : الا يترك هذا التنازع السلبي بلا رقابة من جهة تعالجه وتحسمه وحتى لا يؤدي الى العزمان من حق التقاضي - قضاء محكمة القضاء الاداري بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الادارية - قضاء المحكمة الادارية بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الأولى ثانية - حكم محكمة القضاء الاداري بعدم إعادة الدعوى اليها بعدم جواز نظرهما لسبق

الفصل فيها - غير صحيح - أساس ذلك : ان حكمها السابق بمسلم الاختصاص لم ينفه الخصومة في الدعوى - حكم المحكمة الادارية العليا بالقضاء الحكم المطعون فيه ويجوز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى - بالنزاع وباحالته اليها للفصل فيه .

ملخص الحكم :

ان الطعن في الحكم المطعون فيه يثير النزاع في المسألة التي فصلت فيها من أساسها ، وهي مسألة الاختصاص بنظر الدعوى ، اذ باقتصاص الحكم المطعون فيه على القضاء فيها ، تعتبر هي المسألة مثار النزاع التي يطرحها الطعن ويتعلق بها ، وللمحكمة الادارية العليا بما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه أن تنزل عليها حكم القانون دون أن يفل يدما عن أعمال ولايتها هذه ، ما قيل من نهائية الحكمين السلبيين من الاختصاص بنظر الدعوى قبل الحكم المطعون فيه الصادر في الخصومة فالثمة وفي الدعوى ذاتها بنتيجة تناول الاحالة بين المحكمتين بهما ، اذ فضلا عن أن كليهما ، على مقتضى ذلك لم ينفه الخصومة في الدعوى ، اذ لم يتصدىا كالثالث أيضا ، للفصل في موضوعهما ، وبهما وبالحكم المطعون فيه لم يحسم النزاع في مسألة الاختصاص ذاتها ، التي يثيرها الطعن فيه ، مما يستوجب أن يكون للمحكمة الادارية العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي في جهة القضاء الادارى المختصة بنظر الدعوى ، حيث لا يتعلق الخلاف بأى المحكمتين تختص بنظرهما فيها ، الكلمة العليا في هذه المسألة ، غير مقيدة بتغليب أحد الحكمين على الآخر لسبق صدوره على الثانى ، رغم مخالفة القانون ، أو لعدم الطعن فيه ، وهما لم ينهيا الخصومة في الدعوى ، حتى وصل أمرها الى المحكمة المطعون في حكمها ، كما أن التزام المحكمة المحال اليها بالاحالة محدود بالأسباب التي بنى عليها ، وهي وضع المدعى عندئذ ، وغنى عن البيان ، أن المحكمة الادارية العليا هي التي تحدد الاختصاص بين أى من المحكمتين عند تسلب كل منهما من الاختصاص وهي التي تقضى بالقول الفصل عند تعارضهما ، اذ من سلطتها وهي تفصل في الطعن في الحكم الأخير وهو ما يثير الطعن في سوابقيه ، أن تقرر أى المحكمتين تختص

بالدعوى ، حتى لا يترك أمر هذا التنازع بلا رقابة من جهتها تعالجه وتحسمه .
وحتى ولا تؤل الآخر ، كما ينتهى اليه الحكم الأخير الى الحرمان من حق
التقاضى .

ومن حيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى حدد طلباته فيها
بوضوح ، فى أنه يطلب « انفاذ القانون وتسوية حالته ومنحه الدرجة التاسعة
منذ دخوله الخدمة فى سنة ١٩٣٩ ليصل للدرجة الرابعة فى ١٩٦٢/٦/٣٠ ،
وأن هذا ما تقدم به الى الجهة المدعى عليها فلم تجبه اليه ، فأقسام
هذه الدعوى وبين أسانيد ذلك بأنه مقتضى تطبيق قرار مجلس إدارة
المؤسسة الصادر فى ١٩٦٢/٨/٢٩ بشأن تسوية حالة العاملين بها بعد
اسقاط - الالتزام الممنوح لشركة ليبون التى التحق بها أولا بالقانون ١٢٢
لسنة ١٩٦١ - والدعوى على هذا تكون وفقا لما ورد فى صحيفتها وكل ما
تضمنته جزء لا يتجزأ ، ويكمل بعضه بعضا تكون من اختصاص محكمة
القضاء الادارى منذ اقامها المدعى وتوجه بها اليها ، وهو ما زال على طلباته
لم يعدلها ومن ثم فلا معنى للوقوف عند ما تضمنته خاتمتها من أنه يطلب
تسوية حالته بارجاع اقدميته فى التاسعة وجعلها من فبراير ١٩٣٩ « اذ أن
ذلك محمول على ما قدمه مما سلف ذكره ومرتبط به ارتباطا لا يقبل التجزئة ،
فهو لم يرد بدعواه ، كما هو واضح ، الوقوف عند حد تعديل اقدميته فى
التاسعة بردها الى ذلك التاريخ ، بل أراد صراحة تدرجه بعدئذ على أساس
ترقيته من درجة الى أعلى كل أربع سنوات بعدها ، على ما يقضى به البند (٥)
من ذلك القرار ، ليبخل بذلك كما طلب - ولم تجبه الادارة للفئة الرابعة فى
يناير ١٩٦٢ - وليس بلوغه هذه الدرجة ، كما ذهب الى ذلك أثره أو احتمالا
لاجابته الى طلب ارجاع اقدميته الى التاسعة اذ هذا الطلب بعض ما طلبه فى
دعواه ، فهو لم يقف عنده بل طلب ، فى صراحة ووضوح ، تدرج اقدميته
الى الفئة الرابعة فى ١/١/١٩٦٢ ، وما تعلق به الحكم من أن التسوية التى
تجريها له الادارة فيما لو اجيب الى طلباته ، وهى لا زالت أمرا احتماليا ،
لا تعدو أثرا من آثار الحكم - غير صحيح ، لأن الدعوى وهى يحكم الاساس
الذى رفعت به الطلبات المطروحة فيها هى بلوغ الرابعة على أساس تدرجه

وفقاً للقاعدة السالفة الذكر ، فى ١/١/١٩٦٢ ، مما يدخل فى اختصاص المحكمة ، ولا يفرجها من اختصاصها أن تكون هذه الطلبات على غير أساس قانوناً ، لأن ما يترتب على عدم صحة الدعوى هو رفضها الا الحكم بعدم الاختصاص ، ولأن المحكمة ، كما هو مقرر ، هى التى تفصل فى أمر كون الدعوى صحيحة فتجيبه الى طلباته أو ترفضها ، ولا يقبل منها التنصل من اختصاصها بحجة أن اجابته لا زالت أمراً احتمالياً ، لأن هذا هو الموضوع الذى عليها بعد ثبوت اختصاصها الفصل فيه ، وينسجم الأمر فى خصوصية بحكمها فيه ، فلا معنى للاحتجاج بأن ذلك ما زال أمراً احتمالياً ، لأن فيه مصادرة على المطلوب ، ولا وجه لها ، ما دام أن طلبات المدعى تبلغ به المستوى الأول بما يجعلها متعلقة بأمر العاملين وماسة بمراكز من سبقوه اليه وهى من اختصاصها •

ومن حيث أن الحكم المعلن فيه خطأ فى تأويل القانون وتطبيقه فى قضائه ، بعد إعادة الدعوى اليه بحكم المحكمة الادارية بالاسكندرية ، بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من قبل محكمة القضاء الادارى بحكمها السابق ، اذ أنه لم يسبق لها أن تصدت لموضوعها ، بل اقتصر بحثها فى الحكم الذى اشارت اليه على مسألة الاختصاص منتهيا الى التسلب منه ، دون التعرض لموضوعها ومن ثم يكتسب حكمها قوة الأمر المقضى فى الخصوص ، ولا يعدو حكمها بعدم جواز نظر الدعوى مع تخلف موجه • أن يكون قضاء وبغير مقتضى للمرة الثانية منها بعدم الاختصاص • وهو من هذه الجهة أيضاً غير صحيح ، لأن الاختصاص بنظر الدعوى هو من هذه الجهة أيضاً غير صحيح ، لأن الاختصاص بنظر الدعوى منعقد لها منذ أقامها المدعى • على ما تقدم بيانه • وهو فوق ذلك غير صحيح فى ضوء ما آل اليه وضع المدعى ، مما أورده حكم المحكمة الادارية ، بإعادتها له ، اذ تتعلق الدعوى به ، وهو من عداد الموظفين الذى تختص به دعاوهم ، وتؤول على تعديل أقدميته فى درجة الأخيرة وما قبلها • ومن أجل ذلك يكون الحكم غير صحيح من كل وجه ، ونتيجة على ما سبق غير مقبولة لما يؤدى اليه من حرمان المدعى من التقاضى الادارى المنعقد لحاكمه نتيجة لتسلبها من الاختصاص غير مرة •

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه فو غير مضطه ، ويتبين لذلك القضاء بالغائه وبجواز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بها واعادتها اليها للفصل فيها .

فللهذا الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه ، بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبجواز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر النزاع وباحالته اليها للفصل فيه .

(طعن ٨٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٣ - بدأت هذا المعنى طعن ٧٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٣)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية - تنازع سلبي - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فيه - اساس ذلك - الحكم بعدم الاختصاص لم يفصل في موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان هيئة مفوضى الدولة قد طعنتم بمقتضى طعنهما المائل في الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى (دائمة التسويات) بجلسة ١٦٠ من فبراير سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ٢٢ القضائية سالفة الذكر ، وكان من المقرر انه يترتب على الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا طرح النزاع برمته امامها لتفصل فيه من جديد ، ويكون لها فى ذلك ما لمحكمة الدرجة الاولى من سلطة فى هذا الصدد ، فتحدد المحكمة المختصة بنظر النزاع على الوجه الصحيح الذى يتفق واحكام القانون ، وتبحث وقائع الدعوى وتعيد تقديرها من واقع ما قدم اليها من مستندات.

ومن واقع دفاع الخصوم ، وتطبيق القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على وقائع الدعوى وما الى ذلك . وفى ضوء هذا التكييف فان الطعن المائل اذ اثار مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص بين المحكمتين - سالتى الذكر فانه لا محيص والحالة هذه من التصدى لحكم هاتين المحكمتين - لتحديد اى منهما يعقد له الاختصاص بنظر النزاع ، اذ من الاصول المسلّمه التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأصحابها الا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هاتان المحكمتان ، مما لا مندوحة معه اذا ما اثير مثل هذا النزاع امام المحكمة الادارية العليا من ان تضع الأمر فى نصابه الصحيح فيتمتع على المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها اليها للفصل فيها . ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية اى حكم لقوات ميعاد الطعن فيه لأن مثل هذا الحكم لم يفصل فى موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشئ المحكوم فيه فى هذا الخصوص وانما اقتصر على النظر فى الاختصاص منتها الى التسلب منه .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك واذا كان الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه رقى الى الفئة الرابعة بمقتضى القرار الادارى رقم ٤٥٨ فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ فانه يكون شاغلا حتى وظائف المستوى الاول التى ينعقد الاختصاص بنظر منازعات العاملين الشاغلين لها لمحكمة القضاء الادارى ، الأمر الذى يتعين معه والحالة هذه ، القضاء بالفاء الحكمين الصادرين من محكمة القضاء الادارى فى الدعويين رقم ١١٤٩ لسنة ٢٧ القضائية ورقم ٧٦٢ لسنة ٣٢ القضائية سالتى الذكر وباختصاص محكمة القضاء الادارى (دائرة التسويات) بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

طعن ٧٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٣ - بذات هذا المعنى

طعن ٨٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

اختصاص - احالة - المادة ١١٠ مرافعات - التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ويمتنع عليها مفادرة البحث في مسألة الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعه المطروحه .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ مرافعات توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ويمتنع على المحكمة التي تحال اليها الدعوى أن تفادر البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعه ومدى سلامة الحكم الصادر بعدم الاختصاص الاسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالمنطقة .

ومن حيث أن الدعوى موجهه قرار ادارى نهائى استكمل مقوماته وتدخل فى الاختصاص الولائى والنوعى والمحلى كمحكمة القضاء الادارى بالمنصورة .

وليس دعوى موجهه الى وقف الاعمال الجديدة وهى من دعاوى الحيازة التى يختص بها القضاء المدنى المستعجل .

واذا قضت محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فإن هذا القضاء يكون قد جاء على خطأ فى تطبيق القانون وتاويله بما يوجب الحكم بالفائه وباعادة الدعوى اليها لتفصيل فيها مجددا .

(طعن ٥٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)

ثانيا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا :

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المادة ١٣ مكر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى - اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى -
المحكمة الادارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة
من اللجان القضائية الخاصة بتحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص
ملكية الاراضى المستولى عليها او التى تكون محلا للاستيلاء لتحديد ما يجب
الاستيلاء عايه قانونا - يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا نظر
الطعون فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية والخاصة بتوزيع
الاراضى المستولى عليها على المنتفعين - اساس ذلك - الحكم بعدم الاختصاص
والاحالة الى محكمة القضاء الادارى - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم به ان ترتيب المحاكم وتحديد اختصاصها
من النظام العام الامر الذى يخول المحكمة ان تتصدى من تلقاء نفسها
لبحث مدى اختصاصها بنظر الطعن لتنزل حكم القانون فيه ويبين من
مطالعة نص الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ١٣ مكر (١) من المرسوم بقانون
رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى انها يقضيان بتشكيل
لجنة قضائية او اكثر تختص دون غيرها عند المنازعة بما يأتى :

١ - تحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى
المستولى عليها او التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للقرارات المقدمة من
الملك وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

٢ - الفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على
المنتفعين وتنص الفقرة الرابعة على انه استثناء من احكام قانون السلطة
القضائية يتمتع على المحاكم النظر فى المنازعات التى تختص بها اللجان
القضائية المشار اليها ، وتحال فورا جميع المنازعات المنظورة امام جهاز

القضاء ما دام باب المرافعة لم يقفل فيها الى تلك اللجان والفقرة الخامسة على أنه يجوز لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة ، ويرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك وواضح من النص المذكور . وتقضى المادة ١٣ مكررا (٢) على أنه فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجنة القضائية نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى . وواضح من النصوص المتقدمة أن المحكمة الادارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للاصلاح الزراعى فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكررا وهى الخاصة بتحقيق الاقارارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانونا وبهذه المثابة لا تختص هذه المحكمة بنظر الطعون فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية المذكورة فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المنتفعين وهى المنصوص عليها فى البند (٢) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكررا (١) سالفة الذكر على أساس أن اختصاصها بنظر هذه المنازعات هو اختصاص استثنائى من القاعدة العامة التى تجمل الاختصاص بنظر الطعن فى القرارات الادارية النهائية لمحكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن وحالته بحالته الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيه عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

مناطق اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا بالاستيلاء على الاراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى او أن يكون النزاع متعلقا بفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء - اذا كان اختصاص اللجان القضائية مناطق قانون آخر من غير قوانين الاصلاح الزراعى لا تكون المحكمة الادارية العليا مختصة بالطعن فى قرار اللجنة القضائية - مثال : المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عنه - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى مناطق المادتين ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ، ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . وطبقا لهذين النصين يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا بالاستيلاء على الاراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون النزاع متعلقا بفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء طبقا لقرارات المقدمة من الملاك وفقا لاحكام هذه القوانين أما اذا كان اختصاص اللجنة القضائية بنظر النزاع مناطق قانون آخر من غير قوانين الاصلاح الزراعى فان المحكمة الادارية العليا لا تكون مختصة بنظر الطعن فى قرار اللجنة القضائية الصادر عن النزاع اذ أن اختصاصها طبقا للقانونين رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المعدل للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٩ هو اختصاص استثنائى أضفاه عليها المشرع بنصوص خاصة فى هذين القانونين .

ومن حيث أن اختصاص اللجنة القضائية للأصلاح الزراعى بنظر النزاع المروض برده الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير أموال الدولة والتصرف فيها ويجرى « تختص اللجنة القضائية للأصلاح الزراعى الواردة فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتمويض عن آكله » .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى هي المحكمة صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الادارية ومن ثم تكون هي المحكمة المختصة بنظر الطعن فى قرار اللجنة القضائية المروض .

ومن حيث أن المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها كما تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة » .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٢)

البيان :

المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات مجالس تاديب الطلاب - اساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التاديب والتي تعتبر بمثابة احكام ان تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أى جهة أعلى - لا يتوفر الشرط المتقدم فى قرارات مجالس تاديب الطلاب الذى يجوز التظلم منها الى رئيس الجامعة وفقا لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ :

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت
اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة في الاحكام الصادرة
من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن
اختصاص نظر الطعن المائل المقدم اليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب
بجامعة طنطا اذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى (دائرة
الافراد) التى تختص - وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر
الطلبات المقدمة من الافراد بالغاء القرارات الادارية النهائية واذا كان قضاء
هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس
التأديب بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فيها
امام المحكمة الادارية العليا الا ان مناط هذا القضاء ان تكون هذه القرارات
نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها امام أى جهة اعلى الامر الذى لا يتوافر
فى القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه الى رئيس الجامعة على ما تقضى
به المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢

ومن حيث انه لا كان ما تقدم فقد تمّين الحكم بعدم اختصاص
المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى (دائرة
الافراد) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء
الفصل فى المصروفات للمحكمة المذكورة .

ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت
اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة في الاحكام الصادرة
من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن اختصاص
نظر الطعن المائل المقدم اليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا
اذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى (دائرة الافراد) التى
تختص - وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر الطلبات المقدمة من
الافراد بالغاء القرارات الادارية النهائية واذا كان قضاء هذه المحكمة قد

جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا أن مناط هذا القضاء أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها امام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتوافر فى القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه الى رئيس الجامعة على ما تنص به المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تمعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى (دائرة الافراد) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء الفصل فى المصروفات للمحكمة المذكورة .

(طعن ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣)

تعليق :

حكمت المحكمة الادارية العليا (الدائرة المستحدثة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) فى الطلب رقم ٦ لسنة ١ فى الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق باختصاصها بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، اذ يجرى على قرارات هذه المجالس بالنسبة الى الطعن فيها ما يجرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، أى يطن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادتين ٢٢ و ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

ثالثا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية - علم وجود اختصاص علم اصيل واختصاص استثنائي لأى من هاتين الهيئتين اشترك كل من الهيئتين فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ

**الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين -
توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينها وفقا لأهمية
النزاع .**

ملخص الحكم :

متى كان المرجع فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية هو الى أهمية النزاع وكان تقدير هذه الأهمية يقوم على أسس واقعية منضبطة على نحو ما سلف بيانه مردها الى المستوى الوظيفى وخطورة المسؤولية والدرجة المالية ومقدار المرتب وما الى ذلك من ضوابط ومعايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية ومثيلات كل منها ، لقيام الفارق بينها بحكم طبائع الاشياء . فليس ثمة اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائى لآى من هاتين الهيئتين ، بل مشاركة فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه هذه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين ، وتوزيع لهذا الاختصاص بين الهيئتين المذكورتين بمراعاة التدرج القضائي بينهما وفقا لأهمية النزاع بما يجعل كل منهما أصيلة فيما أسند اليهما الاختصاص بنظرة معزولة عما سواه . وآية ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من قولها : « وكل ذلك بحيث تختص محكمة القضاء الادارى وحدهما بالفصل نهائيا فيما نص عليه فى البتدين أولا وسادسا ، تختص بالاشتراك مع المحاكم الادارية بالفصل فيما نص عليه فى البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا وسابعا » ، وهذا الاختصاص المشترك بالفصل فيما نص عليه فى البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون فى شئون الموظفين العموميين هو ما تحدثت عنه المادتان ١٣ و ١٤ منه ، ووزعت فيه الاختصاص بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بصفة نهائية على أساس أهمية النزاع بما يتمشى مع التدرج القضائي بين كل من هاتين الهيئتين . ومما يؤكد هذا النظر ما ورد فى كلتا المادتين المشار اليهما من قول الشارع د عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة

العالية أو بالضباط ، فى المادة الأولى ، وعدا ما تختص به المحاكم الادارية فى الثانية ، الأمر الذى يفيد تبادل الاستثناء بين الهيئتين ، وما بدأ الشارع بالمحاكم الادارية الا اقتصادا فى العبارة وايجاز فى السرد .

(طعن ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

مناطق توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية هو أهمية النزاع - استناد هذا المعيار الى قاعدة مجردة مردعا الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التى يشغلها فى التدرج الوظيفى وأهميتها - انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية - علم ارتباطه بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد فى قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عبارة «الموظفين الداخلين فى الهيئة فى الفئة العالية» الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة - وجوب فهمها على أنها وصف عام للضباط الذى يتخذ أساسا لتقدير الأهمية سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد فى قانون نظام موظفى الدولة أو فى ميزانية الدولة العامة أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومى خاضع لأحكام قانون آخر - شمول قاعدة توزيع الاختصاص الوارد فى المادة ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين سواء الخاضعين منهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين - صفة الموظف الداخل فى الهيئة فى عرف الاصطلاح الجارى فى النظام الحكومى تتوافر فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تصف عليه بحرفيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها - علم التقيد بوجوب التزام حرفية تعبیر « الموظفين الداخلين فى الهيئة فى الفئة العالية » بمدلوله اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - حجة ذلك .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة نص فى المادة ١٣ منه على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية : (١) بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البند « ثالث »

و « رابعا » و « خامسا » من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط وفى طلبات التمييز المترتبة عليها . (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم ، . ونص فى المادة ١٤ على أن « تختص محكمة القضاء الإدارى بصفة نهائية بالفصل فى الطلبات والمنازعات المنصوص عليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية ، . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه خاصا بهاتين المادتين « ٠٠٠٠ » وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الإدارى بحسب النظام الحالى الذى تتحمل فيه وحدها عبء الفصل فى هذه الكتلة الهائلة من القضايا ٠٠٠ لن تستطيع والحالة هذه الفصل فى القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك كى تستقر الأوضاع الإدارية ولو زيد عدد دوائرها أضعافا . لذلك كان لابد من علاج هذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الإدارى وبين المحاكم الإدارية على أساس أهمية النزاع ٠٠٠ ، . ويتضح من هذا أن مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى وبين المحاكم الإدارية - بمرعاة التدرج القضائى بينهما - هو أهمية النزاع ، ويستند معيار الأهمية فى هذا المقام الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته منظورا إليها من حيث مرتبة الموظف المستمدة من مستوى الوظيفة التى يشغلها فى التدرج الوظيفى وأهميتها . ومتى كان الفاصل فى تعيين الاختصاص القائم على أهمية النزاع هو هذا المعيار المجرد فإنه ينطبق كلما تحققت حكمته التشريعية غير مرتبطة بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد فى إطار قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، والافات هذه المحكمة - ففهم عبارة « للموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية » الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أنها وصف عام على سبيل الحصر للضباط الذى يتخذ أساسا لتقدير الأهمية ، سواء طابق هذا الوصف الاصطلاحى الوارد فى قانون موظفى الدولة أو فى ميزانية الدولة العامة ، أو صيادف حالة واقعية مماثلة

قائمة بموظف عمومى خاضع لأحكام قانون آخر ، ذلك أن المشرع فى قانون مجلس الدولة لم يخص بالعبارة آنفة الذكر الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية بحسب تعريفهم فى قانون نظام موظفى الدولة والجداول الملحقه به أو فى ميزانية الدولة العامة الخاصة بالحكومة المركزية فحسب ، وإنما اتبع هذه المصطلحات على حكم الغالب ، وعنى بذلك من فى مستواهم الوظيفى من حيث طبيعة العمل ونوع الوظيفة ومرتبها فى مدارجها بما لا يمنع من تأويل هذا الاصطلاح بما يقابله ويتعادل معه معنى ومدلول فى مفهوم التواعد واللوائح التى تحكم حالة الموظفين العموميين فى كل مصلحة أخرى أو هيئة عامة من الهيئات التى تستقل بأنظمة خاصة لموظفيها وميزانياتها ولا تلتزم النظام الوظيفى أو المالى المتبع فى شأن الموظفين الحكوميين ، وبذلك تشمل قاعدة توزيع الاختصاص الواردة فى المادتين ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين كافة وتتنوع لهم جميعا ، الخاضعين منهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين ، تحقيقا للمساواة بينهم فى المعاملة القضائية كما هو الحال بالنسبة الى الموظفين العموميين ذوى الكادرات الخاصة الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة - كرجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - ولا يحكمهم قانون نظام موظفى الدولة أساسا ، وكما هو الحال كذلك بالنسبة الى موظفى المؤسسات العامة الداخلة فى اطار الدولة الصام وفى نطاق وظيفتها الادارية بعد اذ امتد نشاط هذه الاخيرة الى مختلف المرافق التى يتبعها موظفون عموميون ولا تتقيد بالأوضاع والنظم المالية المقررة لموظفى الادارة الحكومية سواء فى تبويب الميزانية أو فى تقسيم الوظائف والدرجات ، كما لا تلتزم مصطلحاتها بنصها وتعبيراتها بل تنفرد بنظمها وتعبيراتها الخاصة وإن قارب فيها ترتيب الوظائف وطبيعتها ومستوياتها نظائرها فى الكادر العام . ومن ثم فإن صفة الموظف الداخلى فى الهيئة فى عرف الاصطلاح الجارى فى النظام الحكومى تتوافر فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية ، متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها حسبما يتلاءم مع طبيعة نظام المؤسسة

وأوضاع ميزانيتها ومركزه فيها ، فهو ، فى الحكومة غيره فى المؤسسة بيد أن المركز القانونى لطلبهما واحد ، وبالتالى فإن حكمها من حيث الاختصاص باعتباره أثرا من الآثار المترتبة على هذا المركز واحد كذلك . وبالقياس ذاته تتحدد الفئة العالية ، فما هذه التسمية الا مظهر الأهمية التى هى معيار توزيع الاختصاص ، وتتحقق هذه الأهمية بتوافر عناصرها بالفعل فى أى صيغة رتبت ، فيعرف نظراء الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية فى المؤسسات العامة بحقيقة أوضاعهم الوظيفية والمالية لا بوصفهم وتسمياتهم . ومتى كان الأمر كذلك فلا تعديل ولا تغيير فى قواعد الاختصاص بل أعمال لها وتطبيق صحيح لضوابطها بروحها ومغزاها بما يتفق وحكمة التشريع ويتلاءم مع طبيعة نظم التوظف وتقسيم الوظائف والدرجات وأوضاع الميزانية التى تقررها اللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة . أما الاستمساك بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية » بالمدلول اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فلزم ما لا يلزم ، بل اعراض عن مفهوم القانون ذاته فيما يتعلق بالموظفين الشاغلين للوظائف العليا ذات جوهر قصد الشارع فى قانون مجلس الدولة بما قد يفضى الى الخروج المربوط الثابت انذين لا يدخلون فى نطاق تقسيم الوظائف الداخلة فى الهيئة المنصوص عليه فى المادة الثانية من قانون نظام موظفى الدولة ، وهو تقسيم هذه الوظائف الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتقسيم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للادارى وفنى وكتابى للثانية ، اذ لم ترد وظائفهم فى الجدول الثانى المرافق لهذا القانون ضمن وظائف الكادر الفنى العالى والإدارى ، وهو منطلق غير مقبول ان يخرج أفراد هذه الفئة من الموظفين من اختصاص محكمة القضاء الإدارى ويخضعون فى منازعاتهم الإدارية لولاية المحاكم الإدارية ، مع أن وظائفهم فى مدارج السلم الإدارى تتعادل وتتساوى مع وظائف الكادر الفنى العالى والإدارى المقررة بهذا الوصف فى الجدول الثانى من القانون ، الأمر الذى يتنافى مع ما قصده

الشارع من جعل أهمية النزاع المشتقة من مرتبة الوظيفة مناط تحديد الاختصاص .

(طعن ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨ ، طعن ٩٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - مناطه أهمية النزاع - معيار هذه الأهمية مجرد - مرده طبيعة النزاع في ذاته - مرتبة الموظف مستمدة من مستوى وظيفته التي تصفى على منازعاته الأهمية التي تحدد جهة الاختصاص - تعلق النزاع بموظف داخل الهيئة من الفئة العالية وتأثيره على مراكز الموظفين من هذه الفئة يجعل الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ينص في المادة (١٣) منه على أن « تخصص المحاكم الإدارية ١ - بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وخامسا عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط في الاقليم المصري وعدا ما يتعلق منها بموظفي الحلقة الاولى وما فوقها في الاقليم السوري وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، ٢ - بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم وتنص المادة (١٤) على أن تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في كل الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المادة ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ - عدا ما تختص به المحاكم الإدارية - وقد جاءت أحكام هاتين المادتين ترديدا لما نصت عليه المادتان ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة وقد جاء بالذكر

الايضاحية لهذا القانون الاخير خاصا بهاتين المادتين ٥٥٥٠ و ٥٥٥١ وعن
البيان أن محكمة القضاء الادارى بحسب النظام الحالى الذى تتحمل فيه
وحدها عبء الفصل فى هذه الكثرة الهائلة من القضايا ٥٥٠ لى تستطيع
والحالة هذه ، الفصل فى القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك ،
كى تستقر الأوضاع الادارية ولو زيد عدد الدوائر أضعافا ، لذلك كان
لابد من علاج لهذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة
القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية على أساس أهمية النزاع ٥٥٠ ، ٥٥٠٠ .

ويتضح من ذلك حسبا سبق وقضت به هذه المحكمة من أن مناط
توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية -
بمراعاة التدرج القضائى بينهما ، هو أهمية النزاع ويستند معيار الأهمية
فى هذا النزاع الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة
خطورته منظورا اليه من حيث مرتبة الموظف مستمدة من مستوى الوظيفة
التي يشغلها فى التدرج الوظيفى وأهميتها وفى ضوء ذلك فان مرتبة الموظف
مستمدة من مستوى الوظيفة التى يشغلها هى وحدها التى تضى
على منازعاته قدرا من الأهمية تتحدد بمقتضاء الجهة ذات ولاية الفصل
فيها ومن ثم فانه كلما تعلق النزاع بموظف داخل الهيئة من الفئة العالية
وكان الفصل فيه يؤثر على مراكز الموظفين من هذه الفئة ينعقد الاختصاص
لمحكمة القضاء الادارى .

(طعن ٥٩٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

وظيفة مدرس مادة الطبيعة بمرتبة قدره ٥٥٠ ج شويأ مضافا اليه
٥٠ ج نظير الاشراف على المعامل - هى فى القمة من الوظائف الفنية فى مرفق
التعليم - عدم وجود كادر خاص بموظفى كلية فيكتوريا - لا يجرى هذه
الوظيفة من أهميتها التى هى مناط تعيين الاختصاص - الفراض قيام علاقة

المدعى بكلية فيكتوريا على رابطة أساسها عقد استخدامه - أحكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لائحي يخضع لأحكام القانون العام - عدم وجود التنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبها بذلك - اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرارات الصادر بفصله .

ملخص الحكم :

ان وظيفة مدرس مادة الطبعة التي كان يشغلها المدعى ومرتبته الذي كان يتقاضاه وقدره ٥٥٠ جنيها سنويا مضافا اليه ٥٠ جنيها - نظير الاشراف على المعامل والمعمل الذي يحمله - وهو الدكتوراه من جامعة سفيلد - هذه الوظيفة هي في القمة من الوظائف الفنية في مرفق التعليم . ولا يقدم في هذا أو يجرى الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعته خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص عدم وجود كادر خاص بموظفي كلية فيكتوريا ، ذلك أن مرتب وظيفة المدعى يصعد الى مستوى يناهز المرتبات العالية في الدولة ، الأمر الذي يجعله في حد ذاته يدخل في نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفي الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الامر - فيما يتعلق بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية - كون علاقته بكلية فيكتوريا كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذي ظل معاملا بأحكامه ، لأنه على فرض صحة هذا التكييف فإن أحكام العقد ذاتها تكون هي القاعدة التنظيمية التي تحكم حالته والتي تضعه في مركز لائحي يخضع لأحكام القانون العام . وهي مع ذلك لا تمنسح من سريان أحكام نظام التوظيف في حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد . ولا تنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو من الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما . ولما تقدم من أسباب ، فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

المبدأ :

وظيفة مرشد هيئة قناة السويس - وظيفة فى القمة من الوظائف الفنية لهيئة قناة السويس - اغفال تبويب هذه الوظيفة بين وظائف كادر موظفى هيئة القناة ودرجاته والاكتفاء برصد مبلغ اجمالى للارشاد فى ميزانية الهيئة لاعتبارات تتعلق بوضع هذه الوظيفة - لا يجرى هذه الوظيفة من اهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتى هى مناط تعيين الاختصاص افتراض قيام علاقة المرشد بهيئة قناة السويس على رابطة اساسها عقد استغداه - عدم اعتبار هذا العقد عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص - احكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه فى مركز لائعى يخضع لاحكام القانون العام - سريان احكام لائحة موظفى الهيئة فى حقه بما لا يتعارض مع ما هو وارد فى العقد - عدم وجود تناقض بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا فى الهيئة او فى الفئة العالية او مشبها بذلك حكما - اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بفصل المرشد .

ملخص الحكم :

ان وظيفة مرشد - التى كان يشغلها المدعى والموصوفة فى الميزانية بانها دائمة - هى فى القمة من الوظائف الفنية بهيئة قناة السويس ، وفى الذروة منها دقة وخطورة . وبداهة هذا النظر تتجلى من طبيعتها بحكم كونها عصب النشاط الملاحي فى مرفق المرور بالقناة . ولا يقدح فى هذا او يجردها من اهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتى هى مناط تعيين الاختصاص خلو الجداول الواردة بالكادر الخاص بموظفى هيئة القناة من النص عليها بين مختلف الوظائف الفنية والادارية والكتابية التى تضمنها ومنها ما يشغلها موظفون معتبرون من الفئة العالية وهم دون المرشدين . كما لا يقلل من اهمية هذه الوظيفة كون مرتبها الاصلى بغير العلاوات والاضافات زهيدا نسبيا بالمقارنة بالاجر الكلى الذى يتقاضاه المدعى فعلا بسائر مشتعلاته والذى لا يتمثل فى هذا الراتب الرمزى فحسب بل يرقى الى رقم عريض فى نهاية كل شهر تبعا لعدد السفن

التي يتولى مهمة ارشادها ، ذلك أن هذه الاضافات انما هي معتبرة
مكملة للراتب الأصلي . بيد أنه لما كان حدا الأعلى مرنا دائب التفاوت
وغير ثابت ، وكانت تصعد بالراتب الى مستوى يناهز أعلى المرتبات في
الدولة أو يفوقها قدرا ، فقد اقتضى وضعها الخاص الذي انفردت به
اغفال تبويبها بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته ، والاكتفاء
بأدراج مبلغ اجمالي للارشاد في ميزانية الهيئة . وحسب وظائف المرشدين
دليلا على أهميتها أن المبلغ الذي اعتمد لها في البند ٩٤٢ ص ٢٦ من
ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ هو مليون من الجنيها ، وهو
مبلغ طائل لو قورن بالاعتمادات المرسودة لسائر الوظائف الدائمة الأخرى
في الهيئة . على أن المرتب الرمزي المجرد للمدعي في حد ذاته هو داخل
في نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفي
الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعي فلا يغير من الامر فيما يتعلق
بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية كون علاقته بهيئة قناة
السويس كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذي ظل مغاملا
بأحكامه ، لأنه على فرض صحة هذا التكييف في الجدل المحض فان أحكام
العقد - وهو ليس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه
القانون الخاص - تكون هي القاعدة التنظيمية التي تحكم حالته
والتي تضعه في مركز لائحي يخضع لأحكام القانون العام . وهي مع ذلك
لا تمنع سريان أحكام لائحة موظفي الهيئة في حقه فيما لا يتعارض مع ما هو
وارد بهذا العقد طبقا لنص المادة ٩٥ من تلك اللائحة التي لا تزال قائمة
ونافذة ، بقطع النظر عن الطعن فيها أمام القضاء ما دامت لم تلغ بعد .
ولا تنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخل في الهيئة أو من الفئة
العالية أو مشبها بذلك حكما ، إذ نصت المادة الرابعة من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « الوظائف
الداخلية في الهيئة اما دائمة واما مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية » .
ونصت المادة ٢٦ منه في شقها الأخير على ما يأتي : « أما الموظفون
المعينون على وظائف مؤقتة فأحكام توظيفهم وتدابيرهم وفصلهم يصدر
بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد

وبعد اخذ رأى ديوان الموظفين ، • وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالموافقة على الشروط الواردة بنموذج عقد الاستخدام الذى أعده ديوان الموظفين • ولما تقدم من أسباب فان الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية •

(طعن ٩٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - دخوله فى اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية •

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات ، قد استثنت من ذلك ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، فجعلته من اختصاص محكمة القضاء الادارى • فاذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية (بالكادر الادارى) فهو بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الادارى •
(طعن ٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ ، طعن ٣٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

كتاب العدل - توليهم اعباء وظيفة عامة منذ قانون كتاب العدل المشتملى المؤرخ ١٩٢٩/١٠/١٥ - مماثلة مركزهم لمركز الموظفين من الدرجة

الأولى - دخول المنازعات المتعلقة بهم في اختصاص محكمة القضاء الإداري
دون المحكمة الإدارية .

ملخص الحكم :

ان كتاب العدل ، بحكم منصبه ، يعتبر - منذ أن كان خاضعا لقانون
كتاب العدل العثماني المؤرخ ١٥/١٠/١٩٢٩ والنافذ بالاقليم السوري -
من عناصر الإدارة ويسهم في تسيير مرفق عام وهو اذ يقوم بتنظيم وتوثيق
العقود وغير ذلك مما وكله اليه المشرع انما يخضع لرقابة وزارة العدل
في التدرج الرئاسي وكونه يتقاضى عائدات بدلا من الرواتب فذلك لا يمنع
من القول انه كان يتولى اعباء وظيفة عامة ومركزه لانحى تحكمه قواعد
القانون العام . ولا ريب أن مركز كاتب العدل يعتبر مماثلا لمركز الموظفين
من الحلقة الاولى يؤكد ذلك أن قانون كتاب العدل الجديد رقم ٥٤
لسنة ١٩٥٩ قد صنف وظائفهم في المرتبة الخامسة فما فوق وهي مراتب
الحلقة الاولى حسب قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ الصادر في
١٠/١/١٩٤٥ ولذلك يكون الاختصاص منعقدا لمحكمة القضاء الإداري
دون المحكمة الإدارية .

(طعن ٧٩ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/٩/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري -
الناء قرار ايفاد الطالب المتطوع بالجيش وملاحقته بالنفقات الدراسية
بالتضامن مع كفيله - دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم
الإدارية - حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها وحالة الدعوى الى المحكمة
الأولى صحيح - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لا اختصاص للمحكمة الإدارية بنظر الغاء قرار ايفاد الطالب المتطوع
في الجيش في البعثة وملاحقته بالنفقات الدراسية بالتضامن مع الكفيل

على أساس أن المنازعة تدور حول أحكام عقدين إداريين وعلى أن اختصاص المحاكم الإدارية مبني على سبيل الحصر وليس فيه مثل هذه المنازعة وأن اختصاص محكمة القضاء الإداري بكل ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري أعم وأشمل من اختصاص المحكمة الإدارية ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم الاختصاص قد أصاب وجه الحق في قضائه وكذلك في حالته الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري المختصة إذ المحكمة الأولى والثانية تنظران المنازعة لأول مرة أي تمتبران في درجة واحدة في هذا الصدد كما أنهما تتبعان جهة قضائية ذات وظيفة واحدة وليس في قانون أصول المحاكمات المدنية ما يمنع منها .

(طعن ١٠٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

موظفو مصلحة الجمارك - تحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بهم - مرد هذا إلى تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي وبالنظر إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها - المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذ قانون الموظفين معياراً في هذا التصنيف - مثال .

ملخص الحكم :

لئن كان ملاك موظفي الجمارك السوري قد خلا من تقسيم وظائفه إلى حلقات على غرار التقسيم المفصل في قانون الموظفين الأساسي ، إلا أنه ليس مؤدى هذا أن يعتبر جميع موظفي تلك المصلحة في عداد موظفي الملاك الأدنى الذين تنظر المنازعات الخاصة بهم المحكمة الإدارية ، بل المرد في تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي هو بحكم طبائع الأشياء إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها . وغنى عن القول أن المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذ قانون الموظفين

الأساسى معيارا فى هذا التصنيف ، فان كان المرتب يرقى بالوظيفة الى الحلقة الأولى فما فوقها فان الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الموظفين يكون معقودا لمحكمة القضاء الادارى ، والا فانه يكون للمحكمة الادارية ٢-

فاذا كان الثابت أن المدعى قد رفع الى الدرجة الخامسة واستحق بذلك راتبا يوازى الراتب المقرر للدرجة الثانية بالمرتبة الخامسة الداخلة فى الحلقة الأولى بحسب المادة السادسة من قانون الموظفين الأساسى ، فان المنازعة تكون والحالة هذه من اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحكمة الادارية وذلك بالتطبيق لأحكام المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، واذ فصلت المحكمة الادارية بدمشق فى موضوع هذه الدعوى فانها تكون قد جاوزت اختصاصها ، ويكون الطعن فى هذا الحكم - وقد قام على عدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى - على أساس سليم من القانون ، مما يتعين معه قبوله شكلا ، والقضاء فى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى جميعا ، بما فى ذلك مصروفات هذا الطعن ما دام قد أقامها - كما هو ثابت من صحيفة افتتاحها - أمام « دائرة المحكمة الادارية المنعقدة فى دمشق » بالعريضة المودعة ديوان المحكمة فى ١٥ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٩ فى ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٢١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٩ والمعمول به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد نشر فى يوم اصداره ، ولا عذر له فى الفهم بأنه إنما قصد محكمة القضاء الادارى الموازية للمحكمة العليا المفاعة ، ما دام القانون المشار اليه يفرق فى التكوين والتشكيل بين المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الادارى وكذلك فى توزيع الاختصاص بينهما ، والمدعى وشأنه فى رفع دعواه من جديد أمام المحكمة المختصة ان كان ما زال لذلك وجه .

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

المنازعة حول استحقاق أو عدم استحقاق مكافأة عن أعمال إضافية - تعتبر منازعة في مكافأة - اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، والضباط .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مثار المنازعة هو ما إذا كان المطعون عليه يستحق أم لا يستحق مكافأة عن الأعمال الإضافية التي أداها في غير أوقات العمل الرسمية خلال مدة معينة ، فإن الدعوى تكون - طبقاً للتكييف القانوني السليم - عبارة عن منازعة في مكافأة مما تختص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة إلى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط ، وذلك أعمالاً للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم فإن المحكمة الإدارية تكون قد خالفت القانون بقضائها بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى ، بناء على تكييفها لها تكييفاً خاطئاً يصورها بأنها دعوى تعويض نظير ما حل بالمدعى من ضرر لامتناع وزارة المالية عن الموافقة على تقرير مكافآت له ولزملائه .

(طعن ٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٥)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

المنازعة في استحقاق بدل التخصيص من علمه تعتبر منازعة في واتب - اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط - عدم صدور قسراء مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصيص - لا أثر له في تحديد الاختصاص .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن مثار المنازعة هو فى الواقع من الامر ما اذا كان المطعون عليه يستحق بدل تخصص أو لا يستحقه ، فان الدعوى تكون فى حقيقتها منازعة فى راتب ، اذ أن هذا البدل هو فى حقيقته من الرواتب الاضافية ، وبذلك تختص المحاكم الادارية بالفصل فى المنازعات الخاصة بها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية والضباط طبقا للبندين الأول والثانى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك سواء صدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص الذى يستحقه المطعون عليه زملاؤه أم لم يصدر ، ولا أثر لذلك فى تحديد الاختصاص الذى يقوم على تكييف الدعوى باعتبارها منازعة فى راتب ، وانما تستظهر المحكمة المختصة أثر عدم صدور هذا القرار كعنصر من عناصر المنازعة عند الفصل فى موضعها ، وهل هو من المقومات الأساسية لمثل هذا الراتب الذى لا يقوم الا به ، أم لا .

(طعن ٣٤٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالتعيين فى وظائف العهد والشايخ - من المنازعات المتعلقة بموظفين من غير الفئة العالية - اختصاص المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا ورابعا وخامسا) من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى

الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٨ المشار إليها على : « الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعون فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة الترقية أو بمنح علاوات » . ومقتضى هذين النصين أن المحاكم الادارية تختص وحدها بصفة نهائية فى نظر الدعاوى الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة باستثناء الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية والضباط . ولا جدال فى أن العمدة بحكم منصبه عامل أساسى فى البنيان الادارى بالاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة اذ يمثل الادارة المركزية فى القرية ويسهم بقسط كبير فى تسيير مرافقها العامة فهو بهذه المثابة من موظفى الدولة العموميين ، يتولى أعباء وظيفة عامة فى الدرج الرياضى ، ويتمتع بسلطات عديدة ، وتحكمه اللوائح العامة ، ويصدر القرارات الادارية فى حدود اختصاصه ، ولو كان لا يتناول مرتباً ولا يعتزل مركزه عند بلوغه سناً معينة . يؤكد ذلك أن المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب نصت على أنه « لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل فى ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدميها وكذلك العمدة » ، ونصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة : كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل فى ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية أو القروية وكل موظفى ومستخدمى وزارة الاوقاف والمعاهد الدينية ، وكذلك العمدة والمشايخ » . ولما كانت وظائف العمدة والمشايخ ليست من بين الوظائف الداخلة فى الهيئة من الفئة العالية ، فان المنازعات المتعلقة بالتعيين فيها لا تختص بها محكمة القضاء الادارى ، وانما تكون من اختصاص المحاكم الادارية بصفة نهائية .

(طعن ٣٢٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعنا في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية - تعد في النظر الصحيح قانونا قرارات بالتعيين مالا في وظيفة العمدية - اختصاص المحاكم الادارية بها دون محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الادارية بنظر الدعوى بمقولة أن القرارات التي تصدر من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعنا في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية هي من القرارات الادارية النهائية التي نصت عليها الفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والتي تختص بها محكمة القضاء الادارى ، فان قرارات اللجنة المشار اليها تعد في النظر الصحيح قانونا ، قرارات بالتعيين مالا في وظيفة العمدية وتندرج تحت الفقرة ٣ من المادة الثامنة سابقة الذكر وتختص بها المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الادارى لعدم تعلقها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط . ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله .

(طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

تنازع سلبي في الاختصاص بين المحكمة الادارية لوزارة الداخلية وبين محكمة القضاء الادارى - حكم المحكمة الادارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعد صدور حكمي علم الاختصاص مع الاحالة - الطعن في الحكم الاخير يحرك رقابة المحكمة الادارية العليا على الحكمين السابقين رغم فوات ميعاد الطعن فيهما - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه الصادر منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو فى واقع الأمر محمول على حكمها الاول القاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، واذا كان هذا الحكم لم يطعن فيه فان اتصال المحكمة الادارية بالدعوى بعد احوالها اليها من محكمة القضاء الادارى قد طرح عليها هذا الذى سبق لها القضاء فيه وبذلك فرض عليها حكمها المطعون فيه فجدد بذلك هذا التنازع السلبى الذى تخالفت فيه وجهتا النظر بينها وبين محكمة القضاء الادارى . ولو صح بازاء الطعن الحالى الاقتصار على مراقبة الحكم المطعون فيه دون مبناه الذى قام عليه لانتهى الامر ببقاء التنازع السلبى بلا رقابة مهينة تعالجه وتحسمه وهى نتيجة تقضى الى قصور فى العدالة وانكار للقضاء .

ولا وجه للتحدى بامتناع التصدى لحكم المحكمة الادارية الاول القاضى بعدم الاختصاص لنهائيته بعد فوات ميعاد الطعن فيه ذلك أن الطعن فى حكمها الاخير بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من شأنه أن يحرك أمام هذه المحكمة الرقابة على حكمها الاول القاضى بعدم الاختصاص لان هذا الحكم وثيق الارتباط بالحكم المطعون فيه باعتباره قوامه ومبناه وأساسه الذى قام عليه ويتعين من أجل ذلك تسليط الرقابة على حكم المحكمة الادارية الاول كى تضع هذه المحكمة الأمر فى نصابه وتبين وجه الحق فيما قضت به تلك المحكمة الادارية بغير حق من عدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى .

هذا والغاء الحكم المطعون فيه ، وهو محمول على حكم المحكمة الادارية الاول يتناول بالضرورة الغاء هذا الحكم فيما قضى به من عدم اختصاص بنظر موضوع المنازعة ويتعين من ثم الغاء حكم المحكمة الادارية لوزارة الداخلية القاضى بعدم اختصاصها والقضاء باختصاص المحكمة الادارية المذكورة بنظر الدعوى واحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ١٢٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٢)

المبدأ :

صدور حكم من محكمة انقضاء الادارى باعتبار المدعين اسبق فى اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك - المنازعة فيما اذا كان مقتضى هذا الحكم أن يوضع المدعيان فى كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبل المأعون فى ترفيتهم أم أن مقتضاه غير ذلك - هذه المنازعة ليست دعوى مبتدأة وانما هى دعوى تحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة مربوطا بالأسباب التى قام عليها قضاؤها - اختصاص محكمة القضاء الادارى التى أصدرت الحكم بنظر هذه المنازعة طبقا للمادة ٣٦٦ مرافعات - لا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين فى الكادر الكتابي واصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية .

ملخص الحكم :

إذا كان مثار المنازعة هو ما اذا كان من مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين اسبق فى اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك أن يوضعا فى كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبلهم أم أن مقتضاه غير ذلك ، فان المنازعة على هذا الوجه هى فى حقيقتها خلاف بين المدعين والادارة فى فهم الحكم وتأويل مقتضاه ، والمنازعة بهذه المثابة ليست دعوى مبتدأة وانما هى دعوى فى فهم الحكم وتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة ، مربوطا ذلك بالاسباب التى قام عليها قضاؤها ، ولهذا الخلف فى الفهم ما قد يبرره على حسب الظاهر ، لأن الأسباب فى ذاتها لم تتضمن تحديد الترتيب فى الاقدمية بين ذوى الشأن ، وان كانت النتيجة انتهت الى الفاء ترك المدعين فى الترقية فى دورهما . مما يقتضى من المحكمة التى أصدرت الحكم تحديدا فى هذا الخصوص . وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هى التى أصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ، للمحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهى أن المحكمة التى أصدرت الحكم هى الأقدر على فهم

مقصوده وتحديده وإزالة ما قد يثور من غموض ، وهى هنا محكمة القضاء الادارى . ولا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين فى الكادر الكتابى وأصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية دون محكمة القضاء الادارى ، لأن محل أعمال حكم القانون الجديد أو أن الدعوى أقيمت ابتداء بعد هذا القانون أو كانت مقامة قبل نفاذه ولما يفصل فيها من محكمة القضاء الادارى ، أما اذا كان قد فصل فيها من محكمة القضاء الادارى وكانت المنازعة مقصورة على تفسير الحكم ، فغنى عن القول أنها هى التى تختص بهذا التفسير بالتطبيق للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٤٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

القانون المعدل للاختصاص يسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل به - القانون الملغى لولاية جهات القضاء فى نوع من المنازعات يسرى على ما لم يفصل فيه من الدعاوى حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت فى صدرها أصلا مسلما ، وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى باثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الأسباب الملطفة التى نصت عليها فى فقراتها الثلاث ، بالقيود والشروط التى ذكرتها ، للمحكمة التشريعية التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية . من ذلك ما أشارت اليه الفقرة الأولى من أن القوانين الجديدة « المعدلة » للاختصاص تسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بها . وترتيباً على ما تقدم ، اذا جاء القانون الجديد ملغياً ولاية جهات القضاء فى نوع من

المنازعات فانه يسرى على المنازعات التى لم يفصل فيها ، حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به ، لأن مثل هذه الحالة اذا كانت لا تخضع لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى فان صدر هذه المادة ينطبق عليها .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

القانون الجديد المعدل للاختصاص - سريانه على الدعاوى السابقة التى لم يقفل فيها باب المرافعة - المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات - القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى واصبحت طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الادارية - احوالها الى المحاكم الاخيرة ما دامت غير مهية للحكم - المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

ملخص الحكم :

تقضى المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ باحالة القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى التى اصبحت من اختصاص المحاكم الادارية بحالتها الى هذه الاخيرة ، واستثنت من ذلك حالة ما اذا كانت الدعوى مهية للفصل فيها . والاصل فى القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات طبقا لما نصت عليه المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى . فاذا ثبت أن الدعوى كانت مؤجلة أجلا عاديا أمام محكمة القضاء الادارى وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى نص على أن أمثال هذه الدعوى يصبح من اختصاص المحاكم الادارية ، فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى فى موضوعها - يكون قد خالف القسسانون فيما يتعلق بالاختصاص ويتعين الحكم بالفائه باحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة .

(طعن ٢٩٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

المبدأ :

منازعة في اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لأحد الضباط -
رفعها أمام المحكمة الادارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ سنة
١٩٥٥ الذي نص فيه على أن تصبح أمثال هذه الدعاوى من اختصاص محكمة
القضاء الادارى - نفاذ هذا القانون قبل صيرورة الدعوى مهية للحكم -
وجوب إحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم
مجلس الدولة (الذى أصبح نافذا من ٢٩/٣/١٩٥٥) نصتا على اختصاص
محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات
والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالوية
أو بالضباط ، ونصت المادة ٧٣ من القانون المذكور على أن « جميع الدعاوى
المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا
القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل
فيها نهائيا وجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة القضاء الادارى
وأصبحت من اختصاص المحاكم الادارية والعكس تحال بحالتها الى
المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ما لم تكن
مهية للفصل فيها ، وتحال فورا بحالتها الى لجنة التاديب والتظلمات جميع
القضايا الخاصة بأعضاء المجلس التى أصبح من اختصاصها الفصل فيها
ويبلغ ذوو الشأن جميعا بقرار الاحالة » .

وغنى عن البيان أن الدعوى المطعون فى حكمها - وهى خاصة بمنازعة
فى اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لأحد الضباط - قد أصبحت من
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة القضاء
الادارى ما لم تكن مهية للفصل فيها من المحكمة الادارية التى سبق أن
رفعت إليها : فاذا كان الثابت أن ادارة المعاشات المدعى عليها أجابت

على الدعوى فى ١٩٥٥/٥/٨ بمذكرة ، ثم تحسدد لنظرها جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ وفيها كلفت المحكمة مفوض الدولة تقديم مذكرة بالرأى القانونى ، فان هذا واضح فى الدلالة على أن الدعوى لم تكن مهية للفصل فيها وقت العمل بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ ، وتكون المحكمة قد أعطت فى تطبيق القانون وقضت فى دعوى أصبحت غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

(طعن ١٤٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

احالة الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والتي لم يقفل باب المرافعة فيها الى المحكمة الادارية متى كان الاختصاص بنظرها قد اسند الى تلك المحكمة بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - لا يحول دون تلك الاحالة صدور قرار سابق من اللجنة القضائية بعدم الاختصاص ، ما دام أن اللجنة لم يسبق لها التصديق للموضوع بل اقتصر منها البحث على مسألة الاختصاص .

ملخص الحكم :

لما كان المدعى ليس من طائفة الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية ، فان دعواه - وقد كانت أصلا باعتبارها منازعة فى راتب من اختصاص اللجان القضائية ثم من اختصاص المحكمة الادارية التى حلت محلها بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الادارية - تكون أيضا من اختصاص المحكمة الادارية طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . ولما كان هذا القانون قد صدر وعمل به فى شهر مارس سنة ١٩٥٥ أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، ولم تكن هذه الدعوى مهية

لفصل فيها ، وقد تأكد بمقتضاء اختصاص المحكمة الادارية دون محكمة القضاء الادارى بنظرها ، فانه كان يتعين طبقا لنص المادة ٧٣ من القانون المشار اليه احوالها بحالتها الى المحكمة الادارية المختصة ، وذلك بقرار من رئيس المحكمة المنظورة امامها ، وهو ما تم فى شأنها بالفصل وما انبنى عليه تصحيح وضعها ، اذ ما كان ينبقى بوصفها دعوى خاصة بمنازعة فى مرتب أن ترفع مباشرة الى محكمة القضاء الادارى ، كما ذهبت الى ذلك اللجنة القضائية حين رفعت اليها ابتداء فلحبت الى عدم اختصاصها ، بذريعة أنها ليست من قبيل المنازعة فى المرتب ، بل كن يتعين أن يكون ذلك بطريق الطعن فى قرار هذه اللجنة بعد أن تفصل فى موضوعها ، ذلك أن الاصل فى القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها بآثره الحال المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها طبقا لما نصت عليه المادة الاولى بنسب (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، والدعوى الحالية لم تكن قد تمت فيها مراقبة بعد وقت نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وسواء كانت الدعوى مقبولة أو غير مقبولة أمام محكمة القضاء الادارى أو أمام اللجنة القضائية التى حلت محلها فيما بعد المحكمة الادارية فإن احوالها الى هذه الاخيرة كانت واجبة وصحيحة تنفيذا لحكم المادة ٧٣ من القانون المذكور ، ما دام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص دون التعرض لموضوع المنازعة .

(طعن ١٤٨٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى وفقا لاهمية النزاع - استناد معيار اهمية النزاع الى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون - فى الحالة التى لا يشتغل فيها المدعى ايا من المستويات الوظيفية المحددة فى قوانين العاملين ، يحدد الاختصاص وفقا لاهمية الوظيفة ومقدار المرتب المقرر عنها - بيان ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كانت الرابطة بين المدعى وبين الشركة المذكورة هي عقد عمل ، فإن المدعى يعتبر من العاملين بالشركة المصنفة في مفهوم المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية الصادر في أول يولية سنة ١٩٥٧ بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة ، وبالتالي أضحي من العاملين في المرفق الذي تديره مؤسسة عامة ويضيق عليه صفة الموظف العام .

ومن حيث أن المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حدد اختصاص المحاكم الادارية في المادة (١٤) وقضى في الفقرة الاولى منها بأن تختص المحاكم الادارية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البندين ثالثا ورابعا من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثالث والمستوى الثاني وما يعادلهم ونصت المادة (١٣) على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية ، ولا كان الامر كذلك فان المرجح في تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية هو أهمية النزاع ويستند معيار الأهمية في هذا المقام الى قاعدة مجردة مردها قيمة النزاع كما هو الشأن في توزيع الاختصاص بالنسبة للعقود الادارية ، والى مستوى الوظيفة التي يشغلها الموظفون العموميون وخطورتها ومستقراتها وما الى ذلك من معايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية وما يعادلها وذلك بالنسبة للمنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .

ومن حيث أنه لما كان المدعى لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها في كل من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والتي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية ، الا أن وظيفة المبنى - وهي الاشراف على علاج العاملين بالمرفق - تعتبر

من الوظائف الرئيسية بالمرفق منظورا في ذلك الى اهميتها وخطورتها ومستواها ومدة خدمة المدعى الطويلة بالمرفق يضاف الى ذلك أن الأجر الشامل للمدعى و يبلغ ٥٠٠ مليم و ٥١ جنيه قد جاوز بداية المستوى الأول طبقا لنظام العاملين المشار اليه ، ومن ثم فإن وظيفة المدعى على هذا النحو ترقى في مستواها الى أعلى من المستوى الثاني ، ومن ثم تختص محكمة القضاء الادارى بنظر النزاع المائل ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وباعادتها اليها لتقضى فى موضوعها مع الزام الهيئة المطعون ضدها مصروفات الطعن .

(طعن ٦٥٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٩)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

مخاصمة القرارات الادارية قضائيا - يكون أمام محكمة القضاء الادارى
أو المحاكم الادارية بحسب الأحوال .

ملخص الحكم :

ان الأصل فى مخاصمة القرارات الادارية قضائيا سواء كانت صادرة من السلطات التأديبية أو من غيرها من الجهات الادارية - انما يكون أمام محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية حسب الأحوال ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة حق الطعن فيما تصدره هذه المحاكم من أحكام أمام المحكمة الادارية العليا - ونصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة قاطعة فى خضوع قرارات مجالس التأديب لهذا الاصل .

(طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجات السابعة فما فوقها أيا كان نوع الكادر الذي ينتمي إليه العامل - إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل من اختصاص محكمة القضاء الإداري النظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجة السابعة فما فوقها ومنها المنازعات الراحنة أيا كان نوع الكادر الذي ينتمي إليه العامل فإنه يتعين من ثم إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

(طعن ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - كون المدعى وقت إقامته دعواه ووقت الفصل فيها يشغل درجة بالكادر المتوسط - من شأنه أن يجعل الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري له سنده وقت إبدائه - ترقية المدعى بعد ذلك إلى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي ثم نقله إلى الدرجة السابعة تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - الدفع بعدم الاختصاص يصبح غير ذي موضوع - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لئن كان الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري كان له سنده القانوني وقت إبدائه لأن المدعى كان يشغل درجة بالكادر المتوسط

الا أنه وقد رقى المدعى بعد ذلك الى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى فى سنة ١٩٦٢ ثم نقل الى الدرجة السابعة تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين - حسبما يبين من ملف خدمته - فان هذا الدفع أصبح غير دى موضوع بعد أن عدل نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فأصبحت المحاكم الادارية مختصة بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية وفى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت عدا ما تعلق من كل ذلك بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها أو بالضباط أو فى طلبات التعويض المترتبة على القرارات الادارية المذكورة ، اذ ترتب على هذا التعديل أن أصبحت محكمة القضاء الادارى مختصة بالنظر فى كل الطلبات والمنازعات المتعلقة بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها بعد ادماج الكادرات ، وذلك وفقا للحكم الذى استحدثه التعديل المشار اليه ، وبالتالى أصبحت هى المختصة بنظر هذه الدعوى الامر الذى يتعين معه القضاء برفض هذا الدفع .

(طعن ٥٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

طلب التعويض بسبب امتناع الادارة عن تسوية الحالة - اختصاص المحكمة به طالما يتعقد لها اختصاص نظر طلب التسوية - أساس ذلك - طلب التعويض فى هذه الحالة بديل للتسوية ويأخذ حكمها .

ملخص الحكم :

انه يبين من مقارنة نصوص المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة أن المشرع أراد أن يكون الاختصاص فى الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة مرجعه الفئة التى ينتمى

أليها الموظفَ فإن كان من الفئة العالية عقد الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري وإن كان من غير هذه الفئة انعقد هذا الاختصاص للمحكمة الإدارية المختصة فمتى كان الثابت أن المدعى لم يكن من موظفي الفئة العالية وطلب بدعواه أمام المحكمة الإدارية تعويضا بسبب امتناع الإدارة عن تسوية حالته فإن هذا الطلب في حقيقته إنما هو بديل للتسوية ومحمول عليها افتراضا وبالتالي يأخذ حكمها من حيث اختصاص الجهة التي انعقد لها نظرها فتختص بنظره المحكمة الإدارية ولا تختص بنظره محكمة القضاء الإداري .

(طعن ٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة مجرد أعمال تحضيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية ليس لها منزلة الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - القرار الصادر بالتصديق على قرار مجلس التأديب هو القرار الإداري النهائي الذي يرد عليه الطعن - اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية بحسب قواعد توزيع الاختصاص - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

إن مفاد نصوص لائحة جزاءات العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة الصادرة بقرار السيد نائب رئيس الجمهورية في سنة ١٩٦٤ وبخاصة حكم المادة ٢٢ منها أن العاملين بالهيئة يخضعون في تأديبهم لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة . وترتبطا على ذلك تختص السلطة الرئاسية بالهيئة بتوقيع الجزاءات التأديبية بما فيها جزاء الفصل من الخدمة على العاملين الذين

لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، دون ثمة اختصاص للمحكمة التأديبية في شأنهم ، واذا ناطت لائحة الجزاءات بمدير عام الهيئة تشيكيل مجالس تأديب في الهيئة يكون لمدير عام الهيئة أو من يفوضه أن يحيل إليها ما يرى أحواله من مخالفات جسيمة أو ذات الطابع الخاص ، وعلقت اللائحة اعتبار قرارات مجلس التأديب نهائية على تصديق مدير عمام الهيئة أو من يفوضه في ذلك ، فان مؤدى ذلك ، وبمراعاة ما سلف بيانه أن تأديب العاملين بالهيئة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا منوط وفقا لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالسلطات الرئاسية بالهيئة ، أن تكون قرارات مجلس التأديب هذه مجرد أعمال تحضيرية ليست لها أية صفة تنفيذية ، وبهذه المثابة لا تكون لهذه القرارات منزلة الاحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون القرار الذى يصدره مدير عام الهيئة أو من يفوضه بالتصديق على الجزاء الموقع هو القرار النهائى الجدير بالاختصاص وهو قرار ادارى بخصائصه ومقوماته القانونية ، ويختص بالفصل فيه محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية المختصة وفقا لما تقضى به قواعد توزيع الاختصاص .

(طعن ٣٥٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

صدور حكم من احدى المحاكم الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبأحوالها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للفصل فيها - التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل فى هذه الدعوى طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - عدم تحديد الحكم المحكمة المختصة من بين محاكم مجلس الدولة التى يتعقد لها الاختصاص وان كان المعنى المستفاد منه انه قصد المحكمة الادارية التى عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالدولة من نفس مستوى المدعى الوظيفى - تعادل مرتب المدعى (وهو كاتب باحدى الجمعيات التعاونية الزراعية) بمرتبات

العاملين من المستوى الثالث - المحكمة الادارية تكون هي التى عنها حكم المحكمة الجزئية بالا حالة - ولا وجه للقول باختصاص محكمة القضاء الادارى بمقولة أن المدعى يعتبر فردا من الأفراد فى حكم البند خامسا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أساس ذلك •

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم الصادر من محكمة البدارى الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للفصل فيها ، من شأنه أن يلزم محاكم مجلس الدولة بالفصل فى هذه الدعوى عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى فى مثل هذه الحالة بنظرها ، واذ كان هذا الحكم لم يحدد صراحة أى هذه المحاكم هى التى ينبغي لها الاختصاص من بين محاكم مجلس الدولة ، الا أن المعنى المستفاد منه أنه قصد المحكمة الادارية التى عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالدولة الذين من نفس مستوى المدعى الوظيفى (وهو كاتب بجمعية البدارى شرق التعاونية الزراعية بمرتب شهري قدره (٥٠٠ مليم و ٧ جنيهات) ولما كان الامر كذلك وكان مرتب المدعى يعادل مرتبات العاملين من المستوى الثالث ، الذين تختص المحاكم الادارية بالمنازعات المتعلقة بهم وفقا لنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة القائم رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فمن ثم تكون المحكمة الادارية بأسبوط هى المحكمة التى عنها الحكم الصادر من محكمة البدارى الجزئية المشار اليه ولا وجه لما ذهب اليه تقرير الطعن من اعتبار المدعى فردا من الأفراد فى حكم البند خامسا من المادة العاشرة من القانون المذكور بما من مقتضاه اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى لانه أيا كان الرأى فى صواب هذا النظر فإن الالتزام بحكم الاحالة الصادر من المحكمة المدنية عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات من شأنه إحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة

الإدارية للعاملين بأسبوط ، للاختصاص قد انتهى الى نتيجة صحيحة قانونا ، مما يتعين معه الحكم برفض الطعن .

(طعن ٩٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

الدعوى التى تستهدف إلغاء قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ بتوقيع جزاء على العمدة أو الشيخ - ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الإدارية - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المدعى وقد أقام الدعوى مستهدفا إلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل لأن وظائف العمد والمشايخ ليست من الوظائف الداخلة فى الهيئة من الفئة العالية .

(طعن ٢٨٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

الاختصاص بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات التأديبية الصادرة ضد العمد والمشايخ - يكون للمحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل .

ملخص الحكم :

انه لما كان المدعى قد أقام الدعوى مستهدفا إلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٣ باعتماد قرار لجنة العمد

والمشايع بفصله من الشياخه فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل لأن وظائف العمد والمشايع ليست من الوظائف الداخلة فى الهيئة من الفئة العالية .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ - ينطوى على تغل المحكمة عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الاصلى أو الطلب الفرعى واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة - تصلى المحكمة الاخيرة للفصل فى الطلب الاصلى - حكمها فيه لا يكون منعما - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان طلب وقف التنفيذ انما هو فرع من طلب الالغاء فان هذا الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى وان كان صادرا فى طلب وقف التنفيذ ، الا أنه ينطوى فى واقع الامر على تغل محكمة القضاء الادارى عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الفرعى أو الطلب الاصلى واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة به فاذا كانت هذه المحكمة الاخيرة قد تصدت للطلب الاصلى ، بعد أن فصلت فى الطلب الفرعى فان حكمها فى الطلب الاصلى لا يكون منعما اذ أنها هى المختصة بنظر الدعوى بشقيها . يضاف الى ذلك أن المحكمة الادارية العليا سبق أن قضت بأنه - وان كان الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ لا يمس أصل طلب الالغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر هذا الطلب الاخير - الا أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يظل ، مع ذلك ، حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز

هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ أن قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطليا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الغائه . وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بجلسته ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإحالته الى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لاختصاصها به . هذا الحكم يقيد محكمة القضاء الإدارى عند نظر طلب إلغاء القرار المذكور ويتعين عليها لذلك أن تحكم بعدم اختصاصها كذلك بنظره وإحالته الى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية المختصة به أصلا . وعلى ذلك فإن مآل هذا الطلب أن تنظره قطعيا هذه المحكمة الأخيرة وإذ هى قد فصلت فيه فإن حكمها لا يكون منعذما .

(طعن ١٢٨١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

صنوبر حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أو بإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى على أساس أن كلا من المدعى والمطعون فى ترقيته كانا وقت رفع الدعوى من عداد موظفى الكادر العالى - صنوبر حكم محكمة القضاء الإدارى فى هذه الدعوى بعدم اختصاصها وإحالتها الى المحكمة الإدارية على أساس أن محل الدعوى هو القرار المطعون فيه وهو خاص بالترقية الى الدرجة الخامسة بالكادر الفنى المتوسط - صنوبر حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وصيرورة حكمها نهائيا بعدم الطعن فيه - الطعن فى حكم محكمة القضاء الإدارى - ثبوت أن المدعى من الموظفين الداخلين فى الهيئة وأصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية وإن الدرجة موضوع المنازعة قد نقلت قبل

رفع الدعوى الى الكادر العالى - انعقاد الاختصاص لمحكمة القضاء الادارى
لتعلق النزاع بموظفين داخلين فى الهيئة من الفئة العالية - احكام القانون
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة تؤيد هذا
النظر .

ملخص الحكم :

يبين من أوراق الطعن أن هيئة مفوضى الدولة كانت قد طعنت فى
الحكم الصادر بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ من المحكمة الادارية لوزارة
الشئون الاجتماعية فى الدعوى رقم ٢٧٢ لسنة ٥ القضائية والقاضى
« بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » والزم المدعى بالمصروفات
أمام المحكمة الادارية العليا وقد قيد هذا الطعن بجدول المحكمات تحت
رقم ١٨٥ لسنة ٩ القضائية ، حيث فصلت فيه بحكمها الصادر بجلسة
٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ . الذى قضى « بقبول الطعن شكلا وباختصاص
محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وأمرت بإحالتها اليها للمفصل
فيها » وأسست قضائها على أن المادة ١٣ فقرة أولى من كل من القانونين
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس
الدولة تنص على أن تختص المحاكم الادارية « بالفصل فى طلبات الفناء
المقررات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من
المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة
العالية . وتنص المادة ١٤ من كل من القوانين المذكورين على أن
« تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى كل الطلبات والمنازعات
المنصوص عليها فى المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ عدا ما تختص به المحاكم
الادارية » . ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى من الموظفين الداخلين
فى الهيئة ، وأنه أصبح منذ أول يوليو سنة ١٩٥٧ ، أى قبل اقامة
الدعوى ، من الفئة العالية ، وأن المطعون فى ترقيته من الموظفين الداخلين
فى الهيئة ، وأنه قد أصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية ،
وكانت الدرجة موضوع المنازعة قد نقلت منذ التاريخ المذكور ، أيضا
الى الكادر العالى ، فإن طلب الفناء القرار المطعون فيه ، يعتبر بغير شبهة
بمتعلقا بموظفين داخلين فى الهيئة بالفئة العالية ، وعلى مقتضى ما تقدم

فان محكمة القضاء الادارى تكون هى المختصة بنظر الدعوى ، وهذا ما هو صحيح أيضا بالتطبيق لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة ، وهى التى نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدا ما يتعلق منها بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها .

(طعن ٩٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

المادتان ١٣ ، ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول ، واختصاص المحاكم الادارية بنظر المنازعات بالعاملين من المستوى الثانى والثالث - اذا كانت المدعى تشغل الدرجة الخامسة من ضمن فئات المستوى الثانى وقت رفع الدعوى الا انها ترقى بسببها الى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهى الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الأول فان الاختصاص بنظر دعواها ينقل لمحكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله أن طلبات المدعى هى منحها الدرجة الرابعة بعد سحب التسوية التى كانت قد أجريت لصالحها وهذه الدرجة ضمن فئات المستوى الأول والفصل فيها يؤثر على مراكز العاملين الشاغلين لفئات هذا المستوى الأول بما يدخل النزاع فى اختصاص محكمة القضاء الادارى وفقا لما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن « تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم الانتدابية كما تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع اليها عن الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية » وتجرى المادة ٢٤ من القانون كالاتى : « تختص المحاكم الادارية :

١ - بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و (رابعا) من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢ - بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

ومن حيث أن مفهوم ذلك أن اختصاص المحاكم الادارية ينحصر فى نظر دعاوى الغاء القرارات أو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت للعاملين من المستويين الثانى والثالث ، أما المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول فانها تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة فى الأوراق يبين أنه وان كانت السيدة تشغل الدرجة الخامسة ضمن فئات المستوى الثانى الا أنها ترقى بدعواها الى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهى الرابعة ضمن فئات المستوى الأول فينعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الادارى دون منازع .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء وباختصاص محكمة القضاء الادارى « دائرة التسويات » بنظر الدعوى واعادتها اليها للحكم فيها مع ابقاء الفصل فى المصروفات .:

(طعن ٦٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ - بسذات المعنى
طعن ٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

صدور حكم من محكمة ادارية يعلم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة ادارية اخرى للاختصاص - الطعن في هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا تاسيسا على أن المنازعة تتعلق بالطعن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صدور قرار بعد الطعن في الحكم من المحكمة الادارية المحالة اليها للدعوى باحالتها الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في المنازعة - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب الفاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه ينعقد لمحكمة القضاء الادارى . فاذا كانت المحكمة الادارية لوزارتى الاشغال والحربية - التى احيلت اليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص ، فإن هذه الاحالة - ولئن صححت الأوضاع تصحيحا لاحقا - الا أنها لم تمنح الخطأ الذى عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المواصلات ، اذ ما كان ينبغى أن تقع الاحالة الى محكمة القضاء الادارى الا بموجب هذا الحكم من بادى الأمر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الادارى هى المحكمة المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى باحالة النزاع الى المحكمة الادارية لوزارتى الاشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بالفائه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعة ، وباحالة الدعوى اليها للفصل فى موضوعها .

قاعدة رقم (٣٣٤ مكرر)

المبدأ :

الطعون في قرارات اللجنة القضائية وأحكام المحاكم الإدارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - استمرار الاختصاص في شأنها لمحكمة القضاء الإداري على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع - اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الموضوع إذا كانت هي المختصة بنظره ، أو أصبحت مختصة طبقا لنصوص القانون الجديد .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون في القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الإداري الى أن يتم الفصل فيها ، انما محله أن يكون الطعن المرفوع أمامها يشمل النزاع برمته ونقل اليها موضوع المنازعة الإدارية ذاته ، الفاء كان أو غير الفاء ، أما لو كان قرار اللجنة القضائية أو حكم المحكمة الإدارية قد اقتصر على الفصل في مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمسألة الاختصاص ، فإن المحكمة الإدارية تكون هي المختصة بنظر موضوع المنازعة إذا كانت هي المختصة بنظره أو أصبح ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون أن يؤثر في ذلك رفع للطعن أمام محكمة القضاء الإداري المقصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية التي تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - تعتبر وظيفة معادلة لوظائف المستوى الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - الأثر المترتب على ذلك : اختصاص المحكمة الإدارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية ، وهى تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات ، بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشائها والقرارات المعدلة له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، والقرار الجمهورى رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - ومربوطهما ، وفقا لهذا القانون الأخير من ٤٨٠ ج الى ٧٨٠ ج سنويا ، بملاوة سنوية قدرها ٣٦ جنيها ، وهى على هذا النحو تعتبر من وظائف المستوى الثانى وفقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان قائما عندئذ ، والذى نظر اليه واضع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فى توزيعه الاختصاص بنظر مسائل الموظفين بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، اذ أن المربوط المالى لهذا المستوى الثانى من ٢٤٠ ج الى ٧٨٠ ج سنويا ، وهو دون المربوط المالى للمستوى الأول الذى يبدأ من ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ ج سنويا ، وفى حدود المستوى الثانى

ترد وظيفة المدرس المساعد التي استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فهي أقرب في متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفية ٤٢٠ ج الى ٧٨٠ ج ، والتي اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات المحققة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثانى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهى أدنى بحكم وضعها الوظيفى ونظامها ومربوطها المالى من وظيفة مدرس التي قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ ج ونهاية قدرها ١٤٤٠ جنيها سنويا ، والتي اعتبرت من وظائف المستوى الأول، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للمشار اليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهى التي اعتبرت أيضا على ما تقدم فى الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لأولى الفئات المالية للمستوى الأول ذات الربط المالى السنوى ٥٤٠ الى ١٤٤٠ ج .

وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها على الوجه الوارد بالجدول الأول الملحق به ، وعادلها فى الجدول الثانى بما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أورد فى الجدول الأول درجة وصفها بأنها الثالثة ، بأجر سنوى قدره ٣٦٠ ج الى ١٢٠٠ ج . بعلاوة سنوية ٢٤ جنيها ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٠ ج ثم ٤٨ ج ابتداء من ٦٦٠ ج ، واعتبرها معادلة لفئات المستوى الثانى وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهى (٤٢٠ الى ٧٨٠ ج) و ٣٣٠ / ٧٨٠ و ٢٤٠ / ٧٨٠ ، وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جدول مرتبات الكادرات الخاصة تبعا لذلك ، فاستبدل فى المادة ٤ بجدول المرتبات والبدايات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات بالجدول رقم ٤ الملحق به ، ونص على أن يطبق على العاملين

بالمؤسسات العلمية ، واشتمل هذا الجدول على (ب) وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس ١٠ - مدرس مساعد بمربوط مالى يبدأ من ٥٧٦ الى ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها ٠ ب - معيد بمربوط مالى يبدأ من ٣٦٠ الى ٩٦٠ جنيها بالعلاوة الواردة به ، وكلتاهما ، يتصادلان من حيث المربوط المالى الدرجة الثالثة - فوظيفة مدرس مساعد ، على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالى الى الفئة الثالثة ، منها الى الفئة الثانية التى تعلوها فى الكادر العام طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومربوطها ٦٦٠ الى ١٥٠٠ ج سنويا بعلاوة ٤٨ جنيها ثم ٦٠ جنيها ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ ج ، وهى الفئة التى تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٦٠ جنيها ٠ وعلى ذلك ، ترد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية ، فى الفئة الأدنى ، وهى كما تقدم الثالثة ، وهى تعتبر معادلة لها على أساس أن متوسط ربطها المالى أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ ج ، والعلاوة السنوية واحدة ، بل تزيد فى الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ ج عنهما فى وظيفة مدرس مساعد ، وتبعا لذلك ، تعتبر ، من حيث التعادل المالى ، وهو الذى نظر اليه واضعوا القوانين المذكورة ، من وظائف المستوى الثانى ، طبقا للجدول الملحق بها بمقارنة ما سبقها ، على التفصيل المتقدم وبفض النظر عن زيادة أول ربطها ، اذ هى مع ذلك فى حدود ربط الفئة الثالثة ولا تتجاوز نهاية ربطها نهاية الربط فيها ٠ ومن ثم لا يكون من وجه لاعتبارها معادلة للفئة التى فوقها والتى تعتبر من المستوى الأول وتدخل فيها وظيفة مدرس التى تعلوها ٠

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين ، مما ورد ذكره في البنود ٣ ، ٤ من المادة ١٠ (الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة ، والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بآلغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى ، وفى طلبات التهويض المترتبة عليها وفى البند ثانيا من المادة ١٠ ، والنزاعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء الموظفين ولورثتهم) على أساس أن تختص المحاكم الادارية بالفصل فيها متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم (م ١٤) .

(طعن ٨٠٦ ، ٨١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٣ - بذات المعنى الطعن ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٤/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٣٢٦)

المبدأ :

وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات - اعتبار هذه الوظيفة من حيث التعادل المالى من وظائف المستوى الثانى - طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين يكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية - قضاء المحكمة الادارية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى وقضاء محكمة القضاء الادارى -

باختصاصها بنظر الدعوى مخالفان للقانون - إلغاء الحكمين واختصاص المحكمة الادارية •

ملخص الحكم :

الطعن امام هذه المحكمة يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة على الوجه الصحيح ، وعليه يقتضى الأمر بغض النظر عن طلبات الطاعن وأسبابها ، النظر ابتداء فى اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه • وهو الأمر الذى أقامته على ما قالت به المحكمة الادارية لوزارة المالية من أن وظيفة مدرس مساعد التى يشغلها المدعون من المستوى الأول الوظيفى •

ومن حيث أن وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ بانشائها والقرارات المعدلة له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا والقرار الجمهورى رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ومربوطها وفقا لهذا القانون الاخير من ٤٨٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها سنويا بعلاوة سنوية قدرها ٣٦ جنيها ، وهى على هذا النحو تعتبر من وظائف المستوى الثانى وفقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان قائما عندئذ ، فالمربوط المالى لهذا المستوى الثانى من ٢٤٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها سنويا وهو دون المربوط المالى للمستوى الاول الذى يبدأ من ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها سنويا • وفى حدود المستوى الثانى ترد وظيفة المدرس المساعد التى

استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فهي اقرب فى متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفية ٤٢٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها ، والتي اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات الملحقه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثانى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهى أدنى بحكم وضعها الوظيفى ونظامها ومربوطها المالى من وظيفة مدرس التى قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ جنيها ونهاية قدرها ١٤٤٠ جنيها سنويا والتي اعتبرت من وظائف المستوى الأول ، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ المشار اليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهى التى اعتبرت أيضا على ما تقدم فى الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لأولى الفئات المالية للمستوى الاول ذات الربط المالى السنوى ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها ، وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حل محله القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها على الوجه الوارد ، بالجدول الأول الملحق به وعادلها فى الجدول الثانى بما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أورد فى الجدول الأول درجة وصفها بأنها الثالثة بأجر سنوى قدره ٣٦٠ جنيها الى ١٢٠٠ جنيه بعلاوة سنوية ٢٤ جنيها ثم ٣٦ جنيها ابتداء من ٤٨٠ جنيها ثم ٤٨ جنيها ابتداء من ٦٦٠ جنيها واعتبرها معادلة لفئات المستوى الثانى وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهى (٤٢٠/٧٨٠

و ٧٨٠/٣٣٠ و ٧٨٠/٢٤٠) وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة تبعا لذلك فاستبدل في المادة ٤ بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات الجدول رقم ٤ الملحق به ونص على أن يطبق على العاملين بالمؤسسات العلمية واشتمل هذا الجدول على «ب» وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس أ - مدرس مساعد بمربوط مالى يبدأ من ٥٧٦ جنيها الى ١٢٠٠ جنيها سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها ب - معيد بمربوط مالى يبدأ من ٣٦٠ جنيها الى ٩٦٠ جنيها بالعلاوة الواردة به وكلتاهما من حيث المربوط المالى يتعادلان بالدرجة الثالثة، فوظيفة مدرس مساعد على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالى الى الفئة الثالثة ، منها الى الفئة الثانية التى تعلوها فى الكادر العام ومربوطها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ٦٦٠ جنيها الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٤٨ جنيها ثم ٦٠ جنيها ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ ج وهي الفئة التى تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ جنيها الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٦٠ جنيها ، وعلى ذلك نزد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية فى الفئة الأولى وهى على ما تقدم الثالثة وتعتبر كذلك على أساس أن متوسط ربطها المالى أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ جنيها وعلاوة السنوية واحدة بل تزيد على الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ جنيها عنها فى وظيفة مدرس مساعد وتبعا لذلك تعتبر من حيث التعادل المالى وهو الذى نظر اليه واضعوا القوانين المذكورة من وظائف المستوى الثانى .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين على أساس أن تختص المحاكم الادارية بالطلبات التى يقدمها ذوو الشان بالطن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة والطلبات التى يقدمونها بالغاء القرارات الصادرة بأحالتهم الى المعش أو الاستيداع أو

فصلهم بغير الطريق التأديبي وفي طلبات التعويض المترتبة عليها والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء ولورثتهم متى كان هؤلاء الموظفون من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وعليه يكون الاختصاص بنظر الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه للمحكمة الادارية لا لمحكمة القضاء الادارى اذ أنها تتعلق بموظف تعتبر وظيفته معادلة لوظائف المستوى الثالث بالمعنى الذى اتجه اليه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة وبمراعاة أحكام القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وما طرأ عليهما من تعديلات فى جداول الدرجات والمرتبات بالقوانين التالية وأخرها القانونان رقم ٣١١ ورقم ٣٢ لسنة ٨٠ فالأول جعل مربوط الدرجة الثالثة من ٦١٥ جنيها سنويا بعلاوة سنوية ٣٦ جنيها ثم ٤٨ جنيها والثانى جعل مربوط وظيفه مدرس مساعد من ٦٩٦ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها سنويا فظلت هذه الوظيفة تعادل الفئة الثالثة ، وهى فى حدود ربطها ومتوسط ربطها لتتقارب ونهائية ربط الثالثة وكذلك علاواتها السنوية فيبقى موظفوها عند تحديد الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية معتبرين من شاغلي وظائف المستوى الثانى فتختص بدعاواهم المحاكم الادارية .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله حين قضى باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وكذلك أخطأ حكم المحكمة الادارية لوزارة المالية حين قضى وهم المختص بعدم اختصاص المحكمة وباحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى متميئا الحكم بالفائتاهما وباحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة لنظرها مع ارجاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ - وبذات المعنى الطعنان ٨٠٦ و ٨١٨ لسنة ٢٨ ق بجلسته ١٩٨٣/١٢/١١) .

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبسطة :

« طبقا لنص المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل

النصوص عليها في المادة العاشرة عما ما تختص به المحكمة الادارية والتاديبية وبذلك أصبحت محكمة القضاء الادارى المحكمة ذات الاختصاص العام - المنازعة المتعلقة بالتعويض عن قرار الاعارة تدخل في اختصاص محكمة القضاء الادارى ولو تعلق بموظفين من المستوى الثانى أو الثالث .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد حدد اختصاص محاكم مجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين على سبيل الحصر فى البنود ثانيا. وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة ، ووزعت ولاية نظر هذه المنازعات بين محكمة القضاء الادارى من ناحية ، والمحاكم الادارية من ناحية أخرى على أساس المركز الوظيفى للعامل ، أما فى ظل العمل بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فقد أصبح مجلس الدولة صاحب الولاية العامة فى المنازعات الادارية فقد نص البند (١٤) من المادة (١٠) من هذا القانون على أن يختص مجلس الدولة بالفصل فى سائر المنازعات الادارية ، وكان يكفى المشرع أن يضع القاعدة العامة هذه دون التعداد الوارد بالمادة العاشرة ، الا أنه كما أوضحت المذكرة الايضاحية (وازن بين وجوب تقرير اختصاص مجلس الدولة بكافة المنازعات الادارية والدعاوى التاديبية اعمالا لنص المادة ١٧٢ من الدستور ، وبين الحاجة الى تفصيل عناصر هذا الاختصاص ، وتحديد حالاته تحديدا دقيقا ، وقد اختط المشرع فى هذا الصدد سبيلا وسطا ، حرص فيه على ذكر أبرز التطبيقات التى تدخل فى مفهوم المنازعات الادارية ، ثم نص أيضا على اختصاص المجلس بنظر سائر المنازعات الادارية الاخرى) ، وفى ظل هذا الوضع فقد بسط القضاء الادارى رقابته على جميع المنازعات الخاصة بالعاملين ويشمل ذلك تلك التى لم تكن تدخل أصلا فى ولايته طبقا للاختصاص المحدد بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن هذه المنازعات ما يتعلق بالظعن فى قرارات الاعارة أو النقل أو النذب ، وفى مجال توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المسائل التى تختص بها المحاكم الادارية المتعلقة بالعاملين من المستوى الوظيفى الثانى والثالث على سبيل الحصر فى المادة

(١٤) وهي الخاصة بطلبات الغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات ، والغاء القرارات الادارية الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستيذاء أو الفصل بغير الطريق التأديبى ، وطلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، والمنازعات ، الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، ونص فى المادة (١٣) على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة عدا ما تختص به المحاكم الادارية) وبذلك أصبحت محكمة القضاء الادارى المحكمة ذات الاختصاص العام فى نظر كافة المنازعات الادارية . سواء تلك المنصوص عليها فى المادة المذكورة أو تلك التى تدخل فى مفهوم المنازعات الادارية التى نص عليها البند (رابع عشر) وذلك كله فيما عدا المسائل التى تختص المحاكم الادارية بنظرها على سبيل الحصر .

ومن حيث أن المنازعة محل الطعن المائل تتعلق بالتعويض عن قرار اعارة ، وهى من المسائل التى يختص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها من المنازعات الادارية طبقا للبند (١٤) من المادة (١٠) من قانون الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولم ترد هذه المنازعة ضمن المسائل التى أسند اختصاص الفصل فيها للمحاكم الادارية ، فان محكمة القضاء الادارى هى المختصة بنظرها حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثانى أو الثالث ، ولما كان المشرع قد حدد اختصاص المحكمة الادارية بنظر منازعات على سبيل الحصر ، فان القول بالاسترشاد بالمعيار الذى اتخذه المشرع للفصل بين اختصاص هذه المحاكم ومحكمة القضاء الادارى لاضافة اختصاصات أخرى اليها قول يستند الى أساس سليم فى القانون لأن مسائل الاختصاص مما يتحدد بالنص وليس عن طريق الحكمة أو القياس . ولا وجه للقول أيضا بأن طلب التعويض عن الحرمان من الاعارة لا يبدو أن يكون منازعة وظيفية تدور حول قرار يتفرع ويتصل بقرار تعيين وترقية الى حد كبير ، وذلك لأن المنازعة المطروحة تدور فى أساسها وجوهرها حول التعويض عن الحرمان من الاعارة ، ولا تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بتعيين المدعى أو ترقيته بما تختص بالفصل فيه المحاكم الادارية .

(طعن ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

رابعاً : توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢١٩٩ بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها - المناط فيه هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة اصلا .

ملخص الحكم :

تنص المادة (٦) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة ادارية يبين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢١٩٩ لسنة ١٩٦٤ معيناً عدد هذه المحاكم وتحديد دائرة اختصاص كل منها وقد جعل المشرع المناط فى تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامته الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة اصلا .

(طعن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

المناط فى تحديد دائرة اختصاص المحاكم الادارية - هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى - مثال - الدعوى التى يرفعها عامل بجامعة عين شمس كان قد عين بوزارة الداخلية وادى بها امتحان مهنته ثم نقل الى هذه الجامعة باجره ، طالبا تسوية

حالته اعتباراً من ١٩٥٢/٤/١ وفقاً لأحكام كادر عمال القناة - انقطاع الاختصاص للمحكمة الادارية لوزارة الداخلية دون المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم .

ملخص الحكم :

ان المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية هو باختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعاً لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لا شأن لها بموضوع هذا النزاع أصلاً . فانه تأسيساً على ذلك ما دام أن المدعى التحق عقب تركه الجيش البريطانى بخدمة وزارة الداخلية بأجر يومى قدره ١٤٠ مليماً ولم ينقل الى مستشفيات جامعة عين شمس الا فى ١٩٥٦/١١/٢٤ بذات الاجر الذى كان يتقاضاه ، والامتحان الذى يؤسس عليه طلباته فى الدعوى أجرى له فى مهنة سبأك منذ ١٩٥٢/٤/٢٦ وهو بوزارة الداخلية ، فانه بهذه المثابة ينعقد الاختصاص للمحكمة الادارية لوزارة الداخلية خاصة وأن جامعة عين شمس التى نقل اليها المدعى بحالته هى مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن الدولة .

(طعن ١٧٤١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

المناط في تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعاً ، لا مجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع الدعوى ولو كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلاً - دليل ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار

من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، وقد صدر هذا القرار في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ معينا عدد تلك المحاكم محددا دائرة اختصاص كل منها ، وقد جعل المناط في تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذى يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، إذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة به موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى بأعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء ، يؤكد كل ما تقدم مع وضوحه أن تلك الجهة الادارية هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المشار اليه ، باعتبار أن الهيئة الادارية التى أصدرت القرار والهيئات الرئيسية بالنسبة لهذه الهيئة الادارية جميعها تتبع تلك الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع ، كما يؤكد ذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون سالف الذكر ، إذ هى فى تطبيقها الاجراءات انما عنت بالجهة الادارية التى تقام عليها الدعوى والتى تعلن اليها العريضة ومرفقاتها ويطلب اليها ايداع البيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى والمستندات والملفات الخاصة بها ، والتى تتصل بها هيئة مفوضى الدولة للحصول على ما يكون لازما لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق أو حضور مندوبيها لأخذ أقوالهم عنها أو تحقيق وقائع متصلة بها أو عرض تسوية المنازعات عليها - ان فحوى تلك النصوص فى خصوص ما تقدم جميعه انما تعنى بداهة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسبما سلف بيانه . وعلى مقتضى ما تقدم فان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات الخاصة بوزارة الصحة العمومية تكون هى المختصة بنظر النزاع اذا ثبت أن تلك الوزارة هى المتصلة به موضوعا ، ولا شأن لوزارة الداخلية التى أصبح المدعى يتبعها عند رفع الدعوى .

(طعن ١٧٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

العبرة باتصال الجهة الادارية التابعة للمحكمة المنازعة بموضوعا ، ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية أخرى - اختلاف الوضع اذا كان النقل راجعا الى حلول الجهة الثانية محل الجهة الاولى في القيام على المرفق الذى كانت تتولاه هذه - مثال .

ملخص الحكم :

ان القانون عند تحديده دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية جعل المناط فى ذلك هو اختصاص الجهة الادارية التابعة للمحكمة بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، فالعبرة بالجهة الادارية المتصلة بالمنازعة موضوعا ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية أخرى ، الا أنه اذا كان النقل الى هذه الجهة الثانية راجعا الى حلولها محل الجهة الاولى فى القيام على المرفق الذى كانت تتولاه ، فانها تصبح بحكم القانون هى المتصلة بموضوعا بالمنازعة نتيجة لهذا الحلول ، ومن ثم اذا كان سبب المنازعة قد بدأ حين كان المدعى موظفا تابعا لمجلس مديرية الشرقية ، وقبل رفع الدعوى حلت وزارة التربية والتعليم محل هذا المجلس فى القيام على مرفق التعليم الذى كان يتولاه ، فان الدعوى تكون من اختصاص المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لا المحكمة الادارية لوزارة الداخلية .

(طعن ٩٧٣ لسنة ٢ ق ، طعن ٧٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

المناط فى تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع

الدعوى ، ولو كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - اعتبار هذا المناسط من النظام العام - سريانه على اختصاص اللجان القضائية .

ملخص الحكم :

ان تعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها ، على مقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا . لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة ، وان هذا الضابط هو الذى يتفق مع طبائع الاشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، اذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة بها موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى ، باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء ، وان تلك الجهة هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار اليه ، وغنى عن البيان أنه لما كان مناط هذا التحديد فى الاختصاص مرتبطا بحسن سير المصلحة العامة ، فان للقضاء الادارى أن يحكم فيه من تلقاء نفسه . وينطبق هذا الوضع أيضا بالنسبة للجان القضائية ، اذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة على أن « تنشأ فى كل وزارة لجنة قضائية » ، ونصت المادة الثانية على أن « تختص اللجنة فى حدود الوزارة المشكلة فيها » ، ومن ثم اذا ثبت أن المدعى مستخدم بوظيفة خفير نظامى تابع لقسم الخفر بإدارة عموم الأمن العام الملحق بوزارة الداخلية ، وأن هذه الوزارة هى المتصلة بالمنازعة موضوعا ، وبالتالى هى الجهة الادارية المختصة به ، فتكون اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية ، وقد أصدرت قرارها بالفصل فى موضوع التظلم المقدم اليها من المدعى ، قد أخطأت فى تطبيق القانون ، اذ قضت فى دعوى

هى غير مختصة بالفصل فيها وفقا لما نصت عليه المادتان الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة ، وهو خطأ من النظام العام ، ويجوز أن تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها ، فيتمين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

(طعن ٧٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

دائرة اختصاص المحكمة الادارية - مناطها اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا - ليست مجرد تبعية الموظف للجهة الادارية عند اقامة الدعوى ، إذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - يؤكد ذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - لم يحد عن هذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بإنشاء على اقتراح رئيس مجلس الدولة » وقد صدر هذا القرار فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ مينا عدد تلك المحاكم ومحددا دائرة اختصاص كل منها وقد جعل المناط فى تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، إذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذى

يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، اذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة به موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء . ويؤكد كل ما تقدم مع وضوحه أن تلك الجهة الادارية هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المشار اليه ، كما يؤكد كذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون المذكور اذ هى فى تنظيمها للاجراءات انما عنت بداهة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسبما سلف بيانه .

ومن حيث أن هذه النصوص برمتها قد سلكها فى صلب مواد قانون تنظيم مجلس الدولة الحالى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فدل بذلك على أن المشرع لا يريد أن يحيد عن الحكم الذى سلف بيانه . وجرى به قضاء هذه المحكمة .

(طعن ١٣٣٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم الادارية بطلبات التعويض - مناطه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة الادارية بنظر طلبات التعويض بصفة أصلية أو تبعية رهين بأن تكون هذه الطلبات مترتبة أو متفرعة عن أحد القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٤٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

طلب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية الناتجة عن عدم تنفيذ قرار اللجنة القضائية بضم مدة خدمة سابقة - اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيه - أساسه اعتبار طلب ضم مدة الخدمة السابقة بمثابة طلب ترقية مالا .

ملخص الحكم :

إذا كانت طلبات المدعى تنحصر في طلب الزام الجهة الادارية بتعويض الأضرار المادية والأدبية الناتجة عن عدم تنفيذها لقرار اللجنة القضائية الصادر بضم مدة خدمته السابقة في التعليم الحر ، فان الدعوى في جوهرها تتعلق بطلب تعويض بصفة أصلية عن القرار السلبي للجهة الادارية بالامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وقد أصبح - لنهائيته - بمثابة الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى به . ولا جدال في أن طلب ضم المدة السابقة هو بمثابة طلب ترقية مالا وهو ما طلبه المدعى فعلا في هذه الدعوى ، مما يستتبع اختصاص المحكمة الادارية بالفصل فيه بوصفه نزاعا متفرعا عن النزاع الأصلي ، الذى كان يدخل في اختصاصها باعتباره طعنا في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية طبقا للبند ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

(طعن ٤٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

الجهة الادارية المتصلة موضوعا بالأثار المالية المترتبة على ندب الموظفين ، هي الجهة المنتدب اليها - اختصاص المحكمة الادارية التي تتبعها هذه الجهة بنظر المنازعة دون المحكمة (لادارية التي تتبعها الجهة المنتدب منها .

مادختص الحكم :

فى حالة ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى وزارة أو مصلحة أخرى غير تلك التى هو تابع لها ، تصبح الجهة الادارية المنتدب للعمل بها هى المتصلة موضوعا بالمنازعة فى كل ما يتعلق بالاثار المترتبة على هذا الندب ، بحكم خضوعه لاشرافها فى فترة الندب ، واستحقاقه ما قد يكون ثمة من بدل سفر أو أجر عن عمل اضافى فى غير أيام العمل الرسمية فى الفترة المذكورة من اعتمادات ميزانيتها ، ان كان له فى ذلك وجه حق . وقد رددت هذا الاصل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ نصت فى فقرتها الخامسة على أنه « وفى حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها فى مدة ندبه من اختصاص الجهة التى ندب للعمل بها » ، ومن ثم فان الجهة الادارية المتصلة بالمنازعة الحالية موضوعا - فى خصوص الآثار المالية المترتبة على ندب المدعى للعمل بعثة التطعيم ضد الدرن - تكون هى وزارة الصحة العمومية التى كان المذكور منتدبا للعمل بها ولو أنه تابع أصلا لمصلحة النقل الميكانيكى التابعة لوزارة المواصلات ، وتكون المحكمة الادارية المختصة بنظر هذه المنازعة هى المحكمة الادارية لوزارة الصحة دون المحكمة الادارية لوزارة المواصلات .

(طعن ٥٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

لاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

نقل موظف من وزارة الى أخرى - عدم تنفيذه قرار النقل - الجهة التى تملك توقيع الجزاء عليه هى الجهة المنقول اليها لا المنقول منها - المحكمة الادارية المختصة بنظر الطعن فى قرار الجزاء سالف الذكر - هى تلك التى تختص بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية التى نقل اليها لا التى نقل منها .

ملخص الحكم :

ان الامر الصادر بنقل الموظف أو المستخدم أو العامل الحكومى من وزارة أو مصلحة أو ادارة الى وزارة أو مصلحة أو ادارة أخرى ، أو من وظيفة الى أخرى ، هو افساح عن ارادة الادارة الملزمة بقصد احدث أثر قانونى معين هو انتهاء ولايته الوظيفية فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول منها ، واستناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول اليها . ويقم ناجزا أثر النقل سواء كان مكانيا أو نوعيا بصدر القرار القاضى به وابلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجا تنفيذه فيتراخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ . ومتى تحقق الأثر الناجز ، أو حل الأجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف للجهة الادارية المنقول منها وزايلته اختصاصات الوظيفة التى كان متوليا عملها وانتقلت تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها ، وتولد له مركز قانونى فى الوظيفة الجديدة ، ووجب عليه تنفيذ الامر الصادر بنقله اذ لم يكن فى اجازة مرضية أو اعتيادية عند صدور هذا الأمر . وهذا هو الأصل العام الذى رده التعديل الذى أدخله المشرع على المادة ٧٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، اذ رؤى من المصلحة العامة النص عليه كما ورد ذلك بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون فاذا تخلف الموظف عن تنفيذ النقل فى موعده أو امتنع عن ذلك ، وهو لا يملك اختيار الجهة أو الوظيفة التى يقوم بمباشرة اختصاصاته فيها أو يتولى عملها ، فانه بذلك يرتكب مخالفة ادارية ، لا فى حق الجهة الادارية التى نقل منها والتى لا يمكن أن تعود صلته بها الا بالغاء قرار نقله ، بل فى حق الجهة الجديدة التى أصبح يدين لها بالتبعية بحكم نقله اليها ، ولو لم يقم بفعله بتنفيذ هذا النقل ، والتى تملك محاسبته على هذا الفعل السلبي ، ومن ثم فإن المنازعة التى تقوم بصدد الاجراء الذى تتخذه الادارة حياله فى هذه الحالة انما تنعقد بينه وبين الجهة التى اتصلت بهذه المنازعة موضوعا ، وهى التى آل اليها التصرف فى امره بنقله

اليها ، وتكون ولاية الفصل فى تلك المنازعة للمحكمة الادارية المختصة بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية المذكورة ، التى تم نقله اليها باداة قانونية صحيحة من السلطة التى تملكه .

(طعن ٥١١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية هو اتصال المنازعة بموضوعها بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة - لا يلزم لذلك كون المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة ، او ليست لها هذه الشخصية - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المخول اياه بالمادة ٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو باتصال المنازعة بموضوعها بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة دون تفرقة بين ما اذا كانت المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة او ليست لها هذه الشخصية ، ذلك ان الهدف من هذا التحديد هو تيسير نظر المنازعة امام محكمة الاسكندرية بحكم قربها لتلك المصالح ووجود عناصر المنازعة وأوراقها فيها ، وقد راعى القرار المشار اليه فى ذلك ان المصالح فى تلك المدينة من التعداد والأهمية بحيث يقضى الحال تخصيص محكمة فيها لنظر هذه المنازعات باعتبارها المدينة الثانية فى الاقليم وتقوم تلك المصالح على مرافق عامة خطيرة ورئيسية ، ولم يتم القرار فى تحديد الاختصاص أساسا على الاعتبار الذى ذهب اليه الطعن ، وان كان يتحقق فى الغالب بحكم تبعية الموظف لتلك المصالح ما دام لم ينقل من المدينة ، يؤكد ذلك أن تقريب القضاء الادارى للمتقاضين لم يكن هو الاعتبار الأساسى فى تحديد

الاختصاص فان القضاء الادارى فى الأصل مركز فى مدينة القاهرة ولم يستثن سوى تخصيص تلك المحكمة المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة فى مدينة الاسكندرية للاعتبارات السالف بيانها ، واستنادا الى هذا الفهم الذى قام عليه تخصيص محكمة الاسكندرية بنظر تلك المنازعات قضت المحكمة الادارية العليا بان هذا التحديد قد انطوى على معنى الاقرار لمصالح الحكومة فى الاسكندرية جميعا باهلية التقاضى فى شأن المنازعات المتصلة بها موضوعا ولهذا أسندت صفة التقاضى لها فى مباشرة هذه المنازعات أمام محكمة الاسكندرية استثناء من الاصل العام الذى لا يسند صفة التقاضى فى المنازعات الخاصة بالدولة الا الى الوزير فيما يتعلق بوزارته أو الى المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أو الى الهيئات التى يجعل القانون لرئيسها صفة التقاضى ولو لم تكن لها الشخصية المعنوية ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢)

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

تبعية مجالس المديرية لوزارة الداخلية - الدعاوى المرفوعة ضد هذه المجالس تختص بها المحكمة الادارية لوزارة الداخلية لا المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية - حجة ذلك .

ملخص الحكم :

ان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات التى ترفع ضد مجالس المديرية هى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية ، وليست المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية ، ذلك ان مجالس المديرية تتبع فى البنيان الادارى وزارة الداخلية كما يستفاد من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام هذه المجالس . هذا واذا كان مجلس المديرية بحسب القانون المذكور يتصل بجهات الحكومة عموما ، ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية ، فى شتى المرافق التعليمية والزراعية والرى

والمواصلات والصحة وغير ذلك من المرافق العامة المتعلقة بالمديرية ، الا أن هذا الاتصال لا يعدو أن يكون تعاوناً مع جميع تلك الجهات بحكم طبيعة وظيفة مجلس المديرية والفرص من انشائه ، دون أن يكون لهذا التعاون أثر في تحديد تبعية مجلس المديرية أساساً في البنيان الإداري لوزارة الداخلية .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

تبعية المدعى لمجلس مديرية المنوفية الذى يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ - اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بالفصل فى دعواه ، دون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى مستخدم تابع لمجلس مديرية المنوفية الذى يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية ، فإن المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية تكون هى المختصة بالفصل فى هذه الدعوى المرفوعة منه بطلب تسوية حالته أسوة بزملائه ، وتكون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ قضت فى دعوى غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية بنظر الدعوى ، وإحالتها الى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

(طعن ١٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

لجنة الشياخات - أعضاؤها موظفون عامون - اختصاص المحكمة
الإدارية لوزارة الداخلية بالطعون المقدمة منهم .

ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام ثابتة لعضو لجنة الشياخات باعتباره موظفا
عاما يقوم بتكليف عام هو النهوض بوظيفة إدارية بقطع النظر عن عدم
تقاضيه مرتبا مقابل خدماته لأن هذا الأمر ليس من الشروط الواجبة
فى اعتبار الوظيفة العامة كذلك ، ويترتب على هذا انعقاد الاختصاص
بطعون أعضاء لجنة الشياخات للمحكمة الإدارية لوزارة الداخلية اعتبارا
بان عضو لجنة الشياخات لا يدخل قطعا فى عداد الموظفين الداخلين فى
الهيئة من الفئة العالية والضباط ممن تختص بطعونهم محكمة القضاء
الإدارى .

(طعن ١٣٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

دفن الموتى يعتبر من المرافق العامة - تنظيم المشرع لهذا المرفق بموجب
القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة ممارسة مهنة الحانوتية والترسية
واخضاعه الحانوتية والتربية لنظام إدارى مماثل لنظم التوظيف باعتبارهم
عمال هذا المرفق - اعتبارهم من الموظفين العموميين - النظر فى المنازعة
المتعلقة بصحة التعيين فى وظيفة تربية يدخل فى اختصاص المحكمة الإدارية
لوزارة الشؤون البلدية والقروية .

ملخص الحكم :

ان دفن الموتى بالجبانات هو من المرافق العامة لاتصاله اتصالا وثيقا
بالشئون الصحية والإدارية والشرعية ، ومن أجل ذلك تدخل المشرع

فنظمه تنظيما عاما بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة احنوتية والتربية التى صدرت بتفويض من القانون المذكور . ولما كان الحانوتية والتربية ومساعدوهم هم عمال هذا المرفق فقد نظم القانون واللائحة المشعار اليهما طريقة تعيينهم ومباشرتهم لوظيفتهم ، وحدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم وتأديبهم ، وأخضعهم فى ذلك كله لنظام ادارى مماثل لنظم التوظيف ، فلا يجوز لأحد منهم مباشرة مهنته الا بقرار ادارى من لجنة الجبانات يرخس له فى ذلك بعد استيفاء الشروط الواجب توافرها ، وهى شروط خاصة بالسنة وبالدين وبالبياقة الصحية وبعدم سبق صدور حكم جنائى عليه وبحسن السمعة ومعرفة القراءة والكتابة والالام بالاحكام الشرعية والصحية والادارية اللازمة لأداء هذه المهنة . كما أنه أخضعهم لنظام تأديبى ، شأنهم فى شان سائر الموظفين ، وأجاز توقيع جزاءات تأديبية عليهم من الجهة الادارية المختصة ، وهذه الجزاءات تماثل الجزاءات التأديبية التى توقع على سائر الموظفين ، فهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين وليسوا من الأفراد . ولما لم يكونوا من الفئة العالية أو الضباط أو ممن هم فى مستواهم الوظيفى فان المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية تكون - والحالة هذه - مختصة بهذه الدعوى .

(طعن ١٠٠٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٧/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

حق المحافظ فى الاشراف على الموظفين التابعين للوزارات المختلفة فى دائرة المحافظة مخول له بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الادارة المحلية - توقيعه جزاء على موظف تابع لوزارة الخزنة - المنازعة بشأن هذا القرار يختص بالفصل فيها المحكمة الادارية لوزارة الحكم المحلى - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان العبرة فى تحديد المحكمة الادارية هى بالجهة الادارية المتصلة بالمنازعة موضوعا وهى التى تستطيع الرد على الدعوى باعداد البيانات

وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية النزاع صلحا وهي التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية باعتبارها الجهة التى أصدرت القرارات موضوع التظلمات واذا صدر القرار المطعون فيه من محافظ سوهاج باعتباره الرئيس المحلى وممثل السلطة التنفيذية فى دائرته اختصاصه والمشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة والسلطة الرئاسية للمحافظة هى وزير الادارة المحلية واذا فيكون التظلم من قرار له ولسلطته الرئاسية للمحافظة هى وزير الادارة المحلية كما أن أوراق التحقيق وقرار الجزاء كلها موجودة بالمحافظة وهى التى تستطيع تقديمها واذا ذهب الحكم الى غير هذا المذهب يكون فى غير محله ويتعين الفأوه .

ومن حيث أن مناطق هذه المنازعة هو تحديد الاختصاص بنظرها وهل ينعد للمحكمة الادارية التى أصدرت الحكم أم لتلك المختصة بمنازعات موظفى وزارة الخزانة .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن عالجت تحديد هذا النوع من الاختصاص ودرج قضاؤها على أنه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/٣/٢٩ بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها أن المعيار الذى التزمه فى تحديد اختصاص كل محكمة انما يتعلق بالوزارة أو المصلحة أو الجهة التى تتعلق بها موضوعا .

ومن حيث أن مصدر القرار المطعون فيه أرتكن فى اصداره على ما خوله إياه القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الادارة المحلية اذ نصت المادة السادسة منه على أن يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه وتولى الاشراف على فروع الوزارات فى المحافظات وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم .

ويجوز لكل وزير أن يمهّد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه . . . الخ .

ومن حيث أنه سبق اصدار هذا القرار اجراء تحقيق ادارى ضد المطعون ضده بمعرفة رجال الادارة المحلية انتهوا فيه الى تأييده كمسما

أن المطعون ضده تظلم من هذا القرار الى مصدره الذي خوله القانون الاشراف على أعمال المتظلم كما جعله رئيسه المحلى ومن ثم يكون مصدر القرار قد اتصلت به المنازعة موضوعا ولا يعتبر انه له مجرد التبعية الادارية والقول بأن المنازعة متصلة بوزارة الخزانة وحدها باعتبارها الجهة التى أصدرت التعليمات المالية والاقدر على تفسيرها ومن ثم تنظرها المحكمة التى تنظر المنازعات المختصة بتلك الوزارة دون غيرها ، فيه تجاهل صريح لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أنفة الذكر اذ أن فى كل محافظة مصالح كثيرة تصدر تعليمات الى موظفيها ومع علم الشارع بذلك فقد أعطى الاشراف للمحافظ عليهم فاذا ما أصدر قرارا فان القول بعدم اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الادارة المحلية فيه مخالفة لحكم القانون ومن ثم يتعين تقرير اختصاص تلك المحكمة وفى ذلك رعاية لنص هذه المادة وابعاد التعارض ومعها يمكن الحصول على تفسير التعليمات من الجهة التى أصدرتها ان كان الأمر يحتاج الى تفسير .

(طعن ١٦٢٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

خامسا : توزيع الاختصاص بين محتمة :تتضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية :

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

اسقاط العضوية عن الأعضاء المنتخبين او المختارين للمجلس القروى سواء على سبيل الاستقالة المقررة فى المادة ٦٦ أم الفصل التصوص عليه فى المادة ٦٧ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - لا يعتبر فصلا تأديبيا وانما هو انتهاء لعضوية المجلس القروى واسقاط لها للفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس أو بفقدان أسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس - لا اثر لهذا القرار على المركز الوظيفى للمعضو الذى أسقطت عضويته -

نتيجة ذلك - خروج الطعن في قرار انهاء العضوية عن اختصاص المحاكم
التأديبية - اختصاص محكمة القضاء الادارى باعتبار أن القرار من قبيل
قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى التى تدخل فى اختصاصها قانونا -
أساس ذلك •

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٤٦ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يشكل المجلس القروى من
أعضاء منتخبين لا يجاوز عددهم اثنى عشر عضوا ، وأعضاء بحكم وظائفهم
ممن يعملون بالقرية أو القرى التى يتألف منها المجلس القروى ، وعضوين
مختارين من ذوى الكفاية فى شئون القرية يصدر باختيارهم قرار من
الوزير المختص ٠٠٠ وبأن يتولى رئاسة المجلس احد الأعضاء يعينه الوزير
المختص لمدة سنتين بالاتفاق مع الاتحاد « القومى » بعد أخذ رأى المحافظ •
بينما تنص المادة ٦٦ من هذا القانون على أنه « اذا غاب العضو المختار أو
المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التى أختير عضوا
فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية أو غاب دون عذر مقبول أو أكثر من ربع
عدد الجلسات فى السنة الواحدة ، يخطر المجلس المحافظ ويعتبر العضو
مستقिला ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد
اثبات غيابة عن الجلسة التى يدعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز
عقد هذه الجلسة قبل مضى خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو اليها ،
واذا غاب العضو بحكم وظيفته على النحو المبين فى الفقرة السابقة أخطر
المجلس المحافظ لإبلاغ الوزارة ذات الشأن » - فى حين تقضى المادة ٦٧
من القانون المشار اليه انه « اذا اتضح أن أحد الأعضاء فقد الثقة والاعتبار
الذين تتطلبهما عضويته فى المجلس جاز فصله بقرار من الوزير المختص
بناء على قرار من المجلس المختص بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الذين يتألف
منهم المجلس • ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم •

ومن حيث أن البادى من استقراء أحكام قانون نظام الادارة المحلية
المشار اليه أن المجلس القروى يشكل من أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم
وظائفهم من العاملين بالقرية وعضوين مختارين بقرار من الوزير المختص

- كان المطعون ضده من بينهما بمجلس قروى انفسط ، وأن فقدان أحد الأعضاء الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما عضويته في المجلس مما يجيز فصله بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، وهذا الحكم الذي تضمنته المادة ٦٧ من هذا القانون شامل الأعضاء المنتخبين والمختارين جميعا فلا ينسلخ عنه بصريح النص الا الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ، والشأن في ذلك شأن ما تقضى به المادة ٦٦ من القانون ذاته بخصوص اعتبار العضو الذي ينقطع عن جلسات المجلس مستقيلا والتي يقصر حكمها بصريح نصه على العضو المختار أو المنتخب ، أما العضو بحكم وظيفته فيخطر المحافظ لبلاغ الوزارة المعنية في شأنه - وبناء على ذلك جميعا فان اسقاط العضوية سواء عن سبيل الاستقالة المقررة في المادة ٦٦ أم الفصل المنصوص عليه في المادة ٦٧ والذي لا يتناول بحكم الأصل الا الأعضاء المنتخبين أو المختارين بمد أن سلخ عن دائرته الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ، لا يستقيم فصلا تأديبيا وانما هو انتهاء لعضوية المجلس القروى واسقاط لها لفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس أو بفقدان أسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس ، ولا يغير من طبيعته تلك أو ينال منها أن يصادف هذا الانهاء أحيانا عضوية مختارة بالمجلس أختير صاحبها من بين الموظفين العموميين ، اذ لا يجاوز هذا الانهاء حد اسقاط العضوية بالمجلس القروى وحده ، على مثل ما يرد عليه الاسقاط بالنسبة الى سائر الأعضاء من غير الموظفين ، ولا يتصداه الى المساس بالمركز الوظيفي لمن أسقطت عضويته أو النيل منه بحال ، والبذى لا يتأتى الا بإجراءاته القانونية المقررة وأوضاعه التأديبية المرسومة وبقرار يصدر من السلطة التأديبية ذات الشأن ، ومن ثم لا يعدو هذا الاسقاط أن يكون انتهاء للعضوية من قبيل الاستقالة أو فقدان أسباب الصلاحية للاستمرار فيها وليس فصلا تأديبيا .

ومن حيث أن القرار الطعين والصادر باعفاء المطعون ضده من رئاسة مجلس قروى انفسط واسقاط عضويته المختارة بهذا المجلس ، مقصور في مداه واثره على اسقاط العضوية بهذا المجلس وانهاؤها بما يلزم ذلك

حتما من اعفاء من رئاسة هذا المجلس التي لا تنعقد الا لأحد الأعضاء فيه - ولا شأن لهذا القرار بعدئذ بالمركز القانوني للمطعون ضده كأحد العاملين بمحافظة بنى سويف وبهذه المثابة فان هذا القرار - واذ يتمخض قرارا بانهاء العضوية بالمجلس القروى لفقدان صلاحية الاستمرار فيها ، وينأى عن أن يكون تأديبيا ينال من الرابطة الوظيفية للمطعون ضده كأحد العاملين بمحافظة بنى سويف - انما يخرج الطعن فيه عن اختصاص المحاكم التأديبية والذي تتحدد دائرته وفقا لحكم البنود تاسعا وثانى عشر وثالث عشر من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بانفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وطلبات التعويض عنها وفى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا وكذلك فى الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث ان الدعوى التى أقامها المدعى - بحسبانه رئيسا لمجلس قروى انفسط ، وله صفة الموظف العمومى بهذه المثابة ، طعنا فى القرار الصادر باعفائه من رئاسة هذا المجلس واسقاط عضويته المختارة فيه والذي يخرج عن دائرة الجزاءات التأديبية على ما تقدم ، مما يندرج فى عموم الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي المشار اليها فى البند رابعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة والتى يتوزع اختصاص الفصل فيها بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية طبقا لقواعد توزيع الاختصاص بينهما المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المشار اليه .

ومن حيث ان المشرع حدد اختصاص المحكمة الادارية فى المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة اذ قضى فى الفقرة الاولى منها بأن تختص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من

المستوى الثانى والثالث وما يعادلهم ، فى حين نصت المادة ١٣ على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الادارية . لما كان ذلك وكان المرجح فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية وفقا لمفهوم هاتين المادتين ، هو الى أهمية النزاع مستمدا من قاعدة مجردة مرددا الى قيمة المنازعة كما هو الشأن فى توزيع الاختصاص بالنسبة الى العقود الادارية ، والى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون وخطورة مسئولياتها وأهميتها وما الى ذلك من معايير ، يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والأدنى أهمية وما يعادلها وذلك بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .

ومن حيث أن رؤساء المجالس القروية - وهم من الموظفين العموميين - لا يشغلون أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والتى أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية . لما كان ذلك وكان قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقد وسد للمجالس القروية فى دائرة اختصاصها أداء الخدمات التعليمية والصحية الثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتنظيمية وادارة الوحدة المبيعة (مادة ٤٧) وأجاز للمحافظ الذى يتمتع بالاختصاصات الممنوحة فى قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفى مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة (مادة ٨٧) ، وقد تأكدت هذه الاختصاصات والصلاحيات باللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ التى ناطت بدورها بالمحافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة ورئيس مجلس المدينة وسلطات رئيس المصلحة ورئيس المجلس القروى سلطات رئيس الفرع (مادة ٧٧) كما حولت رؤساء المجالس المحلية سلطة منح الرواتب والبدلات والمكافآت

التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقس
للفئات والأوضاع المقررة فى القوانين واللوائح (مادة ١١٦) وقد صدر
بعد ذلك قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فلانته التنفيذيه
الصادرة بقرار رئيس الجمهوريه رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ دعما لهذه
السلطات والصلاحيات وتثبيتا لها - الأمر الذى لا معدى معه من اعتبار
وظيفة رؤساء المجالس القرويه - بما نيظ بهم من السلطة والاختصاص
وبما يدرك أحيانا سلطة رئيس المصلحة ، وبحكم طبيعة عملهم وأهميته
وما ينطوى عليه من اشراف على جميع المرافق المحليه بدائرة المجلس
والعاملين بها ، مما ترقى فى مستواها الى مستوى الوظائف التى تعملو
وظائف المستويين الثانى والثالث ، ومن ثم يخضع رؤساء مجالس القرى
فى شأن انهاء خدمتهم وفصلهم بغير الطريق التأديبى لاختصاص محكمة
القضاء الادارى دون المحاكم الاداريه .

ومن حيث انه لما تقدم ، واذا كان القرار المطعون فيه مما ينال عن
اختصاص المحكمة التأديبيه التى كان يلزمها أن تقضى بعدم اختصاصها
بالفصل فى دعوى المدعى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص
باعتبار ان القرار المطعون فيه من قبيل قرارات الفصل بغير الطريق
التأديبى التى تدخل فى اختصاصها قانونا . واذا ذهب الحكم المطعون فيه
غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتعين من ثم الحكم بقبول
الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص
المحكمة التأديبيه بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى « هيئة
الفصل بغير الطريق التأديبى » للاختصاص وبالزام المطعون ضده مصروفات
الطعن وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١)

قاعلة رقم (٣٤٥)

المطلب ٢

فقدان شرط من الشروط اللازمة للتعيين فى وظائف الخفر - تعلقه
بفقدان الصلاحية أصلا للاستمرار فى الوظيفة وحمل أمانتها بما لا ميبيل

معه سوى إنهاء الخدمة - هو إجراء منبت الصلة باوضاع التأديب واجراءاته وادائه القانونية ولا يدخل في باب الجزاءات انتهاء الخدمة لفقد شرط من شروط التعيين في وظائف الخفر وكله المشرع الى مدير الأمن ذاته باعتباره فعلا بغير الطريق التأديبي ولم يستند الى السلطات التأديبية - نتيجة ذلك - ان القرار الصادر في هذا الشأن يناي الظعن فيه عن اختصاص المحكمة التأديبية وتنقذ الولاية فيه للمحكمة الادارية .

ملخص الحكم :

من حيث (ان المادة ٩٥ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة تقضى بأن يعين رجال الخفر النظاميون ممن يستوفون الشروط المبينة في المادة ٨٨ من هذا القانون - ومن بينها أن يكون محمود السيرة حسن السمعة - والشروط التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، في حين تنص المادة ٩٦ من هذا القانون على أن « الجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر هي (١) الانذار (٢) تدريبات زيادة (٣) خدمات زيادة (٤) الخصم من المرتب (١١) الحبس أو السجن وفقا لقانون الأحكام العسكرية (١٢) الفصل من الخدمة مع الاحتفاظ بالحق في الماش أو المكافأة (١٣) الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض الماش أو المكافأة في حدود الربع . ولنائب مدير الأمن توقيع الجزاءات من ١ الى ١٢ . وللمحاكم العسكرية توقيع أى من الجزاءات الواردة في هذه المادة . ومدير الأمن الفاء القرار التأديبي الصادر من رؤوسيه طبقا لقانون الأحكام العسكرية خلال ثلاثين يوما من اصداره أو تعديل الجزاء بتشديده أو خفضه . ومدير الأمن انتهاء خدمة رجال الخفر النظاميين عند فقدانهم أى شرط من الشروط اللازمة للتعيين ، وكذلك اذا تكررت الادانة بعد المحاكمة عسكريا خلال ثلاث سنوات ، .

ومن حيث أن الجزاءات التأديبية التي توقع على رجال الخفر يصدر بها قرار من نائب مدير الأمن أو من المحاكم العسكرية بحسب الأحوال . أما فقدان شرط من الشروط اللازمة للتعيين في وظائف الخفر فلا يخلط بينه وبين المخالفة التأديبية ولا يؤخذ عنه بعقوبة من العقوبات التأديبية التي توقع على رجال الخفر حيث يؤخذ كل مخالف عن جريته بقدر

ما يناسبها من الجزاء التأديبي ، وانما يتعلق بالامر بفقدان الصلاحية أصلا للاستمرار فى الوظيفة وحمل أماناتها بما لا سبيل معه سوى إنهاء الخدمة كاجراء لا غنى عنه تأمينا للوظيفة العامة وسلامة الاضطلاع بمقتضياتها ، وهو اجراء منبت الصلة بأوضاع التأديب واجراءاته وأداته القانونية المقررة ، ولا يدخل فى باب الجزاءات المنصوص عليها قانونا ، وعليه فقد وكل إنهاء الخدمة لفقدان شرط من الشروط اللازمة للتعين فى وظائف الخفر - بحسبانه فصلا بغير الطريق التأديبي - الى مدير الأمن ذاته ولم بسند الاختصاص به الى السلطات التأديبية ذات الشأن . ومقتضى ما تقدم جميعا ان القرار الطعن - كقرار صادر من مدير الأمن بانتهاء خدمة المدعى لفقدانه حسن السيرة والسمعة كشرط من الشروط اللازمة للتعين فى الوظيفة ، لا يستقيم قرارا تأديبيا وانما هو فى حقيقة تكييفه قانونا فصل بغير الطريق التأديبي مما ينأى الطعن فيه عن اختصاص المحكمة التأديبية وتنعقد الولاية فيه للمحكمة الادارية ذات الشأن) .

(طعن ٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ ؟

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية - المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب - صدور قرار نقل عامل يستر فى حقيقته جزاء تأديبي - الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكمة التأديبية المختصة دون محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان البادى من سياق الوقائع على الوجه السالف بيانه ان طلبات المدعى فى الدعويين مثار الطعن المائل انما تتمثل فى إلغاء القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من مدير عام مصلحة الجمارك فى ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ فيما تضمن من نقله الى المخازن المركزية بجمرك القاهرة ونقل السيد (. . . .) الى وظيفة رئيس وردية بجمرك تفتيش الركاب والقضاء

القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر من وزير المالية في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من نقله الى وزارة الحكم المحلي ، وذلك استنادا الى أن هذين القرارين قد صدرا تنكيلا به وساترين لجزء تاديبى مقنع وان القصد الحقيقي من اصدارها هو انزال العقاب عليه بغير اتباع للاصول القانونية السليمة من تحقيق أو سماع لدفاعه ، وهو ذات ما أعاد ترديده في تعقيبه على الطعن . وتحديد طلبات المدعى على هذا النحو يثير ابتداء البحث في مدى اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعة وما يستتبع ذلك من تحديد المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص قانونا بالفصل في مدى سلامة القرارين المطعون فيهما وما اذا كان كل منهما قد صادف صحيح القانون أم حاد عن جادة الصواب ، وذلك باعتبار أن ولاية الفصل في المنازعات من الأمور المتعلقة بالنظام العام التي تتعرض لها المحاكم من تلقاء نفسها دون تطلب الدفع بذلك .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان أساس الطعن في القرارين ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٧٩ لسنة ١٩٧٧ سالفى الذكر انما يدور على أن القصد من اصدارهما هو انزال العقاب على المدعى دون اتباع للاصول والإجراءات القانونية ، فإن الطعن على هذين القرارين ومراقبة مدى مشروعيتها انما ينعقد الاختصاص بالنسبة له للمحكمة التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الفصل في مسائل تأديب العاملين المدنيين بالدولة . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى في موضوع الدعويين مشار الطعن المائل ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ، ويتعين من ثم الحكم بالفائه واحالة الدعويين الى المحكمة التأديبية بوزارة المالية للاختصاص بالفصل فيهما .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)
قارن عكس ذلك طعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣

لأمانة رقم (٣٤٧)

المبسطة ٢

اختصاص القضاء التأديبي ورد محلوفا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الادارى في المنازعات الادارية - الاستثناء يفسر في أضيق الحدود

ويجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع - يقتصر اختصاص القضاء التأديبى على الفصل فى المنازعات المتعلقة بالجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية - اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجزاءات غير تلك المحددة فى القوانين واللوائح صراحة - أساس ذلك - القضاء الإدارى صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات الإدارية - القرار الصادر بجزاء مقرر لا يخرج عن كونه تعبير غير دقيق لعب الانحراف بالسلطة وهو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة ذهب الى أن اختصاص القضاء التأديبى ورد محدودا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى فى المنازعات الإدارية ، وان الاستثناء يفسر فى أضيق الحدود فيجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع ، ومن ثم يقتصر اختصاص القضاء التأديبى على الفصل فى المنازعات المتعلقة بالجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية وعلى مقتضى ذلك يختص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجزاءات غير تلك المحددة فى القوانين واللوائح جزاءات تأديبية صريحة وذلك بحسبانه صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات الإدارية ، ولا يخرج القرار الصادر بجزاء مقرر عن كونه تعبير غير دقيق لعب الانحراف بالسلطة وهو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وبهذه المثابة فلا وجه للنمى على الحكم المطعون فيه بالبطالان بمقولة أن محكمة القضاء الإدارى التى أصدرته غير مختصة نوعيا بنظره ، فى حين أنها جهة الاختصاص فى هذا الشأن كما أن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية للعاملين بالتربية والتعليم بعدم اختصاصها بنظر النزاع وإحالته بحالته الى محكمة القضاء الإدارى عملاً بحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، يكون هو بدوره

سليما ومتفقا مع القانون ، ولا وجه للنعى عليه بأى وجه من الوجوه فضلا عن أنه حاز قوة الشيء المقضى بفوات مواعيد الطعن فيه باعتباره من الاحكام القطعية التى يجب الطعن فيها فور صدورها ، وهذا الحكم يقيس محكمة القضاء الادارى المحال اليها النزاع ويصبح لازما عليها الفصل فيه - على فرض - عدم اختصاصها أصلا بنظره - فواقع الأمر أنها جهة الاختصاص فى هذا الشأن بوصفها صاحبة الولاية العامة للفصل فى المنازعات الادارية ومنها المنازعات المتعلقة بالقرارات المعيبة بعيب الانحراف بالسلطة ، كتلك الصادر بها القرار محل النزاع وفقا لما سلف ايضاحه وبهذه المثابة يكون الطعن فى هذا الشئ غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرفض .

ومن حيث أن القرار الصادر بنقل الطاعن من وظيفة مشرف تقذية بالمدينة الجامعية ادارة الجامعة تم بناء على المذكورة من مدير التقذية - وهو رئيسه المباشر - نعى عليه فيها أنه لا يعمل وليس لديه استعداد ذهنى للعمل فى التقذية ، ولا يعمل بجدية مما يشجع باقى زملائه على الحذو حذوه ، وعرضت هذه المذكورة على المراقب الذى وافق على اعادته الى مراقبة الاسكان التى يعمل بها من قبل ، ولكن هذه المراقبة رفضت ذلك لعدم الحاجة الى خدماته ، الأمر الذى يستفاد منه أن جميع أقسام المدينة الجامعية رفضت الحاقه بها لعدم قابليته للعمل والانتظام به ، وبناء على ذلك صدر قرار أمين عام مساعد الجامعة معتمدا من نائب رئيس الجامعة بنقله الى ادارة الجامعة . ومن المسلم أن الاختصاص بنقل العامل من مكان الى اخر مناطه كاصل عام تحقيق مصلحة عامة وما يتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون معوقات ، وان مبررات ممارسة هذا الاختصاص تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه يستوى أن يتم هذا النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته فى الجهة التى يعمل بها أو لسبب آخر ، ما دامت كانت جهة الادارة تتدخل بهذا الاجراء باعتباره أمرا ضروريا يمليه حسن سير العمل بصورة طبيعية وبلا معوقات ، فإذا كان قد ثبت لدى جهة الادارة أن الطاعن مهمل فى عمله وغير منتج فيه ورأت ضمانا لحسن سير العمل الاستفادة منه فى موقع اخر يتفق وقدراته ، وكان تقريرها فى هذا الشأن قائما على أسباب تبرره وهو

ما كشفت عنه الأوراق فعلا وتضمنته المذكرة التي أعدها رئيسه المباشر فى التغذية ، وإكدها رفض مراقبة الاسكان نقله اليها وكان يعمل بها قبل نقله الى مراقبة التغذية - بحجة عدم الحاجة الى خدماته ، الأمر الذى يقطع بأن جهة الادارة كانت على حق حين قررت نقله الى ادارة الجامعة بالقرار محل النزاع - ولا مجال للنمى بالقول ان قرار النقل لم يحدد له وظيفة فى الجهة المنقول اليها ، فأمر ذلك متروك لجهة الادارة التى نقل اليها وهى ادارة الجامعة التى لها أن تسند اليه العمل المناسب الذى يتفق مع ميوله وقدراته ويسد حاجتها فى نفس الوقت محققا لمصلحة العمل ، ومادام لم يثبت من الأوراق أن الطاعن نقل الى وظيفة أدنى أو تضمن نقله تنزيلا فى الدرجة . وعلى مقتضى ما تقدم يكون القرار محل النزاع قد صدر فى حدود السلطة التقديرية لجهة الادارة متوخيا المصلحة العامة ، وصدر فى حدود الاختصاص المقر للجهة التى أصدرته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى ذلك فان الطعن عليه يضحى على غير أساس متعين الرفض والزام الطاعن بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)
قارن عكس ذلك طعن ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

تعليق ؟

حكمت الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى قرارات النقل أو الندب .

وأوضحت هذه الدائرة الجديدة من دوائر المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطلب رقم ١ لسنة ١ ق فى الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق ان الهيئة تؤيد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر ، وبالتالى فلا ينعقد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما ورد صريح نص القانون على أنه جزء ، فاذا كان الطعن موجها الى قرار صادر بنقل أو ندب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع

الاختصاص بينها ، أما اذا تعلق الطعن بندب أو نقل أحد العاملين بالقطاع العام انعقد الاختصاص للقضاء العادى (المحاكم العمالية) صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال .

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

المحكمة التأديبية تملك وحدها دون المحكمة الادارية البت فى صرف مرتب الموظف المحبوس عن مدة وقفه .

ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة الادارية قد أقامت نفسها مقام المحكمة التأديبية التى تملك وحدها طبقا للمادة العاشرة من قانون تنظيمها البت فى أمر صرف مرتب المدعى المحبوس خلال الوقف فان حكمها فيما قضى به من استحقاق المطعون ضده لراتبه عن فترة الوقف يكون قد صدر والحالة هذه - مخالفا للقانون متعين الالغاء .

(طعن ١١٧٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

قرار مجلس تاديب الطلاب بالجامعة - قرار تاديبى صادر من جهة ادارية ذات اختصاص قضائى - قرار ادارى وليس قرار قضائى - الاثر المترتب على ذلك : خروج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر - اختصاص محكمة القضاء الادارى باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الادارية .

ملخص الحكم :

ان الطعن فى حكم المحكمة التأديبية المشار اليه يقوم على أن قرار مجلس التاديب المطعون فيه ليس قرارا قضائيا تأديبيا وانما هو قرار ادارى تأديبى يخرج عن اختصاص المحاكم الادارية والتأديبية المحدد فى قانون مجلس

الدولة ومن ثم يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري ضيقا للماد: ١٣ من القانون المذكور وكان على المحكمة التأديبية وقد حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تآمر بأحالتها الى محكمة القضاء الإداري المختصة بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات .

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب الطلاب يعتبر قرارا تأديبيا صادرا عن جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولذا فهو قرار إداري وليس قرار قضائيا ، ولما كان هذا القرار صادرا على السيد (. . . .) بصفته طالبا فمن ثم يخرج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ويدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية وفقا للمواد ١٠ ثامنا و ١٣ من القانون المذكور .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة - دائرة منازعات الافراد للاختصاص عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وبإحالة الدعوى الى المحكمة المذكورة .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

سادسا : توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتفليهم العلاقة بين مستأجرى الأراضى الزراعية ومالكها - اختصاص المحاكم المدنية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى ١/٨/١٩٧٥ - تستمر محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون التى سبق أن رفعت إليها قبل ١/٨/١٩٧٥ - رقم الدعوى أمام

المحكمة المدنية قبل صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وإحالتها لمحكمة القضاء الإداري بعد ١٩٧٥/٨/١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى أساس ذلك : المحكمة المحال إليها الدعوى ملزمة بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن محكمة الزقازيق الابتدائية أقامت قضاءها على أساس أن قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية وإن كانت تصدر من لجان تشكل تشكيلا إداريا إلا أن اختصاصها في هذا الشأن مما يعد اختصاصا قضائيا مستقلا بالنسبة لما خصها ، المشرع بتلك المنازعات . وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن الاختصاص يكون لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي عملا بالمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويتعين عملا بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ مرافعات القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الإدارية المختصة وقالت المحكمة أنه لا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها والذي جعلت المادة الثالثة منه الاختصاص للمحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما في حكمها إذ جاءت الفقرة الثالثة من تلك المادة ونصت على أن تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية وأضافت المحكمة أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تضع قاعدة من قواعد المرافعات إذ أنها توزع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وهذه القواعد تسرى فور صدورها على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولا تسرى على الإجراءات التي تمت قبل صدور القانون وعلى هذا نصت المادة الأولى في فقرتها الثالثة من قانون المرافعات وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الدعوى فقالت أنه من الثابت أن القرار المتظلم منه صدر في ١٣/٩/١٩٧٢ وأودعت صحيفة الدعوى في ١٦/٧/١٩٧٥ فمن ثم ترتبت عليه آثارها منذ هذا

التاريخ ولو أقيمت أمام محكمة غير مختصة ويكون الاختصاص بالنسبة لما أقيم من منازعات عن قرارات هذه اللجان قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ لمحكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن حكم محكمة القضاء الإداري أورد ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وقالت انه وفقا لهذه الأحكام فإن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقدا لها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور الذي نشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ وعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره وذلك بشرط أن يكون الطعن قد أقيم أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون أو قبل ١٩٧٥/٨/١ أي ان المشرع يستلزم أن يتصل الطعن بولاية محكمة القضاء الإداري قبل التاريخ المذكور سواء عن طريق اقامته ابتداء أو عن طريق إحالته الى محكمة القضاء الإداري بعد ذلك ، وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الموضوع فقالت ان الدعوى أقيمت أمام محكمة الزقايق الابتدائية بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ وقد قضت المحكمة المذكورة بجلسته ١٩٧٦/٢/٢٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري ، ومن ثم فان الدعوى الماثلة تكون قد اتصلت بولاية هذه المحكمة بعد حكم المحكمة الابتدائية أي من تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٧٥/٨/١ وبذلك فان نظـر الدعوى يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن أسباب الطعن تقوم على أساس أن مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه هو أن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقد اليها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور وذلك بشرط أن يكون الطعن قد وضع أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون وقال تقرير الطعن ان هذا الاختصاص يشمل بالضرورة الطعون التي رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء العادي قبل ١٩٧٥/٨/١ إلا أن مآلها بالضرورة هو أن يحكم بإحالتها الى

محكمة القضاء الإداري بالتطبيق لنص المادة ١١ من قانون المرافعات .
فالمناطق في اختصاص هذه المحكمة هو أن يكون الطعن قد رفع قبـل
١٩٧٥/٨/١ سواء عن طريق إقامته قبل هذا التاريخ أمام محكمة القضاء
الإداري أو أمام القضاء العادي ، يضاف الى ذلك أنه لا يجوز تعـديل
الاختصاص ليشمل بالضرورة الطعون التي رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء
الإداري المحالة اليها من المحاكم العادية لان نظر النزاع أمام هذه المحاكم لا
تعرف مدته مما لا يصح معه تعليق اختصاص محكمة القضاء الإداري على تاريخ
الحالة اليها من المحاكم العادية . وإذا كان من الثابت أن المدعية أقامت طعنها
أمام المحاكم الابتدائية في ١٦/٧/١٩٧٥ فإن الاختصاص بنظره ينعقد
لمحكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « تـلى
المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها
عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات وتلتزم المحكمة المحال اليها
الدعوى بنظرها ، وقد استهدف المشرع من إيراد حكم هذا النص على
ما أشارت اليه الأعمال التحضيرية حسم المنازعات ووضع حد لها
فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا عما في ذلك
من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه . ولقد جرى قضاء هذه
المحكمة على أنه إزاء صراحة هذا النص فقد بات ممتمنا على المحكمة أن تعاود
البحث في الاختصاص ، أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم
الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها حتى لو كان
عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قرر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت
الأخذ به في هذا المجال تسمو على ما تطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم
تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد أفصحت لجنة الشئون
التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حين قالت ان المشرع أوجب
على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة
المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المختصـة
اليها الدعوى بنظرها وأردفت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة

الجديدة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذى يصدر من جهة قضائية حجيته أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر فى النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وإن من مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال إليها الدعوى لنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن فى الطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب فإذا قوت على نفسه الطعن فيه فى الميعاد فإن الحكم يحوز حجية الشئ المفضى فيه ولا يعدو بالامكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء على غير هذه المبادئ فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون متميماً الفأوه والحكم باختصاص محكمة القضاء الإدارى دائرة المنصورة وباحالة الدعوى إليها للفصل فى موضوعها مع إبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ١١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص فى شأن مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ - ليس فيما قضت به جهة القضاء المدنى فى هذا الصدد وفى مقام تقدير تعويض نزع الملكية ما يجنب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليه فى القانون المشار إليه - لا يجوز حكمها حجية الأمر المفضى فى هذا الشأن إذ أن المقرر قانوناً أن هذه الحجية لا تثبت إلا لجهة القضاء التى لها الولاية فى الحكم الذى أصدرته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص فى شأن مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذى ينأى تقديره ابتداء الطعن عليه عن ولاية المحكمة المدنية التى يقتصر

اختصاصها في هذا الصدد على تقدير تعويض نزع الملكية وفق قواعده المحددة - فهو منبت الصلة بمقابل التحسين على ما تقدم - ومن ثم فليس فيما قضت به جهة القضاء المدني في هذا الصدد وفي مقام تقدير تعويض نزع الملكية - أيا كان الرأي فيما انتهى إليه ، ما يحجب اختصاص لجنا، التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ أو يحوز حجية تحد قانونا من ولاية هذه المحكمة في التعقيب على قرارات تلك المجان بالانقضاء أو التعويض ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن حجية الأمر المقضى لا تثبت الا أن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته فان انتفت ولايتها لم يحز حكمها تلك الحجية - ويبقى بعدئذ أن كل ذي شأن وشأنه في إقامة دعواه أمام محكمة التنازع أن قدر من جانبه تنازعا بين الأحكام مما يستنهض له ولاية محكمة التنازع لبيان أولوية بالتنفيذ في هذا المنحى وأى الأحكام صدر منه جهة لها ولاية الحكم في الدعوى .

(طعن ٣٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اذ قضت باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المتعلقة بقرارات الفصل من الخدمة التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - صدور قرار بفصل أحد العاملين قبل العمل بهذا القانون والطعن فيه أمام المحاكم المدنية والحكم برفض الطعن - الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وصدور حكم من محكمة الاستئناف بتاريخ لاحق لتاريخ نفاذ القانون المشار إليه يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - قيام المدعى بالطعن في هذا القرار أمام المحكمة التأديبية بمجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن والفصل فيه رغم صدور حكم محكمة الاستئناف المشار إليه والذي لا يحوز أية حجية أمام محاكم مجلس الدولة بصوره متجاوزا الاختصاص الولائي للمحاكم العادية بصور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(م ٣٥ - ج ٢)

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذي صدر قرار فصل المدعى من عمله في ظل سريان أحكامه ، كانت تنص على أن يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وإصدار قرارات الوقف عن العمل - بما مفاده أن المحكمة التأديبية كانت صاحبة الولاية الشاملة في تأديب العاملين بالجهات المشار إليها الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا وكان اختصاص السلطات الرئاسية بالنسبة لهم مقصورا على الخصم من مرتبتهم لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما - ولما كان المدعى قد قرر في صحيفة دعواه دون ثمة انكار من جانب الشركة أن أجره الذي كان يتقاضاه من الشركة المدعى عليها يبلغ ١٨٧٠٠ جنيها وكان قرار فصله من هذه الشركة قد صدر من رئيس مجلس إدارتها لذلك يكون هذا القرار قد صدر منعذما لعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولا بتقييد الطعن فيه والأمر كذلك ببيعاد رفع الدعوى التي نصت عليه المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي استند إليها الحكم المطعون في قضائه .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة شين الكوم الكليسة طالبا الحكم بإلغاء قرار فصله من العمل بالشركة المذكورة مع أحقيته في مبلغ ٧٣٠ جنيها واثباتا واحتياطيا الحكم له بتعويض قدره ١٧٣٠ جنيها والمصاريف - وفيها

حكمت المحكمة في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧١ بعدم قبول اندعـسـرى لسقوطها بالتقادم واعفت المدعى من المصاريف واستأنف المدعى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ لسنة ٤ القضائية مدنى شـبـين الكوم .
وانشاء نظر هذا الاستئناف صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سـالـف الذكر الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١
قاضيا فى الفقرة ثالثا من المادة ٤٩ منه باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى قرارات الفصل من الخدمة التى توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - وإقام المدعى دعواه رقم ٧٧٧ لسنة ٢٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ١٢ من يناير سنة ١٩٧٢
مثار الطعن المائل ، وفى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها بتأييد حكم محكمة شـبـين الكوم الكلية بعدم قبول دعوى المدعى لسقوطها بالتقادم .

ومن حيث أن ولاية الفصل فى المنازعة الماثلة قد آلت إلى المحكمة التأديبية بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذى نزع الاختصاص بالفصل فيها من المحاكم المدنية وخولها الى المحاكم التأديبية واذا أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها المشار اليه بعد تاريخ العمل بهذا القانون فانها تكون قد تجاوزت حدود اختصاصها الولائى ولا يحوز حكمها والامر كذلك ثمة حجية أمام القضاء التأديبى تمنعه من التصدى لموضوع المنازعة المثارة أمامه والفصل فيها .

ومن حيث أن المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خولت المحاكم التأديبية دون غيرهما سلطة فصل العاملين بالقطاع العام من الخدمة واذا فصل المدعى بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة المدعى عليها فان عيب اغتصاب سلطة المحكمة التأديبية الذى اعتور هذا القرار لم ينفك عنه بصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، مما يتعين معه القضاء بالغاء هذا القرار لانعدامه .

(طعن ٩٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)

مسألة : مسائل متنوعة في توزيع الاختصاص

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

صنوع حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة إدارية أخرى للاختصاص - الظن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا تأسيسا على أن المنازعة تتعلق بالظن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صنوع قرار بعد الظن في الحكم من المحكمة الإدارية المحالة إليها الدعوى بإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بالتأويل الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعة .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب إلغاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه ينمق لمحكمة القضاء الإداري . فإذا كانت المحكمة الإدارية لوزارتي الأشغال والحربية - التي أحيلت إليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت الدعوى المذكورة إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ، فإن هذه الاحالة - ولئن صححت الأوضاع تصحيحا لا جبرا إلا أنها لم تمنح الخطأ الذي عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات ، إذ ما كان ينبغي أن تقع الاحالة إلى محكمة القضاء الإداري إلا بموجب هذا الحكم من بادي الأمر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - إذ قضى بإحالة النزاع إلى المحكمة الإدارية لوزارتي الأشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بإلغائه ، وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعة ، وبإحالة الدعوى إليها للفصل في موضوعها .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩)

المبدأ ٣ :

صلور حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة إدارية أخرى - صيرورة هذا الحكم نهائياً - صلور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة الثانية - الطعن فيه أمام المحكمة العليا - مثل هذا الطعن يشير مسألة التنازع السلبي بين المحكمتين وهو أمر لا يقبل التجزئة بما يقتضى التصدى للحكم الأول رغم نهائيته - القضاء بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأولى أن أتضح أنها هي المختصة قانوناً .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الإدارية لوزارة الصحة فقضت بعدم اختصاصها بنظرها بعد إذ رأت أن المحكمة المختصة هي المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية وأصبح هذا الحكم نهائياً ، ولما طرح النزاع على هذه الأخيرة قضت بدورها بعدم اختصاصها بنظره ، فطعن في الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا التى استبانت أن النزاع يدخل فى اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الصحة - إذا ثبت ما تقدم فإن نهائية الحكم الصادر من محكمة الصحة لا يمنع المحكمة الإدارية العليا أن تحيل الدعوى إليها لتفصل فى موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة العليا ، فى حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية قد أثار بحكم اللوزم مسألة التنازع السلبي فى الاختصاص برمتة بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة فى ذاته ، إذ جانباه هما الحكمان المتناقضان للتسليان كلاًهما من الاختصاص ، فلا محيص - والحالة هذه - من التصدى للحكم الأول عند انزال حكم القانون الصحيح فى هذا الأمر الذى لا يقبل التجزئة بطبيعته . وغنى عن البيان أن من الأصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء فيه مقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هذه المحاكم . مما لا مندوحة عنه إذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة

العليا التي تتبعها المحاكم المذكورة من أن ترفع الأمر في نصابه الصحيح ،
فتمين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها اليها لتفصل فيها ولو كانت
في المحكمة التي لم يطعن في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتحدى عندئذ
بحجية حكمها لفوات ميغاد الطعن فيه ، لأن هذا الحكم لم يفصل في
موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في هذا الخصوص ،
وانما اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا الى التسليب منه ، فكان
هذا الحكم - والحالة هذه - أحد حدى التنازع السلبي في الاختصاص الذى
حده الآخر الحكم المطعون فيه . وهذا التنازع السلبي هو أمر لا يقبل
التجزئة كما سلف ايضاحه .

(طعن ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

تنازع سلبي في الاختصاص - الطعن في حكم احدى المحكمتين
التنازعتين تنازعا سلبيا يثير مسألة التنازع بروته - نهائية الحكم بعدم
الاختصاص الصادر من المحكمة الأخرى لا يمنع المحكمة الادارية العليا أن
تحيل اليها الدعوى لتفصل في موضوعها .

ملخص الحكم :

حيث أنه اذا كان الثابت أن المدعى رفع ادعواه أمام المحكمة الادارية
لرئاسة الجمهورية فقصت بعدم اختصاصها بعد اذ رأت أن المحكمة المختصة
في المحكمة الادارية لوزارة التخطيط التي تتبعها مصلحة الاختصاص
وأصبح هذا الحكم نهائيا وانما طرح النزاع على هذه المحكمة الاخيرة
فقصت بدورها بعدم اختصاصها بنظره ، فطعن في هذا الحكم الاخير
أمام المحكمة الادارية العليا فاستبان أن النزاع يدخل في اختصاص
المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية - إذ ثبت ما تقدم فإن نهائية الحكم
الصادر من محكمة رئاسة الجمهورية لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من
أن تحيل الدعوى اليها لتفصل في موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة
العليا في حكم المحكمة الادارية لوزارة التخطيط قد أثار بحكم اللزوم

مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برمته بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة بطبيعته ، وغنى عن البيان أنه من الأصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها الا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص ، بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هذه المحاكم ، مما لا مندوحة معه اذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة العليا التى تتبعها المحاكم المذكورة من أن تضيق الأمر فى نصابه الصحيح فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها إليها لتفصل فيها ولو كانت هى المحكمة التى لم يطعن فى حكمها فى الميعاد ، ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه لأن هذا الحكم لم يفصل فى موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه فى هذا الخصوص ، وانما اقتصر على النظر فى الاختصاص منتهيا الى التسلب منه ، فكان هذا الحكم - والحالة هذه - أحد حدى التنازع السلبى فى الاختصاص الذى حله الآخر هو الحكم المطعون فيه - وهذا التنازع السلبى هو أمر لا يقبل التجزئة لما سلف ايضاحه .

(طعن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ ، طعن ١٥١٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

محكمة إدارية - الطعن أمامها فى قرار مجلس التأديب - حالة الدعوى الى المحكمة الإدارية العليا للاختصاص - غير جائز .

ملخص الحكم :

أن الإجمالية يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعيتين لجهة قضائية واحدة ، وبناء على ذلك ، ولما كان اختصاص المحكمة الإدارية مقصورا على نظر الطعون فى قرارات إدارية لا فى أحكام ولأن الأحكام

الصادرة منها يطعن عليها أيضا أمام هذه المحكمة فإنها لا تكون من درجة المحكمة الإدارية العليا وبالتالي لا يجوز لها إحالة الطعن في قرار مجلس التأديب المرفوع إليها إلى المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا للاختصاص - لا يقيد هذه المحكمة ولو فات ميعاد الطعن فيه - بالحكم بعدم جواز الإحالة .

ملخص الحكم :

إن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا وأن كان لم يطعن فيه وأصبح نهائيا ، غير أن هذه المحكمة لا تتقيد به ، لأنه صادر من محكمة أدنى منها ، ومن ثم فإنها تملك البحث في صحته . ولما كانت هذه الحالة قد صدرت على خلاف أحكام القانون كما سبق فانه يتعين الحكم بعدم جوازها وللمدعى ان شاء - مع مراعاة المواعيد - ان يرفع طعنا جديدا أمام هذه المحكمة مباشرة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

(طعن ١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

القرارات الإدارية الصادرة من سلطة تأديبية رئاسية بشأن موظفي الحلفتين الثانية والثالثة من قانون الموظفين الأساسي - اختصاص المحكمة العليا السابقة بنمشوق بنظر دعاوى الفئات دون الفرقة المدنية بمحكمة التمييز - أيلولة هذا الاختصاص إلى المحكمة الإدارية وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون إصداره .

ملخص الحكم :

ان القرار محل الطعن لا يعدو أن يكون قرارا صادرا من المدير العام لمصلحة مياه حلب بصفته سلطة تأديبية رئاسية - أسند اليها المرسوم رقم ٢٧٨٠ الصادر في ١٥ من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٤ صلاحية توقيع العقوبات الشديدة والخفيفة ، والتي ورد تعدادها وبيان نوعها وتدرجها في قانون الموظفين الأساسى ، على موظفى المصلحة من الحلقتين الثانية والثالثة ، ومنهم المدعى . وبهذه المثابة يكون القرار المطعون فيه من قبيل القرارات التى كانت تختص بنظر الدعوى بطلب الغائها المحكمة العليا دون العرفة المدنية بمحكمة التمييز ، ومن ثم تكون المحكمة الادارية التى آلت اليها ولاية المحكمة العليا فى خصوص الطلب المروض ، هى المختصة بنظره وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصداره .

(طعن رقم ٤٣ ، ٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

طلب الحكم بإلغاء قرار مجلس التأديب العالى فيما قضى به من الحرمان من المرتب عن مدة الإبعاد عن العمل نتيجة سحب قرار التعيين . هدف الدعوى هو التعويض عن الضرر المترتب نتيجة سحب قرار التعيين - اختصاص المحكمة الادارية بنظرها - قرار مجلس التأديب العالى غير ذى السر على اختصاص المحكمة الادارية - للمحكمة الادارية ألا تعتمد به وإن تكشف عن انعدامه بالغاثة .

ملخص الحكم :

انه وأن كان المدعى قد طلب الحكم بإلغاء قرار مجلس التأديب العالى فيما قضى به من حرمانه من مرتبه عن مدة الإبعاد وصرف مرتبه عن تلك المدة فان حقيقة ما يهدف اليه بدعواه هو تعويضه عما لحق به من ضرر

بسبب القرار الصادر بسحب قرار تعيينه وهى منازعة تدخل فى اختصاص المحكمة الادارية التى رفعت اليها الدعوى .

ومن حيث ان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة يقوم على أن عنـاك قرارا قائما ومنتجا لأثره هو قرار مجلس التأديب العالى بحرمان المدعى من مرتبه عن فترة ابعاده وان الجهة المختصة بإلغاء هذا القرار هى المحكمة الادارية العليا - وهذا الدفع مردود بأن القرار المذكور منعدم ولا يخرج عن كونه عملا ماديا عديم الأثر قانونا للمحكمة الادارية وهى تفصل فى منازعة مما يدخل فى اختصاصها ألا تعتمد بهذا القرار بل وأن تكشف عن انعدامه بالقضاء بالفائه وان تعتبره غير ذى أثر على اختصاصها وعلى حق المدعى فى المطالبة بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب القرار الصادر بسحب قرار تعيينه - وهى بقضائها بإلغاء قرار مجلس التأديب فيما ورد به من تعرض لراتب المدعى تكون قد انتهت الى ذات النتيجة المترتبة على انعدام القرار المذكور وهى عدم الاعتداد به باعتباره مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال المدعى لحقه فى الالتجاء الى الجهة القضائية المختصة للمطالبة بما يدعى أنه مستحق له من مرتب أو تعويض .

(طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

ان نقل الطاعن الى جهة أخرى غير تلك التى أصدرت القرار المأعون فيه ، أو نقلت الهيئة التابع لها الى هيئة مستقلة أخرى بعد رفع الدعوى لا يؤثر على نظرها أمام المحكمة التى أقيمت أمامها الدعوى وتظل هى المختصة بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى بمقولة أن كلية الزراعة بكفر الشيخ تتبعت الى جامعة طنطا نقلا من جامعة الاسكندرية فأصبح الاختصاص معقودا لمحكمة القضاء الادارى بالقاهرة .

ومن حيث أنه وإن كانت جامعة طنطا مستقلة بميزانيتها وشخصيتها
المعنوية عن جامعة الاسكندرية وإن الذى يمثلها امام القضاء هو مديرها ،
الا أنه فى خصوصية هذه الدعوى فإن المطعون ضده اختصم بالغاء القرار
الصادر من مدير جامعة الاسكندرية وهو القرار الصادر من لجنة شئون
العاملين بجامعة الاسكندرية فى ١٩٧١/٤/٢٦ المعتمد من مدير الجامعة فى
١٩٧١/٤/٢٨ بتقدير كفاية المدعى بدرجة دون المتوسط عن عام ١٩٧٠
واختصام القرار الإدارى بالالغاء هو اختصاص عينى يرد على القرار ذاته وتوجه
الدعوى فى شأنه الى مصدره أو من يمثله ليثبت وجوه الطعن فيه ليقسم
بالدفاع فيه ، وإذا نقل الصادر فى شأنه القرار محل الطعن الى جهة أخرى ،
أو نقلت الهيئة التابع لها الى هيئة مستقلة أخرى بعد رفع الدعوى فلا يؤثر
ذلك على نظرها امام المحكمة التى اقيمت امامها الدعوى فتظل هى المختصة
بالفصل فيها وترتيباً على ذلك تكون جامعة الاسكندرية هى الجهة الواجب
اختصاصها لان القرار المطعون فيه صدر من لجنة شئون العاملين بها واعتمد
من مدير جامعتها ، فهى الجهة مصدره القرار ، كما ان اختصاص انقرار تم أبان
ان كانت الكلية التابع لها المطعون ضده ضمن كليات جامعة الاسكندرية .

ومن حيث أنه لا يؤثر فى هذا النظر ان كلية الزراعة بكفر الشيخ نقلت
تبعيتها بعدئذ الى جامعة وسط الدلتا (طنطا) فان هذا النقل لا يؤثر على
الخصومة العينية للقرار الصادر من مدير جامعة الاسكندرية ولا على اختصاص
المطعون ضده لهذا القرار قبل نقل تبعية الكلية الى جامعة طنطا ، هذا فضلاً
على أن المطعون ضده قد اختصم بعد ذلك جامعة طنطا بالاضافة الى اختصاص
الخصم الأميل وهو جامعة الاسكندرية ليتمكن بعد صدور الحكم تنفيذاً
مقتضاه . ومن ثم يكون اختصاص مدير جامعة الاسكندرية فى هذه الدعوى
قد قام على أساس صحيح من القانون وبالتالي يكون الدفع بعدم اختصاص
محكمة القضاء الإدارى قائماً فى التقاضى مما يجعل الدفع بعدم القبول لانتفاء
الصفة فى غير محله كذلك حقيقاً بالرفض .

الفصل الرابع : الاختصاص التأديبي

أولا : أحكام عامة

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تعديله اختصاص المحاكم التأديبية بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة - من القوانين الاجرائية - سريانه بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به - لا مجال لأعمال حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد عدل اختصاص المحكمة التأديبية على هذا النحو بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة بعد ان كانت غير مختصة بذلك في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يعتبر في هذا الشأن من القوانين الاجرائية التي تسرى طبقا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ولا مجال لأعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة التي تستثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ذلك أن المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص في هذا الصدد تلك التي من شأنها تغيير الاختصاص النوعى أو المحلى للمحكمة بسبب بعض اختصاصاتها دون تلك التي تضىفى عليها اختصاصات لم تكن لها أصلا ، ففي هذه الحالة يحدث القانون أثره بمجرد نفاذه ويؤكد هذا المنطق أن المشرع اذ استهدف من حكم الفقرة الأولى المشار اليها عدم انتزاع الدعوى التي حوزت للحكم من المحكمة التى اتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها فانه لا يقبل أن تتخلى المحكمة عن نظر دعوى أصبحت مختصة بها بعد إقامتها أمامها . ولما كان الأمر كذلك وقد

عمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية وقبل الفصل فيها فان المحكمة التأديبية تصبح مختصة بنظرها وما كان يجوز لها والحالة هذه أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها .

(طعن ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٧ - وبسبب المعنى طعن ١٤٢٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٧ - وطعن ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في القرارات التأديبية الخاصة
بالعاملين المؤقتين .

ملخص الحكم :

لا صحة لما ذهب اليه المدعى من أن قرار فصله صدر ممن لا يملكه لأن سلطة رئيس مجلس الادارة في فصل بعض العاملين طبقا لما تقضى به المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا تمتد الى العاملين المؤقتين وهو واحد منهم ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة جعل المرتب الذى يتقاضاه العامل هو المعيار فى تحديد المختص بتوقيع جزاء الفصل على العاملين بالمؤسسات العامة وهل هو رئيس مجلس الادارة أم المحكمة التأديبية ، وقد أصبح فصل العاملين طبقا لما تقضى به أحكام هذا القانون من اختصاص رئيس مجلس الادارة اذا لم تتجاوز مرتباتهم بخمسة عشر جنيها ومن اختصاص المحكمة التأديبية اذا تجاوزت هذا القدر ولما كان النابت من الأوراق أن مرتب المدعى كان اثني عشر جنيها فان قرار رئيس مجلس الادارة بفصله يكون قد صدر من مختص .

(طعن ٤١١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٠)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفى المؤسسات العامة والهيئات العامة - لم يفرق بين العاملين فى هذه المؤسسات والهيئات من حيث دائمية الوظيفة او تاقيتها - المعيار فى اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب .

ملخص الحكم :

ان الاحكام الواجبة التطبيق فيما يختص بتأديب العاملين فى المؤسسات العامة هى تلك التى تضمنها القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهذا القانون لم يفرق بين العاملين فى هذه المؤسسات من حيث دائمية الوظيفة ، او تاقيتها بل جعل المعيار فى اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب ، فتختص هذه المحاكم بتوقيع الجزاءات على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، أما من تبلغ مرتباتهم هذا القدر أو تنقص عنه فتختص بتأديبهم الجهة التى يتبعونها .

(طعن ٩١٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨)

- قاعدة رقم (٣٦٤) -

المبدأ :

تختص المحكمة التأديبية بتأديب المندوب المفوض على الشركة اذ يعتبر موظفا مؤقتا - المناط فى اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة موظفى الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وفقا للمعيار الذى اخذ به المشرع فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو مقدار المرتب الذى يحصل عليه الموظف - اذا جاوز المرتب خمسة عشر جنيها اختصت المحكمة التأديبية بمحاكمته دون نظر لا اذا كان يشغل وظيفة دائمة او مؤقتة .

ملخص الحكم :

المستفاد من التشريعات التى صدرت فى شأن المندوبين المفوضين وعلى الأخص من قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٦١ أن المندوب المفوض على الشركة يقوم بإدارتها ادارة فعلية وتصريف أمورها وذلك بصفة مؤقتة لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد وتأسيسا على ذلك فإن الطاعن بعد أن زالت عنه صفته كمضو منتدب للشركة يعتبر خلال المدة التى تولى فيها ادارتها بوصفه مندوبا مفوضا موظفا مؤقتا والمناطق فى اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة موظفى الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وفقا للمعيار الذى أخذ به المشرع فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو بمقدار المرتب الذى يحصل عليه الموظف فإذا كان مرتبه يجاوز خمسة عشر جنيها اختصت المحكمة التأديبية بمحاكمته دون النظر لما اذا كان يشغل وظيفة دائمة أو مؤقتة .

(طعون ارقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة برئاسة مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بمحاكمة العاملين فى الشركات أيا كانت مرتباتهم .

ملخص الحكم :

نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على أن « يكون تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات

والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المسادة (١) على الوجه الآتي :
« مستشار مساعد من مجلس الدولة رئيسا ٠٠٠ ، وتأسيسا على هذا النص
تكون المحكمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون هي المختصة
بمحاكمة العاملين بالشركات ايا كان المرتب الذي يحصلون عليه ولو زاد على
الثمانين جنيها شهريا »

(طعون أرقام ٨٠٠ ، ٨٠٩ ، ٨١١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

العاملون في الشركات المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة
١٩٥٩ - تأديبهم - عدم جوازه بعد انقضاء رابطة الاستخدام بالشركات .

ملخص الحكم :

أن الاصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة
التوظيف لم يعد للتأديب مجال - واذا كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
قد اورد استثناء من هذه القاعدة في المادة ١٠٢ مكررا (ثانيا) المضافة
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - فان هذا الاستثناء مقصور على الموظفين
العموميين اذ لم يرد أى نص يفيد سريانه على موظفى الشركات الخاضعين
لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

وليس من شأن خضوع موظفى بنك الاتحاد التجارى لاحكام القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بتعديل الاحكام التى تنظم انتهاء عقود
عملهم أو مد ولاية المحكمة التأديبية المنصوص عليها في المسادة الخامسة
منه الى من يترك العمل منهم قبل احواله الى المحكمة التأديبية .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادلوية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة . نصه فى المادة الاولى على نطاق اعماله ونصه فى المادة الخامسة والسادسة على كيفية تشكيل المحكمة التأديبية والجزاءات التى يجوز لها توقيعها .

صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ ونصه على اضافة فقرة الى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بحيث شملت اعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ - ونصه على عدم جواز وقف اجد الاعضاء المشار اليهم او توقيع عقوبة الفصل عليهم الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية - ليس مؤدى ذلك أن تقتصر ولايتها على ولاء هؤلاء الاعضاء وفصلهم - بل تبسط ولاية المحكمة كاملة عليهم شأنهم فى ذلك شأن العاملين المنصوص عليهم فى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغض النظر عن المرتب الذى يتقاضونه استثناء من القانون المشار اليه .

ملخص التحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة ينص فى المادة الاولى منه على أنه مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفى المؤسسات والهيئات العامة . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون .

٢ - موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدهما قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او المؤسسات او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها وتضمن لها حدا أدنى من الارباح . وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والذى ترى فيها النيابة الادارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وباصدار قرارات الوقف عن العمل . وتنص المادة الخامسة من القانون على كيفية تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١) وأوردت المادة السادسة بيان الجزاءات التى يجوز للمحاكم التأديبية المنصوص عليها فى المادة الخامسة آنفة الذكر توقيعها ، وصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ باضافة بند رابع الى المادة الاولى وفقرة جديدة الى المادة (٢) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على أن يضاف بند رابع الى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه نصها الآتى : (٤) أعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ . وتنص المادة الثانية من القانون على أن تضاف فقرة جديدة الى المادة (٢) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه نصها الآتى : ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الاعضاء المشار اليهم فى البند الرابع من المادة الاولى او توقيع عقوبة الفصل الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار اليها فى المادة (٥) من القانون . وان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ قد أضاف الى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بندا رابعا يشمل أعضاء مجالس الادارة فى التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا

لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فان ولاية المحكمة التأديبية المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في التأديب تبسط كاملة على هؤلاء الاعضاء شأنهم في ذلك شأن العاملين المنصوص عليهم في البنود الثلاثة الاولى من المادة الاولى من القانون المذكور واما نص الفقرة الثانية المضافة الى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بحظر وقف أحد الأعضاء المشار اليهم في البند (٤) من المادة الاولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية فلا يعنى ان ولاية المحكمة التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء الاعضاء وتوقيع عقوبة الفصل عليهم بحيث تنحسر هذه الولاية اذا ما رأت أن ما ارتكبه العضو لا يستاهل جزاء الفصل بأن كان ما ارتكبه يستاهل ايقاع جزاء آخر غير الفصل ذلك ان ما عنته الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار اليها هو تقرير ان ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين بالنسبة للوقف وتوقيع جزاء الفصل انما تبسط على أعضاء هذه التشكيلات جميعهم بغض النظر عن المرتب الذي يتقاضاه العضو وذلك استثناء من حكم الفقرة الاولى من المادة التي تنص على أن يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة او ممن يتولى الادارة منها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا وهذه الصياغة تدل دلالة واضحة على أن هذا الحظر لم يرد به ان يتمحض قيدا على ولاية المحكمة التأديبية وانما قصد به ان يتوجه الى صاحب العمل بحيث لا يملك ايقاع جزائي الفصل والوقف بافراد هذه الفئات ويترتب على ذلك انه اذا قدرت المحكمة التأديبية ان ما اقترفه العامل المقدم الى المحاكمة من ذنب يستحق أن يعجزى بجزاء أخف من الفصل كان لها أن تنزل به أحد الجزاءات الاخرى المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ولا يجوز لها ان تتسلب من ولايتها التأديبية بالنسبة الى أعضاء هذه التشكيلات النقابية بعد أن اتصلت بالدعوى التأديبية على اعتبار أن هذه الولاية لا ينبى أن تنحسر بالنسبة الى جزاءات أخف أثرا مما خولها القانون ايقاعه وخاصة اذا كان القضاء بها مما يتسع فيه مجال النظر والتقدير .

(طعن ٧٦٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

قائمة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التاديبية - وزع اختصاص محاكمة الموظفين بين المحاكم التاديبية طبقا لقدر الموظف وخطره - نصه على أن تكون محاكمة الموظفين من الدرجة الاولى وما فوقها من اختصاص محكمة تاديبية مشكلة تشكيلا خاصا - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ معادلة الدرجة الاولى في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالدرجة الثانية من الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ليس من شأن ذلك سلب موظفي الدرجة الاولى الذين اصبحوا في الدرجة الثانية نتيجة التعادل ضمانا المحاكمة امام هيئة تاديبية بلانها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية قد صدر في أغسطس سنة ١٩٥١ واشير في ديابجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد نصت المادة ١٨ منه على أن تختص بمحاكمة الموظفين ٠٠٠ محاكم تاديبية تشكل على الوجه الآتي :

اولا : بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها تشـكـل المحكمة من :

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة رئيسا

نائب من مجلس الدولة

موظف من الدرجة الثانية على الاقل

عضوين

ثانيا : بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها تشـكـل المحكمة من :

وكيل مجلس الدولة رئيسا

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة
موظف من الدرجة الاولى على الاقل {عقوين

وعلى ذلك فان القانون المذكور قد وضع معيار اختصاص المحاكم
التأديبية وفقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - الذى كان ساريا حينذاك -
فيتعين أعمال هذا المعيار بعد صدور القانون رقم رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بنظام
العاملين المدنيين بالدولة - الذى حلت أحكامه محل الاحكام الواردة بالقانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أنه قد صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤
بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ونص فى الفقرة « ثانيا » من
المادة الاولى على أن تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة تاريخ
نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك
كله وفقا للقواعد وبالشروط والاضاع التى يصدر بها قرار من رئيس
الجمهورية ، وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم
٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ونص فى المادة ٢ منه على أن « تعادل الدرجات - دائمة
أو مؤقتة - الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبكادر
عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الاول المرافق ، وقد ورد بهذا الجدول
الاخير أن الدرجة الاولى فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
قد عودلت بالدرجة الثانية فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
وعلى ذلك فان الموظف الذى كان بالدرجة الاولى فى ظل القانون الاول قد
اصبح بالدرجة الثانية فى ظل القانون الثانى وبذلك تنحسر المعادلة المالية
عن اختلاف فى التسمية فحسب اذ أن الموظف لم يفقد أية ميزة من الميزات
المقررة للدرجة الاولى بل ان القانون الثانى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - كما جاء
بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر - قد أتى
بميزات جديدة لهذه الدرجات بان رفع اول مربوطها كما رفع آخر مربوط.
فاتسع المدى بين الحدين واذن فليس من مؤدى هذه المعادلة المالية ان تسلب

موظف الدرجة الاولى ضمانه المحاكمة امام هيئة تأديبية بذاتها كانت ومازالت مكفولة بموجب قانون تنظيم النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وهو القانون الذى افرد محكمة تأديبية معينة تبعا لقدرة الموظف وخطره محددا طبقا لنظرة قانون نظام موظفى الدولة السابق ٢

(طعن ١٣٤٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنه من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضاية « دستورية » بعنم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين باسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة وقد عدلت من اختصاص المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بمرين القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ونقلت هذا الاختصاص الى السلطة الرئاسية فى الحدود التى بينها هذه المادة ، فان هذا التعديل وقد تم بغير القانون فانه يكون مخالفا للدستور .

ولما كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ يخول المحاكم التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين الخاضعين لأحكامه الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وكان المطعون ضده من العاملين بأحدى شركات القطاع العام ويجاوز مرتبه النصاب المذكور ، فإنه كان من المتعين على المحكمة التأديبية والأمر كذلك ان تتصدى لحاكمته تأديبيا والفصل فيما أسندت اليه في قرار الاتهام تطبيقا لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

(طعن رقمى ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨)

لأعلة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنه من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء - مخالف للستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ - تقرير الاختصاص للمحاكم التأديبية بالفصل فى مشروعية القرارات التأديبية الخاصة بالعاملين فى القطاع العام طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل بعد الفاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية باختصاصها قبل العمل بهذا القانون لاعادة الدعوى اليها من جديد .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ للسنة الاولى القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية اختصاص بنظر الطعون فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد

كان هذا الاختصاص متوطا بجهتي القضاء العادي والاداري وأيا كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون فإن تعديل اختصاصات الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور . واذا عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للدستور .

ومن حيث أن المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ويكون متعينا الحكم بالفائز وكان يتعين تبعا لذلك احالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدد القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي عمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ اصبحت المحكمة التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ « ثالثا » من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذا تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا إعادة الدعوى اليها ليقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذا امام المحكمة الادارية العليا من التصدي للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح .

(طعن ٢٢٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٧١)

البدء :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ يوليو سنة ١٩٧١ - تقرير الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل

في مشروعية القرارات التأديبية الخاصة بالعاملين في القطاع العام طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل بعد الفاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية باختصاصها قبل العمل بهذا القانون لاعادة الدعوى اليها من جديد .
بيان ذلك :

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم .

وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين وقد كان هذا الاختصاص منوطاً بجهتي القضاء العادي والاداري - وأيا كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون - فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب أن يكون بقانون وفقاً لاحكام الدستور ، واذ عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للدستور .

واذ قضت المحكمة العليا بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تضمنى لموضوع الدعوى وقضى بذلك ضمناً باختصاصه بالفصل فيها ، فانه يكون قد خالف القانون . وكان يتعين الحكم بالفائه وباحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي عمل به اعتباراً من أول اكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحكمة

التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص
بالفصل فى مشروعية قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين
بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاعلى الوظائف من
المستوى الثالث بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذا تصدت المحكمة
التأديبية لنظر موضوع المنازعة وفصلت فيه فلا يكون ثمة محل لاعادة
الدعوى اليها من جديد ولا محيص اذا امام المحكمة الادارية العليا من التصدى
لموضوع المنازعة ولتنزل عليها حكم القانون الصحيح .
(طعن ٥٠٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ ٢ :

علم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رقم ٨٠٢ لسنة
١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل اختصاص المحاكم التأديبية - حكم المحكمة
العليا فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ وتخويله المحاكم التأديبية اختصاص الفصل فى قرارات السلطات
الرئيسية الصادرة بتوقيع بعض الجهات التأديبية على العاملين بالقطاع
العام - بصور قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت
المحاكم التأديبية فرعا من القسم القضائى بمجلس الدولة وصاحبة الولاية
العامة للفصل فى مسائل تاديب العاملين ومنهم العاملون فى القطاع العام -
مؤدى ذلك ان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن
فى أى اجراء تاديبى بطلب النائه أو بطلب التعويض عنه - حكم المحكمة
العليا فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمنا من اختصاص
المحكمة التأديبية بنظر الطعن فى قرار الجزاء ، قد خالف القانون اذ
استمدت المحكمة ولايتها فى الفصل فى الطعن من حكم المادة ٦٠ من لائحة
نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩

لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي قفست المحكمة العليا بحكمها الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية بعدم دستوريتها فيما تضمنته من اسناد الاختصاص المشار اليه الى المحاكم التأديبية بأداة تشريعية غير القانون على خلاف حكم الدستور ، وكان يتعين من ثم الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا أنه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أصبحت المحاكم التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وقد انتهت المحكمة العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية « تنازع » الى أنه بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة - الذى عمل به من الخامس من اكتوبر سنة ١٩٧٢ - أصبحت المحاكم التأديبية - فرع من القسم القضائى بمجلس الدولة - هى الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النصوص الواردة فى قانون مجلس الدولة والتي تتناول اختصاص القسم القضائى بمسائل تأديب العاملين انما أوردت تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور فى صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون فى القطاع العام ومن ثم فبان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبى كما تتناول الطعن فى أى اجراء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء

فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

(طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

عدم مشروعية حكم المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة لاختصاص للمحاكم التأديبية لمخالفته احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - استبعاد هذا الحكم من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته وبقاء الاختصاص للمحاكم التأديبية فى الحدود المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ملخص الحكم :

لوصح ماذهبت اليه المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه من ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد انطسوت على تفويض تشريعى للسيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون - لو صح ذلك - وهو غير صحيح كما سبق البيان - فان هذا التفويض يكون غير مستكمل لشروطه الدستورية سواء من ناحية مدته وحدوده او ناحية الاسس التى ينبغى ان يقوم عليها واذا اغفلت تلك المادة تحديده نفاق التفويض - لم تبين الاوضاع التى يجرى فيها هذا التفويض ، واذا تركت كذلك تنظيم الاسس التى يقوم عليها تنظيم تلك الاوضاع ولم تحدد مدة سريان التفويض فان هذا التفويض ، وهو غير مستكمل لشرائطه وأركانه حسبما سلف البيان ، لا يصلح سنداً لتحويل السيد رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون لا سيما حيث تتناول هذه القرارات امرا من الامور التى حتم الدستور ان يكون تنظيمها بقانون . كمثل تحديد

اختصاص جهات القضاء الذى أوجبت المادة ١٥٣ من الدستور ان يكون بقانون وفضلا عما تقدم فان التفويض فى شأن تنظيم اوضاع العاملين ، حتى ولو كان مستكملا شرائطه واركانه الدستورية ، لا بد ان يكون مقصورا على الموضوع الذى انصب عليه لا يجاوزه الى شأن آخر يتعلق بحدود اختصاص القضاء الادارى أو بنطاق ولاية المحاكم التأديبية خاصة وان هذا النطاق وتلك الحدود لم يرد لها ذكر فى قانون المؤسسات العامة وبعبء ان يتصور جريان التفويض فى غير الموضوعات التى عالجها قانون المؤسسات أو انصب عليها هذا التفويض بل ليس من السائغ أن تؤول عبارة « تنظيم اوضاع العاملين » بأنها تحتل امكان التصدى لتعديل الاختصاص القضائى او التأديبى فى أمورهم على نحو يجافى القانون الصادر بتنظيم مجلس الدولة او قانون انشاء المحاكم التأديبية او القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - لان تحديد موضوع التفويض من الامور الجوهرية التى تتوقف عليها سلامته من الناحية الدستورية ولان فى هذا القول تاويلا لعبارة لا تتحمل شيئا من هذا التأويل .

ولو صح قيام هذا التفويض غير الدستورى ، رغم اجتماع الشواهد على نفيه فى الواقع ، فان اللائحة التى صدرت بناء عليه تكون اذن مجردة من قوة القانون وبذلك يكون حقيقا على القضاء ان يمتنع عن تطبيق قانون التفويض ، ولو صح انه كذلك ، كما يمسك عن انفاذ حكم اللائحة التفويضية باعتباره معدلا و ملغيا لاحكام القانون فى مجال الاختصاص حتى تكون الكلمة العليا لنص القانون وحده . وهذا الامتناع مقصور بالبداية على الخصومة التى يفصل فيها القضاء .

(طعن ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد

اختصاص جهات القضاء مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر
بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ •

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بجلسة ١٩٧١/٧/٣ فى الدعوى رقم ٤ لسنة
١ ق دستورية بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع
العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل
بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى اختصاص جهات
القضاء ، وانطوت اسباب حكمها على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى
المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون فى بعض القرارات التأديبية
الصادرة من السلطات الرئيسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد كان هذا
الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادى والادارى ، وانه ايا كان الرأى
فى شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون فان تعديل اختصاص
الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور ، واذا عدلت
المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهورى
فانها تكون مخالفة للدستور •

(طعن ٤٣٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

علم دستورية المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من اسناد الاختصاص الى
المحاكم التأديبية بنظر بعض المنازعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام
- ينسحب على اليعاد الذى استحدثته هذه المادة للطعن امام المحكمة
التأديبية •

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بحكمها الصادر فى ٣ من يولية سنة ١٩٧١
فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق القضائية دستورية - بعدم دستورية المسألة

(٦٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من اسناد الاختصاص الى المحاكم التأديبية بالتعقيب على القرارات التأديبية ، وعدم دستورية هذه المادة في النطاق الذي حددته المحكمة العليا ينسحب أيضا على الميعاد الذي استحدثته المادة المذكورة للطعن أمام المحاكم التأديبية في قرارات السلطات الرئاسية ، اذ أن هذا الميعاد يرتبط بالاختصاص الذي اسندته المادة المذكورة الى المحاكم التأديبية .

(طعن ٣٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣١)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

القضاء بعدم دستورية المادة (٦٠) من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - مؤداه عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر دعاوى تأديب العاملين بالقطاع العام واختصاص القضاء العمالي بنظر هذه الدعاوى - وجوب احالة الدعوى الى المحاكم العمالية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي عقد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر هذه الدعاوى - وجوب احالة الدعوى للمحكمة التأديبية المختصة - اساس ذلك - ومثال - .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين باسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على ان المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون في بعض

القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العمال وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادي والاداري وأيما كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون - فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور واذ عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاصات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للدستور .

ومن حيث ان المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر دعوى المدعى بوصفه احد العاملين بشركات القطاع العام بما لا وجه معه للنهي عليه في هذا الشق منه .

ومن حيث ان المحاكم العادية وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه ، هي جهة القضاء العام صاحبة الاختصاص بالفصل في كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص ، واذ كان الامر كذلك ولم يكن ثمة نص قانوني - عند صدور الحكم المطعون فيه - يخرج منازعات عمال شركات القطاع العام ومنهم المدعى - من دائرة اختصاص المحاكم العادية فان هذه المحاكم تكون هي صاحبة اختصاص بالفصل في منازعات هؤلاء العمال بما فيها أمور تأديبية والفصل فيها وفقا لحكم القانون وكان من مقتضى ذلك والتزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ان تأمر المحكمة بعد ان قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى المدعى ان تحيل دعواه الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها ولا صحة فيما استند اليه الحكم المطعون فيه من أن الاختصاص المفقود للمحاكم العادية وفقا لحكم المادة ٧٥ من قانون العمل يتحدد في الفصل في دعاوى وقف تنفيذ قرارات فصل العمال من الخدمة والتعويض عنها دون دعاوى الفاء هذه القرارات ولا صحة

فى ذلك لان ما انطوت عليه هذه المادة لا يعدو ان يكون تنظيميا للطعن فى قرارات الفصل من الخدمة امام المحاكم العادية لتقول كلمتها فيها باعلان بطلانها اذا شأها عيب قانونى وذلك عن طريق وقف تنفيذها والتعويض عنها ومتى كان الامر كذلك وكان هدف المدعى من طلب الغاء قرار فصله هو اعلان بطلانه فان الامر يستوى اذا ما تم هذا الاعلان عن طريق الفسائه او وقف تنفيذه والتعويض عنه باعتبار انه محصلة هذا القضاء او ذاك هو التمكين من اقتضاء الحقوق بالوسائل المتاحة قانونا . وترتبا على ذلك فلم يكن ثمة ما يبرر الامتناع عن احالة الدعى الى القضاء العادى حيث تناح الفرصة للمدعى للدفاع عن حقوقه وتكليف طلباته او تعديلها على الوجه الذى يراه مناسبا . كما انه لا حجة كذلك فى القول بأن عدم استيفاء الاجراءات القانونية التى أوجبها المادة ٧٥ من قانون العمل لاتصال الدعى بالمحكمة العمالية تبرر عدم احالة الدعى اليها لا حجة فى ذلك لان الفصل فى مدى اتباع هذه الاجراءات او اغفالها وانر ذلك على دعى المدعى لا يعدو ان يكون قضاء فى دفاع موضوعى منوط بالمحكمة العمالية باعتبار انها هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى موضوع الدعى وما كان يسوغ للحكم المطعون ، فيه ان يتطرق الى هذا الدفاع بالمناقشة بعد ان قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعى .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطا فى تطبيق القانون فيما ذهب اليه من عدم احالة الدعى الى المحكمة المدنية المختصة بعد ان قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعى . وكان يتعين القضاء بتأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص بنظر الدعى مع احالتها الى المحكمة المدنية المختصة الا انه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذى عمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحاكم التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجراءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وقد انتهى قضاء المحكمة العليا الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية « تنازع » الى أن المحاكم التأديبية هى الجهة المختصة بالفصل فى نظام العاملين بالقطاع العام من الجزاءات التأديبية التى توقع عليهم تأسيسا على أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة صدر تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور فى صيغة عامة مطلقة حيث نص على أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ، ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص المحكمة فيها بتوقيع جزاء تأديبى كما يتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ٢

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون الحكم المطعون فيه جديرا بالالغاء ، ويتعين الحكم بالغائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٤٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

اثر القضاء بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - انحسار ولاية المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية للعاملين بالقطاع العام - بمدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينقصد الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر هذه الطعون - تصدى المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة يمنع من اعادة الدعوى لها - اطلاق طريق الطعن فى بعض احكام المحاكم التأديبية لايسرى على الاحكام الصادرة قبل العمل بالقانون - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية ، بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ، وكان يتعين تبعا لذلك الحكم بالفائه وحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة الا انه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحاكم التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ ثالثا من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا إعادة الدعوى اليها لتفضل فيها من جديد ، ولماحيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من التصدى للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح ، ولايحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ رابعا من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . اذ ان ما تضمنته هذه المادة من الغاء طريق من طرق الطعن لا يسرى طبقا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في تأديب العاملين بالقطاع العام في الدعاوى المبتدأة والطعون في الجزاءات الموقعة من السلطة التأديبية .

ملخص الحكم :

يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي عمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ والنص في المادة (٤٩) على أن المحكمة التأديبية هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والنص في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة وقد نص البند التاسع من المادة العاشرة على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية كما نص في البند الثالث عشر على اختصاص هذه المحاكم بنظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، فقد أصبحت المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في تأديب العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سواء بالنسبة إلى الدعوى المبتدأة أو بالنسبة للطعون في الجزاءات التي توقعها السلطات التأديبية .

(طعن ١٢٥٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام - اختصاص المحاكم التأديبية - شمول الدعاوى التأديبية المبتدأة والطعون في جميع الجزاءات التأديبية .

ملخص الحكم :

ولئن كان مؤدى أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ألا تكون المحكمة التأديبية مختصة بالنظر فى قرار السلطة الرئاسية بمعاقبة المدعى بعقوبة الوقف عن العمل لمدة ستة اشهر مع صرف مرتبه موضوع الطعن المائل لان هذا الجزاء من ضمن الجزاءات التى لا يجوز الطعن فيها امام المحاكم التأديبية طبقا للمادتين ٤٨ ، ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا انه بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ اصدرت المحكمة العليا حكما فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع فى حالة مماثلة وقد جاء فى أسبابه بعد ان اشارت المحكمة الى المادة ١٧٢ من الدستور والى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التى حددت اختصاص المحاكم التأديبية - ان المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فان ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة ، كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية وانتهت المحكمة العليا الى ان المحكمة التأديبية تكون المحكمة المختصة بالفصل فى تظلم المدعى من الجزاء الذى وقع عليه وفى غيره من الطلبات لارتباطها بالطلب الاصل الخاص بالقضاء الجزاء .

ومن ثم فانه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق أحكام القانونين المشار اليهما فيما يترتب على ذلك من اعتبار المحاكم التأديبية هى الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات ولو كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد منح الطعن فى بعضها على النحو السالف بيانه .

(طعن ١١٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٣)

ملحوظة : فى نفس المعنى طعن ١٣٠٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٧٢

قاعدة رقم (٣٨٠)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية فى الدعوى التأديبية المبتدأة وفى الطعون فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية - حكم المحكمة العليا .

ملخص الحكم :

١١ كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة (١) القضائية «دستورية» بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التاديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التاديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ، وكان يتعين تبعا لذلك الحكم بالغاء واحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والنص فيه على اختصاص المحكمة التاديبية بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل بعض العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى خلع على المحاكم التاديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ، فقد انتهت المحكمة العليا فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٩ لسنة (٢) تنازع الى ان المحاكم التاديبية هى الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الدعاوى التاديبية المبتدأة وفى الطعون فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية ، واذا تصدت المحكمة التاديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا إعادة الدعوى اليها لتقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من امتصدي للقرار المطعون فيه لئلا يميز بين القانون الصحيح .

(طعن رقم ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ - جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٨١)

المبدأ :

تختص المحكمة التاديبية بنظر الدعاوى التاديبية التى تخيلها النيابة الادارية كما تختص بدعاوى الغاء القرارات التاديبية الصادرة من السلطات

الرئاسية فتراقب بذلك صحة هذه القرارات - لا يصح للمحكمة التأديبية ان تخلط بين الولايتين .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ذهبت اليه المحكمة في الحكم المطعون فيه من انها تنظر شرعية القرار المطعون فيه بوصفها جهة تأديب وجهة تعقيب على القرارات التأديبية ، ذلك لان لكل من الولايتين احكامها ، فالمحكمة التأديبية تنعقد بوصفها جهة تأديب لنظر الدعاوى التأديبية التي تحيلها اليها النيابة الادارية بوصفها الامينة على الدعوى التأديبية ، وتأخذ المقصر من العاملين بجرمه وتوقع عليه العقوبة المناسبة استهدافا لاصلاح اداة الحكم وتأميننا لانتظام حسن سير المرافق العامة ، كما تنعقد المحكمة التأديبية بوصفها جهة تعقيب على القرارات التأديبية فيما يرفع اليها من طلبات خاصة بالغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية وتفصل في هذه الطلبات في الحدود والاصول المقررة لقضاء الالغاء فتراقب صحة قيام القرار على سبب يبرره ، ومن ثم لا يصح الخلط بين الولايتين ، فاذا كان النزاع الذي فصلت فيه المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه قد قدم اليها بوصفها جهة تعقيب على القرارات التأديبية فانه لا يصوغ لها ان تمت ولايتها في مراقبة القرار المطعون فيه بصفتها جهة تأديب ، وعلى ذلك يتعين الغاء الحكم المطعون فيه والحكم بالغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥)

قاعدة رقم (٣٨٢)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - نصه على ان احكام المحاكم التأديبية الصادرة في بعض المنازعات التأديبية نهائية - سريان هذا النص على الاحكام الصادرة بعد العمل به دون غيرها .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ٤٩ « رابعا » من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر من اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغل الوظائف من المستوى الثالث ومن بينهم المطعون ضده - نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، فان ما تضمنته هذه المادة من الغاء طريق من طرق الطعن لايسرى طبعا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(طعن ٢٢٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٥ وبذات المعنى طعن ٥٠٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ طعن ٤٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٨٣)

المبدأ :

نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للفقرتين ثانيا وثالثا منها نهائية غير قابلة للطعن ماعدا الاحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغل الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه فيجوز الدّعى فيها امام المحكمة الادارية العليا - تحصين احكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لا ينصرف الا الى الاحكام التى عنها المشرع فى المادة سالفة الذكر دون سواها - تطبيق : قضاء المحكمة التأديبية فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقبل العمل باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهى بصدد نظر طعن العامل فى جزاء الفصل الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص بالغاء جزاء الفصل من الخدمة ومجازاته على الرغم من ان امر تأديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانون كما ان نظام العاملين بالقطاع

العام لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل الجزاء الذى توقعه السلطة الرئاسية على احد العاملين - خروجها على حدود اختصاصها - يتنلى عن قضائها وصف الاحكام التى كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، واذا كانت المادة ٤٩ من النظام سالف الذكر قد نصت على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للفقرتين ثانيا وثالثا منها نهائية غير قابلة للطعن ، ما عدا الاحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، فيجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا اذا كان ذلك ، فان تحصين احكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لاينصرف الا الى الاحكام التى عنها المشرع فى المادة سالفة الذكر دون سواها ، اخذا فى الاعتبار ان هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التى قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله ، والتى تقابل المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالى الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهى اباحة الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بصيغة عامة امام المحكمة الادارية العليا ، ومن المقرر أن النص الاستثنائى يفسر تفسيرا ضيقا دون توسع ولما كان الامر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الادارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية ، ولم يخول المحكمة التأديبية وهى بصدد الفصل فى طعن مقام امامها من أحد العاملين فى جزاء وقع عليه من السلطات الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها وتفصل فيها ، فان المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن وخرجت

عليها انتفى عن قضائها وصف الأحكام التي كانت محصنة من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بناء على نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام صالفة الذكر .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المقدم من المدعى - العامل بالمستوى الثالث - فى جزاء الفصل من الخدمة الذى وقعته السلطة الرئاسية ، قد جنحت فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه - الى تأديبه وقضت بمجازاته بخفض راتبه بمقدار جنيهان شهريا ، بعد أن قضت بإلغاء جزاء الفصل من الخدمة ، وذلك على الرغم من أن أمر تأديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانونى ، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تعديل الجزاء الذى توقعه السلطة الرئاسية على أحد العاملين ، وهى بصدد نظر طعنه فى هذا الجزاء ولما كان ذلك وكان الثابت فى المنازعة الماثلة أن المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر طعن المدعى فى جزاء الفصل الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص ، قد نصبت من نفسها محكمة تأديب دون أن يتصل بها أمر تأديب المدعى بالاجراءات التى حددها القانون على ما سلف بيانه ، وقضت فى المنازعة المطروحة عليها بوصفها محكمة تأديب ، فانها بذلك تكون قد خرجت على حدود اختصاصها ، ومن ثم ينتفى عن قضائها وصف الأحكام التى كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه والتصديق لموضوع المنازعة .

ومن حيث أن مرتب المدعى على ما يبين من الأوراق كان يجاوز خمسة عشر جنيها ، وبهذه المثابة فإن قرار الجهة الرئاسية بفصله ، كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بمرين القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث أن المدعى أصبح من شاغلي الوظائف من المستوى الثالث فى حكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، اذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى فلم يعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هى المختصة وقت إصداره ، ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التى سبق لها ان افصحت عن رأيها فيه لتصر على موقفها وتصحح قرارها باعادة إصداره بسلطتها التى خولت لها فى هذا القانون ، وتعود بذلك المنازعة فى دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها أخذا فى الاعتبار أن الحاضر عن الشركة أعلن تمسكه بالظن المائل ، ويعتبر القانون المذكور والحالة هذه وكأنه قد صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذى كان يعتوره ، ويتعين من ثم تناول القرار ومراقبته بالنسبة لأركانه الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على التحقيق الذى أجراه رئيس قسم الحركة بالشركة بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٧١ فى البلاغ المقدم ضد المدعى من ملاحظ بوابة المصنع ، أن الملاحظ شهد بأنه قام بتفتيش المدعى عند خروجه من البوابة بعد انتهاء نوبة عمله يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٧١ الا أنه لم ينصرف بل غافل الملاحظ وعاد الى داخل أسوار المصنع ثم شرع فى الخروج مع بعض العمال فى احدى سيارات الشركة التى كانت خارجة لاحضار بعض المهمات ، وعندما أوقفهم الملاحظ للتفتيش أخفى المدعى لفافة تحت كرسى السيارة تبين أنها زجاجة مملوءة بالبوية من متعلقات الشركة ، وكان يزعم الاستيلاء عليها - وقد شهد بصحة الواقعة كل من وهم العمال الذين كانوا بالسيارة مع المدعى عند قيام الملاحظ بالتفتيش ، اذ أجمعوا فى أقوالهم على أن المدعى عندما دعى لتفتيشه أخرج من بين حاجياته لفافة أخفاها تحت كرسى السيارة واتضح عند ضبطها أنها زجاجة مملوءة بالبوية من متعلقات الشركة وإزاء ثبوت المخالفة عرضت الشركة أمر المدعى على اللجنة الثلاثية حيث طلب ممثل العمال توقيع جزاء أخف من الفصل لضالة قيمة المبروقات ولإعادتها للشركة ، الا أن إدارة الشركة قررت مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة .

ومن حيث أن رقابة القضاء على القرارات التأديبية هي رقابة قانونية تجد دعما في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا ، ومتى ثبت ذلك فان القرار يكون قائما على سببه ، وتكون للسلطة الرئاسية حرية تقدير الخطورة الناتجة عن الذنب التأديبي وتقدير ما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع تقديرها في ذلك لرقابة القضاء ، طالما لا يوجد تعارض صارخ بين الذنب الذي ثبت في حق العامل وبين الجزاء الذي وقع عليه .

ومن حيث أن السلطة الرئاسية بالشركة قدرت أن المخالفة التي ثبتت في حق المدعى - على ما سلف البيان - تنطوي على اخلال جسيم بإيجابات عمله وتدل على فقدانه شرط الأمانة الواجب توافره ، ومن ثم قدرت أن الفصل من الخدمة هو الجزاء المناسب لذلك يكون قرارها قد صدر موافقا للقانون ولا وجه للطعن عليه من جانب المدعى ، وعلى ذلك يتعين القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى .

طن ١٣٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٥

قاعدة رقم (٣٨٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أيا كان شكل هذه الوحدات - أساس ذلك - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات

العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح ، وبذلك أضحت المحاكم التأديبية مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة سواء اتخذت هذه الوحدات شكل شركة قطاع عام أو جمعية تعاونية أو منشأة أو مشروع تحت التأسيس .

(طعن ١٤١٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٣)

ثانياً : ما يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

الدعوى الخاصة بالامتناع عن تنفيذ حكم الإلغاء - من دعاوى الحقوق التي لا تختص بها المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ١٩ القضائية في الحكم الصادر بجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ يقوم على أن المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر الدعوى. لان طلبات المدعى فيها ، والتي صورها بامتناع الشركة الطاعنة عن تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية بإلغاء القرار التأديبي رقم ٢٦٤ الذي قرر مجاراته بخفض فئة وظيفته وخفض راتبه ، لا تعدو أن تكون دعوى حقوقية لا تدخل في اختصاص المحكمة التأديبية .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن انتهت في قضائها في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ القضائية الى أن القرار التأديبي رقم ٢٦٤ الصادر في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٢ قرار صحيح ولا وجه للطعن فيه أو الحكم بإلغائه ، لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قام على غير اساس من الواقع أو القانون فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بتنفيذ إلغاء القرار رقم ٢٦٤ المذكور على النحو الذي ورد بأسبابه أو منطوقه ، ومن ثم يتعين إلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٨٦)

المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطلبات التى يقدمها العمدة والمشايخ باعتبارهم من الموظفين العموميين بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإنهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبى - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن العمدة والمشايخ - اختصاص المحاكم الإدارية بنظر هذه المنازعات .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية وفقا لحكم البنود تاسعا وثانى عشر وثالث عشر من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يتحدد فى الفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وطلبات التعويض عنها وفى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا وكذلك فى الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة أما الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش أو الاستيذان أو فصلهم بغير الطريق التأديبى والمشار اليها فى البند رابعا من المادة ١٠ من القانون المذكور ، فان الاختصاص بالفصل فيها منوط وفقا لحكم المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة بمحكمة القضاء الإدارى أو بالمحاكم الإدارية طبقا لقواعد توزيع الاختصاص بينها وتخرج بذلك عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية وبهذه المثابة فان المحاكم التأديبية لا ينعقد لها الاختصاص بالفصل فى الطلبات التى يقدمها العمدة والمشايخ باعتبارهم من الموظفين العموميين - بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العمدة والمشايخ بإنهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .

ولما كان العمدة وهم من الموظفين العموميين لا يشغلون أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١

باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والتي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية أن الأمر وإن كان كذلك وكانت وظيفة العمد منظورا اليها من حيث طبيعة العمل والمكافأة التي يحصلون عليها وقدرها ستون جنيها سنويا وعدم تمتعهم لا بنظام المعاشات ومكافآت نهاية الخدمة ولا بالضمانات المقررة للعاملين المدنيين في الدولة التي تقضى بأن يكون فصلهم بغير الطريق التأديبي بقرار من رئيس الجمهورية فإن وظيفتهم على هذا النحو لا ترقى في مستواها الى أعلا من المستوى الثانى الذى تختص محكمة القضاء الإدارى بنظر منازعات شغال عليها وبهذه المثابة فإن العمد يخضعون لاختصاص المحاكم الإدارية فى شأن انتهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي باعتبار أن مستوى وظيفتهم تعادل وظائف المستويين الثانى والثالث ولقد كانت أحكام قانون مجلس الدولة السابقة صريحة فى خضوع العمد لاختصاص المحاكم الإدارية بما يدل على أن المشرع ينظر اليهم باعتبار أن مستواهم الوظيفى يعادل تلك التى تختص بها هذه المحكمة دون محكمة القضاء الإدارى .

(طعن ٨٨٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٨٧)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لشبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار - لا يكفى وحده سندا للقول بأن جهة الإدارة قد قصدت تأديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف وملابسات أخرى تقطع فى تحول الجهة الإدارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار فى الخدمة الى مجال تأديبه باستهدافها مجرد النكاي به - تصدى المحكمة التأديبية للفصل فى مدى مشروعية هذا التقدير - خروج المحكمة التأديبية عن حدود اختصاصها المقرر بالقانون - اختصاص المحاكم الإدارية عملا بنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الشق من الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب اذ قضى ضمنا بنظر طلب الغاء القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والذي أصدرته المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية فى ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤ بإنهاء عقد عمل المدعى وفصله من الخدمة لثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار ، استنادا من المحكمة الى أن القرار المذكور يعد فى حقيقة تكييفه القانونى قرارا تأديبيا بالفصل من الخدمة طالما أن شروط الصلاحية للبقاء فى الخدمة خلال فترة الاختبار قد توافرت فى شأن المدعى للأسباب التى ساقتها المحكمة بناء على ما استظهرته من استقراؤها التقارير الشهرية التى وضعت عن المدعى خلال تلك الفترة . ذلك لأن ثبوت صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للبقاء فى الخدمة أو عدم ثبوت هذه الصلاحية ، من الأمور التى تتعلق بممارسة الرقابة القضائية على مدى مشروعية القرار الصادر بإنهاء خدمة العامل لا بتكييف ذلك القرار وما إذا كان منطويا على فصل تأديبي للعامل من عدمه . إذ أن مناط هذا التكييف هو التعرف على نية الإدارة وقصدما من إصدار القرار وما إذا كانت هذه النية قد اتجهت أساسا الى تأديب المدعى وليس الى مجرد تقدير صلاحيته للاستمرار فى الخدمة خلال فترة الاختبار أعمالا لسلطتها التقديرية المخولة لها قانونا فى هذا الخصوص وهو الأمر الذى خلا الحكم المطعون فيه من بيانه ومتى كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يكشف عن قصد التأديب لدى مصدر القرار فإن مجرد إنهاء خدمة العامل تقديرا من الجهة الإدارية لعدم صلاحيته للاستمرار فى الخدمة خلال فترة الاختبار بالرغم من سبق مجازاتها إياه عن الواقعة التى اتخذت منها أساسا لهذا التقدير ، كما هو الشأن فى الحالة المطروحة ، لا يكفي وحده سنداً للقول بأنها قصدت تأديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف أو ملبسات أخرى تقطع فى تحول الجهة الإدارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار فى الخدمة الى مجال تأديبه باستهدافها مجرد النكاي به .

ومن حيث أن الرقابة القضائية التي للقضاء الإداري على تقدير الجهة الإدارية لمدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار في الخدمة من الأمور التي ينعقد الاختصاص في شأنها للمحاكم الإدارية عملاً بنص المادة (١٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ تصدى للفصل في مدى مشروعية هذا التقدير قد خرج عن حدود الاختصاص المقرر للمحاكم التأديبية وفقاً لنص المسادة (١٥) من القانون سالف الذكر وجاء في ذلك مخالفاً للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذا الشق منها واحالتها الى المحكمة الإدارية للعاملين بوزارة الزراعة المختصة بنظرها للفصل فيها .

(طعن ٤٠٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٣٨٨)

المبدأ :

انهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع - ليس جزءاً تأديبياً خروجه من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - عدم اختلاف الحكم في هذا الشأن بين قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون عليه قام وفقاً للبند ٧ من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستنداً الى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها الى اثنين وثلاثين يوماً منها عشرة أيام متصلة . وانه وان كان المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها على اعتبار حالة انتهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الضمنية مثلما فعل في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تقضى باعتبار العامل مقدماً استقالته اذا انقطع عن عمله

بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، الا أن عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة استقالة ضمنية لا ينفي هذا الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة كما أنه لا يعنى أن يكون فصل العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك أن لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على أن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف العامة للواجبات الوظيفية وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديدها على سبيل الحصر ، الا أن المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التأديبية وعددتها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة ثم جاء نص المادة ٧٥ المشار اليه قاطعا في دلالته عن أن انتهاء الخدمة الوارد بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا ليس فقط لأنه لم يرد ضمن الجزاءات التي عدتها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر وانما كذلك لأن تلك المادة ٧٥ في البند ٣ منها جعلت الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل لم تلبث أن أردفته في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه وطبيعته ألا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو أن هذا الانتهاء للخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا لما كان بحاجة الى أفراد البند ٧ له ، وليس من شك في أن إيراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة ٧٥ على النحو المتقدم ينبئ في يقين بأن انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في ذلك لما يشيره الطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعيًا لحكم البند ٥٥ من المادة ٥٥ من اللائحة المشار اليها ذلك أنه لو كان ما ورد

بالبند ٧ من المادة ٧٥ هو الجزاء التأديبي للذنب الإداري - المنصوص عليه بالبند ٥ من المادة ٥٥ لكان التنسيق التشريعي يوجب تضمين هذين الحكمين في مادة واحدة ولكن أهمية الانتظام في العمل ضمنا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العام هي التي حدت بالمشرع الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ٥ من المادة ٥٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع أن الغياب الذي يستمر لمدة تجاوز عشرة أيام متصلة أو لمدة تجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة أمر له خطره وخطورته توجب وضع حكم يبين الأثر الحال والمباشر والمحدد الذي يترتب على هذا الانقطاع وتقديره للآثار الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابهته الحل الحاسم الذي وضعه المشرع علاجاً لحالة الانقطاع ألزم بانذار العامل بعد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذي جاء به المشرع في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة حالة الغياب والانقطاع عن العمل بغير عذر اذا ما بلغ الحد الذي عينه تكون اللائحة بهذا النص قد آتت بحكم جديد لا يعتبر امتداداً أو تنظيماً لحكم البند ٥ من المادة ٥٥ في المفهوم الذي أراده له الطاعن الذي ينتهي به الى اعتبار انتهاء الخدمة في هذه الحالة الجزاء الرادع الذي تذهب به المادة ٥٥ المشار إليها ذلك أن الجزاءات التأديبية هي على ما سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة ٥٩ من اللائحة المشار إليها ويكون لجهة الادارة في حالة الغياب والانقطاع عن العمل الذي لا يصل الى المدى المحدد بالمادة ٧٥ أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسباً وفقاً لحكم المادة ٥٥ ، أما اذا استتال الانقطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة ٧٥ فانه عندئذ يكون للجهة الرئاسية أن تعمل حكم هذه المادة ، وحاصل ذلك كله أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قام عليه من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررها عليه في خصوص ما انتهت اليه من أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وأن قرار إنهاء خدمة الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل لا يعتبر منطوياً على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من أسباب أنه بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٠

من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر فانه يتعين الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية في ضوء أحكام هذه المادة ويكون متعيينا انظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع هذا الطعن وفقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت اصدار الحكم المطعون فيه ، وقد كان اختصاص تلك المحاكم منوطا كذلك وفقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضى مساءلة العامل تأديبيا ، واذ يخرج الأمر لما تقدم من أسباب عن نطاق المسألة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا وصحيح أحكام القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على الزام العامل باحترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن كتابي من الرئيس المسئول ويعتبر تغيب العامل دون اذن أو تأخره اخلالا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند (٧) من المادة ٦٤ من ذات النظام على أن « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري » يعتبر من أسباب انتهاء خدمة العامل وقد كان من بين تلك الأسباب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو (الفصل أو المزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل اثنائي المنون « في التحقيق مع العاملين وتأديبهم » النص على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وجعلت قمتها في الشدة الفصل من الخدمة ، أي أن الأوضاع في ظل هذا النظام الجديد لم تتضمن ما يختلف

عن الأوضاع التى سبقته فى خصوص وضع انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سببا لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبيا كما ألقى ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطا بفكرة الجزاء التأديبى دون سواه من أسباب انتهاء الخدمة .
(طعن ٩٥٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٨٩)

المبدأ :

قرار إنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل أكثر من عشرة ايام متصلة لا تختص به المحاكم التأديبية - العبرة فى تكييف القرار بمضمونه وملابسات اتخاذه والاجراءات التى صاحبت اصداره - لا يسوغ للمحكمة التأديبية الخوف فى البواعث والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه لتستشف منها أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن الشركة المدعى عليها أصدرت القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٢ مستندا الى المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ومتضمنا إنهاء خدمة المدعى - الذى يعمل بوظيفة كاتب ثان بالمستوى الثالث بالفئة الثامنة - اعتبارا من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢ تاريخ انقطاعه عن العمل بدون اذن أو سبب مشروع وذلك بعد أن وجهت الى المدعى ثلاث انذارات فى ٢٠ ، ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢ ، ١٢ من يولية سنة ١٩٧٢ تسجل فيها عليه انقطاعه عن العمل وتنبه عليه بضرورة العودة الى عمله والا اتخذت ضده اجراءات إنهاء خدمته طبقا للمادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن القرار المطعون عليه قام وفقا للبند (٧) من المادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مستندا الى غياب المدعى عن العمل اعتبارا من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢

وينص البند (٧) من المادة (٦٤) المشار اليه على أن الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابة عشرة أيام في الحالة الأولى أو انقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى يعتبر من أسباب انتهاء الخدمة ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا لاسناده وللأسباب التى قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل المدعى من الخدمة ، اذ أن المادة (٤٨) من نظام العاملين المشار اليه حددت على سبيل الحصر الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العامل بالقطاع العام وجعلت القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التى احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند (٧) من المادة (٦٤) المشار اليه وما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض فى البواعث والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه ليستشف منه أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبي لأن القرار المطعون فيه بحكم مضمونه وملابسات اتخاذه وصريح عباراته والاجراءات التى صاحبت اصداره لا يستطيع معها تأويله على أنه قرار تأديبي سيما وأن الشركة الطاعنة قد زبطت قرارها بواقعة تشكّل سببا من أسباب إنهاء الخدمة طبقا للمادة ٦٤ المشار اليها ، وهى واقعة تقييد المدعى عن العمل وأيا كان الرأى فى سلامة الأسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الأسباب تحمل القرار محل الصحة فى نطاق قرارات إنهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتققيب عليه موضوعا وإبتناء على ذلك فإن المحكمة التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب القاء القرار المشار اليه اذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بالقائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباحتالها الى محكمة عابدين « الدائرة العمالية » عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات والزام المطعون ضده مصروفات هذا الطعن .

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر قرارا تاديبيا - علم
اختصاص المحاكم التأديبية بنظره .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من
السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام طبقا لنظام هؤلاء
العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، بالفصل في قرارات
الجزاءات التأديبية وحدها التي توقعها تلك السلطات ، فانه بذلك قد
جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم
العادية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام يحدد في المادة
٤٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها
جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن من أسباب
انتهاء خدمة العامل « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من
عشرين يوما خلال السنة الواحدة » ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة
« ولما كان الثابت بالاوراق ان قرار انها خدمة المدعى بالشركة المدعى
عليها قد بنى على حكم المادة ٦٤ لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة أيام
متصلة ، فان هذا القرار لا يكون والحالة هذه قرار جزاء تاديبى بالفصل
من الخدمة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون
فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى بالنسبة
للقرار المذكور ، الا أنه لم يقض بما أوجبه المادة ١١٠ من قانون المرافعات
من لزوم الأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة بحالتها ولو كان عدم

الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم يتمين تعديله في هذه الخصوصية
بحالة الدعوى الى الدائرة المختصة بالنزاعات العمالية بمحكمة اسكندرية
الابتدائية .

(طعن ١٠١٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٢/٢١ / ١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ .

قرار انهاء خدمة العامل بشركة من شركات القطاع العام لا يعتبر قرارا
تاديبيا - خروجه عن اختصاص المحاكم التاديبية .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التاديبية وفقها لحكم لائحة نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه مناطه بفس النظر عن عدم
دستورية المادة ٦٠ منها - هو تعلق المنازعة بقرار تاديبى . ولما كان قرار
انهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل لا يعتبر منظويا على جزاء تاديبى
وفقا لحكم البند السابق من المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة ، فانه بهذه
المثابة يخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التاديبية ولقد أخذ القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام بذات الأوضاع
التي سبقته في خصوص انهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره
سببا لانهاء الخدمة وليس جزاء تاديبيا على ما نص عليه البند السابع
من المادة ٦٤ منه ، وجعل هذا النظام الجديد اختصاص المحكمة التاديبية
منوطا ايضا بفكرة الجزاء التاديبى دون سواء من اسباب انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أن الشركة المدعى عليها
قامت بانهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بسبب
تففيه بدون اذن أو سبب مشروع أكثر من عشرة أيام متوالية خلال المدة
من ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ الى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ بالتطبيق

لحكم الفقرة السابعة من المادة ٧٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، وذلك على ما تضمنه الاخطار الذى وجه الى المدعى من الشركة فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ - ودلالة ذلك أن الشركة اتجهت فى الواقع من الأمر الى انتهاء خدمة المدعى بسبب انقطاعه عن العمل وفقا لحكم الفقرة السابعة المشار اليها وليس فصله تأديبيا بسبب السرقة التى نسبت اليه فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وبهذه المثابة تخرج المنازعة عن اختصاص المحاكم اتاديبية . والقول بأن قرار انتهاء الخدمة يتمخض عن قرار فصل تأديبي بدعوى أن نية الشركة قد اتجهت الى فصله تأديبيا بسبب واقعة السرقة المذكورة ، مردود بأن الأوراق تفصح بيقين عن أن الشركة أنهت خدمة المدعى بسبب انقطاعه عن العمل ، ويتجلى ذلك من التزامها بالاجراءات التى نصت عليها الفقرة السابعة آنفة الذكر . اما عن الاحتجاج بأن المدعى لم يتسلم الانذارات الكتابية التى وجهت اليه بعد غيابه تطبيقا لحكم الفقرة السابعة المذكورة وان انقطاع المدعى عن العمل كان بسبب اعتراض خفراء الشركة على دخوله الى موقع العمل الى أن يفصل فى الاتهام المنسوب اليه ، فان هذين الوجهين لا ينهضا سببا لتغيير طبيعة قرار انتهاء خدمة المدعى واعتباره فصلا تأديبيا ولا يؤديان الى هذه النتيجة ، وانما هى فى حقيقة الأمر من أوجه النemy على مشروعية قرار انتهاء الخدمة والتى تؤدى الى بطلانه اذا ما قام الدليل عليها ، ومناقشة هذا الدفاع وغيره والفصل فى مدى صحته من الأمور التى يختص بها القضاء المدنى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فيما يثور من المنازعات العمالية الخاصة بالعاملين فى شركات القطاع العام .

(طعن ٦٤٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

انهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مثالة بالشرف لا يعد من قبيل الفصل

التأديبي - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره - اختصاص المحكمة
العالية .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن انتهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم
عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف
أو الأمانة لا يعد من قبيل الفصل التأديبي ، يؤيد ذلك أن المادة ٦٤ من
قانون العاملين بالقطاع العام اذ عدت حالات انتهاء الخدمة في سبع حالات
أوردت في البند الثالث حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ،
بينما أوردت حالة الحكم بعقوبة جنائية في البند السادس ، فلو أن الحالة
الثانية كانت مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفردها لها بندا
مستقلا .

المسمى - وهو من العاملين في شركات القطاع العام - لا يندرج في
حكم الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وهو بهذه
المناسبة - وكأصل عام يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير
تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية بالتطبيق لاحكام القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة
الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تنص بأن يسرى
على العاملين بالقطاع العام أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص
في هذا القانون .

(طعن ٦٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل المؤقت بانتهاء عمله الصرعي او المؤقت لا يعتبر
قرارا تأديبيا بفسله من الخدمة طالما أن القرار بحكم مضمون وصریح عبارته
والاجراءات التي صاحبت اصداره لا يمكن معها تأويله بأنه قرار تأديبي -

نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الغاء - اختصاص الفصل فيه للمحاكم العمالية عملاً بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد حدد في المادة (٦٤) أسباب انتهاء الخدمة ومنها « انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضي » ، ولما كان المدعى من العاملين المؤقتين بالشركة وصدر القرار بإنهاء خدمته فمن ثم يكون القرار المطعون فيه - طبقاً لما نص عليه صراحة - قرار إنهاء خدمة ولا يعتبر قراراً تأديبياً يفصله من الخدمة ، وما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض في البواعث والأسباب والملاسات التي قامت في شأن المدعى قبل صدور القرار المطعون فيه ليستشف منها أن القرار المطعون فيه قرار فصل تأديبي ، ذلك لأن هذا القرار بحكم مضمونه وصريح عباراته والإجراءات التي صاحبت إصداره لا يمكن معها تأويله بأنه قرار تأديبي سيما وأن الشركة الطاعنة قد ربطت قرارها بواقعة تشكل سبباً من أسباب انتهاء الخدمة وهي صفة المدعى كعامل مؤقت انتهى عمله العرضي أو المؤقت .

ومن حيث أن المشرع في قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام طبقاً لنظام هؤلاء العاملين الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالفصل في القرارات التأديبية وحدها التي توقعها تلك السلطات الرئاسية ، فإنه بذلك يكون جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم العمالية عملاً بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أنه لما كان القرار المطعون فيه - على ما سلف البيان - ليس قرار فصل تأديبي ، وإنما هو قرار إنهاء خدمة طبقاً للبند ٩ من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه ، فإن المحاكم

التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطالب النائه أو غير ذلك من الطلبات المرتبطة به إذ أن مناه اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون وتعين لذلك القضاء بالنائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها الى الدائرة العمالية المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٦٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١)

قائمة رقم (٣٩٤)

المادة :

مناط تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على العاملين فى الشركات ان تكون هذه الشركات عند وقوع المخالفة التأديبية من الشركات التى تساهم فيها الحكومة والمؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح - لا ولاية للمحاكم التأديبية فى محاكمة العاملين بالشركات تأديبيا عن مخالفات تأديبية اقترفوها خلال الفترة التى تسبق تقييم هذه الشركات أو ايلولة ملكيتها كلها أو حصة منها لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها الى الحكومة أو ضمان الحكومة حد أدنى من الأرباح لها - الاختصاص فى ذلك طبقا لأحكام قانون العمل والقواعد القانونية التى كانت قائمة عند وقوع المخالفة المنسوبة الى العامل مخولا لرب العمل دون سواء ذلك تحت رقابة القضاء العادى - عدم اختصاص المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مناط تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، على العاملين فى الشركات أن تكون هذه الشركات عند

وقوع المخالفة التأديبية من الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح وبهذه المثابة فإن المحاكم التأديبية لا يكون لها ثمة ولاية فى محاكمة العاملين بالشركات تأديبيا عن مخالفات تأديبية اقترفوها خلال الفترة التى تسبق تأميم هذه الشركات أو أيلولة ملكيتها كلها أو حصة منها لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها الى الحكومة أو ضمان الحكومة حدا أدنى من الأرباح لها ، ولقد كان الاختصاص فى ذلك طبقا لأحكام قانون العمل والقواعد القانونية التى كانت قائمة عند وقوع المخالفات المنسوبة الى العامل مخولا لرب العمل دون سواء تحت رقابة القضاء العادى دون أدنى اختصاص فى هذا الشأن للمحاكم التأديبية .

ومن حيث أن وقائع كل من المخالفتين المسندتين الى المطعون ضده الأول (٠٠٠٠٠٠) تدور حول حصوله على تراخيص استيراد أخشاب وتنازله عنها الى الغير ، والثابت فى هذا الصدد على ما يبين من التحقيقات - أن المذكور صدر لصالحه ترخيصا استيراد أخشاب رقما ٧٣٦٦٦٠ ، ٧٣٦٦٦١ المؤرخان فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عنهما بلا مقابل الى شركة اسكندرية لتجارة الأخشاب التى يعمل بها - وذلك بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦١ ، كما صدر لصالحه تراخيص استيراد الأخشاب أرقام ٧٢٩٤٧١ ، ٧٢٩٤٧٢ ، ٧٢٩٤٧٣ ، ٧٢٩٤٧٤ ، ٧٢٩٤٧٥ ، المؤرخة فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ ، ٧٢٩٤٧٧ ، ٧٢٩٤٧٨ ، المؤرخة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عنها الى الشركة الأهلية لاستيراد الأخشاب فى ٨ من مايو سنة ١٩٦١ . كذلك فإن المخالفة المسندة الى المطعون ضده الثانى تدور حول تنازله للغير عن تراخيص استيراد أخشاب صدرت باسمه ، والثابت بصدد الوقائع المكونة لهذه المخالفة - حسبما يبين من الأوراق - أنه صدر لصالح المذكور تراخيص استيراد الأخشاب رقم ٧٣٦٥٥٣ المؤرخ فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ ورقما ٧٣٦٧٠٢ ، ٧٣٦٧٠٣ ، المؤرخان فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عن مشمولها فى ٧ من يونية سنة ١٩٦١ الى شركة

اسكندرية لتجارة الأخشاب التي يعمل بها ، كما صدر لصالحه ترخيص استيراد الأخشاب رقم ٧٢٩١١٦ المؤرخ في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦١ والترخيص رقم ٧٢٩١١٧ المؤرخ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عن مشمولها في ٧ من يونيه سنة ١٩٦١ الى ٠٠٠٠٠٠

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الوقائع المكونة للمخالفات التي أسندت الى المطعون ضدهما قد وقعت قبل يولية سنة ١٩٦١ أى في الفترة لم تكن الحكومة تساهم في هذه الشركة اطلاقا كما لم تكن الحكومة تضمن حدا أدنى من الأرباح للمساهمين فيها وترتبيا على ذلك فإن المحاكم التأديبية لا تكون لها ثمة اختصاص في محاكمة المطعون ضدهما عن الاتهامات التي أسندت اليهما .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير النظر السابق وتصدى لمحاكمة الطاعنين فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالفائه ، والحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضد المطعون ضدهما والزام الحكومة المصروفات ولا مسوغ لأعمال حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات باحالة النزاع بعد أن قضى بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره الى الجهة المختصة بمسألة المطعون ضدهما - وهي رب العمل - ذلك أن التزام بالااحالة وفقا لحكم المادة المذكورة لا يكون الا بين محكمتين .

(طعن ١١٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٩)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٣٩٥)

البيد :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات التي تصدرها السلطات الرئاسية في شأن العاملين بشركات القطاع العام طبقا لنظام هؤلاء العاملين الصادر

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وذلك بالفصل في الطعون في الجزاءات
التأديبية فقط - انعقاد الاختصاص للقضاء العادي بالفصل فيما عدا ذلك
من الطعون والمنازعات الأخرى .

تخفيض وظيفة العامل ومرتبته أعمالا للسلطة المخولة لرئيس مجلس
الإدارة طبقا للمادة ١٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم
٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير لجنة شئون العاملين
لكفاية العامل بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين - لا يعد ذلك من قرارات
الجزاءات التأديبية انتهى توقعها السلطات الرئاسية - خروج الطعن فيه عن
دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - لا يسوغ للمحكمة التأديبية أن تذهب
وهي بصدد تحديد اختصاصها الولائي إلى بحث عيب الانحراف بالقرار
المطعون فيه ولا أن تتطرق إلى بحث مدى ملائمة تقارير الكفاية التي قام
عليها - اختصاص المحكمة المدنية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات التي تصدرها
السلطات الرئاسية في شأن العاملين بشركات القطاع العام طبقا لنظام
هؤلاء العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بالفصل في
الطعون في الجزاءات التأديبية فقط ، فإن مقتضى ذلك أن ينعقد الاختصاص
بنظر ما عدا ذلك من الطعون والمنازعات للقضاء العادي عملا بقواعد ترتيب
الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى
عليها قد أصدر القرار المطعون فيه في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣
تخفيض وظيفة المدعى ومرتبته أعمالا للسلطة المخولة له بالمادة ١٧ من نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، في شأن
تقرير الآثار المترتبة على تقدير لجنة شئون العاملين لكفاية العامل بدرجة
ضعيف عن عامين متتاليين إذ أنه نص في ديباجة القرار المذكور على
المادة ١٧ سالف الذكر وعلى تقدير لجنة شئون العاملين بالشركة لكفاية
المدعى بدرجة ضعيف عن عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ - وعلى ذلك فإن القرار

المطعون فيه لا يعد من قرارات الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية استنادا الى المواد ٦٤ وما بعدها من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه ، ومن ثم يخرج الطعن فيه عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ، وما كان يسوغ للمحكمة التأديبية والأمر كذلك أن تذهب وهي بصدد تحديد اختصاصها الولائي الى بحث عيب الانحراف بالقرار المطعون ، ولا أن تتطرق الى بحث مدى سلامة تقارير الكفاية التي قام عليها ، ما كان يسوغ لها ذلك ما دام أن القرار المذكور يقتضى صريح عباراته وملابسات اصداره والأسباب التي استند اليها لا يعتبر من الجزاءات التأديبية أما البحث في صحة أسباب القرار والغاية من اصداره فهذا جميعه مما يدخل في ولاية المحكمة المختصة بنظر الطعن فيه وهي المحكمة المدنية التي قرر المدعى في عريضة دعواه أنه لجأ اليها طاعنا في تقريرى الكفاية اللذين استند اليهما القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب ، لذلك يتعين الفاء والحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى واحالتها الى الدائرة العمالية المختصة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

(طعن ٨٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

عاملون بشركات القطاع العام - اختصاص المحاكم العادية بكل ما يثور بشأنهم من منازعات غير تأديبية - عدم اختصاص المحاكم التأديبية - إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

أن المدعى - وهو من العاملين بأحدى شركات القطاع العام - لا يندرج فى عداد الموظفين العموميين وبهذه المثابة يخضع فى كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية وذلك بالتطبيق

لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ وأعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون إصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام التي تقضى بأن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يسرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان اخطأ في تطبيق فصل المدعى من الخدمة بأن اعتبره فصلا تأديبيا الا أنه صادف الصواب فيما انتهى اليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وكان متعينا وقصد قضي بعدم الاختصاص ان يأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة تطبيقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة شئون العمال الجزئية بمحرم بك بالاسكندرية مع الزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن .

(طعن ٤٢٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ - ولاية الهيئة المشكّلة منها المحكمة التأديبية منوطة بما نصت عليه هذه المادة - ليست لها ولاية الالغاء أو التعقيب على تقدير الكفاية في التقرير الذي يعرض عليها .

ملخص الحكم :

ان ولاية الهيئة المشكّلة منها المحكمة التأديبية - في مجال أعمال حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - منوطة بما نصت عليه هذه المادة ، وهو فحص حالة الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف . فاذا تبين لها أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى قررت نقله اليها بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته أو مرتبة أو نقله الى كادر أدنى . واذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من

وظيفته مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافاة • فالمحكمة التأديبية فى وظيفتها هذه ليست محكمة الفاء ومن ثم فهى لا تملك التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير السنوى الذى يعرض عليها طالما أن هذا التقرير لم يبلغ من قضاء الالتقاء المختص أو يسحب اداريا بالطريق الصحيح •
(طعن ٩١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٢)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -
خول السلطات الرئاسية سلطة تأديبية كاملة بالنسبة الى العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث • تحت رقابة المحكمة فى الحدود المنصوص عليها فى هذا النظام - ليس للمحكمة التأديبية اختصاص مبتدأ فى التأديب فى هذا المجال •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من الاول من أكتوبر سنة ١٩٧١ قد خول فى المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمواسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة التعقيب على هذه القرارات فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٤٩ سالف الذكر •

ولما كان المطعون ضدهما وفقا لحكم المادة ٧٩ من القانون المشار اليه قد نقلا الى المستوى الثالث الوظيفى وأصبح بالتالى رئيس مجلس الادارة بالشركة هو صاحب السلطة التأديبية الكاملة عليهما ويكون الطعن فى

قراراته التي يسوغ فيها الطعن قانونا أمام المحكمة التأديبية فمن ثم فلا يكون للمحكمة التأديبية والحالة هذه اختصاص مبتدأ فى تأديب الموظفين ضدهما .

(طعن ١٠٨٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد ساوى طائفة موظفى الدرجة الاولى وما فوقها بطائفة وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم او فى مرتبة اكبر موحدا العقوبات التى تنزلها المحاكم التأديبية عليهم - اختصاص المحكمة التأديبية بتأديبهم دون ادنى اختصاص فى هذا الشأن للسلطة الرئاسية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن محاكمة الموظفين ، من وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة أكبر ، كانت وفقا لحكم المادة ١٧ منه معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من اختصاص مجلس التأديب الأعلى ، وكانت العقوبات التى يوقعها هذا المجلس عليهم وفقا لحكم المادة ١٠١ منه هى (١) اللوم (٢) الاحالة الى المعاش (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة .

وقد استثنت المادة ٩٩ من هذا القانون الموظفين المشار اليهم من حكم المادتين ٨٤ ، ٨٥ بما من مقتضاه تأكيد اختصاص مجلس التأديب الأعلى دون غيره بمحاكمة ومجازاة هؤلاء الموظفين وعدم قانونية توقيع أى جزاء آخر عليهم عدا تلك المنصوص عليها فى المادة ١٠١ المشار اليها . وقصر المشرع بذلك توقيع الجزاءات الانذار والخصم من المرتب ٠٠٠ السخ المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على

من هم أدنى درجة من وكلاء الوزارة المساعدين ومن في مرتبهم أو في مرتبة أكبر ، وبصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، قسم الموظفين على ما يبين من نص المادتين ١٨ ، ٣١ منه الى طائفتين ، الاولى طائفة الموظفين من الدرجة الاولى وما فوقها والثانية طائفة من الدرجة الثانية فما دونها ، وشكل لكل طائفة محكمة تختص بمحاكمتهم . ونصت المادة ٣١ منه على أن يكون للمحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها توقيع جزاءات الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين ٠٠٠ الخ وهى ذات الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من قانون نظام موظفى الدولة دون تعديل ، وأضافت المادة ٣١ آتفة الذكر انه بالنسبة للموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها فللمحكمة أن توقع جزاءات اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة هى ذات الجزاءات التى تضمنتها المادة ١٠١ من قانون نظام موظفى الدولة المشار اليها ومؤدى نص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ان المشرع استهدف توسيع دائرة طائفة الموظفين التى كانت خاضعة للجزاءات المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون نظام موظفى الدولة دون غيرها ، وساوى بذلك طائفة موظفى الدرجة الاولى وما فوقها بطائفة وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة أكبر ، موجدا العقوبات التى تنزلها المحاكم التأديبية عليهم ، وما يستتبع ذلك بحكم اللزوم من وجوب خضوعهم فى تأديبهم لنظام موجد ، يتمثل فى اختصاص المحكمة التأديبية بتأديبهم دون أدنى اختصاص فى هذا الشأن للسلطة الرئاسية .

والقول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة تتأبى مع المنطق القانونى ، مقتضاها أن تملك السلطة التأديبية الرئاسية بالنسبة لموظفى الدرجة الاولى توقيع جزاءى الانذار والخصم من المرتب بما لا يتجاوز خمسة عشر يوما عليهم ، ويمتنع على المحكمة التأديبية ذلك بالرغم من أنها بحكم القانون ، هى صاحبة الولاية اعم فى شئون التأديب .

قاعدة رقم (٤٠٠)

البدا :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من اختصاصات .

ملخص الحكم :

من حيث ان قوام الدعوى التأديبية هو النظر فى مؤاخذة العامل تأديبياً عن المخالفة التأديبية التى نسبت اليه والتى تتمثل فى اخلاله بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها . فى حين أن الزام العامل يجبر الضرر الذى لحق بجهة الادارة مناطه توافر أركان المسئولية التقصيرية فى حقه ، وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . واذا كان الفعل المكون للذنب الادارى يمكن أن يشكل ركن الخطأ فى المسئولية التقديرية الا أن ذلك لا يؤدى الى القول بأن الزام العامل بجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية او متفرع عنها لاستقلال كل من هذين النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التى تحكمه أو الفرض الذى يسعى الى تحقيقه . كما ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من الاختصاصات التى ورد النص على اختصاصها بمحاكم مجلس الدولة بالفصل فيها لمجرد ان المخالفة التى صدر بشأنها قرار السلطة التأديبية تكون ركن الخطأ فى المسئولية التقصيرية . ما دام ان النزاع طرح استقلالا على المحكمة المختصة أصلا بنظرة ولم يطرح بمناسبة مباشرة المحكمة التأديبية المنوط بها قانونا .

(طعن ٥٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ - بذات المعنى طعن ١١٤٠ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩٨٣/١١/٦)

ثالثا : ما يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية :

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ ؟

خلو ملف خدمة العامل من قرار تعيينه - قيام شواهد على التعيين -
اعتبار الرابطة الوظيفية منعقدة - تأديبية - اختصاص المحاكم التأديبية •

ملخص الحكم :

انه ولئن خلا ملف خدمة المطعون ضده من قرار بتعيينه فى وظيفة أمين مخزن الجمعية التعاونية من الدرجة التاسعة ، الا أن الشواهد تقطع بأن قرارا من هذا القبيل قد صدر فعلا بدليل أن معاملة المطعون ضده جرت منذ تسلمه العمل على أساس قيام الرابطة الوظيفية بينه وبين الادارة التى لم تقدم ضمن ملف خدمته أصل هذا القرار أو صورة منه لسبب أو لآخر ، لعل أقربها أنها لم تترىث فى إصدار هذا القرار حتى توافى برأى مكتب الأمن •

متى كان ثابتا من الأوراق أن الرابطة الوظيفية قد انعقدت بالفعل بين الجهة الادارية والمطعون ضده ، فإن المحكمة التأديبية تكون مختصة بنظر الدعوى دون حاجة الى الخوض فى مدى خضوع الموظف الفعلى للتأديب •

(طعن ٨٤٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٢)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ ؟

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العامل الذى يجاوز مرتبة خمسة عشر جنيا - صدور قرار الفصل من الجهة الرئاسية - يشوبه عيب علم الاختصاص •

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى كان يجاوز خمسة عشر جنيها عند صدور القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

(طعن ٥٠٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ ٢

الفصل من الخدمة من اختصاص المحكمة التأديبية وحدها . صدور قرار الفصل من الجهة الرئاسية يعتبر عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى - على ما يبين من الاوراق - كان يجاوز خمسة جنيها شهريا عند صدور القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة وشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص ، ولم ينفك عنه هذا العيب بعهد صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام

اذ نص في المادة ٤٩ ثالثا فقرة ٢ منه على أن المحكمة التأديبية هي صاحبة السلطة في توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ومن بينهم المدعى .

(طعن رقم ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومي ينعكس على سلوكه العام في مجال وظيفته - اختصاص المحاكم التأديبية بنظره .

ملخص الحكم :

ان مبنى الوجه الاول من الطعن أن عمل الطاعن الحكومي بعيد عن أية معاملات مالية أو ادارية ، ومن ثم فإن ما نسب اليه من اتهام ، خارج نطاق عمله الحكومي - بفرض ثبوته لا ينمكس اثره على عمله الوظيفي وبالتالي لا يكون للمحكمة التأديبية ثمة اختصاص في تأديبه عما أسند اليه في تقرير الاتهام ، وهذا الوجه من الطعن مردود بأن ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومي يتنافى - بفرض ثبوته في حقه - مع اعتبارات النزاهة والامانة التي يجب التمسك بها والحرص عليها ، ومن ثم فإن ثبوت الاتهام المذكور في حق الطاعن - فإن اثره ولا شك ينمكس على سلوكه العام في مجال وظيفته ، ايا كانت طبيعة أعمال هذه الوظيفة - باعتبار أن الثقة في أمانة ونزاهة العاملين بالدولة من أهم ما يجب أن يتحلى به هؤلاء العاملون من صفات كريمة ، وأن أي خروج عليها ينطوى على الاخلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها ، تتوافر به مقومات المخالفة التأديبية التي تبرر للجهة الادارية تأديب العامل عنها ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص فإنه يكون قد التزم صواب القانون بما لا وجه للنقض عليه .

(طعن ٩٨٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

اصدار قرار الفصل فى نطاق التحقيق الذى أجرى مع المدعية وبسبب
مانسب اليها من مخالفات اعتباره قرار تاديبى - اختصاص المحاكم التأديبية
بنظر الطعن فيه -

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان ثمة شكايات قدمت الى هيئة التليفزيون
« اسند فيها الى المدعية الخروج على مقتضيات واجبات الوظيفة وكرامتها ،
وقد قامت المدعى عليها بتحقيق تلك الشكايات وسمع فى التحقيق أقوال
ذوى الشأن كما سمع فيه أقوال المدعية ووجهت بما اسند اليها من
مخالفات ، ثم أعد المحقق مذكرة بنتيجة التحقيق انتهى فيها الى ثبوت
ما اسند الى المدعية من خروج على واجبات الوظيفة ثم اقترح - فى ذات
المذكرة انها التعامل معها ، وقد وافق السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة
المذكورة على هذه المذكرة وصدر القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه يبدو واضحا مما تقدم ان الجهة الادارية انما تحركت
باصدار القرار المطعون فيه فى نطاق التحقيق الذى أجرى وبسبب ما اسند
الى المدعية من مخالفات مسلكية ووظيفية ، فهى فى واقع الامر استهدفت
بقرارها فصل المدعية من الخدمة للاتهامات التى نسبت اليها على ما وضح
من استقراء الاوراق على الوجه السالف بيانه ، ومن ثم فان القرار المطعون
فيه يعتبر قرارا تأديبيا وليس قرار انتهاء خدمة ، وينعقد الاختصاص فى
طلب الغائه للمحاكم التأديبية عملا بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر به
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويكون الدفع بعدم اختصاص
المحكمة التأديبية بنظر الدعوى على غير اساس سليم متعيينا. رفضه .

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع عقوبة الفصل على بعض العاملين بالقطاع العام لا يسلبها اختصاصها بتوقيع عقوبات ادنى متى كان ذلك مناسبا -

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ وأن كان قد خول فى المادتين ٤٩ و ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف المستويين الاول والثانى ، وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين فى السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر والحرمان من العلاوة او تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا وجزاء الفصل على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه - ان القانون وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية ، الا انه لم ينص صراحة ولا افاد ضمنا اتجاعه الى قصر سلطة المحكمة التأديبية ، وهى بصدد ممارسة اختصاصها فى تأديب العاملين شاغلي الوظائف من

المستوى الثانى وما يعلوه واعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا وجزاء الفصل على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى واعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الادنى منها والتي قد تراعى المحكمة التأديبية مناسبة فى الحالة المطروحة عليها ، فكل ما استهدفه القانون هو بيان حدود الصلاحيات الموسعة التى منحها للسلطات الرئاسية فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية فى توقيع احد الجزاءات الملزمة التى تضمنتها المادة ٤٨ من القانون اذا قام لديها الدليل على ادانته .

(طمنى رقمى ١٧٣ ، ٢٢٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٤)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط مجلس الادارة حق ايقاف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر - نص المادة ٥٧ من القانون سالف الذكر بعدم جواز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - قرار الوزير المختص بمنح العامل اجازة مفتوحة دون اجراء اى تحقيق مع العامل لا يعلو ان يكون قرار وقف احتياطى عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رسمتها المادة ٥٧ سالف الذكر - اختصاص القضاء التأديبى بالفصل فيه الفاء وتعويضا .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه يصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة اصبحت المحاكم التأديبية

فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة وناط بها القانون الاختصاص بمسائل تأديب العاملين بنصوص وردت تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ، ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أى إجراء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالغاء الجزاء وانما يختص بكل ما يرتبط به او يتفرغ عنه باعتبار ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

ومن حيث ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط رئيس مجلس الادارة حق ايقاف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ونص صراحة في المادة ٥٧ منه على انه لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - ولما كان السيد وزير الدولة لشئون الطيران قد منح المدعى اجازة مفتوحة اعتبارا من ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١ وحتى تاريخ نقله الى وزارة النقل بالقرار الصادر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٧٤ فان هذا القرار يكون قد صدر دون سند من قانون ولا يمسدو والحالة هذه ان يكون قرار وقف احتياطي عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رسمتها المادة ٥٧ سאלفة الذكر وبهذه المثابة يكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالفصل فيه الغاء وتمويضا ويتمين من ثم الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص الذى اثارته الجهة الادارية .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه بوصفه قرار وقف احتياطي عن العمل على ما سلف بيانه قد صدر دون بيان السبب المبرر له واقتير الفرض الذى شرع من اجله هذا الوقف وهو مصلحة التحقيق حيث لم تكشف الاوراق عن اجراء أى تحقيق مع المدعى ولم تسلك جهة الادارة

السبيل التي رسمها القانون بصرف مرتب العامل او لمد وقفه لاكثر من ثلاثة اشهر فان القرار بهذه المثابة يكون مشوباً بعدم المشروعية. يتعين وفقاً لحكم المادة ٥٧ سالفه الذكر صرف مرتب المدعى كاملاً اليه عن مدة وقفه عن العمل التي اتخذت صورة الاجازة المفتوحة بما في ذلك بدل التمثيل المستحق له قانوناً .

ومن حيث ان مباشرة المدعى في دفاعه من انه يستحق بدل تمثيل مقدره ٧٥٠ جنيها سنوياً بعد تخفيض الربع وليس ٦٠٠ جنيها سنوياً بعد تخفيض الربع فان الفصل في هذه المنازعة ينحصر عن ولاية القضاء التأديبي لانه امر منيت الصلة بالمنازعة التأديبية الماثلة وغير متفرع عنها وانما هو في حقيقته منازعة حقوقية مناطها مدى استحقاق المدعى للبدل الذي يتمسك به فاذا كان له ثمة حق في هذا الشأن تنازعه فيه المؤسسة المدعى عايتها فله اذا شاء ان يلجأ الى القضاء المختص مطالباً به .

ومن حيث انه عن طلب التعويض عن الاضرار الادبية التي لحقت بالمدعى فان ما انتهى اليه الحكم من تعيب القرار المطعون فيه على الوجه المتقدم كاف بذاته لرد اعتبار المدعى اليه مما يضي عن القضاء بأي تعويض ادبي .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ورفض طلب التعويض عن الضرر الادبي . أما بالنسبة لما قضى للمدعى من تعويض يعادل عن الضرر الادبي . أما عن الفترة من تاريخ منحه الاجازة المفتوحة حتى تاريخ نقله الى وزارة النقل فانه على مقتضى ما تقدم يتعين القضاء له بما لم يصرف اليه من فروق بدل التمثيل المستحقة له قانوناً عن الفترة من الاول من اكتوبر ١٩٧١ وحتى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ بوصفها من الحقوق المقررة له طبقاً للمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليها على التفصيل السابق ورفض ما عدا ذلك من طلبات الطاعنين .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بتقرير وقف اعضاء التشكيلات النقابية واعضاء مجالس ادارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين عن العمل - الوقف عن العمل - اختصاص المحاكم التأديبية وحدها بتقرير وقف العمال من اعضاء التشكيلات النقابية واعضاء مجالس ادارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين عن العمل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - لا تنقيد المحاكم التأديبية في شأن الاحوال التي يجوز فيها الوقف وما يتبع في شأن المرتب خلال مدة الوقف باحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - فيجوز لها تقرير الوقف في غير الاحوال المنصوص عليها فيها - كما تترخص في تقرير صرف المرتب كله او بعضه مؤقتا خلال مدة الوقف .

ملخص الحكم :

استهدف المشرع بالاحكام المضافة الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ حسيبا افسحت عن ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان يتمتع اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكذلك اعضاء مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين طبقا لاحكام انقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بضمانات تحميمهم من الفصل التعسفي الموكل للجهات التي يتبعونها او اضطهادهم بوقفهم عن العمل وذلك بنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل الى سلطة التأديب القضائية .

ولما كان من بين احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التي تسرى على اعضاء مجالس التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ما تنقضى به المادتين الثالثة والعاشرة - ووفقا لاحكام المادة الثالثة تختص النيابة الادارية باجراء التحقيق معهم في المخالفات الادارية والمالية كما انه وفقا لاحكام المادة العاشرة يجوز للنيابة الادارية ان تطلب وقفهم عن

أعمالهم اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ويترتب على الوقف عن العمل وقف صرف المرتب ما لم تقرر المحكمة التأديبية المختصة صرفه كله او بعضه بصفة مؤقتة - واخضاع الاعضاء المذكورين لهذه الاحكام مؤداه عدم تقييد المحكمة التأديبية المختصة فى شأن الاحوال التى يجوز فيها وقفهم وفيما يتبع فى شأن مرتباتهم خلال مدة الوقف - باحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ولئن كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فقد وردت فى الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون وهو الفصل الخاص بمباشرة النيابة الادارية للتحقيق - الا ان الحكم الذى تضمنته الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فيما قضى به من تخويل المحكمة التأديبية سلطة تقديرية فى تقدير ما يتبع بصفة مؤقتة فى شأن المرتب خلال مدة الوقف . ليس الا ترديدا لاصل عام التزمه المشرع فى الاحوال التى ناط فيها بالمحاكم التأديبية الاختصاص بالوقف عن العمل او مدة .

(طعن رقم ٨٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ان تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - للسلطة الرئاسية ايضا ان تصدر قرار الوقف عن العمل بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الحال الى حكمها - الوقف عن العمل لمصلحة التحقيق اجراء مؤقت يترتب عليه وقف صرف بعض مرتبه - المادة العاشرة المشار اليها اوجبت ان يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية لتقدير ملائمة المد وما يتبع بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل - المادة ٦٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - ترديد للحكم المشار اليه - المحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر سواء اكان قرار الوقف قد صدر من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية - القانون رقم ١٩ لسنة

١٩٥٩. قد خول المحاكم التأديبية ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات والجمعيات الخاصة نتيجة ذلك - أن هذه المحاكم تكون بحكم اللزوم هي الجهة المختصة بالفصل في طلبات مد الوقف اعمالا لقاعدة ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، وقد استحدث نظاما قانونيا لتأديب هؤلاء العاملين ، استعار الاغلب الأعم من أحكامه من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - ومن بين هذه الاحكام ما تقضى به المادة الثالثة منه من ان لرئيس مجلس الادارة او من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات على العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . والتصرف فى المخالفات التى تقع من العاملين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما كما ان له سلطة اصدار قرارات الوقف عن العمل - كما تقضى المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية والتي يقضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى المادة الاولى منه بتطبيق حكمها ، بأن النيابة الادارية تطلب الى الجهة الادارية وقف العامل عن اعمال وظيفته متى اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ومفاد هذه الاحكام ان للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق ، كما يجوز ان تصدر قرار الوقف بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٨ الحال الى حكمها ، ولما كان الوقف عن

العيل لمصلحة التحقيق إجراء مؤقتا بحسب طبيعته ومقتضاه ، كما يترتب عليه إبعاد العامل عن أعمال وظيفته ، ووقف صرف بعض مرتبه ، لذلك فقد اوجب المشرع فى المادة العاشرة المذكورة ان يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية ، لتقدير ملائمة المد كما تقرر ما يتبع بصفة مؤقتة بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل ، ولا يعدو نص المادة ٦٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى استند اليها الطعن . أن يكون ترديدا لهذا الحكم المقرر سلفا بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . وغنى عن البيان ان الحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر فى جميع الاحوال سواء أكان قرار الوقف قد صدر من السلطة الرئاسية من تلقاء نفسها ام بناء على طلب النيابة الإدارية .

ومن حيث ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه قد خول المحاكم التأديبية ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات والجمعيات الخاصة بأن قرر لها الاختصاص بمحاكمتهم وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم وفقا للإجراءات والقواعد التى تضمنتها احكامه ، لذلك فان هذه المحاكم تكون بحكم اللزوم هى الجهة المختصة بالفصل فى طلبات مد الوقت اعمالا لقاعدة ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع . بحسبان ان مد الوقف من الامور المرتبطة بالتأديب والمتفرعة عنه ، وقد جاءت احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ التى سلف بيانها تطبيقا للقاعدة المذكورة ، وسارت القواعد القانونية الحالية على هذا النهج ولم تخرج عليه .

ومن حيث انه لما تقدم ، ولما كان الثابت فى المنازعة الماثلة ان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء اصدرت قرارا بوقف العامل لمصلحة التحقيق ، ثم تقدمت النيابة الادارية بطلب الى المحكمة التأديبية لمد وقفه وتقرير ما يتبع فى شأن نصف مرتبه الموقوف صرفه ، لذلك تكون المحكمة التأديبية طبقا للقواعد القانونية التى كانت سائدة وقت صدور القرار المطعون فيه ، وتلك المعمول بها حاليا . هى الجهة المختصة دون غيرها بالفصل فى هذا الطلب، ومن

ثم يكون قضاؤها بعدم اختصاصها بنظره قد خالف القانون ، الامر الذى
يتعين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الكهرباء
والجهات التابعة لها بنظر الطلب مثار الطعن وباعادته اليها للفصل فيه .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

حددت المادة ١٦ من انقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
تجديدا جامعا للطلبات التى يصدر فى شأنها رئيس المحكمة قرارات فاصلة
فى مجال التأديب وهى طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المشار اليهم فى
١٥ من القانون المذكور عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف
- هذا النص جاء استثناء من قواعد الاختصاص التى ناطت بالمحاكم التأديبية
الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات التأديبية وما يرتبط بها او يتفرع
عنها - علم جواز التوسع فى تفسير هذا النص - اساس ذلك - تطبيق :
يتصلى رئيس المحكمة للفصل فى الدعوى بقرار منه - الفصل فيها يدخل
فى نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية - قراره فى هذه الحالة منعما .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من صحيفة دعوى المدعى (المطعون ضده)
المقيدة برقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية انه طلب من المحكمة التأديبية اولا الحكم
بالغاء القرار الصادر بوقفه واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من
آثار متعلقة بعودته الى العمل اعتبارا من تاريخ وقفه الصادر به القرار رقم ٥٤٣
فى ١٤ من مايو سنة ١٩٧٣ ثانية استمرار صرف مرتبه كاملا من تاريخ
صدور الحكم على اساس الفئة المالية التى يشغلها ، وقد اخذت الدعوى
المذكورة مسارها القانونى امام المحكمة التأديبية لوزارة الخارجية ونظرت
امامها على الوجه المبين بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ٣١ من مارس بسنة
١٩٧٤ دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانها
ليست مختصة بالغاء قرارات مد الوقف او الغاء قرارات وقف صرف نصف

المرتب ، وبجلسة ٩ من يونية سنة ١٩٧٤ اصدر رئيس المحكمة قراره (باعادة الطالب الى عمله فورا وصرف راتبه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٧٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي للعمل) .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن مجلس الدولة قد حددت تحديدا جامعا للطلبات التي يصدر في شأنها رئيس المحكمة قرارات فاصلة في مجال التأديب وهي طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المشار اليهم في المادة ١٥ من القانون المذكور عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه أثناء مدة الوقف ، واذ جاء هذا النص استثناء من قواعد الاختصاص التي ناطت بالمحاكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية وما يرتبط بها أو يتفرع عنها ، فانه يمتنع والامر كذلك التوسع في تفسيره . ولما كان المدعى يهدف من دعواه الغاء القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بإيقافه عن العمل وسقوط الآثار المترتبة عليه وعودته الى عمله مع الاستمرار في صرف مرتبه كاملا ، وكانت هذه الطلبات تخرج عن دائرة الموضوعات المنصوص عليها حصرا في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي نيط الفصل فيها بقرار من رئيس المحكمة التأديبية فانها بهذه المثابة تدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وقد تسلبت من اختصاصها بالفصل في الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية التي انعقدت لها ولاية الفصل فيها فانها تكون قد خالفت صحيح القانون واذ تصدى رئيس المحكمة للفصل في الدعوى بقرار منه ودون صدور حكم من المحكمة بذلك على الوجه السالف يبانه فانه يكون قد خرج على حدود ولايته واقتات بذلك على سلطة المحكمة ويقع قراره والحال كذلك منعدما ، بما مؤداه ان الدعوى مازالت قائمة لم يفصل فيها بعد من المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بالغاء القرار المطعون فيه وباعادة الدعوى مثار الطعن الى المحكمة التأديبية لوزارة الخارجية للفصل فيها .

(طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بمدد لغة وقف الموظف وتقرير صرف او عدم صرف الباقي من مرتبه - لابطاعه سلطة او بطلان القرار الصادر بالوقف ابتداء - بطلان القرار الصادر بوقف الموظف عن العمل - لايستلزم المحكمة التأديبية اختصاصها .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة التأديبية بمدد لغة وقف الموظف وتقرير صرف الباقي من مرتبه عن مدة الوقف مرده الى حكم القانون الذي لم يقيد اختصاصها في هذا الشأن بصيغة او بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف ابتداء ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة لتصدر حكمها فيه ، فيتحدد على مقتضى مركز الموظف الموقوف عن العمل ، والقول بغير ذلك مؤداه ان يظل مركز هذا الموظف معلقا وهو ما لا يتصور بداهة ان المشرع قد اراده بحال من الأحوال ومن ثم كان يتعين على المحكمة التأديبية ان تقضى في الطلب المعروض عليها موضوعيا بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها فتقرر قبول الطلب او رفضه ، لا ان تستلزم من ولايتها وتحكم بعدم اختصاصها بنظره .

(طعن ٧٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بمتابعة العمل في الدعوى التأديبية بتقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل - اختصاصه يستند الى احكام القانونين رقمي ١٩ لسنة ١٩٥٩ و ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - النص على هذا الاختصاص في تشريعات العاملين بالقطاع العام ترديد وتأكيد لاحكام القانونين سالف الذكر .

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التي تحيل اليها المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والتي في ظلها تم وقف العامل عن عمله وحوكم تأديبيا وتقدمت النيابة الادارية بطلب تقرير ما يتبع في شأن مرتبه عن مدة الوقف ، تنص في فقرتها الثالثة على أنه « يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ٠٠ مالم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف ٠٠ » واذ ناط المشرع بالمحكمة التأديبية - عند الفصل في الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل عن مدة الوقف فان هذا الاختصاص ينعقد للمحكمة التأديبية بالنسبة للعاملين الذين فصلت المحكمة في الدعوى التأديبية المقامة ضدهم وبالتالي يمتنع على السلطات الرئاسية أى اختصاص في هذا الشأن .

وهذا الاتجاه من المشرع ما هو الا اعمال لإصل مقرر وهو ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع ، وتسليم بأن المحكمة التأديبية وقد باشرت تأديب العامل وأدركت حدود الاتهام المسند اليه وأعماقه وأحاطت بظروف والاتهام وملابساته فانها تكون الاجدر بتقرير ما يجب اتباعه في شأن مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل ، وبهذه المثابة ينعقد الاختصاص المشار اليه للمحكمة التأديبية التي فصلت في الاتهام عند الفصل فيه أو بعده على السواء لاتحاد العلة في الحالتين ، ولا وجه لما اثير من ان قرار الوقف مثار المنازعة صدر من محافظ البنك المركزى المصرى وليس من النيابة الادارية ، ذلك ان النيابة الادارية لا تملك وقف العامل عن عمله وانما يتجسد دورها في هذا الشأن على ماتضمنته الفقرتان الاولى والثانية من المادة العاشرة سالفة الذكر في مجرد مطالبه السلطة الرئاسية المختصة ، بوقف العامل عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، واذا كان المشرع قد خول السلطة الرئاسية الخيار في اصدار هذا القرار او الامتناع عن اصداره ، فلأن مفاد ذلك ان قرار الوقف الذى نهى في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة

المشار إليها - بالمحكمة التأديبية تقرير ما يتبع في شأن آثاره في الحدود السالفة البيان ، هو قرار السلطة الرئاسية المختصة دون سواها ، وإذ جاءت عبارة الفقرة الثالثة المذكورة عامة دون ثمة تخصيص يدل على قصر سريان حكمها على الوقف الصادر به قرار من السلطة الرئاسية المختصة بناء على طلب النيابة الإدارية ، فإن القول بسريان حكم الفقرة الثالثة المذكورة على قرارات الوقف الصادرة بناء على طلب النيابة الإدارية تخصيص بغير مخصص ولا يجد له سنداً من القانون .

ومن حيث أن المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد نصت على أن « تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه » ، فإنما تكون قد جاءت مرددة ومؤكدة لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٥ سالفة الذكر في شأن تخويل المحكمة التأديبية الولاية في تقرير ما يتبع في مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب المعروض عليها بمقولة أن اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل المذكور عن مدة وقفه عن العمل اختصاص مستحدث بالمادة ٦٨ المشار إليها ولم يكن قائماً طبقاً للقواعد السابقة عليها قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه . وإذ سار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على هذا النهج ونص في المادة ٥٧ منه على أن « تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه » ، مردداً بذلك حكم القواعد سالفة الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وإوجب الإلغاء .

(طعن ٤١٨ لسنة ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة - اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر في أمر صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف عن عمله احتياطياً

متفرغ من اختصاصها بمحاكمته تاديبيا اذا لم تكن مختصة أصلا بمحاكمته
انتفى اختصاصها بتقرير صرف أو عدم صرف ما اوقف صرفه من مرتبه -
الاختصاص بذلك للجهة المختصة بتاديبية - أساس ذلك من نص المادة ٦٤
من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بنظام العاملين
قد نصت على أنه :

« للوزير أو وكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة ، كل في دائرة
اختصاصه ، أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة
التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار
من المحكمة التاديبية المختصة للمدة التي تحددها ، ويترتب على وقف العامل
عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي يحال فيه للمحكمة
ويجب عرض الأمر على المحكمة التاديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف
الباقى من مرتبه » .

ويستفاد من هذا النص ان اختصاص المحكمة التاديبية بالنظر في
أمر صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف عن عمله
احتياطيا متفرغ عن اختصاصها بمحاكمته تاديبيا . فاذا لم تكن
مختصة أصلا بمحاكمته انتفى اختصاصها بتقرير صرف أو عدم صرف
ما اوقف صرفه من مرتبه ويكون الاختصاص بذلك للجهة المختصة
بتاديبه .

(طعن ٩١٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

طلب العامل الموقوف عن العمل صرف مرتبه الموقوف كله أو بعضه -
انعقاد الاختصاص بالفصل في هذا الطلب للمحكمة التاديبية المختصة

بنظر الدعوى التأديبية اساس ذلك ان هذا الطلب يرتبط بالدعوى
التأديبية ويتفرغ عنها ومن ثم تختص به المحكمة التأديبية باعتبار أن قاضي
الأصل هو قاضي الفرع وما دام أن القانون لم يسلب المحكمة الإدارية ولاية
الفصل فيما يتفرغ عن الدعوى التأديبية من منازعات .

ملخص الحكم :

ان النعى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى مشار
الطن بدعوى ان المحكمة التأديبية لا تختص وفقا لاحكام قانون مجلس
الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا بإلغاء القرارات النهائية
للسلطات التأديبية وانه اذ لم يصدر ثمة قرار ادارى نهائى للسلطات
التأديبية فى شأن وقف صرف مرتب المدعين المطالب به وكان هذا الوقف
تنفيذا لحكم القانون فان المحكمة التأديبية لا يكون لها اختصاص بنظر
الدعوى ، ان هذا النعى مردود ذلك أن طلب العامل الموقوف عن العمل
صرف مرتبه الموقوف كله أو بعضه يرتبط بالدعوى التأديبية ويتفرغ عنها
ويستتبع ذلك بحكم اللزوم انعقاد الاختصاص بالفصل فى هذا الطلب
للمحكمة التأديبية بنظر الدعوى التأديبية باعتبار ان قاضي الاصل
هو قاضي الفرع ، وذلك ما دام أن القانون لم يستلب المحكمة ولاية الفصل
فيما يتفرغ عن الدعوى التأديبية من منازعات ، ويؤكد ذلك ان المشرع
ناط بالمحكمة التأديبية فى المادة ٦٤ من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٦٠ من قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقرير ما يتبع
فى شأن أجر العامل الموقوف صرفه عند الفصل فى الدعوى التأديبية .
كما خول المشرع فى المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لرئيس المحكمة التأديبية الفصل فى طلبات وقف او
مد وقف العاملين عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف
وهى الطلبات التى أوجب القانون على السلطات المختصة عرضها فى المواعيد
المقررة على المحكمة التأديبية ومؤدى هذه الأحكام ان المشرع ناط بالمحاكم
التأديبية ولاية التأديب وما يتفرغ عنها بما لا يسوغ معه النعى بصلى

اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الطلبات المقدمة من العاملين الموقوفين عن العمل بطلب صرف مرتباتهم الموقوف صرفها بالمخالفة لاحكام القانون ، ويكون الدفع المثار والامر كذلك على غير اساس سليم من القانون جديرًا بالرفض .

(طعن ٩٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه - المحكمة التأديبية في هذا الصدد قرارها بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها - سلطة المحكمة التأديبية في هذا الشأن سلطة تقديرية تخضع لضوابط ، تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفي ومدى جدية او خطورة الاتهام الذي ينسب اليه - مثال - اذا كانت الادارة قد تحركت الى اصدار قرار وقف احد العاملين بناء على مذكرة تضمنت وقائع ليس فيها ما يمس الذمة او الامانة او يفقد الصلاحية للوظيفة العامة وكان الثابت انه ليس للعامل المذكور مورد سوى مرتبه الذي يعتمد عليه فان وقف صرف نصف مرتبه ، وهو يشغل وظيفة قيادية ، أمر لا يقتضيه الصالح العام - القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالغاءه والحكم بصرف ما اوقف صرفه من مرتب العامل مدة وقفه احتياطيا عن العمل .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان السيد مدير مكتب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قدم مذكرة مؤرخة ٢٨ من يولية سنة ١٩٧٢ الى السيد المهندس رئيس الجهاز غنونها بعبارة " تصرفات اتاها السيد وكيل الجهاز ورئيس الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات تثير المسؤولية وتفرض فحص مدى بطلانها عن الشرعية ، وقد استهل هذه المذكرة بما حاصله ان السيد / وكيل الجهاز اسند اليه الاشراف على الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات

والمؤسسات ووحدات القطاع العام ، وان تتبع مجريات العمل ، وما يتم عرضه من تقارير دورية وسنوية قد اثار المخاطر واستدعى الامر ضرورة فحص شرعية بعض التصرفات واحاطة السلطات العليا بالجهاز بخطرتها لتحديد المسئولية بشمسائها ، وقد كشف الفحص ان كل التصرفات المشبوهة التي اثارها السيد وكيل الجهاز مردها ما يتمتع به من سلطة مطلقة اخذت تنمو مع الزمن ادت به الى ان يستعمل السلطات التي اناها له القانون والسلطة المسئولة عن القيادة الادارية والفنية بالجهاز في تنفيذ اعمال وتطلعات بعيدة عن المصلحة العامة - وسرد مقدم المذكرة بعض تلك التصرفات منها التمرد والاستهانة بتوجيهات السلطات العليا وعدم تنفيذه اوامر الرئيس السابق للجهاز ، واصداره تعليمات وقرارات دون الرجوع الى السلطات العليا وفي ذات الوقت كان يرفض تنفيذ بعض قرارات الجهاز ، ومضى مقدم المذكرة موضحا ان السيد وكيل الجهاز بوصفه أمينا لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالجهاز اصدر منشورا من شأنه ان يثير الفتنة والشغب بالجهاز وان يضر بمصلحة العمل ، يعتبر سلوكا وظيفيا شائنا ويتطلب مساءلته تأديبيا واحالته الى التحقيق . وقد اشر السيد المهندس رئيس الجهاز على هذه المذكرة بوقف السيد / عن العمل واحالته الى التحقيق وتشكيل لجنة للتحقيق يكون لها حق سؤال من تراه ، وصدر بذلك قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٨ من يولية سنة ١٩٧٢ ، كما صدر القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٣١ من يولية سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة التحقيق .

ومن حيث ان اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه مرده - حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - الى حكم القانون الذي لم يقيد اختصاصها في هذا الشأن بصحة او بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف بداءة ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه فيتحدد مركز العامل الموقوف عن العمل بصدد ما اوقف صرفه من مرتبه والمحكمة التأديبية في هذه الصدد ، تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها ، فتقرر صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف

صرفه ، ولئن كانت سلطة المحكمة التأديبية فى هذا الشأن سلطة تقديرية الا ان هذه السلطة - شأنها شأن اى سلطة تقديرية اخرى- تخضع لضوابط تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه انوظيفى ومدى جدية او خطورة الاتهام الذى ينسب اليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق - على ما سلف الايضاح - ان الادارة تحركت الى اصدار قرار وقف الطاعن عن العمل بناء على المذكرة التى قدمها مدير مكتب السيد المهندس رئيس الجهاز ، وهى مذكرة تضمنت وقائع لم تكن استخلاصا لتقارير قدمت او شكايات وردت للجهاز وتم فحصها ، فضلا عن ان هذه الوقائع التى ساقها مقدم المذكرة ليس فيها ما يمس الذمة او الامانة او يفقد الطاعن الصلاحية للوظيفة العامة ، واذا كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق انه ليس للطاعن مورد سوى مرتبه الذى يعتمد عليه فى اعالة اسرته والحفاظ على وضعه الاجتماعى المتصل بالوظيفة التى يشغلها ، فان وقف صرف نصف مرتب الطاعن وهو يشغل وظيفة قيادية فى الجهاز - فى ضوء الظروف والملابسات المشار اليها - امر لا يقتضيه دواعى الصالح العام . واذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ، ويتعين لذلك القضاء بالفائه والحكم بصرف ما اوقف صرفه من مرتبه - الطاعن - مدة وقفه احتياطيا عن العمل .

(طعن ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٤١٦)

المادة :

المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ - طلب صرف نصف المرتب الموقوف صرفه اثناء حبس العامل احتياطيا بسبب اتهامه فى جناية قفى فيها ببرائته - لايعتبر منازعة فى راتب - هو منازعة فى قرار نهائى من سلطة تأديبية فى مسألة من مسائل التأديب من حيث اصل الواقعة المنشئة للمسئولية وما تضمنه القانون عليها من آثار

منها الحرمان في حالة ثبوت مسؤولية العامل تاديبيا عن الوقائع التي كانت سببا في حبسه اذا توافرت عناصرها واركائها - هو قرار في معنى الجزاء كوصفت مساواة العامل تاديبيا - الحرمان من المرتب تابع للمسؤولية التأديبية وناشئ عنها ومتعلق بموجباتها والتاديب ويتصل لزوما باصلها واساسها - لا يغير من الامر اكتفاء السلطات التأديبية بتقرير علم صرف نصف المرتب الموقوف دون توقيع جزاء تاديبى - النظر على انها منازعة في مرتب يخرجها عن طبيعتها ويجعلها متعلقة بما ليس متنازعا فيه اساسا - الاثر المترتب على ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية •

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى صرف نصف مرتبه الذى اوقف صرفه اليه طيلة مدة حبسه احتياطيا من ١٩٧١/١١/٢٧ حتى ١٩٧٤/١٢/١ بسبب اتهامه فى جنابة القتل المقترون بالسرقة فى قضية النيابة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٧١ بيا ورقم ١١٨ لسنة ١٩٧١ والتي قضى فيها ببرائته بحكم محكمة جنايات بنى سويف بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٧ تاديبيا على عدم صحة قرار رئيس هيئة الاصلاح الزراعى التى يعمل بها خفيرا ، بعدم صرفه اليه ، لما اتضح له من مسؤوليته التأديبية ، ليس الا منازعة من المدعى فى هذه المسؤولية مبناها انتفاؤها ، وهى على هذا الوجه ، ليست الا منازعة منه فى هذه المسؤولية التأديبية لا اكثر من ذلك ولا اقل ، ومناط بتقرير الحرمان من نصف المرتب الموقوف وهو ثبوت هذه المسؤولية على ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صراحة ومنازعة المدعى فى صحة ما انتهى اليه رأى رئيس الجهة التى يتبعها بما له من اختصاص فى هذا الشأن بحكم وضعه الوظيفى واحكام واجراءات تأديبية هى منازعة منه فى قرار نهائى من سلطة تأديبية فى مسألة من المسائل المتعلقة بالتاديب ، من حيث اصل الواقعة المثبته للمسؤولية التأديبية وما رتب القانون عليها فى المادة ٦١ المشار اليها من آكار منها هذا الحرمان فى حالة ثبوت مسؤولية العامل تاديبيا عن الوقائع التى كانت سببا فى حبسه اذا توافرت عناصرها واركائها ، وهو قرار فى معنى الجزاء عما صح لدى مصدره من ان فى هذه الوقائع ما يسوغ مؤاخذته تاديبيا

عما تشتمل عليه من مخالفة تأديبية يصح مسألته عنها اذ الحرمان من المرتب تبع لثبوت هذه المسئولية ومن ثم فهو ناشئ عنها ، متعلق بموجباتها في آثارها ، ولا يعدو ان يكون فرعاً منها تبعاً لها يتصل لزوماً بأصلها وأساسها ، ولذلك يثير المنازعة فيه كل ما تعلق بها ، وهي بطبيعتها من مسائل التأديب . والنظر اليها على أنها منازعة في مرتب ، يخرج بها عن طبيعتها ، ويجعلها متعلقة بما ليس متنازعا فيه أساساً فيها ، ولا يغير من الامر اكتفاء السلطات التأديبية - في ولقمة الدعوى - بتقرير عدم صرف نصف المرتب الموقوف دون توقيع جزاء تأديبي عن الامر الموجب لمسائلته تأديبياً ، اذ يصح منها ذلك ، وهو كما تقدم في حكم الجزاء ومعناه . ولا يترتب على مسئلها اعتبار قرارها منفصلاً عن المسألة التي يتعلق بها اصلاً ويتفرع عنها اذ يبقى فرعاً منها « فهو تابع لها ، ويبقى كذلك. حتى في هذه الحالة ، اذ لا تأثير لذلك على طبيعته وصورته او الاختصاص بالفصل فيه .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق ، تكون المنازعة في الدعوى التي اقامها المدعى . هي كما وجهها في صحيفة دعواه ومذكراته متعلقة بقرار نهائي لسلطة تأديبية ، فتختص بنظرها باعتبارها طعناً من المدعى فيه المحكمة التأديبية لدخوله في عموم القرارات النهائية للسلطات التأديبية المنصوص عليها في البند تاسعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ، اذ هذه المحكمة تختص على ما نصت عليه المادة ١٥ . الى جانب الدعاوى التأديبية بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وعاشرا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن اجل ذلك تكون المحكمة الادارية التي رفعت اليها الدعوى غير مختصة بنظرها وقد اخطأت في تقريرها غير ذلك بحجة انها منازعة في مرتب اذ انها ليست كذلك اساساً وفي قولها كما تقدم بعده بالدعوى عن موضوعها وطبيعتها ومثار المنازعة فيها ، وتبعاً يكون حكم محكمة القضاء الاداري بيئة استثنائية بتأييد حكم المحكمة الابتدائية المشار اليه غير صحيح ، ويتبين لذلك الغاؤه والتحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية بالنظر في الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي للاختصاص .

المبدأ :

قرارات رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بوقف العاملين بالجهاز احتياطيا عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك - اعتبارها من القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية - الاختصاص بنظر طلب الغائها أو التعويض عنها ينعقد للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها - تطبيق .

ملخص الحكم :

من حيث انه يتقضى المراحل التشريعية لتأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز المركزى للمحاسبات المعاصرة للقرار المطعون فيه واللاحقة عليه ، يبين انه بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركز للمحاسبات ، وقد حددت المادة (٢٢) منه العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على الاعضاء الفنيين بالجهاز ، ونصت المادة (٢٣) منه على أن يختص بتأديب اعضاء الجهاز الفنيين محكمة تأديبية تشكل برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة او احد الوكلاء وعضوية مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة ، وعضو من الجهاز ، وتضمنت المادة المذكورة النص على أن احكام المحكمة نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا ونصت المادة (٢٥) على ان تسرى على سائر العاملين بالجهاز فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون القواعد المقررة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفى ظل الحكم هذا القانون صدر القرار المطعون فيه استنادا الى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى تضمن النص فى المادة (٦٠) منه على أن للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية آنفة الذكر صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزى للمحاسبات بمجلس الشعب وقد نصت الفقرة الاولى من المادة (٥) على أن يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس

الجهاز لائحة بالأحكام والقواعد المنظمة لشئون العاملين بالجهاز والحصانات المقررة لهم وضمان استقلالهم وقواعد التأديب والحوافز والبدلات التي يجوز منحها لهم ويكون لها قوة القانون . « كما نص في المادة (٨) على أن يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبه حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » . وتنفيذا لأحكام المادة (٥) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اصدر مجلس الشعب قراره بلائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات . ونص في المادة (٢) فيها على أن « تطبق الأحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرافقة أو بالقوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٣١ لسنة ١٩٧٥ أو بلائحة نظام العاملين بمجلس الشعب » .

وقد حددت لائحة العاملين بالجهاز آنفه الذكر في المادة (٦٣) العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالجهاز ، كما حددت المادة (٦٤) السلطات الرئاسية المختصة بتوقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما على العاملين شاغلي الوظائف حتى الفئة الثالثة ، ونصت على أن باقى العقوبات التأديبية يختص مجلس التأديب بتوقيعها ، كما نصت المادة (٦٥) على أن يختص مجلس التأديب وحده بتوقيع العقوبات التأديبية بالنسبة لشاغلي وظائف الفئة الثانية فما يعلوها ، وبينت المادة (٦٧) تشكيل مجلس التأديب آنف الذكر ونصت على أن قرارات مجلس التأديب نهائية ويجوز لذوى الشأن الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا . ونصت المادة (٦٦) من أن لرئيس الجهاز أن يوقف أحد العاملين بالجهاز عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من مجلس التأديب ولا يترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف جزء من مرتبه خلال مدة الوقف الا اذا قرر مجلس التأديب ذلك .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات يختص طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ - الذي أحال في نصوصه إلى قانون العاملين المدنيين بالدولة - بوقف العاملين بالجهاز احتياطياً عن العمل إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، ولم يفك عنه بهذا الاختصاص بصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ وقرار مجلس الشعب بلائحة العاملين بالجهاز أنفى الذكر .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار الوقف عن العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار إداري نهائي لسلطة تأديبية ، أما كونه قراراً إدارياً لسلطة تأديبية فلأنه أفصح من الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين لا يحدث إلا بهذا الإفصاح ، وأما كونه نهائياً فلأن له أثره القانوني الحال ذلك هو الإبعاد عن العمل وإيقاف صرف جزء من المرتب بمجرد صدوره ، ويترب على ذلك اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في الطعن فيه إلغاء وتمويضا .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالمحاكم التأديبية نظر الطعون المنصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة (١٠) وهي الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، وقد انتهت المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ قضائية تنازع إلى أنه بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة ، أصبحت المحاكم التأديبية وهي فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة - هي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى التأديبية تأسيساً على أن النص صريح في قانون مجلس الدولة والتي تتناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين إنما وردت تنظيماً وتفصيلاً لما قرر به المادة (١٧٢) من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في

المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعاوى التأديبية المبتدأة التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبى ، كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى هذه الطعون لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول أيضا طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة بها وذلك أن كلا من الطعنين يستند الى أساس قانونى واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار .

(طعن ٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

أفراد طائفة الانجيليين الوطنيين يعتبرون من المواطنين العموميين - الرابطة التى تربطهم بالمجلس الى وكنائس الانجيليين المعترف بها تدخل فى نطاق القانون العام - اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالفصل فى الطلبات التى يقدمها هؤلاء بإلغاء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من استقراء المبادئ التى قام عليها الفرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الاسلامية فى الدولة العلية والأحكام التى نص عليها الأمر العالى الصادر فى الأول من مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين وقرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجلس الى الانجيل والكنائس الانجيلية المعترف بها دينية منوطة بالمجلس الى الانجيل والكنائس الانجيلية المعترف بها

تكمن فى رعاية المرافق الدينية لطائفة الانجيليين الوطنيين ، وهى مهمة من اختصاصات الحكومة أصلاً يقع على عاتقها القيام بها - لو لم توكل الى المجلس والكنائس - بحسبانها من فروع الخدمات التى تؤديها السلطة العامة ، وفى سبيل ذلك فقد خول المجلس والكنائس نصيباً من السلطة العامة اللازمة لمباشرة مهامها وعين المشرع القواعد المنظمة لها فى مجالات نشاطها المتعددة . ولا ريب أن الرسالة الدينية المنوطة بالمجلس والكنائس فى هذا الصدد وانتهى تمثل النشاط الأساسى والهام للمرفق الذى تقوم على رعايته والنهوض به من مهام ذات اثر بالغ فى تعميق التعاليم الدينية وأدائها والشعائر الدينية وغرس التربية الدينية فى نفوس أفراد الطائفة حيث تربطهم بالمجلس والكنائس مضافاً الى الوشائج الدينية روابط تدخل فى نطاق القانون العام تنظيمها اللوائح والنظم الصادرة فى هذا الشأن . وهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين ومن شأن ذلك جميعاً أن تغدو الدعوى المائلة من قبيل الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالنسبة لقرارات الصادرة من السلطات التأديبية والمنصوص عليها فى البند تاسعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتى عقد الاختصاص بنظر دعاواها الى المحاكم التأديبية بموجب المادة ١٥ من القانون المشار اليه ، وعليه فانه واذ يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فقد تعينت حالتها للفصل فيها الى المحكمة التأديبية للعاملين برئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية صاحبة الاختصاص فى هذا الشأن .

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

تأديب اعضاء نقابات المهن الطبية من موظلى الحكومة - تختص به المحاكم التأديبية اذا كانت المخالفات المنسوبة اليهم تقع فى دائرة عملهم

الحكومي ومتصلة به - وتختص مجالس النقابة فيما عدا ذلك من المخالفات حتى وان انعكس اثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية ينص في المادة ١٩ منه على أن يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة التابع لها من غير موظفي الحكومة ، أتى أمرا مخلا بشرفه أو ماسا باستقامته أو أساء أو أهمل في أداء مهنته حتى ولو لم يصدر حكم ضده أو يكون قد خالف حكما من أحكام البند (خامسا) من المادة ٥٩ من هذا القانون أو خالف حكما من أحكام لائحة تقاليد المهن المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون ، أما الأعضاء من موظفي الحكومة فيحاكمون أمام مجالسهم التأديبية الخاصة في جميع ما ينسب اليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأمام مجالس النقابة فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيما عدا ذلك . وكذلك يحاكم أمام الهيئات التأديبية النقابية كل عضو صدر ضده حكم نهائي بعقوبة أو بتعويض من محكمة جنائية أو مدنية مختصة لأمر تمس استقامته أو شرفه أو كفايته في مزاوله مهنته .

ومن حيث أن النص آنف الذكر تضمن حكما خاصا في تحديد الاختصاص في المحاكمات التأديبية بالنسبة لأعضاء نقابات المهن الطبية في المخالفات المبينة بالمادة (٨) فناط هذا الاختصاص بالهيئات التأديبية بالنسبة لكل نقابة وذلك بالنسبة لأرباب المهنة من غير موظفي الحكومة وأما الأعضاء من موظفي الحكومة فقد خول النص مجالسهم التأديبية اختصاص محاكمتهم في جميع ما ينسب اليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية كما خول مجلس النقابة اختصاص التأديب بالنسبة للأعضاء من موظفي الحكومة على النحو الذي أورده النص فانه يتعين التزام حكمه وعلى ذلك فلا تختص المحاكمة

التأديبية بمحاكمة الأعضاء من موظفي الحكومة الا فيما ينسب اليهم من مخالفات تقع في دائرة عملهم الحكومي ولها علاقة بأعمالهم الحكومية أما عدا ذلك من المخالفات فيختص بها مجلس النقابة حتى ولو انعكس أثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة العامة لأن المشرع وقد نظم بنص صريح خاص حدود اختصاص مجالس التأديب الحكومية ومجلس النقابة في محاكمة الأعضاء من موظفي الحكومة فانه يتعين التزام حكم النص المحدود لهذا الاختصاص وما يقتضيه ذلك من افراد كل جهة مباشرة الاختصاصات المحددة لها .

طن ١٣٦٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي - القائمون بالتدريس فيها
من غير أعضاء هيئة التدريس - اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم .

ملخص الحكم :

ان المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية هي المختصة قانونا بمحاكمة العاملين المدنيين بالدولة واذ نص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ على اخضاع المدرسين خارج هيئة التدريس بالمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي للاحكام المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة (موظفي الدولة) فان المحاكم التأديبية تكون هي المختصة بمحاكمة هؤلاء المدرسين تأديبيا دون مجلس التأديب المشار اليه في المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ وما يؤكد اتجاه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ الى عدم اخضاع هؤلاء المدرسين لاختصاص مجلس التأديب المذكور ، ان المشرع حرص على النص في المادة ٤١ منه على خضوع المعيدين - وهم ليسوا من أعضاء هيئة التدريس - لهذا المجلس ، كما

نص في المادة ٣٦ منه على خضوع أعضاء هيئة التدريس الأجانب للنظام التأديبي الخاص بأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد ، ولو شاء المشرع تسوية المدرسين خارج هيئة التدريس بالمعيسدين وبأعضاء هيئة التدريس الأجانب في شأن خضوعهم لمجلس التأديب المشار اليه لما أعوزه النص صراحة على ذلك ، ويكون بذلك قد اتجهت ارادته الى خضوعهم للمحاكم التأديبية .

(طعن ١٤٩٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٠)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبحث ٢ :

القرار الصادر من الجهة الرئاسية بمجازاة العامل بالفحص من المرتب في ظل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والتي جعل اختصاص المحكمة التأديبية دون سواها سلطة توقيع هذا الجزاء - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وتخويله الجهة الرئاسية توقيع هذه العقوبة - علم جنوى إلغاء القرار الصادر قبل العمل بهذا القانون استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره - اعتبار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في هذه الحالة وكأنه قد صحح القرار بإزالة عيب علم الاختصاص الذي كان يعتوره - تناول المحكمة القرار ومواقفته بالنسبة الى أركانها الأخرى .

ملخص الحكم :

من حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن اختصاص المساكم التأديبية بالنسبة الى - العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام في ظل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - محدد وفق أحكامه التي

لم ترخص لأجهزة القطاع العام إلا في توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وناطت بالمحاكم التأديبية وحدها متى كان مرتب العامل يجاوز خمسة عشر جنيها شهريا - توقيع باقى الجزاءات حتى غدت هذه المحاكم بحق صاحبة الولاية العامة فى التأديب بعد استبعاد ذلك النطاق الضيق الذى تباشر فيه الهيئات الرئاسية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سلطتها ، وأن المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام اذ صدرت بأحكام مخالفة للقانون المشار اليه وأمدت أجهزة القطاع العام باختصاصات تأديبية واسعة انطوت على سلب لاختصاص المحاكم التأديبية ، فانما يتعين استبعاد حكمها من دائرة التطبيق لعدم مشروعيتها وقد قضت المحكمة العليا بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية ، بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من تعديل قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم .

ومن حيث أن المدعى وقد جاوز مرتبه خمسة عشر جنيها شهريا عند صدور القرار الطعن بخصم شهر من مرتبه ، فان هذا القرار الصادر من الجهة الرئاسية يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة توقيع هذا الجزاء بالتطبيق للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ويفدو القرار الطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشويا بعبىب عنم الاختصاص [٥]

ومن حيث أن المدعى أصبح من شاغلى الوظائف من المستوى الأول بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أنه كان يشغل الفئة الثانية قبل تاريخ العمل به ، واذ خول هذا القانون توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة على العاملين شاغلى الوظائف من هذا المستوى لرئيس مجلس

الإدارة بتصديق من الوزير المختص ، على نحو ما اتبع فعلا في إصدار القرار الطعين ، فلم يعد ثمة جدوى من الفاء هذا القرار استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق أن أفصحت عن رأيها فيه فتنصر على موقفها وتصحح قرارها بإعادة إصداره بسلطتها التي خولت لها في هذا القانون - وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره ومن ثم فلا معنى من تناول القرار المطعون فيه ومراقبته بالنسبة الى أركانه الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة التحقيق الإداري رقم ٩١٢ لسنة ١٩٦٩ أنه بناء على تبليغ من أمين الاتحاد الاشتراكي بإبليس الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بأن قطاع شمال غرب الدلتا تعاقد مع المقاول / على توريد عمال تراحيل خلال عام ١٩٦٩/٦٨ لسد احتياجات منطقة النهضة ، وأن هذا التعاقد شاب تنفيذه مخالفات مالية وإدارية عدة شكلت لجنة تحقيق ثلاثية بتكليف من رئيس مجلس الإدارة باشرت الانتقال الى القطاع والاطلاع على الاوراق والمستندات وسماع أقوال بعض العاملين بالقطاع وبالمؤسسة وتحقيقها ، حيث ثبتت جملة مخالفات على البعض منهم ومن بينهم المدعى سمعت أقوالهم بشأنها وأدينوا تأديبيا فيها ، ومن بين ما أثبتته التحقيق في حق المدعى وسمعت أقواله فيه وصدر القرار الطعين بإدائته عنه ، انه سهل اتمام التعاقد بين المقاول المذكور وقطاع شمال غرب الدلتا لتوريد العمال اللازمين لهذا القطاع بأن حرد مذكرة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة ضمنها احتياج القطاع الى ٢٥٠٠ عامل يعتمد في توريدهم على هذا المقاول بالنظر الى سابقة وفائه بالتزامه عن تعاقد مع قطاع مربوط مع اقتراح أداء أجره مقدمة له بواقع خمسة جنيهات عن كل عامل للالاف الأولى ثم يكرر الصرف لكل ألف أخرى

بضمان مكتب الاتحاد الاشتراكي بمغاغة . حال أن الثابت أن هذا المقاول سبق له الإخلال بالتزاماته السابقة بقطاع مربوط وكان يعمد إلى إثباتات عفاً أكثر من عددهم الحقيقي وأن احتياجات العمل الفعلية بقطاع شمال غرب التلتا كانت دون العدد المطلوب خاصة وأن كثرائب العمل الوطنية لم تكن في ذلك الحين قد أنهت عملها بالمزارع بعد ، وأن العقد المحسّر بين هذا القطاع وبين المقاول أبان تحرير هذه المذكرة كان ينص على توريد ٥٠٠ عامل فقط لمدة شهر ولم يتضمن نصاً بأداء أية أجره مقدمة ، كذا فقد أصدر المدعى تنفيذ تأشيرة رئيس مجلس الإدارة على المذكرة سالفه ، البيان بوجوب استقضاء الحاجة الحقيقية من هؤلاء العمال لما لوحظ من الإسراف في العمالة والانحراف في التكاليف وإعادة عرض الأمر عليه ، كذلك فقد تردد المدعى بنفسه على قطاع شمال غرب الداتا في أوقات معاصرة لمواعيد صرف مستحقات المقاول مستحثاً مسئولى الشؤون المالية بسرعة صرفها على نحو أربك البعض منهم وأوقعه في بعض أخطاء مالية .

(طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٨)

لائحة رقم (٤٢٢)

المبطل :

أنه ولئن كان قرار الفصل المعلن فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذى أنشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية فإنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصالح بالفصل فيه ، لا وجه للقول بأن قرار الفصل هذا وقد ولد محصناً غير قابل للطعن بالإلغاء باعتباره صادراً قبل إنشاء هذا النظام قياساً على حالة عدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التى صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أساس ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة طلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإدارى وكان مقتضى ذلك أن لا ينطفئ هذا الحق المستحدث على ما صدر من قرارات إدارية نهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه أسند بعض الاختصاصات التى كانت منوطة بالمحاكم العادية إلى المحاكم التأديبية وهو

بهذه المثابة بعد من القوانين المعدلة للاختصاص ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تخلص - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أنه بموجب عريضة أودعت قلم كتاب المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٧ ، اقام السيد / الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ١٤ قضائية ، طالباً الحكم بالفناء القرار الصادر من الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بفصله من عمله وما يترتب على ذلك من آثار . وقال - في بيان دعواه أنه كان يعمل مساعداً بقال بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بأجر شهري قدره ١٢ جنيناً ، وظلّ يباشر عمله حتى فوجئ بصدور قرار من الشركة بفصله بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بدون مبرر يستوجب هذا الفصل .

وبجلسة ٥ من يناير ١٩٧٠ حكمت المحكمة الادارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبأحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص ، حيث قيدت الدعوى لديها برقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٧١ عمال جنوب القاهرة ، وبجلسة ٢٩ من مايو ١٩٧٢ قضت المحكمة الاخيرة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، وبأحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة حيث قيدت بجدول المحكمة التأديبية لوزارة التكوين برقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ، وبجلسة ٥ من فبراير ١٩٧٣ حكمت المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن المحكمة العليا سبق وأن قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بهذا القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وأنه لما كان يبين من الأوراق أن

قرار الفصل المطعون فيه صدر في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦، أي قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم العاملين بالقطاع العام ، والذي أنشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية ، فإن قرار الفصل هذا يعتبر قد ولد محصنا غير قابل للطعن فيه بالإلزام باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظام ، مثله في ذلك مثل القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة وانه لما كانت المحاكم العمالية لا تختص بنظر دعاوى إلغاء القرارات التأديبية ، فانه لا يجوز احالة الدعوى اليها في حالة الحكم بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أنه ولئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا أنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدي للفصل فيه باعتبار أن القواعد المعدلة للاختصاص هي من قواعد الاجراءات التي تسرى بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من المنازعات .

ومن حيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام يعتبر فيما نعى عليه من اختصاص المحاكم التأديبية التي ترقعها السلطات الرئاسية على العاملين ، ومنهجا قرارات فصل العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - شأن المدعى - يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص لا المستحدثة له ، اذ كان هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون معقودا للمحاكم العادية بموجب أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان نص المسألة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضى بسريان القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بها ، فانه كان من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وأن تفصل في موضوعها .

ومن حيث أنه لا وجه للقياس على حالة عدم اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة، ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن لا ينقطع هذا الحق المستحدث على ما صدر من القرارات الإدارية النهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ أسند بعض الاختصاصات التي كانت منوطة بالمحاكم المدنية إلى المحاكم التأديبية، وهو بهذه المثابة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص، ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٤٥٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

اختصاصها بما يرتبط بالقرارات التأديبية من طلبات - نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على عقد الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ونظر الطعون التي يرفعها الموظفون العموميون والعاملون بالقطاع العام في الجزاءات التأديبية الصادرة بشأنهم - اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في الطعون في قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبط بتلك القرارات من طلبات - تطبيق : قرار مجازاة العامل لاهماله وتحميله نسبة من قيمة العجز - القرار الخاص بتحميل العامل نسبة من قيمة العجز يرتبط جوهريا بالشق الآخر من القرار الخاص بمجازاته تأديبيا وذلك لاتحاد الموضوع ووحدة الهدف الذي تفيته جهة الإدارة باصدار قرارها بشطريه وهو مساءلة العامل عن الاهمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي وتحميله بالاضرار المترتبة على هذا الاهمال .

ملخص الحكم :

من حيث أنه غن اختصاص بالفصل في الدعوى مثار الطعن وما اذا كانت منوطة بمحكمة القضاء الإداري أو بالمحاكم التأديبية فإنه يبين

من استقراء المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة أنها عقدت الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ، كما عقدت لها الاختصاص بنظر الطعون التي يرفعها الموظفون العموميون والعاملون بالقطاع العام في الجزاءات التأديبية الصادرة بشأنهم ، وفي هذا الشأن قالت المحكمة العليا في أسباب حكمها الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع ، بعد أن أشارت إلى المادة ١٧٢ من الدستور وإلى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه التي حددت اختصاص المحاكم التأديبية - أن المشرع خلغ على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، ومن ثم فإن ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة ، كما تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية ، وانتهت المحكمة العليا إلى أن المحكمة التأديبية تكون المحكمة المختصة بالفصل في تظلم المدعى من الجزاء الذي وقع عليه وفي غيره من الطلبات لارتباطها بالطلب الأصلي الخاص بإلغاء الجزاء . ومنه ثم فإنه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة بما يترتب على ذلك من اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في الطعون في قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبطه بتلك القرارات من طلبات .

ومن حيث أنه الثابت من الأوراق أنه قرار مجازاة المدعى بخصم خمسة أيام من مرتبه وتفصيله بجزء من قيمة ما ظهر كجزاء بصرفية الهيئة المدعى عليها بالامساعيلية ، قد صدر بعد التحقيق الذي أجرته الهيئة في شأن هذا العجز وما انتهت إليه الإدارة القانونية من أن هذا العجز كان نتيجة أعمال الصيادلة القائمين بالعمل بها ومنهم المدعى وكذلك بعض العاملين بها الأمر الذي ، اقترحت معه مجازاة كل منهم بما يتناسب والإعمال الذي وقع منه وتحميله بجزء من قيمة العجز باعتباره أن من تثبت ادانته إداريا بالإعمال التي نشأ عنه عجز مالي أو اتلاف أو فقد أية مهمات ، يتعين تحميل ذمته المالية بالتضمينات والعموضات الكافية التي

تغطي هذا المعجز أو تعجز الائلاف أو الضرر . . . وبوجود ذلك أن ما تضمنه القرار المشار اليه من تحميل المدعى بجزء من قيمة المعجز . قد صدر بناء على ما ارتأته الهيئة من أنه قد ثبت في حقه (المدعى) خطأ وإهمال تكفل ذات القرار بمجازاته عنها بخصم خمسة أيام من مرتبه ، ومن ثم فإن شق القرار الخاص بتحميل المدعى نسبة من قيمة المعجز يرتبط ارتباطا جوهريا بالشق الآخر من القرار الخاص بمجازاة المدعى تأديبيا . . . وذلك لاتحاد الموضوع الذي قد تدخلت بسببه . ووحدة الهدف الذي تقيته الهيئة بإصدار قرارها بشطريه وهو مسالة المدعى عن الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالاضرار المترتبة على هذا الإهمال . .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت الدعوى مثار الطعن المائل بطلب بطلان قرار تحميل المدعى بجزء من قيمة المعجز الذي ثبت في صيدلية الهيئة المدعى عليها ترتبط على ما سبق البيان ارتباطا جوهريا بتوقيع جزاء تأديبي على المدعى ، فإن المحكم المطعون فيه اذ قضى في ظل أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالفائه وحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية بمدينة المنصورة للاختصاص للفصل فيها عملا بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٣ والزام المطعون ضده مصروفات الطعن ، وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٤٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

خاتمة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

توجيه طلب التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب الفائه المحاكم التأديبية بمجلس الدولة الى الموظف العام بصفته الشخصية لا يخرج للناظر من ولايتها - أساس ذلك - اختصاص المحاكم التأديبية بالحكم في طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب الفائه الا اذا

منع ذلك بنص صريح فى القانون - توجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية او بصفته الشخصية لا يعمل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخطا شخصى من مصدره فاذن حكم بالتعويض امكن تنفيذ ما قضى به فى ماله الخاص .

ملخص الحكم :

من حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم يكون القرار المطعون فيه من القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية على ما سلف البيان ، فان الاختصاص بنظر طلب الفائه أو التعويض عنه ينعقد للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها ، ولا ينال من ذلك أن لائحة العاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد تضمنت النص على أن يختص بتأديب العاملين بالجهاز مجلس تأديب مشكل على النحو الذى نصت عليه المادة (٦٧) ذلك لأن مجلس التأديب المشار اليه ومن قبله المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ يختص فقط بتوقيع العقوبات التأديبية على العاملين بالجهاز وفى مد مدة الوقف عن العمل ، على سبيل الاستثناء من الاختصاص العام المقرر للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة على النحو الذى استظهره حكم المحكمة العليا آنف الذكر ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يتوسع فى تفسيره . كذلك لا اعتداء لما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى وقد أعيد الى عمله فان طلباته تتحدد فى صرف ما أوقف صرفه من مرتبه طوال مدة الوقف ذلك أن طلبات المدعى واضحة ومحددة وهى الفاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الاثار بعد أن عيب القرار بعيب الانحراف بالسلطة وسوء استعمالها وعدم المشروعية ، وما زالت له مصلحة فى طلب الفاء هذا القرار بالرغم من عودته الى العمل ، ومن ثم فلا وجه لتاويل طلبات المدعى على نحو يخالف طلباته الصريحة - كذلك ليس صحيحا ما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى عسدر طلب التعويض من قرش صاغ بصفة مؤقتة الى عشرين ألفا من الجنيهات أمام المحكمة الادارية العليا لأول مرة ، اذ الثابت من الأوراق أن المدعى

قدم مذكرة في المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا
بجلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٥ عدل فيها طلباته على النحو السابق ،
وقد أجلت المحكمة المذكورة نظر الدعوى الى جلسة تالية بناء على طلب
الحاضر عن الحكومة للاطلاع على هذه المذكرة والرد عليها ، كذلك لا وجه
لما طلبته الجهة الادارية في مذكرتها من احالة طلب التعويض الى المحكمة
المدنية بزعم أن المدعى وجه هذا الطلب الى السيد المهندس
وحده دون باقى أطراف النزاع ذلك لأن الثابت من صحيفة
افتتاح الدعوى رقم ٢٩٩٢ لسنة ٢٦. أن المدعى وجه طلب التعويض الى
المدعى عليهم جميعا على أساس عدم مشروعية القرار التأديبي المطعون
فيه ، ومن المقرر أن المحاكم التأديبية تختص بالحكم فى طلب التعويض عن
القرارات التأديبية التى تختص بطلب الفائتها الا اذا منع ذلك بنص صريح
فى القانون ، وكون المدعى وجه طلب التعويض الى السيد المهندس
. بصفته الشخصية بجانب باقى المدعى عليهم ، فإن ذلك
ليس من مقتضاه خروج المنازعة من ولاية المحكمة التأديبية إذ أن توجيه
طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية وبصفته الشخصية -
كما هو الحال فى النزاع المائل - لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار
المطعون فيه مع مخالفته للقانون ، اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره فاذا
حكم بالتعويض امكن تنفيذ ما قضى به فى ماله الخاص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ لم يذهب هذا المذهب فانه يكون
مخائفا للقانون ويتعين القضاء بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية
للعاملين من مستوى الادارة العليا بنظر الدعوى ، وباعادتها اليها للفصل
فى موضوعها .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى مدى التزام العامل بما ألزمته
جهة الادارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية - يستوى فى ذلك أن يكون

طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الفاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد أوقعتة على العامل أو أن يكون قد قدم اليها على استقلال وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزاء .

ملخص الحكم :

من حيث أن هذا النعي في محله . ذلك أن الزام العامل بقيمة ما تحملته جهة الادارة من أعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه - شأن موضوع المناوغة الماثلة - وإن لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا أنه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الأساس الذي يقوم على قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الادارية أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة ، وبهذه المثابة فانه - باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - يتعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة ، يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الفاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد أوقعتة على العامل ، أو أن يكون قد قدم اليها على استقلال ، وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم يكون قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية يشمل أولا - الدعاوى التأديبية التى تقام من الجهات الادارية وشركات القطاع العام ضد العاملين بها • ثانيا - الطعون التى تقام من هؤلاء العاملين فى الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح صراحة والتى توقع ضدهم • ثالثا - الطلبات والمسائل التى تتفرع عن هذه الدعاوى والطعون مثل طلبات التعويض وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت قريبة على جزاء تأديبى - اختصاص المحاكم التأديبية بالبند ثالثا على أساس أن من يملك الاصل يملك الفرع •

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية يشمل كافة الدعاوى التأديبية التى تقام من الجهات الادارية وشركات القطاع العام ضد العاملين بها وكذلك الطعون التى تقام من هؤلاء العاملين فى الجزاءات التأديبية التى توقع ضدهم ، كما يشمل هذا الاختصاص كافة الطلبات والمسائل التى تتفرع عن هذه الدعاوى والطعون مثل طلبات التعويض وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت مترتبة على جزاء تأديبى ، وتختص المحاكم التأديبية بهذه الطلبات على أساس أن من يملك الاصل يملك الفرع وانها أقدر الجهات على الفصل فيها ، واضطردت أحكام هذه المحكمة على الاخذ بهذا القضاء منذ ١٢/٢/١٩٧٤ حتى الان •

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدعى حدد طلباته الختامية بجلسة ١٤/٤/١٩٧٩ فى بطلان خصم مبلغ ٩٧٢٠٢٦ جنيه من مرتبه بموجب قرار نائب مدير عام المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى رقم ١١٨ بتاريخ ١٩/٩/١٩٧٢ واختصم فى دعواه شركة جنوب التحرير الزراعية التى يعمل بها والتى حلت محل المؤسسة المشار اليها فى حقوقها قبل المدعى أو فى تنفيذ الخصم من مرتبه لحسابه الجهة التى حلت محل المؤسسة بعد الفائها ، وكان خصم

المبلغ المشار اليه مرتبطا أو مترتبا على قرار الجزاء الذى وقع عليه بخصم عشرة أيام من مرتبه والصادر برقم ٣٢ فى ١٩٧١/٥/٦ فان المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل فى طلب المدعى استنادا الى قضاء المحكمة العليا (الدستورية) وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليه ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية ينظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

(طعن ١٣١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

تعليق ؟

يراجع حكم المحكمة العليا (الدستورية) الصادر بجلسته ١٩٧٢/١١/٤ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع . وحكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ١٩٧٤/١٢/٢ .

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

اختصاص - اختصاص المحاكم التأديبية - ولاية المحاكم التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن فى أى إجراء تأديبي بطلب الفائه او بطلب التعويض عنه

ملخص الحكم :

خلع الشارع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين . ومن ثم فان ولايتها تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن فى أى إجراء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وأن اختصاصها بالفصل فى هذه الطعون لا تقتصر على الطعن بالالفاء مباشرة بل يمتد الى غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن ومنها طلب التعويض عن

الأضرار التي حاقّت بالمدعى من جراء القرار المطعون فيه الذي لا يعدو أن يكون مخاصمة للقرار بطريق غير مباشر . ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضي بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التعويض وباحالة الدعوى في هذا الشق فيها الى محكمة القضاء الادارى قد خالف القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه في هذا الشق فيه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في الشق المذكور .

(طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١)

تعليق :

يراجع في شأن الولاية العامة للمحاكم التأديبية في الفصل في مسائل تأديب العاملين في الدولة وفي القطاع العام حكم المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ٢ تنازع

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب - يشمل اختصاصها الدعوى التأديبية مبتدأة او الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة او القطاع العام وما يتفرع منها من طلبات ومن ضمنها طلبات التعويض او ابطال الخصم من الراتب متى كان مترتباً على جزاء - التزام العامل بقيمة ما تتحمله الجهة الادارية من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً الا انه مرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة للعامل - اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب بطلان الخصم .

ملخص الحكم :

المحاكم التأديبية تعتبر صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب وان اختصاصها يشمل الدعوى التأديبية مبتدأة او الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة او القطاع العام وما يتفرع عن هذه الدعوى من طلبات

ومن ضمنها طلبات التعويض او ابطال الخصم من الراتب متى كان مترتباً على جزاء باعتبار أن من يملك الأصل يملك الفرع وسواء قدم طلب العامل في هذا الخصوص الى المحكمة التأديبية مقترناً بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون جهة الادارة قد وقعتة على العامل أو أن يكون قدم اليها على استقلال وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل تمحض عنه جزاء تأديبي أو لم يتمحض عنه اى جزاء لذلك ان الزام العامل بقيمة ما تتحمله الجهة الادارية من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن فى ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً الا انه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ومن حيث انه تأسيساً على ما تقدم فإن طلاب بطلان خصم قيمة التلفيات التى محقت السيارة رقم ٣٤٧ التابعة للمؤسسة المطعون ضدها من راتبه هو واخرين مرتبط بالجزاء التأديبي ومترتب عليه وتختص بالفصل فيه المحكمة التأديبية واذ قضت المحكمة بغير ذلك كان قضاؤها مخالفاً للقانون متعين الحكم بالغائه فى هذا الشق منه واعادة الدعوى اليها للفصل فيه .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء حكم المحكمة التأديبية بالإسكندرية المطعون فيه فيما تضمنته من عدم اختصاصها بنظر طلب بطلان خصم المبالغ التى تستقطع من اجر المدعى وباختصاصها بنظر هذا الشق من الطلبات وامرت باعادة الدعوى اليها للفصل فيه

(طعن ١٦٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن فى اى جزاء تأديبي يتناول ايضاً طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة به - اساس ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد هو

عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء - اذا كانت المحكمة التأديبية تختص
بطلب التعويض عن الجزاء فانها تختص ايضا بنظر الطعن على قرار التحميل
الذى تصدره جهة العمل .

ملخص الحكم :

ان السبب الاول للطعن مردود بان المحكمة العليا (الدستورية) قضت
بجلسة ١٩٧٢/١١/٤ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع بان
اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن فى أى اجراء تأديبى (لا يقتصر على
الطعن بالفاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الاضرار
المرتبة على الجزاء فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة
به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم
مشروعية القرار الصادر بالجزاء) واذا كانت المحكمة التأديبية وفقا لهذا
القضاء تختص بطلب التعويض عن قرار الجزاء المقدم من العامل ، فانها
تختص كذلك بالطعن على قرار التحميل بالتعويض الذى تصدره جهة
العمل .

ومن حيث ان السبب الثانى للطعن مردود بان المحكمة لم تعرف قرار
التحميل بأنه صورة من صور دعاوى برائة الذمة، وانما اطلقت هذا التعريف
على المنازعة فى قرار التحميل بالتعويض وهو تعريف صحيح لان العامل
انما استهدف بطعنه برائة ذمته من التعويض المطلوب منه ، وقول المحكمة
بعد ذلك ان التعويض على اساس المسئولية التقصيرية لا يتناقض مع التعريف
المشار اليه .

ومن حيث انه عن السبب الثالث للطعن ، فقد اقامت المحكمة التأديبية
قضائها بالفاء قرار التحميل بالتعويض على أن الخطأ الذى يمكن نسبته
الى الطاعن هو عدم محافظته على الختم عهدته مما يمكن مجهولا من وضع
بصمته على فيشة الكميالة رقم ٤٢٥١٣ وبالتالى لم يحم بواجبه الوظيفى على
تحوير سليم ، وإن هذا الخطأ لا يعتبر سببا مباشرا لما وقع من اختلاس لانه
خطأ غير متعمد استغرقه خطأ البنك المتمثل فى عدم وضع النظم الكفيلة لتفادى

مثل هذه الاختلاسات كما يستفرقه أيضا الخطأ العمدي الذي وقع من المختلس وهو بيقين ليس الطاعن ، ومن ثم لا تكون علاقة السببيه متوافره بين مانسب للطاعن من خطأ وما أصاب البنك المطعون ضده من ضرر - وهذا التسبب ينطوى على فسساد فى الاستدلال ، فمن ناحية وصف الحكم خطأ الطاعن بينه غير متعمد بنقص علاقة السببيه بين الخطأ والضرر مع ان كون الخطأ متعمدا أو غير متعمدا غير منتج فى نفس علاقة سببيه ولما هو مسلم به أن المسئولية التقصيرية تقوم على الخطأ سواء فى ذلك الخطأ العمدي أو الخطأ غير العمدي ، ومن ناحية أخرى فان خطأ الطاعن فى المحافظة على الختم عهدته وان لم يتسبب عنه مباشرة وقوع جريمتى التزوير والاختلاس الا أن الثابت من الاوراق أنه تسبب فى اختلاس قيمة الكمبيالة رقم ٤٢٥١٢ وقدرها خمسمائة جنيه عن طريق اهماله فى المحافظة على الختم عهدته وقد حدث اختلاس نتيجة لا شتراك خطأ المطعون ضده مع خطأ المختلس المجهول ، فكلاهما خطأ منتج ومتكاتف فى حدوث الضرر الذى لحق بالبنك الطاعن ، ولذا يسأل عنه المطعون ضده مع المختلس المجهول مناصفة بينهما وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون مخالفا للقانون وبتمين لذلك الحكم بالفائه فيما قضى به من الفاء قرار البنك بتحصيل المطعون ضده بنصف المبالغ المختلسه وقدرها ٥٥٥٥٢٦ و٥٥٥٥٢٦ والحكم بتحصيل المطعون ضده بنصف قيمة الكمبيالة رقم ٤٢٥١٦ وقدرها خمسمائة جنيه .
(طعن ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الدستورية العليا فى مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبى أو الإيجابى بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة - الاختصاص بنفس هذا التنازع وتعيين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم - اقامة المدعى دعوى مطالبة بالتعويض عن قرارا فصل تاديبى من الخدمة - تسلب المحكمة الادارية والمحكمة التاديبية ومحكمة القضاء الادارى من الاختصاص بنظر الدعوى - قضاء المحكمة

الادارية العليا باختصاص المحكمة التأديبية - اساس ذلك : اختصاص المحكمة التأديبية فى هذا الشأن لا يقتصر على طلب الغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه اذ يستند كل من الطرفين الى اساس قانونى واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان كلا من المحكمة الادارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الادارى قد تسلبت من الاختصاص بنظر الدعوى المذكورة والفصل فى موضوعها للاسباب التى ساقتها كل محكمة على النحو السالف ذكره . وبذلك تقوم حالة من حالات التنازع السلبى فى الاختصاص بين محاكم مجلس الدولة على اختلاف انواعها .

ومن حيث انه ولئن كان الطعن المائل ينصب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ والقاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - الا ان الطعن وقد طرح امام المحكمة الادارية العليا التى تتبعها هذه المحاكم المتنازعة ، يثير بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برقته بين هذه المحاكم ، وهو امر لا يقبل التجزئة بطبيعته . ومن الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لاربابها الا يحول دون ذلك ان تتسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هذه المحاكم (مجلس الدولة) مما لا مندوحة معه اذا ما اثير مثل هذا النزاع امام المحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم من ان تضع الامر فى نصابه الصحيح فضا لهذا التنازع فيقن المحكمة المختصة بنظر الدعوى ويحتلها اليها كى تفصل فيها ولو كانت هى المحكمة التى لم يطعن فى حكمها فى الميعاد . ولا وجه للتحدى بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه لأن هذا الحكم والحالة هذه - احد اطراف التنازع السلبى فى الاختصاص والذى يتمثل طرفاه الاخران فى الحكم المطعون فيه والحكم الاسبق الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية . وهذا التنازع السلبى هو امر لا يقبل

التجزئة كما سلف . ويتأكد هذا النظر إذا ما روعي ان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وان أقامها لمحكمة تنازع الا انه قصر اختصاصها فى مجال الفصل فى التنازع - سلبيا او ايجابيا - على حالات التنازع بين جهات القضاء . او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، فقد نصت الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من القانون المذكور على ان « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : أولا ثانيا الفصل فى تنازع الاختصاص بتعين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتيه منها ولم تتخل احدهما عن نظرها او تغلت كليهما عنها » ومفاد ذلك ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا فى مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبى - أو الايجابى - بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ، كشأن الحالة المعروضة ، اذ يبقى الاختصاص بفض هذا التنازع وتعيين المحكمة المختصة معقودا للمحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، يبين أن موضوع الدعوى التى أقامها المدعو (.) وتسلبت من الاختصاص بنظرها المحاكم المذكورة ، هى فى حقيقتها مطالبة بالتعويض عن قرار فصل تاديبى من الخدمة . واذا كان قضاء هذه المحكمة قد استقر - تمشيا مع قضاء المحكمة العليا فى القضية رقم ٩ لسنة ٢ قضائية (تنازع) بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ - على ان للمحاكم التأديبية ولا عامة فى الفصل فى مسائل تأديب العاملين ، تتناول الدعوى التأديبية المبتداه التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تاديبى ، كما تناول الطعن فى أى جزاء تاديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واختصاص المحكمة التأديبية فى هذا الشأن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه ، اذ لا يستدكلا الطلبين الى اساس قانونى واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن - متى استبان ذلك وغدا واضحا أن

المحكمة المختصة بنظر الدعوى المذكورة والفصل فى موضوعها هى المحكمة التأديبية بالاسكندرية . ولما كانت المحكمة المذكورة سبق ان حكمت بجلسة ١ من يناير سنة ١٩٧٧ فى الدعوى المشار اليها - والمقيدة بجدولها طعنا برقم ٧١ لسنة ١٧ قضائية بعدم اختصاصها بنظر الطعن ، فمن ثم يتعين القضاء بالفاء هذا الحكم ، وباختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية بنظر الطعن المشار اليه ، وبالحالته اليها لنظره والفصل فى موضوعه .

(طعن ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم بىطلان الخصم من مرتب العامل والمستند الى المخالفة التى ارتكبها ولو لم يصدر قرار بمجازاته عنها - اجراء الخصم فى هذه الحالة يعتبر جزاء تأديبيا غير مباشر طالما استند الى المخالفة المنسوبة الى العامل وليس الى قاعدة من القواعد التنظيمية العامة المحددة لاستحقاقه الوظيفية - اساس ذلك - التزام العامل بقيمة ما تتحمله جهة الادارة من اعباء مالية بسبب تقصيره وان لم يكن فى ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا انه يرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل وهو ذات الاساس الذى يقوم عليه قرار الجزاء عن المخالفة ويعرف النظر عن ما اذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى الى توقيع جزاء تأديبي او لم ينته الى ذلك .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ، وان ولايتها هذه لا تقتصر على الطعون المباشرة فى قرارات الجزاءات ، وانما تمتد الى الطلبات الاخرى المرتبطة . وانه يكفى الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم بىطلان الخصم من مرتب العامل ان يكون هذا الخصم مستندا الى المخالفة التى ارتكبها ولو

لم يصدر ضد العامل قرار بمجازاته عنها اذ يفيد الخصم في هذه الحالة جزاء تاديبيا غير مباشر طالما انه يستند الى المخالفة المنسوبة الى العامل وليس الى قاعدة من قواعد التنظيمية العامة المحددة لمستحقاته الوظيفية .
وتبعا لذلك فان الزام العامل بقيمة ما تحملته جهة الادارة من اعباء مالية بسبب تقصيرة وان لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا انه يرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الاساس الذي يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الادارية اعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة وبهذه المثابة فانه - باعتبار ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع - يتعدد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في مدى الزام العامل بما تحملته جهة الادارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة يستوي في ذلك ان يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبي أو قدم اليها على استقلال وبغض النظر عن اذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى الى توقيع جزاء تاديبى أو لم ينته الى ذلك .

ومن حيث انه لذلك واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر طلب الغاء قرار صدر بتحميل عامل بقيمة مذكورة نسب اليه التقصير في المخالفة اليه على ما سلف بيانه ، لذلك فانه يكون قد جاء مخالفا للقانون وبالتالي يتعين الحكم بالفساده وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها من جديد .

(طعن ٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

صدور قرار انتهاء خدمة العامل استنادا على نص المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي حددت الحالات التي يعتبر فيها العامل مستقيلا - تبوت ان القرار قد اصح المصاحا صريحا بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة بعرف النظر عن لفظ

الاستقالة الاعتبارية التي استخدمه القرار وارتباط القرار بواقعة التحقيق مع العامل نتيجة اخلاله بواجبات وظيفته - القرار المطعون فيه هو قرار صريح بتوقيع جزاء الفصل مما تختص به المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

انه يبين للمحكمة من مطالعة ما تضمنته حافظة مستندات الشركة المقدمة الى المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ ان صدر أمر ادارى برقم ١٠٩ ع فى ١٩ من يولية سنة ١٩٧٨ من رئيس مجلس ادارة الشركة تضمن أن يتولى (.) أمانة مخزن خدمة طنطا وفى ٢٤ من يولية حرر محضر اثبات حالة ورد به ان المذكور امتنع عن تنفيذ الامر المذكور ، وأجرى تحقيق مع العامل الممتنع برقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ ، اعلن تقرير بنتيجته ، وانتهى التقرير الى اولا : قيد الواقعة لمخالفة ادارية بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار القانون العاملين بالقطاع العام وبالمواد ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ من النظام المرفق ضد السيد (.) لأنه فى يوم ١٩٧٨/٧/٢٤ ، خرج على مقتضى الواجب الوظيفى بان اخل اخلال خطيرا بواجبات وظيفته ومقتضايتها لامتناعه عن تنفيذ أمر ادارى صدر اليه من رب العمل بتوليته أمانة مخزن مخزن مركز خدمة طنطا ثانيا : اعتبار المذكور مستقيلا عن عمله طبقا لاحكام القانون « اشر ورئيس مجلس الادارة على ذلك بالموافقة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٧٨ ، ثم صدر فى اليوم التالى القرار المطعون فيه ، وأشار فى ديباجته الى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى محضر اثبات واقعة الامتناع ونتيجة التحقيق الادارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ ، وقر فى مادته الاولى اعتبار المذكور الشامل للدرجة الرابعة مستقيلا ، ونص فى مادته كتابة « بمنع المذكورين من الدخول الى موقع العمل لانقطاع صلته بالشركة نهائيا .

ومن حيث أنه يثبت من ذلك للمحكمة أن القرار المطعون فيه قد أفصح افصاحا صريحا بتوقيه جزاء الفصل من الخساسة على العامل المذكور ، بصرف النظر عن لفظ الاستقالة الاعتبارية الذى استخدمه القرار « وارتبط القرار بواقعة غيرها التحقيق ونتيجة اخلال بواجبات الوظيفة وخروجها

على مقتضى الواجب واعد تقرير بالاتهام. تضمن هذه المخالفات في اشارة الى المادة ٧٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨. التي تضمن على واجبات العاملين العاملين اداء الواجبات المنوطة بهم كما اشار الى المواد من ٨٠ الى ٨٢ التي ينظمها الفصل الخاص بالتحقيق والتاديب في هذا القانون وفيها المادة ٢٢ الخاصة بالجزاءات التأديبية ومع هذه الشواهد لا تقوم اولى شبهة لدى المحكمة في ان القرار المطعون فيه ، هو قرار صريح بتوقيع جزاء الفصل على العامل المذكور مما يختص المحكمة التأديبية بنظر المطعون فيه تطبيقا لحكم المادة ١٣ من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يكون قضاء المحكمة التأديبية بطنطا باختصاصها بنظر الطعن قضاء قد صادف صحيح حكم القانون .

(طعن ٣٢٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

الفقرة ٣ من المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - صدور قرار فصل العامل من رئيس مجلس ادارة الشركة يشكل عنوانا على اختصاص المحكمة التأديبية - العبرة في تحديد الجهة صاحبة السلطة في اصدار قرار الجزاء هو بوقت توقيته الجزاء وليس بوقت ارتكاب المخالفة .

ملخص الحكم :

ان صدور هذا القرار بفصل العامل من الخدمة من رئيس مجلس ادارة الشركة يشكل عنوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي خصتها الفقرة (٣) من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام دون سواها بتوقيع بعض الجزاءات ومنها جزاء الفصل من الخدمة والعبرة في تحديد الجهة صاحبة السلطة في اصدار قرار الجزاء هو بوقت توقيع الجزاء وليس بوقت

ارتكاب المخالفة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشوباً بعيب عدم الاختصاص خليفاً بالالفاء . ويكون حكم المحكمة التأديبية بطنطاً بالفائه حكماً وافق صحيح القانون .

طعن ٢٢٠ لسنة ٢٦٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التأديبية المقنعة - العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر إلغاء قرارات نقل العاملين هي بتكليف المدعى لدعواه بأن قرار نقله ينطوي على عقوبة تأديبية .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الصادرة بنقل العاملين هي بتكليف المدعى لدعواه بحيث ينمقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل في الدعوى طالما كان المدعى قد كيف قرار النقل المطعون فيه بأنه انطوى على عقوبة تأديبية له اذ يكون على المحكمة التأديبية في هذه الحالة أن تتصدى للفصل في موضوع الدعوى حتى اذا ما تبين لها صحة التكليف الذي استبغه المدعى على القرار قضت بالفائه والا غانها تقضى برفض الدعوى ومتى كان ذلك وكافى الثابت ان المدعى تبنى على القرار المطعون فيه انه انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب الفساء هذا القرار يكون قد اصاب الحق في قضائه ولا مطن عليه من هذه الناحية مما يكون الدفع معه بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذا الشبق فيلحق دفعا في غير محله متعيناً رفضه كما يكون الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذا الطلب قد جاء لدوره ومن باب أولى في غير محله جديراً بالرفض ايضاً .

(طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التي انطوت على عقوبة تأديبية مقننة - يشترط لانعقاد الاختصاص لهذه المحاكم أن يكون القرار المطعون فيه من القرارات الفردية التي تتمتع فيها الجهة الإدارية بسلطة تقديرية واسعة مثل قرارات النقل والتدبب القرارات التنظيمية لا تصلح اداة للتسهر لانزال العقاب - اساس ذلك اتساعها بمسقة العمومية وتنافى طبيعتها مع فكرة العقاب - يتحدد الاختصاص تبعاً للتكييف الذى يسبقه المدعى على القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات التأديبية لا يقتصر فقط على ماكان من تلك القرارات متضمناً مجازاة العامل بأحد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها صراحة فى القانون وانما يمتد الى ما عدا ذلك من القرارات التى ينعى عليها ذوو الشأن انها انطوت على عقوبات تأديبية مقننة على خلاف احكام التأديب المقررة قانوناً الا ان هذا النظر لا يصدق بطبيعة الحال الا على القرارات الفردية وحدها دون القرارات التنظيمية التى تنسم بالعمومية وتنافى بطبيعتها من ثم مع فكرة العقاب . وان ما جرى به قضاء هذه المحكمة الادارية العليا من ان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات التأديبية المقننة يتحدد تبعاً للتكييف الذى يسبقه المدعى على القرار المطعون فيه وما اذا كان قد انطوى على عقوبة مقننة من عدمه بحيث يتعين على المحكمة ان تجيب المدعى الى طلب إلغاء القرار اذا ما تحققت من سلامة هذا التكييف والا فانها تقضى برفض الدعوى ان ما جرى به هذا القضاء انما يتعلق بقرارات النقل والتدبب وما فى حكمها من القرارات الفردية التى تتمتع جهة الادارة فى اصدارها بسلطة تقديرية واسعة والتى تبعد من ثم فى ظاهرها مبرأة مبدأ جهة تمس سلامتها القانونية اخذاً فى الاعتبار ان مثل هذه القرارات اذ يدق امر الكشف عن حقيقة ما تنطوى عليه من نية العقاب هى وحدها التى تصلح اداة للتستز.

ورأينا نحن لانزال العقاب بالموظف على خلاف احكام القانون فى حين ان القرارات التنظيمية لا تصلح اداة لهذا التستر لانها القرارات التى وان كانت قرارات فردية الا انها تحس احد المراكز القانونية التى ينظم القانون شروطها الموضوعية ويكفل حق الموظف فيها عند توافره على هذه الشروط ، ان يكون وجه مخالفة القانون نصا او روحا فى هذه القرارات امر ظاهر على نحو لا تصلح معه القرارات المذكورة أن تكون بدورها أداة لستر فكرة العقاب ومتى كان ما تقدم فان مجرد النعى على القرار المطعون فيه بانه انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة لا يكفى بذاته وفى جميع الاحوال لانعدام اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وانما يلزم أن يكون هذا القرار من القرارات الفردية التى تتضمن فيها الجهة الادارية كـ *المحكمة التأديبية* *الادارية* *المحكمة التأديبية* *الادارية* السلطة المخولة لها فى إصدار قرارات النقل والندب على ما سلف البيان .

ومن حيث انه لما كان القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المتضمن تفويض الامين المساعد لجامعة الزقازيق فى الاشراف والتوجيه على الشئون القانونية بالجامعة وفى المتابعة اللازمة لسرعة انجاز الأعمال يعد من القرارات التنظيمية التى تنأى بطبيعتها عن ان يكون اداة للتاديب المقنع حسبما سلفت الاشارة اليه كما ان طلب الغاء القرار المذكور لا تعتبر طلبا مرتبطا بطلب الغاء القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ الصادر بندب المدعى من وظيفة مراقب عام الشئون القانونية للجامعة للعمل بالشئون القانونية بقسم المستشفيات والذى انتهى الحكم المطعون فيه وبحق الى اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى طلب الغائه على نحو يعقد الاختصاص للمحكمة المذكورة بالفصل فى طلب الغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ايضا استنادا الى هذا الارتباط لما كان - ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يكون مخالفا للقانون متعينا الحكم بالغائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب الغاء هذا القرار وباحالة الدعوى فى شأن هذا الطلب الى محكمة القضاء

الادارى بالمنصورة المختصة بنظرها قانونا وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة بحسبان ان المدعى يعتبر من العاملين الشاغلين لاحدى وظائف المستوى الاول ذات الربط من ٨٧٦/ ١٤٤٠ جنيها سنويا الذين تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) من القانون سالف الذكر بالنسبة لهم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ المتضمن نذب المدعى المراقب العام للشئون القانونية بالجامعة من الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها سنويا للعمل بالشئون القانونية بقسم المستشفيات فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فيما قضى به سواء من رفض الدفع بمسند اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى قى شأنه أو فيما قضى به من الفاء هذا القرار وذلك للاسباب التى اقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه فى هذا الخصوص والتى تقرها هذه المحكمة ذلك ان ما ينمى به المدعى على هذا القرار يقوم على اساس انه انطوى على عقوبة تأديبية مقننة بتنزيله من وظيفته وهو الامر الذى استظهره الحكم المطعون فيه استظهارا شديدا لا مطعن عليه اذ الثابت من ذات القرار المطعون فيه ان المدعى يشغل وظيفة المراقب العام للشئون القانونية المحدد لها الفئة من ٨٧٦ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا فى حين ان اعلى وظيفة قانونية بقسم المستشفيات الجامعية هى وظيفة مدير الشئون القانونية المحدد لها الفئة من ٤٤٠ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا فضلا عن ان وظيفة المراقب العام للشئون القانونية بإدارة الجامعة هى قمة الهرم الوظيفى لوظائف القانون بالجامعة وان شاغلها تعتبر من ثم فى مركز رئاسى بالنسبة للعاملين بالشئون القانونية بقسم المستشفيات وهو الامر الذى اخل به القرار المطعون فيه اخلاا ترتب عليه تنزيل للمدعى تشويه سمعة العقاب المقنع لاتبثائه على أساس ما نسب الى المدعى من انه غير متعاون مع ادارة الجامعة على ما يستفاد من مذكرة الامانة العامة للجنة العليا لشئون الادارات القانونية المؤرخة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧٨ والمقدمة من المدعى ضمن مستندات الدعوى .

ومن حيث أنه لا كان ما تقدم فقد تمعّن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بالنسبة لطلب إلغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٤ من ابريل سنة ١٩٧٧ بتفويض أمين جامعة الزقازيق المساعد فى الاشراف والتوجيه على الشئون القانونية بالجامعة المذكورة وفى المتابعة اللازمة لسرعة انجاز الاعمال وباختصاص محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار المذكور وباحالة الدعوى إليها للفصل فى هذا الطلب مع بقاء الفصل فى مصارف الطلب المذكور إليها . وبرفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن ٦٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

الطعن بإلغاء قرار ينطوى على عقوبة مقننة يكون اما للقضاء الإدارى بالنسبة للموظف العام او للقضاء العادى العالى بالنسبة للعامل بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

يعتبر التأديب جزاء من نظام الخدمة المدنية سواء فى نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية او فى نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - وتختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الجزاءات التأديبية الموقفة على العاملين فى الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين فى الهيئات الخاصة وهم العاملون بالقطاع العام على أن اختصاص المحاكم التأديبية فى الحالتين اختصاص محدود اعطى للمحكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى بنظر المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العادى بالمنازعات العمالية ونتيجة ذلك أنه يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية تفسيراً ضيقاً ومن ثم يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التى تصدر بعقوبات

تأديبية مقررة في القوانين واللوائح صراحة دون القرارات الساترة لجزاءات مقنعة والمعيان هنا معيار شكلي يعتد فيه بالجزاء الموقع على العامل ، فإذا لم يكن الجزاء من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان النطق عليه امام القضاء الادارى او القضاء العادى بحسب ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع للقانون العام او لاحكام القانون الخاص .

(طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)

تعليق :

عكس ذلك طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٣/١/١ وطعن ٦٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

قرار نقل احد العاملين بالقطاع العام نقلا مكانيا - الطعن على هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى - انتهى عليه بأنه انبعث من نطاق الرغبة في التأديب وستر عقوبة تأديبية غير قانونية - وجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت في الاوراق ان المدعى كان يعمل بالشركة الاهلية للفرزل والنسيج بوظيفة ملاحظ صيانة أ لفئة السادسة ، وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٧٦ اصدر السيد وزير الصناعة والتعدين والثروة المعدنية القرار رقم ٥٩١ الذى قضى بنقله من الشركة المذكورة الى فروع الحمرراوين لفوسفات البحر الاحمر .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصدار قانون مجلس الدولة اصبحت المحاكم التأديبية فرعاً من القسم القضائى بمجلس الدولة وناط بها القانون الاختصاص بمسائل

تأديب العاملين بنصوص وردت تنظيما وتفصيلا لما قررت المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول ، الطعن في أى جزاء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة . وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالغاء الجزاء وانما يختص بكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه باعتبار أن قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

ومن حيث أن مخاصمة قرار النقل اذا كان فى جوهره فحص نص على الباعث فى اصداره وانه مجرد الزجر والتنكيل وليس ابتغاء المصلحة العامة فان هذا الباعث وان كان يسم القرار بعدم المشروعية لعيب فى غايته مما يختص بالفصل فيه القضاء المنوط به قانونا مراقبة مشروعية هذا القرار بوصفه قرار نقل ، فان هذا القرار يتحول ايضا الى قرارا تأديبيا سائرا لعقوبة غير قانونية قد تكون اشد قسوة واعمق اثرا فى حياة العامل ومستقبله الوظيفى من كثير من الجزاءات التأديبية التي ينص عليها القانون وبهذه المثابة يختص انقضاء التأديبي بالفصل فيه بوصفه قرارا تأديبيا اخذا فى الاعتبار ان المحكمة هى صاحبة الولاية العامة فى تأديب العاملين وللфصل فى القرارات الصادرة بمجازاتهم وتلك المرتبطة بها او المتفرقة عنها وانه لا توجد ثمة قاعدة قانونية فى قانون مجلس الدولة المذكور او فى قانون اخر تقصر اختصاص المحكمة التأديبية على الفصل فى الجزاءات التأديبية الصريحة دون المقنعة . ومثار للقول فى هذا الصدد بانه يلزم لكى يعتبر القرار بمثابة الجزاء التأديبي ان يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية التي عينها القانون ، والا كان ، جزاءا تأديبيا صريحا ، وانما يكفى ان تبين المحكمة التأديبية من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية مصدر القرار اتجهت الى عقاب العامل ولكن بشير اتباع الاجراءات والاضاع المقررة لذلك . وبناء عليه فانه اذا ما لجأ المتظلم من قرار النقل الى محكمة

القضاء الادارى وكان جوهر نعيه عليه انه انبعث من منطلق الرغبة فى التأديب وستر عقوبة تأديبية غير قانونية وجب على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات :-

ومن حيث ان الثابت ان المدعى اقام دعواه امام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية طاعنا على قرار نقله من الشركة الاهلية للفرزل والنسيج الى فروع الحماوين لفوسفات البحر الاحمر ، وكان جوهر نعيه على هذا القرار انه انبعث من منطلق الرغبة فى التكنيل والاضرار به بنفيه فى منطقة البحر الاحمر للتخلص منه هو وزملاؤه عقب الافراج عنه فى الواقعة مشار المحضر رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ حصر تحقيق نيابة شرق الاسكندرية فمن ثم كان على المحكمة المذكورة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتحيلها بحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه ، والحكم بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها مع الزام الشركة المدعى عليها مصروفات الطعن وابقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع :-

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدأ :

النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التى نص عليها قانون العاملين بالقطاع انعام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الطعن على القرار الصادر به لايدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية المحددة فى الفترة الاخيرة من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى الطعون

في القرارات النهائية للسلطات التأديبية والجزاءات الواقعة على العاملين بالقطاع العام - لا يغير من ذلك كون الطعن قد كيف قرار النقل بأنه سائرا لجزاء مقنع لأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي المنازعات العمالية - اختصاص القضاء العادي - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة للدوائر العمالية .

ملخص الحكم :

ان النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام كثبوتها على المخالفات التي يرتكبها العاملون ولذا فان الطعن في القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد في الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي الطعون في القرارات النهائية للسلطة التأديبية والجزاءات الواقعة على العاملين في القطاع العام في الحدود المقررة قانونا لا يغير من ذلك كون قرار حسمها يراه المطعون ضده سائرا لجزاء مقنع ، لان اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن حيث انه وقد انتفى عن القرار المطعون فيه وصف القرار الاداري او الجزاء التأديبي فان المنازعة بشأنه تخرج من ولاية محاكم مجلس الدولة وتدخل في ولاية القضاء العادي ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه ضمنا باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار نقل المطعون ضده من وظيفته السابقة كرئيس لمجلس ادارة شركة القناة للشحن والتفريغ ويتعين لذلك الحكم بالقائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن في القرار المشار اليه وباحالة هذا الطعن الى المحكمة المختصة بنظره وهي محكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة العمالية عملا بالمادة ١١٠ مراقعات .

تعليق :

على ذلك طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

صدور قرار بنقل احد العاملين والظعن فيه امام المحاكم التأديبية -
يكفى ان تبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية مصدر القرار
اتجهت الى عقاب العامل دون اتباع الاجراءات المقررة فيعتقد لها الاختصاص
بنظر الظعن والفصل فيه - اما اذا تبين للمحكمة ان النعى على القرار في
جوهره يتناول مشروعية قرار النقل بوصفه كذلك وليس بوصفه سائرا
لعقوبة مقننة كان عليها ان تقضى بعدم اختصاصها مع احالة الدعوى الى
المحكمة المختصة - اذا ما انتهت المحكمة الى ان قرار النقل لا يعد جزاء
تأديبيا مقننا لصدوره في نطاق تنظيم العمل بالجهة المظعون ضدها وانتهت
الى سلامته قانونا بصدوره من مختص ولاسياب تبرره لا يجوز لها ان تقضى
بعد ذلك بعدم الاختصاص وانما يتعين عليها ان تقضى برفض الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث ان الظروف والملاسات التي صاحبت اصدار هذا القرار
في عهد الوزير الذي استصدره ثم اعادته ثانية الى المؤسسة في عهد
وزير آخر تقطع بالسمة العقابية للقرار المظعون فيه . فالوزير الذي
استصدر هذا القرار كان من العاملين في المؤسسة وفور تعيينه وزيراً
لوزارة الطيران التي تتبعها المؤسسة المذكورة بادر بمنح المدعى دون سند
من قانون اجازة مفتوحة لم يصرف له عنها كل ما يستحق من بدل تمثيل
وبهذه المثابة فان هذه الاجازة لا تعدو ان تكون من قبيل الوقف احتياطياً
عن العمل الذي شرعه القانون في حالة اقتراف العامل آثام ادارية او
جنائية تبرره ، ووضع له الضوابط المنظمة له ومنها عدم جواز مدة لاكثر
من ثلاثة اشهر الا بموافقة المحكمة التأديبية وهو مالم يتم بالنسبة
للمدعى ، اذ ظل اثنين وثلاثين شهراً موقوفاً عن العمل الى ان تم نقله
بالقرار المظعون فيه الى وزارة النقل بعد ان لم يتيسر لهذا الوزير ما سعى

اليه من استصدار قرار جمهورى بفصل المدعى بغير الطريق التأديبى ومؤدى ذلك ان الوزير اتجه منذ البداية الى معاقبة المدعى - لاسباب لم تفصح عنها الاوراق - وتكشف عن نيته هذه وقف للمدعى عن العمل وهو مالا يتأتى الا فى حالة ارتكاب مخالفات يعاقب عليها القانون تأديبيا ، ثم السعى لفصله بغير الطريق التأديبى وهو ما لا يسوغ فى الغالب الأعم الا لأسباب تأديبية - وبهذه المثابة يكون الباعث على نقل المدعى هو محض تأديبه بابعاده عن المؤسسة وحرمانه من المزايا المالية المخولة للعاملين بها أثناء خدمتهم وبعد انتهائهما على ما يبرر به الوزير اللأحق طلبه باعادة المدعى الى عمله فى المؤسسة لافادته من لائحة المكافآت الاضافية فى نهاية الخدمة المعمول بها بالنسبة لقدامى العاملين فى المؤسسة .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه لما كان المدعى يختصم القرار المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا مقنعا وكان سند الوحيى فى طلب الغاء هذا القرار هو أنه صدر بالمخالفة للقواعد القانونية المنظمة لتأديب العاملين فان المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل فى القرار بوصفه قرارا تأديبيا .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية ولئن كانت قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، الا انها وقد اقامت اسبابها على أن النقل تم فى نطاق تنظيم العمل بالمؤسسة ولا يعد والحالة هذه جزاءا تأديبيا مقنعا . فانها تكون فى واقع الامر قد تناولت موضوع القرار وانتهت الى سلامته قانونا بصدوره من مختص ولاسباب تبرره . ولما كان من شأن هذه الاسباب ان تقضى الى الحكم برفض الدعوى وليس الى الحكم بفسخ اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه يتعين والامر كذلك مراقبة الحكم المطعون فيه باعتبار انه قضى برفض الدعوى بما لا وجه منه لاعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للاختصاص للفصل فيها .

ومن حيث ان قرار النقل المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا اتجهت فيه نية الإدارة - على ما سلف بيانه - الى معاقبة المدعى وبغير اتباع الاجراءات والاوزاع المقررة قانونا وصدر على غير سبب يتصل بالمصلحة

العامة يبرر هذا النقل على ما افصح عنه السيد وزير السياحة والطيران
عندما طالب باعادة المدعى الى عله بالمؤسسة فان القرار والامر كذلك
يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون ويتعين من ثم القضاء بالفائه .

(طعن ٢٤٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية يشمل كل ما يتصل بالتأديب او يتفرع
عنه بهذه المثابة يندرج في اختصاصها الفصل في قرارات النقل اذا كان
جوهر للنص عليها انها تنطوي على جزاء تأديبي مقنع .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه وان كان قد انتهى في منطوقه الى الحكم بعدم
اختصاص المحكمة بنظر طلب الغاء اوامر نقل المدعين الا انه تطرق في اسبابه
الى موضوع الدعوى في هذا الشق واوغل فيها كقضاء مختص على نحو
يقضى الى القضاء برفض الدعوى موضوعا ، وهو بهذه المثابة يكون قد
قضى في حقيقة الامر في موضوع الدعوى وليس في امر يتعلق بالاختصاص
بما يتعين منه الغاء قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والتصدي
لموضوع الدعوى فيه وحسمه دون ثمة حاجة لاعادة الدعوى الى المحكمة
التأديبية بعد ان قالت كلمتها في موضوعها .

من حيث ان الاختصاص بنقل العامل من مكان الى اخر مناطه كإصل
عام لتحقيق المصلحة العامة وما يتطلب من ضمان حسن سير العمل وانتظامه
دون ثمة معوقات ، وبهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص
تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه ،
يستوى في ذلك أن يتم النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل
بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها ام في غير هذه الحالة ، ولايسوغ
والامر كذلك التحدى بان اجراء النقل بسبب او بمناسبة اتهام العامل

ينطوى بحكم اللزوم على تأديب مقنع - ذلك ان النقل فى هذه الحالة فضلا عن انه قد تحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل البرىء الذى لم تلاحقه الاتهامات والجزاءات سواء بسواء ، فان هذا النقل قد يكون اجدى فى تحقيق المصلحة العامة ودواعيها من أى اجراء آخر قد يتخذ حيال العامل المسئء ، ومؤدى ذلك ان النقل بسبب الاتهام او - بمناسبة ، لا يدل بذاته على ان مصدر القرار يستهدف به التأديب المقنع مالم يقم الدليل على ذلك من الاوراق صدقا وعدلا . . والقول بغير ذلك من شأنه ان يصبح العامل المسئء فى وضع اكثر تمييزا من العامل البرىء الذى يجوز نقله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بينما يتمتع ذلك بالنسبة للعامل المسئء وهو ما يتأتى مع كل منطوق سليم .

ومن حيث انه لما كان النقل المطعون فيه لم يتضمن تنزيلا فى وظيفة المدعين او اعتداء على حقوقهم القانونية . . وهو مالم يذهب اليه المدعون ، كما خلت الاوراق مما يدل عليه ، وكان هذا النقل قد استهدف على ما بين من الاوراق مصلحة العمل فانه لا يعدو ان يكون نقلا مكانيا لاشبه للتأديب فيه . . ولاينال من ذلك ان النقل تم بمناسبة ما نسب الى المدعين . . . طالما ان الجهة الادارية قد راعت فى اجرائه وجه المصلحة العامة ابتغاء البعد عن كل ما يمس حسن سير العمل وانتظامه . .

وقضت المحكمة بالفاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب الفاء اوامر نقل المدعين واختصاصها بنظره وبرفض هذا الطلب موضوعا .

(طعن ٩٦٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ وطعن ٨٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

صدور قرار بنقل العامل من وظيفة الى اخرى والطعن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية - لا يجوز للمحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بها !!

انها تعرضت لموضوع القرار واشارت باسباب حكمها الى ان النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها العامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها يتعين على المحكمة في هذه الحالة تمشيا مع ما رددته في اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى لا ان تحكم بعدم اختصاصها .

ملخص الحكم ؟

من حيث انه فيما يتعلق بقرار نقل الطاعن من وظيفته كمدير ادارة الحركة بقسم اول البطائح والمهمات بجمرك القاهرة الى وظيفة وكيل ادارى وما ينعاه الطاعن على هذا النقل من انه يسئ الى سمعته ومستقبله وانه قصد به ابعاده الى وظيفة ادنى ومن ثم يكون عقابه قد تعدد عن فعل واحد فان من المسلم به ان لجهة الادارة رعاية للصالح العام ووفقا لمتطلبات سير المرفق العام ان تنقل العاملين بها من وظيفة الى اخرى قد ترى انهم اقدر على ممارسة مسئولياتها ، واذ خلت الاوراق مما ثبت ان نقل المدعى من وظيفته الاولى الى وظيفة وكيل ادارى يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى او اساءة الى سمعته فانه والحال كذلك لا يعد هذا النقل جزاء ، كما ان اقتران هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس في ذاته دليلا على ان النقل ينطوى على جزاء مقنع تتعد به العقوبة عن فعل واحد وذلك طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل بوضع المدعى فى الوظيفة المناسبة على هدى ما تكشف من التحقيق الذى اجرى معه ، وانه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد انتهت فى حكمها المطعون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا انها وقد اشارت فى اسباب حكمها الى ان النقل فى مثل هذه الحالة يستهدف التصون لمصلحة العمل وليس بعقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها لا تقل عن الوظيفة المنقول منها فانه كان يتعين على المحكمة التأديبية تمشيا مع ما رددته فى اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى فى هذا الشق لا ان تحكم بعدم اختصاصها ، ويتعين من ثم تصويب الحكم على هذا الاساس .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

المادة ١٧٢ من دستور ١٩٧١ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين في الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام على نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قفلة وتختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية ، وينظر الطعون في الجزاءات التأديبية التي توقعها جهات العمل سواء التي عن طريق السلطات الرئاسية مباشرة او عن طريق مجلس تاديب حسب التنظيم القانوني للتاديب في كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة من سلطة تأديبية الاثر المترتب على ذلك : قرارات مجلس التاديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ويجوز للعاملين الذين تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الادارية العليا مباشرة .

ملخص الحكم :

ان دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، قد استحدث بالمادة ١٧٢ منه نصا يقضى بان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » . ومفاد ذلك انعقاد الاختصاص دستورا لمحاكم مجلس الدولة بنظر كل من المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية وانفرادها بالقضاء في هذه المنازعات والدعاوى على سبيل التخصيص . وامتنالا لهذا الحكم الدستوري خص المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ المحاكم التأديبية المنشأة طبقا للمادة السابعة منه ، خصها في المادة الخامسة عشر بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا ادنى من الارباح كما خصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من القانون ذاته ،

وفى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية (والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا • ثم نصت المادة الثانية والعشرين من القانون ذاته على ان احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى الاحوال المبينة فى هذا القانون • كما اجازت المادة الثالثة والعشرين الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فى الاحوال التى بنيتها •

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة وشركات النقل العام ، على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاة ، وتختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية وبنظر الطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها ، سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة ، أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة ، بحسبانها جميعا جزاءات صادرة من سلطة تأديبية • وان احكام هذه المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى أو الطعون التأديبية ، يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به •

ومن حيث انه فى ضوء هذا التنظيم الجديد للتأديب ، تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، ويجوز للعاملين الذى تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الادارية العليا مباشرة ، طبقا للبندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وطبقا للفقرة الاخيرة من المادة الخامسة عشر منه •

(طعن ١٠١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ ٢ :

قرارات مجلس التأديب وان اعتبرت قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى مما يجوز الطعن فيها امام محكمة القضاء

الاداري الا أن هذه القرارات قرارات صادرة من سلطة تأديبية وبهذه المثابة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية أساساً ذلك : تخصيص نصوص التأديب لعموم النص الذي ينوط بالقضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات هذه الجهات - الأثر المترتب على ذلك : تخرج الطعون في قرارات مجالس التأديب من عموم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي وتدخل في خصوص الطعون في قرارات السلطات التأديبية التي ناط المشرع بنظرها المحاكم التأديبية - تطبيق لقرار مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا في وظيفة مدرس وربطها بالنال دون مستوى درجات الوظائف العليا - اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظر الطعن في قرار مجلس التأديب .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجلس التأديب ، وان اعتبرت قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي ، مما يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً للبند الثامن من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار إليه ، وطبقاً للمادة الثالثة عشرة منه ، الا أن هذه القرارات قرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه المثابة يكون الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية باعتبار تخصيص نصوص التأديب لعموم النص الذي ينوط بالقضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات هذه الجهات ومن ثم تخرج الطعون في قرارات مجالس التأديب من عموم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي ، وتدخل في اختصاص الطعون في قرارات السلطات التأديبية التي ناط المشرع بنظرها المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه لا يؤثر فيما تقدم أن بعض قرارات مجالس التأديب تصدر وفق قواعد المحاكمات التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، كما هو الشأن بالنسبة لمجلس التأديب المشكل طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الجامعات ، فان حرص المشرع على اتباع هذه القواعد في مجلس التأديب ، انما قصد به احاطة قرارات هذا المجلس بضمانات تكفل ببلغ درجات الرشد بالنسبة لفئات من العاملين ، قدم

المشرع ما لأوضاعهم وطبيعة أعمالهم من حسامية ودقة ، وتوخى تنظيم مساءلتهم التأديبية مما ينبغى أن يتلام مع هذه الأوضاع ، من حيث اطلاق سلطة جهاتهم الادارية فى توقيع كافة الجزاءات التأديبية بما فى ذلك الفصل ، ومن حيث كفاية الضمانات التى تقابل هذه السلطة الواسعة فى تقرير الجزاءات ، وتحد مما تتيحه الجهات الرئاسية الادارية من هيمنة وتضبط ممارسة السلطات بضوابط الحيدة . وليس من شأن مراعاة المشرع لهذه الاعتبارات أن تختلف طبيعة القرار الصادر ، ولا أن يكسب وصف الحكم القضائى .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن من المسلم أن اتباع الاجراءات القضائية أمام اللجان الادارية هو واحد من معيارين للتمييز بين اللجان الادارية الصرف وبين اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، وذلك لتحديد ما اذا كان يطن فى قراراتها أمام القضاء العادى أم أمام القضاء الادارى . وهذا ما حسمه المشرع باعتبار القرارات الصادرة عن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى قرارات ادارية يكون الطعن فيها أمام جهة القضاء الادارى ، وذلك حسبما نصت القوانين المتتابعة لتنظيم مجلس الدولة منذ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى الان . وبالنسبة لمجالس التاديب على وجه الخصوص ، فإن تخصيص الدستور لمجلس الدولة بالقضاء التأديبى ، يستوجب حمل طبيعة هذه المجالس محمل السلطات التأديبية ، واللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، توفيقا بين النصوص ورفعها لما عسى أن يثور من تعارض بين النص الدستورى الاسمى ، وبين تاويل للاحكام القانونية الأدنى يصنع مجالس التاديب بصيغة القضاء ويحصل قراراتها محل الاحكام .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن الاحالة الى قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، عند المساءلة أمام مجالس التاديب المشكلة فى الجامعات طبقا للمادتين ١٠٩ ، ١٦٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، لا يشمل قواعد الطعن فى الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية ، بحسبان هذه القواعد وردت تحت عنوان الاجراءات أمام المحاكم

التأديبية في المواد من ٣٤ الى ٤٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وهي خاصة بطريقة الاعلان بالجلسة واستجواب العاملين وسماع الشهود ووسائل الدفاع ، أما قواعد الطعن في الاحكام فقد وردت في المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون ، فلا تشملها الاحالة ، ويكون الطعن في قرارات مجالس التأديب بالجامعات أمام المحكمة التأديبية المختصة . كما سلف البيان .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه صادر من مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا والطاعنان يعملان مدرسين بالجامعة ، وقد نص الجدول رقم (٤) من القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة على أن الربط المالي لوظيفة مدرس هو ٩٦٠ - ١٧٨٨ ، وهو دون مستوى درجات الوظائف العليا الأمر الذي ينعقد به الاختصاص في نظر الطعن المائل طبقا للمادة السابعة من قانون مجلس الدولة للمحكمة التأديبية لمدينة طنطا ، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المائل ، والأمر بإحالتها الى المحكمة التأديبية لمدينة طنطا ، عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب . . حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن وبإحالاته الى المحكمة التأديبية لمدينة طنطا .

١ - يراجع تفصيلا في شأن تكييف قرارات مجالس التأديب وقضاء المحكمة الادارية العليا السابق وأسبابه ومبررات العدول عنه الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق الصادر بذات الجلسة والمنشور بهذه المجموعة .

٢ - يراجع أيضا في شأن اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار مجلس تأديب أحد العاملين بالجامعة - الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق الصادر بذات الجلسة والمنشور بهذه المجموعة [٥]

(طعن ١٠١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

المستفاد من استقراء النصوص القانونية الواردة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة إخضاع العاملين بها لنظام تاديبى لا يختلف في مجموعه عن النظام التاديبى الذى يخضع له العاملون المدنيون بالدولة والعاملون بالقطاع العلم ويكاد ان يتطابق مع النظام التاديبى الذى يخضع له بعض طوائف الموظفين العموميون من العاملين بالجامعات ورجال الشرطة ورجال السلكين الدبلوماسى والقنصل - نتيجة ذلك : اختصاص القضاء التاديبى بمجلس الدولة بالفصل فى المنازعات التاديبية الخاصة بهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة أن المعاهد الخاصة قد أنشئت وفقا لحكم المادة الثانية منه لتحقيق الحدود الاتية وهى المعاونة فى تحقيق الاهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية ، وتسير الدراسة فيها فى هذه الحالة وفقا لخطط ومناهج الدراسة المقررة بالمعاهد الحكومية الماثلة . وتحقيق اهداف خاصة بها طبقا لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها ، والمشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها ، كما قضت المادة الثالثة بخضوع المعاهد العالية الخاصة لاشراف وزارة التعليم العالى ولها حق التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود وبالقيدود الواردة فى القانون .

ونظم القانون فى الباب الثانى منه اجراءات الترخيص بانشاء المعاهد العالية الخاصة وشرط فى المادة الخامسة منه فى صاحب المعهد العالى الخاص أن يكون من الاشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو من النقابات أو من الجمعيات المشكلة وفقا

لأحكام القانون المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل ، كما وضع القانون في الباب الثالث منه النظام الإداري والمالي للمعاهد المذكورة وذلك كله على وجه يكفل لوزارة التعليم العالي هيمنة دقيقة تكاد تكون شاملة سواء في مرحلة الترخيص بالانضمام أم بالنسبة للنظام الإداري والمالي لهذه المعاهد بعد قيامها ، وتاكدت هذه الهيمنة فيما نصت عليه المادة ٣٠ من خضوع امتحانات التفاضل والامتحانات النهائية للنظم والقواعد التي تقرها وزارة التعليم العالي لكل معهد عال خاص وإن وزارة التعليم العالي تعتمد نتائج الامتحانات النهائية ، كما يمنح الطلاب الذين يتمون دراستهم في المعهد بنجاح بكالوريوس أو ليسانس أو دبلوم أو درجة علمية أخرى على حسب الأحوال وتعتمد هذه الشهادات من وزير التعليم العالي من دواعي هذه الهيمنة كذلك التنظيم الذي شهدته المواد من ٣٧ وما بعدها الى المادة ٤٤ في شأن تأديب أعضاء هيئات التدريس بالمعهد والعاملين المعيّنين بهذه المعاهد فقد حددت المادة ٣٨ العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم ، واعطت لمدير المعهد توقيع عقوبة الإنذار بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس والعاملين المعيّنين بالمعهد أو توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ١٥ يوما ولمرتبة على الأكثر في السنة بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ، وقضت المادة ٣٩ بأن العقوبات الأخرى لا يجوز توقيعها إلا بقدر من مجلس التأديب ، ونظم القانون مجالس التأديب على غرار نظام مجالس التأديب بالجامعات تقضى في المادة ٤٠ منه بأن يشكل مجلس التأديب الابتدائي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمعهد من اثنين أعضاء مجلس إدارة المعهد يختارهما المجلس وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة من درجة نائب على الأقل ، كما نص في المادة ٤٢ منه على أن يشكل مجلس التأديب الاستئنافي برئاسة رئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة هذا كما أخضع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر على ما نصت عليه المادة ٤٣ منه أمر وقف العاملين في المعاهد العالية الخاصة عن العمل احتياطيا لأحكام تكاد أن تتطابق مع تلك المنصوص عليها في نظم العاملين المدنيين بالدولة وبالقطلاع العام فنصت على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الوقف على

ثلاثة أشهر. إلا بموافقة مجلس التأديب الابتدائي وأن يترتب على وقف العامل وقف صرفه نصف مرتبه وأوجبت عرض الأمر على مجلس التأديب الابتدائي فور التقريرين صرفه أو عدم صرفه النصف الموقوف من المرتب فإذا لم يعرض عليه خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى يقرر المجلس ما يتبع في شأن نصف المرتب الموقوف ، وأضافت هذه المادة بأنه إذا برى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

ومن حيث أن الاستفادة من استقرار النصوص السابقة على مدى باقى أحكام قانون المعاهد العالية الخاصة أنف الذكر ومذكرته الإيضاحية أن المشرع ارتأى لاعتبارات تتصل بحسن سير العمل في هذه المعاهد الخاصة وتحقيق الغرض المأمول من انشائها إخضاع العاملين بها لنظام تأديبي لا يختلف في مجموعه عن النظام التأديبي الذي يخضع له العاملون المدنيون بالدولة العاملون بالقطاع العام ويكاد أن يتطابق مع النظام التأديبي الذي يخضع له بعض طوائف الموظفين العموميين مثل العاملين بالجامعات ورجال الشرطة ورجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يختص القضاء التأديبي بمجلس الدولة بالفصل دون غيره في المنازعات التأديبية الخاصة بهم نزولاً على حكم البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتنظيم تأديب العاملين بالمعاهد العالية الخاصة على هذا النحو يستتبع لزوماً خضوعهم لذات النظام القضائي الذي يخضع له الموظفون العموميون العاملون بالقطاع العام وبمساند هذا النظر ما ذهب إليه المشرع في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة أنف الذكر من أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتجديدها قراراً من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً. كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تساعاً وثالث عشر من المادة العاشرة سالفة الذكر لأنه

طالما أن العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية يخضعون لقضاء المحاكم التأديبية الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية يخضعون لقضاء المحاكم التأديبية تأديبا وطعنا على النحو السالف بالرغم مما قد يكون هناك من تنافر بين نظمهم التأديبية وتلك التي تسرى في شأن الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام فإن خضوعهم لقضاء المحاكم التأديبية يكون أوجب والزم إذا ما رأى المشرع نفسه اخضاعهم لنظام تأديبي يتماثل مع بعض نظم التأديب الخاصة بالموظفين العموميين خاصة وإن اكتمال بنيان هذا النظام لا يتأتى إلا بخضوع أفرادها لذات النظام القضائي التأديبي الذي يسرى في شأن الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام فيحتكم الجميع لاجراءات ولجباية قانونية موحدة يتوجها وحده النظام التأديبي الذي يخضعون له .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد جاءت نصوصه تنظيما وتفصيلا لما قررته المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وإن لاويتها هذه كما تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي فإنها تتناول الطعن في أي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا تقتصر على انفصل في الجزاءات بل يتناول غيرها من الطلبات الفرعية أو المرتبطة به لاستنادها الى أساس قانوني واحد يربط بينهم .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف وكان موضوع القرار المطعون فيه وفقا احتياطيا عن العمل وبسبب تأديبي مرده الى الاتهام الذي وجهه المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للمدعى فإن الاختصاص بالفصل فيه ينقل للمحكمة التأديبية دون غيرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب على الوجه الذي سلف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قيسا

قضى به من عدم اختصاصه بنظر الدعوى قد خالف صحيح حكم القانون
ويتعين الحكم بإلغائه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة
التربية والتعليم للفصل فى موضوعها .

(طعن ٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة من مجالس التأديب المشكلة وفقا لاحكام القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - هي قرارات تصدر وفق قواعد
المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة - ليس من شأن
تلك القواعد والاجراءات تغيير الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس
التأديب بالجامعات ولا يجعلها قرارات قضائية تماثل الاحكام التي تصدر
عن المحاكم والجهات القضائية - أساس ذلك : صدور هذه القرارات وفقا
لاجراءات المحاكم التأديبية أمر اقتضته الرغبة فى احاطة قرارات هذه
المجالس بالضمانات الاساسية المتبعة فى المحاكمات الة اديبية باعتبارها
لجان ادارية ذات اختصاص قضائى - القرارات الصادرة عن اللجان
الادارية ذات الاختصاص القضائى هي قرارات ادارية مثال - الطعن فى قرار
مجلس التأديب الخاص بأحد العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة
اسيوط ومن غير مستوى الادارة العليا يكون الاختصاص بنظره أمام المحكمة
التأديبية باسيوط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا كان قد جرى على الحكم
باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون فى قرارات مجالس التأديب
التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على أن
قرارات مجالس التأديب وان كانت فى حقيقتها قرارات ادارية صادرة من
لجان ادارية الا أنها أشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي تختص
المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن فيها طبقا للمادة الخامسة عشرة
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وان هذا النظر يجد

سنته القانونى فى أن قرارات مجالس التاديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعها تتضمن جزاءات تأديبية فى مؤاخذات مسلكية تنشأ فى حق العاملين الصادرة فى شأنهم مراكز قانونية جديدة كما كانت لتنشأ من غيرها كما يجد سنته من حيث الملاصقة التشريعية فى تقريب نظام التاديب الذى كان معمولاً به فى الإقليم السورى إبان الوحدة ، إلى نظام التاديب المعمول به فى مصر المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وفى اختصار مراحل التاديب حرصاً على سرعة الفصل فى المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومى ، وفى توحيد جهة التعقيب النهائى على الجزاءات التأديبية فى المحكمة الادارية العليا حتى تكون كلمتها القول الفصل فى تأصيل أحكام القانون الادارى وتنسيق مبادئه .

ومن حيث انه بعد أن انفصلت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، وألغيت مجالس التاديب الابتدائية والاستئنافية التى كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وحلت محلها فى هذا الاختصاص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية ، ومن بعدها المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعاً لنظام المساءلة أمام مجالس التاديب سوى عدد قليل من الجهات الادارية التى تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة السابق فى هذا الشأن ، وبالإضافة الى ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث فى المادة ١٧٢ منه نصاً يقضى بأن (مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى) وتطبيقاً لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمناً النصوص الآتية :

المادة ٢ - تتكون المحاكم التأديبية من ١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، ويكون لهذه المحاكم الخ .

المادة ١٥ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

أولا : الخ

ثانيا : الخ

ثالثا : الخ

رابعا : الخ

خامسا : الخ

سادسا : الخ

سابعا : الخ

ثامنا : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا الخ

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشرا : الخ

حادى عشر : الخ

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر : الخ

ويشترط في طلبات الخ

المادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التوكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة .

المادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطاعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

المادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) . . . (٢) . . . (٣) . . . ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ

صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم . أما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون الخ .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن المشرع أعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية ، مشكلة كلها من قضاء ، تختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية ، كما تختص بالطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، واحكام المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به .

ومن حيث أنه فى ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار اليه ، تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل ، يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا وذلك طبقا لنصوص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الاشارة اليها ، ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الادارية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى ، التى يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الادارى طبقا للمادة العاشرة البند ثامنا وللمادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقا للنصوص المشار اليها وطبقا للقاعدة العامة فى تفسير القوانين التى تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام ، ولذا فهى تخرج

تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الادارى التى خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة منه عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية .

ولا يغير مما تقدم أن بعض قرارات مجالس التأديب تصدر وفق قواعد المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة كما هو الشأن بالنسبة لمجالس التأديب المشكلة وفق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، فهذا ليس من شأنه تغيير الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولا يجعلها قرارات قضائية تماثل الأحكام التى تصدر عن المحاكم والجهات القضائية لأن صدور هذه القرارات وفق قواعد المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة أمر اقتضته الرغبة فى احاطة قرارات هذه المجالس بالضمانات الاساسية المتبعة فى المحاكمات التأديبية باعتبارها لجانا ادارية ذات اختصاص قضائى ، ومن المسلمات أن اتباع الاجراءات القضائية أمام اللجان الادارية هو أحد معيارين للتمييز بين اللجان الادوية البحتة وبين اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى بقصد تحديد ما اذا كان يطعن فى قراراتها أمام القضاء العادى أو القضاء الادارى وقد حسم المشرع هذا الموضوع باعتبار القرارات الصادرة عن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى قرارات ادارية يجوز الطعن فيها أمام جهة القضاء الادارى وذلك فى القوانين المنظمة لمجلس الدولة منذ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى الان .

يضاف الى ذلك أن الإجمالة الى قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة عند المحاكمة أمام مجالس التلويب المشكلة فى الجامعات طبقا للمادتين ١٠٩ و ١٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ولا تشمل قواعد الطعن فى الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية لأن هذه القواعد وردت تحت عنوان الاجراءات أمام المحاكم التأديبية فى المواد من ٣٤ الى ٤٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وهى خاصة بطريقة الاعلان بالجلسة واستجواب المملين وسماع الشهود ووسائل الدفاع ، أما قواعد الطعن فى الاحكام فقد وردت فى

المادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولذا فلا تشملها الاحالة ويكون الطعن فى قرارات مجالس التأديب بالجامعات أمام المحكمة التأديبية المختصة كما سلف البيان .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بأحد العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط ومن غير مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ، فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بأسيوط الخاصة بالعاملين من المستويات الأول والثاني والثالث ومن يعادلهم ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة أسيوط ، وتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعنين المائلين والأمر بإحالتها الى المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثاني والثالث بأسيوط عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

طعن ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق ، ٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

القانون هو الأداة التى أنشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه ، وهو الأداة التى توسع أو تضيق هذا الاختصاص - المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ تعتبر معللة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات انما تقرر حكما جديدا يعدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وذلك بحذف نظر هذه الدعاوى من اختصاصه . ومن المعلوم

أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو النقصان ، فالقانون هو الاداة التي أنشأته كهيئة وحدت اختصاصه ، وهو الاداة التي قد تقيّد تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضيقه .
(طعن لسنة ق - جلسة / / ١٩)

تطبيقاً :

أصبحت المادة ١٧٢ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » . وبذلك أضحى القانون الذي قد يصدر بالتطبيق من اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية أو في الدعاوى التأديبية مشوباً بعيب مخالفة الدستور . وهو الامر الذي لم يكن كذلك من قبل .

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

البحث في مسألة الاختصاص سابق على البحث في شكل الدعوى .

ملخص الحكم :

أن البحث في الاختصاص والفصل فيه يلزم أن يكون سابقاً على البحث في شكل الدعوى .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم الاختصاص من الدفوع التى تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث فى تحديده ولايتها فان ثبت لها عدم وجودها ، لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

(طعن ٦٤٥ لسنة ق - جلسة ١١/٢١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٤٩)

البيان :

الاحالة لولاية الموضوع او للاتبات بين دعوتين - جوازها بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة - احالة الدعوى من جهة قضائية الى جهة قضائية اخرى للاختصاص - لا تجوز بغير نص تشريعى .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بتقضى الدعوى ، وباحالتها الى الهيئة العامة للمسود المدنية والتجارية بمحكمة النقض للاختصاص - يكون قد اصاب الجبىق فى شقه الذى انتهى فيه الى عدم اختصاص مجلس الدولة واختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بها ، الا انه قد اخطا فى تأويل القانون وتطبيقه باحالة الدعوى الى تلك الهيئة لمخات قد رفعت بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية الذى قضى فى مادته التسعين باختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها . بالمفصل فى منازعات رجال القضاء والنيابة ومن فى حكمهم على الوجه المبين فيها ، فىكون المدعى هو الذى اخطا فى رفع دعواه امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بقصد ان صار الاختصاص معقودا لتلك الهيئة وجدها منذ نفاذ ذلك القانون فلا مناص من الحكم بعدم الاختصاص مع الزام المدعى بمصروفات الدعوى .

دون احوالة الدعوى الى تلك الهيئة المذكورة ، اذ الاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين دعويين طبقا للاصول العامة لا تجوز الا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة ، ومن هنا يبين وجه الخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه فيما وقر فى روع المحكمة من أن « إعادة توزيع الولاية بين جهات القضاء المختلفة فى الاقليم الشمالى تجعل من باب اللزوم افتراض وجود قاعدة تسمح بالاحالة عند تطبيق التشريعات الجديدة » ، اذ لا محل قانونا لمثل هذا الافتراض بغير نص صريح ، وهو ما قد يحدث عند اصدار تشريعات تغير توزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة ، وبالنسبة الى قضايا تكون مرفوعة فعلا ، ويكون من مقتضى التشريع الجديد أن تصبح تلك القضايا من اختصاص جهة قضاء غير تلك التى رفعت أمامها أصلا ، فيعالج التشريع هذا الامر بحكم انتقالى ييسر بموجبه نقل الدعاوى المذكورة الى الجهة القضائية الجديدة التى أصبحت مختصة ، دون أن يكلف ذوي الشأن رفع دعاوى جديدة باجراءات ومصروفات أخرى ، لأنهم كانوا قد رفعوا تلك الدعاوى أمام المحكمة المختصة . ومثال ذلك ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى مادته التاسعة اذ أمر بأحوالة الدعاوى الاستثنائية المنظورة أمام محاكم الاستئناف فى الاقليم الشمالى ، والداخله فى اختصاص المحاكم الابتدائية بصفتها الاستثنائية الى هذه المحاكم بحسب الحال على النحو الذى فصله بتلك النصوص الصريحة ، كما أمر بغير ذلك من الاحالات التى ما كانت تجوز طبقا للاصول العامة على اعتبار أنها بين محاكم من درجات مختلفة الا بمثل هذه النصوص التشريعية الخاصة التى تعالج دورا انتقاليا .

ومثال ذلك أيضا ما نص عليه قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى مادته الثانية من أن (جميع القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا بدمشق والتى أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية تحال بحالتها وبدون رسوم الى المحكمة المختصة) . وقد تكون تلك المحكمة اما المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى بحسب الأحوال على ما فى ذلك من اختلاف الدرجة فى التدرج القضائى .

الى غير ذلك من النصوص التشريعية الصريحة التي تصدر كما سلف
البيان لتعالج دورا انتقاليا أصبح لابد من علاجه بمثل تلك النصوص
حتى لا يتكبد ذوو الشأن رفع دعاوى جديدة بمصروفات جديدة وهم
لا دخل لهم فى تغيير الاوضاع حسبما انتهت اليه التشريعات الجديدة .

(طعون ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ لسنة
٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

تعليق :

أصبحت المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب « على المحكمة اذا قضت
بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ،
ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال اليها
الدعوى بنظرها » .

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

صدر قانون جديد بإلغاء ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات -
سريانه على المنازعات التى لم يفصل فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعة
قبل العمل به - اساس ذلك من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من قانون المرافعات قد رددت فى صدرها أصلا
مسئلا وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم
يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به
ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التى نصت عليها فى
فقراتها الثلاثة بالقيود والشروط التى ذكرتها للحكمة التشريعية التى
كشفت عنها المذكرة الايضاحية من ذلك ما أشارت إليه الفقرة الأولى من
أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تسرى بأثرها الفورى متى كان تاريخ
العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى المنظورة .. وتربطيا على

ما تقدم اذا جاء القانون الجديد ملغيا ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات فانه يسرى على المنازعات التى لم يفصل فيها ما دام لم يقل فى باب المرافعات قبل العمل به لأن هذه الحالة تخضع صراحة لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات .

(طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان - الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن فى الاحكام - تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .

ملخص الحكم :

ان المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص - فى حكم الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات - القوانين التى تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعى أو المحلى ، دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء ، والا لأحدث هذا الالغاء أثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذى صدر ، وتنتقل الدعاوى التى كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة الى جهة القضاء التى عينها ما لم ينص على غير ذلك . أما القوانين المنظمة لطرق الطعن فهى تلك التى تلغى طريق طعن كان موجودا وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق فى سلوكه ، أو وجدت طريق طعن لم يكن موجودا قبل صدور الحكم الذى حصل عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من طعن ، أى بالنسبة الى أحكامها يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد يفتح أو يحرمها من طريق طعن موجود يسده ، وغنى عن البيان أن أعمال الفقرة الثالثة يفترض بقاء الاختصاص لجهة القضاء للفصل فى النزاع ، أما اذا امتنع ذلك عليها بأن أصبحت معزولة عن نظره بحذافيره ممنوعة من سماعه ، على وفق الفقرة الأولى ، وجب تطبيق هذه الفقرة ، نزولا على حكم الشارع فى منع أية هيئة قضائية من التصدى لنظر مثل هذا النزاع

أيا كان مثاره أو مرحلته فى درجات التقاضى ، ما دام القانون المعدل للاختصاص القاضى بمنع جميع جهات القضاء من نظره برمته قد أصبح معمولا به قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى .

(طعن ١٦١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

القانون المعدل للاختصاص يسرى على الدعاوى المنظورة التى لم يقفل باب المرافعة فيها ما لم يتضمن حكما خاصا ، اما صراحة او ضمنا ، يشير الى عدم سريانه على تلك الدعاوى .

ملخص الحكم :

لئن كان الأصل - طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ان القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنظورة ما دام لم يقفل باب المرافعة فيها ، الا أن هذه القوانين قد تتضمن حكما خاصا ، اما صراحة أو ضمنا ، يتخصص به هذا الاثر ، وعندئذ يجب النزول عليه : كما لو نقل الاختصاص بالنسبة الى دعاوى معينة من جهة الى أخرى ولكن قضى فى الوقت ذاته أن تستمر الجهة الأولى فى نظر الدعاوى التى كانت منظورة لديها حتى يتم الفصل فيها ، فيتخصص الحكم المعدل للاختصاص - والحالة هذه - بالدعاوى الجديدة التى ترفع أمام الجهة الأخيرة بعد نفاذ القانون الجديد ، أو كما لو استحدث القانون تنظيما جديدا للقرارات الادارية يكفل للدوى الشأن بمقتضاء ضمانات معينة أمام السلطات الادارية واستغنى بهذه الضمانات عن تعقيب السلطات القضائية ، وكان ظاهرا أن قصد الشارع هو ألا يسرى الفاء هذا التعقيب الا بالنسبة لما يصدر من قرارات فى ظل التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها ، فعندئذ يسرى القانون الجديد المعدل للاختصاص بالنسبة للقرارات الجديدة دون القرارات السابقة على نفاذه ، ما دام الشارع قد خصص أثر القانون

الجديد على هذا النحو ، اذ أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة، وهو ذات الاصل الدستوري المسلم من أن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها. ويوزع الاختصاص بينها بالشروط والالواضع والقيود التى يقررها .
(طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

« دعوى الالغاء » و « الدعوى التأديبية » الفرق بينهما - لا يجوز للمحكمة التأديبية اثناء نظر دعوى الالغاء أن تتصدى لدعوى تأديبية ما لم تكن قد اتصلت بها بالاجراءات التى حددها القانون .
ملخص الحكم :

ان ولاية المحاكم التأديبية كما حددها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تشمل اختصاص التأديب المبتدأ واختصاص الغاء القرارات التأديبية وقد عين القانون نطاق كل منهما وحدد لكل من الدعويين اجراءات خاصة لرفعها ونظرها امام المحكمة التأديبية فالدعوى التأديبية المبتدأة وهى التى تمارس فيها المحكمة ولاية العقاب تقام طبقا للمادة ٣٤ من النيابة الادارية. بإيداع أوراق التحقيق وقسرة الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيان أسماء العاملين وفتاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق اما دعوى الالغاء وهى التى تمارس فيها المحكمة ولاية الغاء القرارات التأديبية فتقام بعريضة يودعها صاحب الشأن قلم كتاب المحكمة فى المواعيد وبالاجراءات التى حددها القانون ويحدد فيها طلباته بالغاء القرار المطعون فيه ويضمنها البيانات التى يتطلبها القانون . ومن ثم فانه لا يجوز طبقا لهذا النظام القضائى المحدد لكل من الدعويين أن تنظر المحكمة فى دعوى تأديبية ما لم تكن قد اتصلت بهما بالاجراءات التى حددها القانون على النحو السالف البيان وذلك لأن كلا من الدعوى التأديبية ودعوى الغاء القرار التأديبى تسحقل عن الأخرى فى طبيعتهما وفى ولاية المحكمة عليها وفى اجراءات اقامتها ونظرها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية التي حدد فيها المدعى طلباته بإلغاء قرارات تأديبيين بنيا على تقديمه شكوى كيدية قد تصدت للفصل في مخالفات منسوبة الى المدعى ولا علاقة لها بالاسباب التي بنى عليها القرارات المطعون فيها ، بل وكان التحقيق فيها رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ كهرباء لا يزال جاريا أمام النيابة الادارية ، فان فصلها في هذه المخالفات وقضاءها فيها بالبراءة دون ان تكون الدعوى التأديبية المبتدأة قد اقيمت عنها طبقا للاجراءات سالفة الذكر ، يكون قد وقع مخالفا للقانون ، من ثم يتعين إلغاء قضاء الحكم في هذه الخصوصية .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

تقديم طلب التماس إعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية - القضاء يرفض الطلب على أساس أن الالتماس ينصب على حكم دائرة فحص الطعون بعد تحويل الطلبات الملتبس يتعين الحكم برفضه .

ملخص الحكم :

ان الملتبس قد حدد طلباته في التماس إعادة النظر المقدم منه الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية بطلب إعادة النظر في الحكم الصادر يفصله من المحكمة المذكورة بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ في الدعوى رقم ٥١ لسنة ٢ القضائية ، وقد تمسك الملتبس بهذا الطلب في جلسة المراقبة المنعقدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ فمن ثم ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يحور طلبات الملتبس بما مؤداه أن الالتماس ينصب على حكم دائرة فحص الطعون الصادر في الطعن رقم ٢٥ لسنة ٨ القضائية ، وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في الالتماس بوصفه أنه مقدم عن حكم صادر منها ويكون الحكم المطعون فيه بذلك

قد خالف القانون مما يتعين معه القضاء بالفائه ، وباختصاص ، المحكمة
التأديبية بالاسكندرية بنظر الالتماس وباعادته اليها للفصل فيه وفق
القانون .

(طعن ١٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

الطعن في قرار نقل مدير عام لانطوائه على جزاء مقنع امام محكمة
القضاء الادارى وصحور حكمها بعدم القبول لرفعه بعد الميعاد - الطعن في
حكم محكمة القضاء الادارى امام المحكمة الادارية العليا - الطعن في ذات
القرار امام المحكمة التأديبية العليا وصحور حكمها بعدم الاختصاص -
والطعن في حكم المحكمة التأديبية العليا امام المحكمة الادارية العليا وقضائها
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية العليا بنظر الدعوى
واعادتها اليها للفصل فيها - امتثالا لقضاء المحكمة الادارية العليا باختصاص
المحكمة التأديبية العليا ولحجية هذا الحكم النهائي الصادر بتحديد الاختصاص
في ذات الموضوع الذى صدر بشأنه حكم محكمة القضاء الادارى مثار الطعن
المائل والقائم بين ذات الاطراف وبذات السبب يتعين على المحكمة الادارية
العليا أن تقضى بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى وأن تحيل الدعوى الى
المحكمة التأديبية العليا لنظرها .

ملخص الحكم :

ان واقعة الطعن - حسبما يستفاد من الاوراق - تثصل في أن السيد
..... رفع دعواه رقم ١٢٨٥ لسنة ٣٣ ق امام محكمة القضاء الادارى
طالباً بالحكم بوقف تنفيذ والغاء القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٧ من وزير
الاسكان والتعمير في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ يندبه بالامانة الفنية كقطاع
التشييد ، وما يترتب على ذلك من الاثار وفروق مالية . وشرح دعواه انه
كان يشغل وظيفة مديري عام الشئون المالية لشركة الوادى الجديد العامة
للمقاولات ، بدرجة وكيل وزارة ، وأنه نقل الى قطاع التشييد نقلاً ينطوى
على جزاء مقنع . وقضت محكمة القضاء الادارى بعدم قبول الدعوى بشقيها

لرفعها فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ بعد فوات ميعاد إقامتها من تاريخ التظلم من القرار المطعون فيه فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٧ . واستند تقرير الطعن الى أن الحكم المطعون فيه أغفل مبادرة المدعى الى التظلم من القرار المطعون فيه فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، ثم أقام دعواه أمام المحكمة التأديبية العليا التى قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وأنه طعن فى حكمها بالطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه تظهر للمحكمة من مطالعة حكم المحكمة الادارية العليا (الدائرة الرابعة) الصادر بجللسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٢ فى الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، بين ان كان الطاعن قد اقام الدعوى رقم ٤ لسنة ١١ القضائية أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بالقاهرة طالبا الغاء ذات القرار محل النزاع فى الطعن المائل . وكانت قضت المحكمة التأديبية فى تلك الدعوى بجللسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ بعدم اختصاصها بنظرها . وقضت المحكمة الادارية العليا فى ذلك الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه أمامها وباختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بالقاهرة بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

ومن حيث أنه امتثالا للقضاء الذى قضت به المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، باختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظر الدعوى المقامة بطلب الغاء قرار وزير الاسكان رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٧ . وامتثالا لجمعية هذا الحكم النهائى الصادر بتحديد الاختصاص فى ذات الموضوع المؤدى صدر بشأنه حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٢٨٥ لسنة ٣٣ القضائية المطعون فيه بهذا الطعن المائل والقائم بين ذات الأطراف وبذات السبب فقد تعين على هذه المحكمة ان تقضى بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه والصادر فى الدعوى رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ القضائية ، وأن تحيل هذه الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارية العليا لنظرها .

فلهذه الأسباب .. حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع
بالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارة
العليا بالقاهرة للاختصاص لنظرها بجلسة الخامس من مايو ١٩٨٤ .
(طعن ٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

تعليقات :

**الغاء موانع التقاضى ورسوخ مجلس الدولة كقائى طبيعى للمنازعات
الادارية :**

بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٣ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ بالغاء
موانع التقاضى فى بعض القوانين ونص فى مادته على أن تلقى كافة
صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص القوانين الآتى بيانها :

(اولا) فى قوانين اصلاح الزراعى :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى المضافة بالقرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة
١٩٥٩ .

٢ - الفقرة الاخيرة من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

٣ - الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة والعشرين من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى .

٤ - الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر (١) من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

٥ - الفقرة الاخيرة من المادة ٤ من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٦٣ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح الزراعى .

٦ - المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان
الفصل فى المنازعات الزراعية .

(ثانيا) فى بعض التشريعات الزراعية الاخرى :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ١٢ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى
شأن مراقبة اصناف القطن ورتبه .

٢ - الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩
بانشاء صندوق التأمين على الماشية .

(ثالثا) فى قوانين الضرائب :

١ - المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص
بتقدير ايجار الاراضى الزراعية .

٢ - المادة ١٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة
الاطيان .

٣ - المادة السادسة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الاراضى الزراعية .

٤ - الفقرة الثانية من المادة ٢٤ (رابعا) من القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٥٤ فى شأن الضريبة على المقارات المبنية المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة
١٩٥٥ .

(رابعا) فى قوانين الرسوم القضائية :

١ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٧٥ فقرة ثانيا من القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعدلة
بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانية من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون
رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١
لسنة ١٩٤٧ فى شأن الرسوم امام المحاكم الحسينية المعدلة بالقانون رقم
٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

(خامسا) فى قانون تنظيم الجامعات :

١ - المادة ١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم
الجامعات .

(سادسا) فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

١ - الفقرة الثالثة من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار
قانون العمل .

٢ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

(سابعا) فى القوانين الخاصة ببعض العاملين فى الدولة :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والتقضى المعدلة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ .

(ثامنا) فى قانون اعانة المصابين باضرار الحرب :

المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات او اعانات او قروض عن الخسائر فى النفس والمال نتيجة للاعمال الحربية .

وقد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٢/٦/٨ .

كما نص دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى المادة ٦٨ منه على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا » . ويحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وقد استقرت احكام المحكمة الدستورية العليا على انه ظاهر من هذا النص ان الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى اصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد رد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى لافراد وذلك حين خولتهم

حقا لا تقوم ولا تؤثر ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدوان عليها .

القضية رقم ٧ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٢/٢١
والقضية رقم ١٦ لسنة ١ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠
والقضية رقم ٥ لسنة ١ق تنازع جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ وغير ذلك .
وبهذا النص الدستوري اتضح عهد جديد في تاريخ القانون الادارى المصرى ، وذلك جنبا الى جنب ونص المادة ١٧٢ من الدستور التى نصت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى »

وبذلك صارت « المنازعة الادارية و « الدعوى التأديبية » هي المعيار العام لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ولم يعد ذلك القضاء مقيدا بنص القانون كما دأبت المحكمة الادارية العليا على القول فى ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة .

وعندما صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص فى مادته العاشرة بعد ان رصدت تعدادا طويلا لمنازعات ادارية معروفة يمكن اعتبارها واردة على سبيل المثال او على سبيل التاكيد والايضاح - نص على ان « تختص بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى ... مسائل المنازعات الادارية » كما نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على انه « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجسرائم الا ما استثنى بنص خاص »

ومنذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والشرع يتبع اسلوب تحديد اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضاء ادارى بالنص . وظل اختصاص مجلس الدولة رهينا بهذا التحديد التشريعى . وذلك باعتباره جهة قضائية استثنائية وقد مضت تتراكم على عاتق المجلس القوانين

التي لا تجيز الطعن في بعض مما يختص به أصلاً - وتقبلت المحكمة الإدارية العليا منذ انشائها هذا الوضع بمقولة: إن اختصاص المجلس وليد النص - وظل قضاؤها - والمحاكم الأخرى التابعة لمجلس الدولة من بعدها - ثابتاً على ذلك رغم ما أثير حول هذه النصوص من اعتراض وتوكيد عدم دستوريته لأنها تقضي على الحقوق المترتبة على تلك المنازعات وتحرمها الدعوى (١) - وذلك إلى أن انتصفت هذه الاعتراضات بأحكام المحكمة العليا (الدستورية) وصدر قانون إلغاء موانع التقاضي الواردة ببعض القوانين الذي فتح أبواب الطعن لهذه المنازعات الحبيسة في حدود نصوصه ، وتأييد ذلك بنص الدستور وقانون مجلس الدولة الجديد على الوجه السابق لنا اثباته .

(المستشار الدكتور المرحوم مصطفى كمال وصفي - مجلة العلوم الإدارية - عدد ٣ سنة ١٧)

مديار المنازعة الإدارية في تحديد اختصاص مجلس الدولة

كان اختصاص مجلس الدولة المصري اختصاصاً محدداً على سبيل الحصر في ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ . وكان كل قانون يصدر يوسع من اختصاصات مجلس الدولة بالنص على موضوعات جديدة يشملها اختصاص مجلس الدولة . ولكن في ظل القوانين الأربعة المشار إليها ظل القضاء العادي هو صاحب الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية فيما لم يرد نص على أنه من اختصاص مجلس الدولة .

وفي سنة ١٩٧١ صدر الدستور المصري في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ونص في المادة ١٧٢ على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

ومن ثم بعد أن كان مجلس الدولة صاحب اختصاص محدد على سبيل الحصر ، أصبح مجلس الدولة منذ عام ١٩٧١ صاحب الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية .

يشمل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة في ظل دستور ١٩٧١
والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الآتي :

١ - المنازعات الادارية ويدخل فيها الدعاوى

ب - الدعاوى التأديبية .

ج - المنازعات المنصوص عليها في البنود الثلاثة عشر من المادة ١٠

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

د - المنازعات المنصوص عليها في قوانين خاصة . وهذه لا يمكن

حصرها سلفاً .

وقد كان يجدر ان تجرى صياغة المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٢ بتحديد اختصاص مجلس الدولة بالدعاوى التأديبية والمنازعات

الادارية ثم تستطرده مضافة . ويعتبر منازعة ادارية بنص القانون ما يأتي :

(البنود الثلاثة عشر المشار اليها)

والمنازعة الادارية اصطلاح غير محدد يحتاج الى ضبطه واستجلاء

مرامية ، مما يلقي في ذلك عبئاً على عاتق كل من الفقه والقضاء الاداريين

من اجل تحديد معيار المنازعة الادارية .

وتطرح عدة معايير لتحديد هذا الاختصاص منها : (١) معيار القانون

الواجب التطبيق على المنازعة . (٢) ومعيار المرفق العام . (٣) ومعيار

السلطة العامة . (٤) ومعيار القرار الاداري . (٥) ومعيار العقد الاداري .

(٦) ومعيار الموظف العام ومن في حكمه .

وفي مقال بمجلة العلوم الادارية العدد الثالث من السنة السابعة عشر

بمعنوان « مجلس الدولة القاضي العام للمنازعات الادارية » يبدأ الدكتور

مصطفى كمال وصفي نائب رئيس مجلس الدولة الاسبق مسيرة الفقه

المصري لتحديد معنى المنازعة الادارية فيقول « المنازعات الادارية هي

اجراءات الخصومة القضائية التي ترفع للمطالبة باثر من آثار العلاقة

الادارية ، »

ولا يعيب هذا التعريف الا انه ينقل الصعوبة من لفظة « المنازعة الادارية الى لفظة العلاقة الادارية » ، فان ذلك مألوف فى التعريفات الاصلاحية ، ولا بأس فيها من ان يعتمد فى تعريف مصطلح على مصطلح آخر . وعلى أية حال فان هذا التعريف بين ان جوهر المسألة يقبع فى تحديد ما هى العلاقة الادارية .

والعلاقة الادارية هى - ببساطة - علاقة تقوم بين الجهة الادارية وغيرها - فرضا أو جهة ادارية أخرى - تجعل هذا الغير فى مركز المحكوم للجهة الادارية التى قامت معها هذه العلاقة . فهذه العلاقة تقوم مع جهة ادارية ويكون الطرف الاخر فى مركز المحكوم بسبب هذه العلاقة (وبمعنى آخر : تكون هذه العلاقة من علاقات القانون العام ، اى يكون المركز الناشئ عنها من مراكز القانون العام) .

ونتيجة للقول بأن هذه العلاقة من مراكز القانون العام ، اى القانون الادارى فان هذا يتطلب امرا جوهريا :

ذلك ان يكون المركز هو مركز خضوع لسيطرة السلطة الادارية ، بأن تكون الجهة الادارية المعنية حاكمة ، ويكون الطرف الاخر محكوما اى خاضعا للسلطة الادارية . والا فانه لا معنى لاعتبار العلاقة من علاقات القانون العام .

ومن الواضح ان ذلك ينتفى فى أحوال منها اذا لم ينشئ تصرف الادارة للفرد علاقة مع الادارة او كانت لا تستوفى احتياجا اداريا .

فان انتفاء السيطرة فى هذه الاحوال ينفى هذا العنصر لا يجعل العلاقة ادارية بالنظر لهذه الجهة الادارية ، وان كان قد يجعلها كذلك بالنظر للظرف الاخر وكذلك اذا كانت السلطة التى يخضع لها الفرد ليست سلطة ادارية كان تكون سلطة سياسية تمارس عملا من اعمال السيادة .

والقول بأن العلاقة الادارية من شأنها ان تخضع الفرد للسلطان الادارى ليس القاء بالمسألة فى أحضان معيار السلطة العامة كأساس للقانون الادارى . بل هى تعتمد الى حد كبير على الفكرة المرفقية ، ليس بمعناه

الموضوعى ، وانما بمعناه الشكلى : اى الجهاز القائم على تنفيذ الخدمة العامة فان القول بان العلاقة الادارية تقوم مع جهة ادارية يؤدى الى الاهتمام بفقرة المشروع المرفقى . وبذلك تكاد فكرة المرفق ان تشاطر فكرة السلطة الادارية فى هذا التحديد . الا اننا لا ننظر الى المرفق كمرفق ولكن كمشروع فالمهم عندنا فكرة المشروع لا الفكرة الموضوعية للمرافق .

وفكرة « المشروع » لا تدخل حتما فيما نسميه « المشروعات العامة » فى نطاق الجهات الادارية . فكما هو معروف ، هناك خلاف كبير حول طبيعة هذه المشروعات ، وهل هى من اشخاص القانون الادارى كما يذهب البعض أم هى من اشخاص القانون الخاص كما هو غالب الرأى والسائد فى القضاء وهذه مسألة باقية للفصل ، فمن رأيا اشخاص ادارية فانه يحكم بان علاقاتها ادارية ومن رأيا اشخاص خاصة يحكم بالعكس .

ولا يرى الاستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى ان تطبيق القانون الادارى على مراكز القانون العام ليس معيارا واضحا .

بل هو نتيجة لاعتبار المركز من مراكز القانون الادارى . فالواقع ان القانون الادارى - فى مجموعة - يتألف من ثلاثة انواع من القواعد : أحدها امتيازات ادارية معترف بها للادارة نتيجة لنظرياته العامة ، وثانيهما جيش من القوانين الخاصة كقانون نزاع الملكية وقانون الصرف والرئ وقوانين المحلات العامة والخطرة والترخيص ونحو ذلك ، وثالثها تطبيقات القانون العام التى يتقبلها القانون الادارى لعدم تنافيا مع دواعيه . فان القانون الادارى يرتضى تطبيق القانون المدنى - مثلا - فى العقود الادارية والمسئولية والاثراء على حساب الغير . واسترداد غير المستحق وكثيرا جدا من الاحكام فيما لا يستلزم الخروج عليه لنوع ادارية خاصة .

كذلك الحال بالنسبة لتطبيق قانون المرافعات او عقد العمل او غيره . ونحن فى هذه الاحوال لانصف تطبيق القانون العادى فى صميم المسائل الادارية الا بأنه تطبيق للقانون الادارى . فهذا الارتاء يجعل هذه التطبيقات من صميم القانون الادارى . ولذلك فنحن لا نستطيع ان نحتكم الى تطبيق القانون الادارى على مراكز القانون العام . ونجعلها معيارا للعلاقة

الادارية • وبالمثل أيضا إذا اخضعت الادارة نفسها لقواعد القانون الخاص أو نظمت على قواعده • فإن هذا أيضا قانون ادارى وليس قانونا خاصا مادام ان طبيعة العلاقة الادارية لوجهة من الجهات من الجهات الثلاثة التى سنبرها •

والمركز - فى رأى الدكتور وصفى - يكون من مراكز القانون العام ، اى يحمل الغير الى حظيرة التبعية للسلطة الادارية لسبب من الاسباب الثلاثة الآتية : أما شكليا : بسبب ان انشاء العلاقة كان بأداة من أدوات القانون العام • أو موضوعيا : بسبب ان العلاقة - سواء نشأت بأداة عامة أو أداة غير عامة - وضعت الغير موضع التبعية والخضوع للسلطة الادارية أو تبعيا : بسبب تعلق المركز بالنشاط الادارى ، كما هو الحال فى الاعمال التجارية التبعية •

ويستثنى من اعتبار العلاقة ادارية بسبب الاداة المنشأة لها : الطعن فى قرارات اللانحبة • فان سبب العلاقة فى الواقع هو العمل الذى يصدر تنفيذاً لها • وقد قضت محكمة النقض بأنه « استقر قضاء هذه المحكمة على ان ما يخرج من ولاية المحاكم هو وقف تنفيذ الامر الادارى العام (التنظيمى) اى اللوائح تقرار المجلس البلدى بفرض رسم • اذ لاشبهة فى أنه على المحاكم قبل ان تطبق لائحة من اللوائح ان تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون • فان بدا لها ما يعيبها فى هذا الخصوص كان عليها ان تمتنع عن تطبيقها •

(نقض ١٩٥٥/١/٢ طعن ٤٩ لسنة ٢٥ ق و ١٩٥٥/٣/١٠ طعن ٢٩٩ لسنة ٢٢)

فهذا فيما يتعلق بالعلاقة الادارية من حيث شكلها ، اما العلاقة الادلوية من حيث موضوعها ، فمثلها ان يكون الفرد موظفا عاما نتيجة لاداة من غير أدوات القانون العام ، كالواقع بالنسبة للموظف الفعل ، والميراث بالنسبة لبعض الطوائف فان هذا يجعل العلاقة ادارية من الناحية الموضوعية فقط لانها تحمل الفرد الى حظيرة التبعية الادارية على مدى العلاقة الناشئة • واما اذا كانت العلاقة ادارية شكلا وموضوعا كالتعيين بقرار ادارى فهذا اوضح فى اداريتها من الوجهين •

واعتبار العمل اداريا بالتبعية : هو نتيجة للاهتمام بمعصر المشروع الادارى بمعناه الشكلى . فمادام هناك مشروع فلا بد ان يرتبط الفرع بالاصل ومن امثلة هذه الاعمال . مسئولية الادارة عن المباني والاشياء وافعال التابعين - من عاملين وغيرهم - وسائر مصادر الالتزام كالفعل المشروع (الفضالة والاسترداد والاثراء والقانون) وملكيته العامة وغير ذلك ، كله يعتبر من العلاقات الادارية لانه يرتبط باصل القانون الادارى ويمكن ان يكون للقانون الادارى فيها قولا خاصا وان يكون مجالا لممارسة امتيازات ادارية فيحمل الفرد الى حظيرة التبعية الادارية .

وبذلك تتكون المنازعة الادارية فى هذه الانواع الثلاثة من العلاقات : علاقة ادارية فى شكلها فقط ، وفى حدود الاداة الشكلية التى انشأتها .

علاقة ادارية فى موضوعها متى جلبت الفرد الى حظيرة التبعية الادارية سواء كانت العلاقة ناشئة بأداة من ادوات القانون العام - اى باعتبار الناحية الشكلية ايضا - او لم تكن كذلك .

علاقة ادارية بالتبعية : وذلك للمرفق العام - بمعناه الشكلى - والمشروع العام عند من قال باداريته .

معياد المرفق العام :

يقول الاستاذ الدكتور سليمان الطماوى (القضاء الادارى - الكتاب الاول - قضاء الالفاء - طبعة ١٩٧٦ ص ١٦٧ و ١٦٨) اننا لو فحصنا النصوص المحددة لاختصاص القضاء الادارى كما جاءت بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لوجدنا ان ما نص عليه صراحة يستغرق معظم الامور التى تندرج فى اختصاص القضاء الادارى عادة ، بحيث لم يبق خارج النصوص الا مجالين :

١ - القضايا التى يرفعها الموظفون - الفاء او تمويضا - بالنسبة الى الامور التى لم يرد النص عليها صراحة فى الفقرات السابقة .

٢ - دعاوى التعويض عن الاعمال المادية الضارة التى تقوم بها جهة الادارة اذا لم تكن تنفيذاً مباشراً لقرارات ادارية .

ويتعين على مجلس الدولة - فى ظل القانون الحالى - ان يسحب اختصاصه الى هذين المجالين وفقاً للمعيار العام الذى يقرره فى هذا الخصوص . ونرى ان المعيار فى هذا المجال لابد وان يرتبط بحكمة قيام القضاء الادارى المتخصص . فالقضاء الادارى انما وجد ليطبق قانوناً خاصاً على علاقات متميز ، لا تصلح لها قواعد القانون الخاص . ولهذا فان مناهج خضوع المنازعات التى لم يرد النص عليها صراحة فى القانون - لاسيما المنازعات المتعلقة بالاعمال المادية التى تقوم بها الادارة - ان تخضع لقواعد القانون العام . وهى لن تخضع لقواعد هذا القانون الا اذا اتصلت بنشاط مرفق تسييره الادارة وفقاً للقانون العام . ومن هذا القبيل جميع المرافق الادارية ، سواء تبعت لاحدى الوزارات مباشرة او منحت الشخصية الاعتبارية فاصبحت من قبيل الهيئات العامة . اما المرافق الاقتصادية ، فان المسلم به ان نشاطها يخضع للقانون الخاص . ومن ثم فلا محل لان تعرض منازعتها على القضاء الادارى . وكل هذا ما لم ينص المشرع على خلاف ذلك .

معيار القانون الواجب التطبيق :

وتأخذ الاستاذة الدكتور سعاد الشرقاوى فى تحديد مدلول المنازعة الادارية بمعيار القانون الواجب التطبيق على المنازعة . وتعتبر المنازعة ادارية اذا كانت الخصومة القضائية التى يثيرها المدعى تحتم تطبيق قواعد القانون الادارى المستقلة عن قواعد القانون المدنى . (القضاء الادارى - طبعة ١٩٨٤ - ص ٢٢٤ وما بعدها) وترى الدكتورة سعاد الشرقاوى ان معيار القانون الواجب التطبيق يعتبر معياراً منطقياً لان المشرع جعل مجلس الدولة مختصاً بالمنازعات الادارية رغبة فى تخصيص جهة قضاء تطبيق قواعد قانونية غير تلك الواردة فى القانون المدنى .

وتسجل الدكتور سعاد الشرفاوى ان كيفية تطبيق معيار القانون الراجب التطبيق معنى يتطور منذ عام ١٩٧٢ فى احكام مجلس الدولة السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان القضاء الادارى يطبق معيار القانون الراجب التطبيق متبعا منهجا تحليليا فكان يحكم بان المنازعة ادارية اذا كانت المنازعة تستدعى تطبيق قواعد القانون الادارى ، ولذا فهو يلجأ الى القرار الادارى او الموظف العام او العقد لادارى كمعايير مكملة ومرشدة الى ضرورة تطبيق قواعد مختلفة عن القانون المدنى .

وهذا المنهج التحليلي يختلف عن المنهج التاصيلي الذى يؤدى الى اتساع اختصاص مجلس الدولة .

ومؤدى المنهج التاصيلي المتبع فى فرنسا ان ينظر الى النشاط الذى ينتمى اليه العمل محل البحث ، فاذا كان هذا النشاط اداريا ، أى مرفقا عاما مثلا ، يدار بأسلوب القانون العام ، فان العمل المنتسب الى هذا النشاط يعتبر عملا اداريا ، واى منازعة تثور بشأن هذا النشاط تعتبر ادارية ولو لم تستوجب تطبيق قواعد مستقلة عن القانون المدنى .

اما بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناصا على اختصاصه بسائر المنازعات الادارية ، فقد بدأ مجلس الدولة بخطوات منحفظة تحت تأثيرا لاوزاع المستقرة قبل ١٩٧٢ بحيث لم يكن يتوسع فى مفهوم المنازعة الادارية . فلم يكن يميل فى احكامه الصادرة فى السبعينيات وحتى سنة ١٩٨١ الى ادخال المنازعات الناشئة عن الاعمال المادية فى اختصاص مجلس الدولة . كما ان محكمة القضاء الادارى ذهبت الى ان الطعن فى قرار النقل المكانى للموظف العام لا يعتبر منازعة ادارية ، وهى فى قضائها هذا كانت تستصحب الاوزاع السابقة على صدور قانون سنة ١٩٧٢ .

الا انه ابتداء من سنة ١٩٨١ بدأ مجلس الدولة ينتهج سياسة جديدة سميتها العامة التوسع فى مفهوم المنازعة الادارية .

ولتوضيح سياسة مجلس الدولة قبل وبعد سنة ١٩٨١ بصدد تحديده لمفهوم المنازعة الادارية نبين موقفه مسالتين هامتين :

الاولى : متعلقة بدعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال
المادية .

والثانية : متعلقة بالقرارات الادارية الصادرة في سائر المسائل
الوظيفية .

(١) دعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال المادية المنسوبة
الى الادارة :

فيما يتعلق بالاغصان المادية المنسوبة الى الادارة نجد ان حيثيات
حكم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة الادارية العليا يؤلف
بطريق غير مباشر الى استنتاج اتجاه المحكمة الى عدم اعتبار دعوى
التعويض عن الاضرار المترتبة على الاعمال الادارية المنسوبة الى الادارة من
المنازعات الادارية .

وفي نفس الاتجاه حكمت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر
في ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠ بان اختصاص مجلس الدولة بدعاوى المسؤولية
منوط بتعلقها بمنازعة ادارية ومن ثم يتعين ان ينجم الضرر عن عمل اداري .
وخلصت من ذلك الى ان لا اختصاص للقضاء الاداري بدعاوى المسؤولية
عن الاعمال المادية الضارة التي تصدر من الجهة الادارية او من احد
موظفيها .

على ان الدكتور منعاد الشرقاوي ترى ان هذا التعميم غير سليم .
اذ يتعين في تحديد اختصاص مجلس الدولة التمييز بين نوعين من الاعمال
المادية التي ترتب عليها اضرار للغير : (ا) اعمال مادية ناشئة عن ادارة
مرفق عام وبالتالي لا نظير لها في علاقات الافراد العاديين بعضهم ببعض وهذه
الاعمال اخذت ترتيبات عليها اضرار فان دعوى التعويض عنها تدعى بمسئولية
اختصاص مجلس الدولة ، لان المنازعة في هذه الحالة تعتبر منازعة ادارية
حيث انها تستدعي تطبيق قواعد القانون الاداري المستقلة عن القانون
المدني ، (ب) واعمال مادية شبيهة بالاعمال المادية التي ياتيها الافراد في
علاقاتهم بعضهم ببعض ويواجهها القانون المدني ويضع لها حلولاً وهذه

الاعمال تدخل المنازعات المتعلقة بها في اختصاص القضاء العادي لانها لا تستدعي تطبيق قواعد قانونية مختلفة عن قواعد القانون المدني . وهذا كله تأسيسا على معيار القانون الواجب التطبيق الذي اسهبنا في شرحه فيما سبق .

وقد بدأ مجلس الدولة يسير في الاتجاه الصحيح - في نظر الدكتور سعاد الشرقاوى - ويتوسع في تفسير معنى المنازعة الادارية ويحدد اطرافها تحديداً مبرراً تبريراً سليماً ، مع بداية الثمانينات .

ففي حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨١ قررت المحكمة الادارية العليا مبدأ هاماً مؤداه ان طلب التعويض عن الاعمال المادية التي تحصل بإدارة مرفق عام يتبع اساليب القانون العام في ادارته يدخل في معنى المنازعة الادارية ، وبالتالي يختص به مجلس الدولة .

وتؤيد الدكتور سعاد الشرقاوى هذا الحكم للمحكمة الادارية العليا الذي يتضح من ثانياً حيثياته اعتدادها بالقانون الواجب التطبيق على المنازعة ، واعتمادها على المناخ العام الذي يؤدي فيه النشاط الاداري للحكم على طبيعة المنازعة وتكييفها بأنها منازعة ادارية مادامت قد نبشت على حقل القانون العام وتحت مظلته .

(ب) قرارات نقل الموظفين نقلًا مكانيًا والقرارات الوظيفية الأخرى .

وسيراً في نفس الاتجاه نعر توسيع مضمون المنازعة الادارية حكمت المحكمة الادارية العليا في ٣ مايو سنة ١٩٨١ باعتبار النقل في قرارات الغدب والنقل المكاني وكذلك كل القرارات المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية منازعات إدارية .

تصويبات

كلمة الى القارىء ..

ناسف لهذه الاخطاء المطبعية ...

فالكفيل لله سبحانه وتعالى ...

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
الاحمال	١/١٠	الأعمال	استهدفه	١٥/١٦٧	استهدفه
العاميين	١٦/٣٣	العامين	جدواه	٣/١٧١	جدواه
تتحمل	٨/٤٤	تحمل	فالمشروع	١٣/١٧٤	فالمشروع
تحويل	٣/٦٥	تحويل	الصادر	٥/١٧٧	الصادرة
المليا	٨/٩٩	تحذف	الطن	٦/١٧٨	تحذف
صور	١٤/٩٩	صدر	مخلفة	٧/١٧٩	مخالفة
قبل	١٦/٩٢	قبيل	اساءة استعمال		
الفاثحة	١٨/٩٢	القائمة	السلطة	٩/١٧٩	يحذف
محموا	١٠/١٠٠	محمودا	المادة	١١/١٧٩	تحذفه
تتدرج	١٦/١٠٠	تندرج	لنظر	١٦/١٨٠	بنظر
يفلق	٤/١٠٣	يتعلق	لا تكفى	٢٦/١٨٠	لاكتفى
بسترداد	٢١/١٠٣	باسترداد	للموظفين	٢٩/١٨٠	بالموظفين
الارى	٧/١٠٥	الادارى	الوظيفية	١١/١٨٢	الوظيفة
وتوقيط المحذور	٢٢/١٠٨	وتوقيا لمحظور	وزوجه	٣/١٨٥	زوجته
الطلبة	١٢/١١٥	الطلبات	صابقة	٥/١٨٥	السابقة
اقرار	١٣/١١٥	القرار	هذه	٢٤/١٨٥	هذا
قامود	٤/١١٨	قواعده	ينسطب	١٣/١٨٧	ينبسط
يقاف	١٢/١١٨	ايقاف	عوى	٢٤/١٨٨	دعوى
١٩٥٩	٨/١٢٤	١٩٤٩	نطق	٢٥/١٨٨	نطاق
تضييقه	١٦/١٣٠	تضييقه	ن	١/١٩٢	أن
باعفاء	٥/١٣٤	بأعضاء	دائل	٢٧/١٩٢	دائمة
للمرافقة	١٣/١٤١	للمرافعة	سطر كامل	٢١/١٩٧	يحذف مكرر
عوم	٥/١٤٦	علم	لعام	١١/٢٠١	العام
اذختصاص	١٩/١٥٠	الاختصاص	بمعملة	٢٠/٢٠٠	بمعاملة
الواردة	٢٥/١٥٢	تشطيط	الرهنة	١٣/٢٠١	الرهنة
لقانون	٣٠/١٥٦	القانون	تقديبيا	١٢/٢٠٣	تأديبيا
			عتذار	٨/٢١٠	اعتذار

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
يستحقها	١٨/٢١٤	يستحقها	دامت	٢٠/٢٦٠	دامت
طعن ١٦٥٩	٢٥/٢١٤	طعن ١٦٥٩	عن	٥/٢٧١	عند
لجنة ق	لجنة ٢ ق	لجنة ٢ ق	اللجنة	٩/٢٧١	اللجنة
١٨٩٠	٣/٢١٧	١٩٥٩	تلك	١٨/٢٧٤	تكن
الاداري	٣/٢١٩	الاداري	تسلم	١١/٢٧٥	تسلم
بالادارة	٤/٢٢٢	بالادارة	يتعلق	٢١/٢٧٥	يتعلق
ويسببه	٢٦/٢٢٢	ويسببه	روقم	٢٢/٢٧٦	رقم
١٦٥ لسنة	١٥/٢٢٣	١٦٥ لسنة	تطبيقا	٣/٢٨٠	تطبيقا
الاداري	٢١/٢٢٣	الاداري	تخرج	١٩/٢٨٦	تخرج
الاداري	١١/٢٢٤	الاداري	أعيد	١٥/٢٩٢	أعيد
الاداري	١١/٢٢٤	الاداري	وقت	١٧/٢٩٢	وقف
الاداري	٦/٢٢٥	الاداري	الطلبات	٢١/٢٩٣	العليا
مدته	١٦/٢٢٦	مدة	رم	٢١/٢٩٤	ورقم
حدهما	٢٢/٢٢٦	ضدهما	تنفيذه	٣/٢٩٥	تنفيذه
يلخص	١١/٢٢٨	يلخص	ولتصرف	٤/٢٩٥	والتصرف
بشخصي	١/٢٣٦	يشخص	الحراسة	٣/٢٩٦	الحراسة
الاداري	١/٢٣٨	الاداري	الواضحة	١٧/٢٩٦	الواضحة
الازية	٨/٢٣٨	الادارية	نصر	٢٤/٣٠٦	نص
بعد	٧/٢٤٠	بعده	قرض	١/٣١٦	قرض
الضعيف	١٣/٢٤٦	الضعيف	الفصل	٢٦/٣١٩	الفصل
ينصف	١١/٢٤٧	ينصب	لقضاء لاداري	١٥/٣٢٠	القضاء الاداري
الكان	١٦/٢٤٨	امكان	العناصر	٢٥/٣٢٣	العناصر
الموظفون	١/٢٥٥	الموظفون	وحدات	١٨/٣٢٧	وحدات
صحيحا	٢/٢٥٧	صريحا	الفصل	٦/٣٣٠	الفصل
يمنح	٦/٢٥٧	يمنح	أو	٢٥/٣٣٣	أول
يقيدون	٢٦/٢٥٧	يقيدون	المختصة	١٥/٣٣٥	المختصة
للتجديد	١٩/٢٥٨	للتجديد	الواقعة	٦/٣٣٧	الواقعة
المال	٢٢/٢٥٨	المال	١٩٧٢	٤/٣٣٨	١٩٧٢
تمتنع	١٢/٢٥٩	تمتنع	المعطون	١١/٣٣٩	المعطون
مطلعة	١٢/٢٥٩	مطلعة	اختصاص	٢/٣٤٠	اختصاص

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
التعويض	١٨/٣٤١	التعرض	الاصلاح	٢٠/٣٨٤	للاصلاح
بوضعها	١٠/٣٤٣	بوصفها	وتتأى	٦/٣٨٥	وتتأى
ينقعد	١٥/٣٤٧	ينقعد	علمه	٥/٣٨٩	عامه
١٩٣	٢٠/٣٤٧	١٩٧٢	لقم	٢٢/٣٨٨	رقم
لوقوف	١٠/٣٥٦	لوقوف	يتفرغ	١/٣٩٩	يتفرغ
ولا	٢٣/٣٥٨	لا	تجمع	٢٠/٣٩٩	تجمع
من الثلاثية	٤/٣٥٩	من اللجنة الثلاثية	والمرضى	١٤/٤٠٠	والموضوعى
فى	١٩/٣٥٩	مكررة	يفرع	٤/٤٠١	يتفرغ
الأقل الا بحق	٢٢/٣٥٩	الأقل على	نثور	١/٤٠٣	نثور
بينه	١٩/٣٦٣	بهينة	الاتصال	١٦/٤٠٥	الاختصاص
وعرضت	٢٤/٣٦٤	وعرضت	مجلس	٢٣/٤١٧	مجلس
مسبب	٢٣/٣٦٨	مسبب	وجود السطر	١٤/٤٢٠	حذف السطر
الذى	١٨/٣٦٩	الذين	قان مجلس	١١/٤٢٦	قانون مجلس
ميعاد	١/٣٧٠	الميعاد	المؤرخ	٧/٤٢٨	المؤرخ
التعويض	٢٦/٣٧٣	التعرض	اختصاصه	٢٠/٤٣٠	اختصاصه
كامية	٢٥/٣٧٣	كاملة	الاستثنائية	٢٧/٤٣٣	الاستثنائية
بطبيعة	٨/٣٧٤	بطبيعته	ممتعا	٢/٤٣٦	ممتعا
القنون	١٣/٣٧٤	القانون	ولاثيا	١٨/٤٣٦	ولاثيا
وتفتيش	١٨/٣٧٤	وتفتيش	أمام	٤/٤٤٣	أمام
ضره	١٢/٣٧٦	ضره	كمحكمة	١٤/٤٥٤	لمحكمة
يحذف من	١٥/٣٨١	يضاف من بعد	المصروفات	١٩/٤٥٩	المصروفات
(بطلب القضاء)		(الى القضاء)	اختصاص	١٧/٤٨٣	اختصاص
تلك القرارات		الادارى يعتبر	التعويض	٢٠/٤٨٥	التعرض
على أن يقدم		قوعا من التظلم	تاويله	٢٠/٥٣٥	تاويله
التظلم في ميعاد		الوجوبى الذى	متجاوزا	٢٧/٥٤٥	متجاوزا
مضى الى		شرطه المادى	بالنسبة	١٦/٥٤٦	بالنسبة
الزم	١١/٣٨٤	الزام	مرتبتهم	١٧/٥٤٦	مرتبتهم
			الثابت	٢٥/٥٤٦	الثابت
			اللزوم	١٨/٥٤٩	اللزوم

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
لنص	١١/٥٥٣	لنص	قواعد	٣/٦٦٦	القواعد
النيابية	١٤/٥٦٤	النيابة	لمخالفة	١٢/٦٦٧	مخالفة
رقم	٦/٥٦٥	مشطوب	القانون	١٢/٦٦٧	قانون
لنص	٢٢/٥٧٣	لنص	اخلال	١٥/٦٦٧	اخلا
اختصاص	٢٠/٥٧٦	الاختصاص	وظيفة	١٥/٦٦٧	وظيفة
القانون	٢٧/٥٨٤	القانوني	مخزن	١٦/٦٦٧	مشطوب
طل	٦/٥٨٥	طل	ورئيس	١٨/٦٦٧	رئيس
عذر	١٣/٥٩٥	عذر	التحقق	٢٠/٦٦٧	التحقق
والهيئات	٦/٥٩٦	والهيئات	بتوقيه	٢٥/٦٦٧	بتوقيعه
انها	١٨/٥٩٩	انهاء	أولى	٥/٦٦٨	أدنى
لسنة	١٧/٦٠٧	لسنة	نأسف لوضع نصف السطر مقلوب	١٠/٦٧١	
بوجبات	٨/٦١٣	بواجبات	المدينة	١٧/٦٧٣	المدينة
التقريرية	١٢/٦١٣	التقصيرية	الموقفه	٢٠/٦٧٣	الموقعة
وشركات	٢٢/٦١٥	والشركات	لا يقتصر	٨/٦٧٥	لا يقتصر
والجهميات	٢٣/٦١٥	والجمعيات	بظر	١٧/٦٧٩	بنظر
بتاديبية	٣/٦٣١	بتاديبته	عله	٢/٦٨٠	عمله
الموقوف	٦/٦٣٦	الموقوف	انهام	٢٣/٦٨٠	اتهام
اختصاص	١٦/٦٥٠	اختصاص	تحقيق	٤/٦٨١	تحقيق
بسبب	١٩/٦٥٩	بسبب	حكها	١/٦٨٢	حكمتها
طلاب	١٠/٦٦٠	طلب	البطائع	٨/٦٨٢	البضائع
محدث	١٠/٦٦٠	لحقت	طبعا	١٣/٦٨٧	طنطا
الضوا	٨/٦٦٢	الخطا	لاويثها	١٦/٦٩١	ولايتها
فيقن	٢٢/٦٦٣	فتعين	١٧	٦/٦٩٣	١١٧
ويحتلها	٢٢/٦٦٣	وتحيلها	١٧	١٥/٦٩٣	٩١٧
ولا	٢٠/٦٦٤	ولاية	سطر الطعن	٤/٦٩٩	مشطوب
وبالحالته	٦/٦٦٥	وبالحالته	لسنة قى	٦/٧٠٠	مشطوب
المخالفة	١٣/٦٦٥	المخالفة	العاة	٢٠/٧٠١	العامه

رقم الايداع ١٩٨٦/٤٧٣٥

مؤسسة البستانى للطباعة

٦ شارع البرماوى - ناصية المحروسة - حدائق القبة - القاهرة

فهرس تفصیل

(الجزء الثاني)

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة
٥	اختصاص قضائي
٨	الفصل الاول - ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى
٨	اولا - عدم اختصاص القضاء الادارى بأعمال السيادة (القوانين المانعة من التقاضى) •
٣٩	ثانيا - عدم اختصاص القضاء الادارى بإلغاء القرارات الصادرة قبل انشاء مجلس الدولة.
٤١	ثالثا - عدم اختصاص القضاء الادارى (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بما لم يرد النص على الاختصاص به •
٥٠	رابعا - عدم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة •
٦٨	خامسا - عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الادارى •
٨٥	سادسا - عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق المقد الادارى •
٨٧	سابعا - عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الادارى •
٨٨	ثامنا - عدم الاختصاص بمنازعات فى غير المجال الادارى •
١٠٦	تاسعا - عدم الاختصاص (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بدعاوى التعويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتعويض عنها •

- عاشرا - عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري .
١٠٧
- حادى عشر - عدم الاختصاص بشئون القضاء
١١٥
- ثانى عشر - عدم الاختصاص بشئون أعضاء لدارة قضايا الحكومة
١٣٠
- ثالث عشر - عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتأديبهم
١٤١
- رابع عشر - عدم الاختصاص (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها .
١٤٢
- خامس عشر - عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمحاکمات العسكرية
١٤٨
- سادس عشر - عدم الاختصاص بقرارات الترقية الى الدرجات العليا (فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) الملقى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦
١٦٩
- سابع عشر - عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجارات الاراضى الزراعية ولجان الاستئناف (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢)
١٧٥
- الفصل الثانى - ما يدخل فى اختصاص القضاء الإدارى
١٧٨
- الفرع الأول - مجلس الدولة أصبح القاضى العام للمنازعات الإدارية
١٧٨
- الفرع الثانى - فى شئون الموظفين
١٩٠
- أولا - ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام
١٩٠

الصفحة	الموضوع
٢١٣	ثانيا - دعاوى التسوية
٢٣٠	ثالثا - دعاوى الإلغاء
٢٨٢	الفرع الثالث - فى غير شئون الموظفين
٢٨٢	أولا - دعاوى الأفراد والهيئات
٣٨٨	ثانيا - دعاوى الجنسية
٣٩٣	ثالثا - دعاوى العقود الادارية
٤١١	الفرع الرابع - دعاوى التعويض
	الفصل الثالث - توزيع الاختصاص بين جهات القضاء
٤٢٩	الادارى .
٤٢٩	أولا - أحكام عامة فى توزيع الاختصاص
	ثانيا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى
٤٥٥	والمحكمة الادارية العليا
	ثالثا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى
٤٦٠	والمحاكم الادارية
٥١١	رابعا - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية
	خامسا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء
٥٤٧	الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية
	سادسا - توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى
٥٤٠	والقضاء المدنى
٥٤٨	سابعا - مسائل متنوعة فى توزيع الاختصاص
٥٥٦	الفصل الرابع - اختصاص المحاكم التأديبية

الصفحة	الموضوع
٥٥٦	أولا - أحكام عامة
٥٨٩	ثانيا - ما يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية
٦١٤	ثالثا - ما يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية
٦٩٨	الفصل الخامس - مسائل متنوعة

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
» الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
» الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
» الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والجمنة : (٢١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والجمنة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) .
صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٧٨ .

وتتضمن عرضا حديثا للتواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا إيجابيا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدات - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المرفى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المرفى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الدعية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتيا ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة : باللفتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٤٩٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

